دليل استرداد الأموال

دليل إرشادي للممارسين، *الإصدار الثاني*

جان-بيير برون
أناستازيا سوتيروبولو
لاريسا غراي
كلايف سكوت
كيفن ستيفنسون

دليل استرداد الأموال

سلسلة استرداد الأموال المسروقة

مبادرة استرداد الأموال المسروقة "ستار" هي عبارة عن شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الملاذات الآمنة للأموال الناشئة عن عمليات الفساد. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل العائدات المتأتية من الفساد ولتسهيل إعادة الأموال المسروقة بشكل أسرع وأكثر منهجية. كما تعمل المبادرة مع المنظمات العالمية وواضعي السياسات، بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومجموعة العمل المالي، للتأثير في الأجندة الدولية لاسترداد الأموال المسروقة وبلورتها.

وتدعم سلسلة استرداد الأموال المسروقة جهود المبادرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال تزويد الممارسين بالمعارف وأدوات السياسات التي تدعِّم الممارسات الدولية الجيدة والخبرات العملية واسعة النطاق بشأن القضايا العالمية المتعلقة بجهود مكافحة الفساد واسترداد الأموال المسروقة. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/star.

عناوين المطبوعات في سلسلة استرداد الأموال المسروقة

استرداد الأموال المسروقة: دليل الممارسات الجيدة في مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم بالإدانة (2009) إعداد ثيودور س. غرينبيرغ، وليندا صمويل، ووينغيت غرانت، ولاريسا غراي

الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة: التدابير الوقائية للقطاع المصرفي (2010) إعداد ثيودور غرينبيرغ، ولاريسا غراي، ودلفين شانتز، وكارولين غاردنر، ومايكل لاثام

دليل استرداد الأموال: دليل إرشادي للممارسين (2011) إعداد جان-بيير برون، ولاريسا غراي، وكلايف سكوت، وكيفن ستيفنسون

العوائق التي تحول دون استرداد الأموال: تحليل للعوائق الرئيسية وتوصيات للعمل (2011) إعداد كيفن ستيفنسون، ولاريسا غراي، وريك باور، وجان-بيير برون، وغابرييل دنكر، وميليسا بانجير

محرِّكو الدمى: كيف يستخدم الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المسروقة وما العمل إزاء ذلك (2011) إعداد إميل فان دير دوس دي ويلبوا، وإميلي هالتر، وروبرت هاريسون، وجي وون بارك، وجيه سي شارمان

الموظفون العموميون وأصحاب المصالح الخاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والأصول (2012)

تلقي الرشاوى: تجريم الإثراء غير المشروع بغرض مكافحة الفساد (2012) إعداد ليندي موزيلا، وميشيل موراليس، وماريان ماتياس، وتمار برغر

الحقائق الثابتة بشأن استرداد الأموال المسروقة: قليلة وبعيدة المنال (2014) إعداد لاريسا غراي، وجيتيل هانسن، وبرانفيرا ريسيكا-كيركبرايد، ولينيا ميلز

خارج نطاق المساومة: التسويات في قضايا رشوة المسؤولين الأجانب وآثارها على جهود استرداد الأموال (2014) إعداد جاسينتا أنيانغو أودور، وفرانسيسكا فرناندو، وأغوستين فلاه، ودوروثي غوتوالد، وجين أوتش، وماريان ماتياس، وجي وون بارك، وأوليفر ستولب

الأضرار العامة والدعاوى الخاصة: الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال المسروقة (2015) إعداد جان-بيير برون، وباسكال هيلين دوبوا، وإميل فان دير دوس دي ويلبوا، وجين أوتش، وسارة جيس، ويانيس مكي، وأناستازيا سوتيروبولو، وكاثرين روز سيلفستر، وماهيش أوتامتشانداني

المكاشفة الكاملة بشأن الموظفين العموميين: دليل إرشادي لتفعيل نظم إقرارات الذمة المالية (2017) إعداد إيفانا روسي، ولورا بوب، وتمار برغر

اختيار الإفلاس: استخدام أدوات الإعسار لدعم استرداد الأموال عبر الحدود في قضايا الفساد (2020) إعداد جان-بيير برون ومولي سيلفر

دليل استرداد الأموال: دليل إرشادي للممارسين، الإصدار الثاني (2021) إعداد جان-بيير برون، وأناستازيا سوتيروبولو، ولاريسا غراي، وكلايف سكوت، وكيفن ستيفنسون

جميع التقارير الواردة ضمن سلسلة تقارير مبادرة استرداد الأموال المسروقة متاحة مجاناً على الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2172.

دليل استرداد الأموال

دليل إرشادي للممارسين، الإصدار الثاني

جان-بيير برون
أناستازيا سوتيروبولو
لاريسا غراي
كلايف سكوت
كيفن ستيفنسون

مجموعة البنك الدولي

مبادرة استرداد الأموال المسروقة
البنك الدولي - مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة

2021 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 24 23 22 21

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والأسماء والمعلومات الأخرى المُبيَّنة على أي خريطة بهذه المطبوعة أيَّ حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه المطبوعة ما يشكِّل أو ما يُعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo (CC BY 3.0 IGO) 3.0. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسب العمل إلى المؤلف—يُرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: جان-بيير برون، وأناستازيا سوتيروبولو، ولاريسا غراي، وكلايف سكوت، وكيفن ستيفنسون. 2021. *دليل استرداد الأموال*: دليل إرشادي للممارسين، الإصدار الثاني. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. doi: 10.1596/978-1-4648-1616-1. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات—إذا قمتَ بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: *"هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة".*

الاقتباسات—عند الاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.*

محتوى الطرف الثالث—لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا رغبت في إعادة استخدام أحد مكوِّنات هذا العمل، فمسؤولية تحديد ما إذا كان يلزمك الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية تقع على عاتقك أنت وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN (نسخة ورقية): 978-1-4648-1616-1
ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-1617-8
DOI: 10.1596/978-1-4648-1616-1

صور الغلاف: اليخت والمنزل: © TerryJ/2007/istockphotos؛ المطرقة: © DNY59/Getty Images؛ العملة: © imagestock/Getty Images. تم استخدامها بإذن، ويجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.
الغلاف والتصميم الداخلي: ديبرا نايلور من نايلور ديزاين، واشنطن العاصمة

تم طلب بيانات فهرسة المعلومات في مكتبة الكونغرس.

المحتويات

شكر وتقدير *xv*
نبذة عن المؤلفين *xvii*
المختصرات *xix*

مقدمة **1**
المنهجية 3
كيفية استخدام هذا *الدليل* 3
المراجع 6

1. نظرة عامة على عملية استرداد الأموال **7**
1-1 ملاحظات تمهيدية 7
2-1 الإجراءات العامة لاسترداد الأموال 7
3-1 السبل القانونية لإنجاز استرداد الأموال 11
4-1 استرداد الأموال المسروقة في إطار الدعاوى القانونية المرفوعة من ولايات قضائية أجنبية 19
5-1 استخدام سبل استرداد الأموال عملياً: ثلاثة أمثلة للقضايا 21
المراجع 27

2. الاعتبارات الإستراتيجية في إعداد القضايا وإدارتها **29**
1-2 ملاحظات تمهيدية 29
2-2 جمع الوقائع: المصادر الأولية للمعلومات 29
3-2 تقييم التشريعات والنظر في الإصلاحات القانونية 36
4-2 وضع إستراتيجية للتعامل مع القضية 38
5-2 تشكيل فريق أو وحدة أو مجموعة عمل وإجراء تحقيقات مشتركة مع سلطات أجنبية 39
6-2 إقامة اتصالات مع النظراء الأجانب وتقييم القدرة على الحصول على تعاون دولي 45
7-2 تأمين الدعم والموارد الكافية 47
8-2 معالجة المشكلات والعقبات القانونية 50
9-2 تحديد جميع الأطراف المسؤولة 61
10-2 الاعتبارات المحددة في القضايا الجنائية 61
11-2 إدارة القضية 68
المراجع 71

3. تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (1): إجراءات التحقيق **75**
1-3 ملاحظات تمهيدية 75
2-3 إعداد خطة التحقيق 77
3-3 إعداد الملف التعريفي 83
4-3 الحصول على المعلومات والبيانات المالية والأدلة الأخرى 84
المراجع 108

4. تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (2): البيانات والمستندات المالية ذات الصلة 111
4-1 ملاحظات تمهيدية 111
4-2 تحديد البيانات ذات الصلة: أمثلة من مستندات شائعة 111
4-3 تنظيم البيانات: تحديد الوضع المالي 126
4-4 تحليل البيانات: مقارنة التدفقات بالوضع المالي 130
4-5 حشد التعاون الدولي 131
المراجع 132

5. تأمين الأموال 135
5-1 ملاحظات تمهيدية 135
5-2 المصطلحات: الحجز والتقييد 136
5-3 اشتراطات استصدار الأوامر التحفظية 136
5-4 التخطيط السابق لإجراء التقييد أو الحجز 147
5-5 توقيت الإجراءات التحفظية 153
5-6 الاستثناءات من أوامر التقييد لدفع المصروفات 155
5-7 الأوامر التبعية 156
5-8 حصص الغير 156
5-9 بدائل الإجراءات التحفظية 158
المراجع 159

6. إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة 161
6-1 ملاحظات تمهيدية 161
6-2 الأطراف الفاعلة الرئيسية في إدارة الأموال 162
6-3 صلاحيات مدير الأصول 165
6-4 تسجيل الموجودات وإعداد تقارير بها 167
6-5 أنواع الأموال والأصول الشائعة والمشكلات المرتبطة بها 168
6-6 المشكلات الإدارية القائمة 175
6-7 المشاورات 177
6-8 تصفية (بيع) الأصول 177
6-9 الأتعاب المدفوعة لمديري الأصول 178
المراجع 178

7. إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة 181
7-1 ملاحظات تمهيدية 181
7-2 أنظمة المصادرة 185
7-3 كيف تعمل المصادرة 191
7-4 تعزيزات المصادرة 201
7-5 مصالح الغير 207
7-6 التحديات القانونية التي يجب مراعاتها عند سن تشريع المصادرة 208
7-7 مصادرة الأموال الموجودة في ولايات قضائية أجنبية 210
7-8 الاسترداد من خلال المصادرة لصالح ضحايا الجرائم 211
المراجع 212

8. المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي في استرداد الأموال وقنوات التعاون غير الرسمية 215
8-1 ملاحظات تمهيدية 215
8-2 نظرة عامة مقارنة للمساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة 217

3-8 الاعتبارات الرئيسية في التعاون الدولي 219
4-8 العملية العامة للتعاون الدولي غير الرسمي والرسمي 229
5-8 قنوات المساعدة غير الرسمية 230
المراجع 241

9. إجراء التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة 243
1-9 ملاحظات استهلالية 243
2-9 طلبات المساعدة القانونية المتبادلة 243
3-9 التعاون في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة 266
4-9 التعاون في الدعاوى المدنية (بموجب القانون الخاص) لاسترداد الأموال 268
5-9 التعاون في إعادة الأموال 268
المراجع 271

10. الإجراءات المدنية 275
1-10 ملاحظات استهلالية 275
2-10 الدعاوى وسبل الانتصاف المحتملة 276
3-10 إقامة دعوى مدنية لاسترداد الأموال 294
4-10 التصرف النهائي في الأموال 301
5-10 إجراءات الإعسار الرسمية 302
المراجع 304

11. إجراءات المصادرة الداخلية التي تُنفَّذ في بلدان أجنبية 307
1-11 ملاحظات استهلالية 307
2-11 الاختصاص القضائي 308
3-11 إجراءات استهلال الدعوى 310
4-11 دور الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد في التحقيقات والملاحقات القضائية الأجنبية 313
5-11 ضمان استرداد الأموال من الولاية القضائية الأجنبية 317
المراجع 323

مسرد المصطلحات 325

الملحق ألف. جرائم يتعيَّن نظرها في المحاكمة الجنائية 331

الملحق باء. شرح مصطلحات مختارة للكيانات المؤسسية والأعمال 339

الملحق جيم. عينة تقرير لوحدة التحريات المالية 345

الملحق دال. التخطيط والإنفاذ لأمر تفتيش وضبط 349

الملحق هاء. عينة أمر للمؤسسات المالية لإبراز مستندات 351

الملحق واو. أساليب المدفوعات المتسلسلة ومدفوعات التغطية في تحويلات الأموال الإلكترونية 357

الملحق زاي. عينة إستمارة الوضع المالي 363

الملحق حاء. نقاط محتملة للمناقشة مع جهات الاتصال - مرحلة المساعدة غير الرسمية **385**

الملحق طاء. نموذج لطلب المساعدة القانونية المتبادلة ونصائح بشأن صياغته **387**

الملحق ياء. الموارد المتاحة على شبكة الإنترنت **393**

الملحق كاف. عرض عام للمبادئ التوجيهية للوزان **407**

الملحق لام. استخدام نظام إلكتروني لإدارة القضايا لتحسين إدارة التحقيقات المعقدة **411**

الإطارات

1-1 الإطار القانوني لاسترداد الأموال 12
2-1 الوسائل الأخرى لاسترداد الأموال 19
3-1 بيرو: فلاديميرو مونتيسينوس وشركاؤه 21
4-1 زامبيا: الدعاوى المدنية للضرر ضد فريدريك تشيلوبا وشركائه 23
5-1 نيجيريا: ديبري ألامييسيغا 25
1-2 دور وحدات التحريات المالية ومساهمتها في قضايا استرداد الأموال 30
2-2 مزاعم "دبلوماسية الكافيار" بحق سياسيين أوروبيين 34
3-2 المملكة المتحدة: سجل "الأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة" 35
4-2 البرازيل: السماح بتخفيف العقوبة في مقابل التعاون 37
5-2 مبادئ لوزان التوجيهية 39
6-2 تونس: إنشاء هيئات للتنسيق والتحقيق في القضية المرفوعة ضد بن علي وعائلته 42
7-2 ماليزيا: التنسيق المحلي والدولي في التحقيق بقضية صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1 43
8-2 العقبات التي تعترض التعاون الدولي في مجال استرداد الأموال 48
9-2 أوزبكستان: خضوع قضية فساد غولنارا كريموف للاختصاص القضائي للولايات المتحدة 51
10-2 غينيا الاستوائية: الحصانات في قضية نائب الرئيس تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي 55
11-2 البرازيل: "*الامتياز في المحاكمة*" ونهاية الإفلات من العقاب 56
12-2 زامبيا مسؤولية المحامين في قضية الرئيس الأسبق فريدريك تشيلوبا 62
13-2 البرازيل: تحديد الأطراف المسؤولة في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات) 63
14-2 المحاكمة على مخالفة الأحكام الخاصة بأعمال المحاسبة والسجلات والرقابة الداخلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة 65
1-3 فهم صلات الارتباط والتدفقات المالية: استخدام الشركات الوهمية في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات) في البرازيل 79
2-3 أوزبكستان: الملكية الانتفاعية للشركات الوهمية في قضية غولنارا كريموف 82
3-3 القائمة المرجعية للمعلومات الأساسية في الملف التعريفي 83
4-3 المملكة المتحدة: أساليب التحقيق المطبَّقة ضد جوشوا داري 85
5-3 غينيا الاستوائية: دعم المجتمع المدني في التحقيق ضد تيودورين أوبيانغ 89
6-3 دور مجموعة إيغمونت في قضايا استرداد الأموال 91
7-3 الاعتبارات المتعلقة بمصادر المعلومات اللازمة لبيان المبررات المعقولة أو السبب المحتمل لاستصدار أمر التفتيش 98
8-3 الأشياء المهمة الواجب ضبطها في أثناء التحقيق 100
9-3 المستندات الواجب طلبها من المؤسسات المالية 102

10-3	أوامر الاحتفاظ بالبيانات	104
11-3	المملكة المتحدة: اشتراطات إصدار أوامر الثروة غير المبررة وتنفيذها	105
1-4	النماذج والمستندات المتعلقة بعملية التحويل البرقي	116
2-4	البرازيل: "قسم الرشاوى" داخل أودبريشت	121
3-4	العلامات التحذيرية في العقود ومستندات وسجلات وآليات الدفع	121
4-4	نيجيريا: العلامات التحذيرية والقرارات المثيرة للجدل في إرساء عقد حقل النفط أو بي إل 245	124
5-4	فضيحة الاحتيال بالبنوك المولدوفية	129
1-5	نيجيريا: تجميد الأموال والتجريد المدني في قضية وزيرة النفط السابقة	138
2-5	صياغة الإفادات الخطية المشفوعة باليمين	140
3-5	الصلاحيات الطارئة للمجلس الفيدرالي السويسري لتجميد الأموال المرتبطة بالأنظمة التي أسقطتها ثورات الربيع العربي	142
4-5	نيجيريا: تجميد الأموال في قضية حقل النفط أو بي إل 245	144
5-5	البرازيل: تجميد أموال لافا جاتو في سويسرا	145
6-5	أوكرانيا أوامر التجميد المفروضة على أموال فيكتور يانوكوفيتش	147
7-5	مثال افتراضي لقرارات التخطيط التي تسبق إجراء التقييد	150
8-5	بيرو: التجميد الاستباقي لأموال فلاديميرو مونتيسينوس في سويسرا	154
1-6	فرنسا: وكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها	164
2-6	الصين: مصادرة أموال بقيمة 14.5 مليار دولار من تشو يونغ كانغ ومعاونيه	168
3-6	بعض مشكلات المصادرة المتعلقة بالأموال الافتراضية	170
1-7	أمر الاتحاد الأوروبي التوجيهي لعام 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية	182
2-7	الخلفية التاريخية والتطورات الأخيرة في قوانين المصادرة	184
3-7	ماليزيا: التجريد المدني في قضية صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"	187
4-7	المملكة المتحدة: إرشادات بشأن صلاحيات أعضاء النيابة في استرداد الأموال	190
5-7	مسائل متعلقة بمصادرة عائدات الجرائم المختلطة: مثال لقضية	193
6-7	استخدام "الأنشطة ذات الصلة" لرصد المنفعة الكاملة للجريمة: مثال لقضية	198
7-7	هايتي: قرينة المصدر غير المشروع في ظل القانون السويسري لاسترداد الأموال غير المشروعة في قضية جان كلود "بيبي دوك" دوفالييه	204
8-7	المصادرة الوقائية في إيطاليا	207
1-8	عملية غسل السيارات (Operação Lava Jato): التعاون بين السلطات الأمريكية والبرازيلية والسويسرية	220
2-8	قضية فيمبلكوم: التعاون بين أعضاء النيابة والجهات التنظيمية في 20 بلداً	222
3-8	التواصل الشخصي: مثال لقضية من بيرو	223
4-8	قنوات للتعاون الدولي	224
5-8	التزامات الإفصاح: أهي عقبة أمام المساعدة القانونية المتبادلة؟	229
6-8	تسهيل المساعدة غير الرسمية	232
7-8	هيئات إنفاذ القانون المخولة بصلاحيات التحقيق في فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	234
8-8	التعاون الدولي لكشف فضائح الفساد: وثائق بنما	235
9-8	السجل المركزي للحسابات المصرفية في فرنسا: بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية (FICOBA)	237

10-8 الإفصاحات التلقائية من سويسرا 240
1-9 اختيار أساس قانوني يستند إليه تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة 245
2-9 معالجة مسألة ازدواجية التجريم: الإثراء غير المشروع للموظفين العموميين الأجانب وفسادهم 250
3-9 السرية المصرفية والجرائم المالية: الأسباب المحظورة لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة 253
4-9 تفادي رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الفضفاضة 256
5-9 الأوامر التحفظية على نطاق العالم في المملكة المتحدة 262
6-9 متطلبات الإنفاذ المباشر لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة للمصادرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة 263
7-9 استرداد الأموال بناءً على طلب المساعدة القانونية المتبادلة في فرنسا 269
8-9 مبادئ المنتدى العالمي لاسترداد الأموال للتصرف في الأموال المسروقة المصادَرة في قضايا الفساد ونقلها 270
1-10 أمثلة حالات دعاوى للمطالبة بملكية أموال 277
2-10 القانون الأمريكي للمنظمات المتأثرة بالابتزاز المالي والفاسدة (ريكو) 282
3-10 التعويض عن أضرار ناجمة عن اختلاس أموال 284
4-10 قضية فايفيس جروب ضد تمبلمان وآخرين (2000) 286
5-10 *قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت بتروليوم كمباني إنترناشيونال وجاس كوربوريشن* (2016) 287
6-10 غينيا: فسخ عقود حقوق التعدين في منجم سيماندو للحديد 288
7-10 شركة وورلد ديوتي فري ضد جمهورية كينيا (2006) 289
8-10 أمثلة لتدابير تشريعية وإدارية تتيح سبل انتصاف بديلة لإلغاء العقود 291
9-10 رد الأرباح غير المشروعة: الممارسات في الولايات المتحدة 293
10-10 قضية المؤسسة الليبية للاستثمار ضد سوسيتيه جنرال وآخرين (2016) 295
11-10 المملكة المتحدة: قضية دار نشر أكسفورد 295
12-10 الأدلة الظرفية في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتولينا إنفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألاميسيا (2007) 297
13-10 متطلبات أوامر تقييد التصرف في فرنسا وبنما والمملكة المتحدة 299
14-10 ماكاو الصينية: قضية أو مان لونغ 301
15-10 إنفاذ الأحكام في غياب المدعى عليه عن الإجراءات 302
1-11 تحديد الاختصاص القضائي حيث وقعت أفعال محدودة في الإقليم 309
2-11 أسس الاختصاص القضائي بشأن المواطنين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة 310
3-11 الاختصاص القضائي لمقاضاة مرتكبي جرائم غسل الأموال في البرازيل وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة 312
4-11 أمثلة لمصادر المعلومات لإجراءات المصادرة التي تشرع في اتخاذها ولاية قضائية أجنبية 314
5-11 الدور المهم للولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد 316
6-11 الاسترداد المباشر للأموال في التطبيق العملي 319
7-11 كازاخستان: مذكرة التفاهم كأساس قانوني لإنشاء مؤسسة بوتا 320
8-11 نيجيريا: اتفاق إعادة الأموال بين الولايات المتحدة ونيجيريا وجيرزي لإعادة أموال سرقها الدكتاتور النيجيري السابق الجنرال ساني أباتشا 321
9-11 خيارات إعادة الأموال في سويسرا: استخدام مذكرة التفاهم في قضية أباتشا 322

ألف-1	أحكام الإثراء غير المشروع في فرنسا	334
واو-1	ردود على التحويلات الإلكترونية التي تخفي معلومات العميل المنشئ	359
واو-2	متابعة سجلات المؤسسات المالية	360
طاء-1	صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة مع نصائح بشأن إنفاذه	388

الأشكال

1-1	إجراءات استرداد الأموال المسروقة	8
1-2	معايير الإثبات في إجراءات استرداد الأموال	60
1-3	الأسئلة الخمسة المهمة الواجب طرحها في أي تحقيق خاص باسترداد الأموال	77
2-3	مصادر المعلومات الأولية من الهيئات الحكومية	90
1-4	العملية الأساسية للتحويل البرقي عبر الحدود	114
2-4	عينة من شكل رسائل سويفت وتفسير الرموز بها	119
3-4	نموذج مخطط بياني للشبكات التي يشملها التحقيق ومسار تدفق الأموال	127
4-4	نموذج مخطط للعلاقات والأموال المرتبطة بالمستهدف في التحقيق	128
ب4-5-1	مخطط الاقتراض الدائري في فضيحة احتيال	130
1-7	مصادرة أموال في ولاية قضائية أجنبية	210
1-8	تكامل مراحل استرداد الأموال من خلال التعاون	216
2-8	رسم تخطيطي لسير التعاون الدولي في قضايا استرداد الأموال	231
3-8	المساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية: ما الذي يمكن طلبه؟	232
1-9	مسار طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في وجود معاهدة أو تشريع داخلي	265
ألف-1	تهم جنائية يتعين النظر فيها من أجل استرداد الأموال	331
واو-1	أساليب الدفع المتسلسل/المتتالي وبنظام التغطية	358
لام-1	الجداول الرئيسية لملفات التحقيق في القضية بصيغة إكسل	416
لام-2	عينة الصفحة الرئيسية لملف القضية	416

الصور

1-6	سيارات عالية القيمة تتعرض للإهلاك بسرعة في ساحة الشرطة	172

الجداول

1-2	التهم الجنائية، حسب الفئة، التي يجب النظر في توجيهها في عمليات استرداد الأموال	64
2-2	التحديات الرئيسية في إثبات عناصر الجرائم الجنائية المحددة المتعلقة باسترداد الأموال	67
1-5	الاعتبارات المتعلقة بالسيطرة الجزئية على أصل ما أو تقييده بشكل محدود- على سبيل المثال فندق	152
1-8	الفروق بين المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة	218
لام-1	عينة سجل التحقيقات	417
لام-2	عينة إستمارة موحدة لملف المشتبه به	419
لام-3	عينة بيانات ملف المشتبه به من وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر أخرى مفتوحة المصدر	420
لام-4	البيانات المالية الأولية التي ينبغي إدراجها في ملف المشتبه به	421
لام-5	عينة إستمارة موحدة لملف الوضع المالي	423

لام-6	عينة نموذج لحساب قيمة الأصول في ملف الوضع المالي للمشتبه به	424
لام-7	عينة نموذج لحساب قيمة الالتزامات في ملف الوضع المالي للمشتبه به	425
لام-8	عينة بيانات الدخل في ملف الوضع المالي	425
لام-9	عينة بيانات المصروفات في ملف الوضع المالي	425
لام-10	عينة نموذج لحساب التغير في القيمة الصافية لثروة المشتبه به	426
لام-11	عينة مصفوفة للأدلة الأولية	428
لام-12	عينة توسيع مصفوفة الأدلة وإدراج الأدلة الرئيسية بحسب عناصرها	429
لام-13	عينة نموذج معياري لسجل المستندات التوضيحية	430
لام-14	عينة نموذج التسلسل الزمني للأحداث	430
لام-15	عينة نموذج قوائم الأشخاص والشركات محط الاهتمام	432
لام-16	عينة بنود ينبغي تضمينها في صفحة إغلاق ملف القضية	432
لام-17	معلومات لإدراجها في جدول البحث	434

شكر وتقدير

كتبَ الإصدار الأول من هذا *الدليل* جان-بيير برون (رئيس فريق العمل، وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي)، ولاريسا غراي (سابقاً في وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي)، وكيفن ستيفنسون (وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي)، وكلايف سكوت (سابقاً في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والآن في صندوق النقد الدولي) وبمشاركة من نينا جدواني (استشارية في وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي). وهذا الدليل هو نتاج جهود تعاونية خاصة من الزملاء في شتى أنحاء العالم والذين أسهموا بوقتهم وخبرتهم اللذين لا يُقدَّران بمال في إعداد أداة عملية لمعاونة الممارسين في استرداد العائدات المتأتية من الفساد والأدوات المستخدمة فيه. وتمت الاستفادة مما اكتسبه الممارسون من سنوات من الخبرة في المصادرات الجنائية، والمصادرات دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، والدعاوى المدنية، والتحقيقات، وتتبُّع الأموال، والتعاون الدولي، وإدارة الأموال داخل الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني والقانون العام، وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وكذلك مرتفعة الدخل.

وقد أعدَّ هذا الإصدار الثاني المُحدَّث جان-بيير برون (رئيس فريق العمل، وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي) وأناستازيا سوتيروبولو (مستشارة قانونية خاصة لمحافظ الهيئة الوطنية للشفافية في اليونان ومحاضِرة مُساعِدة أولى في كلية ديري التابعة للكلية الأمريكية في اليونان).

واستفاد الإصدار الثاني كثيراً من الإسهامات التي قدَّمتها مجموعة من الممارسين بناءً على خبرتهم في مجال استرداد الأموال على المستوى الدولي، وهم: سيفيرينو روكو ألفاريز-رودريغيز (خبير استشاري، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، والنور موساييف (خبير في مكافحة الفساد، أذربيجان والمملكة المتحدة)، وإلسا غوبالا كريشنان (مبادرة استرداد الأموال المسروقة، وحالياً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، وديبرا لابريفوت، وكيلة إشرافية خاصة سابقة (مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي")، وجان-بيرنارد شميد (محامٍ ومستشار قانوني بمكتب محاماة أوكسنر وشركاه في جنيف)، وجان-ميشيل فيرلست (مدعٍ عام ومدير المكتب المركزي لشؤون الحجز والمصادرة في بلجيكا)، وجون غيلكس، هيئة السلوك المالي (زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز)، وفريدريك بيرسون (رئيس فريق بوحدة الخبرة والسياسات في المركز الأوروبي لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية "يوروبول")، وفريدريك رافراي (محامٍ، إنجلترا وويلز؛ ومدعٍ عام "محامي التاج" في غيرنسي، واستشاري بالبنك الدولي)، ولوري دو كاستيون (قاضية منتدبة لدى وزارة الخارجية البلجيكية، وخبيرة علاقات دولية معنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وكيفن ستيفنسون (استشاري بالبنك الدولي)، وأولاف ماير (أستاذ بجامعة فرانكفورت للعلوم التطبيقية)، ورودريغو كيسيرليان (محامٍ ومؤسس المعهد البرازيلي لاسترداد الأصول وحاصل على درجة الماجستير من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا)، وستيفان كاسيلا (المدعي العام الفيدرالي السابق في الولايات المتحدة، وحالياً الرئيس التنفيذي لمؤسسة أسيت فورفيتشر لو، ذ.م.م

(Asset Forfeiture Law)، وفيتالي كاسكو (محامٍ وخبير في مكافحة الفساد، أوكرانيا)، ووالتر كيرينين (نائب مدير المكتب المركزي لشؤون الحجز والمصادرة في بلجيكا).

واستفاد الفريق أيضا من التعليقات الثاقبة العديدة التي تلقاها خلال عملية مراجعة النظراء من البنك الدولي والتي رأستها ييرا ماسكارو (مديرة قطاع الممارسات، وحدة الاستقرار المالي والنزاهة المالية في قطاع الممارسات لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات، البنك الدولي). وقد شارك في مراجعة النظراء كل من فرانك فاريلو (كبير المستشارين القانونيين، مكتب نائب رئيس البنك الدولي للشؤون القانونية)، وديفيد هوكيز (رئيس وحدة التقاضي الخاصة في مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة)، ويانيك ستيفانت (مسؤول أول إدارة المخاطر، شعبة مخاطر العمل والتقيُّد بالأنظمة، مؤسسة التمويل الدولية)، وجاسون ريتشيلت (مستشار أول، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، وجيمس أندرسون (كبير أخصائيي الحوكمة، البنك الدولي).

ويعرب المؤلفون عن امتنانهم بشكل خاص لإميل فان دير دوس دي ويلبوا (منسِّق، مبادرة استرداد الأموال المسروقة) وشيرفين مجلسي (رئيس قسم دعم المؤتمرات، فرع مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) لما قدَّماه من تعليقات وإرشادات ومساندة ثاقبة. كما يعرب الفريق عن شكره لبوني دي موراييس سواريس (محامٍ بمكتب المدعي العام في البرازيل) وفلاديمير كوزين (مسؤول منع الجريمة والعدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) على ما قدَّماه من تعليقات، والشكر موصول أيضا للي يانغ (محامٍ ومتدرب بالمشروع) وتايسا توليدو لونغو (محامية، سابقاً في وحدة نزاهة الأسواق المالية بالبنك الدولي) على ما أسهما به من مساعدة في عمليات التحرير والبحث. وأسهم كيسوك فيويغ وفيكي تاكا بتقديم دعم إداري كبير لهذا المشروع.

ونتوجَّه بشكر خاص إلى هينا غوبتا (محامية واستشارية، وحدة الاستقرار المالي والنزاهة المالية، البنك الدولي) على جهودها في البحث وتحديث القضايا وفقاً للمستجدات المتلاحقة وإدراج تعليقات الممارسين، وكذلك على مراجعتها الشاملة ودعمها في وضع اللمسات النهائية على هذا *الدليل*.

جان-بيير برون
رئيس فريق العمل
وحدة الاستقرار المالي والنزاهة المالية
البنك الدولي

نبذة عن المؤلفين

يعمل **جان بيير برون** أخصائياً أول في شؤون القطاع المالي بالبنك الدولي منذ أغسطس/آب 2008. وهو مسؤول عن تقديم المساعدة الفنية والمساهمة في الحوار بشأن السياسات في إطار قطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق وكذلك مبادرة استرداد الأموال المسروقة. وقد شارك في تأليف خمس مطبوعات خاصة بهذه المبادرة، وهي: *دليل استرداد الأموال؛ والعوائق التي تحول دون استرداد الأموال: تحليل للعوائق الرئيسية وتوصيات للعمل؛ وتحديد وقياس حجم عائدات الرشوة؛ والأضرار العامة والدعاوى الخاصة: الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال المسروقة؛ واختيار الإفلاس: استخدام أدوات الإعسار لدعم استرداد الأموال عبر الحدود في قضايا الفساد*. وسبق له أن عمِل مديراً لديلويت (باريس)، ومدعياً متخصصاً في مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، ومراجعاً حكومياً للحسابات وقاضي تحقيق في فرنسا.

أناستازيا سوتيروبولو هي مستشارة قانونية خاصة لمحافظ الهيئة الوطنية للشفافية في اليونان ومحاضِرة مُساعِدة في كلية ديري، وكلية الآداب والعلوم الليبرالية، وكلية الأعمال والاقتصاد بالكلية الأمريكية في اليونان. وعمِلت في السابق استشارية لمبادرة استرداد الأموال المسروقة. وهي محامية مُرخَّص لها بمزاولة المهنة في اليونان وحاصلة على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في القانون.

لاريسا غراي هي محامية معتمدة لدى الجمعية القانونية في أونتاريو بكندا. وفي الفترة من 2008 إلى 2017، شغِلت وظيفة أخصائية أولى في القطاع المالي بالبنك الدولي حيث عملت مع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في مجالي استرداد الأموال ومكافحة غسل الأموال. وقد شاركت في تأليف خمس مطبوعات خاصة بمبادرة استرداد الأموال المسروقة، وهي: *دليل استرداد الأموال؛ والعوائق التي تحول دون استرداد الأموال؛ واسترداد الأموال المسروقة: دليل الممارسات الجيدة في مصادرة الأصول دون الاستناد إلى إدانة؛ والأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة: التدابير الوقائية للقطاع المصرفي؛ والحقائق الثابتة بشأن استرداد الأموال المسروقة: قليلة وبعيدة المنال*. وتتولى منذ عام 2017 قيادة برنامج الأخلاقيات والتقيُّد بالقواعد لإحدى شركات الهندسة المعمارية والتصميم العالمية.

كلايف سكوت هو محامٍ معتمد لدى المحاكم العليا في نيو ساوث ويلز وفيكتوريا بأستراليا. وقد عمِل في الفترة من 1988 إلى 1996 مساعداً أول لمدير النيابات العامة في مديرية النيابات العامة للكومنولث بأستراليا، حيث كان يدير مكتباً مسؤولاً عن مصادرة الأصول. وزاول أيضا المحاماة بصفته محاميا متخصصا في مصادرة الأصول والجرائم المالية، كما عمِل مستشاراً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إذ كان يقدِّم خدمات المشورة والتوجيه لحكومة أنتيغوا وبربودا وكذلك للحكومات في بلدان جنوب وشرق أفريقيا. ويعمل منذ عام 2011 مستشاراً إقليمياً لشؤون مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في الإدارة القانونية لصندوق النقد الدولي والتي مقرها في سنغافورة. وتمثل إسهاماته في هذه المطبوعة آراءه الخاصة وليست بالضرورة آراء الصندوق.

كيفن ستيفنسون هو وكيل خاص ومحقِّق جنائي سابق لدى الحكومة الأمريكية قام بالتحقيق في جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاحتيال، وتهريب المخدرات، وغيرها من الجرائم الجنائية. عمِل في الأمم المتحدة مديراً لوحدة التحريات المالية في كوسوفو ومستشاراً لشؤون مكافحة الفساد في تيمور-ليشتي. وعمِل أيضا أخصائياً أول في شؤون القطاع المالي بالبنك الدولي في واشنطن العاصمة، وأميناً تنفيذياً لمجموعة إيغمونت لوحدات التحريات المالية في تورنتو، والمدير الأول لمعهد التدريب والبحوث التابع لمجموعة العمل المالي في بوسان بجمهورية كوريا. ويعمل حالياً مستشاراً مقيماً لشؤون مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في سيشل وهو ضمن هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة كيس ويسترن ريزيرف.

المختصرات

ARIN	الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال
BIC	رمز تحديد البنك (سويفت)
CARIN	شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال
CDD	العناية الواجبة تجاه العملاء
CHIPS	نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك
CTR	بلاغ عن معاملات نقدية
DOJ	وزارة العدل (الولايات المتحدة)
ECHR	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
EU	الاتحاد الأوروبي
EWHC (Ch.)	المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (دائرة إدارة التركات والشركات وحقوق البراءة وعقود البيع)
FAC	المحكمة الإدارية الفيدرالية (سويسرا)
FATF	مجموعة العمل المالي
FCPA	قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية (الولايات المتحدة)
Fedwire	جهاز الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقياً
FinCEN	شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (الولايات المتحدة)
FIU	وحدة التحريات المالية
GFAR	المنتدى العالمي لاسترداد الأموال
ICJ	محكمة العدل الدولية
ICSID	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
IFO	أمر تجميد مؤقت
ISP	مقدِّم خدمات الإنترنت
KYC	اعرف عميلك (العناية الواجبة)
LLP	شركة ذات مسؤولية محدودة
MOU	مذكرة تفاهم
MLA	المساعدة القانونية المتبادلة
NCB	دون الاستناد إلى حكم بالإدانة (مصادرة)
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
1MDB	صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" (قضية)
PEP	شخص ذو مخاطر بحكم منصبه العام
PSC	شخص/أشخاص ذوو تحكم كبير
RICO	قانون المنظمات المتأثرة بالابتزاز المالي والفاسدة (الولايات المتحدة)
SAR	بلاغ عن نشاط مشبوه
SEC	هيئة الأوراق المالية والبورصات (الأمريكية)
StAR	مبادرة استرداد الأموال المسروقة
STR	بلاغ عن معاملة مشبوهة

SWIFT	جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك
UN	الأمم المتحدة
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNTOC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
UWO	أمر بشأن الثروة غير المبرَّرة

مقدمة

تُعد سرقة الأموال العامة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مشكلة جسيمة تعرقل عمليات التنمية بها. وتذهب التقديرات إلى أن حجم الأموال المسروقة من هذه البلدان، ومن تلك التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تُخبأ في ولايات قضائية أجنبية سنوياً، يمثل نسبة كبيرة من التدفقات المالية الدولية (البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2007). والتكاليف المجتمعية للفساد تفوق كثيرا قيمة الأموال التي يسرقها المسؤولون العموميون. فالفساد والجرائم المالية يؤديان إلى إضعاف الثقة في المؤسسات العامة، والإضرار بمناخ الاستثمارات الخاصة، وتقويض آليات تنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر أو آليات تقديم الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وقد تصدى المجتمع الدولي لهذا التحدي. ويشتمل هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة رقم 16 المعنون "السلام والعدالة والمؤسسات القوية" على غاية رئيسية هي "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز *استرداد الأصول المسروقة وإعادتها*، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظَّمة" (أُضيف التشديد).[1] وتقر هذه الغاية بالصلة الجوهرية بين استنزاف الموارد الإنمائية من خلال التدفقات المالية غير المشروعة والحاجة إلى استرداد الأموال المسروقة لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا، ففي السنوات العشر الماضية أصبح استرداد هذه الأموال إحدى قضايا التنمية بالغة الأهمية.[2]

وتشمل الجهود الدولية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز النفاذ في عام 2005. ويضع الفصل الخامس من هذه الاتفاقية، على وجه التحديد، إطاراً لإعادة الأموال المسروقة إذ يشترط على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لكبح العائدات المتأتية من الفساد وضبطها ومصادرتها وإعادتها. وللقيام بذلك، يجوز لهذه الدول استخدام آليات متنوعة مثل:

- الإنفاذ المباشر لأوامر التجميد أو المصادرة الصادرة عن المحكمة في دولة أخرى طرف في الاتفاقية؛[3]
- المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، ولا سيما في حالات وفاة الجاني أو هروبه أو غيابه أو في الحالات الأخرى المناسبة؛[4]
- الدعاوى المدنية التي ترفعها دولة أخرى طرف في الاتفاقية والتي تسمح لها باسترداد العائدات باعتبارها مدعياً؛[5]

---

[1] الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الغاية 16-4، منبر معارف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. https://sdgs.un.org/goals/goal16.

[2] البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2013. "استرداد الأموال في العالم العربي: الخطوات التالية". 10 يونيو/حزيران 2013. الموقع الإلكتروني لمبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار). https://star.worldbank.org/news/asset-recovery-arab-world-next-steps.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندان 54 (1)(أ) و 54 (2)(أ).

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(1)(ج).

[5] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 53.

- مصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي بموجب حكم قضائي في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأخرى؛[6]
- الأوامر القضائية بتعويض أو جبر أضرار دولة أخرى طرف في الاتفاقية واعتراف المحاكم بطلب هذه الدولة الإقرار بأنها المالك الشرعي للأموال المستولى عليها من خلال الفساد.[7]

وفي هذا السياق، ينبغي استخدام أداتين رئيسيتين لمباشرة قضايا استرداد الأموال:

- الإفصاح التلقائي عن المعلومات لدولة أخرى طرف في الاتفاقية بدون طلب مسبق[8]
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 56.[9]

وتُعد عملية استرداد الأموال المسروقة معقدة؛ إذ تتطلب التنسيق والتعاون مع الهيئات والوزارات المحلية في ولايات قضائية متعددة ذات نظم وإجراءات قانونية مختلفة. كما تتطلب أساليب ومهارات خاصة في التحقيق "لتتبُّع الأموال" خارج الحدود الوطنية وقدرة على التصرُّف السريع لتجنُّب أي تبديد للأموال. وضماناً للفعالية، يجب أن تتمتع السلطة المختصة بصلاحية بدء الإجراءات القانونية ومباشرتها أمام المحاكم المحلية والأجنبية أو بتزويد السلطات في ولاية قضائية أخرى بالأدلة أو التحريات لفتح التحقيقات أو بكليهما. ويجب النظر في جميع الخيارات القانونية سواء المصادرة الجنائية، أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، أو الدعاوى المدنية، أو البدائل الأخرى. وقد تتجاوز هذه العملية قدرة حتى أكثر الممارسين خبرة، وهي بالغة الصعوبة لمَن يعملون في ظل دول فاشلة أو فساد مُستشرٍ أو موارد محدودة.

ويُبرز تعقيد هذه العملية ضرورة إعداد أداة عملية لمساعدة الممارسين على خوض غمار هذه العملية. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، قامت مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار)، وهي عبارة عن مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تستهدف تشجيع وتسهيل إعادة الأموال المسروقة بشكل أسرع وأكثر منهجية، في عام 2011 بنشر الإصدار الأول من *دليل استرداد الأموال: دليل إرشادي للممارسين* (برون وآخرون 2011). ويقدِّم هذا الدليل، المُصمَّم ليكون دليلا توجيهيا، إرشادات للممارسين تساعدهم على اجتياز التحديات الإستراتيجية والتنظيمية والقانونية، والتحديات ذات الصلة بالتحقيقات، المتعلقة باسترداد الأموال التي سرقها مرتكبو الفساد وأخفوها في الخارج. ويعرض الدليل نُهُجاً مشتركة لاسترداد الأموال المسروقة الموجودة في ولايات قضائية أجنبية، ويحدد التحديات التي قد يواجهها الممارسون، ويقدِّم بعض الممارسات الجيدة. ومن خلال إدراج جميع المعلومات المتعلقة بمختلف مراحل عملية استرداد الأموال، سيزيد هذا الدليل من فعالية أداء الممارسين الذين يعملون في بيئة جماعية.

وبعد عشر سنوات استُخدم خلالها هذا الدليل مرجعا معترفا به للممارسين والمدربين، قررت مبادرة "ستار" إعداد هذا الإصدار الثاني المُحدَّث بناءً على الخبرات والتجارب التي جرى جمعها خلال هذه السنوات. وقد حدث الكثير في السنوات العشر الماضية ويشتمل هذا الإصدار الجديد المُحدَّث على أمثلة لقضايا

---

[6] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندان 54(1)(ب) و 54(2)(ب).

[7] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندان 53(ب) و(ج).

[8] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 56.

[9] المادتان 55 و57.

جديدة، وتحديات جديدة، وتشريعات مبتكرة أقرتها ولايات قضائية مختلفة، وأمثلة للجهود الدولية، وممارسات جيدة سُلِّط الضوء عليها في المطبوعات الجديدة أو تم التوصل إليها في أثناء مباشرة عمليات استرداد الأموال.

المنهجية

لإعداد الإصدار الأول من دليل استرداد الأموال ليكون أداة عملية تساعد الممارسين على التعامل مع هذه القضايا والقوانين والنظريات، اعتمدت مبادرة "ستار" على الخبرة العملية اليومية للممارسين في واحد أو أكثر من المجالات الأساسية لاسترداد الأموال. وشمِل المشاركون مسؤولين عن إنفاذ القانون، ومحققين ماليين، وقضاة تحقيق، وأعضاء في النيابة، ومحامين في سلك المحاماة الخاص، ومديرين للأصول. وقد أسهم هؤلاء بخبراتهم – المكتسبة من عملهم في بلدان مرتفعة الدخل وكذلك منخفضة إلى متوسطة الدخل، وفي نظم القانون المدني والقانون العام- في مباشرة المصادرة الجنائية، والمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، والدعاوى المدنية، والتحقيقات، وتتبُّع الأموال، والتعاون الدولي، وإدارة الأموال. ولأنهم على دراية ببعض التحديات في هذا الصدد، فقد عرضوا أساليبهم وأفكارهم الخاصة للتغلُّب على تلك التحديات.

وتم الاتفاق على النسق العام لهذا الدليل وموضوعاته الرئيسية من جانب مجموعة من الممارسين في حلقة عمل عُقِدت بفيينا في مايو/أيار 2009. وأعدَّ المؤلفون مسودة بهذه الموضوعات وقاموا بعرضها ومناقشتها في حلقة عمل ثانية للممارسين عُقدت بعد عام في مارسيليا بفرنسا. وتلا ذلك تقديم مساهمات إضافية وإجراء المزيد من المشاورات، وتم الاتفاق على النسخة النهائية من المجموعة الموسَّعة.

وتهدف المبادرة من إعداد هذا الإصدار الثاني إلى سرد المستجدات بشأن الأُطر المختلفة التي وُضِعت خلال السنوات العشر الماضية في مختلف البلدان وبحث الدروس المستفادة من القضايا التي حدثت مؤخراً والتطورات على الصعيد الدولي. وقد راجعت الفصولَ المُحدَّثةَ مجموعةٌ من الأكاديميين والممارسين من بينهم مسؤولون عن إنفاذ القانون، ومحققون ماليون، وقضاة تحقيق، وأعضاء في النيابة، ومحامون في سلك المحاماة الخاص، ومديرون للأصول؛ وقد قدَّم جميعهم مقترحات بناءً على خبراتهم في الولايات القضائية المختلفة.

كيفية استخدام هذا *الدليل*

صُمِم *دليل استرداد الأموال* ليكون بمثابة مرجع سريع ودليل إرشادي للممارسين-مسؤولو إنفاذ القانون وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة- وكذلك لمديري الأصول وواضعي السياسات في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني والقانون العام. ونظراً لتنوُّع جمهور القراء والنظم القانونية، فمن المهم أن يضع القارئ في اعتباره أن أي ممارسة أو إستراتيجية حققت نجاحاً في ولاية قضائية ما قد لا تنجح في غيرها. وبالمثل، فإن أي أسلوب للتحقيقات مسموح به في ولاية قضائية ما قد لا يُسمح به - أو قد يتطلب اشتراطات إجرائية مختلفة - في غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستخدم الولايات القضائية مصطلحات مختلفة لوصف المفهوم القانوني نفسه (فعلى سبيل المثال، تستخدم بعض الولايات القضائية لفظ "مصادرة"

فيما يستخدم البعض الآخر لفظ "تجريد") أو الإجراء ("الحجز على" الأموال في بعض الولايات القضائية، مقابل "تقييد" أو "منع" التصرُّف فيها أو "تجميدها" أو "حجزها" في ولايات قضائية أخرى). أو قد توكِل ولايات قضائية مختلفة أدواراً ومسؤوليات متباينة للقائمين على استرداد الأموال: على سبيل المثال قد يتولى قاضي تحقيق إجراء التحقيقات في بعض الولايات القضائية، فيما تتولى سلطات إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة مباشرة التحقيقات في الولايات القضائية الأخرى.

ويحاول هذا *الدليل* بيان هذه الاختلافات حيثما وجدت، كما يُبرز كيف يمكن للمفاهيم أو الممارسات المختلفة أن تقدِّم حلولاً متشابهة للتحديات ذاتها. ومع ذلك، فإن الدليل ليس مصمَّماً ليقدِّم خلاصة وافية للقوانين والممارسات المطبَّقة. ولهذا، يجب أن يطبِّق الممارسون الدليل في إطار النظم القانونية، وهياكل إنفاذ القانون، والموارد، والتشريعات، والإجراءات في بلدانهم دون التقيُّد بالمصطلحات أو المفاهيم المستخدَمة لبيان التحديات التي تكتنف عمليات استرداد الأموال وأدوات النجاح فيها. وعلى الممارسين أيضا مراعاة النظام القانوني، وهياكل إنفاذ القانون، والموارد، والتشريعات، والإجراءات في الولاية القضائية المعنية التي سيُطلب بها مباشرة إجراءات استرداد الأموال.

والغرض الرئيسي من هذا *الدليل* هو تسهيل استرداد الأموال في قضايا الفساد الكبرى وبخاصة كما هو مبيَّن في الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، يمكن – بل ينبغي- تطبيق مصادرة الأموال واستردادها على طائفة أوسع من الجرائم، ولا سيما كما في أحكام مصادرة الأموال المبيَّنة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويتكون *الدليل* من 11 فصلاً ومسرد و12 ملحقاً تضم موارد إضافية. والفصول مقسَّمة كما يلي:

- يلخص *الفصل الأول "نظرة عامة على عملية استرداد الأموال"* بالإضافة إلى أمثلة عملية لبعض القضايا.
- يعرض *الفصل الثاني "الاعتبارات الإستراتيجية في إعداد القضايا وإدارتها"* مجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بإعداد القضايا وإدارتها، من بينها تجميع المصادر الأولية للوقائع والمعلومات، وتشكيل الفريق المختص، وإقامة علاقة مع النظراء الأجانب من أجل التعاون الدولي.
- يقدِّم *الفصل الثالث "تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (1): إجراءات التحقيق"* الأساليب التي يجوز للممارسين استخدامها في تتبُّع الأموال وتحليل البيانات المالية وكذلك الحصول على أدلة يمكن الارتكان إليها والقبول بها في قضايا مصادرة الأموال.
- يستعرض *الفصل الرابع "تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (2): البيانات والمستندات المالية ذات الصلة"* الأنواع المختلفة لمصادر البيانات والمستندات التي ينبغي جمعها في أثناء التحقيق في قضية لاسترداد الأموال، ويقدِّم أمثلة للبيانات ذات الصلة من مستندات شائعة، ويوضِّح أهمية تنظيم البيانات وتحليلها.
- يتناول *الفصل الخامس "تأمين الأموال"* الإجراءات التحفظية (تشمل تجميد الأموال) التي يمكن اتخاذها، ويتم ذلك غالباً في الخطوات الأولى من قضية استرداد الأموال.
- يعرض *الفصل السادس "إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة"* بعض قضايا إدارة الأموال التي يجب على الممارسين مراعاتها قبل استخدام الإجراءات التحفظية وفي أثناء التخطيط لتأمين الأموال قبل المصادرة.

- يستعرض *الفصل السابع "آليات المصادرة"* مختلف نظم المصادرة وكيفية عملها والتعزيزات الإجرائية المتاحة في بعض الولايات القضائية.
- يناقش *الفصل الثامن "المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي في استرداد الأموال وقنوات التعاون غير الرسمية"* قنوات التعاون الدولي، ويستعرض مختلف الوسائل المتاحة بما فيها التعاون "غير الرسمي" أو الإداري وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ويوجِّه الممارسين في جميع مراحل هذه العملية.
- يقوم *الفصل التاسع "إجراء التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة"* بمناقشة كيفية تطبيق المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي. ويشرح بالتفصيل كيفية الجمع بشكل فعّال بين الأدوات غير الرسمية والرسمية لنجاح جهود استرداد الأموال على المستوى الدولي، مع التركيز على إجراءات المساعدة الرسمية.
- يتناول *الفصل العاشر "الإجراءات المدنية"* استرداد الأموال بشكل مباشر من خلال الإجراءات المدنية.
- يبيِّن *الفصل الحادي عشر "إجراءات المصادرة المحلية المتخَذة في ولايات قضائية أجنبية"* كيف يمكن للولاية القضائية الطالبة الاستفادة من إجراءات المصادرة المحلية المتخَذة ببلد أجنبي في استرداد الأموال المسروقة.

يجب أن يلاحظ الممارسون أن المراجع المشار إليها في النص تَرِد في نهاية كل فصل. بالإضافة إلى ذلك، يعرِّف المسرد العديد من المصطلحات المتخصصة المستخدمة في هذا الدليل. ولأن الولايات القضائية تستخدم غالباً مصطلحات مختلفة لوصف نفس المفهوم أو الإجراء القانوني، فإن المسرد يقدِّم أمثلة لمصطلحات بديلة قد يتم استخدامها.

وتحتوي الملاحق على أدوات مرجعية وموارد عملية إضافية لمساعدة الممارسين، كما يلي:

- يقدِّم *الملحق "ألف"* عرضاً مجملاً للجرائم التي تختص بها الملاحقة الجنائية.
- يقدِّم *الملحق "باء"* قائمة ووصفاً مفصَّلين للمصطلحات شائعة الاستخدام المتعلقة بالكيانات المؤسسية والأعمال.
- يعرض *الملحق "جيم"* عينة لتقرير من وحدة التحريات المالية، كما هو مُستخدَم في مراجعة المعاملات المشبوهة.
- يعرض *الملحق "دال"* قائمة مرجعية بالاعتبارات الخاصة بالتخطيط لتنفيذ أمر التفتيش والضبط.
- يقدِّم *الملحقان "هاء" و"واو"* عينة من أمر إبراز المستندات للمؤسسات المالية وعينة من إستمارة الوضع المالي على التوالي.
- يعرض *الملحق "زاي"* طرق الدفع المتسلسل وبنظام التغطية التي تستخدمها البنوك المراسلة في تحويلات الأموال إلكترونياً، ويناقش معايير الدفع بنظام التغطية التي أصبحت ساريةً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009.
- يعرض *الملحق "حاء"* نقاط النقاش التي قد يستخدمها الممارسون لبدء الاتصالات مع نظرائهم الأجانب.
- يعرض *الملحق "طاء"* الإطار العام لخطاب طلب المساعدة القانونية المتبادلة، مع إرشادات رئيسية بشأن الصياغة والتنفيذ.
- يقدِّم *الملحق "ياء"* مجموعة واسعة من المواقع الإلكترونية الدولية والإقليمية ذات الصلة وموارد أخرى عبر الإنترنت.

- يحتوي *الملحق "كاف" على عرض عام "للمبادئ التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة"* (من عملية لوزان، كما هو مبيَّن في الفصل الثاني). وتقدِّم هذه المبادئ التوجيهية نهجاً تدريجياً لعملية استرداد الأموال.
- يشتمل *الملحق "لام"* على إرشادات بشأن كيفية إنشاء واستخدام نظام إلكتروني لإدارة القضايا تعدِّه مبادرة "ستار" المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المراجع

Brun, Jean-Pierre, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin M. Stephenson. 2011. *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners.* Washington, DC: World Bank.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

World Bank and UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2007. "Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan." Working paper, Report No. 43854, World Bank, Washington, DC.

1. نظرة عامة على عملية استرداد الأموال

1-1 ملاحظات تمهيدية

يتمثل أحد الاعتبارات التي تُراعَى أولاً في قضية لاسترداد الأموال في وضع إستراتيجية فعّالة لاسترداد عائدات الجريمة وأدواتها. ويجب أن يكون الممارسون على دراية بمختلف السبل القانونية المتاحة لاسترداد الأموال وكذلك العوامل أو العقبات التي يجب مراعاتها عند اختيار الملائم من هذه السبل. ويعرض هذا الفصل الإجراءات العامة لاسترداد الأموال ويستكشف السبل الخاصة بذلك والتي يتم تناول معظمها بمزيد من التفصيل في الفصول التالية.

1-2 الإجراءات العامة لاسترداد الأموال

قد تكون للسبل المُستخدَمة في رفع أو متابعة دعوى لاسترداد الأموال آثار إستراتيجية على القضية أو نتيجتها، مما يتطلب من الممارسين وضع إستراتيجية للتعامل مع القضية. وقد يسعى الممارسون إلى استرداد الأموال من خلال المصادرة الجنائية أو المدنية أو الإدارية أو المصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة، أو دعوى مدنية خاصة، أو دعوى في ولاية قضائية أجنبية. وفي كل هذه الحالات، تختلف العملية الأساسية في الشكل لكن محتواها يظل كما هو تقريباً. ويُبيِّن الشكل 1-1 هذه العملية الموضَّحة تحليلياً في الأقسام الفرعية 1-2-1 حتى 1-2-6.

1-2-1 جمع التحريات والأدلة وتتبُّع الأموال

خلال عملية جمع التحريات والتحقيق، يقوم محلِّلو التحريات ومسؤولو إنفاذ القانون بجمع التحريات والأدلة وتحديد الأموال وتتبُّعها، ويمكن أن يشرف أعضاء النيابة أو القضاة على هذه الجهود. وعندما تنطوي القضية على دعاوى مدنية، يمكن إشراك محققين خصوصيين أو غيرهم من الأطراف المعنية.

وبالإضافة إلى جمع التحريات من المصادر المفتوحة ومن قواعد بيانات هيئات إنفاذ القانون والهيئات الحكومية الأخرى، مثل قواعد البيانات الخاصة بوحدات التحريات المالية أو مكاتب مكافحة الفساد واسترداد الأموال والسجلات العقارية وسجلات الشركات، قد يستخدم مسؤولو إنفاذ القانون أساليب خاصة في التحقيق. وتبعاً لمستوى التدخُّل، قد تتطلب بعض الإجراءات إذناً من النيابة أو القضاء (مثل المراقبة الإلكترونية، أو أوامر التفتيش والضبط، أو أوامر إبراز المستندات، أو أوامر متابعة الحسابات)؛ وهناك إجراءات قد لا تتطلب سوى إذن من مسؤول كبير، فيما قد لا تحتاج أخرى إلى موافقة مسبقة على الإطلاق (مثل المراقبة الشخصية والتحريات من المصادر المفتوحة والمقابلات مع الشهود). ورغم عدم تمتُّع المحققين الخصوصيين بالصلاحيات الممنوحة لمسؤولي إنفاذ القانون، فإنه يجوز لهم

الشكل 1-1 إجراءات استرداد الأموال المسروقة

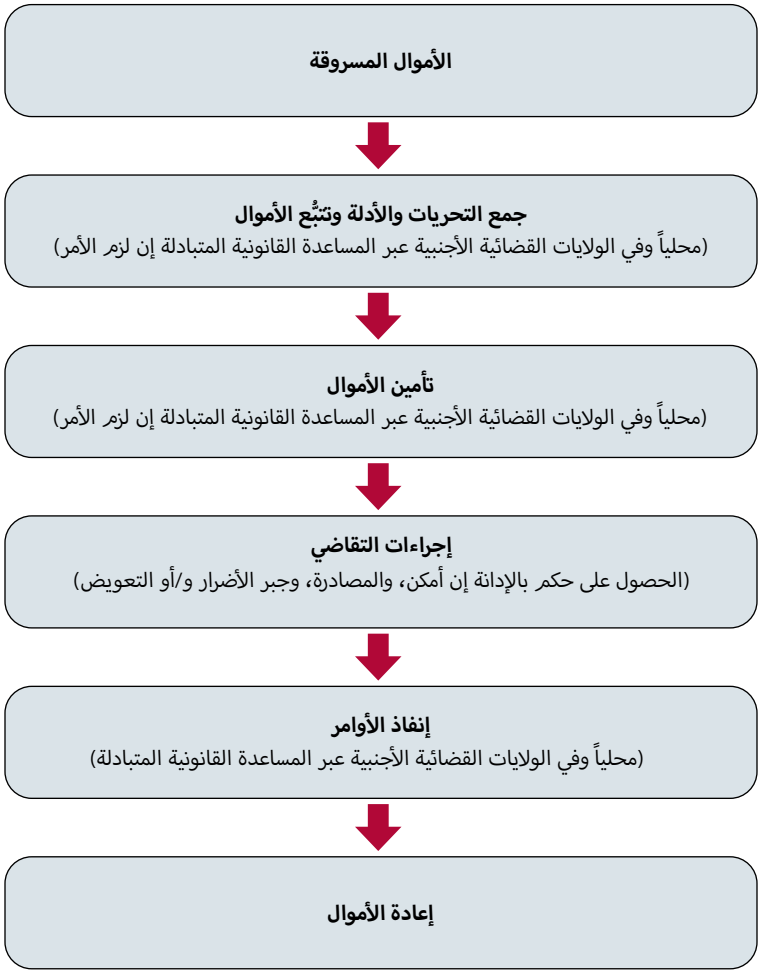

المصدر: البنك الدولي.

استخدام المصادر المتاحة علناً وطلب استصدار بعض الأوامر المدنية من المحكمة (مثل أوامر الإبراز، والمراجعة الميدانية للسجلات، وطلب الشهادة قبل رفع الدعوى، وتقارير الخبراء).

1-2-2 تأمين الأموال

خلال إجراء التحقيق، سيتعيَّن تأمين الأموال الخاضعة للمصادرة من خلال الإجراءات التحفظية تجنباً لتبديد هذه الأموال أو نقلها أو إتلافها. وفي بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، يتمتع أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق أو هيئات إنفاذ القانون عادةً بصلاحية الأمر بالحجز التحفظي على الأموال أو تقييد التصرُّف فيها لتأمين مصادرتها. وأما في بعضها الآخر، فيلزم استصدار إذن قضائي لتنفيذ الإجراءات التحفظية. وفي الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، فإن أي أمر بتقييد التصرُّف في الممتلكات أو الحجز عليها يتطلب بشكل عام إذناً قضائياً، مع بعض الاستثناءات في قضايا الحجز.

1-2-3 التعاون الدولي

يُعد التعاون الدولي أمراً أساسياً للنجاح في استرداد الأموال المسروقة التي يتم غالباً تحويلها إلى ولايات قضائية أجنبية أو إخفاؤها فيها. فهو ضروري لجمع الأدلة وتنفيذ الحجز التحفظي ومصادرة عائدات الأنشطة الإجرامية وأدواتها في نهاية المطاف، وكذلك لإعادة الأموال المسروقة إلى الدول الطالبة لها بعد مصادرتها وتجريد ملكيتها. يناقش هذا الدليل عنصر التعاون الدولي بالتفصيل في الفصلين الثامن والتاسع حيث تم تقسيمه إلى "المساعدة غير الرسمية" [1] والمساعدة القانونية المتبادلة الرسمية، على التوالي.

وتشمل المساعدة غير الرسمية اتصالات النظراء أو الاتصالات القُطرية بين هيئات إنفاذ القانون، ووحدات التحريات المالية، والنظراء القانونيين والقضائيين على النحو المسموح به بموجب القانون واللوائح. وهي في الغالب الأداة الرئيسية لجمع المعلومات والتحريات خلال خطوات التحقيق الأولى. وتستلزم المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية طلباً كتابياً بجمع الأدلة (بما فيها الأدلة المتحصَّل عليها من خلال أساليب التحقيق القسرية)، واستصدار إجراءات تحفظية، وطلب إنفاذ أوامر محلية في ولاية قضائية أجنبية. وكانت هذه المساعدة تركِّز عادةً على الحصول على أدلة مقبولة من ولايات قضائية أخرى لاستخدامها في محاكمات تُجرَى محلياً. وقد تم توسيع نطاقها ليشمل الحصول على الأدلة من خلال الوسائل القسرية أو الأوامر القضائية في الولايات القضائية الأخرى لتستخدمها الدولة الطالبة في مرحلة التحقيق.

ومن الضروري لنجاح جهود استرداد الأموال الجمع بين التعاون غير الرسمي والرسمي في أقرب وقت ممكن من مراحل سير القضية. والتعاون "غير الرسمي" هو أساس جميع طلبات تبادل المساعدة القانونية الناجحة تقريباً التي تقوم على طلب التعاون الرسمي. وبدون التعاون غير الرسمي، لن يصل العديد من القضايا إلى مرحلة المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية، ولن تُنفَّذ الطلبات الخاصة بها بنجاح في الوقت المناسب (نايناباان 2019). فهو أيضا بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان التعاون الرسمي مطلوباً وتحديد، إذا كان كذلك، أفضل السبل لتنفيذه. ومن ثم، يتوقف النجاح في استرداد الأموال كلياً على الاستفادة من التعاون الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. ولضمان مراعاة الجوانب الدولية عند الاقتضاء، يُرجى الرجوع إلى الفصلين الثامن والتاسع مع قراءة الفصول من الثاني إلى السابع حيث يتم التركيز على الخطوات المحلية.

1-2-4 الإجراءات القضائية

يجوز أن تتضمن الإجراءات القضائية دعاوى للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة أو دعاوى مدنية خاصة (مبيَّن كل منها أدناه وفي الفصول التالية). وقد تتم المصادرة على أساس الملكية أو القيمة، ويُشار إلى النوع الأول بأنه المصادرة على أساس الملكية التي يتبيَّن أنها عائدات لجريمة أو الأدوات المستخدمة في ارتكابها، ويتطلب ذلك الربط بين الأموال والجريمة. ويصعُب إثبات هذا الأمر عندما تكون الأموال المشتبه بها تم تحويلها أو نقل ملكيتها أو مزجها بأموال مشروعة لإخفاء أو تمويه منشئها غير المشروع.

وفي المقابل، يُشار إلى المصادرة على أساس القيمة "بنظام المنفعة" الذي يسمح بتحديد قيمة المنافع المتأتية من ارتكاب جريمة ومصادرة قيمة معادِلة لها والتي قد تؤخذ من أموال الجاني "غير الملوثة". وتستخدم بعض

[1] لأغراض هذا الدليل، تشير "المساعدة غير الرسمية" إلى أي مساعدة لا تستلزم طلباً رسمياً بالمساعدة القانونية المتبادلة. وقد يُحدد هذا النوع من المساعدة غير الرسمية فيما بين الممارسين في تشريع خاص بالمساعدة القانونية المتبادلة وقد يشمل سلطات أو جهات أو هيئات إدارية. ويبيِّن الفصل الثامن المساعدة غير الرسمية ويقارنها بعملية طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

الولايات القضائية أساليب معززة للمصادرة مثل أحكام الأموال البديلة أو القرائن التشريعية للمساعدة في استيفاء معيار الإثبات اللازم لإجراء المصادرة. وتستخدم بعض الولايات القضائية أساليب معززة للمصادرة، مثل أحكام الأموال البديلة أو القرائن التشريعية، للمساعدة في استيفاء معيار الإثبات اللازم لإجراء المصادرة.

1-2-5 إنفاذ الأوامر

إذا أمرت المحكمة بتقييد الأموال أو الحجز عليها أو مصادرتها، فإنه يتعيَّن اتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ هذا الأمر. وإذا كانت الأموال موجودة في ولاية قضائية أجنبية، فإنه يجب على السلطات هناك إنفاذ هذا القرار بالاعتراف بأمر الإنفاذ الأجنبي أو تسجيله في محكمة محلية دون إعادة الفصل في موضوع الدعوى (الإنفاذ المباشر). وقد يُتاح أيضا خيار الحصول على أمر محلي بالتقييد أو الحجز أو المصادرة (الإنفاذ غير المباشر). لكن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تفضِّل الإنفاذ المباشر بإلزام الدول بإنشاء آلية لإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية.[2] وتتضمن هذه العملية عادةً توجيه طلب بالمساعدة القانونية المتبادلة كما هو مبيَّن آنفاً في القسم 1-2-3 بشأن التعاون الدولي.

1-2-6 إعادة الأموال

ينبغي أن يسفر إنفاذ أمر المصادرة النهائي في ولاية قضائية أجنبية عن إعادة الأموال إلى الولاية القضائية الطالبة بتطبيق المواد أرقام 54 و55 و57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لكن إذا لم تُطبَّق أحكام هذه المواد بشكل كامل، فقد ينتهي الأمر بتحويل الأموال إلى الخزانة العامة أو صندوق المصادرة لدى الولاية القضائية متلقية الطلب. ومن ثم، تشترط الاتفاقية وضع آلية محددة للترتيب لإعادة الأموال.

وبموجب المادة 57 من هذه الاتفاقية، فإنه يجب على الطرف متلقي الطلب إنفاذ أمر المصادرة الأجنبي النهائي وإعادة الممتلكات المُصادَرة إلى الولاية القضائية الطالبة بدون شروط، وذلك في حالات اختلاس أموال عامة أو غسلها. وبالنسبة للجرائم الأخرى التي تشملها الاتفاقية، يجب على الولاية القضائية متلقية الطلب إنفاذ أمر المصادرة الأجنبي وإعادة الأموال عندما يُثبِت الطرف الطالب بشكل معقول سابق ملكيته لها أو عندما تعترف الدولة الطرف متلقية الطلب بالضرر الذي لحق بالطالب.

وفي جميع الحالات الأخرى بما فيها عند عدم صدور أمر نهائي بالمصادرة من الحكومة الأجنبية، تُلزِم الاتفاقية الطرف متلقي الطلب بأن "ينظر على وجه الأولوية" في إرجاع الأموال إلى الولاية القضائية الطالبة، أو إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، أو تعويض ضحايا الفساد. وقد تعتمد إعادة الأموال في هذه الحالة على التشريعات المحلية للطرف متلقي الطلب، أو الاتفاقيات الدولية السارية، أو الاتفاقات الإقليمية، أو معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، أو الاتفاقات الخاصة (مثل اتفاقات تقاسم الأموال). ويجوز الاقتطاع من إجمالي قيمة الاسترداد ما يعوِّض الولاية القضائية متلقية الطلب عما أنفقته في تقييد الأموال المُصادَرة وصونها والتصرُّف فيها وما تكبدته من نفقات في عمليات التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات

[2] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان 54 و 55؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 13؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 5؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المادة 8. وبالنسبة للتقييد أو الحجز، انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(2).

القضائية وكذلك، بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تغطية المصاريف القانونية والمعيشية للجاني.

ومن المُرجَّح إثارة العديد من قضايا السياسات أثناء أي جهود لاسترداد الأموال في قضايا الفساد أو اختلاس الأموال العامة. وقد تشعر البلدان متلقية الطلب بالقلق، بسبب استمرار أو تجدُّد الشعور بالفساد في البلدان الطالبة، من أن يتم الاستيلاء مرةً أخرى على الأموال ولا سيما إذا استمر الجاني في شغل منصبه وكان يمتلك نفوذاً كبيراً. بل قد تشترط الأولى الاتفاق مع الثانية على كيفية إدارتها للأموال المُصادَرة. وفي بعض الحالات، سهَّلت المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، إعادة الأموال المُستَرَدة ومراقبتها. وفي الفصل الحادي عشر، يناقش الإطار 11-7 كيف تم إنشاء جهة قانونية، وهي مؤسسة بوتا، لغرض مخصص هو ضمان إعادة الأموال المُدعَى بأنها متأتية من عمليات فساد إلى كازاخستان واستخدامها لها بشفافية من أجل دعم الفئات السكانية غير القادرة في البلاد.

ويمكن أيضا إعادة الأموال مباشرةً إلى الولايات القضائية الطالبة ("الاسترداد المباشر") بأمر قضائي في الدولة متلقية الطلب،[3] ويجوز أن تأمر المحكمة هناك بتعويض الولاية القضائية المتضررة أو جبر أضرارها مباشرةً في دعوى مدنية خاصة. ويجوز للمحكمة أيضا الأمر بالتعويض أو الاسترداد مباشرةً للولاية القضائية المتضررة في دعوى جنائية أو دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. وتتمتع بعض المحاكم، عند البت في المصادرة، بسلطة الاعتراف بادعاء الولاية القضائية المتضررة بأنها المالك الشرعي للأموال.

وفي حالة إفلاس مرتكب الفعل الإجرامي (أو إعسار الشركات التي يستخدمها)، فقد تساعد الإجراءات الرسمية الخاصة بالإعسار في عملية الاسترداد من خلال إتاحة أدوات الاسترداد المخصصة للتصدي للأنشطة والمعاملات الاحتيالية. ويَرِد مزيد من الشرح لهذه الآليات في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر.

3-1 السبل القانونية لإنجاز استرداد الأموال

تتنوَّع الإجراءات القانونية الخاصة باسترداد الأموال. وقد تشمل، تبعاً لما إذا كانت محلية فقط أو دولية كذلك، أياً من الآليات التالية:

- الملاحقة الجنائية والمصادرة بناءً على حكم بالإدانة محلياً، يلي ذلك تقديم طلب بالمساعدة القانونية المتبادلة لإنفاذ الأوامر في ولايات قضائية أجنبية
- المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة يليها تقديم طلب بالمساعدة القانونية المتبادلة لإنفاذ الأوامر في ولايات قضائية أجنبية[4]
- الدعاوى المدنية الخاصة بما في ذلك إجراءات الإعسار الرسمية
- المصادرة الإدارية
- سبل أخرى مثل الضرائب والغرامات وأوامر التعويض في محاكمات جنائية.

[3] تشترط المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تتخذ الدول الأطراف تدابير تسمح بالاسترداد المباشر للممتلكات.

[4] المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة غير مسموح بها في جميع الولايات القضائية.

الإطار 1-1 الإطار القانوني لاسترداد الأموال

التشريعات والإجراءات (الولايات القضائية المحلية أو الأجنبية)

- أحكام القانون الجنائي (الجرائم مثل الرشوة، الاختلاس، غسل الأموال)
- أحكام الإجراءات الجنائية (على سبيل المثال، صلاحيات التحقيق، التفتيش والضبط)
- الإجراءات التحفظية وأحكام المصادرة (مثل المصادرة الجنائية، غير المستندة إلى حكم بالإدانة، الإدارية)
- أحكام المساعدة القانونية المتبادلة (على سبيل المثال، سبل الانتصاف)
- أحكام القانون المدني (على سبيل المثال، سبل الانتصاف)
- قوانين ولوائح تقاسم الأموال
- القوانين الأخرى ذات الصلة (تشمل تلك المتعلقة بعائدات الجرائم، وقوانين إقرار الذمة المالية، وقوانين الضرائب وما إلى ذلك)

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[أ]

(سنة اعتماد الوثيقة/سنة دخولها حيز النفاذ)

الأمم المتحدة

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2005/2003)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (1990/1988)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (2003/2000) والبروتوكولات الملحقة بها

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية (1999/1997، "اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة")

منظمة الدول الأمريكية

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (1997/1996)

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-1 الإطار القانوني لاسترداد الأموال *(تابع)*

- اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية (1996/1992)

الوثائق المختارة من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا

- اتفاقية بروكسل بشأن الولاية القضائية وإنفاذ قرارات المحاكم في المسائل المدنية والتجارية (1973/1968، "اتفاقية بروكسل")
- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها (1993/1990)، وصيغتها المُحدَّثة أي اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وبتمويل الإرهاب (2008/2005)
- الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية (1962/1959) والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها (1962)
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي (JHA/577/2003) بشأن التنفيذ في الاتحاد الأوروبي لأوامر تجميد الممتلكات أو الأدلة (2003)
- الاتفاقية الموضوعة بناءً على البند ك3- (2) (ج) من معاهدة الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (1997)
- اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد (2002/1999)
- اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني بشأن الفساد (2003/1999)
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي (JHA/783/2006) بشأن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة (2006)
- لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 1215 لسنة 2012 بشأن الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية والتجارية (لائحة بروكسل الأولى المُعَادة صياغتها) (2012)
- التوجيه (EU/42/2014) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة وعائداتها في الاتحاد الأوروبي (2014)
- لائحة (الاتحاد الأوروبي) 1805/2018 للبرلمان الأوروبي والمجلس المُؤرَّخة 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة (2018)

الاتحاد الأفريقي

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة (2006/2003)

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-1 الإطار القانوني لاسترداد الأموال *(تابع)*

المعاهدات الإقليمية الأخرى

- معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (2004)
- بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد (2001)
- بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية (2007/2002)
- اتفاقية كومنولث الدول المستقلة المتعلقة بالمساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية (1994/1993، "اتفاقية مينسك") بصيغتها المُعدَّلة (1997)

المعاهدات الثنائية لتبادل المساعدة القانونية

قد توجد معاهدات ثنائية فيما بين الولايات القضائية جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها.

أ. للاطلاع على موارد الويب المتاحة، انظر الملحق "ياء".

سيتوقف توافر هذه السبل، سواء محلياً أو في ولاية قضائية أجنبية، على القوانين واللوائح الوطنية والأجنبية وكذلك على الوثائق الدولية أو الثنائية مثل الاتفاقيات والمعاهدات. وتحكم الإطار القانوني لاسترداد الأموال مصادر مختلفة وقد لا يتقيَّد بقانون واحد، ولا سيما في القضايا العابرة للحدود الوطنية. ويوضِّح الإطار 1-1 مختلف القوانين والوثائق الدولية ذات الصلة بعمل الممارسين الذين يتبعون هذه السبل. لكن القائمة الواردة ليست شاملة نظراً لتعدُّد القوانين المحلية ووجود الكثير من المعاهدات غير المذكورة هنا.

وبخلاف الإطار القانوني، قد يتوقف اختيار سبيل بعينه أيضا على بعض الحقائق القانونية أو العملية أو التشغيلية المختلفة. فقرارات تحديد مكان الإجراء ونوعه يجب اتخاذها على المستوى الإستراتيجي مع مراعاة مزايا كل نوع وعيوبه وكذلك أي خصائص قضائية تؤثر على المسألة. ويتناول الفصل الثاني بعضاً من الاعتبارات الإستراتيجية، ومن بينها العقبات والمسائل المتعلقة بإدارة القضايا.

1-3-1 الملاحقة الجنائية والمصادرة بناءً على حكم بالإدانة

عندما تقرر السلطات التي تسعى إلى استرداد أموال مسروقة مباشرة قضية جنائية، فإن المصادرة الجنائية تُعد وسيلة ممكنة للإنصاف والجبر. ويجب على الممارسين جمع الأدلة، وتتبُّع الأموال وتأمينها، ورفع دعوى قضائية ضد شخص طبيعي أو اعتباري، والحصول على حكم بالإدانة وبعدها يمكن أن تأمر المحكمة بالمصادرة.

وفي بعض الولايات القضائية، سيكون معيار الإثبات لإجراء المصادرة أدنى من المعيار المطلوب للحصول على إدانة. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، قد تتطلب المصادرة إثباتاً قائماً على "الموازنة بين الاحتمالات" في حين ستتطلب الإدانة الأساسية إثباتاً "يتجاوز نطاق الشك المعقول". وهناك ولايات قضائية أخرى تطبِّق معيار الإثبات الأعلى ("تجاوز نطاق الشك المعقول") على كل من الإدانة والمصادرة. (للاطلاع على شرح لمعايير الإثبات في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام والقانون المدني، انظر الفصل الثاني، القسم 2-8-5، الشكل 2-1). وبشكل عام، فإنه ما لم تُطبَّق أحكام معزّزة أو موسّعة للمصادرة،[5] فقد تنص التشريعات ذات الصلة على مصادرة الأدوات والعائدات والمنافع الأخرى التي يمكن عزوها إلى الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وسيكون التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون غير الرسمي والمساعدة القانونية المتبادلة الرسمية، مطلوباً طوال هذه العملية لتحديد الأموال وتتبُّعها وتأمينها في الولايات القضائية الأجنبية وكذلك لإنفاذ أمر المصادرة النهائي.[6] وفي معظم الولايات القضائية، لا يتم تبادل المساعدة القانونية رسمياً إلا في سياق التحقيقات الجنائية.

ومن مزايا الملاحقة والمصادرة الجنائية الاعتراف المجتمعي بالطابع الجنائي للفساد وخضوع مرتكبيه للمساءلة. علاوة على ذلك، قد يكون للعقوبات مثل السجن والغرامة والمصادرة تأثير رادع على الجناة المحتملين. ويُتاح للمحققين الجنائيين عموماً استخدام أكثر الوسائل اختراقاً ونفاذاً في جمع المعلومات والتحريات، ومن بينها الاطلاع على البيانات من مصادر هيئات إنفاذ القانون ووحدات التحريات المالية، واستخدام الإجراءات التحفظية وأساليب التحقيق القسرية مثل عمليات التفتيش أو المراقبة الإلكترونية أو فحص السجلات المالية أو الاطلاع على المستندات التي بحوزة الغير، واللجوء إلى هيئات المحلفين الكبرى أو مذكرات الإحضار أو غيرها من وسائل الإلزام بالمثول أو الشهادة أو تقديم الأدلة.

ومع ذلك، قد تعترض عقبات كبيرة سبيل الحصول على إدانة ومصادرة جنائية مثل عدم كفاية الأدلة، أو غياب القدرة أو الإرادة السياسية، أو القيود الزمنية (التقادم). وقد يتعذر أيضا الحصول على إدانة في حالات وفاة الجاني أو هروبه أو تمتُّعه بالحصانة. علاوة على ذلك، قد لا تعترف الولاية القضائية متلقية الطلب بالجريمة المزعومة التي يُلتمس لأجلها تبادل المساعدة القانونية باعتبارها جريمة جنائية في حد ذاتها (ازدواجية التجريم). ويتناول الفصل الثاني هذه العقبات وغيرها بمزيد من التفصيل.

---

[5] يناقش الفصل السابع بمزيد من التفصيل طبيعة "أحكام المصادرة المعزّزة" ووظيفتها. ويشمل التعزيز (أ) "أحكام الأموال البديلة" التي تسمح بالتجريد العيني لملكية الأموال غير المرتبطة بجريمة شريطة أن تكون العائدات الأصلية قد ضاعت أو تم تبديدها؛ (ب) افتراض استخدام الأموال أو تحصيلها بشكل غير قانوني في أحوال معيَّنة؛ (ج) افتراض مدى المنافع غير القانونية الناجمة عن جرائم معيَّنة؛ (د) عكس مسؤولية وعبء الإثبات في أحوال معيَّنة.

[6] تشترط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(1)(أ)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند 13(1)(أ)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، البند 5(4)(أ)، أن تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لإنفاذ الأوامر الأجنبية.

1-3-2 المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة

هناك نوع آخر من المصادرة يكتسب زخماً في مختلف أنحاء العالم وهو المصادرة بدون إدانة المشار إليها بالمصادرة أو تجريد الملكية دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.[7] ولهذا النوع أهداف مشتركة مع المصادرة الجنائية ألا وهي استرداد وإعادة عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة فيها. كما يحقق هذا النوع من المصادرة أهداف الردع والإنصاف ورد الحقوق.

ومع ذلك، تختلف المصادرة الجنائية المستندة إلى حكم بالإدانة عن المصادرة غير المستندة إلى ذلك اختلافاً جوهرياً. فالأولى تتطلب صدور حكم بالإدانة ثم تنفيذ إجراءات المصادرة، لكن الثانية لا تتطلب إدانة جنائية بل إجراءات المصادرة فقط. وفي العديد من الولايات القضائية، يمكن الاستناد في تقرير هذه المصادرة إلى معيار إثبات أقل، مثل "الموازنة بين الاحتمالات" أو "رجحان الأدلة" مما يساعد في تخفيف عبء الإثبات على السلطات. وتشترط ولايات قضائية أخرى، بالأساس تلك التي تأخذ بالقانون المدني، معياراً أعلى للإثبات (الاقتناع الوجداني بالحقيقة): هو ذاته المستخدم في الإدانة الجنائية.

والمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة ليست متاحة في جميع الولايات القضائية. ونتيجةً لذلك، قد يواجه الممارسون صعوبات في تنفيذ طلبات تبادل المساعدة القانونية الرسمية لإجراء التحقيقات وإنفاذ أوامر المصادرة في الولايات القضائية التي لا توجد بها تشريعات بشأن هذا النوع من المصادرة. لكن بعض هذه الولايات القضائية قد تعترف بأوامر المصادرة الأجنبية غير المستندة إلى إدانة وتقوم بإنفاذها كما في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستفيد الولايات القضائية الطالبة من التعاون في إجراءات المصادرة التي تُنفَّذ في بلدان تطبِّق هذه التشريعات بشكل متكرر في قضايا غسل الأموال، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر القسم 1-4 والفصل الحادي عشر). ويتناول الفصل السابع بمزيد من التفصيل إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

1-3-3 الدعاوى المدنية الخاصة

يُتاح للدول التي تسعى إلى استرداد الأموال المسروقة خيار رفع دعاوى أمام المحاكم المدنية المحلية أو الأجنبية لتأمين هذه الأموال واستردادها وطلب التعويض على أساس الاختلاس أو الضرر أو الإخلال بالتعاقد أو الإثراء غير المشروع.[8] وقد تكون المحاكم في الولاية القضائية الأجنبية مختصةً إذا: (أ) كان المُدعَى عليه شخصاً، طبيعياً أو اعتبارياً، من مواطني هذا البلد أو مقيماً به أو مقره كائن فيه على التوالي (الاختصاص

[7] تشمل بعض هذه الولايات القضائية أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وأستراليا، وبعض المقاطعات الكندية (ألبيرتا، وكولومبيا البريطانية، ومانيتوبا، وأونتاريو، وكيبيك، وساسكاتشوان)، وكولومبيا، وكوستاريكا، وفيجي، وغيرنسي، وأيرلندا، وجزيرة مان، وإسرائيل، وجيرسي، وليختنشتاين، ونيوزيلندا، والفلبين، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وتايلند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزامبيا. وأقرت الاتفاقيات الدولية والاتفاقات متعددة الأطراف أيضا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة: انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 53(1)(ج) والتوصية الرابعة (بشأن "المصادرة والإجراءات التحفظية") من توصيات مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي 2019).

[8] توجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 53(ج)، على الدول الأطراف السماح لدولة طرف أخرى برفع دعوى مدنية أمام المحاكم المحلية.

الشخصي)؛ أو (ب) كانت الأموال موجودة داخل هذه الولاية القضائية أو حُوِّلت عبرها (الاختصاص الموضوعي)، أو (ج) تم ارتكاب فعل ينطوي على فساد أو غسل أموال داخل الولاية القضائية.[9]

ويمكن للدولة التي تسعى إلى رد الحق، باعتبارها متقاضياً في دعوى خاصة، الاستعانة بمحامين لاستكشاف المطالبات وسبل الانتصاف المحتملة (مثل ملكية الأموال المختلسة، والضرر، ورد الأرباح غير المشروعة، والإخلال بالتعاقد). وسيتطلب رفع دعوى مدنية تكاليف كبيرة وتجميعاً للأدلة لإثبات اختلاس الأموال أو المسؤولية على أساس التعاقد أو المسؤولية التقصيرية. وفي حالات معيَّنة، يجوز أيضا استخدام الأدلة التي يتم جمعها أثناء سير الإجراءات الجنائية في المحاكمة المدنية. ويمكن أيضا التماس الأدلة بمساعدة إحدى المحاكم قبل رفع الدعوى.

وفي الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام، يُتاح عادةً للمدعي الخيار في أن يلتمس من المحكمة إصدار مجموعة متنوعة من الأوامر، لكن هذه الخيارات قد تكون أقل في البلدان العاملة بالقانون المدني.[10] وفيما يلي بعض أنواع الأوامر المحتملة:

- أوامر التجميد أو الحظر أو الحراسة أو التقييد (التي يُحتمل أن يكون لها تأثير عالمي وتُسمَّى "أوامر ماريفا الاحترازية" بموجب القانون المعمول به في المملكة المتحدة) لتأمين الأموال المشتبه في كونها عائدات للفساد لحين الفصل في دعوى قضائية للمطالبة بتلك الأموال.[11] وفي بعض الولايات القضائية، يمكن إصدار أوامر تقييدية مؤقتة أو تحفظية ريثما تظهر نتيجة الدعوى أو حتى قبل رفعها أمام المحكمة بدون إشعار وبتأثير يتجاوز نطاق الإقليم المعني. وتتطلب هذه الأوامر عادةً إيداع كفالة أو ضمان أو تعهد آخر من جانب الملتمِس.
- أوامر تلزِم المدعى عليهم بتقديم معلومات عن مصدر أموالهم والمعاملات المتعلقة بها.
- أوامر بالكشف عن المستندات ذات الصلة التي تفيد في الحصول على أدلة ضد الغير مثل البنوك أو المستشارين الماليين أو المحامين.
- أوامر "عدم البوح" التي تمنع البنوك والأطراف الأخرى من إبلاغ المدعى عليهم بوجود أمر تجميد احترازي أو أمر بالإفصاح.
- أوامر الحماية أو الحفظ العامة التي تحافظ على الوضع القائم وتحول دون تدهور حالة الأموال أو المصالح القانونية أو كلتيهما. وتتطلب هذه الأوامر عادةً إظهار احتمال النجاح بناءً على الأسس الموضوعية والمخاطر الوشيكة المرتبطة بتأجيل البت.

وتتمثل العيوب الرئيسية لرفع دعوى مدنية، ولا سيما في ولاية قضائية أجنبية، في تكاليف تتبُّع الأموال والرسوم القانونية اللازمة لاستصدار الأوامر القضائية ذات الصلة. ومع ذلك، تتوافر للمتقاضي سيطرة

---

[9] تحدد المادة 42 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اشتراطات إثبات الاختصاص القضائي بشأن الأفعال المُجرَّمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

[10] قد تكون احتمالات التماس أنواع الأوامر، الواردة في جميع النقاط باستثناء الأولى منها، محدودة في البلدان العاملة بالقانون المدني.

[11] في الولايات المتحدة، يتطلب التماس تجميد أمر إزالة عقبات إثباتية أو إجرائية كبيرة كما هو مبين بتفصيل أكبر في الفصل الخامس.

أكبر في مباشرة الإجراءات المدنية وتتبُّع الأموال التي بحوزة الغير كما يتمتع عادةً بميزة تطبيق معيار أدنى للإثبات عما هو مطلوب في سبل القانون الجنائي.

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات التحكيم المتعلقة بالعقود الدولية التي تم الحصول عليها من خلال الرشاوى أو المزايا غير المشروعة الممنوحة لمسؤولين فاسدين قد تفتح سبلاً واعدة، من بينها إلغاء العقود والمطالبات المحتملة بجبر الأضرار أو التعويض. وتُناقش هذه السبل بشكل تحليلي في الفصل العاشر.

1-3-4 المصادرة الإدارية

خلافاً للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة اللتين تتطلبان قراراً من محكمة جنائية، تتضمن المصادرة الإدارية عموماً آلية غير جنائية، وأحياناً غير قضائية كذلك، لمصادرة الأموال المُستخدَمة أو المُستعمَلة في ارتكاب جريمة أو مخالفة لا ترقى إلى حد الجرم الجنائي. وقد تُجرى بتطبيق قانون نظامي أو وفقاً لتشريعات أو لوائح محددة وتُستخدم عادةً لمعالجة قضايا المصادرة غير المتنازع عليها أو للتعامل مع المخالفات الإدارية.

وتتولى تنفيذَ المصادرة الإدارية عادةً هيئةٌ مفوَّضةٌ بذلك (مثل وحدة شرطة أو هيئة مخصصة من هيئات إنفاذ القانون) وغالباً وفق عملية مشابهة لتلك المستخدمة تقليدياً في قضايا التهريب الجمركي،[12] أو من جانب المحكمة في الإجراءات الإدارية غير الجنائية. ويتطلب هذا الإجراء عادةً إخطار الأشخاص الذين لهم مصلحة قانونية في الأموال والإعلان لعموم الجمهور. وإلا، فقد تكون دعوى قضائية كاملة شبه جنائية تتطلب مشاركة ممثل الدولة والمدعى عليه.

وتقتصر المصادرة الإدارية عموماً على أنواع معيَّنة من الجرائم أو المبالغ الصغيرة أو فئات معيَّنة من الأموال.[13] لكن بعض الولايات القضائية ابتكرت استخدام الإجراءات الإدارية في القضايا التي تنطوي على أموال بمبالغ كبيرة. وقد اعتمدت بعض الولايات القضائية شكلاً مختلفاً للمصادرة الإدارية يُسمَّى "التنازل" والذي يستخدم إجراءات مماثلة.

1-3-5 وسائل أخرى

بالإضافة إلى السبل المبيَّنة أعلاه، تُطبَّق وسائل بديلة معيَّنة في بعض الولايات القضائية وعلى حالات محددة. ورغم أنها لا تُظهر نمطاً عاماً أو شاملاً، فإنها لا تزال تتسم بسمات خاصة تميّزها عن السبل الموضَّحة آنفاً وبالتالي يجدر ذكرها. كما أنها مفيدة، إن لم يكن للتطبيق العملي، باعتبارها مصادر للإلهام تساعد في البحث عن حلول وأساليب مبتكرة لعمليات استرداد الأموال. وهناك وسيلة أخرى غير قضائية لاسترداد الأموال وهي فرض ضرائب على الأرباح غير المشروعة. ويعرض الإطار 1-2 بعض الأمثلة على ذلك.

---

[12] في قضايا التهريب الجمركي، تقتصر المصادرة بشكل عام على بعض الجرائم الأساسية المُعرَّفة في لوائح محددة.

[13] في قضايا التهريب الجمركي أو المخدرات، يمكن أن تكون الأصول ذات قيمة كبيرة، مثل يخت أو طائرة خاصة، لكن في الوقت ذاته لا يمكن للجهة التنظيمية الحجز على أسهم مملوكة في شركة لغسل العائدات (كما في قضايا الاختلاس أو الفساد) من خلال المصادرة الإدارية.

الإطار 1-2 الوسائل الأخرى لاسترداد الأموال

فرض ضرائب على الأرباح غير المشروعة

يجوز إخضاع أي موظف عام أو تنفيذي في شركة مملوكة للدولة، يتلقى رشاوى أو يختلس أو يسرق أموالاً، لضرائب الدخل عن هذه الأموال حتى إن لم تُثبت السلطات منشأها غير المشروع، بل يكفي أن تُثبت أنها تمثل إيرادات غير مُفصَح عنها. وتُثبت السلطات ببساطة أن دافع الضريبة قد حقق كسباً أو حصَّل دخلاً خاضعاً للضريبة وأنه مُلزَم بدفع مبلغ الضرائب المستحق، بما في ذلك الفائدة والغرامات، في حالة عدم سداد الضريبة في موعدها. وبالتالي، يكون عبء الإثبات أقل منه في قضايا الاسترداد المدنية. ولأن هذا النهج لا يتضمن عموماً إجراءات قضائية، فمن المرجَّح أن يكون أقل تكلفة وأسرع مقارنةً بإجراءات الاسترداد المدنية أو الجنائية.

الأوامر بالغرامات والتعويض في المحاكمات الجنائية

في القضايا الجنائية، يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليهم بدفع غرامات أو تعويضات للضحايا أو كلتيهما. ويجوز إصدار هذه الأوامر إلى جانب أوامر المصادرة أو عوضاً عنها، كما يجوز أن تُحدد الغرامات على الأفراد أو الشركات بناءً على قيمة المنفعة المكتسبة أو المقصود اكتسابها. وهناك بلدان تجيز حساب الغرامات بناءً على المنافع المتأتية من الجريمة، من بينها أستراليا واليونان وهنغاريا وجمهورية كوريا (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي 2012):

- في *أستراليا*، يبلغ الحد الأقصى للغرامة على أي شركة 11 مليون دولار أسترالي أو ما يعادل ثلاثة أمثال قيمة أي منفعة حصلت عليها الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتُعزى بشكل معقول إلى السلوك المُشكِّل للجريمة (بما في ذلك سلوك أي شركة مرتبطة بها)، أيهما كان أكبر. وإذا تعذّر على المحكمة تحديد قيمة تلك المنفعة، فيجوز تقديرها بنسبة 10% من حجم الأعمال السنوي للشركة خلال الاثني عشر شهراً التي تسبق ارتكاب الجريمة.
- في *اليونان*، يفرض قانون مسؤولية الشركات غرامة إدارية تصل إلى ثلاثة أمثال قيمة "المنفعة" على الأشخاص الاعتباريين المسؤولين عن رشوة الأجانب.
- في *هنغاريا*، لا تزيد الغرامات على الأشخاص الاعتباريين على ثلاثة أمثال الميزة المالية المكتسبة أو المقصود اكتسابها، ولا تقل عن 500 ألف فورنت هنغاري.
- في *كوريا*، يبلغ الحد الأقصى للغرامة على الشخص الاعتباري مليار وون لكن إذا تجاوز الربح 500 مليون وون، فيمكن أن يخضع الشخص الاعتباري لغرامة تصل إلى ضعف مبلغ الربح.

4-1 استرداد الأموال المسروقة في إطار الدعاوى القانونية المرفوعة من ولايات قضائية أجنبية

قد تُقدِم السلطات التي تسعى إلى استرداد أموال مسروقة على تأييد دعوى للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة تم رفعها في ولاية قضائية أخرى ضد موظفين أجانب فاسدين أو شركائهم أو الأموال التي جرى رصدها. وعند انتهاء الدعوى، قد تستطيع الدولة أو الحكومة الحصول على جزء

من الأموال المُستردَة من خلال أوامر من المحاكم بالولاية القضائية الأجنبية وفقاً للتشريعات الوطنية والدولية أو الاتفاقات الدولية.[14] ويتطلب ذلك أن يكون لدى السلطة الأجنبية: (أ)الاختصاص القضائي، (ب) القدرة على المقاضاة والمصادرة، (ج) والأهم، الاستعداد لتقاسم العائدات.

ويجوز رفع دعوى في ولاية قضائية أجنبية بأي من الطريقتين التاليتين:

- يجوز *للسلطات في الولاية القضائية المتضررة من الفساد أن تطلب من السلطات الأجنبية فتح القضية*. ويمكن أن يتم ذلك بتقديم شكوى أو حتى بشكل أبسط من خلال تبادل المعلومات التلقائي[15] مثل تبادل أدلة الإدانة أو رفع الدعوى أمام السلطات في الولاية القضائية الأجنبية. في هذه الحالات، تكون للسلطات الأجنبية أو الدولية في نهاية المطاف السلطة التقديرية لمتابعة القضية أو رفضها. فإذا ما قررت متابعتها، فإنه سيظل يتعيَّن على الولاية القضائية المتضررة من الفساد التعاون مع هذه السلطات في تبادل الأدلة والمعلومات.
- يجوز *للسلطات الأجنبية أو الدولية فتح القضية بمعزل عن أي طلب من الولاية القضائية المتضررة من الفساد*. وقد تحصل السلطات الأجنبية على معلومات تربط الموظف العام الفاسد أو الموظف العام الدولي الفاسد[16] بولايتها القضائية، سواء من خلال مقال صحفي أو معلومات من منظمة عامة دولية أو تقرير عن معاملات مشبوهة أو طلب بالمساعدة غير الرسمية أو بتبادل المساعدة القانونية الرسمية، ثم تقرر التحقيق في جريمة غسل الأموال أو رشوة الأجانب المرتكبة داخل إقليمها الوطني.

وبشكل عام، يتم تشجيع إشراك الولاية القضائية المتضررة (الدولة أو الحكومة المضارة من الفساد) في الإجراءات بمعظم الولايات القضائية. لكن في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، يمكن أيضا للدولة المتضررة أن تشارك في الدعاوى والإجراءات الأجنبية كطرف مدني فيها. وفي كل من الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني والقانون العام، يمكن استرداد الأموال من خلال هذه الدعاوى والإجراءات، عن طريق ما تأمر به المحكمة من تعويض أو رد للحقوق أو جبر للأضرار، كطرف مضار من جرائم الفساد أو كمالك شرعي في إجراءات المصادرة.

ويُعد هذا السبيل خياراً مهماً إذا لم يتوافر لدى الولاية القضائية التي تسعى إلى الانتصاف الأساس القانوني أو القدرة أو الأدلة الملائمة لمباشرة دعوى دولية لاسترداد الأموال بمفردها. وبشكل خاص، قد تستفيد هذه الولايات القضائية من مصادرة الأموال المسروقة في البلدان (من بينها المملكة المتحدة والولايات المتحدة) التي تطبِّق إجراءات المصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة في قضايا غسل الأموال الأجنبية أو التي قد توافق على إعادة كل الأموال المُصادَرة أو جزء منها بموجب أوامر قضائية أو اتفاقات لتقاسم الأموال.[17]

---

[14] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندان 53 (ب) و53(ج)، يتطلبان من الدول الأطراف اتخاذ تدابير تسمح بالاسترداد المباشر.

[15] التبادل التلقائي للمعلومات هو "تزويد طرف متعاقد آخر بمعلومات ذات صلة به على الأرجح ولم يتم طلبها مسبقاً" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2006).

[16] ينطبق الثاني عندما يعمل موظف عام دولي في منظمة دولية موجودة فعلياً في ولاية قضائية أجنبية.

[17] انظر الإطار 2-7 بالفصل الثاني الذي يتناول التعاون الدولي في التحقيق بشأن "صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" في ماليزيا والولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، إذا كانت فترة التقادم تستبعد الملاحقة القضائية لجريمة الفساد أو الاختلاس الأولية، فقد لا يزال من الممكن التحقيق في جرائم مثل غسل الأموال أو حيازة أموال مسروقة في ولايات قضائية أخرى.

لكن في هذه الحالات، لا تكون للولاية القضائية المضارة من الفساد أي سيطرة على الإجراءات ويتوقف النجاح بدرجة كبيرة على قدرة السلطات الأجنبية واستعدادها للمضي قدماً في القضية. ويُضاف إلى ذلك أنه إذا لم تأمر المحكمة الأجنبية بإعادة الأموال، فإن الولاية القضائية المتضررة ستعتمد على اتفاقات تقاسم الأموال أو قدرة الحكومة الأجنبية على إعادتها بناءً على سلطتها التقديرية. للمزيد من المعلومات عن ذلك، انظر الفصل الحادي عشر.

5-1 استخدام سبل استرداد الأموال عملياً: ثلاثة أمثلة للقضايا

تعرض الأُطر 1-3 و1-4 و1-5 ثلاث قضايا كأمثلة توضِّح كيف تم استخدام السبل المختلفة المبيَّنة خلال هذا الفصل في استرداد الأموال عملياً. وقد شملت كل قضية منها عدة ولايات قضائية وتضمنت نُهُجاً واعتبارات إستراتيجية مختلفة تبعاً لملابسات القضية، والسبل المتاحة في الولايات القضائية المحلية والأجنبية، وترتيبات الإعادة المختلفة.

الإطار 1-3 بيرو: فلاديميرو مونتيسينوس وشركاؤه

خلفية: أُلقي القبض على فلاديميرو مونتيسينوس، المستشار الخاص لرئيس بيرو ألبرتو فوجيموري (1990-2000) والرئيس الفعلي لجهاز الاستخبارات بالبلاد، في سبتمبر/أيلول 2000 في فضيحة فساد لتورطه في رشوة أحد نواب المعارضة المنتخَبين. وقد قامت إحدى المحطات التلفزيونية في بيرو بإذاعة مقطع فيديو مُسرَّب (واحد من بين ما تُسمَّى بفيديوهات فلادي) يُظهر مونتيسينوس وهو يدفع لهذا العضو 15 ألف دولار أمريكي ويطلب منه ترك حزبه والانضمام لائتلاف فوجيموري.[أ] وبعد بضعة أشهر أي في نوفمبر/تشرين الثاني 2000، استقال الرئيس فوجيموري وفي يونيو/حزيران 2001 أُلقي القبض على مونتيسينوس في فنزويلا بعد فراره من بيرو بثمانية أشهر.[ب] وكشفت التحقيقات بعد ذلك أنه متورط في العديد من الأنشطة غير القانونية من بينها الرشوة، واختلاس أموال عامة، والاتجار بالسلاح والمخدرات، وانتهاكات حقوق الإنسان.[ج] وقد وُجِّهت التُهم إليه وتمت محاكمته وإدانته بعدة تُهم.

الأموال غير المشروعة: منذ عام 1990، تلقَّى مونتيسينوس، ضمن جملة أشياء أخرى، عمولات متصلة بالإتجار في الأسلحة في 32 صفقة على الأقل (قيمة كل منها 18% من ثمن الشراء)، وكذلك عمولات على شراء ثلاث طائرات للقوات الجوية لبيرو (ليفي داكولياس، وغرينبرغ 2007). وأودع مونتيسينوس أمواله غير المشروعة في عدة ولايات قضائية منها سويسرا وجزر كايمان ولوكسمبورغ وبيرو والولايات المتحدة.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-3 بيرو: فلاديميرو مونتيسينوس وشركاؤه *(تابع)*

الأموال غير المشروعة في سويسرا والاعتبارات الإستراتيجية: بالنسبة لمبلغ 49.5 مليون دولار أمريكي المُجمَّد في سويسرا (انظر الفصل الخامس، الإطار 5-8 بشأن التجميد الفوري لأموال مونتيسينوس)[د]، تمت مناقشة خيارين مع قاضي التحقيق السويسري وهما: (أ) مقاضاة الجناة في بيرو على جرائم الفساد ثم استخدام قنوات تبادل المساعدة القانونية الرسمية لإعادة الأموال، أو (ب) المقاضاة في سويسرا على جرائم الاتجار بالمخدرات وجرائم غسل الأموال المرتبطة بها التي تشكِّل جزءاً من القضية. لكن مع الخيار الثاني، سيتعيَّن على بيرو أن تتقاسم نسبة مئوية من الأموال المُستردّة مع سويسرا.

وقررت بيرو الأخذ بالخيار الأول وسنّت، لإرساء أساس إستراتيجي، تشريعات تسمح بالدفع بالاعتراف بالجُرم (المساومة على تخفيف العقوبة) كما هو مُبيَّن بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني، القسم 2-3.[هـ] وفي مقابل تخفيف الحكم الجنائي أو رد الدعوى، سيقدِّم المدعى عليهم معلومات مفيدة بشأن جرائم معلومة أو غير محددة، أو أدلة غير معلومة، أو سبل الوصول إلى عائدات الجريمة، أو الشهادة ضد الشخصيات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيوقِّع المدعى عليهم على تنازلات تخوِّل البنوك الأجنبية المودعة لديها أموالهم بتحويلها إلى حسابات لحكومة بيرو. وقد تم استرداد عدة ملايين من الدولارات باستخدام هذه التنازلات. ونتيجة للتعاون المتسم بالكفاءة بين السلطات السويسرية والبيروفية، تم تحويل 77 مليون دولار أمريكي في نهاية المطاف إلى بيرو.[و]

الأموال غير المشروعة في جزر كايمان: بالنسبة للأموال المزعوم وجودها في جزر كايمان، استعانت بيرو بمحامين محليين للمساعدة في تتبُّع 33 مليون دولار أمريكي حُوِّلت من خلال بنك محلي. والتقت السلطات المحلية مع وحدة التحريات المالية في جزر كايمان لطلب مساعدتها. وبعد عدة أشهر من التحليل المالي، اكتشفت السلطات أن هذه الأموال لم يسبق إرسالها إلى هذه الجزر بل بقيت داخل بنك في بيرو. وقد استُخدِم مخطط لقرض متبادل من أجل محاكاة "التحويل" إلى بنك في الجزر و"الإعادة" إلى بنك محلي. وبمجرد اكتشاف الأموال في البنك المحلي، تم الحجز عليها ومصادرتها.

الأموال غير المشروعة في الولايات المتحدة: بعد تحقيق لمكتب التحقيقات الفيدرالي (بالتعاون مع السلطات في بيرو) في أنشطة احتيال وفساد وغسل للأموال متورط فيها مونتيسينوس وشريكه فيكتور فينيرو غاريدو، تم تجميد مبلغ قدره 20.2 مليون دولار أمريكي بينما أُلقي القبض عليه والحجز على شقته (مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون 2005). وجرى تجميد مبلغ آخر من أموال مونتيسينوس قدره 30 مليون دولار أمريكي كان محفوظاً باسم شخص آخر كواجهة. واستُخدِمت إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في فلوريدا وكاليفورنيا لاسترداد الأموال، وأُعيد المبلغ بالكامل إلى بيرو. وقد نص اتفاق إعادة الأموال بين الولايات المتحدة وبيرو على تعزيز الشفافية بالإضافة إلى تعويض الضحايا ودعم جهود مكافحة الفساد (مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون 2005).

الأموال غير المشروعة في بيرو: استردت السلطات في بيرو أكثر من 60 مليون دولار أمريكي من خلال الحجز على ممتلكات ومركبات وقوارب وأموال أخرى ومصادرتها فيما يقرب من 180 دعوى جنائية شملت أكثر من 1200 مدعى عليهم.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-3 بيرو: فلاديميرو مونتيسينوس وشركاؤه *(تابع)*

النتيجة الإجمالية لاسترداد الأموال: في النهاية، تم استرداد أكثر من 250 مليون دولار أمريكي من سويسرا والولايات المتحدة وبنوك محلية في بيرو.

أ. "التسلسل الزمني لسقوط مونتيسينوس،" بي بي سي نيوز أونلاين، 25 يونيو/حزيران 2001، http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/1406486.stm.
ب. "التسلسل الزمني لسقوط مونتيسينوس،" 25 يونيو/حزيران 2001.
ج كولينز، دان. 2016. رئيس استخبارات بيرو السابق يواجه عقوبة أخرى بالسجن عن حالات اختفاء قسري عام 1993". *الغارديان*، 28 سبتمبر/أيلول 2016. https://www.theguardian.com/world/2016/sep/28/peru-spy-vladimiro-montesinos-sentenced-forced-disappearances.
د. المجلس الفيدرالي السويسري. 2002. "قضية مونتيسينوس: سويسرا تحوِّل 77 مليون دولار أمريكي إلى بيرو". بيان صحفي، 20 أغسطس/آب 2002. https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-23237.html.
هـ. يُشار إليه "بقانون التعاون الكفء" (القانون 27.378).
و. المجلس الفيدرالي السويسري، "قضية مونتيسينوس،" 20 أغسطس/آب 2002.

الإطار 1-4 زامبيا: الدعاوى المدنية للضرر ضد فريدريك تشيلوبا وشركائه

خلفية: كان فريدريك تشيلوبا رئيس زامبيا خلال الفترة من 1991 إلى 2002. وفي عام 2002، تم تشكيل فريق عمل في زامبيا للتحقيق في اتهامات بالفساد ضد الرئيس السابق وشركائه خلال الفترة من 1991 إلى 2001 من أجل تقييم مدى إمكانية رفع دعاوى جنائية وتحديد أفضل الخيارات لاسترداد الأموال.

وفي فبراير/شباط 2003، جُرِّد تشيلوبا من الحصانة من الملاحقة القضائية وجرت محاكمته أمام محكمة في زامبيا، ومعه رئيس الاستخبارات السابق خافيير تشونغو والعديد من الوزراء وكبار المسؤولين السابقين، بتهم بالسرقة بلغ عددها 168 تهمة.[أ] وشمِلت الادعاءات أموالاً جرى تحويلها من وزارة المالية إلى حساب في فرع بنك زامبيا التجاري الوطني بلندن (زاناكو). وادعت حكومة زامبيا أن هذا الحساب كان مخصصاً لتغطية النفقات الشخصية لكل من تشيلوبا وتشونغو، بينما دفع الأخير بأن أجهزة الاستخبارات الوطنية كانت تستخدمه لتمويل العمليات بالخارج (رايدر 2011، 1).

وقد حدثت عدة تأخيرات في الإجراءات القانونية: فرار أحد المدعى عليهم من البلاد، وانهيار محاكمتين من أصل ثلاث محاكمات، وتأثير التدخل السياسي على سير الدعاوى. بل إن رئيس زامبيا الجديد، ليفي مواناواسا، نظر في منح تشيلوبا عفواً إذا أعاد 75% من الأموال التي تم غسلها. وقد قررت السلطات رفع دعوى مدنية أيضا في المملكة المتحدة على أمل استرداد بعض هذه الأموال. ومن ثم، قام المدعي العام الزامبي، بالنيابة عن جمهورية زامبيا، في عام 2004 برفع دعوى مدنية في المملكة المتحدة ضد تشيلوبا و19 من شركائه (انظر أيضا الفصل الثاني، الإطار 2-12 بشأن مسؤولية محامي تشيلوبا) لاسترداد الأموال المحوَّلة إلى لندن وعبر أوروبا خلال الفترة بين 1995 و2001 لتمويل أسلوب الحياة المترف للرئيس السابق وشراء مسكن تزيد قيمته عن 40 ضعف راتبه السنوي.[ب] وتم الشروع في رفع هذه الدعوى بالإضافة إلى الدعاوى الجنائية المُقامَة في زامبيا.[ج]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-4 زامبيا: الدعاوى المدنية للضرر ضد فريدريك تشيلوبا وشركائه *(تابع)*

اختيار السبيل القانوني: هناك ثلاثة عوامل دفعت إلى اتخاذ القرار الإستراتيجي برفع الدعوى المدنية في لندن بالإضافة إلى الدعاوى الجنائية في زامبيا:

- وجود معظم المدعى عليهم في أوروبا، وبخاصة لندن، مما جعل إجراء المحاكمة والمصادرة الجنائية محلياً أمراً غير ممكن في بعض القضايا.[د]
- وجود معظم الأدلة والأموال في أوروبا، مما جعل عقد المحاكمة بها خياراً مناسباً. وبالفعل، فإن معظم الأموال المُحوَّلة من زامبيا قد مرّت من خلال مكتبين للمحاماة وحسابين بنكيين في المملكة المتحدة. ومن ثم، استطاع المدعي العام في زامبيا إثبات الولاية القضائية على المدعى عليهم من خلال تطبيق اتفاقية بروكسل بشأن الولاية القضائية وإنفاذ قرارات المحاكم في المسائل المدنية والتجارية.[هـ]
- استبعاد النجاح في تبادل المساعدة القانونية، ولا سيما بالنسبة للقضايا التي كان يمكن فيها إجراء المحاكمة والمصادرة محلياً، وذلك لافتقار زامبيا إلى إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف وافتقارها كذلك إلى الضمانات الإجرائية والقدرات والخبرة اللازمة لجمع الأدلة وإنفاذ أوامر المصادرة في مختلف بلدان أوروبا.

ومن ثم، كان اختيار المحكمة قائماً على أساس أن الأوامر القضائية التي تصدر في ولاية قضائية أوروبية يمكن إنفاذها في أي بلد طرف في الصكوك القانونية (مثل اتفاقية بروكسل). وبموجب هذه الصكوك، سيتم الاعتراف بأي قرار كهذا وإنفاذه في عموم بلدان أوروبا. وكان يُتوقَّع أن التسويات التي تتم خارج نطاق المحاكم بالمملكة المتحدة ستكون، حال تسجيلها لدى القضاء هناك، قابلةً للنفاذ أيضا في زامبيا.

الدعاوى المدنية أمام المحاكم بالمملكة المتحدة: تعلقت الدعوى الأولى بتحويل نحو 52 مليون دولار أمريكي من زامبيا إلى حساب بنكي "حساب زامتروب" ادُّعِي استخدامه في غير أعمال الحكومة الاعتيادية وهو موجود في فرع بنك زامبيا التجاري الوطني بلندن "زاناكو" ("مؤامرة زامتروب"). وتعلقت دعوى أخرى بدفع زامبيا نحو 20 مليون دولار أمريكي في صفقة سلاح مزعومة مع بلغاريا، وتم الدفع في حسابات ببلجيكا وسويسرا وجرى تتبُّع الأموال والوصول إليها في لندن ("مؤامرة بي كيه").[و]

الحُكم: قضت المحكمة، بعد النظر في جميع الأدلة، بإدانة تشيلوبا والمدعى عليهم الآخرين الذين ساعدوه في تحويل هذه الأموال. وبشكل خاص، قضت المحكمة بأن المدعى عليهم قد تآمروا لاختلاس 25754316 دولاراً أمريكياً في إطار مؤامرة زامتروب واختلاس 21200719 دولاراً أمريكياً في إطار مؤامرة بي كيه.[ز] وعليه، فقد حُكِم بإلزام المدعى عليهم برد قيمة الأموال المختلسة بالإضافة إلى التعويض. كما أدان الحُكم "اختلاس الأموال المَقِيت وغير المبرر لخدمة الأغراض الخاصة للمسؤولين الحكوميين".[ح]

النتيجة الإجمالية لاسترداد الأموال: تكمن أهمية حُكم محكمة لندن في أنه سمح بالحجز على الأموال الموجودة في المملكة المتحدة، وكذلك في إمكانية إنفاذه بالولايات القضائية الأخرى التي سبق اعترافها بالقرارات الصادرة عن المحاكم في المملكة المتحدة وإنفاذها لها (رايدر 2011، 7). ومع ذلك، ظلت هناك عقبات أمام إنفاذ هذا الحكم في زامبيا. فقد دفع تشيلوبا بعدم اكتمال الشروط المُوجِبة للأخذ بالقانون الزامبي بشأن إنفاذ الأحكام القضائية الأجنبية. وفي ضوء عدم نفاذ قرار محكمة لندن في زامبيا، فقد تبيَّن أن

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-4 زامبيا: الدعاوى المدنية للضرر ضد فريدريك تشيلوبا وشركائه *(تابع)*

الدروس المستفادة من هذه القضية تكمن في الغالب في الإجراءات القانونية المختارة لتتبُّع الأموال، وليس في الاسترداد الفعلي لها وهو ما تم الفشل فيه بشكل واضح (رايدر 2011، 8).

أ. تتعلق هذه التهم بالدعوى الجنائية الأصلية ضد تشيلوبا (رايدر 2011، 9).
ب. المدعي العام في زامبيا ضد مير كير وديساي وآخرين، [2007] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 952 (دائرة إدارة التركات والشركات وحقوق البراءة وعقود البيع) (المملكة المتحدة).
ج. أسفرت الدعوى الجنائية التي رُفِعت عام 2003 في لوساكا عن محاكمة انتهت في عام 2009 ببراءة تشيلوبا. وتم تقديم استئناف على الفور، لكنه سُحِب بعد أيام قليلة من جانب مدير النيابة العامة الذي لم يوافق على تقديمه (رايدر 2011، 6).
د. لم يكن لدى زامبيا تشريع للمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في ذلك الوقت، لكن تم سنه لاحقاً.
هـ. تنص اتفاقية بروكسل على الاعتراف بالأحكام المدنية والتجارية في الاتحاد الأوروبي.
و. مير كير، [2007] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 952، الفقرة 2.
ز. مير كير، [2007] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 952، الفقرتان 1120، 1132.
ح. مير كير، [2007] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 952، الفقرة 57.

الإطار 1-5 نيجيريا: ديبري ألامييسيغا

خلفية: في عام 1999، انتُخِب ديبري ألامييسيغا حاكماً لولاية بايلسا في نيجيريا وأُعيد انتخابه في عام 2003، ثم عُزِل بتهمة الفساد في عام 2005. وخلال الفترة من 1999 إلى 2005، تراكمت لديه ممتلكات بالخارج وحسابات بنكية واستثمارات وأموال نقدية بقيمة تتجاوز 10 ملايين جنيه إسترليني. وكانت الأموال المخبأة بالخارج مملوكةً باسمه أو باسم زوجته، في حين كانت بعض الأموال الأخرى في شركات وصناديق استئمانية مُؤسَسة في جزر البهاما وسيشيل وجنوب أفريقيا وجزر فيرجن البريطانية.

وتضمنت الدعاوى الجنائية في نيجيريا والمملكة المتحدة أوامر جنائية بتقييد التصرُّف في الأموال وطلبات لتبادل المساعدة القانونية الرسمية من نيجيريا إلى المملكة المتحدة. وفُرِضت المصادرة الجنائية على الأموال في نيجيريا بناءً على الحكم بالإدانة من جانب المحكمة النيجيرية. وتضمنت الدعوى المدنية الخاصة، التي رُفِعت في المملكة المتحدة، صدور أمر احترازي عالمي بالتجميد تم إنفاذه في قبرص والدانمرك. كما رُفِعت دعوى مدنية لإسقاط الملكية في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة. وبشكل أكثر تحديداً، سارت الإجراءات على النحو التالي:

- *شبهة غسل الأموال وإلقاء القبض.* في سبتمبر/أيلول 2005، ألقت شرطة العاصمة لندن القبض على ألامييسيغا لأول مرة في مطار هيثرو على ذمة شبهة غسل الأموال. وكشفت التحقيقات أنه أخفى 2.7 مليون دولار أمريكي في حسابات بنكية وداخل منزله بلندن إلى جانب امتلاكه عقارات فيها بقيمة تُقدَّر بنحو 15 مليون دولار أمريكي. وتم الإفراج عنه بكفالة، ثم غادر المملكة المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عائداً إلى نيجيريا.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-5 نيجيريا: ديبري ألاميسيغا *(تابع)*

- *توجيه التهم وتجميد الأموال في نيجيريا.* في نيجيريا، ادعى ألاميسيغا أن لديه حصانة من الملاحقة القضائية. لكن المُشرِّعين في ولاية بايلسا عزلوه من منصبه لاحقاً، وبالتالي فقد الحصانة. ووجَّهت اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية في نيجيريا إليه 40 تهمة بغسل الأموال والفساد وحصلت على أمر قضائي بتجميد أموال له في البلاد.

- *مصادرة الأموال النقدية في المملكة المتحدة.* بالنسبة للأموال في المملكة المتحدة، فقد لعب التعاون الوثيق بين المفوضية ووحدة عائدات الفساد التابعة لشرطة العاصمة لندن دوراً محورياً. وتمت مصادرة مبلغ نقدي قدره 1.5 مليون دولار أمريكي ضُبِط في منزل ألاميسيغا بلندن بموجب قانون عائدات الجريمة لسنة 2002 بناءً على أمر قضائي بأن هذه الأموال تمثل عائدات جريمة. وفي مايو/أيار 2006، أمرت المحكمة برد الأموال إلى نيجيريا وأُجري التحويل بعد ذلك ببضعة أسابيع.

- *الدعوى المدنية في المملكة المتحدة والدعوى الجنائية في نيجيريا.* بالنسبة للعائدات المودعة في حسابات بنكية، كانت العملية أكثر صعوبة نظراً لوجود الأموال والأدلة ذات الصلة في عدة ولايات قضائية هي جزر البهاما، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وجزر فيرجن البريطانية. وأدركت السلطات النيجيرية أن رفع الدعاوى مع طلب تبادل المساعدة القانونية الرسمية في كل هذه الولايات القضائية قد يستغرق وقتاً طويلاً، كما أن الأوامر الصادرة من المحاكم النيجيرية قد لا تُنفَّذ بالضرورة. ويُضاف إلى ذلك أن مباشرة الدعاوى القانونية في كل من هذه الولايات القضائية كانت تمثل احتمالاً بالغ الصعوبة لأن السلطات النيجيرية لم يكن لديها سوى أدلة قليلة تربط ألاميسيغا بهذه الأموال وتربطها بأفعال الفساد. ولهذا، قررت السلطات رفع دعوى مدنية في المملكة المتحدة ومتابعة الدعوى الجنائية محلياً في الوقت ذاته.[أ] وادعت نيجيريا ملكيتها للأموال المسروقة والعائدات المتأتية من الأنشطة الفاسدة للمدعى عليه. ولتأمين الأدلة، حصلت السلطات على أمر إفصاح عن الأدلة التي جمعتها شرطة العاصمة لندن أثناء تحقيقها.[ب] وتمكنت نيجيريا من استخدام الأدلة - التي تم الحصول عليها من خلال الدعوى الجنائية وإقرار الذمة المالية[ج] لألاميسيغا في دعواه المدنية- لاستصدار أمر تجميد عالمي النطاق يشمل جميع الأموال التي يمتلكها بشكل مباشر أو غير مباشر وأمر بالإفصاح عن المستندات لدى البنوك ولدى شركائه.[د]

- *إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في جنوب أفريقيا.* بالتوازي مع هذه الإجراءات، شرعت وحدة تجريد ملكية الأموال بجنوب أفريقيا في اتخاذ إجراءات للمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة ضد شقة فاخرة يمتلكها ألاميسيغا أعلى إحدى العمارات المواجهة للشاطئ في كيب تاون. وتمت إعادة الأموال إلى نيجيريا بعد بيع هذه الشقة في يناير/كانون الثاني 2007.

- *الإقرار بالجرم.* في يوليو/تموز 2007، أقرَّ ألاميسيغا أمام المحكمة العليا النيجيرية بجرمه في ست تهم بتقديم إقرارات كاذبة عن ذمته المالية. كما حمل شركاته على الإقرار بالجرم في 23 تهمة بغسل الأموال. وقد حُكِم عليه بالسجن لعامين وأمرت المحكمة بمصادرة أمواله الموجودة في نيجيريا. ومع اعترافات ألاميسيغا بالجرم، فقد بطل فعلياً دفاعه في الدعوى المدنية أمام محكمة لندن العليا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2007، أصدرت المحكمة حكماً مستعجلاً بمصادرة ممتلكاته وأمواله المودعة في الحساب البنكي بالمملكة المتحدة. وأدى الحكم الصادر في يوليو/تموز 2008 إلى مصادرة باقي الأموال الموجودة في المملكة المتحدة وقبرص والدانمرك.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 1-5 نيجيريا: ديبري ألاميسيغا *(تابع)*

- *أوامر تجريد الملكية في الولايات المتحدة.* في يونيو/حزيران 2012، أصدرت محكمة جزئية أمريكية أمراً بتجريد الملكية يسمح للولايات المتحدة بالتصرُّف في مبلغ قدره 401931 دولاراً أمريكياً تبيَّن أنه يخص ألاميسيغا.[هـ] وفي مايو/أيار 2013، صدر أمر بتجريد ملكية مسكن خاص كان قد اشتراه ألاميسيغا في روكفيل بولاية ماريلاند ويساوي أكثر من 700 ألف دولار أمريكي.[و]

النتيجة الإجمالية لاسترداد الأموال: نتيجة للتعاون الكفء مع السلطات في جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكذلك اختيار آليات متنوعة لاسترداد الأموال والجمع بين هذه الآليات، استردت نيجيريا 17.7 مليون دولار أمريكي من خلال إجراءات ودعاوى داخل البلاد وخارجها.

أ. انظر مناقشة دعوى الملكية التي رفعتها جمهورية نيجيريا الاتحادية في الإطار 10-1 بالفصل العاشر.
ب. لم تعارض شرطة العاصمة لندن الطلب النيجيري بالإفصاح رغم أنه خالف ما جرى العرف عليه، حيث لا تقبل الشرطة عادةً بتقديم الأدلة التي تُجمع من خلال تحقيقات جنائية لمساعدة أطراف خاصة ترفع دعاوى مدنية.
ج. تم تقديم الإقرار في عام 1999 عندما انتُخِب ألاميسيغا أول مرة حاكماً للولاية وبيَّن فيه أن أمواله لا تكاد تزيد على 0.5 مليون دولار أمريكي وأن دخله السنوي يبلغ 12 ألف دولار أمريكي.
د. انظر الإطار 10-12 بالفصل العاشر للاطلاع على الأدلة الظرفية المأخوذة بعين الاعتبار في القضية.
هـ. كان هذا أول حكم بتجريد الملكية يصدر في إطار مبادرة وزارة العدل الأمريكية لاسترداد الأموال المتأتية عن الفساد الحكومي المستفحِل (وزارة العدل الأمريكية. 2012. "وزارة العدل تصادر عائدات فساد لحاكم نيجيري سابق بأكثر من 400 ألف دولار". بيان صحفي، 28 يونيو/حزيران 2012. https://www.justice.gov/opa/pr/department-justice-forfeits -more-400000-corruption-proceeds-linked-former-nigerian-governor)
و. وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك. 2013. "مصادرة عقار ماريلاند المُشترَى بعائدات فساد في نيجيريا عبر تحقيق للأمن الداخلي وبموجب مبادرة وزارة العدل". بيان صحفي، 31 مايو/أيار 2013. https://www.ice.gov/news/releases/ maryland-property-purchased-nigerian-corruption-proceeds-forfeited-through-hsi.

المراجع

Brussels Convention on Jurisdiction and the Enforcement of Judgments in Civil and Commercial Matters, European Economic Community, Official Journal L 299, 31/12/1972, 32–42 (September 27, 1968). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/GA/TXT/?uri=CELEX:41968A0927(01).

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation." The FATF Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

INL (Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, US Department of State). 2005. "Law Enforcement Cases." In *International Narcotics Control Strategy Report, Volume II: Money Laundering and Financial Crimes, March 2005*, 12–19. Washington, DC: INL. https://www.hsdl.org/?view&did=457663.

International Convention for the Suppression of Financing of Terrorism, UN General Assembly Resolution 54/109 (December 9, 1999), United Nations, New York. https://undocs.org/en/A/RES/54/109.

Levi, Michael, Maria Dakolias, and Theodore S. Greenberg. 2007. "Money Laundering and Corruption." In *The Many Faces of Corruption: Tracking Vulnerabilities at the Sector Level*, edited by J. Edgardo Campos and Sanjay Pradhan, 389–

426. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6848/399850REPLACEM101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf.

Nainappan, Shane. 2019. "Shane Nainappan's Quick Guide to International Coopera-tion in Asset Recovery." *Basel Institute on Governance (blog)*, August 5, 2019. https://www.baselgovernance.org/blog/shane-nainappans-quick-guide-international-cooperation-asset-recovery.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2006. "Spontaneous Exchange of Information." In *Manual on the Implementation of Exchange of Information Provisions for Tax Purposes*, Module 2. Paris: OECD. https://www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/36647823.pdf.

OECD and World Bank. 2012. *Identification and Quantification of the Proceeds of Bribery: A Joint OECD–StAR Analysis.* Rev. ed. Paris: OECD. https://www.oecd-ilibrary.org/governance/identification-and-quantification-of-the-proceeds-of-bribery_9789264174801-en;jsessionid=dENX4fZTUE_DhV7QWhb4jEfp.ip-10-240-5-58.

Ryder, Katherine E. 2011. "'Making Hay While the Sun Shines': Experiences with the Zambian Task Force on Corruption." U4 Practice Insight, Chr. Michelsen Institute, Bergen, Norway. https://www.cmi.no/publications/file/4071-making-hay-while-the-sun-shines.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

2. الاعتبارات الإستراتيجية في إعداد القضايا وإدارتها

2-1 ملاحظات تمهيدية

يتطلب النجاح في استرداد الأموال وضع خطة عمل شاملة تتضمن عدداً من الخطوات والاعتبارات المهمة.

وسيحتاج الممارسون إلى جمع الوقائع وتقييمها لفهم القضية، وتحديد الموارد المطلوبة (الأفراد وتكنولوجيا المعلومات والخبراء)، وإشراك نظرائهم الأجانب والتواصل معهم لفتح قنوات غير رسمية ورسمية للتعاون مع الولايات القضائية المتضررة في أقرب وقت ممكن،[1] والتغلُّب على التحديات القانونية والعملية والتشغيلية أمام عمليات استرداد الأموال الدولية،[2] وضمان إدارة القضية بفعالية.

وسيساعد كل جانب من هذه الجوانب الممارسين على اختيار أنسب السبل القانونية لاسترداد الأموال. ويستعرض هذا الفصل بعض الإجراءات الأولية وكذلك بعض الأمور التي سيتعيَّن على الممارسين مراعاتها عند اختيار أحد السبل لاسترداد الأموال.

2-2 جمع الوقائع: المصادر الأولية للمعلومات

لفتح تحقيق بشأن استرداد الأموال، يجب على السلطات تحليل الأدلة الأولية المستقاة من مصادر متنوعة للمعلومات. وقد تقوم أيضا بإجراء بعض التحقيقات المبدئية (كما هو مُبيَّن في الفصل الثالث)، وقد تشمل مصادر المعلومات المحتملة الفئات الموضَّحة أدناه.

الشكاوى (البلاغات) والإجراءات الجنائية. تمثل بلاغات الاحتيال أو الفساد أو السرقة أو الجرائم الأخرى - التي يقدِّمها الضحايا (مثل الأفراد والشركات والدول المضارة من الفساد) أو الهيئات الحكومية (مثل السلطات التنظيمية، وهيئات مكافحة الفساد، وهيئات الجمارك، وسلطات الضرائب، ووحدات التحريات المالية)- مصادر حيوية للمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكشف التحقيقات في أنشطة إجرامية أخرى عن أنشطة فساد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تفتيش أو اعتراض للاتصالات في قضية مخدرات إلى أدلة على تقديم رشوة.

---

[1] للاطلاع على التطوُّرات التفصيلية بشأن التعاون الدولي غير الرسمي والرسمي، انظر الفصلين الثامن والتاسع.

[2] للاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لبعض العوائق أو العقبات التي تتم مواجهتها، انظر دراسة ستيفنسون وآخرين (2011): https://star.worldbank.org/sites/star/files/Barriers%20to%20Asset%20Recovery.pdf. انظر أيضا مجموعة العمل المالي (2012): https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Best%20Practices%20 20Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20%on%20 Asset%20Recovery.pdf.

تقارير وحدات التحريات المالية. تُلزِم تشريعات مكافحة غسل الأموال المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية وبعض مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية (مثل المحامين، والمُوثِّقين، والمحاسبين، وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، ومقدِّمي خدمات الشركات وإدارة الأموال) بتقديم بلاغات عن المعاملات أو الأنشطة المشبوهة إلى وحدات التحريات المالية وتوخي اليقظة والحذر بشكل خاص عند التعامل مع الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، مثل كبار المسؤولين الحكوميين وأفراد أسرهم والمقربين منهم.[3] وتشترط بعض الولايات القضائية أيضا تقديم بلاغات عن المعاملات النقدية حال تجاوزها مبلغاً محدداً. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى وحدات التحريات المالية بلاغات من السلطات الحدودية عن حركة الأموال عبر الحدود التي تزيد على مبلغ معيَّن. وقد تؤدي المعلومات التي تتلقاها هذه الوحدات من هيئات الإبلاغ إلى قيام الأولى إما بفتح تحقيق أو إحالة هذه المعلومات إلى مسؤولي إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة المحليين الذين قد يقومون بدورهم بفتح تحقيق (الإطار 2-1).

ويجوز لوحدة التحريات المالية أيضا نقل هذه المعلومات وأي تحريات ذات صلة إلى وحدة نظيرة أجنبية عبر نظام إيغمونت المُؤمَّن على شبكة الويب. ومجموعة إيغمونت هي المنظمة العالمية لوحدات التحريات المالية وتضم حالياً 165 وحدة (يتناول الفصل الثالث بمزيد من التفصيل دور هذه المجموعة في عملية استرداد الأموال).

الإطار 2-1 دور وحدات التحريات المالية ومساهمتها في قضايا استرداد الأموال

وحدات التحريات المالية هي هيئات حكومية مسؤولة عن جمع بلاغات المعاملات المشبوهة (يُشار إليها أيضا "بتقارير التحريات") التي تقدِّمها المؤسسات المالية وهيئات الإبلاغ الأخرى، وإجراء التحليلات وتعميم ما ينتج عنها من تحريات على السلطات المختصة المحلية (عادةً هيئات إنفاذ القانون وأعضاء النيابة وكذلك وحدات التحريات المالية الأجنبية) من أجل مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. وقد تكون هذه الوحدات شريكاً مفيداً للممارسين القائمين على استرداد الأموال في رفع إحدى القضايا والتحقيق فيها، وذلك بعدة طرق:

- *تبادل التحريات على نحو استباقي مع مسؤولي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة.* عندما يكشف تحليل لوحدة التحريات المالية عن نشاط لغسل الأموال أو غيره من الأنشطة الإجرامية، ينبغي للوحدة أن تبادر إلى تقديم تقارير التحريات إلى مسؤولي إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة المحليين. وتقدِّم الوحدة أيضا، عند الاقتضاء، هذه التقارير إلى نظيراتها الأجنبية على المستوى الثنائي وغالباً ما يتم ذلك من خلال نظام إيغمونت المُؤمَّن على شبكة الويب. ويتم تحليل تلك المعلومات بصورة أكبر وقد تُمرَّر بعد ذلك إلى مسؤولي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة الأجانب في شكل تحريات.

(تابع في الصفحة التالية)

[3] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 52 بشأن منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، ولا سيما الفقرتين (1) و(2) عن التزامات المؤسسات المالية. وانظر أيضا التوصيات 12 و20 و23 من "توصيات مجموعة العمل المالي" (مجموعة العمل المالي 2019): https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2009-title18/html/USCODE -2009-title18.htm.

الإطار 2-1 دور وحدات التحريات المالية ومساهمتها في قضايا استرداد الأموال *(تابع)*

- *تقديم تحريات فرعية.* تحتفظ معظم وحدات التحريات المالية بقاعدة بيانات مركزية تضم جميع بلاغات المعاملات المشبوهة، وبلاغات المعاملات النقدية، وبلاغات حركة الأموال عبر الحدود، وتقارير التحريات، وأي استفسارات واردة من هيئات إنفاذ القانون أو وحدات التحريات المالية الأجنبية. وتقوم الوحدات بإجراء تحليل شامل للأفراد ومؤسسات الأعمال التي تربطها صلة ببلاغ عن معاملة مشبوهة. وقد لا تكون التحريات الواردة والمحفوظة كافيةً بمفردها لتبرير تقديم بلاغ إلى مسؤولي إنفاذ القانون. لكنها قد تساعدهم، عند تحليلها معاً، على فهم نشاط الأشخاص محل التحقيق وتحديد الشركاء وربط المعلومات بتحقيقات لهيئات أخرى.
- *الخبرة في المسائل المالية.* يكون محللو التحريات المالية على دراية بالخدمات والمنتجات المالية وبأنواع غسل الأموال. ولديهم أيضا خبرة في تحليل السجلات المالية والتدفقات المالية وفي إجراء تقييم للثروة عند وجود مخاوف بشأن مشروعية مصدرها. وتُعد هذه الخبرة بالغة الأهمية خلال جميع مراحل التحقيق والملاحقة القضائية، وقد تمثل وحدات التحريات المالية مصدراً مفيداً في هذا الشأن.
- *الاتصالات الشخصية والشبكات.* تحتفظ وحدات التحريات المالية بهمزات وصل داخل المؤسسات المالية وغيرها من الهيئات المحلية ووحدات التحريات المالية الأجنبية (من خلال مجموعة إيغمونت) والتي قد تمثل مصادر مفيدة للممارسين.
- *القدرة على فرض تجميد إداري.* يمكن لبعض وحدات التحريات المالية تقييد التصرُّف في الأموال لفترة وجيزة (انظر الفصل الثامن، القسم 8-5-4)، ومن ثمّ مساعدة الممارسين على الحفاظ على الأموال بسرعة قبل استصدار أمر قضائي رسمي.
- *استخدام أداة جديدة هي أمر الاستهداف الجغرافي.* في الولايات المتحدة، تصدر شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية[أ] هذه الأوامر لإلزام المؤسسات المالية أو "مراقبي المعلومات" الآخرين بتحديد أو الكشف عن المالك المنتفع أو المعلومات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالمعاملات في المناطق الجغرافية المستهدفة. فعلى سبيل المثال، يجب على شركات التأمين العقاري الأمريكية تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين تعود إليهم الكيانات الاعتبارية المُستخدَمة في شراء العقارات السكنية فوق حد معيَّن وبدون تمويل بالاقتراض، وذلك في مناطق معيَّنة.

وقد تبيَّن للممارسين أن وحدات التحريات المالية من أكثر الشركاء فعالية. وتتطلب هذه العلاقة إطاراً من اتجاهين لتبادل التحريات ذات الصلة بين الوحدة والممارس، ذهاباً وإياباً بدلاً من تدفق التحريات في اتجاه واحد من الوحدة إلى الممارس. وقد وجد الممارسون أن تطبيق ذلك يزيد من التحريات المتاحة لهذه الوحدات ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين التحليلات المالية التي تصدرها.

أ. تعمل شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، وهي مكتب تابع لوزارة الخزانة الأمريكية، على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية لحماية النظام المالي من الاستخدامات غير المشروعة، ومكافحة جرائم غسل الأموال محلياً ودولياً والجرائم المتصلة بها مثل تمويل الإرهاب، وتعزيز الأمن القومي من خلال الاستخدام الإستراتيجي للسلطات والتحريات المالية ("الرسالة"، الموقع الإلكتروني للشبكة: https://www.fincen.gov/).

الإجراءات المدنية أو الإدارية. قد تؤدي الإجراءات المدنية أو الإدارية، أو العقوبات التي تفرضها هيئة تنظيمية ضد مؤسسة مالية، أو العقوبات الصادرة ضد شركة ما من جانب أحد بنوك التنمية الدولية أو الإقليمية، إلى الكشف عن أنشطة فساد.[4] وغالباً ما تفضي هذه الإجراءات أو العقوبات، وإن لم تُشِر تحديداً إلى الاحتيال والفساد، إلى اكتشاف سوء السلوك عند التحقيق بشأنها كما تمثل مصدراً مفيداً لاستقاء الأدلة. فعلى سبيل المثال، يمكن لشكوى بشأن مواد ناقصة أو معيبة أن تُظهر قبول مسؤول المشتريات لسلع معيبة مقابل تلقيه رشاوى. وبالمثل، يجدر الاهتمام بالشكاوى المُقدَّمة من مقاولين يدعون معاملتهم معاملة غير منصفة في عملية مناقصة.

طلبات تبادل المساعدة القانونية. يمكن أن تتضمن طلبات تبادل المساعدة القانونية المُقدَّمة من ولايات قضائية أجنبية (كما هو مُبيَّن في الفصلين الثامن والتاسع) قدراً كبيراً من المعلومات التفصيلية عن أفراد وبيانات حسابات بنكية قد تؤدي إلى رفع دعوى محلية لغسل الأموال.

المعلومات المُتبادَلة من جانب سلطات الضرائب. غالباً ما تجد مصالح الضرائب، أثناء إجراء المراجعات الضريبية، معاملات غير عادية تؤدي إلى الاشتباه في ارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء (الموظفون الإداريون) ومن بينها التزوير المحاسبي والفواتير الوهمية. ويجوز لسلطات الضرائب جمع هذه المعلومات من مصالح الضرائب الأجنبية عبر اتفاقات التبادل الضريبي، وبالتالي يتسنى الاطلاع عليها حال وجود تحقيقات أو دعاوى جنائية تتعلق بمصفوفة الوقائع ذاتها.

مراجعو الحسابات. بينما تخضع حسابات الأفراد للمراجعة من جانب مصالح الضرائب، تخضع الشركات عادةً لعمليات مراجعة سنوية لقوائمها المالية. وتقوم الحكومات عادةً بإنشاء هيئات للمراجعة أو التنظيم (مثل مكتب المفتش العام في العديد من الوكالات الفيدرالية الأمريكية، والمحاكم، ووكالات وهيئات التفتيش، ومكاتب المحاسبة المتخصصة) للإشراف على الإدارات الحكومية أو الشركات المملوكة للدولة. وكثيراً ما تكشف عمليات المراجعة هذه عن فروق بين تحرُّكات الأموال والمعاملات التجارية الفعلية وبذلك تشير إلى أنشطة فساد محتملة. وبشكل خاص، قد تكشف عمليات فحص المستندات المالية المتعلقة بالإيرادات أو المصروفات عن أنماط من الفواتير الوهمية، وهو ما يرتبط عادةً بقضايا فساد ورشوة.

الإفصاح التلقائي. قد تقوم السلطات المختصة أو وحدات التحريات المالية الأجنبية تلقائياً بتقديم معلومات عن أنشطة فساد ربما وقعت في ولاية قضائية أخرى أو متورط فيها بعض مواطنيها. ويجوز تقديم هذه المعلومات أيضا من خلال شبكات الممارسين الرسمية أو غير الرسمية. انظر الفصل الثامن للمزيد من المعلومات عن دور التعاون غير الرسمي في عمليات التحقيق الدولية.

---

[4] وضعت بنوك التنمية الدولية أو الهيئات الإنمائية الأخرى آليات داخلية للتحقيق وفرض العقوبات الإدارية والإحالة للتصدي لأنشطة الفساد من جانب المسؤولين أو الشركات أو الأفراد المستفيدين من أموال التنمية. وعندما تكشف التحقيقات الداخلية عن أنشطة فساد، فقد تُحيل هذه المنظمات نتائج تحقيقاتها إلى السلطات الوطنية التي قد تدخل الجريمة الجنائية المرتكَبة ضمن اختصاصها القضائي. وحتى عند عدم إحالة النتائج، فيمكن أن تعلم السلطات الوطنية بها حال نشر العقوبة المفروضة.

المُبلِّغون عن المخالفات. قد تأتي الإحالات الأولية إلى التحقيق من الموظفين. ومن المهم للغاية وجود تشريع يحمي المُبلِّغين عن المخالفات من أي انتقام أو دعاوى قضائية من الشركات أو الهيئات التي يعملون بها. ومن الضروري أيضا وجود أنظمة تضمن الإفصاح دون الكشف عن الهوية.[5]

تعاون الجناة. قد يقوم بالإبلاغ أحياناً أفراد يأملون في الرفق في معاملتهم عما ارتكبوه من جرائم، وفي هذه الحالة ينبغي لهيئات إنفاذ القانون أن تعي ضرورة التحقق بدقة من أن الإفصاح تم بحسن نية.

تقارير وسائل الإعلام والمجتمع المدني. غالباً ما يتم نقل أخبار الأنشطة المشبوهة أو اعتقالات الموظفين الأجانب بتهم الفساد من خلال وسائل الإعلام أو تقارير المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.[6] وقد تطلق هذه التقارير عنان التحقيق مباشرةً أو قد تستحث رفع بلاغ عن معاملات مشبوهة يفضي إلى تحقيق في النهاية.[7] ويقدِّم الإطار 2-2 عرضاً عاماً لقضية لوكا فولونتي التي تم الكشف عنها بعد تقرير من أحد مراكز البحث الأوروبية.

إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين. تُلزِم بلدان كثيرة موظفيها العموميين بالإفصاح عن أموالهم ودخلهم.[8] وقد تُظهر هذه الإقرارات حدوث زيادات كبيرة في الأموال لا تتفق مع الدخل الذي أقرَّ به الفرد، بل تزويره. وقد يتبيَّن حدوث إثراء غير مشروع من خلال المقارنة بين الأموال التي تم الإقرار بها وتلك التي يستخدمها الموظف العمومي.

أجهزة الاستخبارات. قد تَرِد معلومات من هيئة للاستخبارات أو من خلال جهاز للاستخبارات تابع لهيئة حكومية أخرى (كهيئات إنفاذ القانون).[9]

التحقيقات الاستباقية. قد يسعى الممارسون بهمة أيضا إلى الحصول على المعلومات من مصادر محتملة. فقد يراقبون أنشطة الصناعات الحساسة أو تلك المعرَّضة لأنشطة غسل الأموال والفساد، مثل استخراج الموارد الطبيعية أو تجارة السلاح. وقد يسعى الممارسون أيضا إلى الحصول على المعلومات من خلال السجلات المنشورة حول ملكية الشركات والمتحكمين فيها، مما يمكِّنهم من مراقبة ومتابعة الصفقات والمعاملات التجارية. ويتناول الإطار 2-3 فرض المملكة المتحدة لنشر سجل عن "الأشخاص ذوي التحكم الكبير" في أنواع معيَّنة من الكيانات التجارية.

---

[5] أدرج كثير من الولايات القضائية في تشريعاتها وسائل وإجراءات لحماية المُبلِّغين عن المخالفات. فعلى سبيل المثال، رسَّخت هايتي هذا المفهوم، المشار إليه بمصطلح "الاستنكار العام"، في دستورها لعام 1987. انظر أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 33.

[6] انظر، على سبيل المثال، منظمة غلوبال ويتنس "الشاهد العالمي" (https://www.globalwitness.org/en/) ومنظمة بابليك آي (https://www.publiceye.ch/en/).

[7] انظر، على سبيل المثال، تقرير "الكسب غير المشروع" الذي نشرته منظمة فرنسية غير حكومية، وهي اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع وتشجيع التنمية (اللجنة 2007)، والذي أدى إلى رفع دعاوى جنائية في فرنسا. وقد كشف التقرير معلومات عن أموال 23 ديكتاتوراً وعائلاتهم في البلدان الغربية.

[8] تشترط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 8(5) والبندان 52 (5) و(6)، أن تنظر البلدان في إنشاء مثل هذه النظم. وتوصَّل بحث للبنك الدولي إلى أن ما يقرب من 143 بلداً قد أدخلت نظماً لإقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين (روسي وبوب وبيرغر 2017).

[9] في الولايات المتحدة على سبيل المثال، يمثل مكتب التحقيقات الفيدرالي وكالة للاستخبارات وأيضا وكالة لإنفاذ القانون.

الإطار 2-2 مزاعم "دبلوماسية الكافيار" بحق سياسيين أوروبيين

في عام 2012، نشرت مبادرة الاستقرار الأوروبي، وهي مركز أبحاث مقره في برلين، تقريراً بعنوان "دبلوماسية الكافيار" زعمت فيه رشوة سياسيين أوروبيين في مقابل تقديم دعم سياسي لأذربيجان (مبادرة الاستقرار الأوروبي 2012). وفي عام 2016، أعقبت المبادرة هذا التقرير بآخر يُبيِّن كيفية انتشار الفساد فيما بين أعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (مبادرة الاستقرار الأوروبي 2016).

وفي عام 2017، أنشأ مجلس أوروبا هيئة خارجية مستقلة للتحقيق في مزاعم الفساد ضد أعضاء الجمعية البرلمانية أو أعضائها السابقين (مجلس أوروبا 2018). وبعد تحقيق استمر لأكثر من 10 أشهر، ثبت لهيئة التحقيق التي اعتمدت بقوة على التعاون الطوعي من الشهود أن مجموعة من الأشخاص كانت تعمل بالفعل لصالح أذربيجان وبما يخالف المعايير الأخلاقية للجمعية (مجلس أوروبا 2018، 10) وأنه يُشتبه بشدة في ضلوع بعض أعضائها في أنشطة فساد (مجلس أوروبا 2018، 11). وقد أسفر التحقيق عن طرد 14 عضواً من المجلس والجمعية.[أ]

وكانت القضية الأبرز التي نتجت عن اكتشاف هذا المخطط هي التي حُركت ضد السياسي الإيطالي لوكا فولونتي. فقد ادعت النيابة الإيطالية أن فولونتي، وهو عضو سابق في الجمعية البرلمانية، تلقى أموالاً مقابل إسكات انتقادات الجمعية لسجل حقوق الإنسان في أذربيجان. وزُعِم أنه لعب دوراً مؤثراً في الحيلولة دون تأييد الجمعية لتقرير عن السجناء السياسيين في أذربيجان ينطوي على انتقادات لها (تقرير ستراسر) في عام 2013.[ب]

وادعت النيابة الإيطالية أنه، في إطار هذا المخطط، استخدم فولونتي اثنين من الكيانات المؤسسية لتلقي الأموال[ج] من أربع شركات تضامن محدودة مُسجَّلة في المملكة المتحدة والتي حصلت بدورها على الأموال من شركة أذربيجانية.[د] وكانت كل هذه الكيانات المؤسسية تمتلك حسابات في فرع لبنك دانسك بإستونيا،[هـ] وهو ما يجري التحقيق فيه حالياً في كل من الدانمرك وإستونيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووُجِّهت اتهامات بالضلوع في هذه العملية لمسؤولين سابقين في فرع بنك دانسك بإستونيا.[و]

وفي عام 2014، فتحت نيابة ميلان تحقيقاً جنائياً في مزاعم بغسل أموال وفساد ضد فولونتي في أعقاب توجيه بنك إيطالي تحذيراً من معاملة مشبوهة. وفصَلَ قاضي التحقيق التمهيدي التهمتين في دعويين مختلفتين وتمت تبرئة فولونتي من تهم غسل الأموال في فبراير/شباط 2018، وهو قرار طعن عليه المدعي العام.[ز]

أ. المرصد الأوروبي للجريمة والأمن. 2018. "مجلس أوروبا يطرد 14 عضواً متهمين بالفساد في قضية تتعلق بأذربيجان". الرصد السياسي، 14 يوليو/تموز 2018. https://eu-ocs.com/council-of-europe-expels-14-members-accused-of-corruption-in-azerbaijan-case/.

ب. لائحة اتهام لوكا فولونتي، 21 يوليو/تموز 2016، مكتب المدعي العام في ميلان. قدَّم مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظَّمة والفساد معلومات ومستندات تتعلق بهذه القضية. انظر، على سبيل المثال، بول رادو وخديجة إسماعيلوفا ومدينة مامادوفا. 2017. "غسل الأموال في أذربيجان: آلة التأثير". الموقع الإلكتروني لمشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظَّمة والفساد، 4 سبتمبر/أيلول 2017. https://www.occrp.org/en/azerbaijanilaundromat/the-influence-machine. بشأن فضيحة تقرير ستراسر، انظر أيضا مجلس أوروبا (2018، 13).

ج. هذان الكيانان المؤسسيان هما نوفاي تيرا وهي مؤسسة إيطالية تلقت أكثر من مليوني يورو على عدة دفعات، و"L.G.V. S.r.l" وهي شركة إيطالية محدودة تمتلكها زوجة فولونتي (لائحة اتهام لوكا فولونتي، 21 يوليو/تموز 2016).

د. شركات التضامن الأربع هي هيلوكس سيرفيسز وبولوكس مانجمنت وهما مُسجَّلتان في غلاسكو بإسكتلندا، وميتاستار إنفست وعنوان خدماتها المُسجَّل في برمنغهام بالمملكة المتحدة، وإل سي إم ألاينس في هيرتفوردشاير بالمملكة المتحدة. وجميعها شركات ذات مسؤولية محدودة وكانت تملكها في النهاية شركات في بليز وسيشيل وجزر فيرجن البريطانية والتي قامت أيضا بدور المؤسسات الشريكة. وقد تلقت هذه الشركات بدورها أموالاً من شركة باك تليكوم إم إم سي الأذربيجانية. وادعت النيابة الإيطالية أن فولونتي تلقى أيضا دفعات من شركة مسجَّلة في جزر مارشال، وهي جيتفيلد نتورك ليمتد، عبر حساب لها في بنك بالتيكومز في لاتفيا.

هـ. لائحة اتهام لوكا فولونتي، 21 يوليو/تموز 2016.

و. أندريه ديليكاتا. 2013. "إيطاليا تنضم للبلدان في التحقيق مع البنك بقضية فساد أذربيجان". ذي شيفت نيوز، 3 يناير/كانون الثاني 2019. https://theshiftnews.com/2019/03/01/investigations-into-danske-bank-scandal-continue-to-widen/.

ز. "كيف رشت أذربيجان أعضاء سابقين في مجلس أوروبا". *يوروبيان إنترست*، 24 أبريل/نيسان 2018. مجلس أوروبا (2018، 66).

الإطار 2-3 المملكة المتحدة: سجل "الأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة"

خلفية القضية: في أعقاب حدوث الأزمة المالية العالمية والغضب العام من استخدام هياكل مؤسسية غامضة للتهرُّب من سداد الضرائب على نطاق واسع، أطلق ديفيد كاميرون رئيس الوزراء آنذاك مبادرةً في إطار مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى في عام 2013 لضمان شفافية الكيانات الاعتبارية والالتزام بإنشاء سجل عام يحدد المالكين المنتفعين. وأدى ذلك إلى وضع سجل علني "للأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة" في عام 2016.

الغرض: يتم الإعلان في هذا السجل عن الأفراد والكيانات الاعتبارية التي تحوز حصصاً ولها سيطرة كبيرة داخل الشركات البريطانية، والشركات العامة المُسجَّلة وفقاً لقانون الشركات للاتحاد الأوروبي، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الإسكتلندية المُؤهَّلة (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 1).[أ] والغرض من هذا السجل هو ضمان الشفافية وتحسين الثقة في الشركات من خلال تقديم معلومات عن مالكي الشركات البريطانية والمتحكِّمين في إدارتها.

الالتزامات: منذ 26 يونيو/حزيران 2017، أصبحت هذه الشركات والأخرى ذات المسؤولية المحدودة ملزمةً بإدخال المعلومات ذات الصلة في سجلها الداخلي للأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة خلال 14 يوماً من العلم بأن الشخص المعني مستوف لمتطلبات السجل وبأنه يجب تسجيله. ويتعيَّن على كل هذه الشركات بعد ذلك إدخال المعلومات الجديدة في السجل المركزي بمصلحة الشركات خلال 14 يوماً أخرى (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 5).[ب]

مَن المُؤهَّل لإدراجه في السجل: الشخص المستوفي لواحد أو أكثر من الشروط التالية فيما يتعلق بإحدى الشركات (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 8):

- يملك أكثر من 25% من الأسهم بشكل مباشر أو غير مباشر
- يملك أكثر من 25% من حقوق التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر
- يحق له بشكل مباشر أو غير مباشر تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة
- يحق له بخلاف ذلك ممارسة قدر كبير من النفوذ أو السيطرة أو يقوم بذلك فعلياً
- يحق له أو يقوم فعلياً بممارسة قدر كبير من النفوذ أو السيطرة على أنشطة صندوق استئماني أو شركة ليست لها شخصية اعتبارية لكنها بذاتها ستستوفي أياً من الشروط الأربعة الأولى لو كانت فرداً.

المعلومات المدرجة في السجل: يضم السجل معلومات عن أي شخص ذي سيطرة كبيرة وأي من الشروط الخمسة المُؤهِّلة قد استوفاها وكذلك الحصة التي يحوزها عند الاقتضاء (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 17-18). ويجب على هذا الشخص القيام طواعيةً بتقديم المعلومات الخاصة بهذا السجل أو الرد على الإشعارات المُوجَّهة من الشركة طالبة المعلومات، وإلا وقع تحت طائلة القانون.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-2 المملكة المتحدة: سجل "الأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة" *(تابع)*

إتاحة الاطلاع على المعلومات: يجب على الشركات المُلزَمة بالاحتفاظ بسجل داخلي "للأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة" إتاحة الاطلاع عليه (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 19). وسيتيح السجل المركزي العام بمصلحة الشركات إمكانية الاطلاع على جميع المعلومات تقريباً باستثناء عنوان السكن وتاريخ الميلاد. ويُتاح لهيئات إنفاذ القانون الاطلاع على جميع المعلومات التي بحوزة مصلحة الشركات (وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية 2017، 20).

أ. انظر أيضا وثائق الإرشادات المتاحة من خلال "المتطلبات الخاصة بالأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة في الشركات والأخرى ذات المسؤولية المحدودة" (آخر تحديث 15 فبراير/شباط 2018)، https://www.gov.uk/government/publications/guidance-to-the-people-with-significant -control-requirements-for-companies-and-limited-liability-partnerships.

ب. تضطلع مصلحة الشركات، وهي هيئة تنفيذية تابعة لوزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة، بتأسيس الشركات المحدودة وحلها، وفحص معلومات الشركات وحفظها، وإتاحة المعلومات للجمهور العام. وتُتاح ملفات البيانات المُكوِّنة لسجل الأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة من خلال الموقع الإلكتروني لمصلحة الشركات وهو: http://download.companieshouse.gov.uk/en_pscdat.html.

3-2 تقييم التشريعات والنظر في الإصلاحات القانونية

من المهم أن تحدد السلطات ما إذا كان هناك إطار قانوني كافٍ وفعّال على المستوى المحلي وكذلك في أي ولاية قضائية أجنبية ذات صلة.[10] ويشمل ذلك النظر في مدى توافر السبل القانونية السليمة والأحكام المتعلقة بإدارة الأموال والتعاون الدولي. (للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس بشأن إدارة الأموال والفصل التاسع بشأن التعاون الدولي). فعلى سبيل المثال، قد يُسمَح بالمصادرة إما بموجب التشريع العام الذي يشمل مصادرة أدوات الجريمة وعائداتها أو بموجب أحكام تسري على جريمة محددة. وفي كلتا الحالتين، ينبغي للسلطات التأكُّد من أن المصادرة المتصلة بالجريمة محل التحقيق جائزة قانوناً.

وعندما تكون التشريعات بشأن سبيل قانوني معيَّن غير كافية، فقد يلزم النظر في سبيل آخر. أو قد يمكن في بعض الولايات القضائية تطبيق إجراءات جديدة على الجرائم المرتكَبة قبل سن هذه التشريعات. فعلى سبيل المثال، قد تنظر السلطات في استحداث اتفاقات للمساومة على تخفيف العقوبة تسمح للمدعى عليهم الثانويين بالدفع بالاعتراف بالجرم في اتهام أقل[11] أو التوصية بإصدار حكم أخف من

[10] يمكن أن يمثل البحث المكتبي عبر الإنترنت والتواصل مع الممارسين الأجانب موردِين مفيدين للاطلاع على التشريعات الأجنبية. وتنشر بعض البلدان في الغالب القوانين والإرشادات على المواقع الإلكترونية الحكومية. وللاطلاع على بعض هذه الموارد، انظر الملحق "ياء". وهناك موارد أخرى للتشريعات من بينها بوابة "الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد" لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (http://www.track.unodc.org/Pages/home.aspx) والشبكة الدولية للمعلومات عن غسل الأموال (تاريخ الدخول عليها 12 أغسطس/آب 2018) (https://www.imolin.org/). وقد جمعت مبادرة استرداد الأموال المسروقة "ستار" أيضا قرابة 30 دليلاً إرشادياً تحتوي على أدوات وإجراءات لعمليات استرداد الأموال في البلدان المعنية بالإضافة إلى معلومات الاتصال بهيئات وطنية محددة: https://star.worldbank.org/ArabForum/asset-recovery-guides.

[11] فعلى سبيل المثال، سنّت الأرجنتين في عام 2016 قانون الاعتراف بالجرم الذي يقدِّم حوافز (مثل تخفيف الأحكام) للمجرمين المتعاونين لحثهم على التعاون مع السلطات. لكن هذا القانون وُجِّهت له سهام الانتقاد لعدم منحه صلاحيات واسعة للمحققين وإعطائه حوافز محدودة للتشجيع على التعاون. (بنيامين غدان وكريستوفر فالين. 2018. "في الأرجنتين، لماذا كل هذا الهدوء في قضية أودبريشت؟" أميريكاس كوارترلي، 9 أبريل/نيسان 2018. https://www.americasquarterly.org/content/argen tina-why-all-quiet-odebrecht-front).

الحد الأقصى لتشجيعهم على التعاون في تحديد مكان الأدلة التي تتعلق بمشتبه بهم أكثر أهمية، مثلما فعلت بيرو في قضية مونتيسينوس (كما هو مبيَّن في الإطار 1-3 بالفصل الأول) والبرازيل في تحقيقها في عملية غسيل السيارات (لافا جاتو) (الإطار 2-4). ولأن التشريعات أو الإجراءات ذات الأثر الرجعي يُرجَّح

الإطار 2-4 البرازيل: السماح بتخفيف العقوبة في مقابل التعاون

ما كان للإجراءات المُتخَذة في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات) بالبرازيل أن تنجح لولا الإصلاحات الأخيرة التي أتاحت إمكانية المساومة على تخفيف العقوبة؛ مما سمَح للمحققين وأعضاء النيابة استخدام تخفيف الأحكام في مقابل الإفصاح عن معلومات تتصل بالتحقيق. وخلال موجة المظاهرات المناهضة للفساد في عام 2013، سارعت الرئيسة ديلما روسيف إلى سن قوانين لاجتثاث الاحتيال المُمنهَج.[أ]

وبشكل أكثر تحديداً، ففي عام 2013 سمح القانون الفيدرالي رقم 12850 بشأن المنظمات الإجرامية لأعضاء النيابة في البرازيل باستخدام أداة جديدة هي المساومة على تخفيف العقوبة. ورغم أن هذه الأداة منصوص عليها في تشريعات سابقة، فإنها لم تُستخدم كثيراً من جانب أعضاء النيابة لعدم وجود لائحة تنفيذية بشأنها (ريبيرو 2017). ويشبه إدراج "التخفيف مقابل التعاون" (colaboração premiada)[ب] في القانون المذكور ممارسة المساومة على تخفيف العقوبة التي تُطبَّق كثيراً في الولايات المتحدة، لكنه يختلف عنها اختلافاً جوهرياً لأنه لا يمكن استخدامها كأساس للإدانة (ريبيرو 2017، 7؛ مركز ويلسون 2017). كما أنه لا يسري إلا على الأشخاص الطبيعيين وليس الاعتباريين[ج] ولا يمكن استخدامه إلا للحصول على الأدلة مثل معرفة المجرمين الآخرين، أو الكشف عن هيكل منظمة إجرامية أو منع ارتكابها جرائم أخرى، أو استرداد الأموال، أو تحديد أماكن الضحايا (ريبيرو 2017، 7).

وبعد بضعة أشهر من سريان هذا القانون، قامت الشرطة الفيدرالية البرازيلية والنيابة الفيدرالية في مارس/آذار 2014 بفتح تحقيق فيما كُشِف عنه لاحقاً كأكبر مخطط للفساد في البلاد المعروف بقضية *لافا جاتو*. وكشف التحقيق أشياءً منها تورُّط أحد تجار الدولار في السوق السوداء ومدير سابق في بتروبراس، وهي شركة النفط البرازيلية المملوكة للدولة (انظر أيضا الإطار 2-13 بشأن أهمية تحديد الأطراف المسؤولة).

وبعد إلقاء القبض على هذين الشخصين، وافق كل منهما على التعاون وإمداد السلطات بمعلومات أدت إلى توقيع المئات من اتفاقات المساومة على تخفيف العقوبة مع الأطراف المتورطة في الفضيحة (ريبيرو 2017، 9). وقد استُخدِمت هذه الأداة بشكل أساسي خلال عملية لافا جاتو، كما أُبرِم العديد من اتفاقات "التخفيف مقابل التعاون" بين الأفراد والسلطات البرازيلية.[د]

أ. جوناثان واتس. 2017. "عملية غسيل السيارات: هل هذه أكبر فضيحة فساد في التاريخ؟" *الغارديان*، 1 يونيو/حزيران 2017 (تاريخ الاطلاع 27 يناير/كانون الثاني 2019). https://www.theguardian.com/world/2017/jun/01/brazil-operation-car-wash-is-this-the-biggest-corruption-scandal-in-history.

ب. يُترجَم المصطلح إلى "تخفيف العقوبة مقابل التعاون" ويُشار إليه عموماً في *البرازيل* بمسمَّى "تخفيف الاتهام" (ريبيرو 2017، 7).

ج. لا تنص التشريعات البرازيلية على المسؤولية الجنائية للشركات إلا في الجرائم البيئية. فيجوز أن يخضع الأشخاص الاعتباريون للمسؤولية المدنية أو الإدارية بموجب قانون الشركات النظيفة في البرازيل (القانون الفيدرالي رقم 12846 لسنة 2013).

د. النيابة الفيدرالية. "النتائج"، قضية غسيل السيارات [بالبرتغالية] (تاريخ الاطلاع 10 أغسطس/آب 2020). http://www.mpf.mp.br/grandes-casos/lava-jato/resultados.

أن تواجه تمحيصاً قانونياً أو دستورياً، فمن المهم أن تنظر البلدان من البداية في التحديات القانونية المحتملة أمام مثل هذه القوانين.[12]

فعلى سبيل المثال، اتخذت حكومة بيرو خطوة إستراتيجية في المراحل الأولى من تحقيقها في قضية فلاديميرو مونتيسينوس رئيس جهاز الاستخبارات آنذاك، وهي إقرار القانون رقم 738-27 الذي أجاز استخدام آلية المساومة على تخفيف العقوبة في التحقيقات في الجريمة المُنظَّمة. كما أدخلت اتفاقات "الدفع بالاعتراف بالجرم" والتماس تخفيف العقوبة والتي لم تكن موجودة في بيرو وفي معظم الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني على عكس تلك العاملة بالقانون العام. وقد سمح القانون للأعضاء في المنظمات الإجرامية الخاضعين للملاحقة القضائية (باستثناء القادة وبعض الموظفين العموميين) بالتعاون مع أعضاء النيابة من خلال اتفاقات الدفع بالاعتراف بالجرم وغالباً ما يقدِّمون معلومات في مقابل تخفيف الأحكام.

وكفل القانون استصدار أحكام بالإدانة مع تفادي سنوات من التقاضي. والأهم من ذلك هو أنه مكَّن سلطات بيرو من الحصول بسرعة على معلومات عن تحركات أموال مونتيسينوس واسترداد، من خلال عملية تنازل، أموال في ولايات قضائية أجنبية بقيمة تتجاوز 175 مليون دولار أمريكي.

4-2 وضع إستراتيجية للتعامل مع القضية

من المهم أن يُعمِل الممارسون فكرهم الإبداعي عند إعداد إستراتيجية وتنفيذها. وينبغي أن تشمل المداولات، عند وضع الإستراتيجية، إيجاد طرق مبتكرة للتعامل مع أي مسألة كتشكيل مجموعة عمل مشتركة أو فريق تحقيق مشترك مع ولاية قضائية أخرى. وفي إطار القضايا الكبيرة أو المعقدة أو العابرة للحدود الوطنية، سيكون من المهم تحديد ما إذا كان يتعيَّن تكوين فريق أو وحدة أو مجموعة عمل متخصصة وما إذا كان ينبغي إجراء تحقيقات مشتركة مع ولايات قضائية أجنبية.

وتبعاً للولاية القضائية المعنية والظروف القائمة، فمن المرجَّح أن تتطلب القضية تشكيل فِرَق من المحققين[13] وأعضاء النيابة وقد يتم توسيعها إلى مجموعة عمل مشتركة من الهيئات ذات الصلة (من بينها تلك المُشارِكة في التماس سبل الانتصاف المدنية) أو فتح تحقيق مشترك مع ولاية قضائية أخرى. ونبيِّن في القسم 2-6 مَن يجب إشراكهم من الممارسين والهيئات عند تشكيل وحدة متخصصة أو مجموعة عمل مشتركة مع ولايات قضائية أجنبية. ويمثل التعاون غير الرسمي الفعّال عنصراً حاسماً في هذه المرحلة.

وينبغي للممارسين أيضا التأكُّد من إعادة تقييم الإستراتيجية باستمرار مع القيام باتخاذ القرارات وإتاحة معلومات وفرص جديدة. ومن الضروري اعتماد نهج براغماتي، أي أنه ينبغي مراجعة الاختيارات الأولى بصورة منتظمة (محلياً وبالاشتراك مع النظراء الدوليين عند الاقتضاء) للتأكُّد من أنها لا تزال مناسبة في ضوء

[12] فعلى سبيل المثال، أُثيرت مخاوف بشأن الأثر الرجعي لقوانين المصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة في قضايا بكل من ليختنشتاين وتايلاند والولايات المتحدة (غرينبيرغ وآخرون. 2009، 45-46)، http://siteresources.worldbank.org/ FINANCIALSECTOR/Resources/Stolen_ Assest_Recovery.pdf.

[13] تقوم فِرَق التحقيق عادةً بإجراء التحقيقات أو جمع التحريات قبل وبعد توجيه التهم للمدعى عليه. لكن في بعض الولايات القضائية، يُستخدَم لفظ "التحقيق" للإشارة حصراً إلى التحقيقات التي تلي توجيه التهم الرسمية.

الإطار 2-5 مبادئ لوزان التوجيهية

تمخض وضع مبادئ لوزان التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة في عام 2014 عن "عملية لوزان" التي عقدت منذ عام 2001 سلسلة من ندوات الخبراء الدولية مع مشاركين من نحو 30 ولاية قضائية ومنظمة دولية مختلفة ("ندوات لوزان"). وتتيح هذه العملية للولايات القضائية مناقشة التحديات التي تكتنف عمليات استرداد الأموال وسبل التغلُّب عليها، وذلك بالتعاون الوثيق مع المركز الدولي لاسترداد الأموال التابع لمعهد بازل للحوكمة وبدعم من مبادرة "ستار" المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.[أ]

وقد وضع المشاركون في ندوة لوزان الثامنة عام 2014 - بتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – خلاصة معارفهم في إعداد المبادئ التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة ("مبادئ لوزان التوجيهية").

وتقدِّم هذه المبادئ التوجيهية العشرة دليلاً إرشادياً تدريجياً وقائمة مرجعية بالبنود الرئيسية في إعداد وإدارة قضايا استرداد الأموال. فهي تركِّز على إقامة الاتصالات واستخدامها، ووضع إستراتيجية للتواصل تُمكِّن من إجراء مناقشات حول الاشتراطات القانونية والتوقيت واشتراطات طلبات تبادل المساعدة القانونية، ومن ثمّ صياغة إستراتيجية لمباشرة القضية تأخذ بعين الاعتبار تقييد التصرُّف في الأموال وإجراء التحقيقات وفتح أخرى موازية.

أ. يمكن لمجموعة متنوعة من المستخدمين غير الممارسين، من بينهم واضعو السياسات والمشرِّعون، الاسترشاد بمبادئ لوزان التوجيهية. وللاطلاع عليها كاملة، انظر "المبادئ التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة" على الموقع الإلكتروني لمعهد بازل للحوكمة: https://guidelines.assetrecovery.org/guidelines. كما يقدِّم الملحق "كاف" عرضاً عاماً لهذه المبادئ التوجيهية.

تطورات القضية. فعلى سبيل المثال، يمكن لإجراء لاسترداد الأموال يستند إلى سبيل قانوني ما أن يؤدي إلى اكتشاف وقائع تساعد في فتح قضية أخرى من خلال سبيل قانوني آخر. وينبغي أن تكون إستراتيجية مباشرة القضية بمثابة وثيقة عمل تتم مراجعتها طوال مراحل عملية استرداد الأموال بالتزامن مع ظهور وقائع جديدة أو انخراط أطراف أو ولايات قضائية أخرى. ويمكن للممارسين أيضا الرجوع إلى مبادئ لوزان التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة (الإطار 2-5) للاسترشاد بها عند تخطيط ووضع إستراتيجية التعامل مع قضايا استرداد الأموال وكذلك إعداد هذه القضايا وإدارتها.

5-2 تشكيل فريق أو وحدة أو مجموعة عمل وإجراء تحقيقات مشتركة مع سلطات أجنبية

من المُرجَّح أن يضم فريق أو وحدة متعددة التخصصات مجموعة متنوعة من الأفراد من بينهم محققون ماليون وخبراء في التحليل المالي، ومحاسبون شرعيون، ومسؤولون عن إنفاذ القانون، وأعضاء في النيابة، ومديرون للأصول. ويجوز الاستعانة بخبراء من القطاع الخاص أو انتدابهم من هيئات أخرى مثل السلطات التنظيمية، أو وحدات التحريات المالية، أو سلطات الضرائب، أو هيئات المراجعة، أو أجهزة التفتيش. وعند اتخاذ قرار بإجراء تحقيق مشترك مع ولاية قضائية أخرى، فينبغي أن يضم الفريق أعضاء على دراية

تامة بالأُطر الوطنية الحاكمة لتبادل المساعدة القانونية والتعاون الدولي. وحيثما أمكن، ينبغي أن يتحدث أعضاء الفريق اللغات المطلوبة للتواصل والتفاعل مع نظرائهم الأجانب بصورة أفضل.

2-5-1 فِرَق المحققين وأعضاء النيابة ووحدات المصادرة المتخصصة

يجب أن يتمتع أعضاء النيابة بالخبرة المالية والخبرات الأخرى المطلوبة لعرض قضاياهم بفعالية أمام المحاكم. ويجوز تعيين وكلاء نيابة خصوصيين في القضايا التي تشمل موظفين كبار الدرجة للحيلولة دون تضارب المصالح، وكفالة استقلالية التحقيقات، وضمان مصداقية الإجراءات.

وفي العادة، يجب أن يتولى عضو في النيابة رفيع المستوى قيادة التحقيق أو متابعة تلك التي يجريها قضاة التحقيق أو مسؤولو إنفاذ القانون لأنه هو المسؤول في نهاية المطاف عن عرض القضية أمام المحكمة. كما يجب عليه التأكُّد من قيام هيئات إنفاذ القانون بجمع الأدلة اللازمة لإثبات الجرائم واستصدار الإجراءات التحفظية وأمر المصادرة.[14] وبالإضافة إلى ذلك، يقوم عضو النيابة بدور توسطي بيـن القضاة والمحققين عندما يحتاج مسؤولو إنفاذ القانون إلى إذن قضائي باستخدام أدوات خاصة في التحقيق، مثل التنصت على الهواتف وإجراء التفتيش والاعتقال والاتفاقات حول التماس تخفيف العقوبة.

وغالباً ما تتوافر لدى هيئات إنفاذ القانون أو النيابة، المسؤولة مسؤوليةً رئيسيةً عن التحقيق في الجرائم المحددة التي تتعلق بها القضية، القدرة على جمع وعرض الأدلة المتصلة بتلك الجرائم لغرض فرض المصادرة. وحيثما أمكن، هناك أيضا ميزة في إنشاء وحدات متخصصة للمصادرة والتحقيق والملاحقة القضائية لتدعم فِرَق التحقيق الأساسية. وتُظهر التجارب إمكانية نشوء صعوبات عندما يتحمّل مسؤولو إنفاذ القانون وأعضاء النيابة مسؤولية إثبات الجريمة وكذلك فرض المصادرة. وفي بعض الولايات القضائية على سبيل المثال، قد لا يتم تكليف مدعين من النيابة الجنائية إلا بعد اكتمال التحقيق بدرجة كبيرة، وهو إجراء متأخر جداً بالنسبة لأغراض مصادرة الأموال. ويُضاف إلى ذلك أن المحققين والمدعين الجنائيين يتحمّلون أعباء كبيرة من القضايا ويميلون إلى إعطاء الأولوية لاستصدار حكم بالإدانة الجنائية وليس بالضرورة فرض المصادرة. وفي هذا الإطار، تكون هناك أهمية قصوى لتجميد الأموال والحجز عليها في الخطوات الأولى من العملية.

ومع إنشاء وحدات متخصصة للمصادرة، يقوم المحققون وأعضاء النيابة بتطوير المهارات الخاصة اللازمة لعرض الأدلة بشكل فعّال لإنفاذ قوانين المصادرة. وتنطوي إجراءات استرداد الأموال أو مصادرتها على أعمال تحقيقية أوسع من تلك المطلوبة لإثبات الجرائم الجنائية، ومن الأفضل عملياً اعتماد نهج موضوعي يتسم بالاستقلالية في هذا الشأن. وسيذهب محققو المصادرة، بفضل مجموعة المهارات التي يمتلكونها، إلى أبعد مما يبلغه المحققون الجنائيون في تحديد وتتبُّع الأموال المطلوب مصادرتها، كما أنهم مؤهَّلون جيداً لإجراء التحريات الدولية لملاحقة الأموال التي خرجت من الولاية القضائية المعنية. وفي حال تبني هذا النهج، يجب على الممارسين المعنيين بالمصادرة العمل على نحو وثيق مع نظرائهم الذين يتولون إجراءات الملاحقة الجنائية. وإلا فالتقاعس عن فعل ذلك يمكن أن تكون له عواقب سلبية على القضية الجنائية بحرمان المحققين وأعضاء النيابة من المعلومات أو الأدلة المالية التي يمكن الارتكان إليها في إثبات القضية، وهو ما يُرجَّح أن يؤثر بدوره على جهود المصادرة.

---

[14] في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، يجوز لقضاة التحقيق قيادة التحقيقات من بداية القضايا حتى صدور الأحكام النهائية، بيد أنه يمكن لأعضاء النيابة الطعن على قراراتهم.

وقد يكون مقر الفريق في (أ) هيئات مكافحة الفساد التي تمتلك سلطة التحقيق و/أو المقاضاة، أو في (ب) هيئات إنفاذ القانون والنيابة العادية. وأياً وقع مقر الفريق، سيكون من المهم للغاية منح المحققين وأعضاء النيابة، بحكم القانون، سلطة التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وكذلك مصادرة عائداتها والأدوات المستخدمة فيها.[15]

2-5-2 مجموعات العمل المشتركة

قد يتم توسيع فريق المصادرة المتخصص إلى مجموعة عمل مشتركة تضم أعضاء من هيئات مختلفة أو قد ترى السلطات تشكيل مجموعة عمل مشتركة من البداية، وذلك تبعاً للولايات القضائية المعنية ومدى تعقيد القضية وحجمها. ويمكن أن تضم مجموعة العمل المشتركة ممثلين من مختلف الهيئات وسلطات إنفاذ القانون وكذلك، حسبما هو مسموح به قانوناً، جهات من القطاع الخاص لها مصلحة في الملاحقة القضائية أو استرداد الأموال. وتسهِّل مجموعة العمل هذه تبادل المعلومات والخبرات وتساعد في مناقشة واستعراض آخر التطورات في القضية.

ومن المهم توضيح الأدوار المحددة لكل من أعضاء الفريق وسلطات إنفاذ القانون الأخرى تجنباً لاختلاط الأدوار وإثارة التنافس فيما بين الهيئات المُشارِكة. ومن المهم أيضا ضمان الاعتراف بمساهمات جميع الهيئات وتقديرها بالشكل المناسب، ويمكن تحقيق ذلك بسهولة من خلال البيانات الصحفية المشتركة وترتيبات التمويل.

وقد تضم مجموعة العمل المشتركة، بالإضافة إلى هيئات إنفاذ القانون وأعضاء النيابة، ممثلين من الجهات التالية للاستفادة من مجالات تخصصهم:[16]

- الضرائب
- الجمارك
- القضاء
- الشؤون الخارجية
- الخزانة
- الهجرة
- وحدات التحريات المالية
- السلطات التنظيمية
- السلطات المركزية[17]
- سلطات إدارة الأموال.

ويقدِّم الإطار 2-6 مثالاً على إنشاء لجنة لتتبُّع الأموال المملوكة لأفراد نظام الرئيس التونسي الأسبق بن علي.

---

[15] بشكل عام، سترفض الولايات القضائية الأجنبية طلبات تبادل المساعدة القانونية في التحقيقات أو المحاكمات التي تقودها هيئات غير قضائية أو غير مفوَّضة بذلك بحكم القانون.

[16] راجع الفصل الثالث للاطلاع على الأدوار المحددة لهذه الهيئات. وتُبيِّن بالتفصيل المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الهيئات ذات الصلة في القسم 3-4-2 بهذا الفصل.

[17] يُبيَّن مفهوم السلطات المركزية في الإطار 8-4 بالفصل الثامن.

الإطار 2-6 تونس: إنشاء هيئات للتنسيق والتحقيق في القضية المرفوعة ضد بن علي وعائلته

بعد الإطاحة بالرئيس التونسي بن علي وهروبه في عام 2011، قررت السلطات الجديدة التحقيق معه هو والمقربين منه بتهمة الفساد. وبدأت الحكومة المؤقتة تحقيقات في اختلاس الأموال العامة، وغسل الأموال، وإساءة استخدام السلطة، والرشوة.

ولتسهيل إجراء التحقيق وتبادل المعلومات على المستوى المحلي ومباشرة الإجراءات القانونية، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لتنسيق سير القضايا في البلدان الأجنبية. وضمَّت هذه اللجنة مسؤولين من وزارات العدل والمالية والخارجية، والبنك المركزي التونسي، ووحدة التحريات المالية في البلاد، واللجنة التونسية للتحاليل المالية، والديوانية.[أ] وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ وزير العدل بشكل منفصل وحدة ادعاء محددة داخل السلك القضائي تختص بالجرائم المالية.

وقد لعبت هذه اللجنة الوطنية دوراً محورياً في التنسيق بين القضايا المختلفة المتعلقة بعائدات الفساد لدى المدعى عليهم المُحتفَظ بها في فرنسا وإيطاليا ولبنان وإسبانيا وسويسرا. وسهّلت تبادل المعلومات بانتظام بين وحدة التحريات المالية وأعضاء النيابة وكذلك مشاركة الهيئات ذات الصلة. كما أنها ضمِنت تنسيق التحقيقات الجنائية وتمثيل تونس كطرف مدني في الدعاوى الجنائية المرفوعة في فرنسا وسويسرا.

أ. انظر "المرسوم عدد 15 لسنة 2011 المؤرَّخ 26 مارس/آذار 2011 بشأن إحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة" على الموقع: https://legislation-securite.tn/fr/node/43750 .

ويعرض الإطار 2-7 قضية "صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" كمثال آخر ناجح لتشكيل مجموعة عمل محلية تتولى مباشرة تحقيق كبير وقضية لاسترداد الأموال تشمل ولايات قضائية عديدة.

وأخيراً، قد يكون للقطاع الخاص دور كبير في القضايا التي يُتوقَّع أن يصعُب فيها إنفاذ أمر المصادرة. فهو يمتلك الخبرة والموارد التي قد تمكِّن من التعامل مع القضايا المعقدة بكفاءة (لجنة الشؤون الداخلية عام 2016، 19-20). وبالتالي، فإن تعاون الهيئات العامة مع القطاع الخاص، في إطار الدعاوى المتعلقة بسبل الانتصاف المدنية وغيرها، يمكن أن يساعد على زيادة كفاءة عمليات استرداد الأموال المسروقة.[18] وقد أوصت لجنة الاختيار للشؤون الداخلية في المملكة المتحدة بإتاحة مشاركة القطاع الخاص في إنفاذ أوامر المصادرة وتحصيل المستحقات غير المسددة مع تقاضي جزء من حصيلة الاسترداد.

2-5-3 التحقيقات المشتركة مع السلطات الأجنبية

في التحقيقات المعقدة التي تتطلب التنسيق مع ولايات قضائية أخرى، ينبغي النظر في تشكيل فريق أو مجموعة عمل مشتركة للتحقيق بالتعاون مع السلطات الأجنبية.[19]

[18] انظر أيضا الفصل الرابع، القسم 4-2-5، بشأن مزايا التعاون مع القطاع الخاص في قضية العملات الافتراضية.

[19] انظر المادة 49 باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة 19 باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بشأن إنشاء هيئات تحقيق مشتركة بموجب اتفاقيات أو ترتيبات أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف على أساس كل قضية على حدة.

الإطار 7-2 ماليزيا: التنسيق المحلي والدولي في التحقيق بقضية صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1

خلفية القضية: انطوت القضية المعروفة باسم "صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" على مؤامرة دولية لغسل أموال جرى اختلاسها من هذا الصندوق الاستثماري العام المملوك بالكامل للحكومة الماليزية والذي تم إنشاؤه لغرض تشجيع التنمية الاقتصادية.[أ] وقد وُجِّهت اتهامات لمسؤولين في الصندوق وشركائهم بتحويل أموال تبلغ قرابة 4.5 مليارات دولار أمريكي من خلال سلسلة من المعاملات المعقدة وشركات وهمية احتيالية لها حسابات بنكية في سنغافورة وسويسرا ولوكسمبورغ والولايات المتحدة.[ب]

مجموعة العمل المحلية: تم تشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى في ماليزيا لتسهيل التفاعل محلياً والتنسيق مع الأطراف الدولية في قضية صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1. وضمَّت هذه المجموعة النائب العام، والمفتش العام بالشرطة الملكية الماليزية، والمفوض العام للجنة مكافحة الفساد الماليزية، ومحافظ البنك المركزي الماليزي.

التنسيق الدولي: *أنشأت السلطات الماليزية آليات للتنسيق الوثيق مع نظيراتها في سنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة بالإضافة إلى بلدان أخرى فتحت تحقيقات على أراضيها (فرنسا وإندونيسيا ولوكسمبورغ). وتعاونت كل هذه البلدان على تتبُّع المعلومات وتنسيقها وتبادلها لتسهيل رصد الأموال دولياً وإعادتها.*

وفيما يلي بعض العناصر والفوائد المهمة لآليات التعاون المُستخدَمة في هذه القضية:

- *آليات التنسيق متعددة الأطراف:* للتمكُّن من جمع المعلومات والوقائع، جرى تبادل المعلومات إما من خلال طلبات تبادل المساعدة القانونية أو عبر مجموعة وحدات التحريات المالية "إيغمونت".
- *تجنُّب العقبات القانونية:* ساعد التعاون الفعّال والمُنفَّذ في حينه الولايات القضائية المُشارِكة على فهم المتطلبات القانونية في الولايات القضائية الأجنبية الأخرى.
- *تعظيم الاستفادة من الموارد:* أدت كفاءة إدارة الموارد إلى تفادي ازدواجية التحقيقات حيث تبادلت البلدان تفاصيل وأهداف إجراءاتها مثل الشهود والموضوعات التي كانت تتم متابعتها.

نتائج القضية واسترداد الأموال: نتيجةً للقضية، حكمت محكمة كوالالمبور العليا على رئيس الوزراء السابق نجيب عبد الرزاق بالسجن 12 عاماً وغرامة تبلغ قرابة 49.4 مليون دولار أمريكي.[ج] وتم الطعن على الحكم والغرامة.

وفيما يلي النتائج المباشرة والنهائية المهمة التي حققتها مجموعة العمل الدولية:

- اعتزام السلطات في سنغافورة إعادة 15.3 مليون دولار سنغافوري مباشرةً إلى ماليزيا خلال عام واحد من بدء التحقيق.
- تسليم يخت فاخر من طراز إيكوانيمتي، احتجزته السلطات الإندونيسية قبالة جزيرة بالي، إلى السلطات الماليزية التي باعته بعد ذلك بمبلغ 126 مليون دولار أمريكي.[د] كما أجازت محكمة أمريكية بيع طائرة نفاثة خاصة كانت موجودة في سنغافورة.[هـ]
- أعادت الحكومة الأمريكية 57.04 مليون دولار أمريكي إلى ماليزيا بعد تسوية توصلت إليها وزارة العدل الأمريكية مع رد غرانيت بكتشرز، وهي شركة لإنتاج الأفلام في هوليود. وأسقطت ماليزيا التهم المُوجَّهة ضد الشريك المؤسِّس لهذه الشركة مُنتِجة فيلم ذئب وول ستريت والذي ادُّعِي بأنه تلقى 250 مليون دولار أمريكي من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"، لكن تسوية المحكمة فرضت عليه إعادة مبلغ قدره 107 ملايين دولار أمريكي.[و]
- في الولايات المتحدة، قامت وزارة العدل بتسوية إحدى قضايا التجريد المدنية بتجريد ملكية أموال تُقدَّر بنحو 49 مليون دولار أمريكي. وشمِلت هذه الأموال عائدات بيع عقار راقٍ في بيفرلي هيلز وشقة فاخرة أعلى إحدى العمارات في مدينة نيويورك، وقد ادُّعِي أن كليهما تم شراؤه بأموال

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 2-7 ماليزيا: التنسيق المحلي والدولي في التحقيق بقضية صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1

مصدرها الاختلاس من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1".[ز] ويُضاف تجريد الملكية هذا إلى آخر طبَّقته الولايات المتحدة سابقاً على أموال بقيمة مليار دولار أمريكي.

- بحلول مايو/أيار 2020، أدى تحقيق السلطات الأمريكية إلى إعادة ما يزيد على مليار دولار أمريكي إلى ماليزيا.[ح]
- في يوليو/تموز 2020، وافقت مؤسسة غولدمان ساكس على تسوية بقيمة 3.9 مليارات دولار أمريكي مع الحكومة الماليزية.[ط] وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، وافقت هذه المؤسسة على دفع ما يزيد على 2.9 مليار دولار أمريكي كجزء من تسوية مُنسَّقة مع السلطات الجنائية والمدنية في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وماليزيا وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها، وشمِل ذلك اعترافاً بالجرم الجنائي من الشركة التابعة لغولدمان ساكس في ماليزيا.[ي]

وأعربت وزارة العدل الأمريكية في بيانها عن "[تقديرها] للمساعدة الكبيرة التي قدمتها" مجموعة متنوعة من السلطات حول العالم ومن بينها، على سبيل المثال، هيئة السلوك المالي بالمملكة المتحدة، ومكتب النائب العام في سنغافورة، ومكتب العدل الفيدرالي بسويسرا، وهيئة التحقيق القضائي في دوقية لوكسمبورغ الكبرى، ومكتب النائب العام في ماليزيا، والشرطة الملكية الماليزية، ولجنة مكافحة الفساد الماليزية. كما أعربت الوزارة عن تقديرها للمساعدة التي قدمتها السلطات في فرنسا وغيرنسي.[ك]

أ. وزارة العدل الأمريكية. 2016. بيان صحفي بعنوان "الولايات المتحدة تسعى لاسترداد عائدات فساد بأكثر من مليار دولار مرتبطة بصندوق الثروة السيادي الماليزي"، 20 يوليو/تموز 2016. https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-seeks-recover-more-1-billion-obtained-corruption-involving-malaysian-sovereign؛ ووزارة العدل الأمريكية. 2017. بيان صحفي بعنوان "الولايات المتحدة تسعى لاسترداد عائدات فساد بقرابة 540 مليون دولار مرتبطة بصندوق الثروة السيادي الماليزي"، 15 يونيو/حزيران 2017. https://www.justice.gov/opa/pr/us-seeks-recover-approximately-540-million-obtained-corruption-involving-malaysian-sovereign.

ب. وزارة العدل الأمريكية، "الولايات المتحدة تسعى لاسترداد عائدات فساد بقرابة 540 مليون دولار"، 15 يونيو/حزيران 2017.

ج. شيفانجالي شوكلا. 2020. "الحكم على رئيس وزراء ماليزيا السابق بالسجن 12 عاماً في فضيحة صندوق إم دي بي 1"، موقع جوريست، 30 يوليو/تموز 2020. https://www.jurist.org/news/2020/07/former-malaysia-pm-sentenced-to-12-years-in-prison-for-1mdb-scandal/.

د. روبرت نيت. 2019. "ماليزيا تبيع يختاً فاخراً حُجِز عليه في فضيحة صندوق إم دي بي 1 مقابل 95 مليون جنيه إسترليني"، الغارديان، 3 أبريل/نيسان 2019 (تاريخ الاطلاع 23 يوليو/تموز 2020). https://www.theguardian.com/world/2019/apr/03/malaysia-sell-luxury-superyacht-seized-in-1mdb-scandal-for-95m.

هـ. رويترز. 2018. "بيع طائرة نفاثة خاصة مملوكة لمموِّل ماليزي متورط في فضيحة صندوق إم دي بي 1"، رويترز، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 (تاريخ الاطلاع 23 يوليو/تموز 2020). https://www.reuters.com/article/us-malaysia-politics-1mdb-jet/malaysian-financiers-private-jet-linked-to-1mdb-scandal-to-be-sold-idUSKCN1N63LS.

و. كريستوفر كوبر-إند. 2020 "ماليزيا تغلق قضية لغسل الأموال مرتبطة بصندوق إم دي بي 1 وتسترد 107 ملايين دولار"، إنترناشيونال إنفستمنت، 15 مايو/أيار 2020 (تاريخ الاطلاع 25 يونيو/حزيران 2020). https://www.internationalinvestment.net/news/4015242/malaysia-drops-1mdb-money-laundering-case-recovers-usd107m.

ز. وزارة العدل الأمريكية. 2020. بيان صحفي بعنوان "الولايات المتحدة تتوصل لتسوية لاسترداد أكثر من 49 مليون دولار مرتبطة بصندوق الثروة السيادي الماليزي"، 6 مايو/أيار 2020 (تاريخ الاطلاع 10 يوليو/تموز 2020). https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-Department%20%20reaches-settlement-recover-more-49-million-involving-malaysian-sovereign-wealth#:~:text=The 2C%20jurisdictions%20several%20in%institutions 20%20has,financial%20Justice%of.

ح. وزارة العدل الأمريكية، "الولايات المتحدة تتوصل لتسوية"، 6 مايو/أيار 2020.

ط. روزانا لطيف وجوزيف سيبالان وإليزابيث ديلتس مارشال. 2020. "غولدمان ستدفع لماليزيا 3.9 مليارات دولار بموجب تسوية أمريكية مرتبطة بفضيحة صندوق إم دي بي 1" رويترز، 24 يوليو/تموز 2020. https://www.reuters.com/article/us-malaysia-politics-1mdb-9-billion-over-1mbd-scandal-u-s-settlement-seen-close-idUSKCN24P14L-goldmansachs/goldman-to-pay-malaysia-3.

ي. وزارة العدل الأمريكية. 2020. "غولدمان ساكس تسوّي قضية رشوة خارجية وتوافق على دفع أكثر من 2.9 مليار دولار"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020. https://www.justice.gov/usao-edny/pr/goldman-sachs-resolves-foreign-bribery-case-and-agrees-pay-over-29-billion.

ك. وزارة العدل الأمريكية، "غولدمان تسوّي قضية رشوة"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

ويؤدي التحقيق المشترك، عندما يكون مسموحاً به، إلى تجنُّب ازدواجية الجهود ويمكن أن يسهِّل التعاون وتبادل المعلومات ووضع إستراتيجية مشتركة (مثل متابعة قضية في ولاية قضائية واحدة أو ولايات قضائية متعددة). ويمكن أن يؤدي أيضا إلى تفادي مثالب تقديم طلبات تبادل المساعدة القانونية (مثل تنبيه الأشخاص محل التحقيق وإهدار الوقت في الطعون اللاحقة) لأن الممارسين يعملون جميعاً لتحقيق هدف مشترك.

وعند وجود سبل متعددة لاستمرار التقاضي، فقد يضمن التحقيق المشترك (والمؤتمرات بشأن القضية) إحاطة مختلف المتقاضين بمجريات الأمور في الولايات القضائية الأخرى. وفي حالة الولايات القضائية التي تعاني من ضعف القدرات وقصور الأُطر القانونية لإنفاذ الإجراءات التحفظية والمصادرة، فيمكن أن يسهِّل التحقيق المشترك تبادل الخبرات فيما بين القائمين عليه أو السماح بمباشرة القضية في ولاية قضائية ذات إطار قانوني أكثر كفاءة. وفي أوروبا، أثبتت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) إمكانية تنظيم فِرَق تحقيق مشتركة.[20]

ولأن التحقيقات المشتركة يمكن أن يصعُب تنسيق سيرها، فإنه سيتعيَّن على الممارسين النظر فيما إذا كانت الظروف اللازمة لنجاح التحقيق المشترك متوافرة. ومن هذا المنطلق، يجب عليهم التحقُّق من وجود أُطر قانونية مناسبة تُمكِّن السلطات المختصة من إجراء تحقيقات مشتركة في حال عدم تقديم طلب لتبادل المساعدة القانونية، وجمع الأدلة من جانب الممارسين الأجانب في الولاية القضائية المضيفة، وتبادل المعلومات بشكل مباشر. ولأن كل سلطة مُشارِكة يلزم أن يكون لها اختصاص قضائي على الجريمة، فإن القوانين التي تنص على التمتُّع بالاختصاص القضائي خارج نطاق الإقليم يمكن أن تفيد في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل وسائل التعاون غير الرسمية – مثل مذكرات التفاهم بين وحدات التحريات المالية وتبادل المعلومات فيما بينها من خلال آلية تبادل المعلومات لمجموعة إيغمونت – سبلاً أخرى ينبغي استكشافها لأنها يمكن أن تساعد على مباشرة التحقيق بصورة أسرع وأكثر كفاءة. ويجب أيضا على الممارسين التأكُّد من وجود موارد كافية رهن تصرُّفهم، وتدريبهم تدريباً مناسباً للتعاطي مع ملابسات القضية، وتوافر الإجراءات الأمنية لحفظ معلومات العمل، وكذلك بيئة من الثقة والالتزام. وأخيراً، سيتعيَّن على الأطراف الاتفاق على هدف مشترك، والمدة الزمنية اللازمة، وتقاسم التكاليف، ونوعية الإجراءات فضلاً عن كيفية استخدام المعلومات التي يتم جمعها؛ ويجوز تحديد ذلك كله في مذكرة تفاهم.

6-2 إقامة اتصالات مع النظراء الأجانب وتقييم القدرة على الحصول على تعاون دولي

2-6-1 قنوات الاتصالات والمساعدة الدولية

قد يساعد التواصل، ولو بشكل غير رسمي، مع المحققين أو أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق الأجانب في مرحلة مبكرة من سير القضية الممارسين على تقييم الصعوبات المحتملة، وإعداد الإستراتيجية، والحصول

[20] يوروجست هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تُعنَى بتقوية التنسيق والتعاون بين السلطات الوطنية المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة التي تؤثر على دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد. ويقع مقر هذه الوكالة في لاهاي بهولندا. للمزيد من المعلومات عن فِرَق التحقيق المشتركة، انظر القسم المعني بذلك على الموقع الإلكتروني للوكالة: http://www.eurojust.europa.eu/Practitioners/JITs/Pages/JITs-sitemap.aspx.

على معلومات أولية ومساعدة غير رسمية،[21] وتأكيد المتطلبات بشأن تبادل المساعدة القانونية، وتقديم بادرة حسن نية في مسيرة التعاون الدولي. ويمكن استكشاف قنوات للمساعدة الإدارية، كما بين وحدات التحريات المالية وسلطات إدارة الضرائب والجمارك. وتُعد الاتصالات مع ملحقي إنفاذ القانون أو قضاة الاتصال الملحقين بالسفارات وسيلةً جيدةً لضمان التواصل مع السلطات في الولايات القضائية الأجنبية. وفي القضايا الأكبر، ثبت أن الاجتماعات المباشرة مع النظراء ضرورية لنجاح التعاون الدولي؛ إذ يساعد الاتصال المباشر في إظهار الإرادة السياسية وتسهيل مناقشة العقبات والإستراتيجيات والمساعدة المطلوبة.

وقد آثرت بعض السلطات عقد مؤتمر أو حلقة عمل بشأن القضية تضم ممثلين من كل من السلطات الأجنبية التي يُحتمل أن تكون لها مصلحة في القضية. واستُخدِم المنتدى العالمي لاسترداد الأموال، الذي استضافته المملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام 2017 ونُظِّم في إطار مبادرة "ستار"، لتوفير منبر لمناقشة القضايا المتعلقة بنيجيريا وسري لانكا وتونس وأوكرانيا. وقد سهَّل هذا المنتدى عمل المحققين وأعضاء النيابة في تحديد الأموال وتتبُّعها من خلال إتاحة الوصول إلى المراكز المالية.[22]

ويُعد هذا النهج فعّالاً بوجه خاص في القضايا التي تشمل عدة ولايات قضائية أو حيث تحد قلة الموارد من إمكانية السفر خارج البلاد. والإنتربول هي إحدى المنظمات الدولية الرئيسية في هذا الشأن. ورغم أنها تعمل بشكل أساسي على تسهيل التفاعل بين أجهزة الشرطة، فإنها قد تدعو أيضا أعضاء النيابة وقضاة التحقيق إلى المشاركة في مناقشات القضايا. ويُبيِّن القسم 8-3 بالفصل الثامن إجراءات التعاون الدولي ونقاط الاتصال المحتملة بمزيد من التفصيل. وتُعد قضية "صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" مثالاً لاستخدام آلية التنسيق مع النظراء الدوليين (الإطار 2-7).

2-6-2 مواجهة التحديات وتقييم شروط التعاون

تثير الاختلافات في التقاليد القانونية (القانون العام مقابل القانون المدني) ونظم المصادرة (على أساس القيمة مقابل القائمة على الملكية) تحديات وإحباطات عند التعاون مع ولايات قضائية أجنبية. وقد يواجه الممارسون اختلافات في المصطلحات والإجراءات وأعباء الإثبات والوقت اللازم للحصول على المساعدة. فعلى سبيل المثال، يمكن تجميد الأموال بسهولة أكبر في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني نظراً لتمتُّع أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق بهذه الصلاحية وقدرتهم على اتخاذ إجراءات سريعة. وفي المقابل، تشترط بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون العام تقديم طلب إلى المحكمة. وتتطلب نظم المصادرة على أساس القيمة عادةً أدلة على ارتباط الأموال بالشخص الذي تم اتهامه بجريمة أو إدانته بارتكابها، فيما تتطلب نظم المصادرة على أساس الملكية إثباتاً للصلة بين الأموال والجريمة المُرتكَبة.

---

[21] تشمل المساعدة غير الرسمية عادةً أي مساعدة رسمية تُقدَّم خارج إطار الطلبات الرسمية لتبادل المساعدة القانونية. وتعتبر بعض الولايات القضائية المساعدة غير الرسمية أنها "رسمية" لأن هذا المفهوم تجيزه التشريعات المعنية بتبادل المساعدة القانونية ويشمل السلطات أو الهيئات أو الإدارات الرسمية. انظر الفصل الثامن للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

[22] للمزيد من المعلومات، انظر قسم "المنتدى العالمي لاسترداد الأموال" على الموقع الإلكتروني لمبادرة ستار: https:// star.worldbank.org/about-us/global-forum-asset-recovery-gfar.

وقد يؤدي استخدام مصطلحات غير صحيحة أو عدم الوفاء بمتطلبات الإثبات الضرورية إلى الالتباس أو التأخير أو حتى رفض تقديم المساعدة. ورغم أن هذا الدليل يحاول تسليط الضوء على بعض هذه الاختلافات، فإنه يجب استخدام الاتصالات الشخصية باستمرار لضمان الإحاطة بجميع جوانب النظم الأخرى، ومن ثم اتباع مسار العمل السليم.

ويجب على السلطات المنخرطة في عملية دولية لاسترداد الأموال التحقُّق في أقرب وقت ممكن مما إذا كان بمقدورها الوفاء بشروط الحصول على المساعدة غير الرسمية (بما في ذلك من وحدات التحريات المالية وكذلك سلطات الضرائب والجمارك) وتبادل المساعدة القانونية الرسمية في الولايات القضائية الأجنبية. كما يجب عليها التحقُّق مما إذا كانت هناك عقبات قانونية أو عملية تعترض سبيل تقديم المساعدة.

وهناك عقبة قانونية محتملة أمام تبادل المساعدة القانونية وهي الوفاء باشتراطات ازدواجية التجريم، أي أن السلوك المطلوب بشأنه المساعدة مُجرَّم في الولايتين القضائيتين الطالبة ومتلقية الطلب على السواء. ولأنه من المقبول عموماً التحقُّق من ازدواجية التجريم على أساس السلوك وليس المُسمَّيات، فإنه يمكن تجاوز هذا الاشتراط بتقديم وقائع أو أدلة تُثبت ارتكاب جرائم مقطوع بتجريمها في الولاية القضائية متلقية الطلب. فعلى سبيل المثال، إذا كان لا يُقضَى بتجريم "الإثراء غير المشروع" أو "الثروة غير المبررة"[23] في الولاية القضائية متلقية الطلب، فسيتعيَّن على الممارسين تقديم وقائع تؤيد ارتكاب جريمة محكوم بتجريمها في تلك الولاية القضائية كغسل الأموال.

ويعرض الإطار 2-8 أنواع المشكلات التي يمكن أن تعترض مساعي الحصول على تعاون دولي، ويناقش الفصلان الثامن والتاسع ذلك بمزيد من التفصيل. وإذا تبيَّن احتمال رفض طلبات تبادل المساعدة القانونية لإنفاذ الإجراءات التحفظية وأوامر المصادرة المحلية، فيجب عندئذٍ النظر في التماس سبل بديلة في أقرب وقت ممكن. وقد يُتاح استخدام المصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة أو الدعاوى المدنية (بما في ذلك إجراءات الإعسار الرسمية) لاسترداد الأموال المسروقة أو تقديم مواد القضية لتأييد ملاحقة قضائية في ولاية قضائية أجنبية.

2-7 تأمين الدعم والموارد الكافية

يتمثل أحد الشروط المسبقة اللازمة لاسترداد الأموال في الإرادة السياسية، أي توافر القصد المُثبَت والقابل للتصديق لدى الأطراف الفاعلة السياسية وموظفي الخدمة المدنية وآليات الدولة لمكافحة الفساد واسترداد الأموال. وفي حالة غياب الإرادة السياسية ودعم القيادات الحكومية، فيمكن أن يشكِّل التدخل السياسي ونقص الموارد عقبتين رئيسيتين أمام مباشرة القضية.[24]

[23] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 20.

[24] لبيان كيف يمكن أن يعرقل غياب الإرادة السياسية عملية استرداد الأموال، انظر ستيفنسون وآخرين. (2011)، https:// star.worldbank.org/sites/star/files/Barriers%20to%20Asset%20Recovery.pdf.

الإطار 2-8 العقبات التي تعترض التعاون الدولي في مجال استرداد الأموال

قد تقوِّض العقبات التالية مساعي التعاون الدولي (كما هو مُبيَّن بمزيد من التفصيل في الفصلين الثامن والتاسع):

- العقبات القانونية
  - عدم فعالية القوانين والإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي وإنفاذ الأوامر الأجنبية وإعادة الأموال
  - عدم التفويض القانوني بالتعاون غير الرسمي
  - محدودية القدرة على تقديم المساعدة قبل توجيه الاتهامات الجنائية
  - القيود الزمنية القانونية لعمليات التحقيق والملاحقة القضائية في الولاية القضائية مقدمة الطلب التي لا تتيح وقتاً كافياً لإجراءات تبادل المساعدة القانونية
  - القوانين التي تشترط الإفصاح لحائز الأموال عن مصلحة الولاية القضائية الأجنبية
- ضرورة الوفاء باشتراط ازدواجية التجريم وتقديم التعهدات اللازمة (مثل المعاملة بالمثل، أو القيود على استخدام المعلومات، أو دفع التكاليف أو التعويض عن الأضرار)
- الرفض بناءً على المصالح الأساسية، وطبيعة العقوبة، والإجراءات الجارية في الولاية القضائية متلقية الطلب، وعدم مراعاة الأصول القانونية في الدولة الطالبة، والجرائم النوعية (مثل التهرُّب الضريبي)
- طول أمد العملية (حالات التأخير) بسبب الإجراءات الشكلية ومدة سير الإجراءات والطعون
- اشتراطات الإثبات التي يصعُب الوفاء بها (على سبيل المثال، اعتبار طلب أنه مُقدَّم لغرض "تصيُّد الحقائق" نظراً لعدم التحديد به وخلوه من تفاصيل كافية للتعرُّف على الحساب البنكي المعني)
- الاختلافات في نظم المصادرة (على أساس القيمة مقابل القائمة على الملكية) التي قد تؤدي إلى مشكلات تعوق الإنفاذ.

ولذلك، سيحتاج الممارسون إلى تحديد الحلفاء واكتساب التأييد والدعم للقضية سواء على المستوى السياسي أو فيما بين الهيئات المختلفة.[25] ويمكن أن يساعد التأييد الشعبي القوي، الذي يُنمَّى بمساعدة وسائل الإعلام (ولا سيما صحفيي التحقيقات) والمنظمات غير الحكومية، في توليد أو استمرار الإرادة السياسية لدى المسؤولين رفيعي المستوى. ويمكن تعزيز الالتزامات والإبقاء عليها من خلال تقارير سير العمل التي تُرفع بانتظام إلى كبار

[25] كان غياب الإرادة السياسية جلياً في قضية الفساد والاختلاس المرفوعة ضد الرئيس الأسبق للكونغو (زائير سابقاً) موبوتو سيسي سيكو. فرغم قيام السلطات السويسرية بتجميد 5.5 ملايين دولار أمريكي (لا يشكِّل ذلك سوى جزء ضئيل من أمواله التي تُقدَّر بنحو 4 مليارات دولار أمريكي أو أكثر في سويسرا) وتعيين مسؤول اتصال لمباشرة هذه القضية واقتراح محامٍ لتمثيل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الأخيرة لم تتخذ إجراءات تُذكَر حتى سقطت أي جرائم ارتكبها موبوتو بالتقادم. ونتيجةً لذلك، تم الإفراج عن الأموال لورثته في عام 2009 (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية 2016، 16-17)، https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

المسؤولين السياسيين وتُناقش فيها الاحتياجات والموارد. وقد شكَّل المنتدى العالمي لاسترداد الأموال، كما ذُكِر آنفاً في هذا الفصل، مثالاً رائعاً على التفاعل المثمر بين الممارسين والدعم من جانب واضعي السياسات. وفي الوقت ذاته، من المهم أن يتجنَّب الممارسون التعرُّض لأي تدخلات تضر بعملهم، ولا سيما إذا كان المدعى عليهم المحتملون حلفاء سياسيين لمسؤولي الحكومة أو أصدقاء شخصيين لهم.

وبالإضافة إلى تأمين الدعم السياسي والشعبي، يجب ضمان توفير تمويل كافٍ لكل مرحلة من عملية استرداد الأموال ويُفضَّل أن يتم ذلك من خلال إصدار تشريعات. وقد تفوق التحقيقات الخاصة باسترداد الأموال قدرات إحدى الولايات القضائية منخفضة إلى متوسطة الدخل لأنها تتطلب تشكيل فريق من الممارسين لديهم الخبرة والقدرة على تحليل السجلات البنكية، وتتبُّع وتأمين الأموال في ولايات قضائية أجنبية، وصياغة طلبات تبادل المساعدة القانونية بصورة سليمة، وأخيراً استصدار أمر نهائي بالمصادرة.

وإذا كانت السلطات تسعى لإجراء تحقيق وملاحقة قضائية محلياً، فقد ترغب ولايات قضائية أجنبية في الإسهام بموظفين (مثل مرشِد ناصح) أو بتقديم تمويل أو تدريب المحققين وأعضاء النيابة. وفي الدعاوى المدنية، ساعدت بعض الولايات القضائية في تمويل دعاوى مدنية خاصة ضد مسؤولين فاسدين قاموا باختلاس أموال من ولاية قضائية منخفضة القدرات، في حين قبلت مكاتب محاماة خاصة تولي قضايا بدون أتعاب أو بأتعاب مشروطة بكسب القضية.

وفي حال غياب الدعم السياسي أو عدم كفاية الموارد لإجراء تحقيق محلي واسترداد الأموال من خلال المصادرة أو دعوى جنائية، فيمكن أن تسلِّم السلطات مواد القضية وأدلتها لسلطات أجنبية (الولاية القضائية المتولية) للمساعدة في الإجراءات التي تُتخذ خارج البلاد.

وقد تضع البلدان آليات لتخصيص الموارد لهيئات إنفاذ القانون المُنخرِطة في عمليات استرداد الأموال من خلال استخدام نماذج تحفيزية. فعلى سبيل المثال، قد تُقسَّم عائدات الجريمة المُستَرَدة بين الأجهزة الحكومية وهيئات التحقيق أو النيابة أو المحاكم ذات الصلة. وفي المملكة المتحدة، تُوزَّع الأموال المُستَرَدة بموجب قانون عائدات الجريمة لسنة 2002 على هيئات إنفاذ القانون العاملة بمقتضى برنامج تحفيز استرداد الأموال الذي أُنشِئ عام 2006 ويتم في إطاره تقسيم الأموال المُستَرَدة بين الهيئات العاملة ووزارة الداخلية. وتستخدم هيئات إنفاذ القانون الأموال التي يتم استردادها في تمويل عمليات الاسترداد المستقبلية.[26] ومنذ السنة المالية 2012/2011، تم استخدام 307 ملايين جنيه إسترليني من أموال البرنامج المُعَادة إلى الهيئات العاملة في أغراض تمويل جهود استرداد الأموال، بما يعادل 88% من إنفاق البرنامج المُسجَّل.[27] غير أن هذا النهج تعرض لبعض الانتقادات من قبيل تشجيع "تربُّح الأجهزة الشُرَطية من وراء عملها" ومحاباتها لأنه يكافئ أيضا أفراداً لم يلعبوا دوراً في عمليات استرداد الأموال (لجنة الشؤون الداخلية 2016، 18).[28]

وبدلاً من ذلك، يمكن استخدام عائدات الجريمة أيضا في تمويل مبادرات وأنشطة وبرامج مجتمعية لخدمة المتضررين. وأحد الأمثلة على ذلك برنامج "استرداد الأموال لصالح المجتمعات المحلية" في إسكتلندا الذي يستثمر الأموال المُصادَرة من المجرمين في مبادرات للشباب. فمنذ عام 2008، موَّل البرنامج قرابة مليوني نشاط وفرصة للشباب كما يُوجِّه جُل تركيزه لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تعاني منها الفئات المحرومة (وزارة الشؤون الداخلية 2016، 18؛ الحكومة الإسكتلندية 2017).

---

[26] وزارة الداخلية، "النشرة الإحصائية لاسترداد الأموال للسنوات 2012/2011 إلى 2017/2016". النشرة الإحصائية 17/15 (سبتمبر/أيلول 2017)، 9.

[27] وزارة الداخلية، "النشرة الإحصائية لاسترداد الأموال"، 3.

[28] لهذا أوصت لجنة الشؤون الداخلية بإعادة أو التبُّرع بنسبة 10% على الأقل من عائدات الجريمة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة (لجنة الشؤون الداخلية 2016، 18-19).

8-2 معالجة المشكلات والعقبات القانونية

في المراحل الأولى من أي قضية لاسترداد الأموال، يتعين على الممارسين تقييم المشكلات والعقبات القانونية المحتملة ودراسة الخيارات المتاحة لمعالجتها. وتشمل هذه العقبات المحتملة المسائل المتعلقة بالاختصاص القضائي، والحصانات التي يتمتع بها المسؤولون المشتبه بهم، وقوانين التقادم، وأحكام الإعادة، ومعايير الإثبات المعمول بها.

ويجب أن يتنبه الممارسون إلى وجود نظم قانونية بخلاف تلك التي تطبِّق القانون المدني والقانون العام مثل نظم القانون العرفي، ونظم القانون المختلط، ونظم القانون الديني. ومن ثم، فقد تختلف الأُطر والممارسات والآليات المؤسسية القانونية من بلد لآخر وبالتالي يجب التعامل مع ذلك. وتقدِّم المفاهيم الواردة هنا، بهدف التمييز بين البلدان العاملة بالقانون العام والأخرى العاملة بالقانون المدني، شرحاً مبسّطاً للعديد من المفاهيم ذات الصلة بعمل الممارسين. وبإدراك ذلك، ينبغي للممارسين التنبُّه دائماً إلى ضرورة الانخراط في تعاون غير رسمي مع نظرائهم الأجانب لفهم هذه المسائل وتحديد ما إذا كانت تثير أي مشكلات تتعيَّن معالجتها أو التغلُّب عليها.

2-8-1 الاختصاص القضائي

الاختصاص القضائي هو الصلاحيات العملية الممنوحة للسلطات القانونية للتحقيق في المسائل القانونية والمقاضاة وإصدار الأحكام بشأنها وإنفاذها.[29] وقبل رفع أي دعوى، يتعيَّن على السلطات التحقق من تمتُّع المحاكم بالاختصاص القضائي للنظر في القضية.

وفي الإجراءات الجنائية، يجوز لبلد ما ادعاء الاختصاص القضائي على الجرائم التي يرتكبها مجرمون محليون أو أجانب داخل أراضيه (الاختصاص القضائي الإقليمي). ويجوز للبلد أيضا ادعاء الاختصاص القضائي على الجرائم التي يرتكبها أفراد من مواطنيه أو كيانات اعتبارية تابعة له في بلد أجنبي (الاختصاص القضائي الشخصي). وفي بعض البلدان، سيكون ارتكاب عنصر واحد من عناصر الجريمة داخل التراب الوطني كافياً لادعاء الاختصاص القضائي حتى وإن ارتُكِبت عناصر أخرى في ولاية قضائية أجنبية كما، على سبيل المثال، في حالة إعطاء رشوة في ولاية قضائية أجنبية لكن الأموال جرى غسلها بالاستعانة ببنوك ووسطاء من داخل البلد. وقد تدعي بعض السلطات الاختصاص القضائي حتى وإن مست بعض الأفعال الهامشية المتعلقة بالجريمة ترابها الوطني بأي طريقة.

ومع غياب كل من الاختصاص القضائي الإقليمي والشخصي، لا تجوز المحاكمة في الجرائم إلا من جانب السلطات الأجنبية.[30] ويوضِّح الإطار 2-9 كيف أثبتت السلطات الأمريكية اختصاصها القضائي لمقاضاة غولنارا كريموف وشركائها والشركات دافعة الرشاوى في سبيل تسهيل دخول السوق الأوزبكية والاستمرار فيها.

وينبغي أن يعي الممارسون أن جميع المعاملات التي تُجرى بالدولار الأمريكي في مختلف أنحاء العالم تمر في النهاية عبر النظام المالي الأمريكي وقد تعتمد على "بنوك مراسلة". ويقوم البنك المراسل أو الوسيط بدور همزة الوصل بين المؤسسة المالية المحلية والمؤسسة المالية الأمريكية من خلال تسهيل الخدمات

---

[29] انظر المادة 42 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي تُلزِم الدول الأطراف باعتماد التدابير اللازمة لإثبات الولاية القضائية على الجرائم وفقاً للاتفاقية ذات الصلة.

[30] ينطبق ذلك، على سبيل المثال، إذا اختلس مواطن أجنبي أموالًا من شركة أجنبية تابعة لشركة مملوكة للدولة ونُفِّذت أنشطة غسل الأموال في ولايات قضائية أجنبية.

الإطار 2-9 أوزبكستان: خضوع قضية فساد غولنارا كريموف للاختصاص القضائي للولايات المتحدة

خلفية القضية: تورَّطت غولنارا كريموف، ابنة رئيس أوزبكستان السابق إسلام كريموف، في العديد من مخططات الفساد لتلقيها رشاوى من شركات مساهمة عامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في مقابل ممارسة نفوذها على السلطات المحلية ما سمح لهذه الشركات بالعمل والاستمرار في السوق الأوزبكية.[أ] ووفقاً لمشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، فقد تلقت غولنارا رشاوى وحصصاً في الملكية بأكثر من مليار دولار أمريكي من هذه الشركات. (بالنسبة لاستخدام شركات وهمية تعود ملكيتها الانتفاعية إلى غولنارا، انظر أيضا الإطار 3-2 في الفصل الثالث).

تمكّنت الولايات المتحدة من إثبات ولايتها القضائية لمقاضاة غولنارا وشركائها والشركات الراشية نظراً لاستخدام النظام المالي الأمريكي في العديد من المعاملات غير المشروعة.[ب] وأبرمت السلطات الأمريكية عدة تسويات مع شركات الاتصالات الدولية الثلاث الكبرى المتورطة.

نتائج القضايا ضد شركات الاتصالات: اعترفت فيمبلكوم، وهي إحدى أكبر شركات الاتصالات في العالم ومُصدِرة أوراق مالية مطروحة للتداول العام في الولايات المتحدة، بقيامها مع شركة يونيتيل الأوزبكية التابعة لها بدفع رشاوى لغولنارا بأكثر من 114 مليون دولار أمريكي في الفترة بين 2006 و2012 مقابل تسهيل دخول السوق الأوزبكية واستمرار العمل فيها.[ج] ووفقاً لوزارة العدل الأمريكية، فقد جرى غسل هذه المبالغ من خلال حسابات بنكية وأصول في أنحاء مختلفة من العالم من بينها حسابات في نيويورك. وفي عام 2016، أقرَّت يونيتيل بالجُرم فيما أبرمت فيمبلكوم اتفاقاً لتأجيل المقاضاة مع وزارة العدل الأمريكية وتوصلت لتسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وجهاز النيابة العامة في هولندا بالموافقة على دفع ما بلغ في مجمله نحو 795 مليون دولار أمريكي في مقابل إسقاط عقوبات جنائية وتنظيمية بالولايات المتحدة وهولندا.[د] (انظر أيضا الفصل الثامن، الإطار 8-2، بشأن التعاون الناجح في هذه القضية بين أعضاء النيابة والجهات التنظيمية من 20 بلداً).

واعترفت تيليا، وهي شركة اتصالات دولية ومُصدِرة سابقة لأوراق مالية مطروحة للتداول العام في الولايات المتحدة، بقيامها مع شركة كوسكوم الأوزبكية التابعة لها بدفع رشاوى بأكثر من 331 مليون دولار أمريكي إلى غولنارا من خلال حسابات في نيويورك.[هـ] وفي عام 2017، أقرَّت كوسكوم بالجُرم فيما أبرمت تيليا اتفاقاً لتأجيل المقاضاة مع وزارة العدل الأمريكية وتوصلت لتسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وجهاز النيابة العامة بهولندا والنيابة السويدية، إذ وافقت على دفع ما بلغ في مجمله نحو 965 مليون دولار أمريكي في مقابل إسقاط عقوبات جنائية وتنظيمية.[و]

واعترفت موبايل تليسيستمز، وهي أكبر شركة لاتصالات الهاتف المحمول في روسيا ومُصدِرة أوراق مالية مطروحة للتداول العام في الولايات المتحدة، بقيامها مع شركة كولوريت ديزاين ("كولوريت") الأوزبكية التابعة لها بدفع رشاوى لغولنارا بنحو 420 مليون دولار أمريكي في الفترة بين 2004 و2012 مقابل الحصول على أصول قيّمة في مجال الاتصالات واستمرار العمل بأوزبكستان.[ز] وفي عام 2019، أقرَّت كولوريت بالجُرم فيما أبرمت موبايل تليسيستمز اتفاقاً لتأجيل المقاضاة مع وزارة العدل الأمريكية وتوصلت لتسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بموافقتها على دفع ما بلغ في مجمله 850 مليون دولار أمريكي في مقابل إسقاط عقوبات جنائية وتنظيمية.[ح]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 2-9 أوزبكستان: خضوع قضية فساد غولنارا كريموف للاختصاص القضائي للولايات المتحدة *(تابع)*

الملاحقة الجنائية لغولنارا: في عام 2019، وجَّهت المحكمة في المنطقة الجنوبية من نيويورك إلى غولنارا تهمة التآمر للقيام بغسل أموال. وتحديداً، تم اتهامها بتلقي رشاوى بأكثر من 864 مليون دولار أمريكي من شركات الاتصالات المساهمة العامة الثلاث وغسل هذه الأموال من خلال النظام المالي الأمريكي.[ط] وقد أُدينَت غولنارا عام 2015 في أوزبكستان بتهمة الاختلاس والابتزاز، وحُكِم عليها بالسجن خمس سنوات مع إيقاف التنفيذ، ووضِعَت قيد الإقامة الجبرية.[ي] وفي عام 2017، تمت إدانتها بتهم الفساد وحُكِم عليها بخمس سنوات من "الحرية المُقيَّدة".[ك] وفي عام 2019، أمرت المحكمة بإعادتها إلى السجن لخرقها القواعد.

نتائج استرداد الأموال: حتى الآن، أسفرت التحقيقات في الولايات المتحدة عن فرض غرامات عالمية ورد أموال بأكثر من 2.6 مليار دولار أمريكي.[ل] وفي عام 2016، قدَّمت وزارة العدل الأمريكية أيضا شكويين مدنيتين التمست فيهما تجريد ملكية عائدات إجمالية بواقع 850 مليون دولار أمريكي ذات صلة بالأموال التي جرى غسلها أو الرشاوى المدفوعة من شركات الاتصالات المذكورة إلى غولنارا، وهي أموال محفوظة في حسابات بنكية بكل من بلجيكا وأيرلندا ولوكسمبورغ وسويسرا.[م] وقد حُوِّلت هذه الأموال غير المشروعة، قبل إيداعها في حسابات بهذه البلدان، من خلال مؤسسات مالية أمريكية وبالتالي مُنِحت الولايات المتحدة أحقية الولاية القضائية. وفي سبتمبر/أيلول 2020، وقعت سويسرا وأوزبكستان اتفاقاً إطارياً لإعادة أموال بقيمة 131 مليون دولار أمريكي (119 مليون فرنك سويسري) إلى الأخيرة، وستُستخدم هذه الأموال لصالح الشعب الأوزبكي.[ن]

أ. ميراندا باتروسك. 2015. "كيف سيطرت ابنة الرئيس على قطاع الاتصالات"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 22 مارس/آذار 2015. وزارة العدل الأمريكية. 2019. بيان صحفي بعنوان "موبايل تليسيستمز وشركتها الأوزبكية تبرمان تسويات بقيمة 850 مليون دولار مع وزارة العدل عن دفع رشاوى بأوزبكستان"، 7 مارس/آذار 2019. https://www.justice.gov/opa/pr/mobile-telesystems-pjsc-and-its-uzbek -subsidiary-enter-resolutions-850-million-department.

ب. وزارة العدل الأمريكية، بيان صحفي بعنوان "موبايل تليسيستمز وشركتها الأوزبكية تبرمان"، 7 مارس/آذار 2019.

ج. وزارة العدل الأمريكية. 2016. بيان صحفي بعنوان "فيمبلكوم ويونيتيل تبرمان تسوية عالمية بأكثر من 795 مليون دولار في قضية رشوة أجنبية؛ والولايات المتحدة تطلب تجريد 850 مليون دولار كعائدات فساد من مخطط للرشوة"، 18 فبراير/شباط 2016. https://www.justice.gov/opa/pr/vimpelcom-limited-and-unitel-llc-enter-global-foreign-bribery-resolution-more-795-million.

د. يشمل هذا المبلغ عقوبات جنائية ورد أرباح والفائدة المستحقة عن الفترة السابقة لصدور الحكم (المرجع السابق).

هـ. وزارة العدل الأمريكية. 2017. بيان صحفي بعنوان "تيليا وشركتها الأوزبكية تبرمان تسوية عالمية بأكثر من 965 مليون دولار بقضية رشوة أجنبية ومقابل عائدات فساد بأوزبكستان"، 21 سبتمبر/أيلول 2017. https://www.justice.gov/opa/pr/telia-company-ab-and-its-uzbek-subsidiary-enter-global-foreign-bribery-resolution-more-965.

و. يشمل هذا المبلغ عقوبات جنائية ورد أرباح والفائدة المستحقة عن الفترة السابقة لصدور الحكم (المرجع السابق).

ز. وزارة العدل الأمريكية، بيان صحفي بعنوان "موبايل تليسيستمز وشركتها الأوزبكية تبرمان"، 7 مارس/آذار 2019.

ح. يشمل المبلغ عقوبات جنائية ومدنية. وقد وافقت موبايل تليسيستمز أيضا على تكليف مراقب مستقل لرصد مدى التقيُّد بالالتزامات (المرجع الوارد في "ب").

ط. وزارة العدل الأمريكية، بيان صحفي بعنوان "موبايل تليسيستمز وشركتها الأوزبكية تبرمان"، 7 مارس/آذار 2019. موبايل تليسيستمز وكولوريت أقرتا بدفع رشاوى لكريموف بواقع 420 مليون دولار.

ي. ليزا لامبرت وكريس ساندرز. 2019. "الولايات المتحدة تتهم غولنارا كريموف في مخطط فساد بأوزبكستان"، رويترز، 7 مارس/آذار 2019. https://www.reuters.com/article/us-mob-telesystems-usa/u-s-indicts-gulnara-karimova-in-uzbek-corruption-scheme-idUSKCN1QO2GL.

ك. أوراسيانيت. 2019. "عودة كريموف إلى السجن في أوزبكستان وتوجيه الاتهام لها في الولايات المتحدة" موقع Eurasianet.org، 7 مارس/آذار 2019. https://eurasianet .org/karimova-back-to-prison-in-uzbekistan-indicted-in-us.

ل. وزارة العدل الأمريكية، بيان صحفي بعنوان "موبايل تليسيستمز وشركتها الأوزبكية تبرمان"، 7 مارس/آذار 2019.

م. المرجع الوارد في "ج".

ن.وزارة الخارجية الفيدرالية (سويسرا). 2020. "سويسرا وأوزبكستان توقعان اتفاقاً لإعادة أموال مُصادَرة". https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-80393.html.

المالية وخدمات الدفع عبر الحدود (يُبيَّن ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، القسم 4-2-4 بشأن التحويلات البرقية). ولهذا، يجوز للنظام القضائي بالولايات المتحدة ممارسة الاختصاص القضائي على أنشطة غسل الأموال لأي معاملات تتم بالدولار الأمريكي وتُجرى عبر قناة المراسلة المصرفية.

وفي القضايا التي تشمل ولايات قضائية متعددة، قد يكمن التحدي في أن أحد البلدان الأجنبية التي لها ممارسة الاختصاص القضائي قد يقرر (أو يضطر إلى) مباشرة قضيته. وقد يقوم هذا البلد بذلك بناءً على المعلومات المُقدَّمة من الدولة المتضررة في أثناء تقديم المساعدة غير الرسمية والإدارية وتقديم طلب تبادل المساعدة القانونية. ولأن هذا يمكن أن يُخرِج القضية المحلية عن مسارها من خلال تنبيه الأشخاص محل التحقيق أو تعليق تبادل المساعدة القانونية، فمن المهم أن يدرك الممارسون هذا الأمر وأن يقوموا بتحديد جوانبه واتخاذ الاحتياطات وخطوات التنسيق اللازمة لضمان سير كلتا القضيتين، في نهاية المطاف، بدون صعوبة. ويقدِّم الفصل الحادي عشر عرضاً أكثر تفصيلاً للمسائل المتعلقة بالاختصاص القضائي والدعاوى المرفوعة من سلطات أجنبية.

2-8-2 الحصانات التي يتمتع بها المسؤولون

الحصانات التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون تمكِّنهم من تجنُّب المقاضاة على جرائم جنائية. وفي معظم الولايات القضائية، يُشار إلى الحصانات المُضمَّنة في القوانين أو الأحكام الدستورية المحلية باسم "الحصانات الوطنية". وهناك أيضا "حصانات دولية" تُطبَّق في جميع البلدان بموجب القانون الدولي العرفي والمعاهدات الدولية، ومن بينها الحصانة الوظيفية والشخصية. وتُمنح "الحصانة الوظيفية" للمسؤولين الأجانب القائمين بأعمال الدول (مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار أعضاء مجالس الوزراء، ووزراء الخارجية، ووزراء الدفاع). وتحمي "الحصانة الشخصية" بعض المسؤولين الأجانب (ولا سيما رؤساء الدول والمندوبين الدبلوماسيين) من الاعتقال والإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية (عادةً وهم في مناصبهم). وتنتهي الحصانات الشخصية عادةً بعد ترك المسؤول لمنصبه فيما قد تظل الحصانات الوظيفية سارية.

وإذا كانت دعوى استرداد الأموال تخص رئيس دولة أو عضواً بالبرلمان أو قاضياً أو أي مسؤول آخر رفيع المستوى، فيجب على الممارسين مراعاة الحصانات التي يتمتع بها هؤلاء المسؤولون.[31] وبوجه خاص، يجب على الممارسين استبيان (أ) نوع الحصانة وحدودها (على سبيل المثال، تحديد ما إذا كانت حصانة وظيفية أم شخصية وما إذا كانت تحصِّن المسؤول من المسؤولية الجنائية أم المدنية أم الإدارية)؛ (ب) مدى إمكانية إسقاط الحصانة؛ (ج) كذلك، عند اللزوم، فرص توجيه الاتهام إلى أفراد آخرين ضالعين في الجرائم بما في ذلك أفراد الأسرة والمتواطئون والمتورطون في غسل الأموال.

وقد غيَّرت بعض الولايات القضائية قوانين الحصانة للسماح بمقاضاة المسؤولين لكن ليس بتطبيق عقوبات محددة مثل الحبس.[32] وفي بعض القضايا، قد لا تعترف ولاية قضائية بالحصانات الوطنية التي تمنحها ولاية قضائية أخرى وقد تمضي في إجراءات المقاضاة بشأن غسل أموال أو رشوة أجنبية. فعلى سبيل المثال، في القضية التي رُفعت بالمملكة المتحدة ضد المسؤول النيجيري ديبري ألامييسيغا (الفصل الأول، الإطار 1-5) لم تكن محاكمته بتهم الفساد خياراً متاحاً لأن الوقائع حدثت في نيجيريا حيث كان

[31] تشترط المادة 30 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الدول الأطراف الإبقاء على توازن مناسب بين الحصانات وإمكانية القيام بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعّالة في الأفعال المجرمة.

[32] هذا هو الوضع في الأرجنتين.

المدعى عليه يتمتع بالحصانة. لكن لأن غسل عائدات الفساد جرى في المملكة المتحدة، فلم يُعتَد بهذه الحصانة هناك.[33] بل حتى الحصانات الدولية تم تجاوزها في القضايا التي تنطوي على تقييد التصُّرف في أموال مودعة بمؤسسات مالية أجنبية والحجز عليها.[34] وإذا بدا أن نجاح الإجراءات الجنائية مشكوك فيه لكن يمكن إثبات المسؤولية المدنية، فيجب استكشاف سبل من بينها المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة والدعاوى المدنية.

ويوضِّح الإطاران 2-10 و2-11 كيف تعاملت غينيا الاستوائية والبرازيل، على التوالي، مع الحصانات التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون.

2-8-3 فترة التقادم أو سقوط التقاضي

في معظم الولايات القضائية، لا يكون ممكناً رفع دعوى جنائية أو مدنية بعد مرور فترة معيَّنة على ارتكاب الجريمة والتي تُعرف باسم فترة "التقادم" أو "سقوط التقاضي". وتتفاوت هذه الفترة من ولاية قضائية لأخرى وتتوقف عادةً على مدى جسامة الجريمة (الجرائم الخطيرة تُحدَد لها فترات تقادم أطول بشكل عام)[35].

وتبدأ فترة التقادم عموماً من لحظة ارتكاب الجريمة. لكن بالنسبة للجرائم المستمرة، فإن فترة التقادم تُحتسب عادةً من انتهاء الأنشطة غير القانونية. وأحد أمثلة الجرائم المستمرة هو غسل الأموال الذي يرى العديد من الولايات القضائية أنه يتصف بحالة الاستمرار ما بقيت المكاسب غير المشروعة رهن سيطرة المدعى عليه. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترى ولايات قضائية أن تراكم الفائدة في الحساب المُستخدَم في غسل الأموال يمثل مؤشراً على استمرار الجريمة، بينما قد تشترط أخرى استخدام الحساب بصورة أكثر نشاطاً.[36]

تنص القوانين بمعظم البلدان على فترات تقادم "مطلقة" و"نسبية". وتشير الأولى إلى مدة التقادم بغض النظر عن أسباب التعليق والانقطاع، ولا يمكن تمديد فترة التقادم الزمنية. وفي المقابل، تشير فترة التقادم "النسبية" إلى الحدود الزمنية القصوى لرفع الدعاوى بما يسمح بفترات للتعليق والانقطاع (فرع منظمة الشفافية الدولية في إيطاليا 2016، 14-15).

ويمكن تعليق (تعطيل) فترة التقادم أو حتى إعادة بدئها لعدد من الأسباب مثل فتح تحقيق جنائي، أو بدء إجراءات رسمية (مثل بدء محاكمة)، أو صعوبة القضية وتعقيدها، أو تقديم طلب لتبادل المساعدة

---

[33] حاكمت المملكة المتحدة حكاماً لولايات نيجيرية بتهمة ارتكاب جرائم فساد وغسل أموال رغم سريان الحصانات الوطنية حينها (تشايكين وشارمان 2009).

[34] في قضية تتعلق برشوة رجل أعمال أمريكي لمسؤولين من كازاخستان، رفضت المحكمة الفيدرالية السويسرية فك تجميد 84 مليون دولار أمريكي مودعة في حسابات ببنوك سويسرية رغم ادعاء كازاخستان بأن الأموال محمية بموجب مبدأ الحصانة السيادية (تشايكين 2010، 2-3). وقد صادرت الولايات المتحدة هذه الأموال في النهاية مستخدمة المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. وللمزيد من التفاصيل، انظر المناقشة الواردة بشأن مؤسسة بوتا في الإطار 7-11 بالفصل الحادي عشر.

[35] فعلى سبيل المثال، قد لا تحدد بعض الولايات القضائية فترة تقادم بشأن المحاكمة على جرائم القتل، بينما قد تُحدَد لجريمة السرقة فترة تقادم تبلغ خمس سنوات من ارتكاب الجريمة.

[36] توسي ضد الولايات المتحدة، 397 U.S. 112, 114, 90 S. Ct. 858, 25 L.Ed.2d 156 (1970). في الولايات المتحدة وبموجب "مبدأ الجريمة المستمرة"، فإنه إذا استمرت الجريمة فإن الأثر العملي لطابعها المستمر هو مد فترة التقادم "لما بعد الأجل المحدد". الولايات المتحدة ضد جاينز، 75 F.3d 1493, 1505 (الدائرة العاشرة 1996). "التآمر هو الصورة النمطية للجريمة المستمرة".

الإطار 2-10 غينيا الاستوائية: الحصانات في قضية نائب الرئيس تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي

ملخص: قضت المحاكم الجنائية الفرنسية بإدانة تيودورو أوبيانغ نائب رئيس غينيا الاستوائية (وابن حاكم البلاد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو) في أكتوبر/تشرين الأول 2017 بتهمة تحويل أموال مُكتسَبة عن طريق الفساد إلى استثمارات في فرنسا شملت، ضمن جملة أمور أخرى، قصراً في باريس بقيمة 110 ملايين جنيه إسترليني ومجموعة من السيارات الرياضية باهظة الثمن ويختاً فاخراً بطول 76 متراً.[أ]

الملاحقة القضائية: لم تُرفع الدعوى المُقامة ضد تيودورو أوبيانغ من جانب النيابة الفرنسية بل من منظمات غير حكومية مناهضة للفساد - رابطة شيربا وهي مجموعة محاماة فرنسية وفرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا- من خلال تقديم شكوى جنائية مع عريضة مدنية ضد رؤساء كل من جمهورية الكونغو (دنيس ساسو نغيسو) والغابون (عُمر بونغو أونديمبا المتوفى في 2009) وغينيا الاستوائية (تيودورو أوبيانغ)، وكذلك ضد أفراد أسرهم والمقربين منهم (انظر أيضا الإطار 3-5 بالفصل الثالث والذي يتناول الدعم المُقدَّم من منظمات المجتمع المدني في جميع مراحل التحقيق).[ب]

الادعاءات بالحصانة: كان على القضية التغلُّب على عدد من العقبات:[ج] بخلاف رفض النيابة الفرنسية بدء تحقيق قضائي، حاولت حكومة غينيا الاستوائية حماية أوبيانغ وأمواله بترشيحه في أكتوبر/تشرين الأول 2011 ليكون مندوباً لدى منظمة اليونسكو، وهو منصب سيمنحه الحصانة من الملاحقة الجنائية. لكنه في النهاية لم يشغل هذا المنصب، بل عُيِّن بدلاً من ذلك نائباً ثانياً لرئيس البلاد. ولعرقلة الحجز على الأشياء الثمينة، ادعت حكومة غينيا الاستوائية أيضا أن مبنى قصر أوبيانغ المُكوَّن من 101 غرفة والكائن في 42 جادة فوش بباريس هو تابع للبعثة الدبلوماسية للحكومة.[د]

وفي يونيو/حزيران 2016، رفعت غينيا الاستوائية دعوى قانونية ضد فرنسا في محكمة العدل الدولية للاعتراف بالحصانة المزعومة لأوبيانغ. وقد قضت المحكمة بأنها مبدئياً ليست لها الولاية القضائية للنظر في طلب غينيا الاستوائية بشأن حصانة أوبيانغ، لكنها أمرت فرنسا باتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرمة مقر البعثة الدبلوماسية لغينيا الاستوائية بهذا القصر لحين صدور قرار نهائي.

أحكام الإدانة والمصادرات: في أكتوبر/تشرين الأول 2017، قضت الدائرة الثانية والثلاثون في محكمة باريس الإصلاحية (المحكمة الجنائية) بإدانة أوبيانغ بتهم غسل الأموال والاختلاس وإساءة استخدام الثقة والفساد، وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 30 مليون يورو. ومع ذلك، تم وقف تنفيذ الحكم لمدة خمس سنوات شريطة عدم إدانته بارتكاب جريمة جنائية جديدة.

وحصل فرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا على تعويض عن الضررين المعنوي والمادي بقيمة 10 آلاف يورو و41081 يورو على التوالي. وأمرت المحكمة أيضا بالحجز على 150 مليون يورو من الأموال التي يحتفظ بها أوبيانغ في فرنسا. ورغم ذلك، لم تأمر المحكمة بالحجز على المقتنيات بالقصر ريثما يصدر قرار محكمة العدل الدولية.[و] ورفضت المحكمة جميع دفوعه الموضوعية والإجرائية ومن بينها ادعاءاته بالحصانة من الملاحقة القضائية، وذلك لأن تعيينه نائباً للرئيس تم بعد اتهامه من المحاكم الفرنسية. وبعد طعنه على الحكم، أكّدت محكمة الاستئناف الحكم بالإدانة والمصادرات.

قرارات محكمة العدل الدولية والمطالبات المُعلَّقة: رفعت غينيا الاستوائية دعوى أمام محكمة العدل الدولية ادعت فيها أن فرنسا خرقت قواعد الحصانات الدولية. ورأت المحكمة أنه ليست لها الولاية القضائية عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (المعروفة أيضا باسم اتفاقية

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 2-10 غينيا الاستوائية: الحصانات في قضية نائب الرئيس تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي

باليرمو) للنظر في ادعاء غينيا الاستوائية بتمتُّع أوبيانغ بالحصانة. كما رأت المحكمة أنها تملك الولاية القضائية (عملاً بالبرتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية) للنظر في دفوع غينيا الاستوائية بشأن اعتبار المبنى الكائن في 42 جادة فوش بباريس مقراً دبلوماسياً، بما في ذلك المطالبات المتعلقة بالحجز على الأثاث والمقتنيات الأخرى بهذا المبنى. ولم يصدر بعد قرار بشأن هذه النقطة الأخيرة.[ز]

أ. شيرلي بوغيت. 2017. "لماذا تمثل محاكمة باريس علامة فارقة لنشطاء مكافحة الفساد"، الموقع الإلكتروني لمؤسسات المجتمع المفتوح، 16 يونيو/حزيران 2017 (تاريخ الاطلاع 13 أغسطس/آب 2018). https://www.opensocietyfoundations.org/voices/why-trial-paris-marks-milestone -anticorruption-activists.

ب. المرجع السابق.

ج. تقدِّم بيردريل فايسيير (2017) عرضاً عاماً وافياً للوقائع والعقبات بدءاً من نشر تقرير اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع (2007) حتى ديسمبر/كانون الأول 2016، وترى أن القضية كانت ستسقط لولا التماس فرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا للانضمام إلى القضية كطرف مدني وقرار محكمة النقض بقبوله. وللاطلاع على ملخص للقضية في مراحلها الأولية، انظر أيضا منظمة الشفافية الدولية. (2010). بيان صحفي بعنوان "قضية الكسب غير المشروع: المحكمة العليا الفرنسية تلغي قرار محكمة الاستئناف"، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 (تاريخ الاطلاع 13 أغسطس/آب 2018). https://www.transparency.org/news/pressrelease/20101109_biens_mal_acquis_case_french_supreme_court_overrules_court_of_appe.

د. ريك ميسيك. 2017. "محاكمة أوبيانغ: الدروس المستفادة من معركة قانونية استمرت عقداً من الزمن" | المدونة العالمية لمكافحة الفساد، 26 يونيو/حزيران 2017 (تاريخ الاطلاع 13 أغسطس/آب 2018). https://globalanticorruptionblog.com/2017/07/26/the-obiang-trial-lessons-from-a decade-long-legal-battle/.

هـ. محكمة العدل الدولية. 2016. بيان صحفي رقم 38/2016 بعنوان "الحصانات والإجراءات الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا)"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2016. https://www.icj-cij.org/files/case-related/163/19286.pdf.

و. شيرلي بوغيت وكين هورويتز. 2017. "القضاء الفرنسي يدين نائب رئيس غينيا الاستوائية تيودورين أوبيانغ بتهمة غسل عائدات فساد" | المدونة العالمية لمكافحة الفساد، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017 (تاريخ الاطلاع 13 أغسطس/آب 2018). https://globalanticorruptionblog.com/2017/10/30/french-court-convicts-equatorial-guinean-vice-president-teodorin-obiang-for-laundering-grand-corruption-proceeds/.

ز. محكمة العدل الدولية. 2018. "الحصانات والإجراءات الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا)، ملخص 3/2018"، 6 يونيو/حزيران 2018. محكمة العدل الدولية. 2020. بيان صحفي رقم 16/2020 بعنوان "الحصانات والإجراءات الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا)"، 21 فبراير/شباط 2020 (تاريخ الاطلاع 9 أغسطس/آب 2020). https://www.icj-cij.org/files/case-related/163/163-20200221-PRE-01-00-EN.pdf.

الإطار 2-11 البرازيل: "*الامتياز في المحاكمة*" ونهاية الإفلات من العقاب

خلفية القضية: وفقاً للدستور البرازيلي، حظيت سلطات معيَّنة من جميع السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وجميع المستويات (الفيدرالي والولائي والبلدي)، كرئيس الجمهورية وأعضاء الكونغرس البرازيلي والمحافظين ورؤساء البلديات، لفترة طويلة بوضع قانوني خاص في المحاكمة القضائية. فبموجب هذا الوضع، لا يمكن محاكمة تلك السلطات إلا أمام المحاكم العليا (مثل المحكمة الفيدرالية العليا) وليس أمام المحاكم العادية تبعاً للمنصب المعني والموضوع قيد النظر.

وقد ارتبط حق التقاضي أمام المحاكم العليا، **المعروف بالامتياز في المحاكمة**، بالمنصب وليس بالشخص الطبيعي الذي يشغله.[أ] وكان الهدف الرئيسي من هذا الامتياز هو حماية السلطات من الملاحقات القضائية

(تابع في الصفحة التالية)

لدوافع سياسية بضمان أن يفصل في القضايا الخاصة بها قضاة أكثر خبرة.[ب] لكن في الوقت ذاته، ربما شجَّع هذا الامتياز على إفلات أقوى المُشرِّعين في البلاد من العقاب لأن القضايا يمكن أن تستغرق سنوات عديدة حتى تفصل فيها المحكمة الفيدرالية العليا "بطيئة الإجراءات".[ج]

الحكم ضد امتياز المسؤولين: في مايو/أيار 2018، قررت المحكمة الفيدرالية العليا تقييد تطبيق الامتياز في المحاكمة على أعضاء الكونغرس بشكل حصري. ومن ثم، لن يُحاكم أعضاء الكونغرس الحاليون (أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب) في المحكمة الفيدرالية العليا إلا في حالة ادعاء ارتكابهم جرائم تتعلق بمناصبهم خلال فترة شغلهم لها، وإلا فستتم محاكمتهم أمام المحاكم العادية.[د] ويقيِّد هذا الحكم الحصانة التي يتمتع بها المشرِّعون خلال فترة ولايتهم ويفسح المجال أمام إحالة العديد من القضايا إلى المحاكم العادية.[هـ]

أحكام الإدانة الناتجة: أمكن صدور أحكام بإدانة العديد من السياسيين المتورطين في قضية لافا جاتو (غسيل السيارات) بعد ترك مناصبهم. ومع تقييد الامتياز في المحاكمة كما ورد أعلاه، يمكن لسلطات إنفاذ القانون التحقيق في القضايا الخاصة بالعديد من السياسيين أثناء وجودهم في مناصبهم.[و]

ويشمل السياسيون والمسؤولون الحكوميون البرازيليون المحكوم بإدانتهم لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (الرئيس البرازيلي الأسبق)، وخوسيه ديرسو (رئيس الديوان الرئاسي الأسبق)، وبيدرو كوريا (عضو سابق في الكونغرس)، وإدواردو كونها (الرئيس السابق لمجلس النواب) (انظر الإطار 2-13 الذي يتناول أهمية تحديد الأطراف المسؤولة).[ز]

وبشكل خاص، صدر بحق الرئيس الأسبق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا حكم من محكمة العدل العليا في أبريل/نيسان 2019 (بعد تعديل العقوبة الأولى في يوليو/تموز 2017) بالسجن لأكثر من 8 أعوام، وحكم آخر من المحكمة الإقليمية الفيدرالية للمنطقة الرابعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بسجنه لأكثر من 17 عاماً ودفع غرامة لإدانته بتهمة الفساد وغسل الأموال.[ح]

أ. الاستشارات التشريعية لمجلس الشيوخ البرازيلي، 5 مايو/أيار 2017 (تاريخ الاطلاع 3 أبريل/نيسان 2019). https://www12.senado.leg.br/noticias/audios/2017/05/mais-de-54-mil-autoridades-tem-foro-privilegiado-revela-estudo-da-consultori.

ب. سارة ديلورينزو. 2018. "كبار السياسيين بالبرازيل قد يواجهون قريباً محاكمات أسرع". أسوشيتد برس، 1 مايو/أيار 2018 (تاريخ الاطلاع 27 يناير/كانون الثاني 2019). https://www.apnews.com/55ac3382f4f54ac8b9fcad48ad02451e.

ج. جو ليهي. 2018. "السياسيون البرازيليون فقدوا أهم امتيازات الحماية القانونية". فايننشال تايمز، 4 مايو/أيار 2018.

د. أندريه ريختر. 2018. "المحكمة العليا البرازيلية تصوِّت لتقييد حصانة السياسيين شبه الكاملة". وكالة الأنباء البرازيلية، 3 مايو/أيار 2018 (تاريخ الاطلاع 27 يناير/كانون الثاني 2019). http://agenciabrasil.ebc.com.br/en/politica/noticia/2018-05/brazils-supreme-court-votes-restrict-near-immunity.

هـ. المرجع المذكور في "ج". وكما ورد في صحيفة نيويورك تايمز، قال القاضي سيرغيو مورو "أعتقد أن القضية المعروفة باسم لافا جاتو [غسيل السيارات] تمثل نهاية للإفلات من العقاب الذي دَرجَ كقاعدة في البرازيل لهذا النوع من الجرائم" (إرنستو لوندونو. 2017. "محاولة أحد القضاة تطهير البرازيل من الفساد باستخدام منصة القضاء". نيويورك تايمز، 25 أغسطس/آب 2017 (تاريخ الاطلاع 27 يناير/كانون الثاني 2019). https://www.nytimes.com/2017/08/25/world/americas/judge-sergio-moro-brazil-anti-corruption.html).

و. المرجع المذكور في "ج". أفاد الموقع الإخباري البرازيلي "جي 1" (https://g1.globo.com/) أن أكثر من 500 قضية جنائية تنظر فيها المحكمة العليا ستُحال بعد هذا القرار إلى المحاكم الأدنى درجة.

ز. باستثناء الحكم الصادر ضد باولو روبرتو كوستا (المدير السابق لشركة بتروبراس) والذي يُعد نهائياً، فإن معظم هذه الأحكام تخضع للاستئناف.

ح. للاطلاع على عرض مُحدَّث نسبياً لجميع الإجراءات المتعلقة بالرئيس الأسبق لولا، انظر بي بي سي نيوز البرازيل. 2019. "فهم وضع الدعاوى والاتهامات ضد الرئيس الأسبق لولا". 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 (تاريخ الاطلاع 10 أغسطس/آب 2020). https://www.bbc.com/portuguese/brasil-49647499

القانونية، أو الحصانة، أو في حالة هروب المدعى عليه أو تهرُّبه من العدالة (فرع منظمة الشفافية الدولية في إيطاليا 2016، 16). وفي بعض الولايات القضائية، يمكن تأجيل بداية فترة التقادم لحين اكتشاف الجريمة أو حتى يترك الموظف العمومي وظيفته.[37] فعلى سبيل المثال، في حالة وجود فواتير وهمية وحسابات مزيفة تخفي رشاوى مدفوعة لوسيط، فإن فترة التقادم لن تبدأ إلا بعد اكتشاف الاحتيال. وسيُقرَّر مفهوم "الاكتشاف" إما بمقتضى القانون أو من جانب القضاء، لكن تحديد تاريخ اكتشاف الاحتيال تفصل فيه المحكمة في أحيان كثيرة.

ويشكِّل انتهاء فترة التقادم تحدياً للممارسين يكون أكثر حدة في قضايا الفساد لأنه يتم عادةً اكتشاف الأدلة على صفقة فساد أو اختلاس للأموال بعد فترة طويلة من ترك الموظف الفاسد عمله. وقد يؤدي قِصَر فترات التقادم وعدم وجود أحكام بشأن الاكتشاف إلى إعاقة التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام. وقد تشترط بعض الولايات القضائية عدم انقضاء فترة التقادم للجريمة الأصلية حتى في حالة الجرائم المستمرة. وبالتالي، فحتى إذا كان العنصر الحاسم في جريمة غسل الأموال (مثل حيازة أموال متأتية من ارتكاب جريمة ما) مستمراً، فلا يمكن إحالة الجريمة الأصلية، وهي غسل الأموال، إلى المحاكمة لأن انقضاء فترة التقادم يمنع السلطات من ذلك.

ويجب أن يكون الممارسون الذين يسعون إلى استرداد الأموال المسروقة على دراية بفترات التقادم المطبَّقة في الولاية القضائية المعنية[38] وأن يقوموا بما يلي:

- تحديد الجرائم التي تُطبَّق بشأنها فترات تقادم أكثر ملاءمة (مثل الاختلاس وغسل الأموال وحيازة أموال مسروقة)؛
- دراسة القوانين أو قرارات المحاكم التي تؤجِّل بدء فترة التقادم لحين اكتشاف الجريمة أو تعلِّق هذه الفترة عندما تكون الأموال موجودة خارج الولاية القضائية المعنية؛
- التحقُّق مما إذا كانت فترة التقادم تم تعليقها أو إعادة بدئها بموجب إجراءات محددة من أعضاء النيابة أو هيئات إنفاذ القانون؛
- الحذر من الأشخاص، بمختلف فئاتهم، الذين يتلقون معاملة تفضيلية بحكم مناصبهم، مثل رؤساء الدول أو الوزراء (فرع منظمة الشفافية الدولية في إيطاليا 2016، 21)، لأن هذه المعاملة قد تشمل التمتُّع بحصانات أو إجراءات دستورية أو إدارية أو قضائية خاصة يتعيَّن حدوثها لمقاضاتهم مما يؤدي إلى حالات تأخير كبيرة، وكذلك التنبُّه إلى أن الحصانات التي تسري في ولاية قضائية ما قد لا تسري في غيرها؛

[37] بموجب المادة 67 من القانون الجنائي في الأرجنتين على سبيل المثال، تبدأ فترة التقادم بالنسبة لجميع المدعى عليهم بعد ترك الموظف العمومي وظيفته. وفي قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، تطبِّق فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مبدأ الاكتشاف (انظر، على سبيل المثال، مدونة قوانين الولايات المتحدة، المادة 1621).

[38] المحكمة المدنية والجنائية العليا في اليونان، القرار 2011/1. ينشأ العديد من المشكلات المتعلقة بفترة التقادم من قضية أكيس تسوهاتزوبولوس المُشارِك في تأسيس الحزب الاشتراكي اليوناني والوزير السابق في الحكومات الاشتراكية اليونانية على مدى أكثر من 30 عاماً (ولا سيما كوزير للدفاع). وقد اتُّهِم تسوهاتزوبولوس بالرشوة غير المباشرة مع ظروف مُشدِدة للعقوبة (التربُّح من ممتلكات الدولة) التي سقطت بالفعل بسبب تحديد موعد نهائي خاص لمباشرة الملاحقة الجنائية بحق عضو حالي أو سابق بالحكومة بموجب الدستور اليوناني؛ وبالتالي أُعلن عدم قبول محاكمته بهذه التهمة. ومع ذلك، فقد تم اتهامه وإدانته بجريمة غسل الأموال، وهي جريمة لم تكن تخضع للقيد الدستوري المذكور. لكن اعُتبِر أن انقضاء فترة تقادم الجريمة الأصلية، أي الرشوة غير المباشرة، لا يجيز المحاكمة على غسل الأموال.

- استكشاف جميع السبل القانونية، بما فيها المصادرة الجنائية والمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة والدعاوى المدنية وطلب رفع دعوى من جانب سلطة أجنبية، لتحديد أنسب فترات التقادم؛[39]
- النظر في استخدام الأدلة التي تمخض عنها تحقيق جنائي في جريمة انقضت فترة التقادم بشأنها لأن ذلك يؤدي غالباً إلى اكتشاف جريمة أخرى لم تنقضِ فترة التقادم المتعلقة بها.

2-8-4 الأحكام التشريعية والأوامر القضائية والاتفاقات بشأن إعادة الأموال

عند الاختيار بين رفع دعوى جنائية خارج البلاد أو محلياً أو اتخاذ إجراءات من خلال السبل القانونية الأخرى، فإنه يجب على الممارسين مراعاة العديد من المعايير التي تتعلق بإعادة الأموال والمبلغ المطلوب استرداده. وبالنسبة للأموال العامة المُختلَسة أو المغسولة التي تم استردادها بناءً على إنفاذ أمر بالمصادرة من الولاية القضائية الطالبة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنه يجب على الولاية القضائية متلقية الطلب إعادة هذه الأموال.[40] ومن ناحية أخرى، لا يسري هذا الالتزام على الجرائم الأخرى المشمولة بهذه الاتفاقية إلا إذا أثبتت الولاية القضائية الطالبة ملكيتها الشرعية للأموال أو اعترفت الدولة الطرف متلقية الطلب بالضرر الذي لحق بالأولى.[41]

ومع ذلك، إذا كانت الأموال قد صُودِرت دون تطبيق هذه المعايير من خلال، على سبيل المثال، قضية محلية لغسل الأموال باشرتها سلطات أجنبية، فإن إعادتها ستتوقف على التشريعات المطبَّقة في الولاية القضائية القائمة بالمصادرة أو المعاهدات الأخرى السارية أو الاتفاقات الخاصة المعمول بها.[42] وفي بعض الأحيان، يلزم إبرام اتفاقات بشأن إعادة الأموال لضمان حدوث ذلك بشكل فعّال (كما هو مبيَّن بمزيد من التفصيل في الفصلين التاسع والحادي عشر). علاوة على ذلك، قد تقتصر الإجراءات الأجنبية على ملاحقة جرائم غسل الأموال وقد يشكِّل ذلك عائقاً أمام مصادرة عائدات الجريمة الأصلية أو الجرائم المرتبطة بها، ولا سيما في الولايات القضائية التي لا تصادر سوى الأموال المربوطة بجرائم تشكِّل أساساً لإجراء المصادرة (انظر الفصل السابع، القسم 7-3-2 بشأن المصادرة على أساس القيمة).

2-8-5 معايير الإثبات

يجب على الممارسين النظر أيضا في مدى كفاية الأدلة للوفاء بمعايير الإثبات اللازمة للتتبُّع أو اتخاذ التدابير التحفظية أو المصادرة أو رفع دعاوى مدنية أو استصدار حكم بالإدانة، سواء محلياً أو في ولايات قضائية

---

[39] بموجب المادة 1621 بالباب 19 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، يبدأ سريان مدة التقادم لإجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة (بخلاف مدة التقادم للملاحقات الجنائية) من اكتشاف الجريمة المؤدية إلى إجراء المصادرة، ويمكن تعليق هذه المدة في حال وجود الممتلكات خارج حدود الولايات المتحدة.

[40] ينص البند 3 بالمادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه في حالة اختلاس أموال أو غسلها كما هو محدد في الاتفاقية، فإنه يلزم إعادة الأموال إلى الدولة الطرف الطالبة.

[41] في جميع الحالات الأخرى، يجب على الدولة الطرف متلقية الطلب أن "تنظر على وجه الأولوية" في إرجاع الأموال إلى الولاية القضائية الطالبة، أو إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، أو تعويض ضحايا الفساد.

[42] أثرت مثل هذه الظروف في قرار بيرو برفع قضية محلية ضد أموال فلاديميرو مونتيسينوس في سويسرا. ورغم أنه كان يمكن تفويض سويسرا بمباشرة أجزاء من القضية بموجب تشريعاتها المعنية بالمخدرات، فإن قوانين تقاسم الأموال في ذلك الوقت كانت ستسمح بإعادة جزء صغير من الأموال إلى بيرو. وقد قررت بيرو، بعد مناقشات مع سويسرا بشأن الإستراتيجية التي يمكن اتباعها، رفع قضايا محلية واستخدام طلبات تبادل المساعدة القانونية والتنازلات التشريعية لاسترداد جزء أكبر من الأموال. وللمزيد من التفاصيل، انظر مناقشة هذه القضية في الإطار 1-3 بالفصل الأول.

أجنبية عند الاقتضاء. ورغم تباين المعيار المُطبَّق من ولاية قضائية لأخرى، فمن الصحيح عموماً أنه كلما كان أسلوب أو إجراء التحقيق أكثر اختراقاً ونفاذاً، كان مستوى معيار إثبات الأدلة أعلى (الشكل 2-1).

ومن المهم بالنسبة للممارسين المنخرطين في قضايا تتطلب تعاوناً دولياً إدراك أن النظم القانونية (العاملة بالقانون العام والمدني أو النظم المختلطة أو غيرها) تختلف غالباً فيما تستخدمه من مصطلحات وكذلك طريقة فهم معيار الإثبات. ففي معظم الولايات القضائية العاملة بالقانون العام على سبيل المثال، تتطلب الإدانة إثباتاً "يتجاوز نطاق الشك المعقول" فيما تتطلب المصادرة (سواء غير المستنِدة إلى حكم بالإدانة أو الجنائية) معيار إثبات أقل هو "الموازنة بين الاحتمالات" أو "رجحان الأدلة" والذي يُطبَّق عادةً في الدعاوى المدنية (الخاصة). وأما في معظم الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، فيكون معيار الإثبات هو ذاته بالنسبة للإدانة، أو المصادرة الجنائية أو غير المُستنِدة إلى حكم بالإدانة، أو لإصدار قرار لصالح المدعي في دعوى مدنية، وهذا المعيار هو "الاقتناع الوجداني" بالحقيقة.

وتطبِّق الولايات القضائية العاملة بالقانون العام نهجاً احتمالياً لتقييم الأدلة أي قياس احتمالات وقوع الحدث إما في صورة كسرية أو كنسبة مئوية. فيما تركِّز الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني على الانطباع الشخصي لدى القاضي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تفرض النظم المختلطة أو النظم الأخرى اشتراطات محددة.

ويجب أن يكون الممارسون على دراية بهذه الفروق لضمان تقديم أدلة كافية للوفاء بالمعيار المُطبَّق. وفي حال عدم كفاية الأدلة للوفاء بمعيار الإثبات المطلوب وفقاً لنهج ما، فقد يُتاح للممارسين خيار النظر في اتباع سبيل آخر. فمثلاً عدم القدرة على إثبات الإدانة الجنائية "بما يتجاوز نطاق الشك المعقول" سيحول دون المصادرة الجنائية. ومع ذلك، فقد يمكن استرداد عائدات الفساد والأدوات المستخدمة فيه من خلال دعوى مدنية خاصة أو عبر إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة (محلياً أو في ولاية قضائية أجنبية) إذا تم الوفاء بمعيار الإثبات الأدنى ذي الصلة.

الشكل 2-1 معايير الإثبات في إجراءات استرداد الأموال

	إجراءات التتبُّع	**الإجراءات التحفظية، بعض أساليب التحقيق (مثل أمر التفتيش والضبط)**	**أمر مصادرة أو دعوى مدنية**	**حكم بالإدانة**
القانون العام	أسباب معقولة للشك	أسباب معقولة للاعتقاد أو سبب محتمل	الموازنة بين الاحتمالات أو رجحان الأدلة	إثبات يتجاوز نطاق الشك المعقول
القانون المدني	أدلة لازمة لإثبات الحقيقة	أدلة لازمة لإثبات الحقيقة	الاقتناع الوجداني بالحقيقة	الاقتناع الوجداني بالحقيقة

المصدر: البنك الدولي.

9-2 تحديد جميع الأطراف المسؤولة

في معظم الولايات القضائية، يجوز اعتبار الأطراف التي سهّلت عن علم تحويل عائدات الجريمة أو تلقت أموالاً غير مشروعة مسؤولةً بموجب قوانين مدنية أو جنائية مختلفة، ويشمل ذلك التواطؤ أو التآمر أو التغافل المتعمَد أو الإهمال أو الامتناع عن فعل المطلوب أو إغفال أدائه بدافع الاحتيال. وينطبق ذلك بشكل خاص على الكيانات الاعتبارية ومديريها وكذلك المصرفيين أو المديرين الماليين أو سماسرة العقارات أو المُوثِّقين أو المحامين الذين يتقاعسون عمداً عن إجراء التحريات المعقولة.[43] وفي بعض الولايات القضائية، لا يجوز للمحاكم قبول ادعاء الجهالة عندما لا تتناسب الأتعاب الاستشارية مع الخدمات المُقدَّمة أو تُدفع لوكلاء ليست لديهم الخبرة الفنية المطلوبة. وقد تُحمِّل ولايات قضائية أخرى المسؤولية للشركة الأم عن الأفعال التي ترتكبها الشركة التابعة لها شريطة تورُّط موظفي الشركة الأم ومسؤوليها تورطاً مباشراً (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2016).

وقد تكون لاستهداف الأطراف المتلقية أو المُيسِّرة ميزتان رئيسيتان: الأولى أن ذلك قد يزيد من فرص المطالبة باسترداد الأموال أو التعويض من كيانات أو أفراد غير الموظف الفاسد لأن المُيسِّرين لهم على الأرجح جيوب وصلات مُتشعِبة. والثانية أنه يمكن في بعض الأحيان الحصول على معلومات وتعاون من الغير أو المشاركين في التآمر الذين قد يدعمون القضية المرفوعة ضد الموظف الفاسد. وفي الوقت ذاته، يجب على الممارسين مراعاة المثالب المحتملة مثل تعقيد إدارة القضية وتشتيت الموارد أو إضعافها بتوجيهها في اتجاهات عديدة. وتوضِّح القضيتان الواردتان في الإطارين 2-12 و2-13 أهمية تحديد جميع الأطراف المسؤولة وتصنيفها (كما هو مُبيَّن أيضا في الفصل العاشر).

10-2 الاعتبارات المحددة في القضايا الجنائية

يعرض القسم 2-10-1 العديد من الاعتبارات الإضافية التي يجب على الممارسين مراعاتها عند مباشرة القضايا الجنائية لاسترداد الأموال.

2-10-1 تحديد الجرائم الجنائية السارية

الرشوة ليست التهمة الممكنة الوحيدة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية لإجراءات استرداد الأموال المسروقة. ويسرد الجدول 2-1 بعض التهم التي ينبغي للممارسين النظر في توجيهها (لشرح المصطلحات، انظر الملحق "ألف").

ينطوي الفساد في أحيان كثيرة على ارتكاب عدة جرائم جنائية. وبالتالي، فعند تحديد الجرائم التي ستتم ملاحقة مرتكبيها، يجب على الممارسين مراعاة العوامل التالية: (أ) وقائع القضية، (ب) توافر الأدلة وما إذا كانت الأدلة المباشرة أو الظرفية تفي بإثبات عناصر الجرائم، (ج) الوسائل المساعِدة الإجرائية مثل

[43] تنص التوصية 22 من "توصيات مجموعة العمل المالي" على تنفيذ شروط العناية الواجبة تجاه العملاء ومسك السجلات من جانب مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تشمل الكازينوهات، وسماسرة العقارات، وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، والمحامين، والمُوثِّقين، والمحاسبين، ومقدِّمي خدمات الشركات وإدارة الأموال (مجموعة العمل المالي 2019).

الإطار 2-12 زامبيا: مسؤولية المحامين في قضية الرئيس الأسبق فريدريك تشيلوبا

خلفية القضية: في عام 2004، رفع المدعي العام الزامبي دعوى مدنية بالنيابة عن جمهورية زامبيا ضد الرئيس الأسبق فريدريك تشيلوبا ومدعى عليهم آخرين، وذلك للمطالبة باسترداد أموال قامت وزارة المالية بتحويلها في الفترة بين عامي 1995 و2001 (كما هو مُبيَّن بمزيد من التفصيل في الإطار 1-4 بالفصل الأول). وكان من بين المدعى عليهم المحامي إقباد مير ومكتبه "مير كير وديساي"، وكذلك المحاميان بيمال ثاكر وبوبندرا بهلال ثاكر ومكتبهما "كِيف مالك وشركاه". انظر أيضا الإطار 10-3 بالفصل العاشر للاطلاع على أساس الدعوى المدنية المرفوعة في هذه القضية.

استهداف إقباد مير (ومكتبه "مير كير وديساي"): وصفت محكمة العدل العليا في المملكة المتحدة سلوك مير بأنه "نموذج للتحايل الأعمى".[أ] وبعبارة أخرى، فقد اتبع مير التعليمات التي تلقاها بدون السؤال عن طبيعة المعاملات التي نفَّذها نيابةً عن موكليه إما لأنه (أ) كان يعرف بالضبط ما كان يجري وأنه كانت هناك مؤمرة للاحتيال شارك فيها عن طيب خاطر، أو (ب) لأنه لم يكن يرغب في معرفة الإجابة. وقد رأت المحكمة أنه مسؤول عن التآمر، وتقديم مساعدة احتيالية، وسرقة الأموال التي تم توجيهها من خلال حساب موكله، وتسهيل السرقة بدلاً من رفض ارتكابها.[ب]

ومع ذلك، رأت محكمة الاستئناف أن المحكمة العليا قد جانبها الصواب في اعتبار مير مسؤولاً عن تقديم مساعدة احتيالية وكذلك التآمر لأنها لم تنظر في احتمال أنه تصرَّف بنزاهة لكنه كان يفتقر إلى الكفاءة أو المعرفة أو الخبرة الكافية بنوع المعاملة لإدراك أنه تورَّط في غسل للأموال.[ج] وبالفعل، وصفت المحكمة سلوكه بأنه "نزيه لكنه أخرق".[د] وانتهت إلى أنه كان ينبغي للمحامي التصرُّف بحذر أكبر لكنها مالت إلى نزاهته. ورغم ذلك، فقد تم إيقافه عن ممارسة المحاماة لمدة ثلاث سنوات لعدم التزامه بالمعايير المهنية ذات الصلة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، 21).

قضية بيمال ثاكر وبوبندرا بهلال ثاكر (ومكتبهما "كِيف مالك وشركاه"): رأت المحكمة العليا أن سلوك بيمال ثاكر كان احتيالياً وغير نزيه أيضا لمعرفته بأنه كان يجري استخدام أموال حكومية لاقتناء ممتلكات بشكل غير قانوني بإخفاء مصدرها الأصلي وتضليل البنوك.[هـ] ومن ثم، انتهت المحكمة إلى مسؤوليته عن تقديم مساعدة احتيالية والتآمر لسرقة الأموال بتوجيهها من خلال حساب موكله.[و]

أ. محكمة العدل العليا، دائرة إدارة التركات والشركات وحقوق البراءة وعقود البيع [2007]، المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 952 (الدائرة المذكورة) بتاريخ 2007/5/4، الفقرة 587.

ب. محكمة العدل العليا [2007]، الفقرة 589.

ج. محكمة الاستئناف، الدائرة المدنية [2008]، محكمة الاستئناف لإنجلترا وويلز، الدائرة المدنية 1007 بتاريخ 2008/7/31، الفقرة 267.

د. محكمة الاستئناف [2008]، الفقرة 294.

هـ. محكمة العدل العليا [2007]، الفقرة 851.

و. محكمة العدل العليا [2007]، الفقرة 875.

الإطار 2-13 البرازيل: تحديد الأطراف المسؤولة في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات)

في مارس/آذار 2014، فتحت الشرطة الفيدرالية البرازيلية تحقيقاً بشأن مخطط للرشوة عالمي النطاق اتُّهِمت بالتورُّط فيه شركة النفط البرازيلية المملوكة للدولة (بتروبراس) وبعض أكبر شركات البناء في البلاد ومن بينها تكتل أودبريشت. ويُظهر التحقيق - عملية لافا جاتو التي سُميت باسم محطة لغسيل السيارات- أهمية تحديد الأطراف الفاعلة المسؤولة المحتملة وتصنيفها عند التحقيق في مخطط معقد للرشوة يشمل أطرافاً عديدة.

وتحديداً، قسَّمت النيابة الفيدرالية البرازيلية الأطراف الفاعلة المتنوعة الضالعة في مخطط الرشوة إلى أربع مجموعات مختلفة:[أ]

- *"مجموعة الأعمال"* التي تضم موظفي ووكلاء شركات البناء البرازيلية المختلفة المتورِّطين في مخطط الرشوة والمسؤولين عن دفع الرشاوى والعمولات غير القانونية لكبار المسؤولين التنفيذيين في بتروبراس والسياسيين.
- *"المجموعة الإدارية"* التي تضم كبار مسؤولي بتروبراس التنفيذيين.
- *"المجموعة السياسية"* التي تضم السياسيين، مثل الأعضاء الحاليين أو السابقين في الكونغرس الوطني وممثلي الأحزاب السياسية، والتي ضمنت، بالاشتراك مع المجموعة الإدارية، خدمة مصالح شركات البناء.
- *"المجموعة المالية"* التي تضم ما يُسمَّى بتجار الدولار في إشارة إلى تجار الأموال بالسوق السوداء المسؤولين عن غسل الأموال وتقديم العمولات.

أ. وصفت النيابة الفيدرالية المجموعات الأربع في صفحة "*فهم القضية*" [باللغة البرتغالية] التي تتناول قضية لافا جاتو، وذلك على الموقع الإلكتروني للشرطة الفيدرالية البرازيلية: http://www.mpf.mp.br/grandes-casos/lava-jato/entenda-o-caso. وقد طبَّقت أيضا تلك التوصيفات في شكواها المؤرَّخة 9 أغسطس/آب 2016 ضد أدير أسعد وأغينور ميديروس وآخرين.

الافتراضات القابلة للدحض[44]، (د) احتمال الإدانة، (هـ) العقوبات المحتملة، (و) المصلحة العامة، (ز) القدرة على الحصول على المساعدة من الولايات القضائية الأجنبية وإنفاذ القرارات بها عند الاقتضاء.

وبالإضافة إلى جرائم الفساد الأكثر وضوحاً، ينبغي لأعضاء النيابة النظر في الجرائم الأخرى التي يمكن أن تزيد من احتمال تأمين الإدانة. وتشمل هذه الجرائم التآمر، والمساعدة والتحريض، وتلقي عائدات جريمة أو حيازتها، أو غسل الأموال.[45] وغالباً ما يكون غسل الأموال هو الجريمة التي يمكن تعقبها بأعلى درجة من الفعالية لاسيما في الولايات القضائية التي تسمح بالمحاكمة على جريمة غسل الأموال الذاتي (حيازة عائدات جريمة أو تحويلها أو إخفاؤها) ولا تتطلب إثبات جميع عناصر الجريمة الأصلية للحصول على حكم بالإدانة.[46] ويجب أن يدرك

[44] يستخدم العديد من الولايات القضائية "الافتراضات القابلة للدحض" التي تساعد النيابة أو المدعي بشكل فعّال في الوفاء بعبء الإثبات. فعلى سبيل المثال، إذا أثبتت النيابة التورُّط في جريمة منظَّمة، فإنه يُفترض أن أموال المدعى عليه هي عائدات النشاط الإجرامي (ما لم يتمكَّن من دحض هذا الافتراض). للاطلاع على المزيد من الأمثلة، انظر القسم 7-4-1 بالفصل السابع.

[45] في فرنسا، قد يكون إثبات الجرائم الضريبية أو التزوير المحاسبي أو الاختلاس أو خيانة الأمانة، وهي جرائم ترتبط كثيراً بأنشطة الفساد، أسهل من إثبات الرشوة.

[46] في بلجيكا، قد يُدان المدعى عليهم المتورِّطون في معاملات مالية بتهمة غسل الأموال في حال وجود أدلة كافية على أنهم كانوا يعلمون بأصل الأموال غير المشروع. ولا يجب على أعضاء النيابة إثبات عناصر الجريمة الأصلية.

الجدول 2-1 التهم الجنائية، حسب الفئة، التي يجب النظر في توجيهها في عمليات استرداد الأموال

الفئة	التهم المحتملة
تبديد أو تسريب أموال وممتلكات	• السرقة أو الاستيلاء • الاختلاس • التبديد • الاحتيال والادعاءات الزائفة والتدليس
الرشوة واستغلال المنصب والجرائم المتصلة بذلك	• الرشوة (الموظفون العموميون الوطنيون والأجانب) • الرشوة في القطاع الخاص • الإخلال بالواجب • المتاجرة بالنفوذ • استغلال الوظيفة • تضارب المصالح • التمويل غير القانوني للأحزاب أو الحملات السياسية • الابتزاز • الاحتكار أو الجرائم المتعلقة بقانون حماية المنافسة
غسل عائدات الجريمة أو إخفاؤها أو الاستحواذ عليها أو حيازتها أو استخدامها	• تحويل الممتلكات أو نقلها • الإخفاء والتستُّر • الاستحواذ على عائدات الجريمة أو حيازتها أو استخدامها • الإثراء غير المشروع
التسهيل والجرائم الأخرى ذات الصلة	• عدم تقديم إقرار الذمة المالية أو تزييفه • جرائم مخالفة اللوائح التنظيمية • مخالفة لوائح المشتريات العامة • تزوير المستندات أو تزييفها • الجرائم المحاسبية • المخالفات الضريبية • الاحتيال أو التهريب الجمركي • الاحتيال البريدي والبرقي • التآمر والمشاركة في تنظيمات إجرامية • المساعدة عن طريق المعاونة أو التحريض • إعاقة سير العدالة

الممارسون أن قرارات التقاضي هذه قد تؤثر على الإجراءات في الولايات القضائية الأجنبية، وبالتالي ينبغي لهم محاولة التنسيق مع نظرائهم الأجانب. ويعرض الإطار 2-14 مثالين للمحاكمة على جرائم مثل مخالفة الدفاتر والسجلات وتزييف المستندات المُقدَّمة إلى الجهات التنظيمية في إطار الرشوة.

الإطار 2-14 المحاكمة على مخالفة الأحكام الخاصة بأعمال المحاسبة والسجلات والرقابة الداخلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة

الولايات المتحدة ضد سيمنز: [أ] اكتشفت السلطات دفع رشاوى إلى موظفين عموميين للحصول على عقود حكومية. وقد أُدرِجت هذه الرشاوى محاسبياً على أنها مدفوعات لاستشاريين والذين مرروها بعد ذلك إلى موظفين عموميين. وأقرَّت سيمنز والشركات التابعة لها في الأرجنتين وبنغلاديش وجمهورية فنزويلا البوليفارية بالجُرم في الاتهامات المُوجَّهة لها بالتآمر ومخالفة الأحكام المتعلقة بالدفاتر والسجلات والرقابة الداخلية في القانون الأمريكي بشأن الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية،[ب] وقد تم ذلك في إطار اتفاق للدفع بالاعتراف بالجُرم نتج عنه دفع غرامة قدرها 450 مليون دولار أمريكي.

الولايات المتحدة ضد بي إيه إي سيستمز: [ج]قامت الشركة برشوة عدة موظفين عموميين لتأمين صفقات لبيع الأسلحة في بلدان مختلفة وتوصلت في النهاية إلى تسوية عالمية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ففي الولايات المتحدة، أقرَّت الشركة بالجُرم في اتهامها بتقديم بيانات زائفة فيما يخص المستندات والإقرارات المُقدَّمة إلى الجهات التنظيمية ووافقت على دفع غرامة قدرها 400 مليون دولار أمريكي وتقديم التزامات إضافية بشأن استمرار الامتثال. وفي المملكة المتحدة، اعترفت الشركة بالجُرم في تهمة الإخلال بالواجب في مسك السجلات المحاسبية ووافقت على دفع غرامة قدرها 30 مليون جنيه إسترليني.

أ. المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، الولايات المتحدة ضد سيمنز أكتينغيسيلشافت، وسيمنز إس إيه (الأرجنتين)، وسيمنز بنغلاديش ليمتد، وسيمنز إس إيه (فنزويلا)، مذكرة الحكم المؤرَّخة 12 ديسمبر/كانون الأول 2008 (تاريخ الاطلاع 12 أغسطس/آب 2018)، https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal-fraud/legacy/2013/05/02/12-12-08siemensvenez-sent.pdf. انظر أيضا مدونة قوانين الولايات المتحدة، الباب 18، المادة 371؛ والباب 15، البنود 78(ب)(2)(ب)، 78م(ب)(5) و78وو(أ).

ب. في الولايات المتحدة، تتقاسم وزارة العدل مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية المسؤولية عن إنفاذ أحكام قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية. وتتمتع وزارة العدل بسلطة إنفاذ الأحكام في القضايا الجنائية المرفوعة ضد الشركات العامة وبسلطة إنفاذ الأحكام الجنائية والمدنية بشأن الأفراد والمؤسسات المحلية. وتكون هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية مسؤولة عن إجراءات الإنفاذ المدنية ضد الشركات العامة (وزارة العدل الأمريكية وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية 2012).

ج. المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، الولايات المتحدة ضد بي إيه إي سيستمز، رقم (JDB)1:10-cr-035، مذكرة الحكم المؤرَّخة 22 فبراير/شباط 2010 (تاريخ الاطلاع 12 أغسطس/آب 2018)، https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal-fraud/legacy/2011/02/16/02-22-10baesystems-memo.pdf.

وتُعد جريمة الإثراء غير المشروع أداة مفيدة خاصةً في مقاضاة الموظفين الفاسدين في ولايات قضائية معيَّنة كما في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا.[47]

فيمكن من خلالها معاقبة الموظفين العموميين على أي زيادة كبيرة في أموالهم التي يقدِّمون إقرارات عنها ولا يؤيدها دخلهم الشرعي بشكل معقول. فهي فعلياً تخفف العبء المُلقى على عاتق النيابة التي سيكون مطلوباً منها، لولا ذلك، إثبات مختلف عناصر جريمة الفساد (مثل الفعل المنطوي على فساد، والمنفعة،

[47] انظر المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة 9 من اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. وتشترط كلتا الاتفاقيتين أن تنظر الدول الأطراف في اعتماد أحكام خاصة بذلك. للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها تجريم الإثراء غير المشروع في عملية استرداد الأموال، انظر موزيلا وآخرين (2012)، https://star.worldbank.org/sites/star/files/on_the_take-_criminalizing_illicit_enrichment_to_fight_corruption.pdf.

والمقايضة). وقد قامت بعض الولايات القضائية بتضمين الإثراء غير المشروع، الذي لا تعتبره جريمة جنائية، في تشريعاتها المدنية أو الإدارية.[48]

وقد تكون للتشريعات المتعلقة بأوامر مصادرة الثروات غير المبرَّرة آثارٌ مماثلةٌ لأن هذه الأوامر تسمح لسلطات الملاحقة القضائية بتجميد أموال المدعى عليهم ومصادرتها في النهاية إذا لم يستطيعوا إثبات كسبها من مصادر مشروعة (للاطلاع على تحليل لتطبيق هذه الأوامر، انظر القسم 3-4-10 بالفصل الثالث). ويجب أن يعي الممارسون أن الاتهام بجريمة الإثراء غير المشروع قد يعوق التعاون الدولي في الولايات القضائية التي لا تُورِد هذه الجريمة في تشريعاتها المحلية (انظر الإطار 9-2 في الفصل التاسع).

2-10-2 التحسُّب لتحديات الإثبات

يجب على الممارسين النظر في التحديات التي يمكن مواجهتها عند إثبات العناصر المحددة للجريمة بما يتجاوز نطاق الشك المعقول (الجدول 2-2). وفي بعض الولايات القضائية، قد تكون هناك افتراضات قابلة للدحض ستساعد أعضاء النيابة في إثبات هذه العناصر (يتم تناول هذه الافتراضات في القسم 7-4-1 بالفصل السابع).

ويجب إجراء استعراض للتحديات المتعلقة بمختلف الجرائم على أساس كل حالة على حدة. فعلى سبيل المثال، قد يكون إثبات الإثراء غير المشروع أسهل من إثبات الرشوة في حالة عدم وجود توثيق كتابي للرشوة والمقايضة أثناء سير التحقيقات الأولية.[49] لكن إذا اكتشف المحققون مثل هذه الأدلة، فسيصبح إثبات جريمة الرشوة هو الأسهل لأن إثبات الإثراء غير المشروع يُلزِم النيابة بجمع معلومات عن أموال المدعى عليه وأسلوب حياته.

3-10-2 العجز عن الحصول على حكم بالإدانة

يستحيل في معظم الولايات القضائية إصدار حكم في قضية جنائية في غياب المدعى عليه كما في حالة هروبه أو وفاته. وفي عدد قليل من الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، قد يمكن المضي في إجراء المحاكمة الجنائية غيابياً إذا كان الشخص الغائب هارباً. ومع ذلك، قد لا تكون الأحكام بالإدانة في هذه القضايا نهائية لأن قرارات المحاكم يمكن الطعن عليها من الشخص الهارب إذا تم القبض عليه. وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي بعض قوانين المصادرة على أحكام عن الهروب من وجه العدالة تسمح باستمرار إعمال القانون حتى في حالة هروب المدعى عليه أو وفاته.

وإذا كان المدعى عليه هارباً، فينبغي أن تنظر السلطات في السعي لتسليم الهارب في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية أو تشريعات الدولة التي فرَّ إليها، أو كلتيهما. ويمكن أن تكون هذه العملية طويلة ومُحبِطة، ولا سيما عندما تتضمن عملية التسليم في الولاية القضائية الأجنبية دعاوى قضائية وطعوناً بالاستئناف أمام محاكم عليا.

---

[48] حتى بعض الولايات القضائية التي تعتبر الإثراء غير المشروع جريمة جنائية ستستخدم السبل المدنية في عملية استرداد الأموال المسروقة.

[49] لاحظ أن المحاكمة على الإثراء غير المشروع قد تسبب صعوبات في الوفاء باشتراط ازدواجية التجريم اللازم لتبادل المساعدة القانونية في بعض الولايات القضائية. للمزيد من المعلومات، انظر القسم 9-2-2 بالفصل التاسع.

الجدول 2-2 التحديات الرئيسية في إثبات عناصر الجرائم الجنائية المحددة المتعلقة باسترداد الأموال

الجريمة	التحديات
الرشوة	قد يتطلب إثبات الجريمة دليلاً على تقديم الرشوة أو أنه تم الوعد بها أو دفعها في إطار "صفقة فساد"؛ وقد يتطلب أيضا دليلاً على وجود اتفاق مسبق على شروط الرشوة وإثبات المقايضة بين الراشي والموظف العام أو موظف القطاع الخاص. وسيكون من الصعب العثور على أدلة على صفقة الفساد التي يتم غالباً الاتفاق عليها سراً، ولا سيما في حال إجراء التحقيق بعدها بفترة طويلة. وعندما تُدفع الرشاوى في الخارج من جانب شركات تابعة أو وسطاء، فقد يحتاج أعضاء النيابة إلى إثبات أن الشركة التابعة أو الوسيط ارتكب هذه الجريمة بعلم المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة في المقر الرئيسي أو بتوجيه منهم. وقد يدفع المدعى عليهم بأن الموظفين الذين دفعوا الرشاوى للموظفين العموميين الأجانب كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية، منتهكين بذلك المبادئ التوجيهية للشركة.
الإثراء غير المشروع	قد يستلزم إثبات الإثراء غير المشروع تقييم ما أخفاه الفرد من ممتلكات أو دخل.
السرقة أو الاختلاس	قد لا تنطبق هذه الجريمة على الممتلكات العقارية أو تقديم الخدمات أو الأصول غير المادية.
غسل الأموال	يتطلب ذلك عادةً إثباتاً لارتكاب الجريمة الأصلية وكذلك المعاملات أو المخططات المُنظَّمة لإخفاء أو تمويه منشأ الأموال أو ملكيتها أو السيطرة عليها بصورة غير مشروعة.
التزوير أو التزييف	قد يتطلب ذلك أدلة على أن المستندات المزوَّرة لها أهمية أو تبعات قانونية. فهناك أنواع أخرى من المستندات لا تُعتبر عادةً موضعاً للتزوير. وفي ولايات قضائية معيَّنة، لا تُطبَّق الجرائم المحاسبية إلا على القوائم المحاسبية المنشورة.
المسؤولية الجنائية للكيانات الاعتبارية	قد لا يُعتد بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين في جميع الولايات القضائية أو قد لا تُطبَّق على جميع أنواع الجرائم. فعند توجيه تُهم ضد أشخاص اعتباريين مثل الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، فقد يصعُب تحديد فرد واحد مسؤول عن اتخاذ القرار داخل سلسلة الإدارة.
الاحتيال	قد يتضمن نشاط الاحتيال، عندما يُرتكب على مدى فترة طويلة، مئات بل آلافاً من الجرائم الفردية التي قد تكون المحاكمة عليها ثقيلة الوطأة أو صعبة. وقد تكون لاستخدام عينات من الاتهامات أو اتهامات تمثيلية تبعات سلبية على إجراءات المصادرة المرتبطة بها.

وإذا رفض البلد القائم بالتسليم بعضاً من الجرائم الجنائية التي يستند إليها طلب التسليم، فيمكن أن يفرض مبدأ التخصُّص (المعروف أيضا بمبدأ الاستخدام المحدد)[50] على البلد الطالب وقف التحقيق في هذه الجرائم أو المحاكمة عليها. وقد يلجأ الممارسون إلى خيارات بديلة مثل تقديم شكوى إلى السلطات الأجنبية (تفضي إلى مصادرة جنائية أو غير مُستنِدة إلى حكم بالإدانة في الولاية القضائية الأجنبية) أو الشروع في إجراءات المصادرة المحلية دون الاستناد إلى إدانة. وفي حالة وفاة المدعى عليه، فيجوز للسلطات أن تنظر إما في رفع دعوى مدنية خاصة للحجز على التركة التي خلَّفها لورثته (في المحاكم المحلية أو الأجنبية) أو المصادرة المحلية أو الأجنبية دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

[50] للمزيد من المعلومات عن مبدأ التخصُّص، انظر اشتراطات تبادل المساعدة القانونية في القسم 9-2-2 بالفصل التاسع.

وقد لا تتوافر للسلطات أدلة كافية للوفاء بمعيار الإثبات اللازم للحصول على حكم بالإدانة، وعندئذٍ ينبغي للممارسين استكشاف ما إذا كانت هناك أدلة كافية لرفع دعوى مدنية خاصة أو إجراء المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (انظر القسم 2-8-5 بشأن معايير الإثبات).

2-11 إدارة القضية

لزيادة الكفاءة والخضوع للمساءلة والشفافية، سيكون من المهم وضع سياسات وإجراءات سليمة لضمان توجيه الاتهامات المناسبة إلى الجناة، وسلامة جمع الأدلة ونقلها من هيئات إنفاذ القانون إلى النيابة ثم إلى المحاكم، واحترام حقوق الجاني وفقاً للأصول القانونية المرعية. وقد يؤدي عدم الامتثال لاشتراطات السرية أو الأصول القانونية المرعية إلى إبطال القضية المحلية، وفقدان المصداقية، والإخفاق في الحصول على تعاون دولي من الولايات القضائية الأجنبية. ومن المستصوب غالباً في التحقيقات الكبيرة والمعقَّدة تعيين ممارسين محددين ليتولوا جمع الأدلة ومطابقتها وتأمين إدارتها. ونتناول أدناه بعض الأمثلة للسياسات والإجراءات المهمة.

2-11-1 التخطيط الإستراتيجي والقيادة

رغم أنه يتعيَّن وضع الإستراتيجيات في بداية القضية، فإنه ينبغي للسلطات ضمان اتخاذ القرار بشكل سلِس ووفقاً للمتغيِّرات. وقد تظهر صعوبات أو تحديات غير متوقعة في أي لحظة من عملية استرداد الأموال وقد يتطلب ذلك استخدام أساليب تحقيق جديدة أو استكشاف سبل بديلة.

ولضمان أقصى قدر من المرونة، يجب إجراء مراجعات متكررة للقضية تضم واضعي السياسات وأعضاء النيابة وكذلك قضاة التحقيق والهيئات الأخرى المشارِكة في نهاية المطاف. ويجب أن تُعقد هذه الاجتماعات بناءً على تقارير أو سجلات صحيحة ومحدَّثة ودقيقة تبيِّن تفصيلاً القرارات المُتخَذة أخيراً ومبرراتها المنطقية، كما يجب تخصيص وقت لتوقُّع التحديات أو الفرص المحتملة. وقد وجدت ولايات قضائية كثيرة أنه من المفيد تعيين مدير لكل قضية يكون مسؤولاً عن تنسيق الاجتماعات واتخاذ القرارات النهائية وتأمين الموارد وخلافه.

2-11-2 التوقيت والتنسيق

ينبغي التخطيط للقضية بما يضمن تنسيق إجراءات التحقيق وطلبات تبادل المساعدة القانونية مع الإجراءات التحفظية والاعتقالات للحيلولة دون تبديد الأموال أو نقلها أو هروب الشخص محل التحقيق. ولهذا يكون التعاون غير الرسمي (كما هو مبيَّن في الفصل الثامن) ضرورياً دائماً لنجاح التحقيقات الدولية.

وإذا تعيَّن الحجز على الأموال، فإنه يجب تقييم المسائل المتعلقة بإدارتها في إطار عملية التخطيط. كما يجب وضع آليات لضمان سلامة الشهود الرئيسيين أو مسؤولي إنفاذ القانون أو المحامين أو القضاة الذين يباشرون قضايا كبرى. ويُعد هذا التنسيق مهماً بشكل خاص في المراحل الأولى من التحقيق لأن الجهود العديدة المقرر بذلها، مثل جمع المعلومات الأساسية وطلب المستندات واستجواب الشهود وتقديم طلبات تبادل المساعدة القانونية، قد تنبِّه الأشخاص المحتملين محل التحقيق وتعطيهم فرصة لإتلاف

الأدلة المستندية أو إخفائها، أو التأثير على الشهود الرئيسيين، أو نقل الأموال أو إخفائها، أو اكتساب تأييد سياسي، أو الهروب إلى ولايات قضائية أجنبية.

ويجب تقييم هذه المخاطر باستمرار وتقليلها إلى أدنى حد من خلال اختيار أساليب التحري السرية في المراحل الأولى من التحقيقات أي في أثناء، على سبيل المثال، إجراء المراقبة الشخصية والإلكترونية، أو مراقبة الاتصالات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، أو فحص البريد والقمامة، أو استخدام المرشدين. وعندما يلزم استخدام أساليب أكثر علنية (مثل تفتيش المنازل أو مؤسسات الأعمال، أو إصدار أوامر ضبط المستندات أو إبرازها، أو استجواب الأشخاص محل التحقيق والشهود)، سيكون من المهم النظر في تنسيق تلك الأنشطة مع توقيت الاعتقالات أو تقييد التصرُّف في الأموال أو الحجز عليها. (للمزيد من المعلومات عن هذه المسائل، انظر، من بين أجزاء أخرى، القسم 3-2 "إعداد خطة التحقيق" بالفصل الثالث، والقسم 5-4-2 "اعتبارات إدارة الأموال" والقسم 5-5 "توقيت الإجراءات التحفظية" بالفصل الخامس، والفصل السادس "إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة").

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسناد إجراء الاستجوابات إلى محققين ذوي خبرة يمكن أن يكون مفيداً في التحقيقات المالية المعقدة.

3-11-2 تنفيذ نظام إدارة القضية

قد يكون من المفيد للغاية إنشاء قواعد بيانات إلكترونية لحفظ المعلومات المتعلقة بقضايا استرداد الأموال. فمثلاً قاعدة البيانات المشتركة الخاصة باسترداد الأموال في المملكة المتحدة هي قاعدة بيانات تشغيلية تديرها الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة والتي تضم معلومات عن قضايا استرداد الأموال التي يتعامل معها نظام العدالة الجنائية. وتُقدَّم البيانات التي يتم إدخالها في قاعدة البيانات هذه من جانب هيئات إنفاذ القانون، مثل الشرطة وهيئة النيابة الملكية ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة والسلطات المحلية. وتخضع البيانات للتغيير المستمر تبعاً لتطوُّرات القضايا، إذ تُضاف بعض القضايا الجديدة فيما تتم تسوية بعضها الآخر.[51]

وينبغي تنظيم الملفات بما يضمن الالتزام بالمواعيد النهائية الخاصة بالقضية كأن يتم توجيه التهم خلال فترة التقادم وتمديد الإجراءات التحفظية أو الاحتجاز الوقائي للمشتبه بهم أو سبل الانتصاف المؤقتة الأخرى في حينه. وينبغي أن يشمل ملف القضية أيضا الأموال المستهدف استردادها، ورسوماً بيانية توضِّح تدفق المعاملات المالية، وتفسيرات لحساب العائدات الإجرامية (وفقاً للتشريعات المحلية)، وملخصات للأدلة المستقاة من شهادات الشهود والمستندات.

ويجب ترقيم الأدلة وتسجيلها وحفظها في مكان آمن إلى جانب سجلات تسلسل العهدة من الضبط إلى الحفظ. ورغم أن هذه الاستعدادات تستغرق وقتاً طويلاً وقد تبدو وكأنها تعرقل تطوُّر القضية، فإنها ضرورية لضمان سلامة الأدلة أو تسلسل العهدة. ويشتمل الملحق "لام" على المبادئ التوجيهية لمبادرة "ستار" بشأن تنظيم ملفات القضايا لتعظيم الكفاءة.

[51] وزارة الداخلية، "النشرة الإحصائية لاسترداد الأموال للسنوات 2012/2011 إلى 2017/2016". النشرة الإحصائية 17/15 (سبتمبر/أيلول 2017)، 3.

وكتابة التقارير هي جانب مهم من جوانب التحقيق الجنائي يتم غالباً إغفاله أو إعطاؤه أولوية أقل. لكن في التحقيقات الخاصة باسترداد الأموال، تكتسب كتابة التقارير أهمية أكبر لأن التحقيقات يمكن أن تكون مطوَّلة ومركَّبة وتشمل أكثر من ولاية قضائية. ومن شأن التقارير إذا كانت دقيقة وحسنة التوقيت ومُحكَمة أن تساعد، على سبيل المثال، في صياغة المعلومات الأساسية اللازمة للوفاء باشتراطات الإثبات في طلبات تبادل المساعدة القانونية في مجال الأدلة. ويتحتم على الممارسين توثيق النتائج التي يتوصلون إليها بشكل دوري طوال فترة التحقيق بأكملها وكذلك بعد الوقائع المهمة. ويجب أن تُكتب التقارير بطريقة واضحة ومُحكَمة (يُفضل أن يتم ذلك في اليوم نفسه الذي توصف فيه الواقعة) وأن تشمل جميع المعلومات والوقائع ذات الصلة. كما يجب أن يراجعها ويوافق عليها أحد المشرفين في أقرب وقت ممكن.

4-11-2 التعامل مع استفسارات وسائل الإعلام

من المُرجَّح أن تحظى قضايا الفساد، ولا سيما التي يتورط فيها مسؤولون رفيعو المستوى، باهتمام إعلامي كبير. ويجب أن يستعد الممارسون للتعامل مع هذه الاستفسارات وإلا فإن نشر معلومات سرية بدون قصد قد يكون ذا تبعات كارثية على القضية.

وفي معظم الولايات القضائية، تُوكَل مسؤولية مخاطبة وسائل الإعلام إلى المدعي العام أو مدير هيئة حكومية معنية (مثل مسؤول الشؤون العامة أو وزارة العدل). ويتم عادةً تعيين موظف كبير في المكتب المحلي أو أحد كبار أعضاء الفريق، في القضايا الكبيرة، ليكون مسؤول الاتصال مع وسائل الإعلام. ويجب أن يكون هؤلاء الأفراد مدربين تدريباً سليماً وعلى دراية بالتوجيهات والإجراءات السارية (إن وجدت) مثل طرق مخاطبة وسائل الإعلام من خلال البيانات أو المؤتمرات الصحفية، وأنواع المعلومات التي يجوز الإفصاح عنها في أثناء سير التحقيق، والتنسيق مع النظراء الوطنيين بشأن القضايا التي لها أهمية وطنية أو إقليمية. وفي بعض القضايا، تبيَّن للممارسين أنه من المفيد تعيين مسؤول اتصال للمعلومات الإجرائية (وليس الموضوعية) على أن يكون قادراً على شرح كيفية عمل نظام القضاء.

وفي النهاية، يجب توخي الحيطة لتجنُّب أي تصريحات من شأنها الإخلال بالإجراءات القانونية ضد الشخص محل التحقيق. وفي بعض القضايا، قد ينظر الممارسون أيضا في استخدام الإعلام وسيلةً لكسب التأييد الشعبي، لكن عليهم التأكُّد من أن هذا النوع من التواصل مسموح به ويُنفَّذ في إطار التشريعات أو اللوائح ذات الصلة.[52]

[52] فعلى سبيل المثال، استخدم الممارسون في قضية لافا جاتو (غسيل السيارات) في البرازيل الصحافة لكسب تأييد شعبي. ورغم أن تسريب المعلومات للصحافة يمكن أن يثير بعض المخاوف الجدية، "فإن تدفق التسريبات باستمرار يبقي الجمهور مهتماً ويضع قادة الأحزاب في موقف دفاعي" (غيلبرت 1995، 134-135).

المراجع

BEIS (Department for Business, Energy & Industrial Strategy, Government of the United Kingdom). 2017. "Register of People with Significant Control: Guidance for People with Significant Control over Companies, Societates Europaeae, Limited Liability Partnerships and Eligible Scottish Partnerships." London: The Stationery Office. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/753028/170623_NON-STAT_Guidance_for_PSCs_4MLD.pdf.

CCFD (Catholic Committee against Hunger and for Development). 2007. *Biens mal acquis … profitent trop souvent: La fortune des dictateurs et les complaisances occidentales* [Ill-Gotten Goods . . . Too Often Do Benefit: Western Complacency and the Wealth of Dictators]. [In French] Report, Studies and Advocacy Department, CCFD, Paris. https://web.archive.org/web/20081123194925/http://www.ccfd.asso.fr/e_upload/pdf/biens-mal-acquis.pdf.

Chaikin, David. 2010. "International Anti-Money Laundering Laws: Improving External Accountability of Political Leaders." U4 Brief 2010:4, Chr. Michelsen Institute, Bergen, Norway. https://www.cmi.no/publications/file/3775-international-anti-money-laundering-laws-improving.pdf.

Chaikin, David, and Jason C. Sharman. 2009. *Corruption and Money Laundering: A Symbiotic Relationship*. New York: Palgrave Macmillan. https://www.palgrave.com/gp/book/9780230613607.

COE (Council of Europe). 2018. "Report of the Independent Investigation Body on the Allegations of Corruption with the Parliamentary Assembly." Report, COE, Strasbourg, France. http://assembly.coe.int/Communication/IBAC/IBAC-GIAC-Report-EN.pdf.

DOJ and SEC (US Department of Justice and US Securities and Exchange Commission). 2012. "FCPA: A Resource Guide to the U.S. Foreign Corrupt Practices Act." Guide produced by the DOJ Criminal Division and the SEC Enforcement Division, Washington, DC. https://www.sec.gov/spotlight/fcpa/fcpa-resource-guide.pdf.

ESI (European Stability Initiative). 2012. "Caviar Diplomacy: How Azerbaijan Silenced the Council of Europe, Part 1." Report, ESI, Berlin. https://www.esiweb.org/pdf/esi_document_id_131.pdf.

ESI (European Stability Initiative.) 2016. "The European Swamp (Caviar Diplomacy, Part 2): Prosecutors, Corruption and the Council of Europe." Report, ESI, Berlin. https://www.esiweb.org/pdf/ESI%20-%20The%20Swamp%20-%20Caviar%20Diplomacy%20Part%20two%20-%2017%20December%202016.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2012. "Best Practices on Confiscation (Recommendations 4 and 38) and a Framework for Ongoing Work on Asset Recovery." Best Practices Paper, FATF and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Best%20Practices%20on%20%20Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20Asset%20Recovery.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

FDFA (Swiss Federal Department of Foreign Affairs). 2016. "No Dirty Money: The Swiss Experience in Returning Illicit Assets." Booklet, FDFA, Bern. https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

Gilbert, Mark. 1995. *The Italian Revolution: The End of Politics, Italian Style?* Boulder, CO: Westview Press.

Greenberg, Theodore S., Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray. 2009. *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture*. Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Stolen_Assest_Recovery.pdf.

Home Affairs Committee. 2016. "Proceeds of Crime, Fifth Report of Session 2016–2017." Report of the Home Affairs Committee printed June 29, 2016, by authority of the House of Commons, UK Parliament, London. https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmhaff/25/25.pdf.

IACAC (Inter-American Convention against Corruption) (B-58), adopted at the Organization of American States (OAS) Specialized Inter-American Conference, Third Plenary Session, March 29, 1996, Caracas, Venezuela, RB. http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_B-58_against_Corruption.pdf.

Muzila, Lindy, Michelle Morales, Marianne Mathias, and Tammar Berger. 2012. *On the Take: Criminalizing Illicit Enrichment to Fight Corruption.* Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/on_the_take_criminalizing_illicit_enrichment_to_fight_corruption.pdf.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2016. "Typologies on the Role of Intermediaries in International Business Transactions: Final Report." Report of the Working Group on Bribery in International Business Transactions, Directorate for Financial and Enterprise Affairs (DAF) Anti-Corruption Division, OECD, Paris. https://www.oecd.org/daf/anti-bribery/43879503.pdf.

Perdriel-Vaissière, Maud. 2017. "France's *Biens Mal Acquis* Affair: Lessons from a Decade of Legal Struggle." Paper, Legal Remedies for Grand Corruption series, Open Society Foundations, New York. https://www.justiceinitiative.org/uploads/8e7d1268-b5fb-44cf-b549-bc0ed6500667/legal-remedies-11-perdriel-20170612.pdf.

Ribeiro, Fausto de Assis. 2017. "The Accidental Trojan Horse: Plea Bargaining as an Anticorruption Tool in Brazil." Working Paper No. 627, International Institute of Social Studies of Erasmus University Rotterdam (ISS), The Hague, Netherlands. https://repub.eur.nl/pub/97967.

Rossi, Ivana M., Laura Pop, and Tammar Berger. 2017. *Getting the Full Picture on Public Officials: A How-To Guide for Effective Financial Disclosure.* Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/getting-the-full-picture-on-public-officials-how-to-guide.pdf.

Scottish Government. 2017. "CashBack for Communities: Annual Report 2017." Program report, Scottish Government, Edinburgh. https://cashbackforcommunities.org/wp-content/uploads/2017/11/CashBack-Annual-Report-2016-17-Final.pdf.

Stephenson, Kevin M., Larissa Gray, Ric Power, Jean-Pierre Brun, Gabrielle Dunker, and Melissa Panjer. 2011. *Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action.* Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/Barriers%20to%20Asset%20Recovery.pdf.

TI Italia (Transparency International Italia). 2016. "Impact of Statutes of Limitation in Corruption Cases Affecting EU Financial Interests: A Comparative Report." Report, TI Italia, Milan. https://www.transparency.it/wp-content/uploads/2017/01/TI_Report_Prescrizione.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. "Digest of Asset Recovery Cases." Digest by the UNODC Corruption and Economic Crime Branch, United Nations, New York. https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/15-05350_Ebook.pdf.

Wilson Center. 2017. "Dr. Rodrigo Janot on the Role of Plea Bargains in the Fight Against Corruption in Brazil." Event Summary, July 2017, The Brazil Institute, Wilson Center, Washington, DC. https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/janot_summary_0.pdf.

3. تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (1): إجراءات التحقيق

3-1 ملاحظات تمهيدية

يتمثل أ حد أكبر التحديات في قضية استرداد الأموال في تقديم الأدلة التي تربط الأموال بأنشطة إجرامية (المصادرة على أساس الملكية) أو تُثبت قيمة المنفعة المتأتية من ارتكاب جريمة (المصادرة على أساس القيمة).[1] ولإثبات هذا الارتباط (يُشار إليه أيضا باسم "صلة الوصل" أو "الأثر الورقي")، يجب على الممارسين تحديد الأموال وتعقبها أو "تتبُّع مسارها" حتى يمكن تحديد الارتباط بالجريمة أو مكان الأموال.

ومع ذلك، فغالباً ما يتم تحريك الأموال في أنحاء مختلفة من العالم باستخدام مخططات تشمل مراكز خارجية (أوفشور)، وكيانات مؤسسية، ووكلاء، ووسطاء، ومُلاكاً وهميين، ومجموعة متنوعة من المعاملات المالية لغسل الأموال وإخفاء الارتباط بالجريمة. ولهذا، تنطوي قضايا استرداد الأموال في الغالب على قدر كبير من المستندات، وبالتالي تستهلك وقتاً طويلاً وتتسم بالتعقيد وتتطلب مهارات فنية متنوعة. ويجب أن يكون الممارسون قادرين على:

- الحصول على المعلومات ذات الصلة من خلال أساليب التحقيق التقليدية؛
- استخدام كامل المعلومات المتاحة من خلال المصادر المفتوحة المحلية والأجنبية؛
- تحصيل الأدلة المؤيدة من خلال استجواب الشهود أو الأشخاص محل التحقيق؛
- تجميع الأدلة السياقية أو الظرفية؛
- إدراك ما هي المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات المالية؛
- تحليل الكشوف البنكية وسجلات الأعمال والمستندات المالية والعقود؛
- تحديد المُلاك المنتفعين النهائيين؛
- التنسيق مع السلطات في الولايات القضائية الأجنبية؛
- تنظيم المعلومات بطريقة محكمة التوقيت وشاملة ومترابطة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعي الممارسون من البداية ما هي الأدوات القانونية المتوافرة في جعبتهم لتحصيل المزيد من الأدلة أو تسوية القضية مثل المساومة على تخفيف العقوبة وتحديد مجموعة واسعة من الأطراف لمتابعتها (بطرق منها ملاحقة المتهمين بالتغافل المتعمد).[2]

---

[1] انظر الفصل السابع، القسم 7-3 الذي يتناول نظم المصادرة على أساس الملكية وكذلك على أساس القيمة.

[2] أنشأت بعض الولايات القضائية وحدات متخصصة من المحققين حيث يقوم بعضهم بتتبُّع الأموال في حين يركِّز البعض الآخر على جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم الجنائية أو السلوك غير القانوني. ويجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين هاتين المجموعتين من المحققين لعدم الإضرار سواء بالتحقيق الجنائي أو التحقيق الخاص بتتبُّع الأموال.

ويعرض الفصلان الثالث والرابع بعض الأساليب التي يمكن أن يستخدمها الممارسون في تتبُّع الأموال وتحليل البيانات المالية وكذلك الحصول على أدلة يمكن الارتكان إليها والقبول بها في قضايا استرداد الأموال. وقد تكون الأساليب التي نتناولها بالمناقشة مفيدةً أيضا في جمع الأدلة اللازمة لإثبات عناصر الجرائم محل التحقيق.

وتساعد أساليب التحقيق المتنوعة التي يتم اتباعها في مختلف أنحاء العالم، كما هو مبيَّن أدناه، الممارسين في جهودهم.[3] ومع ذلك، قد تفرض الولايات القضائية قيوداً على استخدام بعض هذه الأساليب أو قد لا تسمح حتى ببعضها. وعلاوة على ذلك، ستختلف الولايات القضائية في تحديد أي الأساليب يتطلب إذناً قضائياً مسبقاً أو تطبيق إجراء خاص. فعادةً بالنسبة للإجراءات القسرية (مثل أوامر التفتيش والاطلاع على معلومات الحسابات البنكية والمراقبة الإلكترونية)، قد يلزم استصدار إذن مسبق في حين قد لا يكون ذلك ضرورياً مع الإجراءات غير القسرية مثل الحصول على معلومات متاحة علناً وتحريات من هيئات حكومية أخرى.

ويتحتم على الممارسين تحديد الأساليب المُصرَّح بها قانوناً وضمان اتباع جميع الاشتراطات والسياسات والإجراءات القانونية. كما يجب على الممارسين، في أثناء مباشرة أي تحقيق، اعتماد البروتوكولات المناسبة للحفاظ على تسلسل العهدة للأدلة المصدرية التي ستعتمد عليها القضية. وبهذه الطريقة، يمكن أن يثبتوا للسلطات المختصة أن هذه الأدلة جرى الحصول عليها بشكل قانوني وبالتالي يُعتد بها في أي إجراءات قانونية مزمعة.

وسيكون من الضروري أيضا احترام سيادة القانون وحقوق المتهم وفقاً للأصول القانونية، ولا سيما في حالة التماس المساعدة الدولية. فالحيد عن الاشتراطات والسياسات والإجراءات القانونية أو انتهاك حقوق المتهم يمكن أن تكون لهما تبعات كارثية على القضية لأنهما قد يؤديان إلى بطلان الأدلة المُكتشَفة باستخدام هذا الأسلوب وعدم القبول بها، بل ربما بالتحقيق برمته. ولذلك، يجب أن يضمن الممارسون توفر الحماية لحقوق المتهمين التالية التي تكفلها الصكوك الدولية، وهي: الحق في اللجوء إلى القضاء، والحق في محاكمة عادلة، وافتراض البراءة، والحق في الخصوصية، وحماية الملكية (أتيسو 2010، 11). وفي القضايا التي تتطلب تعاوناً دولياً، سترفض ولايات قضائية كثيرة تقديم تعاون غير رسمي أو تبادل المساعدة القانونية إذا رأت أن حقوق المتهم لم يتم احترامها.[4] (انظر أيضا الفصل التاسع، القسم 9-2-5 بشأن الأسباب الموجِبة للرفض مع التركيز على الأصول القانونية المرعية).

---

[3] لا يُقصد من هذين الفصلين تقديم دليل إرشادي شامل لكل أسلوب من هذه الأساليب. فقد تتوافر أدلة إرشادية أكثر تفصيلاً عبر الإنترنت ومن خلال المصادر العامة مثل المكتبات ومحال بيع الكتب. وبالإضافة إلى ذلك، لدى العديد من الهيئات، المحلية والأجنبية على السواء، أدلة خاصة بها ترغب في مشاركتها.

[4] للمزيد من المعلومات عن هذه الحقوق الأساسية، انظر العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المُعتمَد عام 1966 ودخل حيز النفاذ عام 1976) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وكذلك الاتفاقات الإقليمية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية حماية حقوق الإنسان (المُوقَّعة عام 1950 ودخلت حيز النفاذ عام 1953).

2-3 إعداد خطة التحقيق

تسعى جميع التحقيقات، بما فيها المتعلقة بالقضايا المعقدة لاسترداد الأموال المسروقة، بشكل أساسي إلى إثبات الحقيقة والإجابة عن خمسة أسئلة تقليدية (الشكل 3-1): مَن وماذا وأين ومتى وكيف؟ وتحدد خطة التحقيق إطار العمل للإجابة عن هذه الأسئلة وجمع المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة والشمول.

ولمنع تبديد الأموال، فإنه من المهم القيام بتتبُّعها في مرحلة مبكرة من التحقيق بالتزامن مع التحقيق في جرائم الفساد وغسل الأموال وغير ذلك. وإعداد خطة التحقيق هو خطوة أساسية أولى تتطلب في الغالب تقرير ما إذا كان يلزم وضع نهج يركِّز على التحقيق في أنشطة الفساد أو غسل الأموال المرتبط بها أو كليهما. وفي الحالة الأولى، يحقق مسؤولو إنفاذ القانون في أنشطة الفساد ثم يتتبعون مسار الأموال لتحديد واسترداد عائدات الجريمة والأدوات المُستخدَمة فيها. وأما في الحالة الثانية، فيبدأ المحققون بتحليل المعاملات المالية لربطها بجرائم الفساد أو غيرها من الجرائم.

ولأن الوقائع الأساسية نادراً ما تكون ثابتة، فإن خطة التحقيق ستتطور باستمرار طوال سير التحقيقات. وقد يتوقف اختيار النهج الذي سيتم تطبيقه على الولايات القضائية المعنية، والسبل القانونية المُتوقَّع اتباعها، والموارد المتوافرة، والإطار الزمني، والمعلومات الأولية المتاحة للمحققين بشأن القضية. كما ستكون الاتصالات المبكرة مع النظراء الأجانب من خلال القنوات غير الرسمية مفيدةً أيضا في هذا الإطار.

وفي القضايا المعقدة، ستحدد خطة التحقيق بشكل عام الإستراتيجية التحقيقية والقانونية لكل مرحلة من التحقيق وكذلك أي إجراء قانوني، بما في ذلك ما يلي:

- تسلسل المراحل المهمة وتوقيتها (مثل طلبات استصدار الأوامر التحفظية، أو ممارسة الصلاحيات القسرية، أو استجواب الشركاء الرئيسيين أو الأشخاص الرئيسيين محل التحقيق، أو طلبات تبادل المساعدة القانونية، أو رفع دعاوى قانونية)
- تسلسل الإجراءات المحددة اللازمة لإكمال هذه المراحل
- توقيت الإجراءات

الشكل 3-1 الأسئلة الخمسة المهمة الواجب طرحها في أي تحقيق خاص باسترداد الأموال

مَن
- من سرق الأموال؟
- من شارك في التآمر؟

ماذا
- ماذا سُرِق؟
- مِمَن؟

أين
- أين سُرِقت الأموال؟
- أين ذهَبت الأموال؟
- أين الأموال الآن؟

متى
- متى وقعت الجريمة أو غسل الأموال؟

كيف
- كيف سُرِقت الأموال؟
- كيف نُقِلَت الأموال؟
- كيف نقوم بإرجاعها؟

المصدر: البنك الدولي.

- تقسيم المسؤوليات فيما بين الهيئات والمحققين المحددين
- الولايات القضائية المعنية مع خطة للتعاون غير الرسمي والرسمي
- الموازنة والموارد اللازمة لإجراء التحقيق
- تقدير ما يمكن الحصول عليه وبأي تكلفة وكم المدة التي يستغرقها ذلك.

ومن المُرجَّح أن تشمل الخطوات المحددة تعيين ما يرتبط بالقضية من أشخاص وشركات وأموال والصلات بين هذه العناصر، ثم إجراء تحليل للأموال والتدفقات المالية (انظر، على سبيل المثال، مناقشة قضية *لافا جاتو* البرازيلية في الإطار 3-1 الذي يُبيِّن أهمية فهم مسارات التدفقات المالية في مخطط فساد، ولا سيما عند استخدام عدة شركات وهمية). ومن المفيد إعداد ملفات تعريفية عن المشتبه بهم والشركاء الرئيسيين والمؤسسات (مثل تاريخ الملكية وعمليات نقلها والأنشطة الرئيسية) والأموال (مثل الملكية وتحويل الفوائد) وتحديث هذه الملفات مع تطوُّر القضية.

وفي القضايا المعقدة التي تتضمن أنشطة إجرامية خطيرة وكماً كبيراً من المستندات، سيجد الممارسون أنه من المفيد تحديد الأولويات والتركيز على أنواع محددة من المستندات أو الحسابات أو إطار زمني معيَّن تبعاً لطبيعة القضية. فتأمين مستندات الحسابات البنكية التي يمكن تفسيرها ورسم خريطة لها بسهولة وجلب هذه المستندات وتحليلها، على سبيل المثال، هو أكثر نفعاً في قضايا غسل الأموال حيث يجب على المحققين إثبات الصلة بين الأفراد والشركات وكشف تدفق الأموال. لكن في حالة الفرد الذي يتعيش من الرشاوى النقدية، فقد تكون الأدلة الأهم هي إفادات الشهود (مثل زملاء العمل والموظفين والجيران) أو المعلومات مفتوحة المصدر (مثل بيانات سندات الملكية والسجلات القضائية والسجلات الضريبية ووسائل التواصل الاجتماعي).

وقد يرى الممارسون أيضا أن استخدام ملف ورقي يثير تحديات أمام إدارة القضية ولا يناسب احتياجات المحققين المتعددين الذين يعملون على قضية واحدة وربما في فترات مختلفة من دورة التحقيق. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا. فهذا النظام يمكن التوسع فيه ليس لتتبُّع وتسجيل خطوات التحقيق والبيانات الأساسية فحسب، بل أيضا لزيادة إيداع المستندات إلكترونياً وتبسيط عملية الإبلاغ وتسهيل إجراءات الاكتشاف أو الإفصاح. ويمكن أن يقوم هذا النظام أيضا بإنشاء مستندات إلكترونية مرتبطة تشعبياً على محرك أقراص مشترك بما يضمن حفظ سجل التحقيق بأكمله في مكان آمن إلى حد كبير. وقد أعدَّت مبادرة "ستار" المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إرشادات بشأن كيفية إنشاء واستخدام أنظمة لإدارة القضايا (انظر الملحق "لام").

وتبيِّن الأقسام الفرعية التالية الاعتبارات المهمة الأخرى التي يجب مراعاتها طوال فترة التحقيق في قضية لاسترداد الأموال.

الإطار 3-1

فهم صلات الارتباط والتدفقات المالية: استخدام الشركات الوهمية في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات) في البرازيل

خلفية عامة: تُظهر قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات)، وهي فضيحة فساد كبرى في البرازيل، أهمية اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الأطراف والشركات الضالعة في القضية والأموال المتعلقة بها لفهم الصلات بين هذه العناصر وتحليل التدفقات المالية. وتنطوي هذه القضية على مخطط فساد كبير استُخدِمت فيه شبكة معقدة من الشركات الوهمية ليس في البرازيل فحسب، بل أيضا في ولايات قضائية تشكِّل ملاذات ضريبية لغسل عائدات أنشطة الفساد التي وقعت بالبرازيل أو لتحويل الأموال إلى أفراد وشركات في الخارج. (للاطلاع على المزيد عن هذه القضية، انظر الإطارين 2-4 و2-11 بالفصل الثاني، والإطار 4-2 بالفصل الرابع، والإطار 5-5 بالفصل الخامس، والإطار 8-1 بالفصل الثامن).

استخدام شركات وهمية برازيلية: كان لهذه الشركات الوهمية البرازيلية دور مزدوج: غسل عائدات الفساد داخل البرازيل وتحويل الأموال إلى أفراد وشركات في الخارج. وقد تم ذلك باستخدام عقود مزوَّرة بين الشركات الوهمية وشركات البناء البرازيلية وتأييده بفواتير غير حقيقية. وسُلِّمت العائدات، بعد غسلها، نقداً إلى المستفيدين المقصودين من خلال بعض *تجار الدولار* الذين يتاجرون بالأموال في السوق السوداء والمسؤولين عادةً عن غسل الأموال.[أ] واستخدم هؤلاء التجار كذلك شركات وهمية برازيلية للتحايل على ضوابط الصرف الأجنبي في البرازيل بتحرير عقود استيراد مزوَّرة مع شركات خارجية قاموا أيضا بتأسيسها.[ب]

استخدام شركات وهمية خارجية (أوفشور): ازداد مخطط الفساد تعقيداً بسبب توجيه المعاملات من خلال طبقات متعددة من الشركات الخارجية والحسابات البنكية. وشمِلت تلك الطبقات عادةً طبقة أولى من الشركات الخارجية كانت المستفيدة منها هي شركات البناء البرازيلية، وطبقة ثانية يسيطر عليها تجار الدولار، وأخرى ثالثة كانت تخص الموظفين العموميين والسياسيين.

ويتضح استخدام الشركات الخارجية (أوفشور) من خلال قضية أودبريشت، وهي شركة بناء عالمية مقرها في البرازيل ومتورِّطة في هذه الفضيحة. فقد أسست هذه الشركة عدة شركات خارجية، مثل سميث آند ناش إنجنيرنغ (تأسست في جزر فيرجن البريطانية)،[ج] وأركاديكس (بليز)، وغولاك بروجيكتس آند كونستركشن (جزر فيرجن البريطانية)، وهافينسور (أوروغواي) وجميعها لديها حسابات بنكية في بي كيه بي برايفت بنك بسويسرا.

وباستخدام الحسابات السويسرية الخاصة بهذه الشركات الخارجية، قامت أودبريشت بعد ذلك بتحويل الأموال إلى حسابات بنكية مملوكة للطبقة الثانية من الشركات الخارجية التي أسسها تجار الدولار مثل كونستركتورا إنترناسيونال ديل سور (بنما)، وساغار هولدنغ (بنما)، وإنوفيشن ريسيرش إنجنيرنغ آند ديفلوبمنت (أنتيغوا وبربودا)، وكلينفيلد سيرفسيز (أنتيغوا وبربودا). وبدورهم، استخدم هؤلاء التجار هذه الطبقة الثانية من الشركات الخارجية لتحويل الأموال إلى الطبقة الثالثة من تلك الشركات مثل كوينوس سيرفسيز، وميلزارت أوفرسيز هولدنغز، وبيكسو (جميعها مُؤسَسة في بنما) والتي كان المستفيدون النهائيون منها هم موظفين بشركة بتروبراس.[د]

وقد استخدمت أودبريشت في أنشطة أعمالها حول العالم الأسلوب ذاته المتبع في أنشطة الفساد بقضية لافا جاتو. فلتأمين مزايا لا تستحقها، قامت أودبريشت برشوة موظفين عموميين أجانب باستخدام المخطط نفسه القائم على وجود طبقات متعددة من الكيانات الخارجية والحسابات البنكية. ووفقاً لوزارة العدل

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-1

فهم صلات الارتباط والتدفقات المالية: استخدام الشركات الوهمية في قضية *لافا جاتو* (غسيل السيارات) في البرازيل

الأمريكية، دفعت أودبريشت رشاوى في 11 بلداً هي أنغولا والأرجنتين وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وغواتيمالا والمكسيك وموزامبيق وبنما وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي بنما وحدها، تم اتهام أودبريشت بأنها دفعت رشاوى بأكثر من 59 مليون دولار أمريكي إلى موظفين حكوميين ووسطاء يعملون نيابةً عنها.[هـ]

الملاحقات القضائية وأوامر الحجز: في إطار تحقيق النيابة العامة بدولة بنما في مخطط الرشوة بقضية لافا جاتو، اتهم المدعي العام هناك ريكاردو ألبرتو مارتينيلي ولويس إنريكي مارتينيلي (ابني رئيس بنما السابق ريكاردو مارتينيللي بيروكال) بتلقي رشاوى بقيمة 22 مليون دولار أمريكي من أودبريشت. وتحقق السلطات السويسرية أيضا معهما وقامت بالحجز على 22 مليون دولار أمريكي مملوكة لهما في بنوك سويسرية.

وادُّعِي أن أودبريشت استخدمت الشبكة ذاتها من الشركات الوهمية الخارجية والحسابات البنكية لدفع أموال إلى شركات خارجية أخرى تعود ملكيتها الانتفاعية إلى الأخوين مارتينيللي، مثل كادير إنفستمنتس (تأسست في جزر فيرجن البريطانية)، التي تلقت أربعة تحويلات بنكية منفصلة من أودبريشت في حسابها لدى بنك بيكتيت بسويسرا، وذلك بمبالغ 1.8 مليون دولار أمريكي، و2.26 مليون دولار أمريكي، و3.2 ملايين دولار أمريكي، و1.5 مليون دولار أمريكي. وتم توجيه هذه المبالغ من خلال أربع شركات خارجية هي ترايدنت إنتر تريدنغ، وإنوفيشن ريسيرش إنجنيرنغ آند ديفلوبمنت، وكونستركتورا إنترناسيونال ديل سور، وكلينفيلد سيرفسيز على التوالي وهي مُؤَسَسة في بنما و/أو أنتيغوا وبربودا.[و]

أ. فعلى سبيل المثال، وفقاً للنيابة الفيدرالية البرازيلية حدث ذلك في أثناء إنشاء مبنى في سينبس (مركز أميريكو ميجيز دي ميلو للبحث والتطوير التابع لبتروبراس). فقد قام اتحاد نوفو سينبس المسؤول عن تنفيذ الأعمال (الذي يضم خمسة من شركات البناء هي أو إيه إس، وكاريوكا إنغينهاريا، وكونستروبيس إنغينهاريا، وكونستروكاب سي سي بي إس إنغينهاريا، وشاهي إنغينهاريا) بالتوقيع على اتفاق مع إم آر تي غيستاو إمبريساريال نتج عنه دفع أربع فواتير للأخيرة، رغم عدم قيامها بتنفيذ أي خدمات، قيمة كل منها 492533.88 دولاراً برازيلياً (انظر الشكوى المؤرَّخة 9 أغسطس/آب 2016 ضد أدير أسعد وأغينور ميديروس وآخرين، http://www.mpf.mp.br/pr/sala-de-imprensa/docs/denunciaabismo.pdf). وبعد ذلك، دُفِعت هذه المبالغ نقداً إلى موظفين في بتروبراس هم ريناتو دوكي، وبيدرو باروسكو، وباولو أدالبرتو ألبس فيريرا.

ب. وفقاً للنيابة الفيدرالية البرازيلية، قام ألبرتو يوسف، بالاشتراك مع ليوناردو ميريليس وبيدرو أرغيس وإسدرا دي أرانتيس ورفائيل فلوريس وكارلوس ألبرتو، بتحويل مبلغ قدره 444659188.75 دولاراً أمريكياً إلى الخارج من خلال صفقات لتبادل العملة باستخدام الشركات الوهمية البرازيلية التالية: بوسريد سيرفيكوس دي إنفورماتيكا (مؤسسة أعمال متناهية الصغر)، وهمار كونسالتوريا إم إنفورماتيكا (مؤسسة أعمال متناهية الصغر)، ولابوغيم إس/إيه كويميكا فينا إي بيوتكنولوغيا، وإنداستريا إي كوميرسيو دي مديكامينتوس لابوغيم، وبيروكويميكا كوميرسيال (مؤسسة أعمال صغيرة)، وآر إم في آند سي في في كونسالتوريا إم إنفورماتيكا (مؤسسة أعمال متناهية الصغر)، والشركات الوهمية الخارجية دي جي إكس للاستيراد والتصدير وآر إف واي للاستيراد والتصدير (فاوستو ماسيدو. 2014. "رفع دعوى قضائية ضد تجار الدولار بقضية لافا جاتو"، موقع *exame.com*، 23 أبريل/نيسان 2014. https://exame.com/brasil/justica-abr-e-acao-contra-doleiro-da-lava-jato/)

ج. تم ذكر الولاية القضائية محل التأسيس بين قوسين بعد اسم الكيان المؤسسي.

د. الشكوى المؤرَّخة 16 أكتوبر/تشرين الأول 2015 ضد سيزار روشا ومارسيلو أودبريشت وآخرين.

هـ. الولايات المتحدة الأمريكية ضد أودبريشت، اتفاق لالتماس تخفيف العقوبة، جنائي رقم 16-643 (دائرة العدالة التصالحية) (F.#2016R00709)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، https://www.justice.gov/opa/press-release/file/919916/download.

و. رولاندو رودريغيز. 2017. "ريكاردو ولويس إنريكي مارتينيلي ليناريس حصلا على ملايين من أودبريشت". *لا برينسا*، 23 يناير/كانون الثاني 2017. http://impresa.prensa.com/panorama/Ricardo-Enrique-Martinelli-Linares-Odebrecht_0_4672782785.html.

3-2-1 اعتبارات تحديد المالك المنتفع

لا يحتفظ الموظفون الفاسدون في الغالب، ولا سيما في قضايا الفساد الكبرى، بأموال أو حسابات بنكية بأسمائهم الشخصية. وبدلاً من ذلك، يحتفظ بالأموال أفراد آخرون أو شركات أخرى لإخفاء دور الموظف بوصفه المالك المنتفع، أي "الشخص الطبيعي" الذي يمتلك الأموال أو الحسابات البنكية أو يتحكم فيها في النهاية (الإطار 3-2). ولهذا السبب، فمن المفيد أن يشمل الملف التعريفي وتحليل شبكة العمل الشركاء والعمليات التجارية المشبوهة (الاستثمارات أو القروض أو الاتفاقات الاستشارية أو أتعاب النجاح غير العادية). ومن المهم أن يفحص الممارسون الأموال والحسابات البنكية لمن يُحتمل تورُّطهم ومن بينهم:

- الأقارب والأزواج والشركاء العاطفيون وشركاء العمل والأصدقاء والمقربون الآخرون أو حتى العاملون في الخدمة المنزلية؛
- الوكلاء أو الوسطاء أو المُلاك الوهميون، وهم الأفراد الذين يُخدَعون أو يشاركون طوعاً في تحصين الموظف الفاسد من خلال حيازة أموال أو فتح حساب وإدارته ويكون ذلك في الغالب مقابل أتعاب قليلة؛
- الكيانات المؤسسية وتشمل الشركات والصناديق الاستئمانية والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات. انظر الملحق "باء"5 للاطلاع على قائمة ببعض الكيانات المؤسسية ووصف لها.[5]

وفي حالة الأموال المُودَعة لدى المؤسسات المالية، فقد يستطيع بعضها تقديم اسم "الشخص الطبيعي" الذي يُعد المالك المنتفع للحساب.[6] ومع ذلك، فليس كل البنوك يمكنها الحصول على هذه المعلومات، ولا سيما عند استخدام سلسلة من الأشخاص الاعتباريين لإخفاء هوية المالك المنتفع النهائي. ورغم أن السجلات قد تحدد هوية المساهمين أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، فإنه لا يتم دائماً الكشف عن المالك المنتفع النهائي. وحتى عندما يحدد الشخص القائم بفتح الحساب هوية المالك المنتفع، فإنه قد يقدِّم بيانات غير حقيقية لإخفاء هوية الموظف الفاسد.

ونظرا لهذه القيود وحقيقة أن كثيراً من الأموال الأخرى لا تشي بمعلومات عن مالكيها المنتفعين، فإنه يجب على الممارسين التأكُّد من اتخاذ التحقيق الخطوات اللازمة لتحديد هوية الأفراد والشركات المالكة للأموال ملكية انتفاعية وتأييد ذلك بالأدلة. وبناءً عليه، قد يحتاج المحقِّق إلى استخدام أساليب التحقيق التقليدية أو تعزيز المعلومات المأخوذة من المصادر المفتوحة لاستكمال فحص معلومات المستندات المُقدَّمة من المؤسسات المالية.

---

[5] يُناقش سوء استغلال الكيانات المؤسسية في قضايا الفساد الكبرى (سواء في ارتكاب الفساد أو غسل عائداته) في دراسة فان دير دوس دي ويلبوا وآخرين. (2011) المتاحة على: https://star.worldbank.org/sites/star/files/puppetmastersv1.pdf.

[6] اعتمد المجتمع الدولي معايير توجِب على المؤسسات المالية بذل العناية الواجبة تجاه العملاء لتحديد هوية العميل والمالك المنتفع، والحصول على معلومات عن طبيعة علاقة العمل، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المُعزَّزة في دوائر علاقات الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، أي كبار الموظفين العموميين وأسرهم والمقربون منهم. انظر المادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتوصيتي مجموعة العمل المالي رقمي 10 و12 بشأن"العناية الواجبة تجاه العملاء" و"الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة" على التوالي (مجموعة العمل المالي 2019). وللأسف، لا تُطبَّق هذه المعايير دائماً (غرينبيرغ وآخرون 2010، 7، 13).

الإطار 3-2 أوزبكستان: الملكية الانتفاعية للشركات الوهمية في قضية غولنارا كريموف

وفقاً للشكوى المدنية الأمريكية لتجريد الملكية، استخدمت المسؤولة الأوزبكية السابقة (وابنة رئيس أوزبكستان السابق) غولنارا كريموف شركات وهمية، هي المالكة المنتفعة لها، للحصول على حصص في شركات أوزبكية تابعة لبعض شركات الاتصالات، ثم قيامها بعد ذلك بإعادة بيع هذه الحصص لتلك الشركات وجني أرباح وفيرة من وراء ذلك.[أ]

وبالإضافة إلى ذلك، قامت شركة وهمية تعود ملكيتها الانتفاعية إلى غولنارا بإبرام سلسلة من العقود مع شركات الاتصالات أو شركات تابعة لها لتمكين غولنارا من الحصول على عائدات فساد بملايين الدولارات. وفي مقابل هذه المبالغ، رتبت شركتها الوهمية لأن تتنازل شركة تابعة لها عن حقوق استخدام أصول قيِّمة معيَّنة مع الاتفاق على عدم حصول الشركة الوهمية على المبلغ بالكامل من شركات الاتصالات حتى يتم التنازل عن هذه الأصول لفروعها في أوزبكستان، وذلك من خلال إحدى الهيئات الحكومية الأوزبكية عبر إجراءات غير شفافة وغير تنافسية.

علاوة على ذلك، أبرمت شركة وهمية عقوداً استشارية بملايين الدولارات مع اثنتين من شركات الاتصالات (فيمبلكوم وتيليا سونيرا) كتمويه لدفع مبالغ كبيرة إلى غولنارا لحملها على استخدام نفوذها لدى الحكومة وتسهيل عملياتهما في البلاد (جزء من القضية المبيَّنة بمزيد من التفصيل في الإطار 2-9 بالفصل الثاني).

أ. شكوى الولايات المتحدة لمصادرة جميع الأموال المودعة في الحساب رقم Ch1408760000050335300 (المنطقة الجنوبية من نيويورك 2016)، https://www.justice .gov/opa/file/826636/download

3-2-2 الاعتبارات بشأن الأموال الممزوجة

من المهم، عند تتبُّع الأموال من خلال القطاع المالي، تذكُّر أن عائدات الفساد قابلة للتغيير: فقد يتم مزجها بأموال أخرى لا تتصل بالجريمة وقد يتغيِّر شكلها ومسارات تدفقها عبر قنوات متنوعة. وحتى لو تغير شكل العائدات (كإيداع مليون دولار أمريكي في حساب واحد، ثم تحويل أجزاء منه بعد ذلك إلى حسابات بنكية مختلفة أو استخدامها في شراء عقار)، فإنه يجوز مصادرة الشكل النهائي للعائدات أو القيمة المعادِلة لها.[7]

3-2-3 تطبيق الإجراءات التحفظية

أخيراً، يجب أن يقيِّم الممارسون باستمرار ما إذا كان من الممكن والعملي تطبيق إجراءات تحفظية للحجز على الأموال التي يتم اكتشافها خلال جهود التتبُّع أو تقييد التصرُّف فيها. وفي بعض الحالات، قد يقررون إبقاء الحساب مفتوحاً ومراقبة النشاط لاكتشاف خيوط استدلال جديدة. لكن إذا كان هناك خطر من أن يتم إبلاغ الشخص محل التحقيق وقيامه بعد ذلك بتبديد الأموال أو نقلها، فينبغي النظر في تنفيذ

[7] في هذا الصدد، من المهم أن تدرج الولايات القضائية تعريفات واسعة "للأموال" أو "الممتلكات" و"عائدات الجريمة". انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 2(د). وانظر أيضا الفصل السابع، القسم 7-3-1 ("المصادرة على أساس الملكية") الذي يتناول العائدات الممزوجة.

إجراءات تحفظية مع العلم أن تلك الإجراءات يمكن أن تنبِّه الشخص محل التحقيق في كثير من الأحيان. وللاطلاع على مناقشة الإجراءات التحفظية، انظر الفصل الخامس.

3-3 إعداد الملف التعريفي

الخطوة الأساسية الأولى في جميع التحقيقات هي إعداد الملف التعريفي، حيث يقوم الممارسون بجمع وتسجيل كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالشخص محل التحقيق كتلك التي تحدد هويته بشكل كامل وتبيِّن أي أسماء مستعارة يستخدمها. وينبغي حفظ كل هذه البيانات بشكل منظَّم داخل ملف القضية. وفي القضايا التي تشمل ولايات قضائية متعددة، فمن المتوقَّع تبادل معلومات الملف التعريفي مع الهيئات الأجنبية النظيرة. ويعرض الإطار 3-3 قائمة مرجعية بالمعلومات ذات الصلة التي يجب أن يسعى الممارسون إلى جمعها في المراحل الأولى من التحقيق.

الإطار 3-3 القائمة المرجعية للمعلومات الأساسية في الملف التعريفي

يجب أن يقوم الممارسون بجمع المعلومات التالية وحفظها خلال المراحل الأولى من التحقيق في قضية لاسترداد الأموال:

- أسماء الأشخاص محل التحقيق (تُدرَج الأسماء المستعارة) وتواريخ وأماكن الميلاد، وصور من شهادات الميلاد وجوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية
- أسماء (تُدرَج الأسماء المستعارة) وتواريخ وأماكن ميلاد الزوجات/الأزواج، والأبناء، والوالدين، والشركاء الجدد (في حالة الطلاق أو الانفصال)، والأشقاء/الشقيقات وزوجاتهم/أزواجهن، والأقارب المباشرين (الأعمام/الأخوال، العمات/الخالات، أبناء/بنات العم/الخال، الأجداد، الأحفاد)، وأقارب الزوجات/الأزواج
- أرقام الهواتف ذات الصلة (العمل، المنزل، المحمول)، وعناوين البريد الإلكتروني، وأي بيانات اتصال أخرى والتي يمكن، في بعض الولايات القضائية، الحصول عليها من معلومات المشترك التي تُعطى لمقدِّم خدمات الإنترنت
- صور فوتوغرافية حديثة لجميع الأشخاص محل التحقيق وشركائهم (بما في ذلك مستندات الهوية الصادرة من الحكومة)
- الفيش والتشبيه (بصمات الأصابع)
- نتائج البحث في السجل الجنائي
- السجلات الدراسية والتاريخ الوظيفي والعضويات النقابية

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-3	القائمة المرجعية للمعلومات الأساسية في الملف التعريفي *(تابع)*

- نتائج عمليات البحث في المصادر العامة عن الأشخاص محل التحقيق والشركاء والشركات التابعة باستخدام محركات البحث على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الإعلامية المحلية والدولية والمكتبات
- معلومات من الهيئات الحكومية (كما هو مبيَّن بمزيد من التفصيل في القسم 3-4-2)
- كشوف الرواتب من جهة العمل الحكومية ذات الصلة، إن وجدت
- السجلات العقارية بما في ذلك عقود الشراء والرهون العقارية وطلبات القروض والتقييمات
- معلومات تحدد البنوك أو الحسابات البنكية والكيانات الأخرى التي قد تحتفظ بسجلات الأعمال. وقد ينظر الممارسون أيضا في استصدار أوامر بالاحتفاظ بالبيانات (كما هو مبيَّن في الإطار 3-10).

3-4 الحصول على المعلومات والبيانات المالية والأدلة الأخرى

مع تحديد الأشخاص محل التحقيق، سيحتاج الممارسون إلى الحصول على معلومات وبيانات مالية عن هؤلاء الأشخاص وتأمين أدلة يمكن الارتكان إليها والقبول بها في المحاكمة. وقد تشمل البيانات المالية، تبعاً لخطة التحقيق، جميع الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات للأشخاص محل التحقيق ومؤسسات الأعمال التابعة لهم. وقد يلزم جمع المستندات وخيوط الاستدلال الأخرى من طائفة متنوعة من المصادر منها الإنترنت والمصادر الأخرى المتاحة علناً، والهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية بما في ذلك التسهيلات البنكية الإلكترونية، ومقدِّمو الخدمات النقدية، ومكاتب المحاماة والمحاسبة، ومقدِّمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، والوكلاء العقاريون، وتجار التحف الفنية، وشركات التأمين، والمنافسون في السوق، وبرامج السفريات والمكافآت الأخرى، ومؤسسات الأعمال التابعة للأشخاص محل التحقيق وأقاربهم وموظفوهم وشركاؤهم، والأشخاص أنفسهم (كما هو مبيَّن، على سبيل المثال، في الإطار 3-11 الذي يتناول الأوامر بشأن الثروة غير المبررة).

ويجب عند اختيار أسلوب تحقيق معيَّن أن يتم تقييم ذلك في إطار خطة أو إطار التحقيق العام (انظر القسم 3-2) وتنسيقه بين مختلف وحدات التحقيق المحلية والأجنبية حسب الاقتضاء.

وفي المعتاد، يجب أن يبدأ الممارسون باستخدام أساليب التحقيق الأساسية غير التدخلية (مثل جمع المعلومات الأساسية، من خلال عمليات البحث عبر الإنترنت والمواد الإعلامية وغير ذلك، لإعداد الملف التعريفي) قبل تنفيذ الأساليب الأكثر تعقيداً (التنصت على المكالمات الهاتفية). وقد يرى الممارسون استخدام الأساليب السرية (مثل المراقبة المادية، والمعلومات العلنية، وعمليات البحث في مواقع التواصل الاجتماعي مفتوحة المصدر، وأخذ معلومات من الهيئات الحكومية الأخرى، وفحص المخلفات والقمامة) قبل التحوُّل إلى الأساليب العلنية مثل عمليات التفتيش، بعد استصدار أمر بذلك، في المناطق المُتوقَّع تمتُّع الشخص فيها بقدر معقول من الخصوصية. ويجب أيضا التفكير، حيثما أمكن، في استخدام برامج التخفي لإخفاء هوية الممارس عند إجراء عمليات البحث عبر الإنترنت وفي مواقع التواصل الاجتماعي. وفي جميع الأوقات، يجب على الممارس توخي الحيطة والحذر في عملية التحقيق لعدم تنبيه الأشخاص محل التحقيق.

ويجب أن يعي الممارسون أن استخدام أسلوب ما يمكن أن يوفِّر خيوط استدلال أو معلومات ستشكِّل الأساس لاتخاذ إجراءات إضافية. فقد يؤدي تفتيش مقر العمل أو المسكن إلى الكشف عن أدلة تربط الشخص محل التحقيق بحساب بنكي والتي يمكن استخدامها لاحقاً في تأييد أمر بالحصول على معلومات عن هذا الحساب بعد إثبات صلته بالشخص محل التحقيق. وقد تكشف المراقبة المادية عن حارس أو وسيط مهني يجب التحقيق معه؛ وقد تكشف مستندات يتم الحصول عليها بموجب أمر إبراز صادر لأحد البنوك عن أسماء موظفين أو أفراد مصرفيين متورِّطين في معاملة يمكن، لو تم استجوابهم، التوصُّل إلى خيوط استدلال إضافية. وللاطلاع على مثال يوضِّح كيفية استخدام أساليب التحقيق عملياً، انظر الإطار 3-4 الذي يعرض الأساليب التحقيقية التي استخدمتها المملكة المتحدة في قضية جوشوا داري حاكم إحدى الولايات النيجيرية.

الإطار 3-4 المملكة المتحدة: أساليب التحقيق المطبَّقة ضد جوشوا داري

نمت إلى علم مسؤولي إنفاذ القانون في المملكة المتحدة ادعاءات بالفساد واختلاس أموال من جانب جوشوا داري، الحاكم الأسبق لولاية بلاتو النيجيرية، واشتبهوا في إمكانية وجود الأموال في المملكة. وقد تمكنوا في النهاية من تتبُّع الأموال وربطها بهذه الجرائم من خلال أساليب التحقيق التالية.

1. ***الأسلوب:*** بحث المحققون في السجلات العامة عن معلومات عن داري في المملكة المتحدة (من خلال سجلات العقارات والمركبات والشركات). كما طلبوا تحريات من هيئات حكومية أخرى من بينها وحدة التحريات المالية البريطانية. وللمزيد من المعلومات عن وحدات التحريات المالية، انظر القسم 3-4-2.
   النتيجة: لم يتم العثور على أي صلة بداري.
2. ***الأسلوب:*** حدد المحققون أسرة داري وشركاءه وراجعوا السجلات بحثاً عن أي صلة تربطهم بالمملكة المتحدة.
   النتيجة: اكتشف المحققون التحاق أبناء داري بمدرسة خاصة في المملكة.
3. ***الأسلوب:*** استفسر المحققون عن معلومات من البنك الذي كانت تُدفع منه الرسوم المدرسية (مسموح بذلك للمحققين الماليين).
   النتيجة: اكتشف المحققون أن داري لديه حساب بطاقة ائتمان في باركليز وأن الرصيد يُسدد شهرياً من حساب بنكي خاص بجويس أويبانجو.[أ]
4. ***الأسلوب:*** استصدر المحققون أمر إبراز للاطلاع على الملفات المدرسية لأبناء داري.
   النتيجة: تأكَّد المحققون من أن الرسوم المدرسية كانت تسددها جويس أويبانجو.
5. ***الأسلوب:*** بحث المحققون عن معلومات عن أويبانجو في المصادر المتاحة علناً وكذلك لدى الهيئات الحكومية الأخرى. وحصلوا على أمر إبراز بشأن حساباتها البنكية.
   النتيجة: تبيَّن أن أويبانجو، التي كانت تعمل مسؤولة إسكان في المملكة المتحدة، لديها 15 حساباً بنكياً يبلغ إجمالي أرصدتها نحو 1.5 مليون جنيه إسترليني (قرابة 2.3 مليون دولار أمريكي) بالإضافة إلى عقارات بقيمة مليوني جنيه إسترليني (قرابة 3.1 ملايين دولار أمريكي). كما كانت تدير أحد عقارات داري في ريجينتس بارك بلازا، وهو عقار تم شراؤه باسم "جوزيف دغوان" ودفع ثمنه الصندوق البيئي لولاية بلاتو النيجيرية من خلال شركات مختلفة.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-4 المملكة المتحدة: أساليب التحقيق المطبَّقة ضد جوشوا داري *(تابع)*

6. ***الأسلوب:*** أجرى المحققون عمليات فحص للسجل الائتماني كشفت عن حسابات بنكية يديرها الأشخاص محل التحقيق. وتم بعد ذلك تتبُّع الأموال من هذه الحسابات البنكية إلى حسابات بنكية أخرى وعقارات ومركبات. واستُخدمت أوامر بالتفتيش والإبراز للحصول على معلومات إضافية وتتبُّع الأموال.
النتيجة: اكتُشِف أن داري لديه حساب بنكي مسجَّل على عنوان معيَّن في لندن، وكشف فحص الحسابات البنكية له ولأويبانجو عن اعتمادات إلكترونية كبيرة من بنوك مختلفة في نيجيريا.

7. ***الأسلوب:*** استخدم المحققون أمر إبراز للاطلاع على ملف محامي إجراءات نقل الملكية للعنوان في لندن.
النتيجة: كشف الملف عن أن العقار تم شراؤه باستخدام اسم مزيف وأن ثمنه دُفِع من خلال حساب بنكي في لندن مملوك لإحدى الشركات النيجيرية.

8. ***الأسلوب:*** أُرسِل طلب لتبادل المساعدة القانونية إلى نيجيريا من أجل تحديد منشأ الأموال المُستلَمة. يُرجى ملاحظة أن طلب تبادل المساعدة القانونية الرسمية استُخدِم في هذه الحالة في المرحلة الأخيرة وأن التعاون غير الرسمي كان ضرورياً في الخطوات السابقة (انظر الفصلين الثامن والتاسع بشأن التعاون الدولي).
النتيجة: ثبت أن منحة بيئية تلقاها داري تم تحريف مسارها وإخفاؤها في الحساب البنكي لشركته الخاصة، وذلك بمساعدة موظفين بالبنك. وتم تحويل الأموال إلى إحدى الشركات وحساب بنكي مشترك فتحه داري في نيجيريا، ثم تحويلها بعد ذلك إلى لندن لاستخدامه الخاص. وتم ربط الشركة النيجيرية التي اشترت عقار لندن بسرقة المنحة البيئية لأنها تلقت 100 مليون جنيه إسترليني (قرابة 157 مليون دولار أمريكي) من الأموال المسروقة. وقد دفعت الشركة 400 ألف جنيه إسترليني (قرابة 626800 دولار أمريكي) مقابل عقار لندن بعد أن صرَّح داري بمنح عقد حكومي من ولاية بلاتو لتركيب معدات تليفزيونية فيها بقيمة 37 مليون جنيه إسترليني (قرابة 58 مليون دولار أمريكي).

وتبيِّن هذه القضية أنه يتحتم على الممارسين "تجميع المعلومات عن الأشخاص المستهدفين" وتحديد جميع الأقارب المقربين وشركاء العمل وغيرهم من الأشخاص الذين قد يساعدون أحد الأشخاص محل التحقيق في سرقة الأموال ونقلها إلى ولايات قضائية أجنبية. ويجب على الممارسين استخدام كل الأساليب المتاحة (مثل الهيئات الحكومية الأخرى والمصادر العلنية والإجراءات القسرية) لأنهم لا يعرفون من أين ينشأ خيط الاستدلال التالي.

أ. قامت أويبانجو، وهي الوكيلة المصرفية لداري في المملكة المتحدة، بسداد الرسوم والمرافق نيابةً عنه بما في ذلك الرسوم المدفوعة للمدرسة الخاصة لطفليه.

3-4-1 المعلومات مفتوحة المصدر

تُعرَّف المعلومات مفتوحة المصدر بشكل عام بأنها المعلومات المتاحة علناً التي يمكن جمعها بأي وسيلة قانونية وتشمل المعلومات المتاحة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو الإنترنت مجاناً أو بمقابل أو بالاشتراك. ويمكن أن تساعد المعلومات المأخوذة من المصادر المفتوحة أو الهيئات الحكومية الأخرى في الكشف عن الأموال التي يملكها الأشخاص محل التحقيق وأسرهم وشركاؤهم ومؤسسات الأعمال المرتبطة بهم.

وتُستخدم المعلومات مفتوحة المصدر طوال سير التحقيقات بدءاً من المساعدة في تقييم مدى مصداقية الادعاءات وصولاً إلى تقديم أدلة مقبولة في المحاكمة. وفي المراحل الأولية، يمكن استخدام هذه المعلومات لوضع خطة التحقيق بما في ذلك تقييم مدى صعوبة نجاح القضية وإعداد الملف التعريفي الخاص بها. ويمكن أن تساعد في إيجاد خيوط استدلال أو تحديد الأموال المملوكة للأشخاص محل التحقيق وأسرهم وشركائهم ومؤسسات الأعمال المرتبطة بهم محلياً أو في الخارج. كما يمكن أن تساعد في تحديد الشركاء والشهود المحتملين وفي تجميع معلومات الملف التعريفي (القسم 3-3) والملف المالي (الفصل الرابع، القسم 4-3)، وكذلك وضع الأساس لاستصدار أوامر التفتيش والضبط (القسم 3-4-8).

وتشمل المعلومات مفتوحة المصدر تلك المتاحة علناً من خلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي (بما في ذلك المعلومات المؤرشَفة). وتتضمن الإجراءات المفيدة في مرحلة تتبُّع الأموال بأكملها تحديد المعلومات واسترجاعها من الوسائط الرقمية، وفحص المعلومات المتعلقة برسائل البريد الإلكتروني، وفحص النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وإنستغرام) والحسابات على الشبكات المهنية (مثل لينكد إن). فعلى سبيل المثال، ساعدت منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في رصد أموال كان الوكلاء يحتفظون بها لكن استمر ظهورها في منشورات الأشخاص محل التحقيق. ويجب أن يفكر الممارسون في تحديد البصمة الرقمية للأشخاص محل التحقيق في مرحلة مبكرة من هذه العملية والتعاون مع مقدِّمي خدمات الإنترنت وشركات مواقع التواصل الاجتماعي على تتبُّع الأموال باستخدام تحديد الموقع الجغرافي ومعلومات عنوان بروتوكول الإنترنت الأخرى.

ومع ذلك، لا تتسم المعلومات الموجودة بوسائل التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت بالدقة دائماً ولا تكفي بمفردها لإثبات الوقائع المهمة. بل قد يلزم إيجاد إثباتات إضافية من خلال أساليب التحقيق التقليدية.

وفيما يلي بعض فئات المعلومات مفتوحة *المصدر*:

- السجلات العامة الرسمية (المحلية والأجنبية)
  - سجلات التأسيس أو الميلاد والوفاة والزواج والممتلكات العقارية
- قواعد البيانات الخاصة أو التجارية أو قواعد بيانات هيئات إنفاذ القانون
  - تقارير الملكية والائتمان
  - قواعد البيانات الخاصة بالعناية الواجبة "اعرف عميلك"
- الدعاوى المدنية ودعاوى الطلاق وإثبات صحة الوصية (إن وجدت)
- سجلات الشركات والمستندات الخاصة بها (بما في ذلك القوائم المالية)
- طلبات تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية
- مستندات تسجيل المنظمات غير الربحية

- الإقرارات الضريبية أو معلومات خطة التقاعد (إن وجدت)
- مواقع تتبُّع الأموال المنقولة فيما يتعلق بحركة الطائرات[8] والسفن البحرية والسيارات
- منشورات وسائل التواصل الاجتماعي
- وسائل الإعلام الإخبارية (تشمل الجرائد، المجلات التجارية، الصحف الشعبية أو صحف النميمة، أو مواقع الويب)
- السجلات التعليمية ومطبوعات منظمات الخريجين
- المعلومات التي تبيِّن سلطات المصادرة القانونية والمعلومات ذات الصلة من البلدان الأخرى
  - تقارير مجموعة العمل المالي https://www.fatf-gafi.org/
  - التقارير القُطرية المعلوماتية: مثل التقارير المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأمريكية وهو www.state.gov
  - الأدلة الإرشادية بشأن استرداد الأموال والملكية الانتفاعية: مثل الأدلة المتاحة على https://star.worldbank.org/ArabForum/asset-recovery-guides و https://star.worldbank.org/content/beneficial-ownership-guides
- تقارير التحقيق وتقارير المنظمات غير الحكومية: كتلك الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين، ومنظمة غلوبال ويتنس "الشاهد العالمي"، ومنظمة النزاهة المالية العالمية، ومنظمة بابليك آي.[9]

وقد يرى الممارسون أيضا الاشتراك في قواعد البيانات التجارية التي تضم معلومات ذات صلة. انظر الملحق "ياء" للاطلاع على قائمة ببعض المواقع الإلكترونية المفيدة مفتوحة المصدر.

ويمكن الحصول على المعلومات من منظمات المجتمع المدني التي تُعنَى بجمع الأدلة والتي يمكن إحالتها بعد ذلك إلى السلطات القضائية المسؤولة عن التحقيق. وقد تشارك هذه المنظمات بصورة نشِطة في التحقيق، وذلك تبعاً للإطار القانوني المطبَّق. فمثلاً في الولايات القضائية التي يسمح فيها الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الفساد ومكافحته برفع دعاوى قضائية، قد تساهم هذه المنظمات مساهمةً إيجابيةً للغاية في تقدُّم سير القضية. ويتناول الإطار 3-5 كيف أيدت هذه المنظمات والمجموعات التحقيق القضائي ضد تيودورين أوبيانغ من غينيا الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلعب الصحفيون دوراً بالغ الأهمية في كشف تفاصيل مخطط فساد من خلال جمع الأدلة وتسليمها إلى السلطات.[10]

---

[8] فمثلاً، الطائرة النفاثة الخاصة الفاخرة المرتبطة بقضية حقل النفط النيجيري أو بي إل 245 (كما هو مبيَّن في الإطار 5-4 بالفصل الخامس) تم تعقبها باستخدام الموقع الإلكتروني فلايت أوير (https://uk.flightaware.com). انظر ليونيل فول ومارغوت غيبس. 2020."نيجيريا تضبط طائرة نفاثة خاصة فاخرة مرتبطة بغسل للأموال في قضية حقل أو بي إل 245 في مونتريال". فاينانس أنكفرد، 6 يونيو/حزيران 2020. https://www.financeuncovered.org/investigations/nigeria-seizes-luxury-private-jet-linked-to-opl245-money-laundering-in-montreal/.

[9] للاطلاع على تقارير صادرة عن هذه المنظمات غير الحكومية، انظر الموقع الإلكتروني لكل من الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين (https://www.icij.org/)، ومنظمة غلوبال ويتنس"الشاهد العالمي" (https://www.globalwitness.org/)، ومنظمة النزاهة المالية العالمية (https://gfintegrity.org/)، ومنظمة بابليك آي (https://www.publiceye.ch/en/).

[10] دانيال بوليتي. 2018."حقائب أموال في الأرجنتين: مذكرات سائق تقود للتحقيق في قضية فساد". نيويورك تايمز، 3 أغسطس/آب 2018. https://www.nytimes.com/2018/08/03/world/americas/+argentina-corruption-investigation.html. في قضية تم نشرها لكن لم تُسوَّ بعد، حصل صحفي بجريدة لا ناسيون الأرجنتينية في عام 2018 على صندوق به مذكرات حلزونية من سائق رسمي لمسؤول رفيع بوزارة التخطيط الفيدرالية والتي ذكر فيها تفاصيل عن تسليم رشاوى نقدية بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي بين عامي 2005 و2015، وقد سُلِّمت هذه الأدلة إلى السلطات. ووفقاً للمحققين، بلغ إجمالي الرشاوى قرابة 160 مليون دولار أمريكي. وتصف النيابة الأرجنتينية الرئيس الأسبق نيستور كيرشنر والرئيسة السابقة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر بأنهما قادة مخطط الفساد هذا.

الإطار 3-5 غينيا الاستوائية: دعم المجتمع المدني في التحقيق ضد تيودورين أوبيانغ

كانت إحدى النقاط الرئيسية في هذه القضية هي ما إذا كان يجوز قانوناً لفرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا الانضمام إلى دعوى جنائية بصفة "طرف مدني متضرر".

رفعت رابطة شيربا، وهي مجموعة محاماة فرنسية، دعوى جنائية بشأن أنشطة الفساد في قضية الكسب غير المشروع (المُبيَّنة في الحاشية رقم 8 بالفصل الثاني). ورغم أن تحقيقات الشرطة كشفت عن العديد من الأموال، فقد أسقط المدعي العام التهم المُوجَّهة ضد نائب رئيس غينيا الاستوائية السابق تيودورو نغويما أوبيانغ (المعروف باسم تيودورين). للاطلاع على مناقشة المسائل المتعلقة بالحصانة في القضية المقامة ضد تيودورين أوبيانغ، انظر الإطار 2-10 بالفصل الثاني.

قرر فرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا الانضمام بصفة "طرف مدني متضرر" إلى الدعوى الجنائية التي رفعتها رابطة شيربا، وذلك أملاً في إجراء تحقيق قضائي في القضية (بيردريل-فايسيير 2017). وقبل إصدار الحكم، كان على المحكمة البت أولاً فيما إذا كانت لفرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا مصلحة قانونية كافية للانضمام إلى الدعوى، وهو ما قضت به المحكمة. وقد تم الطعن على ذلك أمام المحكمة العليا المختصة بالمسائل الجنائية في فرنسا (محكمة النقض) والتي أيدت، في قرار اعتُبِر تاريخياً آنذاك، حكم المحكمة الأدنى درجة.

وقد دعم فرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا ورابطة شيربا التحقيق بشكل نشِط (بيردريل-فايسيير 2017) من خلال:

- جمع المعلومات والأدلة من مصادر متنوعة؛
- تقديم المواد التي جرى جمعها إلى القضاة المسؤولين عن التحقيق؛
- بحث النقاط القانونية التي يمكن أن تحول دون نجاح القضية؛
- اكتشاف الأموال (بما في ذلك العقار الكائن في 42 جادة فوش بباريس) التي كانت تعود ملكيتها الانتفاعية إلى تيودورين أوبيانغ.

أ. بموجب مادة جديدة في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (المادة 85)، يمكن للطرف المدني المتضرر الانضمام إلى القضية بتقديم التماس يدعي فيه تضرره من جناية أو جنحة.

3-4-2 المعلومات من الهيئات الحكومية الأخرى

يجب أيضا استكشاف سبل الحصول على بيانات من هيئات حكومية أخرى من بينها تلك المبيَّنة أدناه (الشكل 3-2).

وحدات التحريات المالية: مجموعة العمل المالي هي هيئة مشتركة بين الحكومات تُعنَى بوضع معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. ووفقاً لتوصية المجموعة رقم 29، ينبغي للبلدان إنشاء وحدة للتحريات المالية لتكون بمثابة مركز وطني لتلقي وتحليل (من الناحيتين التشغيلية

الشكل 3-2 مصادر المعلومات الأولية من الهيئات الحكومية

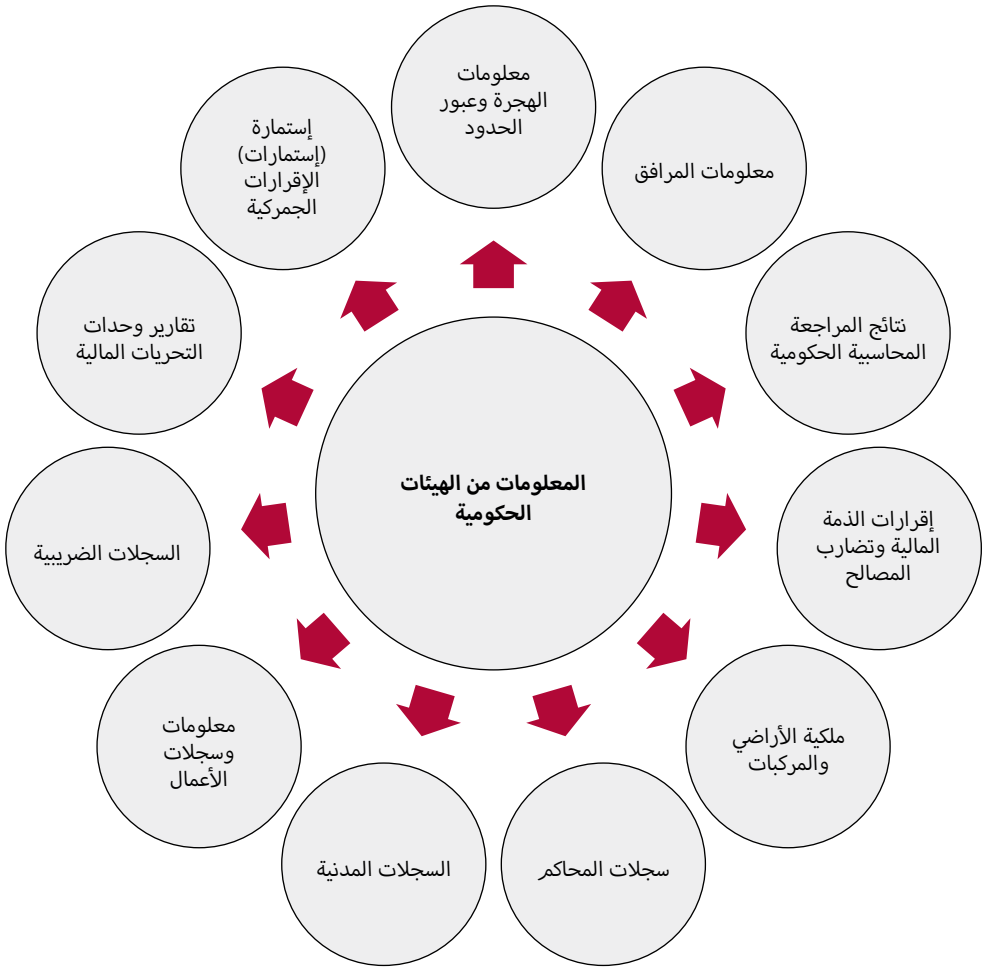

المصدر: البنك الدولي.

والإستراتيجية) البلاغات عن المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى ذات الصلة بغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب، وكذلك لنشر المعلومات ذات الصلة تلقائياً وعند الطلب.[11]

قد تتمتع وحدات التحريات المالية بصلاحيات إجراء التحقيقات وقد تتبع السلطة القضائية، أو تدعم جهود هيئات إنفاذ القانون، أو تعمل كهيئات إدارية مستقلة.[12] ويمكن أن تساعد هذه الوحدات، بوصفها

[11] انظر توصية مجموعة العمل المالي رقم 29 المعنونة "وحدات التحريات المالية" (مجموعة العمل المالي 2019، 22) والمذكرة التفسيرية لها (97-99).

[12] "وحدات التحريات المالية" في قسم "نبذة عن إيغمونت" على الموقع الإلكتروني للمجموعة (تاريخ الدخول 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، https://egmontgroup.org/en/content/financial -intelligence-units-fius. وهناك أيضا نماذج مختلطة تعمل كوسطاء بين هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية. وللمزيد من المعلومات عن وحدات التحريات المالية، انظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (2004).

مصدراً مهماً للتحريات المالية، في تحديد مسار الأموال. وللمزيد من المعلومات عن وظائف وحدة التحريات المالية ومساهماتها، انظر الإطار 2-1 بالفصل الثاني.

ويجب على البلدان ضمان قيام وحدات التحريات المالية لديها بالتقدُّم لنيل عضوية مجموعة إيغمونت العالمية. ويوضِّح الإطار 3-6 دور المجموعة في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بناءً على بيان أغراضها و"مبادئ تبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية" (مجموعة إيغمونت 2013).

وينبغي أن يتضمن أي طلب يقدِّمه الممارسون من هيئات إنفاذ القانون إلى وحدة التحريات المالية، حيثما كان مسموحاً بذلك،[13] ما يلي:

- أي بلاغ عن معاملة مشبوهة أو نشاط مشبوه أو معاملة نقدية تم تقديمه بشأن مَن يستهدفهم التحقيق
- أي بلاغ عن معاملة مشبوهة أو نشاط مشبوه أو معاملة نقدية تم تقديمه بشأن مؤسسات الأعمال المرتبطة بالأشخاص محل التحقيق.

الإطار 3-6 دور مجموعة إيغمونت في قضايا استرداد الأموال

مجموعة إيغمونت هي تكتُّل يضم 165 وحدة للتحريات المالية منتشرة حول العالم، وهي توفِّر منصة للتبادل الآمن للخبرات والتحريات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[أ] وتعمل المجموعة كمنتدى دولي للتحريات المالية يسهِّل تبادل هذه التحريات فيما بين أعضائه من وحدات التحريات المالية ويساعدها على "تجاوز العقبات التي تحول دون تبادل المعلومات عبر الحدود" (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 2).[ب]

وتؤكِّد عضوية المجموعة موافقة العضو على المعايير المنصوص عليها في التوصيتين 29 و40 من توصيات مجموعة العمل المالي (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 3). ويقوم التعاون بين وحدات التحريات المالية "على أساس الثقة المتبادلة" (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 7)؛ ويجوز تبادل المعلومات "بحرية وتلقائية وعند الطلب على أساس المعاملة بالمثل" (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 11). كما يجوز إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف لدعم التعاون (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 15).

وبالإضافة إلى ذلك، "يتعيَّن حماية المعلومات التي تتلقاها وحدات التحريات المالية الطالبة لها، أو تقوم بمعالجتها أو الاحتفاظ بها أو تعميمها، بشكل آمن" والحفاظ على سريتها و"عدم استخدامها إلا في الغرض الذي تم طلبها أو تقديمها لأجله" (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرات 28، 29، 32). ولتحقيق ذلك، "ينبغي أن تستخدم وحدات التحريات المالية موقع إيغمونت المُؤمَّن أو أي شبكات أخرى معترف بها" تكفل الأمن والموثوقية (مجموعة إيغمونت 2013، الفقرة 35).

أ. الموقع الإلكتروني لمجموعة إيغمونت، قسم "نبذة عن إيغمونت" (تاريخ الدخول 11 مايو/أيار 2020) https://egmontgroup.org/en/content/about.

ب. انظر أيضا الموقع الإلكتروني لمجموعة إيغمونت، قسم "نبذة عن إيغمونت".

[13] في بعض الولايات القضائية، لا يُسمح لوحدة التحريات المالية بموافاة هيئات إنفاذ القانون بنسخة من البلاغ عن المعاملة المشبوهة أو المعاملة النقدية. وفي هذه الحالات، يُتاح عادةً طلب تقرير التحريات (حال صياغته) الذي يحتوي على الكثير من المعلومات الواردة بالبلاغ.

- أي بلاغ عن معاملة مشبوهة أو نشاط مشبوه أو معاملة نقدية تم تقديمه بشأن شركاء مَن يستهدفهم التحقيق أو أقاربهم
- أي تقارير تحريات متصلة عن سلوك إجرامي محتمل (لأنه لا يُسمح لبعض وحدات التحريات المالية بتقديم معلومات في حالة عدم وجود بلاغ عن معاملة مشبوهة).

سلطات الهجرة وعبور الحدود. قد يرى الممارسون أنه من المفيد الحصول على نسخ من النماذج أو أي مستندات أخرى ذات صلة تشير إلى سجل عبور الحدود والهجرة للشخص محل التحقيق.

الجمارك. قد تشير نماذج الإقرارات الجمركية إلى تحركات الشخص محل التحقيق عبر الحدود. وفي حالة اشتراط تقديم إقرار نقدي، فيمكن للممارسين أيضا التحقُّق مما إذا كان الشخص محل التحقيق قد أقرَّ بحمله مبالغ نقدية.

سلطات الضرائب. يُعد ضرورياً جمع كل السجلات الضريبية المتعلقة بالشخص محل التحقيق والتي قد تشمل إقرارات ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الأملاك وضرائب الشركات، والإقرارات الأخرى، والمواد المتعلقة بالمنازعات الضريبية. وفي الغالب، يمكن أن يقدِّم مكتب الفحص الضريبي أو مكتب المساحة معلومات عن ملكية العقار وتاريخ شرائه، ووضعه القانوني، وتقدير قيمته.

مكتب الأخلاقيات أو النزاهة. قد يقوم المكتب المسؤول عن تعزيز وإرساء ثقافة أخلاقية قوية داخل هيئة عامة أو كيان من القطاع الخاص بإبلاغ الممارسين بالشكاوى المتعلقة بالفساد والمخاوف بشأن المساءلة التي تم تسجيلها. وقد تكون بحوزة هذا المكتب أيضا إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين والتي يمكن إطلاع المحققين عليها (روسي وبوب وبيرغر 2017).

هيئات مراجعة الحسابات (مكتب المفتش العام). تُكلَّف هيئات مراجعة الحسابات العامة أو الحكومية (المشار إليها في بعض الولايات القضائية باسم مكتب المفتش العام) عادةً بتقديم استعراض مستقل وموضوعي لعمليات الإدارات الحكومية التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها. وتقوم هذه الهيئات بإجراء تحقيقات ومراجعات محاسبية ومشروعات خاصة لكشف الاحتيال وسوء السلوك ولتعزيز النزاهة والكفاءة والفعالية في عمليات الإدارة المعنية. وفي حالة تورُّط إحدى الإدارات الحكومية في أنشطة فساد، فقد تقدِّم هذه الهيئات معلومات أو موارد تساعد في التحقيق. فعلى سبيل المثال، قد تضم هذه الهيئات محاسبين شرعيين يمكن ندبهم للتحقيق لفترة محددة.

سجلات الأراضي. تبعاً للولاية القضائية، يمكن أن يطلِع مكتب السجلات في المدينة أو المقاطعة أو الإقليم المحققين على سندات الملكية (المشتري والبائع)، وأي امتيازات أو حق حجز على العقار، والرهون العقارية، والضريبة العقارية وتقديراتها، ومعلومات تسجيل البيع والشراء، وتصاريح البناء.

سجلات المركبات أو السفن البحرية أو الطائرات. يمكن أن تقدِّم مكاتب سجلات المركبات معلومات عن الملكية وبيانات موجزة عن المركبة في تواريخ نقل الملكية أو البيع. ويمكن الاطلاع على بيانات تسجيل الطائرات والقوارب أو السفن البحرية الخاصة في السجلات المعنية بذلك. كما يمكن طلب الاطلاع على خطط الرحلات وبيانات السفر عند الاقتضاء.

سجلات الشركات أو الأعمال ومجالس التراخيص. يمكن أن تقدِّم سجلات الأعمال والمجالس التنظيمية معلومات تساعد في تحديد أموال الأشخاص محل التحقيق وشركائهم، وقد تقود السجلات أيضا إلى اكتشاف المشاركين المحتملين في التآمر. وستزوِّد بعض السجلات الممارسين بمعلومات عن الملكية، وأسماء الوكلاء المُسجَّلين (عادةً محامٍ أو محاسب)، والمساهمين، ومجالس الإدارة، والملاك المنتفعين، والقوائم المالية للشركات، وسجلات الأعمال الأخرى. ويجب إجراء هذا البحث لكل أنواع مؤسسات الأعمال سواء شركات الأفراد، أو شركات التضامن، أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة، أو الشركات العامة أو الخاصة. وقد تكون لدى مجالس التراخيص معلومات عن التراخيص المهنية للمحامين والمحاسبين والموثقين والعاملين بالمجال الطبي وخلافه.

السجلات المدنية. يمكن أن تقدِّم السجلات المدنية معلومات عن التركة والحالة الأسرية بما في ذلك الزوجات/الأزواج حالياً وسابقاً (سجلات الزواج والطلاق)، والأبناء، والأشقاء/الشقيقات، والوالِدان، والأجداد، وغيرهم من الأقارب.

مستودعات سجلات المحاكم. يمكن أن يبحث الممارسون في سجلات المحاكم لتحديد ما إذا كان أي من الأشخاص محل التحقيق قد تورَّط في قضية أو دعوى مدنية سابقة. وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن أن يراجع الممارسون أي اتفاقات للدفع بالاعتراف بالجُرم والنسخ المنقولة لأي شهادة أو قرارات أو جلسات لاستماع الحكم للحصول على معلومات عن الأموال أو الوقائع الأخرى ذات الصلة. ولأن بعض المحاكم قد لا تكون مربوطة بقواعد بيانات هيئات إنفاذ القانون، فقد يحتاج الممارسون إلى البحث في سجلات محاكم الإفلاس أو الأسرة أو المحاكم المدنية للحصول على المعلومات ذات الصلة.

المرافق. يمكن للممارسين فحص فواتير المرافق لجميع أماكن السكن ومؤسسات الأعمال التي تم تحديدها (بما فيها فواتير الكهرباء، والمياه، والهاتف، والكابل أو الأقمار الصناعية، والصرف الصحي، والقمامة) لتحديد مُستلِم فاتورة المرافق، وطريقة الدفع، والشخص الذي يسدد المدفوعات، ومعلومات المشترك. ويمكن أن يطلبوا أيضا إجراء بحث عام عن الأشخاص محل التحقيق وشركائهم لتحديد أي صلات بعناوين أخرى.

إقرارات الذمة المالية. يمكن أن يوفِّر نظام الإفصاح عن الدخل والأموال أو الهيئة الحكومية المختصة معلومات عن دخل الأشخاص محل التحقيق وأموالهم، ومصادر تحصيل الدخل والهبات، والتغيُّرات في ثروتهم، والأعمال التي يزاولونها خارج الوظيفة، والمجالس الأعضاء فيها، والأسهم المملوكة لهم، ومصالحهم المالية الأخرى وخلافه (روسي وبوب وبيرغر 2017؛ البنك الدولي 2012).

3-4-3 المراقبة المادية

المراقبة المادية هي مراقبة الأشخاص محل التحقيق في سرية لجمع معلومات عنهم. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن تساعد المراقبة المادية الممارسين في تحديد الشهود أو المشاركين في التآمر المحتملين، والعقارات أو الأموال الأخرى، والمحامين أو المصرفيين أو المحاسبين المحتمل تورُّطهم في تسهيل غسل عائدات الفساد، وأنشطة الأعمال وأنماط السلوك وغيرها من أشكال التحريات التي قد تكون حيوية في التحقيق.

وتتطلب التحقيقات السرية بشكل عام قدراً كبيراً من التخطيط المسبق ولا يمكن أن تظل سرية لفترة طويلة. وتنطوي المراقبة المادية أيضا على مخاطر معيَّنة: فقد يكشف الشخص محل التحقيق أنه

موضوع تحت المراقبة بغض النظر عن مدى جودة الفريق القائم بها وخبرته. ولهذا، يتعيَّن على رئيس فريق التحقيق، بالتشاور مع أفراده، تحديد ما إذا كانت المنافع تفوق تلك المخاطر.

ويتطلب نجاح عملية المراقبة توافر موارد كافية من بينها الأفراد ذوو الخبرة والمعدات. فعلى سبيل المثال، تُعد الأجهزة اللاسلكية أو الهواتف المحمولة مهمة لإبلاغ أفراد الفريق الآخرين بمكان الشخص محل التحقيق وأفعاله، فيما يمكن استخدام أجهزة التسجيل في تسجيل الوقائع أو حفظ ملاحظات عن التحركات أو الأشخاص الآخرين الذين تم الاتصال بهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُوكل مهمة تجميع معلومات المراقبة وتنسيقها والإشراف عليها إلى محقق رئيسي ذي خبرة.

وسيحدد رئيس الفريق حجمه وشكل المراقبة وأماكنها. وسيتعيَّن عليه إعداد بيانات موجزة بالحيثيات قبل إجراء المراقبة لشرح المهمة لأفراد الفريق، وتأمين الاستمرارية عند تغيير النوبات، والإبلاغ بأي أمور تتعلق بالأمن الشخصي. وسيكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الإستراتيجية مثل اختيار نوع المراقبة (على سبيل المثال، الثابتة أو المتحركة باستخدام مركبة أو سيراً على الأقدام)، وتقرير ما إذا كان يلزم متابعة أهداف أخرى قوبلت في أثناء المراقبة، وصياغة تقرير بالوقائع المهمة التي حدثت أثناء المراقبة. ورغم أن المراقبة تُعد أسلوباً مفيداً، فإن اعتبارات التكلفة قد تؤدي إلى تفضيل إجرائها من حين لآخر لأن تكلفتها طوال ساعات اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع تكون باهظة بما يحول عادةً دون متابعتها.

4-4-3 فحص المخلفات والقمامة

يتضمن فحص المخلفات والقمامة التفتيش في قمامة الشخص محل التحقيق بحثاً عن أي معلومات ذات صلة مثل الكشوف البنكية المُلقاة، وأسماء شركاء العمل، والمراسلات، والفواتير، وإيصالات السفر، وما إلى ذلك. وبالتالي، يمكن استخدام هذه الأدلة لتأييد طلبات استصدار أوامر التفتيش بإظهار الصلة بين الشخص محل التحقيق وأفراد آخرين أو أموال أخرى.

وكما هو الحال مع أساليب التحقيق الأخرى، يجب على المحققين أولاً تحديد ما إذا كان هذا الفحص جائزاً قانوناً وكذلك أي قيود في هذا الشأن، لأن معايير "الحق في الخصوصية" فيما يتعلق بالمخلفات والقمامة ليست واحدة في جميع الولايات القضائية.[14] وينبغي إجراء هذا الفحص، حيثما كان مسموحاً به، في جميع أماكن السكن والعمل الخاصة بالأشخاص محل التحقيق. وقد يركِّز الممارسون على المعلومات البنكية أو الفواتير أو المستندات المتعلقة بالأصول المالية وأنشطة الأعمال، أو المستندات التي تحدد أسماء أشخاص آخرين أو الشركات أو المحامين أو المحاسبين، أو بيانات بطاقات الائتمان، أو سجلات السفر (مثل بطاقات الصعود إلى الطائرة أو بيانات برامج ولاء المسافرين). ويجب تسجيل الأدلة التي يتم جمعها (مثل التاريخ والتوقيت والمسؤولين المتورِّطين ورقم المستند). ويجوز أن يشمل هذا الفحص أيضا جميع أفراد الأسرة أو المقربين الآخرين مثل الزوجات/الأزواج حالياً وسابقاً، والشركاء، والمحامين، والمحاسبين، ورجال الأعمال الآخرين المرتبطين بالأشخاص محل التحقيق.

[14] ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، لا يوجد أي توقُّع للخصوصية على المخلفات والقمامة التي تم وضعها على الرصيف خارج المنزل ليجمعها عمال النظافة، وبالتالي يستطيع المحققون جمعها وتفتيشها بدون استصدار أمر بذلك (كاليفورنيا ضد غرينوود، 486 الولايات المتحدة 35 [1988]). لكن ينبغي توقُّع الخصوصية في حالة وضع المخلفات والقمامة في سلة مجاورة للمنزل، وعندئذ يتعيَّن على مسؤولي إنفاذ القانون استصدار أمر بالتفتيش. وفي المقابل، لا يُسمح بإجراء هذا الفحص في بعض الولايات القضائية (مثل أوكرانيا).

3-4-5 تغطية البريد وسجلات الزوار أو الدخول

تغطية البريد هي عملية إنشاء سجل، لفترة محددة، بأي بيانات تظهر على الغلاف الخارجي للبريد المختوم أو غير المختوم (مثل العنوان الذي تُعاد إليه الرسالة أو تاريخ إلغاء طابع البريد والبلد المُصدِر له)، أو بمحتويات أي بريد غير مختوم. ويمكن أن توفِّر أغلفة رسائل البريد خيوط استدلال ممتازة إلى مكان الأموال. فالبريد الوارد من بنك أو مكتب محاماة أو شركة أو مكتب محاسبة، على سبيل المثال، ينبِّه المحققين إلى مصادر يمكن الحصول منها على معلومات عن الأموال التي يمتلكها الشخص محل التحقيق.

وغالباً ما تجيز الولايات القضائية عمليات تغطية البريد، حيثما كان مسموحاً بها، بدون أمر لأن مُستلِم الرسالة لا يكون لديه تقريباً توقُّع معقول بالخصوصية بشأن المحتوى الموجود على الغلاف الخارجي للرسالة أو الطرد. وتشترط معظم الولايات القضائية الحصول على أمر تفتيش أو أي تصريح قانوني آخر لفتح الرسائل والطرود المختومة وقراءتها. وعملياً، من المهم أن ينظر المحققون في الصلة بين الشخص محل التحقيق ومُرسِل كل رسالة وأن يسجلوا بدقة جميع البيانات الموجودة على الغلاف الخارجي لأي ظرف أو طرد وكذلك تاريخ ووقت إجراء عملية التغطية، وأن يحفظوا نسخة من هذا السجل في ملف القضية.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ العديد من الهيئات الحكومية والشركات الخاصة بسجلات للزوار على مستوى المبنى أو المكتب. ويمكن أن تحدد هذه السجلات مواعيد وتواريخ الاجتماعات بين الأشخاص محل الاهتمام أو تحدد الاتصالات بخلاف ذلك. ويُتاح غالباً الاطلاع على هذه السجلات بدون استصدار أمر بذلك.

ويتزايد استخدام تطبيقات الدخول الإلكتروني في بعض الجهات من خلال أنظمة قارئ البطاقات. ويمكن للمحققين أيضا الاطلاع على السجلات الإلكترونية لدخول الموظفين إلى المنشأة.

3-4-6 الاستجوابات

الاستجوابات هي عنصر أساسي في أي تحقيق ولها أهمية بالغة في قضايا استرداد الأموال. فالأقوال التي يتم الإدلاء بها يمكن أن تؤيد أو توضِّح المعلومات المستقاة من الأدلة المستندية، أو تكشف خيوط استدلال جديدة، أو تحدد مستندات مالية جديدة. وقد تشمل المصادر المهمة مقدِّمي الشكاوى أو شركاء العمل أو الأقارب أو الجيران أو الموظفين أو غيرهم من المقربين من الأشخاص محل التحقيق، والمنافسين، وموظفي المؤسسات المالية، والمصادر الأخرى التي كانت على اتصال بالأشخاص محل التحقيق، وكذلك هؤلاء الأشخاص أنفسهم. ومن الضروري أيضا تحديد أي ملاك وهميين متورطين في القضية واستجوابهم. فهؤلاء الأشخاص يتعرَّضون لمخاطر كبيرة نظير الحصول على مقابل ضئيل وقد يفضلون إبلاغ السلطات بمعلومات عن الأشخاص الذين يتصرفون نيابةً عنهم بدلاً من التورُّط في مخطط ما.

الاستجوابات هي عنصر أساسي في أي تحقيق ولها أهمية بالغة في قضايا استرداد الأموال.[15] فالأقوال التي يتم الإدلاء بها يمكن أن تؤيد أو توضِّح المعلومات المستقاة من الأدلة المستندية، أو تكشف

[15] تفرِّق بعض الولايات القضائية بين الاستجواب والاستنطاق، إذ تُعرِّف الأول بأنه استجواب غير المستهدفين في التحقيق والثاني باستجواب المستهدفين فيه. وفي هذا القسم، نستخدم المصطلح "الأول" للإشارة إلى كلا الشكلين من الاستجواب. ويتعيَّن على الممارسين ضمان توفير الحماية المناسبة للشهود والخبراء والضحايا والمبلِّغين عن المخالفات والمتعاونين من الأشخاص محل التحقيق. انظر، على سبيل المثال، المواد 32 و33 و37 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

خيوط استدلال جديدة، أو تحدد مستندات مالية جديدة. وقد تشمل المصادر المهمة مقدِّمي الشكاوى أو شركاء العمل أو الأقارب أو الجيران أو الموظفين أو غيرهم من المقربين من الأشخاص محل التحقيق، والمنافسين، وموظفي المؤسسات المالية، والمصادر الأخرى التي كانت على اتصال بالأشخاص محل التحقيق، وكذلك هؤلاء الأشخاص أنفسهم. ومن الضروري أيضا تحديد أي ملاك وهميين متورطين في القضية واستجوابهم. فهؤلاء الأشخاص يتعرَّضون لمخاطر كبيرة نظير الحصول على مقابل ضئيل وقد يفضلون إبلاغ السلطات بمعلومات عن الأشخاص الذين يتصرفون نيابةً عنهم بدلاً من التورُّط في مخطط ما.

ويجب أن يكون الممارسون على دراية بالقوانين المتعلقة بإجراء الاستجوابات مع الأشخاص محل التحقيق وغيرهم، ولا سيما عند العمل مع السلطات في ولايات قضائية أجنبية.[16] وتشترط بعض الولايات القضائية، على سبيل المثال، أخذ جميع الأقوال من خلال جلسات استماع رسمية. في حين تسمح ولايات قضائية أخرى بمجموعة من الخيارات في إجراء الاستجواب مثل توجيه أسئلة روتينية للشهود من جانب مسؤولي إنفاذ القانوني (بدون تسجيل رسمي أو حرفي)، أو أخذ الأقوال خطياً، أو تسجيلها تسجيلاً مرئياً أو صوتياً مع تحذير من يخضع للاستجواب، أو تسجيل الأقوال تحت القَسَم.

والإعداد الدقيق ضروري لنجاح الاستجواب وكذلك الفهم الكامل لجميع الأدلة، والأشخاص محل التحقيق، والشركاء، والإطار الزمني للأحداث، والمعلومات التي جرى جمعها بالفعل أثناء التحقيق. وينبغي أن يشمل الإعداد أيضا تحديد الدفوع المحتملة وتخطيط أسئلة الاستجواب بناءً على ذلك، مثل توقُّع الدفع بالغياب بشكل واضح من خلال استجوابات الشهود أو تحديد مدى سلامة الدفوع مثل الدفع بعدم القصد أو طلب مشورة المحامي. ويمكن أن يُعِد الممارس أسئلة تغطي المعلومات المرغوبة لكن يتعيَّن عليه، أثناء إجراء الاستجواب، التحلي أيضا بالمرونة والتركيز على إجابات الأشخاص محل التحقيق، وليس على الأسئلة المعدة سلفاً.[17]

ولأن الأشخاص محل التحقيق قد يحاولون التواصل مع بعضهم البعض للاتفاق على رواية مشتركة للأحداث أو التأثير على شهادة أحد الشهود، فإنه يجوز للممارسين اتخاذ التدابير المناسبة (أو طلب ذلك من السلطات القضائية المختصة) لضمان حظر تواصل الأشخاص محل التحقيق مع بعضهم بعضاً أو مع الشهود أو منعهم من ذلك قبل إجراء الاستجوابات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مكان الاستجواب خالياً من عناصر الإلهاء والتشتيت إلى أقصى حد وأن يتيح حرية التصرُّف ويساعد على استخلاص إجابات صريحة (على سبيل المثال، مسكن أو قسم شرطة أو مكان عمل). وينبغي أن يقتصر عدد القائمين بالاستجواب على اثنين، إن أمكن.

3-4-7 أوامر متابعة الحسابات

أمر متابعة حساب ما هو أمر من جانب واحد تصدره المحكمة (أو قاضي التحقيق في بعض الولايات القضائية) ينص على إلزام مؤسسة مالية بعينها بتقديم معلومات، تغطي فترة زمنية معيَّنة، عن الحساب المحدد في الأمر. ويجب إعطاء المعلومات للمسؤول المناسب بالطريقة وفي المواعيد المذكورة في الأمر أو بالتواتر الوارد فيه.[18] ويسمح الأمر بالمراقبة المالية اللحظية للمعاملات الجارية في الحساب بما يُمكِّن الممارسين من

---

[16] يجب على الممارسين ضمان إبلاغ النظراء الأجانب بالاشتراطات الخاصة بالاستجوابات (مثل وجوب تحذير مَن يخضع للاستجواب) والاستفسار عما إذا كان يمكنهم المشاركة في تلك الاستجوابات. وللاطلاع على مناقشة للتعاون مع الممارسين الأجانب أو المشاركة في تنفيذ طلب، انظر القسم 9-2-6 بالفصل التاسع.

[17] في هذا الصدد، قد يجد الممارسون أن من الأصلح إعداد محاور رئيسية بدلًا من استخدام أسئلة محددة لتوجيه الاستجواب.

[18] في المملكة المتحدة، يمكن أن يسري الأمر لمدة تصل إلى 90 يوماً في المرة الواحدة.

تحديد أنماط النشاط ورصد الحسابات الجديدة. ويمكن أن يمثل هذا الأمر وسيلة لجمع أسباب كافية لطلب إصدار أمر بالإفصاح عن الأموال أو تجميدها أو البحث عنها أو الحجز عليها.[19] وفي حالة المسحوبات النقدية الكبيـرة، فيمكن أن يتيح هذا الأمر فرصاً للحجز على الأموال لأن أماكن السحب سيتم كشفها.

3-4-8 أوامر التفتيش والضبط

يمثل تنفيذ أمر التفتيش في مسكن أو محل عمل فرصةً كبيرةً لجمع أدلة على النشاط الإجرامي، واكتشاف معلومات عن الأموال، وتحديد المشاركين في التآمر، والتوصل لخيوط استدلال أخرى تؤيد التحقيق.[20] وفي بعض القضايا أو الولايات القضائية، سيكون هذا الأمر هو الأسلوب الرئيسي المُستخدَم للحصول على المستندات البنكية (انظر أيضا القسم 3-4-9 المعنون "أوامر الإفصاح عن المستندات أو إبرازها"). وفي إطار التعاون الدولي، إذا رأى المحققون ضرورة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات في ولاية قضائية أجنبية، فستلعب الاتصالات المبكرة والتبادلات غير الرسمية مع النظراء ذوي الصلة دوراً رئيسياً في فعالية هذه الإجراءات نظراً لضرورة التحرُّك بشكل مركَّز ومنسَّق.

وبالنظر إلى الطبيعة القسرية لعملية التفتيش في منطقة يكون لدى الشخص توقُّع معقول بالخصوصية فيها، فإن الولايات القضائية تشترط عادةً أن يطلب إجراء التفتيش شخص مفوَّض بذلك (غالباً أحد مسؤولي إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة) وحاصل على إذن قضائي من القاضي أو قاضي التحقيق فيما عدا في الظروف الطارئة التي تستدعي التحرُّك فوراً. ومع ذلك، يجب أن يعي الممارسون أن الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني والأخرى العاملة بالقانون العام تطبِّقان اشتراطات مختلفة بشأن التصريح بأوامر التفتيش. وبشكل أكثر تحديداً، قد تكون هناك اختلافات فيما بين الولايات القضائية بالنسبة لمعيار الإثبات اللازم لاستصدار أمر صحيح بالتفتيش أو الضبط، ومقدار التحديد اللازم لوصف الأدلة المطلوب ضبطها، وضرورة تحديد مكان الأدلة (اشتراط التفصيل). وعموماً، فإن درجة التحديد المطلوبة تكون أكبر في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام.

التجهيز لأمر التفتيش واستصداره

تشترط الولايات القضائية العاملة بالقانون العام تقديم طلب كتابي (فيما عدا في الظروف الطارئة، فيمكن تقديمه شفهياً أو عبر الهاتف). ويُقدَّم الطلب في شكل إفادة خطية مشفوعة بيمين تبيِّن الوقائع التي تحدد الأنشطة المشبوهة (للمزيد من المعلومات عن الإفادات الخطية المشفوعة باليمين، انظر القسم 5-3-2 بالفصل الخامس).

ويجب أن تبيِّن هذه الإفادة الخطية المبررات المعقولة، أو السبب المحتمل، للاعتقاد بأن (أ) هناك جريمة تم ارتكابها، و(ب) الأشياء محل البحث موجودة في المكان المطلوب تفتيشه، و(ج) هذه الأشياء لها صلة بالجريمة بدرجة معقولة من اليقين. (انظر الإطار 3-7 للاطلاع على مصادر المعلومات اللازمة لبيان المبررات المعقولة أو السبب المحتمل لاستصدار أمر بالتفتيش). وسيصدر قاضي التحقيق، حال اقتناعه، أمر التفتيش. وتُحدَد بهذا الأمر تفاصيل عملية التفتيش ومن بينها مَن يتم تفويضه بإجراء التفتيش، ومكانه، والساعات أو الأيام التي يمكن إجراؤه فيها (على سبيل المثال نهاراً أم ليلاً)، ومدته، والأشياء المطلوب البحث عنها، وحصر المضبوطات، واشتراط رفع تقرير للمحكمة لاحقاً.

---

[19] في العادة، يكون معيار الإثبات أو الاشتـراطات الأخرى الخاصة بأوامر متابعة الحسابات أقل تشدداً منها في أوامر الإفصاح أو التجميد أو الحجز.

[20] بالإضافة إلى المنازل وأماكن العمل، قد تشمل الأشياء التـي تخضع للتفتيش البنوك، والأشخاص، والسيارات، والطائرات، والسفن، وأجهزة الكمبيوتر، والطرود أو الصناديق، والوسائط الإلكترونية الأخرى (مثل الأقراص المدمجة ومفاتيح التشفير).

الإطار 3-7	الاعتبارات المتعلقة بمصادر المعلومات اللازمة لبيان المبررات المعقولة أو السبب المحتمل لاستصدار أمر التفتيش

من المُرجَّح إثبات وجود أسباب كافية لاستصدار أمر بالتفتيش من مجموعة متنوعة من المصادر، ومن المهم أن يبيِّن الممارسون ذلك بوضوح، ولا سيما عند طلب إصدار أمر كهذا. وتشمل مصادر المعلومات عادةً ما يلي:

- الملاحظات المباشرة (المعرفة المباشرة)
- المراقبة المادية أو الإلكترونية
- المعلومات المتاحة علناً
- المعلومات عن تاريخ القضية
- الشهود المتعاونون
- المُبلِّغون
- الإخباريات مجهولة المصدر.

ويجب مراعاة النقاط المهمة التالية:

- قد يستهدف الشهود والمُبلِّغون تحقيق مصلحة ذاتية.
- قد تكون الإخباريات مجهولة المصدر والأدلة المستندة إلى الشائعات غير موثوق بها.
- قد يكون هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الشخص محل التحقيق قد يتلف الأدلة.
- قد تكون هناك أدلة موضوعية على أن الشخص محل التحقيق يحاول عرقلة سير التحقيق.
- قد تُثبت الوقائع عدم توفُّر وسائل أخرى للحصول على أدلة، أو عدم نجاحها، أو أنها قد تضر بالتحقيق وتفشي هوية المُبلِّغ وتعرِّض مسؤولاً سرياً للخطر وما إلى ذلك. وفي هذه الحالات، يجب على الممارسين معالجة هذه الأمور من الناحية العملية.

وفي بعض الأوضاع المُبيَّنة أعلاه، سيلزم تأييد الأدلة.

وستشترط الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني توافر معلومات مماثلة، لكن بغير طابع رسمي وبمعيار للإثبات يختلف عن "السبب المحتمل" أو "المبررات المعقولة للاعتقاد". فلا يُشترط عموماً تقديم إفادة خطية مشفوعة بيمين، كما يجوز للنيابة أو قاضي التحقيق في بعض الولايات القضائية الإذن مسبقاً لمسؤولي إنفاذ القانون بإجراء "جميع عمليات التفتيش اللازمة لإثبات الحقيقة".[21]

[21] في فرنسا والبلدان الأخرى العاملة بالقانون المدني، يكون هذا التفويض في الغالب أمراً من القاضي يُسمَّى "أمر التفويض". وفي سويسرا، يمكن إجراء التفتيش بناءً على أمر كتابي بسيط موقَّع عليه من النيابة (قانون الإجراءات الجنائية، المادة 241وو).

وسيتعين على مقدِّم الطلب أيضا تحديد الأشياء المطلوب ضبطها والأماكن المطلوب تفتيشها. وفي الولايات القضائية التي تطبِّق القانون المدني، يمكن الإشارة ببساطة إلى "جميع الأشياء التي قد تكون لها صلة بالجريمة المُرتكَبة". وأما في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، فيجب على مقدِّم الطلب أن يكون أكثر تحديداً بسبب اشتراط التفصيل اللازم لإصدار أمر صحيح. فيجب أن يكون المحقِّق قادراً على بيان السبب وراء ضرورة ضبط شيء ما وأن يكون واضحاً بما يكفي لضمان تغطية الأشياء المهمة المطلوب ضبطها. ويسرد الإطار 3-8 أنواع الأشياء التي يجوز ضبطها.

التخطيط للتفتيش والضبط وتنفيذهما

باستثناء الظروف الطارئة، ستُتاح للممارسين فرصة التخطيط لتنفيذ أمر التفتيش. وينبغي أن ينظروا في إمكانية تفتيش عدة مؤسسات للأعمال أو منازل في آن واحد، حتى وإن كانت في بلدان مختلفة، تجنُّباً لإتلاف الأدلة أو إخفائها. ورغم أن تحقيق الدرجة المطلوبة من التخطيط والتنسيق يتطلب جهداً كبيراً، فإن النتائج يمكن أن تكون رائعة.

ويجب أن ينظر الممارسون أيضا في نوع الخبرات المطلوبة في عملية التفتيش. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب التفتيش وجود أخصائي شرعي تقني يمكنه تجميع الأجهزة والبيانات الإلكترونية على نحو يكفل تجنُّب ضياعها أو إتلافها أو تضرُّرها ويحافظ على تسلسل العهدة، وعرضها في شكل يمكن التحكُّم به، وكذلك ضمان اتخاذ الخطوات اللازمة بشأن تسلسل العهدة للحفاظ على قبول هذه الأدلة في المحاكمة (مثلاً بأخذ نسخة "جنائية" من البيانات وتسجيل الخطوات الإجرائية المُتخَذة وكذلك اسم الأخصائي لتجنُّب الادعاءات بالتلاعب بعد التفتيش).[22] وبالمثل، إذا كان يُعتقد أن الشخص محل التحقيق يملك عملات افتراضية، فيجب طلب المشورة بشأن أجهزة التخزين الممكنة أو معلومات كلمة السر.

ولأنه من المُرجَّح أن يؤدي التفتيش إلى تنبيه الأشخاص محل التحقيق، فيجب على الممارسين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الأموال التي قد لا تكون موجودة في أماكن التفتيش (مثل الحسابات البنكية)، سواء قبل التفتيش أو في أثنائه (انظر أيضا الفصل الخامس، القسم 5-3 بشأن اشتراطات استصدار الأوامر التحفظية). ويعرض الملحق "دال" قائمة مرجعية ببعض الاعتبارات الإضافية بشأن التخطيط لتنفيذ أمر التفتيش والضبط.

الحفاظ على الأدلة والتقيُّد باشتراطات ما بعد التنفيذ

ما أن يتم تنفيذ الأمر وضبط الأدلة، فإنه يجب نقلها إلى مكان آمن لكي يتم تسجيلها وفحصها بشكل سليم ويلزم توثيق هذا الإجراء بأكمله في ملف القضية.[23] وإذا جرى استجواب الشخص محل التحقيق أو أي من شركائه أثناء تنفيذ الأمر، فيجب إعداد محضر الاستجواب في أقرب وقت ممكن وإدراجه في ملف القضية. وسيكون رئيس فريق التحقيق مسؤولاً عن الحفاظ على تسلسل العهدة وسلامة الأدلة طوال فترة المراجعة مع ضمان سرد جميع الأدلة بالتفصيل في قائمة الجرد، وقد يكون مسؤولاً أيضا عن إبلاغ القاضي أو النيابة بالنتائج.

[22] يُرجى ملاحظة أن مستخدمي أجهزة الكمبيوتر يمكنهم استخدام آليات مختلفة لحماية البيانات أو إخفائها أو منع الدخول على النظام عندما يحاول مستخدم غير مُصرَّح له الدخول عليه. وستكون لدى الأخصائيين الشرعيين التقنيين الأدوات اللازمة للحفاظ على الأنظمة، واستعادة المعلومات المحذوفة أو المفقودة، ومتابعة استخدام الحوسبة السحابية، وما إلى ذلك. وسيضمن جمع المعلومات بشكل سليم إمكانية استخدامها في الأغراض المطلوبة.

[23] تشترط بعض الولايات القضائية دائماً تقديم تفاصيل عن مكان كل عنصر من المضبوطات للوفاء بمتطلبات تسلسل العهدة.

الإطار 3-8 الأشياء المهمة الواجب ضبطها في أثناء التحقيق

تبيِّن القائمة أدناه بعض الأشياء الرئيسية التي سيرغب الممارسون في ضبطها لمساعدتهم في التحقيق. ولأن الولايات القضائية العاملة بالقانون العام تشترط درجة أكبر من التحديد في الطلب وإصدار الأوامر، فإننا نعرض أيضا أمثلة لمختلف أشكال هذه الأشياء.

المستندات المالية. تشمل هذه الفئة الدفاتر والسجلات والإيصالات والأذون ودفاتر الأستاذ، والمستندات الأخرى المتعلقة بالأموال والمصالح والمعاملات التجارية والعقارات وخطابات الاعتماد والحوالات البريدية والشيكات والشيكات السياحية والحوالات البنكية والمراسلات البنكية وشيكات الصراف والحوالات البرقية والشيكات البنكية ومعلومات الرهون العقارية ومعلومات بطاقات الائتمان والشحن ومعلومات صناديق الأمانات ومفاتيحها، والأشياء الأخرى ذات الصلة التي تؤيد وجود الأموال أو إخفاءها أو تحويلها أو صرفها (للاطلاع على المستندات التي يجب طلبها من المؤسسات المالية، انظر الإطار 3-9 بشأن أوامر الإفصاح عن المستندات أو إبرازها).

أجهزة الكمبيوتر وملحقات التخزين الخاصة بها والأجهزة الإلكترونية. تشمل هذه الفئة أجهزة الكمبيوتر المكتبية واللوحية، والمعدات الإلكترونية، والهواتف المحمولة (بما فيها الهواتف الذكية)، وأجهزة الرد الآلي على المكالمات، وأدوات التنظيم الشخصية، والأقراص المدمجة، ومحركات الأقراص المحمولة (الفلاشات)، وأجهزة التخزين عبر منافذ الناقل التسلسلي العالمي (يو إس بي)، وأجهزة الفاكس، والطابعات. ويجب أن يشمل ضبط أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الإلكترونية مكوِّناتها الصلبة الفعلية، وليس مجرد تصوير أو نسخ محتويات القرص الصلب، بالإضافة إلى جميع أقراص النسخ الاحتياطية.

ومن المستصوَب في الغالب تجنُّب تشغيل أي جهاز مغلق وكذلك إغلاق أي جهاز قيد التشغيل لأن كلا الإجراءين قد يؤديان إلى تغيير في البيانات بل إلى فقدها. ومن الجيد عملياً أن يضم الفريق خبيراً شرعياً تقنياً ليتم ضبط هذه الأشياء بشكل آمن. ومتى أمكن، يجب تنزيل البيانات المُخزَّنة على "الوسائل السحابية" الخارجية فوراً من الأماكن التي يتم تفتيشها.

الأشياء التي تحدد الشركاء أو خيوط استدلال أخرى. تشمل الصور الفوتوغرافية، ومقاطع الفيديو، والارتباطات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودفاتر العناوين، وبطاقات العمل، والتقويمات، والمخلفات والقمامة.

عائدات الجريمة أو الأدوات المستخدمة فيها. تشمل العملات، والمعادن النفيسة، والمجوهرات، والأدوات المالية مثل الأسهم والسندات، والأشياء القيِّمة الأخرى مثل التحف الفنية وغيرها من المقتنيات. ومتى أمكن، يجب تنزيل العملات المُشفَّرة على "محفظة" مُؤمَّنة يتحكم فيها المحققون.[أ]

الأوراق الممزقة. يجب إعادة تجميع المواد الممزقة، إن أمكن.

أ. نيمان غيبسون ميراليس. "ضبط بيتكوين المتهم: دليل إرشادي خطوة بخطوة". الموقع الإلكتروني لنيمان غيبسون ميراليس (تاريخ الاطلاع 11 مايو/أيار 2020). https://ngm.com.au/seizing-bitcoin-guide/.

ويجب أن يقوم الممارسون أيضا باستعراض جميع الأدلة المستندية التي جرى ضبطها، وتحديد خيوط الاستدلال المحتملة لتتبُّع الأموال أو المشاركين المحتملين في التآمر، وكذلك – عند الاقتضاء- اتخاذ إجراء فوري لتقييد التصرُّف في الأصول تفادياً لتبديدها أو نقلها. وإذا كان الممارسون قد طلبوا المساعدة من

سلطات أجنبية في أثناء سير التحقيق، فإنه من المفيد غالباً إبلاغ هذه السلطات بنتائج التفتيش في حينه بحيث يمكنهم الاستجابة بشكل مواتٍ.

9-4-3 أوامر الإفصاح عن المستندات أو إبرازها

يُعد الحصول على مستندات العمل ضرورياً لأي قضية لاسترداد الأموال. وتشمل المستندات التي يُرجَّح أن تتطلب إذناً قضائياً تلك التي لدى البنوك، وشركات المحاسبة والمحاماة، وشركات التأمين، ومقدِّمي خدمات البريد السريع أو توصيل البريد، ومقدِّمي خدمات البريد الإلكتروني عبر الويب، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتجار التجزئة عبر الإنترنت، ومقدِّمي خدمات الإنترنت، وأحياناً شركات المرافق. وتشبه عملية استصدار أمر بالإفصاح أو الإبراز تلك الخاصة باستصدار أمر التفتيش (انظر القسم 3-4-8 للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أوامر التفتيش والضبط).

وكما هو الحال في أوامر التفتيش، هناك تفاوت في درجة التحديد التي تشترطها الولايات القضائية لإصدار أوامر الإفصاح. فالولايات القضائية العاملة بالقانون العام ستشترط قائمة أكثر تحديداً بينما قد تكتفي تلك العاملة بالقانون المدني بعبارة عامة مثل "جميع المستندات التي قد تكون لها صلة بالجريمة المُرتكَبة". وعملياً، يجد كثير من الممارسين فائدة كبيرة في الجمع بين هذين النهجين، أي تقديم قائمة دقيقة بالمستندات المطلوبة واختتام القائمة بهذه العبارة العامة لأن العديد من الجهات القائمة بالإفصاح سترغب في تقليص عدد المستندات التي تفصح عنها. وإذا قدَّم الممارسون طلباً نطاقه أضيق مما ينبغي، فإنهم بذلك يخاطرون برفض منحهم المستندات ذات الصلة. ويسرد الإطار 3-9 البنود التي يجب إدراجها في الطلبات المُوجَّهة إلى المؤسسات المالية.

ومع أن طلب الإفصاح ينبغي أن يكون واسع النطاق بما يكفي لضمان تحصيل المستندات ذات الصلة، فمن المهم ألا ينهمك الممارسون في فحص أكوام من المعلومات بعيدة الصلة عن الموضوع، ولا سيما إذا كان فريق التتبُّع أو التحقيق لا يملك القدرة على مراجعة كميات كبيرة من المعلومات المالية خلال مدة مناسبة. وقد يؤدي طلب الكثير من المستندات إلى التأخير في تسليمها لأن الجهة القائمة بالإفصاح ربما تستغرق وقتاً في إبرازها. بل قد تطعن هذه الجهة على الأمر بأن المعلومات المطلوبة ليست ذات صلة بالموضوع أو ستسبب عبئاً لا داعي له.[24]

[24] هناك سبب عام آخر للطعن من جانب الجهة القائمة بالإفصاح وهو الامتياز (مثل الامتياز بيـن المحامي والمُوكِّل). وبالنسبة للمحامي الداخلي، هناك اختلافات بين الولايات القضائية بشأن ما إذا كان الامتياز المهني القانوني يسري وإلى أي مدى. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يمكن طلب شهادة المحامي الداخلي في أحوال معيَّنة. انظر كيفن بالتز. 2018."الولايات المتحدة: الفصل الحادي عشر: شهادة المحامي الداخلي – صون امتيازات الإثبات وحمايتها". Mondaq.com، 18 سبتمبر/أيلول 2018 (تاريخ الاطلاع 11 مايو/أيار 2020). https://www.mondaq.com/unitedstates/Litigation- Mediation-Arbitration/66334/Chapter-Eleven-Depositions-Of-In-House-Counsel9472Maintaining-And-Protecting-Evidentiary-Privileges. لكن بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي، لا يسري هذا الامتياز على المستندات التي يعدّها المحامون الداخليون. انظر رابطة المحامين الأمريكية. 2010."الإبقاء على الوضع الحالي: محكمة العدل الأوروبية تقيِّد نطاق الامتياز المهني القانوني". بزنس لو توداي، 20 سبتمبر/أيلول 2010. https://www.americanbar.org/groups/business_law/publications/blt/2010/09/keeping_current_balfour/.

الإطار 3-9 المستندات الواجب طلبها من المؤسسات المالية

غالباً ما يحتاج الممارسون أو يختارون تقديم قائمة محددة بالبنود المطلوبة من المؤسسات المالية بشأن الحسابات أو الأشخاص محل التحقيق، أو الأشخاص المتصلين بهم، أو المقربين منهم، أو الشركات المرتبطة بهم. وفي مثل هذه الحالات، قد يساعد مسؤولو وحدات التحريات المالية أو البنك المركزي في تحديد أنواع المستندات التي قد تكون وثيقة الصلة بالقضية. وتشمل السجلات المحددة الواجب طلبها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- جميع مستندات فتح الحسابات بما في ذلك النماذج التي تحدد هوية المالك المنتفع (مثل "النموذج أ" في سويسرا)، ومستندات التوكيل الرسمي، وبطاقات التوقيع، وعقود التأسيس أو اتفاقات الشراكة، ونسخ من وثائق الهوية التي تُقدَّم عند فتح الحساب، ولا تُدرَج الحسابات المفتوحة باسم الشخص محل التحقيق فحسب بل أيضا التي يفتحها لغيره بموجب توكيل رسمي أو كمُفوَّض بالتوقيع أو بأي صلة أخرى
- ملف تعريف العميل، والمذكرات المتعلقة بإجراءات "اعرف عميلك"، ومذكرات مديري الحسابات، ويوميات الصراف أو موظف البنك المختص، وسجلات أوامر الصرف من الشباك، وسجلات أي إجراءات تتعلق بالعناية الواجبة اتخذتها المؤسسة المالية، وأي بيانات أخرى للتحري عن الخلفية الاقتصادية للعميل وأنشطته التجارية ومعاملاته على الحساب (مثل نسخ العقود والفواتير وخطابات الاعتماد وقوائم الشركاء والشركات التابعة)
- مستندات القروض، ومعلومات الرهون العقارية، ونسخ من طلبات القروض، وقوائم وأوصاف أي ضمانات (بما في ذلك حق الحجز على الودائع)، والدخل، والأموال، والمراجع الشخصية والتجارية
- حسابات ومعاملات الأوراق المالية والسمسرة
- المستندات أو المعلومات بشأن أنشطة إدارة الثروة أو المشورة المُقدَّمة من البنك
- جميع كشوف الحسابات البنكية عن الفترة محل التحقيق
- أي بلاغات عن نشاط مشبوه يقدِّمها موظف بالمؤسسة المالية بما في ذلك البلاغات التي ربما لم تُحَلْ إلى وحدة التحريات المالية
- المستندات المتعلقة بالمعاملات على الحسابات بما في ذلك أوامر العميل، وقسائم الإيداع والسحب، وإشعارات الإضافة والخصم، والشيكات (من الأمام والخلف)
- مستندات التحويلات البرقية بما في ذلك نموذج الطلب، وبيان الإخطار، والتأكيد، والمستندات الأخرى ذات الصلة (انظر الفصل الرابع، الإطار 4-1 بشأن النماذج والمستندات المتعلقة بعملية التحويل البرقي)
- ملفات المراسلات التي تحتفظ بها المؤسسة المالية وقد يشمل ذلك مذكرات البنك الداخلية، وسجلات زيارات العملاء، وسجلات الأوامر الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني والفاكس، والمذكرات التي يحررها مديرو الحسابات، والسجلات أو المذكرات المتعلقة بالتعليمات أو المعاملات أو كلتيهما
- معلومات بطاقات الائتمان والشحن بما في ذلك الطلبات، والكشوف، وسجل الدفع، وسجلات المعاملات شاملة أي تفاعلات مع موظفي بطاقات الائتمان أو الشحن، والبطاقات الأخرى التابعة لحساب الشخص محل التحقيق لكن باسم شخص آخر

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-9 المستندات الواجب طلبها من المؤسسات المالية *(تابع)*

- معلومات صناديق الأمانات بما في ذلك العقود وسجلات الزيارات والمراقبة المرئية للمناطق ذات الصلة (لا تشمل عادةً مناطق رؤية محتويات الصناديق)
- جميع المستندات التي قد تكون لها صلة بالجريمة المُرتكَبة.

انظر أيضا الملحق "هاء" للاطلاع على مثال لمسودة أمر إبراز مُوجَّه إلى مؤسسة مالية.

وعند سريان قوانين أو أوامر الاحتفاظ بالبيانات أو أوامر "عدم الإتلاف" بحيث تحتفظ الجهة القائمة بالإفصاح بالسجلات التي ربما تكون لها أهمية في مرحلة لاحقة من التحقيق (انظر الإطار 3-10 بشأن أوامر الاحتفاظ بالبيانات)، فيجب أن يمضي الممارسون في مباشرة القضايا (ولا سيما المعقدة منها) على مراحل باستخدام الأدلة المستندية بشكل تدريجي. ومن ثم، يجب أن يطلبوا أولاً ما يُعتبر ضرورياً ثم يقدِّموا بعد ذلك طلبات لمتابعة خيوط الاستدلال ذات الصلة أو عندما تزيد قدرتهم. ومن الجيد أن يطلب الممارسون، على سبيل الاحتياط لتفادي الإتلاف الروتيني أو غير المتعمَد، من المؤسسة المالية الاحتفاظ بالسجلات الأخرى ذات الصلة. ومتى أمكن، يجب فرز المستندات في الموقع وهو ما سيُسهِّل كثيراً تحديد ما هو مهم بين المستندات المضبوطة. ويُمكِّن اعتماد هذا النهج التدريجي الممارسين من تركيز جهودهم على كَم أقل من المعلومات ثم متابعة خيوط الاستدلال ذات الصلة، وبالتالي عدم إضاعة الوقت في مراجعة أكوام من المستندات ومجموعات كبيرة من البيانات الإلكترونية التي قد لا تكون لها صلة بالقضية.

وحيثما يسمح القانون، ينبغي للسلطة الطالبة النظر في التماس سماع طلب الإفصاح من جانب واحد (بدون إخطار) لتجنُّب تنبيه الأشخاص محل التحقيق. وحتى عند إصدار أمر بذلك، فقد تحظر أحكام معيَّنة على الجهة المُوجَّه لها أمر الإبراز الإفصاح عن الطلب للأشخاص محل التحقيق. وبشكل عام، يجب على الممارسين تقييم مخاطر إبلاغ الأشخاص محل التحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييد التصرُّف في الأموال أو الحجز عليها.[25]

3-4-10 أوامر الثروة غير المبررة

في بعض الولايات القضائية، قد يُفرض على الأشخاص محل التحقيق أنفسهم بيان مصادر أموالهم إذا بدا أنها لا تتناسب مع دخلهم. وفي تلك الحالات، سيتعيَّن عليهم تقديم بيان بممتلكاتهم وكيف حصلوا عليها، وقد يُطلب منهم أيضا إبراز المستندات المتعلقة بذلك. وقد تساعد أوامر الثروة غير المبررة الممارسين في الحصول على معلومات مهمة عن منشأ الأموال حال وجود أسباب كافية للاشتباه في أنها عائدات فساد.[26]

[25] في القضايا التي تستلزم طلب تبادل المساعدة القانونية، يجب أن يكون الممارسون على دراية بالتزامات الإفصاح المحتملة لدى الولاية القضائية متلقية الطلب. وفي هذه الحالات، يجب مراعاة تلك الالتزامات قبل توجيه الطلب. للمزيد من المعلومات، انظر القسم 8-3-4 بالفصل الثامن.

[26] راشيل ديفيز تيكا. 2017. "الأوامر بشأن الثروة غير المبررة: دليل موجز". فرع منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة، 30 مايو/أيار 2017. https://www.transparency.org.uk/unexplained-wealth-orders-brief-guide.

الإطار 3-10 أوامر الاحتفاظ بالبيانات

معظم الولايات القضائية لديها قوانين تلزِم مؤسسات الأعمال (مثل البنوك والمحاسبين والمحامين ومقدِّمي خدمات الإنترنت وشركات الهاتف) بالاحتفاظ ببيانات العملاء وسجلاتهم لفترة محددة. وستختلف هذه الفترة تبعاً لنوع مؤسسة الأعمال، فإما تكون قصيرة لبضعة شهور (شركات الهاتف ومقدِّمو خدمات الإنترنت) أو طويلة لعدة سنوات (البنوك والمحامون والمحاسبون). وعلى جانب التحقيق، من المُرجَّح ألا تتوافر لدى الممارسين أدلة كافية في البداية لاستصدار أمر إفصاح أو إبراز، وهي مسألة إشكالية خاصةً مع قِصَر فترة الاحتفاظ.

ومن حسن الطالع أن الكثير من الولايات القضائية تعالج هذه المسألة بالسماح بإصدار أوامر الاحتفاظ أو "عدم الإتلاف". وتقضي هذه الأوامر بأن يحتفظ حائز المستندات بما يتعلق منها بالأشخاص محل التحقيق لما بعد الفترة المقررة قانوناً، ومن ثم تفادي فقدان البيانات أو الأدلة التي قد تكون ذات صلة. ولأن اشتراطات استصدار أمر كهذا تكون عادةً أخف وطأة من تلك المتعلقة بأمر الإبراز أو الإفصاح، فإنه ينبغي النظر فيها خلال مراحل التحقيق الأولى. ويجب أن يقدِّر الممارسون مَا هي الجهات التي بحوزتها المستندات ويحددوا فترات الاحتفاظ في كل منها وكذلك، حيثما كان مسموحاً به ولازماً، الحصول على أوامر بالاحتفاظ بها. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد في الحفاظ على البيانات التي يُحتمل أن تكون لها صلة بالقضية لاستخدامها مستقبلاً في صدور أمر بالإفصاح أو الإبراز.

وتؤدي أوامر الثروة غير المبررة والتشريعات ذات الصلة إلى نقل عبء إثبات مشروعية الأموال من سلطات التحقيق إلى مالك الأموال. فإذا عجز المالك عن إثبات منشأ الأموال المشروع، فإنه يُفترض جواز استردادها دون الحاجة إلى إثبات ارتكاب المالك لأي جريمة أصلية. ويُبيِّن الإطار 3-11 تطبيق أوامر الثروة غير المبررة في المملكة المتحدة مؤخراً.

3-4-11 المراقبة الإلكترونية

يمكن أن يُفيد الاعتراض السري لأي اتصالات سلكية أو شفهية أو هاتفية أو عبر أجهزة الكمبيوتر أو غيرها من الاتصالات الإلكترونية التي يستخدمها الأشخاص محل التحقيق- والمشار إليه في هذا الدليل باسم "المراقبة الإلكترونية"- مسؤولي إنفاذ القانون في إيجاد خيوط لمتابعة التحقيق مُماثِلة لتلك المبيَّنة في قسم المراقبة المادية (القسم 3-4-3) أو مُكمِّلة لها. وفي الوقت ذاته، تتطلب هذه المراقبة عملاً مكثفاً ويمكن أن تكون تعجيزية من حيث التكلفة كما أنها تنطوي على قدر من التدخل. ولهذا، تشترط ولايات قضائية كثيرة وجود إشراف قضائي وربما أذناً خاصاً لضمان حماية حقوق المتهم في الخصوصية وحقوقه الأخرى وفقاً للأصول القانونية. وتسمح بعض الولايات القضائية بمراقبة الاتصالات بموافقة مسبقة من

الإطار 3-11 المملكة المتحدة: اشتراطات إصدار أوامر الثروة غير المبررة وتنفيذها

قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة: في إطار خطة العمل التي أقرَّتها المملكة المتحدة في أبريل/نيسان 2016 لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حصل قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة على الموافقة الملكية في 27 أبريل/نيسان 2017. وينص القانون، في الجزء الأول من الفصل الأول، على تطبيق أمر الثروة غير المبررة كإحدى الصلاحيات المدنية وأداة للتحقيق صادرة عن المحكمة العليا. وعند استيفاء معايير معيَّنة، ينعكس عبء الإثبات وينتقل إلى مالك الأموال الذي يتعيَّن عليه إثبات أن مصدر الأموال مشروع.[أ] ولا يخوِّل أمر الثروة غير المبررة صلاحية استرداد الأموال لكنه يمثل أداة إضافية للتحقيق في عائدات الجريمة واستردادها.

صلاحيات المحكمة العليا: بناءً على طلب تقدِّمه إحدى هيئات الإنفاذ[ب]- مثل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، أو هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك، أو هيئة السلوك المالي، أو مدير مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، أو مدير النيابات العامة- يجوز للمحكمة العليا إصدار أمر باعتبار إحدى الممتلكات ثروةً غير مبررة إذا اقتنعت باستيفاء اشتراطات إصدار هذا الأمر.

اشتراطات إصدار أمر الثروة غير المبررة: لإصدار أمر كهذا، يجب أن تقتنع المحكمة العليا بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن المدعى عليه هو صاحب الممتلكات المعنية وبأن قيمتها تزيد على 50 ألف جنيه إسترليني وبوجود مبررات معقولة للاشتباه في أن المصادر المعروفة لدخل المدعى عليه القانوني لا تكفي لتحصيل هذه الممتلكات.[ج] ويجب أن تقتنع المحكمة العليا أيضا بأن المدعى عليه شخص ذو مخاطر بحكم منصبه العام أو بوجود مبررات معقولة للاشتباه في أنه، أو شخصاً على صلة به، متورِّط أو تورَّط في ارتكاب جريمة خطيرة.[د]

الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة: يُعرِّف القانون الشخص ذا المخاطر بحكم منصبه العام بأنه فرد مُكلَّف أو تم تكليفه بوظائف عامة بارزة من جانب منظمة دولية أو دولة غير المملكة المتحدة، أو موظف من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو فرد من أسرة شخص ذي مخاطر بحكم منصبه العام أو أحد المقربين منه أو على صلة به بخلاف ذلك.[هـ] ولن يُشترَط الاشتباه في ارتكاب جريمة خطيرة لإصدار أمر الثروة غير المبررة بشأن شخص كهذا من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية.[و]

التزامات المدعى عليهم: يُلزِم أمر الثروة غير المبررة المدعى عليهم بإثبات ملكيتهم القانونية للممتلكات المعنية وبيان الوسائل التي حصلوا بها عليها. وتحديداً، يجب عليهم بيان طبيعة وحصص ملكيتهم وكذلك كيفية حصولهم على الممتلكات، وتحديد تفاصيل التسوية في حال خضوعها للحراسة، وتقديم أي معلومات أو مستندات تتعلق بها.[ز] وقد يُطلب منهم أيضا إبراز المستندات ذات الصلة.[ح]

الافتراض: إذا لم يلتزم المدعى عليه بالاشتراطات المتعلقة بأمر الثروة غير المبررة بدون تقديم أي عذر معقول قبل نهاية الفترة المحددة للرد خلالها، فإنه يُفترض جواز استردادها حال المطالبة بذلك لاحقاً في أي دعوى مدنية.[ط]

العواقب الجنائية: يرتكب المدعى عليه جريمة عند احتواء البيان الذي يقدِّمه على معلومات جوهرية زائفة أو مضللة ويكون معرَّضاً للإدانة بعد الاتهام والحكم بالسجن لمدة لا تزيد على عامين أو دفع غرامة أو كليهما، أو الحكم في حالة الإدانة الجزئية بالسجن لمدة لا تزيد على 12 شهراً أو دفع غرامة أو كليهما.[ي]

أوامر التجميد المؤقتة: يجوز لإحدى هيئات الإنفاذ تقديم طلب للمحكمة العليا لالتماس إصدار أمر تجميد مؤقت في حال وجود مخاطر من احتمال إبطال مفعول أي أمر بالاسترداد قد يتم استصداره لاحقاً.[ك] ويحظر هذا الأمر على المدعى عليه الصادر بحقه أمر الثروة غير المبررة، وكذلك أي شخص آخر

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-11 المملكة المتحدة: اشتراطات إصدار أوامر الثروة غير المبررة وتنفيذها *(تابع)*

له مصلحة في الممتلكات، التعامل فيها بأي طريقة.[ل] ويجوز جمع أمر الثروة غير المبررة وأمر التجميد المؤقت في مستند واحد.[م]

أ. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة لعام 2017، الفصل 22، الجزء الأول: عائدات الجريمة، الفصل الأول: التحقيقات (2017). https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2017/22/enacted/contents؛ وزارة الداخلية (المملكة المتحدة). 2018. "التعميم 2018/003: أوامر الثروة غير المبررة"، 1 فبراير/شباط 2018 (تاريخ الاطلاع 16 أغسطس/آب 2018). https://www.gov.uk/government/publications/circular-0032018-criminal-finances-act-unexplained-wealth-orders/circular-0032018-unexplained-wealth-orders.
ب. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362-أ2، الفقرة 7.
ج. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ب، الفقرات 2(أ)، 2(ب)، 3.
د. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ب، الفقرة 4.
هـ. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ب، الفقرة 7.
و. "التعميم 2018/003"، البند 2.
ز. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362أ، الفقرة 3.
ح. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362أ، الفقرة 5.
ط. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ج، الفقرتان 1، 2.
ي. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362هـ، الفقرتان 1، 2.
ك. استصدرت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة أول أمرين من أوامر الثروة غير المبررة في فبراير/شباط 2018 بشأن عقارين يبلغ إجمالي قيمتهما 22 مليون جنيه إسترليني ويُعتقد أن مالكهما شخص من ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة. وبالإضافة إلى هذين الأمرين، تم كذلك إصدار أمرين بالتجميد المؤقت لمنع بيع الأصول أو نقل ملكيتها أو تبديدها. انظر موقع كيه واي سي 360. 2018. "المملكة المتحدة تصدر أول أوامر الثروة غير المبررة بشأن عقارات يملكها شخص من ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة". أخبار موقع كيه واي سي 360، 28 فبراير/شباط 2018 (تاريخ الاطلاع 17 مايو/أيار 2020). https://www.riskscreen.com/kyc360/news/uk-secures-first-unexplained-wealth-orders-property-owned-pep/. وفي قضية زاميرا هاجييفا، رفضت المحكمة العليا الطعن على الأمر الصادر، كما قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف المُقدَّم لاحقاً. انظر الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة. 2020. "المحكمة ترفض استئناف زاميرا هاجييفا ضد أمر الثروة غير المبررة". أخبار الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، 5 فبراير/شباط 2020 (تاريخ الاطلاع 17 مايو/أيار 2020). https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/news/court-dismisses-uwo-appeal-by-zamira-hajiyev. وفي قضية منصور حسين، وهو رجل أعمال من ليدز، كان أمر الثروة غير المبررة الأول من نوعه الذي يصدر لمجرد اتهام فرد بالتورُّط في ارتكاب جريمة منظَّمة خطيرة، وهو يمثل أيضا أول حالة استرداد- التوصُّل لتسوية بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني- في قضية يصدر فيها أمر كهذا. https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/news/businessman-with-links-to-seriouscriminals-loses-property-empire-after-settling-10m-unexplained-wealth-order-case.
ل. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ي، الفقرة 3.
م. قانون مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، البند 362ي، الفقرة 4(ج).

أحد الأطراف (مثل شاهد متعاون أو مُبلِّغ أو عميل سري) ولا يُشترَط في ذلك استصدار أمر.[27] وفي جميع الحالات، يتعـيَّن التقيُّد في إجراء المراقبة الإلكترونية بالقوانين المحلية والسياسات والإجراءات الداخلية.

ويجب أن يعي الممارسون القائمون بالمراقبة الإلكترونية أن الأشخاص المتورِّطين في الأنشطة الإجرامية يلجأون لاستخدام التقنيات الأكثر تقدُّماً لتأمين اتصالاتهم، ومن بينها الشبكات التي توفِّر للعملاء أجهزة خاصة وتبادل البيانات بصورة مُشفَّرة. وفي بعض الحالات، قد تستطيع هيئات إنفاذ القانون استخدام برامج

[27] يُسمح بالمراقبة بموافقة أحد أطراف الاتصال في الولايات المتحدة. وللمزيد من المعلومات، انظر دليل العدالة لوزارة العدل الأمريكية، الفصل التاسع، البند 7-301، https://www.justice.gov/jm/jm-9-7000-electronic-surveillance#9-7.301. وتُصنَّف اللوائح الفيدرالية للمراقبة الإلكترونية (المشار إليها مجتمعة باسم"الباب الثالث") في المادة 2510 وما يليها بالباب 18 من مدونة قوانين الولايات المتحدة. وإذا كانت المراقبة بموافقة أحد الأطراف غير مسموح بها، فسيلزم استصدار أمر قضائي (كما في أوكرانيا).

معيَّنة لاعتراض البيانات من هذه الاتصالات قبل تشفيرها.[28] ويجب أيضا توخي الحذر في تسجيل موضوع المحادثة وتوقيتها وتاريخها ومدتها والمعلومات الأخرى ذات الصلة، وذلك لكل اتصال يتم اعتراضه.

ويجب أن يضمن الممارسون تأمين التسجيلات الأصلية باعتبارها أدلة بأن يتم ختمها بشكل سليم وحفظها في بيئة آمنة ومأمونة، وكذلك إتاحة نسخ منها. وقد تكون خدمات الترجمة ضرورية للمحادثات باللغات الأجنبية. ويجب مراقبة عمليات الاعتراض طوال ساعات اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع لضمان سرعة التعامل مع المعلومات الحساسة زمنياً وتنسيق إجراءات المتابعة بشكل سليم. ويجب أن ينظر الممارسون أيضا في استخدام فريق للمراقبة المادية ليقوم بالتنسيق الوثيق مع فريق المراقبة الإلكترونية لأن ذلك من شأنه تكوين أدلة مرئية وصوتية معاً.

12-4-3 العمليات السرية

العمليات السرية هي أسلوب آخر من أساليب التحقيق يتم استخدامه لاختراق الأشخاص محل التحقيق وكشف الأدلة والمعلومات عن الأموال. وفي قضايا استرداد الأموال، قد تشمل هذه العمليات التسليم المُراقَب للأموال من خلال عميل سري. لكن هذه العمليات معقدة من الناحيتين القانونية والإجرائية وتنطوي على مخاطر كما أنها تتطلب موارد كثيرة. وكما هو الحال في الأساليب الأخرى، يتعيَّن اتباع الاشتراطات والإجراءات القانونية بدقة لضمان قبول الأدلة. ويجب أن يكون الضباط ماهرين ومدربين ومناسبين للتحقيق، ويجب كذلك تأمين المعدات المناسبة لتسجيل ومراقبة الاجتماعات بين الضباط السريين أو المُبلِّغين والأشخاص محل التحقيق أو شركائهم، كما ستتعيَّن مراقبتها باستمرار لحماية سلامة المشاركين في العملية.[29]

وقد تنشأ مشكلات بشأن إمكانية الاعتماد على المُبلِّغين، ولهذا يُفضل عادةً استخدام الضباط السريين. فعندما يكون استخدام المُبلِّغين هو الخيار الوحيد، فمن المستصوَب تسجيلهم رسمياً في قواعد بيانات إنفاذ القانون السرية وتزويدهم بتعليمات كتابية واضحة وموجزة وجعلهم يوقعون على إقرارات كتابية بأنهم فهموا التعليمات. وقد يلزم تفتيش مركبات المُبلِّغين وأمتعتهم الأخرى ذات الصلة لاستبعاد أي محظورات على أن يُجرَى ذلك قبل الاجتماع السري مباشرةً لتجنُّب أي اتهامات بزرع أدلة. وأخيراً، فلأن سلامة الضباط والمُبلِّغين تمثل أولوية، فمن المهم وضع مكان عقد الاجتماع تحت السيطرة واختيار أنسب الظروف لنجاح العملية وسلامتها.

---

[28] مارتن أونترسينغر وجاك فولورو. 2020. "إنكروشات، الشركة التكنولوجية الغامضة ملاذ الجريمة المُنظَّمة". جريدة لو موند، 3 يوليو/تموز 2020 (تاريخ الاطلاع 9 يوليو/تموز 2020). https://www.lemonde.fr/pixels/article/2020/07/03/ encrochat-une-societe-technologique-mysterieuse-prisee-par-le-crime-organise 6045126_4408996.html.

[29] فعلى سبيل المثال، يجب أن يرتدي المُبلِّغون أو الضباط أو الأطراف المُوافِقة على المشاركة جهاز إرسال سرياً أو غيره من أجهزة الإرسال المخفية (ربما جهاز مخفي في قلم أو هاتف محمول أو علبة سجائر أو حقيبة أو جهاز لاب توب) بالإضافة إلى جهاز تسجيل منفصل لضمان وضوح التسجيل (لأن إشارات جهاز الإرسال يمكن أن تتعطل وغالباً تكون جودة الصوت رديئة). وعملياً، من المفيد تسجيل مقدمة لشريط التسجيل يُذكر فيها اسم الممارس، والتاريخ والتوقيت، ووصف موجز للأحداث.

المراجع

Attisso, Kodjo. 2010. "The Recovery of Stolen Assets: Seeking to Balance Fundamental Human Rights at Stake." Working Paper No. 08, International Center for Asset Recovery (ICAR), Basel Institute on Governance, Basel, Switzerland. https://www.baselgovernance.org/sites/default/files/2019-06/biog_working_paper_08_EN.pdf.

Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms and Protocol (European Convention on Human Rights), Council of Europe (1950, in force 1953). https://www.echr.coe.int/Documents/Collection_Convention_1950_ENG.pdf.

Egmont Group (Egmont Group of Financial Intelligence Units). 2013. "Principles for Information Exchange Between Financial Intelligence Units." Document approved by the Egmont Group Heads of Financial Intelligence Units, Egmont Group, Toronto. https://egmont-group.org/en/document-library/8.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

Greenberg, Theodore S., Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Latham. 2010. *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank.

IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 2004. *Financial Intelligence Units: An Overview*. Washington, DC: IMF. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fiu/fiu.pdf.

Perdriel-Vaissière, Maud. 2017. "France's *Biens Mal Acquis* Affair: Lessons from a Decade of Legal Struggle." Paper, Legal Remedies for Grand Corruption series, Open Society Foundations, New York. https://www.justiceinitiative.org/uploads/8e7d1268-b5fb-44cf-b549-bc0ed6500667/legal-remedies-11-perdriel-20170612.pdf.

Rossi, Ivana M., Laura Pop, and Tammar Berger. 2017. *Getting the Full Picture on Public Officials: A How-To Guide for Effective Financial Disclosure.* Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/getting-the-full-picture-on-public-officials-how-to-guide.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations International Covenant on Civil and Political Rights, UN General Assembly Resolution 2200A (adopted December 16, 1966, effective March 23, 1976), United Nations,

New York. https://treaties.un.org/doc/Treaties/1976/03/19760323%2006-17%20AM/Ch_IV_04.pdf.

Universal Declaration of Human Rights, UN General Assembly Resolution 217A (December 10, 1948), United Nations, New York. https://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/eng.pdf.

van der Does de Willebois, Emile, Emily M. Halter, Robert A. Harrison, Ji Won Park, and J.C. Sharman. 2011. *The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What to Do about It*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/puppetmastersv1.pdf.

World Bank. 2012. *Public Office, Private Interests: Accountability through Income and Asset Disclosure*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/Public%20Office%20Private%20Interests.pdf.

4. تحصيل الأدلة وتتبُّع الأموال (2): البيانات والمستندات المالية ذات الصلة

4-1 ملاحظات تمهيدية

سيتم جمع مستندات ورقية وكذلك إلكترونية في أثناء التحقيق. وتشمل هذه المستندات سجلات فتح الحسابات البنكية ودفاتر اليوميات، والمستندات المتعلقة بإجراءات "اعرف عميلك" والعناية الواجبة، والكشوف البنكية والمالية، وسجلات الشركات بما في ذلك العقود والاتفاقات وعقود التأسيس بالإضافة إلى الفواتير والإيصالات ورسائل البريد الإلكتروني. ويجب أن تشمل هذه المستندات أيضا جميع المراسلات لضمان حصول المحققين على كل البيانات والرسائل البريدية بأي لغة كانت.

وسيكشف تحليل هذه المستندات عن معلومات بشأن الأموال، وحركتها، والصلات بين الأفراد والشركات، والمزيد من خيوط الاستدلال التي تساعد في التحقيق. ولمساعدة الممارسين، يقدِّم هذا الفصل بعض الأمثلة للبيانات ذات الصلة المأخوذة من مستندات شائعة ويُبيِّن أهمية تنظيم البيانات وتحليلها.

4-2 تحديد البيانات ذات الصلة: أمثلة من مستندات شائعة

4-2-1 البلاغات عن المعاملات المشبوهة

البلاغات عن المعاملات المشبوهة[1] والمستندات المتعلقة بها هي مصادر ممتازة لتزويد الممارسين من هيئات إنفاذ القانون بالمعلومات لأنها تشتمل عادةً على بيانات عن المعاملة، وسرد لأسباب الاشتباه فيها، وتحليل من المحللين الماليين.[2] وقد تتفاوت كمية المعلومات المُقدَّمة ومدى جودة الوصف تبعاً لاشتراطات الولاية القضائية أو الشخص مُقدِّم البلاغ. لكن بشكل عام يحتوي البلاغ على العديد من نقاط المعلومات المهمة:

- مصدر الأموال ووجهتها
- شرح سردي من البنك لطبيعة شكوكه، والمستندات التي يمكن أن تؤيدها، والمعلومات المتعلقة بإجراءات "اعرف عميلك"

[1] تُعرف هذه البلاغات أيضا بالبلاغات عن الأنشطة المشبوهة في بعض الولايات القضائية.

[2] في بعض الولايات القضائية، لا يُسمح لوحدة التحريات المالية بموافاة مسؤولي إنفاذ القانون بنسخة من البلاغ عن المعاملة المشبوهة أو المعاملة النقدية. وفي هذه الحالات، يُتاح عادةً الاطلاع، عند الطلب، على تقرير التحريات (حال صياغته) الذي يحتوي على الكثير من المعلومات الواردة بالبلاغ.

- بيانات عن معدل استخدام النقدية والتحويلات البرقية والشيكات وأنظمة الدفع الإلكترونية
- معلومات عن أي أموال أو منتجات أخرى يحفظها الشخص محل التحقيق في البنك

وفي بعض الولايات القضائية (من بينها الولايات المتحدة)، يُتاح للمحققين بدون أمر استدعاء الاطلاع على جميع المستندات التي تستخدمها وحدة التحريات المالية لكتابة هذا البلاغ.

ومن كل هذه المعلومات، يستطيع الممارسون تحديد التدفقات المالية لتتبُّع مسار الأموال إما بالعودة للوراء لتأكيد مصدرها (غير المشروع) أو إلى الأمام لتحديد أين ذهبت. وستوفِّر هذه المعلومات أيضا خيوط استدلال إضافية مثل الحسابات البنكية الواجب طلب الكشف عنها، أو الأفراد المطلوب استجوابهم أو الشركات المطلوب فحص مستنداتها، أو سجلات الشرطة للمشتبه به. وعند طلب توضيح المعلومات الواردة في البلاغ عن معاملة مشبوهة، قد يكون من المفيد التحدُّث مباشرةً مع مسؤول الامتثال لدى البنك الذي ربما تكون لديه معلومات إضافية عن الشخص محل التحقيق. انظر الملحق "جيم" للاطلاع على مثال للمعلومات التي يمكن استقاؤها من تقرير لوحدة التحريات المالية.

4-2-2 مستندات فتح الحسابات وسجلات "اعرف عميلك" أو العناية الواجبة تجاه العملاء

ينبغي للممارسين أن يراجعوا بعناية جميع معلومات فتح الحسابات وأي جهود تبذلها المؤسسة المالية فيما يخص إجراءات "اعرف عميلك" أو العناية الواجبة تجاه العملاء.[3] وبالنسبة للأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، فيجب أن تضع المؤسسات المالية المزيد من إجراءات العناية الواجبة بشأن خلفيتهم الاقتصادية ومعاملاتهم فضلاً عن توثيق ذلك. ويمكن أن تقدِّم هذه المستندات معلومات مفيدة وخيوط استدلال محتملة. فعلى سبيل المثال، يجب على الممارسين:

- فحص الملاحظات التي يحتفظ بها البنك بشأن المعلومات المُقدَّمة من العميل ومن بينها التوكيلات الرسمية والموقِّعون على الحساب البنكي؛
- مراجعة المستندات المُقدَّمة من صاحب الحساب البنكي لإثبات مصدر الأموال، مثل العقود والخطابات ومبيعات العقارات، والتي قد
  - تساعد في تحديد المالك المنتفع (ينبغي للممارسين التحقُّق بشكل خاص من العناوين والشركات والأفراد المتورِّطين)؛
  - توفِّر فهماً أفضل للمصدر الاقتصادي المزعوم للأموال؛
  - تكشف عن التناقضات مع الأرقام أو الأدلة الأخرى التي جرى جمعها بالفعل؛
  - تحدد الشهود المحتملين والمزيد من خيوط الاستدلال التي تساعد في التحقيق؛
  - تساعد في الإعداد لاستجوابات الأشخاص محل التحقيق.

[3] وفقاً لتوصية مجموعة العمل المالي رقم 10 (بشأن "العناية الواجبة تجاه العملاء")، "ينبغي أن يُحظر على المؤسسات المالية الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو حسابات بأسماء من الواضح أنها وهمية (مجموعة العمل المالي 2019، 12-13). وينبغي أن تكون المؤسسات المالية"مطالبة باتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند (1) إنشاء علاقات عمل؛ أو (2) إجراء عمليات عارضة تفوق الحد المعيَّن المعمول به (15000 دولار أمريكي/يورو) أو تحويلات برقية؛ أو (3) وجود اشتباه بحدوث غسل أموال أو تمويل إرهاب؛ أو (4) وجود شكوك لدى المؤسسة المالية حول صحة البيانات التي تم الحصول عليها مسبقاً بخصوص تحديد هوية العملاء أو مدى كفايتها". وتشمل تدابير العناية الواجبة"تحديد هوية العميل والتحقق منها"؛ و"تحديد هوية المالك المنتفع واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته"؛ و"فهم . الغرض من علاقة العمل وطبيعتها المقصودة"؛ و"بذل العناية الواجبة المستمرة".

- استجواب مدير الحسابات والأشخاص المُعيَّنين كوكلاء؛
- مراجعة الحسابات البنكية المفتوحة باسم كيان مؤسسي لأن مستندات تأسيس الشركة، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة، وأسماء الأشخاص الذين يحق لهم مباشرة الأعمال نيابةً عن الشركة قد تكشف عن أشخاص يجب استجوابهم.[4]

4-2-3 كشوف الحسابات البنكية

ينبغي للممارسين، كخطوة أولى، تحديد منشأ الأموال المضافة في الحساب والوجهة التي تُحوَّل إليها أي أموال. ويشمل ذلك التدفقات بالخصم والإضافة في الحسابات من خلال عمليات السحب والإيداع النقدي، والتحويلات البرقية، والسندات، والشيكات، والقروض، وما إلى ذلك. وعند مراجعة هذه التدفقات، يتعين استخدام أساليب مختلفة لتقييم منشأ الأموال ووجهتها بأشكال متنوعة كما هو مُبيَّن أدناه.

الأموال النقدية. قد يكون من الصعب تتبُّع تحركات الأموال النقدية بسبب نقص المعلومات عن المنشأ أو الوجهة. ويجب أن يحصل الممارسون على إيصالات السحب أو الإيداع النقدي من البنك التي من المفترض أن تشير إلى هوية الشخص القائم بهذه المعاملات. ويجب أيضا تحديد مواقع ماكينات الصراف الآلي المستخدمة في عمليات السحب والإيداع النقدي. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الممارسين استخدام أساليب التحقيق التقليدية لتتبُّع الصلة بالإيداعات النقدية من خلال المستندات النصية، ورسائل البريد الإلكتروني، والخطابات، والتحويلات البرقية (كما هو مُبيَّن في القسم 4-2-4). وقد يقومون أيضا بمراقبة النشاط في حسابات أخرى ومراجعة سجلات الزيارة الخاصة بصناديق الأمانات.

السندات. يمكن ترتيب إيداع السندات من بنك لآخر، ولهذا يجب أن يطلب الممارسون من البنوك جميع المعلومات المتعلقة بالسندات وكيف تم إيداعها في الحساب.

الشيكات. في حالة الإيداع بشيك، قد يتعيَّن على الممارسين مراجعة البنك المفتوح لديه الحساب المسحوب منه مبلغ الشيك لتحديد هوية الساحب، إلا إذا أمكن طلب سجلات إلكترونية. وفي حالة تظهير الشيك (أي التوقيع على ظهره لصرفه أو إيداعه أو توقيعه لشخص آخر)، فيجب أن يُعامل معاملة الإيداعات النقدية. ولهذا، سيكون واجباً على الممارسين تحديد الشخص الذي قام بتظهير الشيك. ويجب عليهم أيضا مراجعة سطر "المذكرة" الموجود على الشيك لأنه قد يشير إلى أنشطة مشبوهة. فعلى سبيل المثال، قد تشير الشيكات الصادرة لشركات ذات صلة (كشركات تابعة) مقابل خدمات "إدارة" أو خدمات "استشارية" أو غير ذلك إلى أن الشركة تقوم بغسل عائدات إجرامية من خلال سلسلة الشركات التي تمتلكها.

4-2-4 التحويلات البرقية

أظهرت قضايا الفساد السابقة أن مبالغ كبيرة من العائدات الإجرامية يتم إيداعها في المؤسسات المالية ثم تحريكها حول العالم من خلال التحويلات البرقية (يُشار إليها أيضا باسم "تحويلات الأموال الإلكترونية") بهدف قطع المسار الذي يتتبعه مسؤولو التدقيق ووضع الأموال في ملاذات بنكية سرية. ويبدأ التحويل البرقي بطلب من العميل (مؤسسة مالية أو كيان اعتباري أو فرد) لتوجيه الأموال إلى مكان آخر سواء محلياً

[4] في بعض الحالات، قد تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي أحد الوسطاء المهنيين أو مقدِّمي الخدمات المسؤولين عن إنشاء الشركات الوهمية بعض المعلومات التي تساعد في التحقيق.

الشكل 4-1 العملية الأساسية للتحويل البرقي عبر الحدود

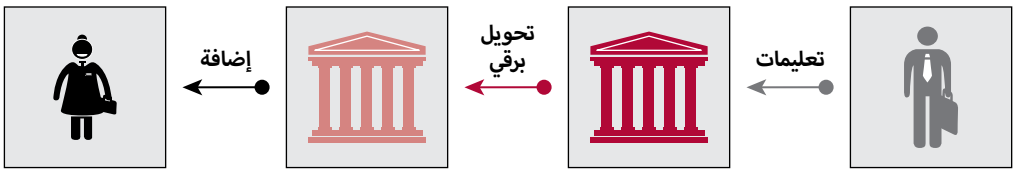

العميل منشئ التحويل (الولاية القضائية "أ") | البنك المُنشئ (الولاية القضائية "أ") | البنك المستفيد (الولاية القضائية "ب") | العميل المستفيد (الولاية القضائية "ب")

المصدر: البنك الدولي

أو دولياً.[5] ويورد الطلب تعليمات من خلال نظام للرسائل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو تطبيقات الهاتف المحمول (يوضِّح الشكل 4-1 العملية الأساسية للتحويل البرقي عبر الحدود).[6]

وقبل أن تصل العائدات إلى وجهتها النهائية، قد تُستخدم التحويلات البرقية للتغطية على الأموال من خلال العديد من المؤسسات المالية والولايات القضائية التي يتم التحويل عبرها باستخدام حسابات البنوك المراسلة، والبرقيات التسلسلية، ومدفوعات التغطية، والشركات الوهمية، والولايات القضائية الخارجية. وقد تورَّطت بعض المؤسسات المالية أو المحامين أو المحاسبين في مساعدة السياسيين الفاسدين وأقاربهم وشركائهم المقربين على غسل الأموال من خلال معاملات معقدة باستخدام كيانات مؤسسية وإعطاء امتيازات استثنائية لحسابات الثروة الخاصة.[7]

والتحويل البرقي له مكوِّنان: (أ) التعليمات التي تتضمن معلومات عن منشئ التحويل والمؤسسات المستفيدة؛ و(ب) الحركة الفعلية أو تحويل الأموال. ويمكن للمؤسسات المالية إرسال التعليمات بعدة طرق من بينها الشبكات الإلكترونية المتاحة من خلال مختلف نظم الدفع بين البنوك، والبريد الإلكتروني، والفاكس، والهاتف، والتلكس. وإلى حد كبير، تُعد الطريقة الأكثر شيوعاً لنقل تعليمات التحويلات بين البنوك هي الولوج إلى نظام خاص للاتصالات المالية السلكية واللاسلكية يُعرف بنظام "سويفت". وبالنسبة للحركة الفعلية للأموال، فيُتاح نظامان رئيسيان لمدفوعات الجملة بين البنوك هما: نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك ونظام الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقياً. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيراً ما تستخدم البنوك نظم الدفع المباشر من بنك لآخر ونظم الدفع الوسيطة الأخرى لنقل أموال العملاء بين المؤسسات.

---

[5] يمكن أن يشمل ذلك سلسلة من التحويلات البرقية بها عنصر واحد على الأقل عابر للحدود (على سبيل المثال، بنك مراسل في بلد آخر). انظر أيضا توصية مجموعة العمل المالي رقم 16 (بشأن "التحويلات البرقية") والمذكرة التفسيرية المتعلقة بها (مجموعة العمل المالي 2019، 15-16، 72-73).

[6] تسري توصية مجموعة العمل المالي رقم 16 على التحويلات البرقية العابرة للحدود والمحلية بما في ذلك سلاسل الدفع ومدفوعات التغطية. انظر "نطاق" التوصية 16 (مجموعة العمل المالي 2019، 72).

[7] انظر مجلس الشيوخ الأمريكي (2004)، https://www.hsdl.org/?abstract&did=451010. وبالإضافة إلى ذلك، أعدَّ بنك دولي كبير دليلاً تدريبياً لتعريف موظفيه كيفية "تجريد" أو (إزالة) المعلومات من التحويلات البرقية لإخفاء تلك التي أُجريت لصالح أو نيابةً عن ولاية قضائية مفروض عليها عقوبات. انظر وزارة العدل الأمريكية. 2009. "كريدي سويس يوافق على مصادرة 536 مليون دولار على صلة بمخالفات لقانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية وقانون ولاية نيويورك". بيان صحفي رقم 09-1358 مؤرَّخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2009 (تاريخ الاطلاع 16 أغسطس/آب 2018). http://www.justice.gov/opa/pr/2009/December/09-ag-1358.html.

ويمكن استخدام هذين النظامين في التحويلات بالدولار أو كجزء من مُكوِّن بالدولار في معاملة دولية. ومع ذلك، يُستخدم نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك بشكل رئيسي لتسهيل التحويلات الدولية بالدولار. وبخلاف نظامي الدفع هذين، يُعد سويفت نظاماً للمراسلة فقط ولا يُستخدم لحفظ الأموال أو تحويلها أو إدارة الحسابات نيابةً عن الأعضاء فيه. ويجب أن يدرك الممارسون أن تسوية المعاملات من خلال البنوك الأمريكية أو أي من نظامي الدفع المذكورَين تعطي السلطات الأمريكية حق الاختصاص القضائي في أي قضية لتجريد الملكية.

ويتم التحويل الفعلي للأموال من خلال "تحويل دفتري" وقد يشمل بنكاً مراسلاً. والتحويل الدفتري هو بالأساس عملية محاسبية لنقل الأموال من حساب لآخر. فإذا كان لكل من العميل منشئ التحويل والعميل المستفيد حساب في المؤسسة المالية ذاتها، فعندئذ يمكن إجراء تحويل دفتري داخلي بين حسابي العميلين. وأما عند تحويل الأموال بين مؤسستين ماليتين لا تربطهما صلة، فيتم التحويل الدفتري من خلال بنك مراسل أو وسيط يُستخدَم كهمزة وصل بين المؤسستين.[8]

ويحتفظ العديد من البنوك بحسابات مراسلة لغرض رئيسي هو تجهيز وتسوية معاملات التحويلات البرقية مع المؤسسات الأعضاء في- والمتاح لها استخدام- نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك أو نظام الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقياً؛ وبالتالي يمكنها إجراء التحويلات نيابةً عن عملائها حتى وإن لم تكن هي نفسها من الأعضاء. وعلاقات البنوك المراسلة هي أيضا شائعة بين البنوك المحلية والأجنبية لأنها تسهِّل الأعمال وتقدِّم خدمات للعملاء في الولايات القضائية الأجنبية بدون تحمُّل تكلفة وعبء التواجد هناك.[9]

جمع المستندات والمعلومات ذات الصلة لتحليل التحويلات البرقية

يجب أن يطلب الممارسون المستندات الخاصة بالتحويلات البرقية من المؤسسات المالية لدعم جهود تتبُّع الأموال. ويجب أن تشمل هذه المستندات نسخة من رسالة التحويل البرقي بالإضافة إلى المستندات الأخرى التي تصدرها المؤسسات المالية في أثناء عملية إنشاء التحويل أو استلامه. ويسرد الإطار 4-1 بعض النماذج والمستندات التي قد يتم إصدارها فيما يتعلق بالتحويلات البرقية. وستكشف مراجعة هذه المستندات والنماذج عن معلومات مهمة مثل المؤسسة المالية مُنشِئة التحويل والأخرى المستفيدة، والأطراف من العملاء، والمبالغ، والتواريخ، وتحديد ما إذا كان التحويل من عميل لآخر أو من مؤسسة مالية لأخرى.

ويجب على الممارسين الذين يسعون للحصول على المعلومات طلب تلك المتعلقة بالتحويلات البرقية في صيغة جدول بيانات إلكتروني وأيضا في شكل بيان إخطار، إذا كان ذلك متاحاً. ولأن البنوك قد تستخدم صيغاً غير موحدة، فيمكن أن يحتوي جدول البيانات على معلومات تسهِّل فهم المعاملة فيما يمكن أن يحتوي بيان الإخطار على بيانات أكثر شمولاً.

---

[8] في هذه الحالة، إذا كان البنك المُنشئ يحتفظ بحساب مراسل لدى البنك المستفيد، فيمكنه إصدار تعليمات للأخير بتحويل أموال من هذا الحساب إلى حساب العميل المستفيد (شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية 1992).

[9] انظر الملحق "واو" للاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتصالات المراسلة المصرفية واستخدام طرق الدفع المتسلسل والدفع بنظام التغطية وكذلك الممارسات الخاصة به في إطار نظام سويفت.

الإطار 4-1	النماذج والمستندات المتعلقة بعملية التحويل البرقي

المؤسسة مُنشِئة التحويل

- نموذج طلب تحويل الأموال
- نسخة من التحويل البرقي
- بيان الإخطار بالتحويل البرقي أو تأكيده
- إشعار الخصم للعميل منشئ التحويل
- كشف الحساب الشهري للعميل
- السجل الداخلي للتحويلات البرقية الصادرة (سجلات البنك المراسل، سجلات الدفع والتجهيز)
- قيد اليومية.

المؤسسة المستفيدة (أو المراسلة)

- نموذج طلب تحويل الأموال
- نسخة من التحويل البرقي
- إشعار الإضافة للعميل المستفيد (إذا تم الإيداع)
- كشف الحساب الشهري للعميل
- قيد اليومية
- أمر الصرف من الشباك (شيك الصراف)
- معلومات التحويلات الدفترية بين البنوك التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تسوية المعاملات.

وتبعاً لظروف التحقيق، سيكون من المهم الحصول على مستندات إضافية أو القيام بالتمحيص في نواحٍ مختلفة من بينها ما يلي:

- *مستندات الدفع الأساسية.* تشمل هذه المستندات الفواتير ومستندات الشحن والإيصالات وعقود الاستشاريين وغيرها من المستندات المتعلقة بالتحويل والتي قد تكشف عن معلومات مهمة بشأن الأموال محل البحث.
- *معلومات نظام "اعرف عميلك" والملاحظات بشأن الامتثال.* على مستوى المعاملة، ربما لم يحدد البنك هوية المستفيد النهائي عند خروج الأموال من الحساب. ولهذا، قد تكون معلومات نظام "اعرف عميلك" مفيدةً في هذا الصدد.

- *العملاء من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة.* في القضايا المتورِّط فيها أشخاص كهؤلاء، قد يتم العثور على تحويلات برقية ضمن العمليات البنكية الخاصة لمؤسسة مالية. ويجب أن تشمل التحريات بشأن هؤلاء الأشخاص مراجعة جميع الحسابات المفتوحة بتوكيلات وكذلك أي حسابات تحتفظ بها مكاتب محاماة لأن هؤلاء الأشخاص يستخدمونها غالباً لنقل الأموال.
- *التحويلات الدفترية بين حسابات الأفراد والشركات.* قد تكون هذه التحويلات مفيدة في كشف مخطط للتمويه.
- *المنافذ الخاصة لنظام "سويفت" وصيغ الاسم المختلفة للمؤسسة المالية.* قد تقود مراجعة المنافذ المنفصلة لنظام "سويفت" المخصصة لاستخدام عملاء الخدمات المصرفية الخاصة داخل البنك وفروعه المختلفة إلى الكشف عن معاملة منفصلة، وبإذن خاص على الأرجح، تنشأ من خلال تلك المنافذ. وقد تكشف صيغ الاسم المختلفة التي تستخدمها المؤسسة المالية في نظام "سويفت" عن إجراء تحويلات عبر طرق متنوعة. فقد تكون لدى البنك، فيما يخص التحويلات البرقية، أقسام أو عناوين أو طرق داخلية مختلفة لتعريف نفسه.[10] ولضمان أن يشمل أمر إبراز السجلات البنكية قوائم هذه المنافذ وصيغ الاسم المختلفة، فيجب أن ينظر الممارسون في جمع هذه المعلومات من خلال استجواب مسؤولي البنك (مثل مسؤولي الامتثال).
- *البلاغات عن المعاملات المشبوهة.* قد تكشف هذه البلاغات أو تقارير التحريات، حيثما كانت متاحة، عن معلومات قيّمة بشأن التحويلات البرقية وتفاصيل منشئيها.
- *الاستفسارات لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي.* بالنسبة للتحويلات البرقية المُرسَلة من خلال نظام الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقياً، قد يمثل البنك المحلي ذو الصلة التابع لهذا النظام مصدراً مفيداً لأنه يحتفظ بسجلات التحويلات البرقية لمدة 180 يوماً. ومن المهم، عند طلب المعلومات، توخي الدقة والتحديد بشأن المعاملة من خلال الإشارة إلى أكبر قدر ممكن من التفاصيل (مثل التاريخ، ومبلغ المعاملة، والطرف المنشئ، والعميل المستفيد، والمؤسسة المتلقية، وأرقام الحسابات، والغرض من المعاملة إن كان معروفاً، وما إلى ذلك).
- *أنماط المعاملات في مؤسسات بعينها.* عند مراجعة المعلومات المتحصل عليها من بنوك أصغر حجماً، قد يبحث الممارسون عن أنماط التحويلات الكبيرة جداً بالنسبة لحجم البنك (مثل التحويل الدفتري الذي يصل إلى نسبة كبيرة من إجمالي الأموال المحوَّلة لبنك معيَّن على مدى شهر).
- *التحويلات المصححة والمرتدة والمعاد إرسالها.* ستدرج نظم المتابعة "بنداً للتصحيح" في الرسائل المحتوية على أخطاء (مثل نقص المعلومات عن المنشئ) ليتم فصلها بعد ذلك والتنبيه بمراجعتها يدوياً. وغالباً ما يحتفظ البنكان المنشئ والمستفيد بمثل هذه المستندات التي قد تكشف عن أنماط النشاط حسب الشخص محل التحقيق أو البنك.[11]

---

[10] تبيَّن أن أحد البنوك له 43 مُعرِّفاً منفصلًا بناءً على الصيغ المختلفة لاسمه وعنوانه.

[11] قد تكون هذه السجلات مفيدة أيضا عند البحث عن نمط لسلوك مؤسسة مالية قد يتبيَّن أنها قامت عن علم بغسل عائدات جريمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستعلِم الممارسون عن جميع التحويلات المرفوضة من البنك المعني خلال الثلاثين يوماً الماضية مثلاً، كما يجب التنبُّه بشكل خاص إلى المعلومات التي أُضيفت أو عُدِّلت عند إعادة إرسال التحويل.

- *مستندات القروض.* كثيراً ما يقدِّم المدعى عليهم معلومات مضللة عن سجلات القروض لإثبات أهليتهم، وهو ما قد يُعد في حد ذاته جريمة جنائية في بعض الولايات القضائية.

تفسير مستندات التحويلات البرقية

في معظم الحالات، ستكون بيانات الإخطار التي تؤكِّد إجراء التحويل البرقي، وكذلك إشعارات الخصم والإضافة التي ترسلها البنوك لعملائها منشئي التحويلات أو المستفيدين منها، مستندات سهلة القراءة. وتحتوي هذه المستندات على المعلومات اللازمة لتتبُّع حركة الأموال ومن بينها أرقام الحسابات وكذلك هوية العملاء المُنشِئين والمستفيدين. وفي حالة عدم توافر مثل هذه المستندات، فستتطلب عملية تحديد الأموال وتتبُّعها فهم كيفية قراءة وتفسير مختلف نظم الرسائل المستخدمة في تنفيذ التحويلات البرقية.[12]

وتستخدم نظم الدفع، مثل نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك ونظام الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقياً، صيغاً منفصلة لتبادل رسائل التحويلات البرقية بين المؤسسات الأعضاء؛ لكن نظام سويفت يوفِّر منصة مراسلات موحَّدة لأكبر عدد من المؤسسات المالية عالمياً. وبالنسبة لرسائل سويفت، هناك بروتوكولات على مستوى الصناعة لصيغ الرسائل والأكواد الخاصة للتفريق بين المعلومات والاتجاه بالإضافة إلى التشفير لمنع الخروقات الأمنية في أثناء نقل البيانات.

ولتحديد مختلف أنواع رسائل سويفت، تُخصص أرقام معيَّنة لكل منها. فالرسالة المحددة برمز "إم تي 103" على سبيل المثال، تشير البادئة "إم تي" إلى "نوع الرسالة" في حين يشير الرقم الثلاثي التالي إلى نوع محدد لرسالة سويفت (في هذه الحالة، يعني الرقم "103" أنه تحويل لعميل واحد/إضافة). وداخل نوع الرسالة، تُستخدم رموز محددة للحقول لتمييز المعلومات المهمة. فعلى سبيل المثال، يُعد الحقل 50 (العميل الطالب) حقلاً رئيسياً ينبغي التركيز عليه لتتبُّع الأموال التي جرى غسلها لأنه قد يتضمن أكثر من مجرد اسم العميل وعنوانه.[13] ويعرض الشكل 4-2 عينة من بعض حقول رسائل سويفت ذات الصلة التي سيرغب الممارسون في مراجعتها.

ومن خلال رموز التعريف في نظام سويفت، يمكن معرفة اسم المؤسسة المالية و/أو البلد و/أو الموقع و/أو الفرع. وتتكون هذه الرموز بشكل عام من ثمانية أحرف: رمز المصرف من أربعة أحرف (خاص بالمؤسسة المالية دون غيرها)، ورمز البلد من حرفين (يحدد البلد الموجودة به المؤسسة المالية)، ورمز الموقع من حرفين (يميِّزه جغرافياً داخل الولاية القضائية). وفي بعض الأحيان، تُستخدم ثلاثة أحرف إضافية لرمز الفرع (لتحديد الفرع المادي للمؤسسة المالية).[14]

---

[12] في فضيحة الاحتيال بالبنوك المولدوفية (الإطار 4-5)، استعانت إدارة الرقابة على البنوك في بنك مولدوفا الوطني بوكالة التحقيق الخاصة"كرول" لدعم عملية التحقيق (كرول 2015). واستُخدِمت بيانات سويفت لاستعادة المستندات التي جرى إتلافها.

[13] هناك ثلاثة خيارات لعرض المعلومات في الحقل 50 (العميل الطالب) والتي يمكن أن تكون مفيدة للممارس: (أ) الحساب زائد المُعرِّف، و(ب) المُعرِّف زائد الاسم والعنوان، و(ج) الحساب زائد الاسم والعنوان.

[14] للمزيد من المعلومات عن رموز التعريف في نظام سويفت، انظر https://www.swift.com/. يتيح هذا الموقع الإلكتروني إمكانية البحث حسب اسم المؤسسة أو رمز التعريف، بينما يمكن تضييق مُحدِدات البحث حسب البلد أو المدينة أو كليهما.

الشكل 4-2 عينة من شكل رسائل سويفت وتفسير الرموز بها

:20: PAYREF-XT78305
:32A: 091010EUR#1010000#
:50: [اسم العميل وعنوانه]
:59: [اسم المستفيد وعنوانه]

تفسير الرموز

20	الرقم المرجعي للمعاملة (الرمز المُحدَد من المؤسسة المُنشِئة لتعريف المعاملة)
32 أ	تاريخ الاستحقاق ورمز العملة ومبلغ المعاملة
50	العميل الطالب (الطرف طالب معاملة سويفت)
59	المستفيد (الطرف المُسمَّى باعتباره المتلقي النهائي للأموال)

بالإضافة إلى الرموز الواردة أعلاه، قد تكون هناك رموز أخرى منها:

52 د	البنك الطالب (المؤسسة المالية مُنشِئة تحويل سويفت)
53 د	البنك المراسل للمُرسِل
54 د	البنك المراسل للمتلقي
57 د	المؤسسة المالية التي يطلب العميل الطالب أن يُدفع منها التحويل للمستفيد
70	تفاصيل الدفع
71 أ	تفاصيل رسوم المعاملة
72	التعليمات من البنك المُرسِل إلى البنك المتلقي

المصدر: البنك الدولي.

4-2-5 العملات الافتراضية

تُعرَّف العملات الافتراضية بأنها "تمثيل رقمي لقيمة غير صادرة أو مضمونة من بنك مركزي أو هيئة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة محددة قانوناً ولا تتمتع بالوضع القانوني للعملة أو النقد، لكن يقبل بها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً".[15]

ونظراً لإخفاء هوية مستخدمي العملات الرقمية، فإنه يمكن إساءة استخدامها في أغراض غير مشروعة.[16] وبالفعل، هناك أدلة متزايدة على أن الجماعات الإجرامية المُنظَّمة تستخدمها في غسل الأموال (كيتنغ وكارلايل وكين 2018، 17). ويتطلب تتبُّع الأنشطة غير المشروعة التي تُستخدم فيها العملات الافتراضية توفير الأدوات الخاصة بالأدلة الجنائية والموارد اللازمة للممارسين وامتلاكهم المهارات الفنية

[15] تعريف"العملات الافتراضية" في "التوجيه 843/2018 (الاتحاد الأوروبي) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 30 مايو/أيار 2018 بتعديل التوجيه 849/2015 (الاتحاد الأوروبي) بشأن منع استخدام النظام المالي في أغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وبتعديل التوجيهين 2009/138/EC و2013/36/EU". انظر المادة"1" المُعدِّلة للبند 3(د) بإضافة العنصر (18) الخاص بتعريف"العملات الافتراضية". https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32018L0843.

[16] منذ يونيو/حزيران 2019، تشترط المذكرة التفسيرية للتوصية 15 (”التقنيات الجديدة") لمجموعة العمل المالي حصول مزوِّدي خدمات الأموال الافتراضية"على الترخيص والتسجيل"؛ وكذلك "الحصول والاحتفاظ بالمعلومات المطلوبة والدقيقة عن المُنشِئ والمعلومات المطلوبة عن المستفيد فيما يخص تحويلات الأموال الافتراضية"؛ و"إتاحة تلك المعلومات للسلطات المختصة عند الطلب" (مجموعة العمل المالي 2019، 70 [الفقرة 3]، 71 [الفقرة 7(ب)].

وكذلك إطلاعهم المستمر على المستجدات ذات الصلة في هذا المجال من خلال التدريب المتقدِّم (كيتنغ وكارلايل وكين 2018، 57). ويمكن الاستفادة أيضا من التعاون مع الخبراء أو الشركات الخاصة المتخصصة في الكشف عن هوية منفذِّي المعاملات وتحليل الأنشطة بحثاً عن أي علامات مثيرة للاشتباه والريبة (كيتنغ وكارلايل وكين 2018، 31). ومن المهم أيضا تبادل المعلومات والممارسات الجيدة فيما بين الهيئات والنظراء.[17]

6-2-4 السجلات المحاسبية

في محاسبة الأعمال التجارية، تُؤيَّد المعاملات المالية بالمستندات وتُسجَّل من خلال قيود اليومية التي تحدد أسماء الحسابات ومبالغها. ويتم تلخيص هذه المعاملات في القوائم المالية لمؤسسة الأعمال التي تشمل قوائم الدخل والميزانية العمومية.[18]

وغالباً ما يلجأ الموظفون الفاسدون والمتورِّطون في المخططات الاحتيالية إلى التلاعب بهذه السجلات لإخفاء أنشطتهم غير المشروعة (يُبيِّن الإطار 4-2 الهيكل المالي السري لشركة أودبريشت لتسهيل دفع الرشاوى). وقد يعثر الممارسون على معاملات غير مشروعة من خلال تحليل ومطابقة القيود المحاسبية بالمدفوعات الفعلية والمستندات المستخدمة في تبريرها.

وفي حالات الرشوة أو عند الاشتباه في دفع مبالغ للغير في غير محلها، فعادةً يقدِّم متلقي الرشوة (وكيل أو وسيط أو طرف ثالث) فواتير وهمية للأطراف الراشية (عادةً شركة تسعى للفوز بعقد). وأحد أسباب استخدام الفواتير الوهمية هو أنها تخلق "مساراً زائفاً للمراجعة" في سجلات الشركة الراشية وبذلك تخفي الغرض الحقيقي وراء دفع الأموال، كما أنه من الصعب تحديد هذه الفواتير لأنها تبدو مستندات مقبولة وشرعية.

وفي حالة الاشتباه في استخدام فواتير وهمية، فيجب أن يركِّز الممارسون بشكل رئيسي على تحديد الاختلافات بين مبالغ الفواتير والقيمة الفعلية للسلع أو الخدمات المشتراة (أو عدم وجودها). ويجب التحقُّق أيضا مما إذا كانت الفواتير صادرة عن شركات لا وجود لها. وقد تكشف المستندات المختلفة لتسجيل المعاملة، أي العقود والمستندات المُقدَّمة للوكيل القائم بالدفع (مثل الفواتير أو رسائل البريد الإلكتروني) وسجلات الدفع وبوالص الشحن وعملية الدفع ذاتها، عن مؤشرات تحذيرية. (يتناول الإطار 4-3 العلامات التحذيرية في العقود والسجلات الأخرى، ويقتصر الإطار 4-4 على تناول العلامات التحذيرية في منح العقد الخاص بحقل النفط النيجيري أو بي إل 245). وعند العثور على مثل هذه الاختلافات، فسيمكن تصفية مجموعة المعاملات المشبوهة والتركيز في التحقيق على مُصدِر الفاتورة الوهمية (المشتبه في تلقيه الرشوة).

---

[17] فعلى سبيل المثال، طوَّرت الشرطة الدانمركية برنامجاً لتتبُّع معاملات البيتكوين ما مكَّنها من النجاح في إدانة بعض مرتكبي جرائم المخدرات (غاريت كيرنس. 2017."الشرطة الدانمركية تحقق إنجازاً في تتبُّع البيتكوين". الموقع CoinDesk.com، 22 فبراير/شباط 2017. https://www.coindesk.com/danish-police-claim -break through -bitcoin- tracking).

[18] اليومية هي سجل تُثبَت به المعاملات المحاسبية بحسب التسلسل الزمني. وأنواعها الأكثر شيوعاً هي إيصالات النقدية، والمدفوعات المنصرفة، والمبيعات، والمشتريات، واليوميات العامة. ويسجِّل دفتر الأستاذ المعاملات حسب نوع الحساب، وتسرد قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات، في حين تسرد الميزانية العمومية الأصول والخصوم.

الإطار 4-2 البرازيل: "قسم الرشاوى" داخل أودبريشت

شمِلت الشركات المتورِّطة في قضية الفساد "لافا جاتو" (غسيل السيارات) التي استمرت لفترة طويلة في البرازيل كلاً من تكتُّل أودبريشت العالمي للإنشاءات ومقره البرازيل، وشركة براسكيم البرازيلية للبتروكيماويات التي تسيطر عليها أودبريشت مع بتروبراس (شركة النفط البرازيلية المملوكة للدولة) كمساهم أقلية. ولتسوية التُّهم المُوجَّهة مع السلطات البرازيلية والسويسرية والأمريكية، أقرَّت الشركتان بالجُرم مع دفع غرامة إجمالية لا تقل عن 3.5 مليارات دولار أمريكي.[أ]

ووفقاً لوزارة العدل الأمريكية، ففي أوائل عام 2001 استخدمت أودبريشت وبراسكيم هيكلاً مالياً معقداً وسرياً مكَّنهما من دفع رشاوى بشكل منتظم لموظفين حكوميين فاسدين في البرازيل وبلدان أخرى. وتطوَّر هذا الهيكل إلى "قسم العمليات المُهيكَلة" الذي تأسس لاحقاً، وهو قسم للرشاوى داخل أودبريشت والكيانات التابعة لها حيث كان رئيسه يقدِّم الرشاوى بناءً على إذن من كبار مسؤولي أودبريشت.

ولهذا الغرض، استخدم قسم الرشاوى داخل أودبريشت نظام اتصالات غير مُسجَّل سمَح لأعضائه بالتواصل- بشأن مدفوعات الرشوة- مع بعضهم البعض ومع المشاركين في التآمر عبر نظم للبريد الإلكتروني ورسائل مؤمَّنة. كما أدار "موازنة الظل" للشركة التي موَّلت الرشاوى من خلال نظام إلكتروني منفصل كان يقوم بطلب الرشاوى وتجهيزها. وبالإضافة إلى ذلك، كان هذا القسم مسؤولاً عن توجيه الرشاوى من الشركات الخارجية (أوفشور) إلى المتلقين لها من خلال التحويلات البرقية وكذلك المدفوعات النقدية داخل البرازيل وخارجها.

واستخدمت براسكيم أيضا نظام أودبريشت للسماح بدفع رشاوى لسياسيين برازيليين وكذلك أحد موظفي بتروبراس في مقابل الحصول على معاملة تفضيلية (في إجراءات المشتريات وغيرها) وإصدار تشريعات تحقق مصالح الشركة.

أ. للاطلاع على المزيد عن قضية لافا جاتو، انظر الفصل الثاني (الإطاران 2-4 و2-11) الذي يتناول التعديلات في القانون البرازيلي التي أدت إلى تقدُّم التحقيق، والفصل الثالث (الإطار 3-1) الذي يتناول استخدام أودبريشت وأطراف أخرى لشركات وهمية لغسل عائدات الفساد.

المصدر: وزارة العدل الأمريكية. 2016. بيان صحفي رقم 16-1515 بعنوان "أودبريشت وبراسكيم تقران بالجُرم وتوافقان على دفع غرامات عالمية بما لا يقل عن 3.5 مليارات دولار لتسوية أكبر قضية رشوة أجنبية في التاريخ"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. https://www.justice.gov/opa/pr/odebrecht-and-braskem-plead-guilty-and-agree-pay-least-35-billion-global-penalties-resolve.

الإطار 4-3 العلامات التحذيرية في العقود ومستندات وسجلات وآليات الدفع

التعاقدات

- فواتير بمبالغ كبيرة للغير مع عدم وجود عقد رسمي يؤيدها
- عدم التحديد في العقد أو الاتفاق الخاص بالخدمات المطلوب أداؤها
- عدم وجود أدلة كتابية تؤكِّد أنه تم بذل العناية الواجبة لتأكيد هوية الطرف المتعاقد وشرعيته
- مدفوعات لشركات وهمية في ملاذات ضريبية أو ولايات قضائية غير متعاونة

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-4 العلامات التحذيرية في العقود ومستندات وسجلات وآليات الدفع *(تابع)*

- عقود بتواريخ سابقة أو عقود لخدمات سبق تقديمها وتحرير فواتيرها
- عقود متعددة مع أطراف مختلفة لأداء الخدمات ذاتها وفي الموقع نفسه (أي عقود للدفع لأكثر من مقاول لأداء الخدمة ذاتها)
- وجود ملاحق أو اتفاقات جانبية (بما في ذلك اتفاقات شفهية) توسِّع نطاق العقد الأصلي أو تغيِّره دون أسباب معقولة
- عمولات أتعاب النجاح التي تُدفع "للوكيل" إذا فاز الطرف الذي يدفعها بعقد رئيسي، ولا سيما عند عدم تحديد أنشطة الوكيل
- تجاوز نسبة العمولة للمعدل السوقي المتوقَّع في الولاية القضائية المعنية.

مستندات الدفع وإثبات تقديم الخدمات

- عدم تقديم معلومات مُؤيِّدة تؤكِّد أداء الخدمات
- تطابُق المستندات أو التقارير المُقدَّمة من الغير أو تشابهها مع غيرها أو أنها لا تتناسب مع العمولة مستحقة الدفع (فمثلاً عندما يكشف البحث عن أجزاء من التقرير على الإنترنت أنه تم نسخه أو سرقته)
- احتواء فواتير على أتعاب عامة مضافة أو رسوم إضافية
- خلو فواتير من المعلومات المتوقعة (مثل رقم البطاقة الضريبية أو السجل التجاري للشركة)
- الترقيم التسلسلي للفواتير قد يظهر عدم وجود عملاء آخرين لمُصدِرها
- قيمة الخدمات المُقدَّمة لا تتناسب مع المبلغ المدفوع
- اختلاف بيانات البنك المتلقي عن الولاية القضائية أو المكان الذي أُديت فيه الخدمات
- وجود اسم لطرف ثالث يبدو وكأنه شركة وهمية أو تديره شركات وهمية
- اختلاف اسم المستلِم عن اسم الطرف الثالث المتعاقد
- اشتراك أكثر من طرف ثالث في عنوان العمل ذاته
- الشكل العام للفواتير أو العناوين هي ذاتها لاستشاريين متعددين.

تسجيل وقيد المدفوعات في السجلات المحاسبية

- تسجيل فواتير كبيرة أو مبالغ فواتير في حسابات عامة بدفتر الأستاذ العام مثل "المصروفات المتنوعة" أو "الاستشارات"
- استخدام حسابات معلَّقة أو مؤقتة يتم في النهاية إلغاؤها أو شطبها كديون معدومة

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-4 العلامات التحذيرية في العقود ومستندات وسجلات وآليات الدفع *(تابع)*

- مدفوعات يتم تجهيزها خارج نطاق الحسابات الدائنة العادية (مثل المدفوعات اليدوية التي تتم لمرة واحدة أو المدفوعات النقدية)
- عدم اتباع إجراءات الدفع (مثل الحصول على توقيع واحد عندما يكون المطلوب توقيعين)
- إحجام موظفي الشركة عن اعتماد الفواتير لصرفها من خلال القنوات المعتادة (مثل الدفع عبر الإنترنت أو مباشرةً مقابل الفاتورة)
- الضغط من جانب الغير أو موظفين بالشركة لاستعجال إجراءات الصرف
- اهتمام غير عادي من بعض موظفي الشركة بتجهيز المدفوعات لأطراف ثالثة بعينها
- استجابات أو اعتراضات غير عادية من موظفين بالشركة أو الغير تجاه طلبات للحصول على مستندات داعمة إضافية
- مدفوعات للغير لم يتم فيها اتباع إجراءات إدارة المخاطر.

آليات الدفع المستخدمة لتجهيز الأتعاب

- طلبات لتحويل مدفوعات من خلال ولايات قضائية تُعتبر ملاذات ضريبية
- طلبات من موظفين لتسليم مدفوعات باليد
- طلبات لتقسيم مدفوعات عبر حسابات بنكية أو مكاتب قُطرية متعددة لشركة ما
- طلبات من موظفين لصرف مدفوعات نقداً أو بمعادل نقدي
- طلبات من موظفين لشراء "هدايا" مرتفعة القيمة (مثل الساعات أو المجوهرات).

وفي حالة عدم وجود خيوط استدلال أكثر تحديداً، فيجب الاهتمام بالبنود الكبيرة وغير المعتادة المسجَّلة لمرة واحدة ضمن حسابات المصروفات (مثل الاستشارات والعمولات والترفيه والسفر والمصروفات المتنوعة). كما يجب أن ينظر الممارسون في الأموال مثل الذمم المدينة والقروض الشخصية غير المسددة والمشطوبة بوصفها ديوناً معدمة.

الإطار 4-4 نيجيريا: العلامات التحذيرية والقرارات المثيرة للجدل في إرساء عقد حقل النفط أو بي إل 245

خلفية عامة: تبيِّن هذه القضية الجارية كيف أدت العلامات التحذيرية إلى التحقيق في ادعاءات بوجود مخططات للرشوة بشأن واحد من أكبر حقول النفط في أفريقيا والذي يحتوي على ما يُقدَّر بنحو 9 مليارات برميل من النفط الخام.[أ] فالاحتياطيات النفطية في حقل أو بي إل 245 ستعادل، حال تأكيدها، نحو ربع إجمالي احتياطيات نيجيريا المؤكَّدة من النفط (غلوبال ويتنس 2015، 5). وبسبب أهمية هذا الحقل، فقد كان محل صفقات بيع مثيرة للجدل شملت، ضمن شركات أخرى، اثنتين من كبار عمالقة النفط والغاز في العالم، وهما رويال داتش شل ("شل") وأغيب-إيني الإيطالية ("إيني"). وفيما يلي خمس علامات تحذيرية يجب أن تنبِّه السلطات لإجراء المزيد من التمحيص في هذه الصفقات لمنع الفساد وكشفه.[ب]

العلامة التحذيرية الأولى: الحكومة تمنح عقداً مربحاً لشركة غير مؤهَّلة على ما يبدو. ففي عام 1998، منح وزير البترول النيجيري دان إيتي- إبان حكم الديكتاتور العسكري ساني أباتشا الذي امتد من 1993 إلى 1998 شركة مالابو للنفط والغاز سيطرةً كاملةً على حقل النفط أو بي إل 245 رغم أنه لم يكن قد مرَّ على إنشائها سوى خمسة أيام ولم يكن لديها سابق خبرة أو حتى أصول أو موظفين (غلوبال ويتنس 2018، 5؛ ساين وغيليس وواتكينز 2017، 12).

العلامة التحذيرية الثانية: المالك المنتفع للشركة هو من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة. فقد تبيَّن لاحقاً أن مالابو مملوكة سراً لإيتي الذي منح فعلياً حق الامتياز النفطي لنفسه مقابل "مكافأة توقيع" بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لم يُدفع منها سوى مليونين إلى الحكومة النيجيرية.[ج] وفي عام 2001، وافقت شركة شل على شراء حصة بنسبة 40% في الترخيص الممنوح من مالابو.[د]

العلامة التحذيرية الثالثة: السلطات لديها تاريخ من القرارات المثيرة للجدل. ففي عام 2002، ألغت الحكومة النيجيرية الجديدة ترخيص مالابو على أساس أن إيتي وأباتشا قد أساءا استخدام سلطتهما لإرساء حقل النفط عليهما بسعر منخفض للغاية (غلوبال ويتنس 2015، 5) وقامت بطرحه في مناقصة تنافسية. وقد فازت شل بالمناقصة وفي عام 2003 أبرمت عقداً لاقتسام الإنتاج مع شركة البترول الوطنية النيجيرية مقابل مكافأة توقيع بقيمة 210 ملايين دولار أمريكي. وفي عام 2006، أعادت الحكومة النيجيرية ملكية الحقل إلى مالابو بعد رفعها دعوى قضائية. ومن جانبها، أحالت شل القضية إلى التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع لمجموعة البنك الدولي.[هـ]

العلامة التحذيرية الرابعة: مزاعم بأن مبلغاً دفعته الشركة الفائزة تم تحويله من حساب حكومي. ففي عام 2011، أبرمت شل وإيني اتفاقاً مع مالابو لدفع 1.3 مليار دولار أمريكي مقابل السيطرة الكاملة على حقل أو بي إل 245. وتم دفع المبلغ في حساب ضمان فتحته الحكومة النيجيرية لدى بنك جيه بي مورغان تشيس وشركاه في لندن. وأظهرت التحقيقات بشأن الحقل أن نيجيريا لم تحصل إلا على مكافأة التوقيع بقيمة 210 ملايين دولار أمريكي بينما خُصِص المبلغ المتبقي، وهو 1.1 مليار دولار أمريكي، "كمساهمات سياسية" لدان إيتي والرئيس غودلاك جوناثان وآخرين، ز وكذلك لخمس شركات نيجيرية أو أكثر- يُعتقد أنها شركات وهمية- على صلة بأبي بكر عليو.ح وأشار حكم أصدرته محكمة في ميلان في ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى أن شركتي النفط شل وإيني كانتا على علم بأن نسبة كبيرة من المبلغ المذكور، أي 1.1 مليار دولار أمريكي، لن تذهب إلى الدولة بل إلى "جيوب خاصة" (غلوبال ويتنس 2018، 7).

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 4-4 نيجيريا: العلامات التحذيرية والقرارات المثيرة للجدل في إرساء عقد حقل النفط أو بي إل 245

العلامة التحذيرية الخامسة: انحراف شروط العقد بشكل كبير عن معايير الصناعة أو السوق. فلم تُمنح شل وإيني ترخيصاً للتنقيب في حقل أو بي إل 245 فقط، بل أيضا شروطاً مواتية للغاية بموجب اتفاق لاقتسام الإنتاج لم تكن الحكومة النيجيرية طرفاً فيه ط والتي حُرمت كذلك من تخصيص نسبة من النفط المُنتَج.ي وقد قُدِّر أن اتفاق عام 2011 حرم الشعب النيجيري من نحو 6 مليارات دولار أمريكي، أي ما يكفي لتمويل موازنتي الصحة والتعليم معاً لأكثر من عامين (غلوبال ويتنس 2018، 21).

أ. مجلس النواب النيجيري. 2013 "تقرير اللجنة الخاصة بشأن الصفقة التي تشمل الحكومة الاتحادية وشركتي شيل/أغيب ومالابو للنفط والغاز فيما يخص بيع حقل النفط أو بي إل 245"، الصفحة 64 (9 يوليو/تموز 2013)، مقتبس من غلوبال ويتنس (2015، 5 [رقم 17]).
ب. من خلال فحص أكثر من مائة قضية عن منح العقود في قطاع النفط والغاز والتعدين، أعدَّ ساين وغيليس وواتكينز (2017، 2-3) قائمة من 12 علامة تحذيرية يمكن أن تنبِّه السلطات والهيئات الرقابية إلى ضرورة إجراء المزيد من التمحيص.
ج. رغم تغيير سجل أسهم مالابو في السنوات اللاحقة، فقد تأكَّد في عام 2013 أن دان إيتي كان "المالك المنتفع الرئيسي لمالابو" منذ استبعاد ابن ساني أباتشا من سجل الأسهم (إنرغي فينتشر بارتنرز ضد مالابو للنفط والغاز. دائرة مجلس الملكة الخاص [التجارية] أمام السيدة القاضية غلوستر، [2013] المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 2118 [التجارية]، 2013/7/17).
د. كان المسؤولون التنفيذيون في شل على علم بأن إيتي هو مالك مالابو (غلوبال ويتنس 2015، 6).
هـ. انظر شل نيجيريا ألترا ديب ليمتد ضد جمهورية نيجيريا الاتحادية (قضية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم إيه آر بي/18/07)، https://icsid.worldbank.org/en/Pages/cases/casedetail.aspx?CaseNo=ARB/07/18. تم إيقاف القضية في عام 2011.
و. في حكم المحكمة العليا لولاية نيويورك الصادر في مارس/آذار 2012، وصف القاضي برنارد فرايد دور الحكومة النيجيرية في الصفقة بدور "المالك الوهمي بالضبط" الذي يحوز على 1.1 مليار دولار أمريكي لدفعها في النهاية إلى مالابو". انظر إنترناشيونال ليغال كونسلتنغ ضد مالابو للنفط والغاز، رقم 83 (المحكمة العليا لولاية نيويورك، 22 مارس/آذار 2012)، https://iapps.courts.state.ny.us/fbem/DocumentDisplayServlet?documentId=lIMh qMX_PLUS_/fJrxxubSXRkww==&system=prod.
ز. تم تحويل 520 مليون دولار أمريكي على الأقل إلى نقد لدفعها إلى مسؤولين عموميين نيجيريين (غلوبال ويتنس 2018، 3، 15).
ح. كان يُعتقد أن عليو تربطه صلات وثيقة بالحاكم الأسبق المُدان لولاية بايلسا، ديبري ألامييسيغا؛ فقد ادُّعِي أن شركاته تعمل كواجهة لصالح الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان. انظر مالابو للنفط والغاز ضد مدير النيابة العامة، القضية رقم 14/74، محكمة التاج في ساوثوارك بلندن، حكم القاضي إديس (15 ديسمبر/كانون الأول 2015)، https://shellandenitrial.org/wp-content/uploads/2018/07/JUDGMENT-MALABU-final.pdf.
ط. يختلف هذا عن الإجراء القياسي لعقود اقتسام الإنتاج حيث يوجد اتفاق بين الطرف المتعاقد والدولة (غلوبال ويتنس 2018، 2، 3).
ي. يوصي صندوق النقد الدولي بأن تحصل البلدان المُنتِجة للنفط من حقول ناضجة على نسبة تتراوح من 65 إلى 85% من الإيرادات النفطية. ومن المُتوقَّع أن الصفقة الحالية بشأن حقل أو بي إل 245 تعطي نيجيريا نسبة متدنية، بالمعايير المستقرة تاريخياً، لا تتعدى 41% (غلوبال ويتنس 2018، 2، 3).

4-2-7 وثائق التأمين

قد تكون لبعض وثائق التأمين على الحياة قيمة كبيرة وقد يتم شراؤها بدفعة أولى واحدة، ما يجعلها جاذبة لمَن يرغبون في غسل أموالهم، خاصةً ما تُسمَّى "بأغلفة التأمين".[19] ويجب أن يحدد الممارسون ما إذا كانت لدى الأشخاص محل التحقيق وثائق تأمين بقيمة نقدية، ولا سيما ما يشتمل منها على المنافع الخاصة بالأمراض المستعصية أو التعويض المبكر أو غيرها من شروط الإنهاء. وقد تكشف وثائق التأمين كذلك عن الأموال التي يمتلكها الأشخاص محل التحقيق (مثل المجوهرات والسيارات والتحف وما شابه).

[19] بالنسبة لوثائق التأمين على الحياة ذات الحسابات المنفصلة أو حسابات الأوراق المالية، انظر"مدونة قواعد السلوك للبنوك السويسرية"، المادة 42 (جمعية المصرفيين السويسريين 2018)، https://www.swissbanking.org/library/richtlinien/vereinbarung-ueber-die-standesregeln-zur-sorgfaltspflicht-der-banken-vsb-20/vsb_2020_einzelseiten_print_en.pdf/.

ويمكن أن تساعد هذه الوثائق أيضا في التعرُّف على الوسطاء المهنيين الآخرين مثل الوسيط أو المحامي الذي ساعد في إنشاء الوثائق، وكذلك أفراد أسرة الشخص محل التحقيق أو وكلائه الذين يمكن إدراجهم كمستفيدين. وفي العادة، يمكن جمع هذه المعلومات من خلال أساليب التحقيق المختلفة.

8-2-4 مستندات الشراء والبيع

تشمل المستندات المتعلقة بشراء الأصول وبيعها، سواء كانت عقارات أو أسهماً أو مركبات أو مجوهرات أو تحفاً فنية، مستندات تسجيل الأراضي واتفاقات البيع والشراء والقروض والرهون العقارية[20] والإيصالات الصادرة من البائعين والقوائم المالية والإقرارات الضريبية وكشوف بطاقات الائتمان. ويجب أن يركِّز الممارسون على توثيق تواريخ البيع والشراء، واسمي المشتري والبائع، وطريقة الدفع (نقداً أو بشيك أو عملة)، ومصادر الأموال. وبالنسبة للأصول المشتراة نقداً، فقد يصعُب تتبُّع تاريخ الشراء أو القيمة ولا سيما عند تعدُّد البائعين أو التجار المحتملين (وهو ما ينطبق على التحف الفنية أو المجوهرات أو المركبات). وقد تساعد بيانات السفر (التي يتم جمعها من المعلومات عن عبور الحدود، أو معلومات بطاقات الائتمان، أو برامج مكافآت السفر)، ووثائق التأمين، وفواتير إصلاح المجوهرات، وأرقام لوحات المركبات، وملصقات أو شارات تجار المركبات، وتجار التحف الفنية في تحديد بائعي هذه الأشياء وتواريخ الشراء.

ويتعين على الممارسين أيضا النظر في الأصول المملوكة ظاهرياً لأفراد أسرة الشخص محل التحقيق أو المقربين منه، لكنها فعلياً تخضع لسيطرته أو حيازته أو ممنوحة منه (انظر القسم 5-3 بالفصل الخامس للاطلاع على مناقشة لهذه المسألة في إطار الإجراءات التحفظية).

4-3 تنظيم البيانات: تحديد الوضع المالي

من المهم تنظيم المعلومات المجموعة في الملف التعريفي الخاص بكل حساب بنكي. ويمكن ضم هذه المعلومات، بدورها، إلى البيانات المالية الأخرى التي يتم جمعها (مثل الممتلكات الأخرى من الأموال، وحصص الشركات، والخصوم، والدخل، والمصروفات) لتحديد الوضع المالي للشخص محل التحقيق. ويمكن استخدام أحد برامج جداول البيانات الإلكترونية القياسية لهذا الغرض (انظر عينة من إستمارة الوضع المالي في الملحق "زاي")، ومن المفيد أيضا استخدام برنامج للدعم القانوني يمكن البحث فيه.

وعلى سبيل المثال، يجب أن يشتمل الملف التعريفي الخاص بالحساب على المعلومات التالية:

- اسم البنك ومكان الفرع
- رقم الحساب البنكي ونوعه
- اسم صاحب الحساب البنكي والمالك المنتفع والوكلاء
- تاريخ فتح الحساب وتاريخ إغلاقه إن حدث

[20] توفِّر المعلومات المتعلقة بالموافقة على رهن عقاري معلومات عن أصول أخرى ربما تم تقديمها كضمان لهذا الرهن. ويمكن أن توفِّر أيضا معلومات عن الحسابات البنكية العقارية والادخارية والخاصة بالأوراق المالية، والتحف الفنية، والمعادن النفيسة، والمجوهرات وما إلى ذلك.

- العملة
- الرصيد بالحساب وقت الإفصاح عنه
- معدل دوران الائتمان السنوي
- معدل دوران الخصم السنوي
- ما إذا كانت الأموال تم تقييد التصرُّف فيها.

وقد يرى الممارسون بعد ذلك إدخال بيانات إضافية ذات صلة في جداول البيانات مثل نشاط الإضافة والخصم في الحساب البنكي خلال فترة التحقيق المعنية، مع إدخال التاريخ والمبلغ وكذلك (إن كان متاحاً) مصدر الأموال أو الجهة التي أُرسِلت إليها (البنك واسم صاحب الحساب البنكي).

وللمساعدة في تنظيم البيانات وعرضها وشرحها في النهاية، يجب أن يحدد الممارسون مسار تدفق الأموال في مخطط بياني (الشكل 4-3) مع تصوير أي ارتباطات ذات صلة (الشكل 4-4). ويقدِّم المخططان

الشكل 4-3 نموذج مخطط بياني للشبكات التي يشملها التحقيق ومسار تدفق الأموال

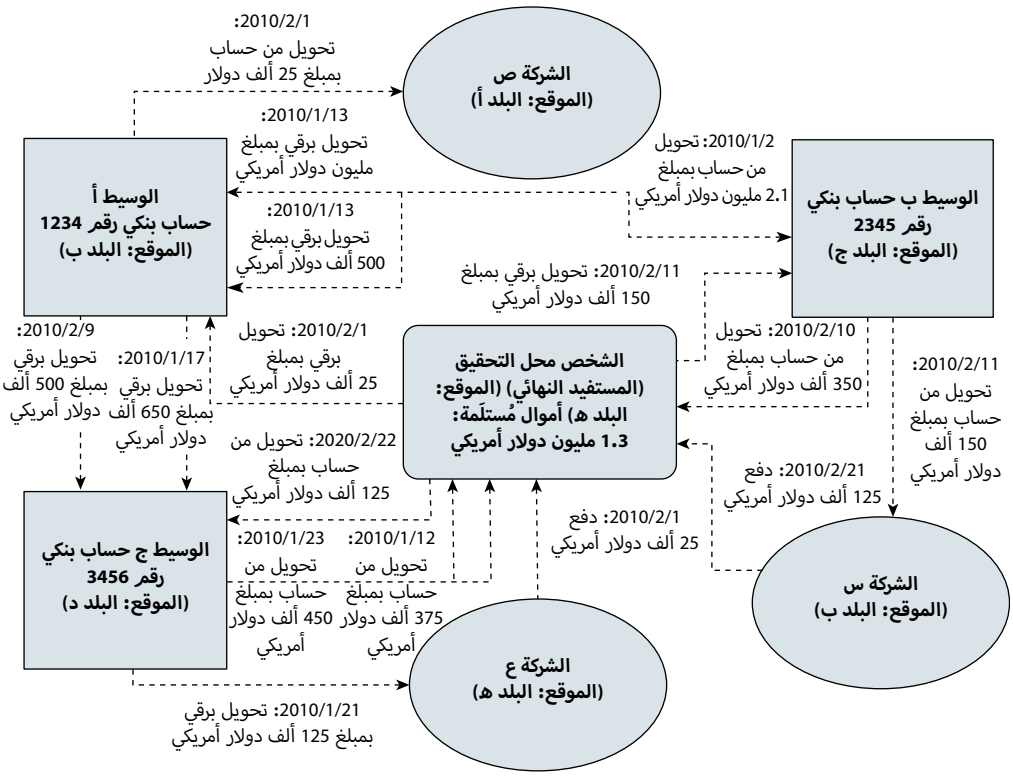

المصدر: البنك الدولي.

الشكل 4-4 نموذج مخطط للعلاقات والأموال المرتبطة بالمستهدف في التحقيق

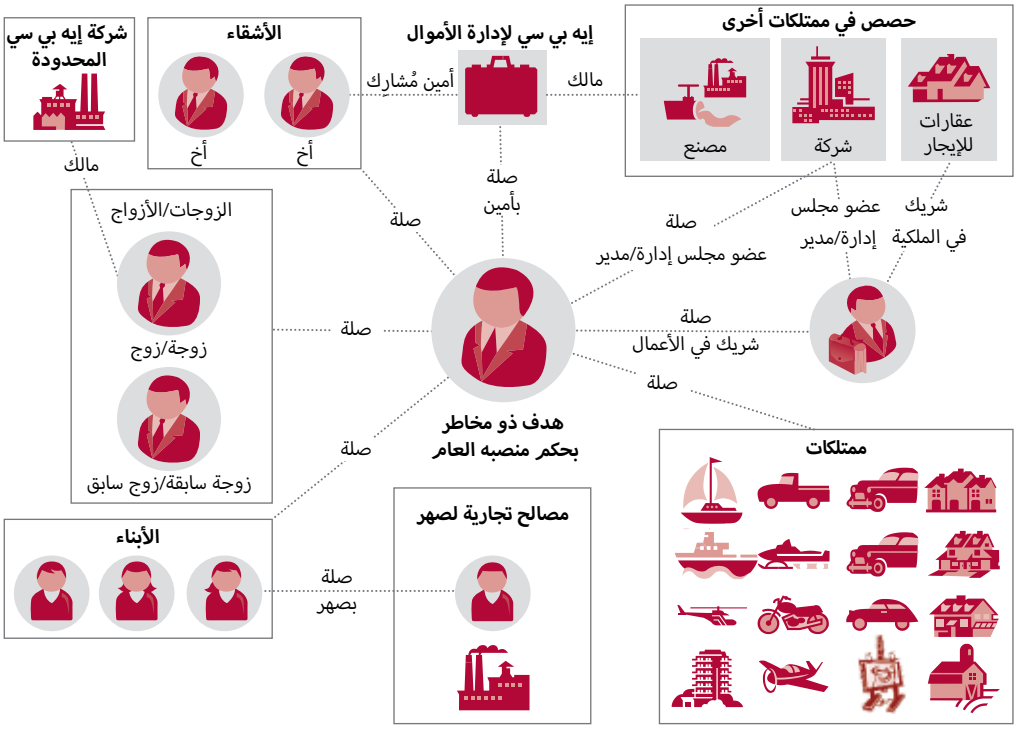

المصدر: البنك الدولي.

تصويراً موجزاً للأشخاص محل التحقيق، والشركاء، والمؤسسات المالية المحفوظة بها الأموال، والأموال، والحسابات البنكية، والكيانات المؤسسية ذات الصلة.

وسيساعد هذا التصوير أو تجسيد "الصورة الكبيرة" الممارسين وهم يحاولون فهم التدفقات وتفسيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعد مثل هذه المخططات البيانية مفيدةً في شرح مسار التدفق والارتباطات التي تتشكَّل في أثناء التحقيق للنيابة أو المحكمة. ويمكن الاستعانة في إعداد هذه المخططات بالبرامج التجارية (مثل IBM i2 Analyst's Notebook) أو الإضافات المُساعِدة المجانية ومفتوحة المصدر لبرامج جداول البيانات (مثل NodeXL).

وأخيراً، يجب أن ينظر الممارسون في استخدام نظام لإدارة المستندات، ولا سيما في القضايا المعقدة وعند وجود كم كبير من البيانات يلزم إدارتها وتحليلها. ويعرض الإطار 4-5 مثالاً لقضية معقدة بها سلسلة من المعاملات.

الإطار 4-5 فضيحة الاحتيال بالبنوك المولدوفية

خلفية عامة: في عام 2014، تسببت سلسلة من القروض الاحتيالية بدرجة كبيرة في تكبيد ثلاثة بنوك رئيسية في مولدوفا خسائر بلغ مجموعها أكثر من مليار دولار أمريكي، مما أدى في النهاية إلى انهيارها.[أ] وقد اضُطر بنك مولدوفا الوطني، وهو البنك المركزي في البلاد، إلى تعويض المودعين المتبقين بتكلفة تعادل 12% من إجمالي الناتج المحلي لمولدوفا.

التحقيق والنتائج: وفقاً للتحقيق الذي أمر به بنك مولدوفا الوطني وأجرته كرول (شركة عالمية لتقديم حلول إدارة المخاطر)، تم تحويل القروض إلى مجموعة من الشركات المُسجَّلة في ولايات قضائية مختلفة (كرول 2017، 55). وانطوى مخطط الاحتيال والفساد على أمور من بينها ما يلي (كرول 2015):

- سلسلة من المعاملات المشبوهة "بدون مبررات اقتصادية سليمة"
- مخطط اقتراض "دائري" بسداد القروض المأخوذة من بنك بقروض من بنك آخر مما أدى إلى استنفاد أموال البنوك في النهاية (الشكل ب4-5-1)
- بذل جهود منسَّقة لتعظيم السيولة المتاحة وتسهيل حدوث "زيادة هائلة في الإقراض لكيانات في مولدوفا"
- تقسيم الأموال والتمويه عليها من خلال الحسابات المختلفة مع التبديل المتكرر والاعتباطي للعملات بين الحسابات المربوطة
- إخفاء علاقة الارتباط بين الشركات المتلقية للقروض
- استخدام شركات تضامن محدودة من المملكة المتحدة لديها حسابات بنكية في لاتفيا لإخفاء الغرض الحقيقي للمعاملات والمستفيدين الحقيقيين منها ولتقليل الضمانات الحالية التي تُدفع للبنوك لتغطية مخاطر القروض
- استخدام مجموعة مشتركة من الكيانات المُؤسَسة حديثاً في مولدوفا كعملاء قاموا بنشاط اقتراضي كبير.

أحكام الإدانة واسترداد الأموال: يدعي تحقيق كرول (2015) أن رجل الأعمال إيلان شور كان المنسِّق والمستفيد الرئيسي من سلسلة المعاملات المعقدة هذه. وقد قضت محكمة في مولدوفا عام 2017 بإدانة شور وسجنه سبع سنوات ونصف السنة، وهو ما طعن عليه بعد ذلك.[ب] وتورَّط في الفضيحة أيضا سياسيون بارزون من بينهم رئيس الوزراء الأسبق فلاد فيلات الذي أُدين في عام 2016 بتهمتي سوء استغلال المنصب والفساد لتلقيه رشاوى تتعلق بهذه الفضيحة وحُكِم عليه بالسجن تسع سنوات[ج]

وفي مذكرة تفاهم أُبرمت عام 2017 مع الاتحاد الأوروبي، تعهدت مولدوفا وبنكها الوطني باسترداد الأموال وبإنشاء هيئة جديدة لاسترداد عائدات الجريمة (المفوضية الأوروبية 2017). لكن حتى كتابة هذا الدليل، لا يبدو أنه تم الانتهاء من عملية استرداد الأموال.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 4-5 فضيحة الاحتيال بالبنوك المولدوفية *(تابع)*

الشكل ب4-5-1 مخطط الاقتراض الدائري في فضيحة احتيال

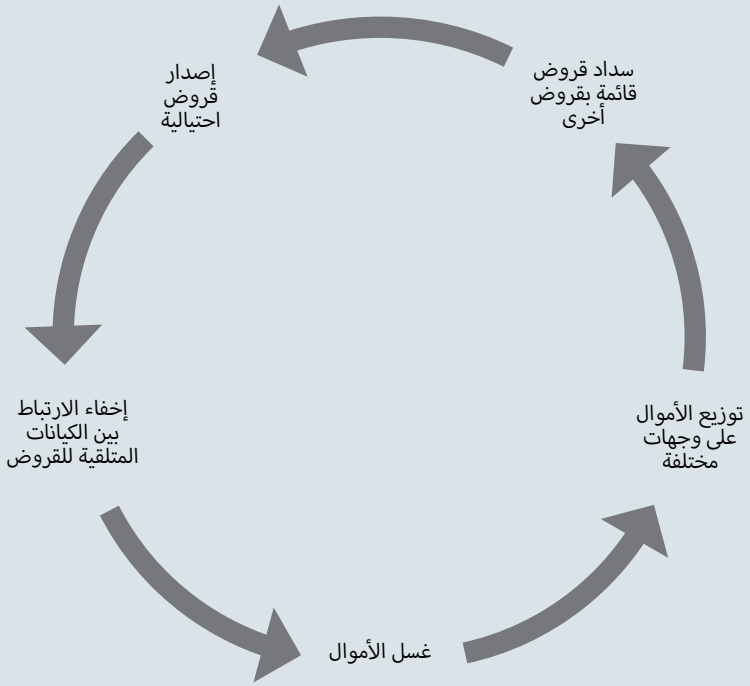

المصدر: البنك الدولي.

أ. أندرو روبل. 2019. «استعادة الثقة في القطاع المصرفي في مولدوفا» (مقابلة مع سيرغيو سيوكليا، رئيس بنك مولدوفا الوطني). أوروبا الصاعدة، 14 فبراير/شباط 2019. https://emerging-europe.com/interviews/restoring-trust-in-moldovas-banking-sector/.
ب. ماتي روسكا وسيلفيا سكيوريلي بوريلي. 2019. "أعضاء بالبرلمان الأوروبي يساعدون في حملة رجل أعمال مولدوفي مُدان في عملية احتيال بمليار دولار" بوليتيكو، 22 فبراير/شباط 2019. https://www.politico.eu/article/ilan-shor-fulvio-martusciello-barbara-kappel-richard-milsom-meps-help-campaign-of-moldovan-convicted-in-1-billion-fraud/.
ج. ألكسندر تاناس. 2016. "محكمة مولدوفية تقضي بسجن رئيس الوزراء الأسبق تسع سنوات بتهمة إساءة استغلال السلطة". رويترز، 27 يونيو/حزيران 2016. https://www.reuters.com/article/us-moldova-filat-court/moldovan-court-jails-ex-pm-for-nine-years-for-abuse-of-power-idUSKCN0ZD1XM.

4-4 تحليل البيانات: مقارنة التدفقات بالوضع المالي

في هذه المرحلة بالغة الأهمية، سيقوم المحللون بمقارنة ومطابقة التواريخ، ومنشأ الأموال، والوجهات المُرسَلة إليها، وأصحاب الحسابات البنكية، والبنوك، ومصادر المعلومات لتجميع المعاملات ومراجعتها وتحديد الفجوات في البيانات. فعلى سبيل المثال، قد يُظهر أحد الحسابات سحب مبلغ نقدي كبير، وهو ما يترك المحلِل بدون معلومات عن الوجهة، وقد يُظهر حساب آخر إجراء معاملة إيداع لاحقاً. أو ربما تكشف سجلات المراقبة المادية أن الشخص محل التحقيق سافر إلى ولاية قضائية أجنبية بعد إجراء

السحب، وقد يتم ربط المدفوعات المسددة للمقاولين بإيداعات لاحقة. ففي إحدى القضايا، تبيَّن أن العديد من الإيداعات التي قام بها مسؤول فاسد كانت بنسبة المدفوعات ذاتها التي سُدِدت للمقاول. وسيساعد هذا التحليل في فهم مسار تدفق الأموال بصورة أفضل واكتشاف خيوط استدلال جديدة.

وهناك أسلوب آخر يستخدمه الممارسون وهو تحليل صافي القيمة. ويُستخدم هذا الأسلوب في مقارنة قيمة الأموال التي يملكها الأشخاص محل التحقيق من مصادر دخلهم المعلنة أو المعروفة. ومن المُرجَّح أن يكون لأي دخل غير معلن منشأ غير مشروع، وبالتالي سيتعيَّن على الممارسين توجيه الجهود نحو إثبات الصلة بين الأموال والجريمة. وفي الولايات القضائية المُجرَّم بها الإثراء غير المشروع، يُعد تحليل صافي القيمة خطوة ضرورية في عملية التحقيق.

وللمساعدة في رصد مخططات الفساد وغسل الأموال، قد يكون من المفيد مراجعة المعلومات أو عمليات البحث عن مختلف الأنواع والعلامات التحذيرية لتحديد النشاط الإجرامي. وتنشر هيئات ومنظمات دولية كثيرة مثل هذه التقارير، والتي تكون متاحةً أيضا عبر الإنترنت، ومن بينها:

- التقارير المختلفة التي نشرتها مجموعة العمل المالي عن أنواع غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مجموعة آسيا/المحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال 2012؛ مجموعة العمل المالي 2006، 2008أ، 2008ب).
- التقارير السنوية التي تنشرها وحدات التحريات المالية ومجموعة إيغمونت والتي ترد بها بيانات عن بلاغات المعاملات المشبوهة وتحليل لها.[21]
- التقارير التي تنشرها مؤسسات القطاع المالي أو الرابطات المصرفية عن الأنواع والعلامات التحذيرية لتحديد النشاط الإجرامي وغسل الأموال (رابطة بنوك هونغ كونغ 2016، 18).

5-4 حشد التعاون الدولي

غالباً ما تتخطى عمليات استرداد الأموال في قضايا الفساد الحدود وقد تشمل ولايات قضائية متعددة. ولهذا، يتعيَّن طلب معلومات عن الأموال والحسابات البنكية الموجودة في الخارج. ويمكن الحصول على بعض المعلومات، كتلك المتعلقة بالأراضي والمركبات والشركات والتحريات المالية، من خلال عمليات البحث في المصادر المفتوحة والقنوات غير الرسمية، وليس من خلال طلب تبادل المساعدة القانونية. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، الممارسين النظراء في مكاتب استرداد الأموال، أو قضاة الاتصال، أو الملحقين الإقليميين، أو شبكات الممارسين مثل مجموعة إيغمونت، أو الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال مثل شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال، أو المنظمة العالمية للجمارك.

ومن المفيد الحصول على المعلومات والتحريات في مرحلة مبكرة من التحقيق لأن ذلك يمكِّن من تقدُّم سيره. لكن إذا احتاجت الولاية القضائية الطالبة إلى مستندات يمكن استخدامها كأدلة في دعاوى قضائية محلية، فستكون هناك حاجة إلى نسخ مصدَّقة أو أصول وهو ما قد يستلزم توجيه طلب لتبادل المساعدة القانونية. وفي جميع الحالات، قد يتمكَّن الممارسون من المشاركة في الأنشطة التي تُنفَّذ في الولاية القضائية الأجنبية. وفي هذا الإطار، يجب أن يكون الممارسون على دراية تامة بضرورة الجمع بين التعاون الدولي

[21] انظر، على سبيل المثال، التقارير السنوية لمجموعة إيغمونت (https://egmontgroup.org/en/document-library/10) والتقرير السنوي لوحدة التحريات المالية الإيطالية (الوحدة 2016).

غير الرسمي والرسمي كما هو مبيَّن في الفصلين الثامن والتاسع اللذين يقدِّمان مزيداً من الإرشادات عن العمليات غير الرسمية والرسمية ويتناولان كيفية التغلُّب على بعض تحديات تتبُّع الأموال.

المراجع

APG (Asia/Pacific Group on Money Laundering). 2012. "APG Typology Report on Trade Based Money Laundering Typologies." Report adopted by APG members at the 15th Annual Meeting, July 20, 2012. Sydney. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade_Based_ML_APGReport.pdf.

EC (European Commission). 2017. "Macro-Financial Assistance to the Republic of Moldova Grant and Loan from the European Union of up to EUR 100 million." Memorandum of Understanding between the European Union and the Republic of Moldova and the National Bank of Moldova as the Beneficiary's Financial Agent, November 23, 2017. https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/economy-finance/20171123_-_mou_eu_-_moldova_-_signed_eu_version.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2006. "Trade-Based Money Laundering." Study, FATF Secretariat and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade%20Based%20Money%20Laundering.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2008أ. "Proliferation Financing Report." Report of the Proliferation Financing Typology Project, FATF Secretariat and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Typologies%20Report%20on%20Proliferation%20Financing.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2008ب. "Terrorist Financing." Study, FATF Secretariat and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF%20Terrorist%20Financing%20Typologies%20Report.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

FinCEN (Financial Crimes Enforcement Network). 1992. "Key Electronic Funds Transfer Systems: Fedwire, CHIPS, SWIFT." Report OSA92ICB0012, FinCEN Reference Series, US Department of the Treasury, Vienna, VI.

Global Witness. 2015. *Shell and Eni's Misadventures in Nigeria: Shell and Eni at Risk of Losing Enormous Oil Block Acquired in Corrupt Deal*. London: Global Witness. https://humanrightscommission.house.gov/sites/humanrightscommission.house.gov/files/documents/Shells_misadventures_in_Nigeria_0.pdf.

Global Witness. 2018. "Take the Future: Shell's Scandalous Deal for Nigeria's Oil." Analysis commissioned by Global Witness, London. https://www.globalwitness.org/en/campaigns/oil-gas-and-mining/take-the-future/#:~:text=A%20deal%20Shell%20and%20Eni,we%20commissioned%20from%20leading%20experts.

HKAB (Hong Kong Association of Banks). 2016. "Guidance Paper on Combating Trade-Based Money Laundering." Paper, HKAB, Hong Kong SAR, China. https://www.hkaب.org.hk/DisplayArticleAction.do?sid=5&ss=16.

Keatinge, Tom, David Carlisle, and Florence Keen. 2018. "Virtual Currencies and Terrorist Financing: Assessing the Risks and Evaluating Responses Study." Study for the European Parliament's Special Committee on Terrorism (TERR Committee), PE 604.970, commissioned by the Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Directorate-General for Internal Policies, European Union, Brussels. http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/604970/IPOL_STU(2018)604970_EN.pdf.

Kroll. 2015. "Project Tenor: Scoping Phase, Final Report." Report for the National Bank of Moldova, April 2, 2015. Kroll, London. https://kupdf.net/download/kroll-project-tenor-candu-020415_5a794336e2b6f50a0b563666_pdf.

Kroll. 2017. "Project Tenor II: Summary Report." Report for the National Bank of Moldova, December 20, 2017. Kroll, London. https://www.bnm.md/files/Kroll_%20Summary%20Report.pdf.

Sayne, Aaron, Alexandra Gillies, and Andrew Watkins. 2017. "Twelve Red Flags: Corruption Risks in the Award of Extractive Sector Licenses and Contracts." Report, Natural Resource Governance Institute, New York. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/corruption-risks-in-the-award-of-extractive-sector-licenses-and-contracts.pdf.

SBA (Swiss Banking Association). 2018. "Agreement on the Swiss Banks' Code of Conduct with Regard to the Exercise of Due Diligence (CDB 20)." Agreement between the SBA and signatory banks, June 13, 2018. Basel, Switzerland. https://www.swissbanking.org/library/richtlinien/vereinbarung-ueber-die-standesregeln-zur-sorgfaltspflicht-der-banken-vsb-20/vsb_2020_einzelseiten_print_en.pdf/.

UIF (Financial Information Unit of Italy). 2016. "Unità di Informazione Finanziaria Annual Report 2015." UIF, Bank of Italy, Rome. https://uif.bancaditalia.it/pubblicazioni/rapporto-annuale/2016/Annual_Report_2015_8.pdf?language_id=1.

US Senate. 2004. "Money Laundering and Foreign Corruption: Enforcement and Effectiveness of the Patriot Act; Case Study Involving Riggs Bank." Report released by the minority staff of the Permanent Subcommittee on Investigations, July 15, 2004. Washington, DC. https://www.hsdl.org/?abstract&did=451010.

5. تأمين الأموال

5-1 ملاحظات تمهيدية

تكون الجهود المبذولة لمصادرة الأموال بلا قيمة تُذكر إذا لم تتوافر أي أموال لمصادرتها في نهاية المطاف. ويمكن إخفاء الأموال المسروقة أو نقلها إلى أماكن يتعذر الوصول إليها خلال فترة قصيرة، فيما قد تستغرق إجراءات التحقيق والمصادرة سنوات مما يمنح الشخص محل التحقيق في الغالب وقتاً كافياً لنقل الأموال أو تبديدها. ولهذا، فمن المهم للغاية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الأموال التي قد يصدر حكم بمصادرتها. وتشمل هذه الإجراءات، التي يُشار إليها باسم "الإجراءات التحفظية"، الحجز على الأموال وتقييد التصرُّف فيها ويجب اتخاذها في أقرب وقت ممكن من بداية القضية لتأمين الأموال وحتى، حيثما أمكن، إتمام إجراءات المصادرة.[1]

وبموجب البند (2) بالمادة 54 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنه يجب على الدول الأطراف اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح بتجميد الأموال أو الحجز عليها بناءً على أمر أو طلب من محكمة (أو سلطة مختصة أخرى) "يوفِّر أساساً معقولاً لاعتقاد الدولة الطرف متلقية الطلب بأن هناك أسباباً كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل وبأن تلك الممتلكات ستخضع في نهاية المطاف لأمر مصادرة". ويجب على الدول أيضا النظر في اتخاذ إجراءات للحفاظ على الممتلكات المطلوب مصادرتها على أدنى حد، مثلاً بناءً على توقيف في ولاية قضائية أجنبية أو اتهام جنائي ذي صلة بحيازة تلك الممتلكات.

وفي معظم الولايات القضائية، تنطوي القوانين التي تحكم الإجراءات التحفظية على الموازنة بين مبدأين متعارضين. فمن ناحية، تقتضي المصلحة العامة حفظ وصون الأموال المشتبه في أنها عائدات لجريمة وأدواتها حتى نهاية قضية المصادرة (كما هو مُبيَّن في الإطار 5-3 الذي يتناول السلطة الدستورية المُخوَّلة لسويسرا لتجميد الأموال من أجل حماية مصالحها الوطنية).[2] ومن ناحية أخرى، يجب حماية حق الأفراد في التمتُّع بملكية واستخدام ممتلكاتهم من أي حرمان تعسفي.

---

[1] رغم أن بعض الولايات القضائية تحدد مدة الأوامر التحفظية، فإنه يجوز تمديدها بشكل عام. ففي ليختنشتاين على سبيل المثال، يجب أن تحدد المحكمة مدة صدور الأمر لكن يجوز تمديد الموعد النهائي بناءً على طلب بذلك (قانون الإجراءات الجنائية، القسم 97أ [4]، https://www.legislationline.org/download/id/8270/file/Liechtenstein_ Criminal_Procedure_ Code_1987_am2017_en.pdf). ولا يسري أي حد زمني في سويسرا لكن المحاكم تأخذ بمبدأ التناسب، أي أنها تكون عادةً أكثر تقييداً مع مرور الوقت وعجز التحقيقات عن تأكيد التهم الأصلية.

[2] استُخدمت حماية مصالح الأمن القومي لتبرير تجميد الأموال الأجنبية في الولايات المتحدة من خلال إصدار أوامر تنفيذية رئاسية، وكذلك في سويسرا من خلال إصدار قرارات المجلس الفيدرالي وأحكامه (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، 40 [الفقرة. 101]).

2-5 المصطلحات: الحجز والتقييد

في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام والقانون المدني على السواء، تم وضع آليتين مختلفتين للسيطرة والحفاظ على الأموال التي قد تخضع للمصادرة، وهما: الحجز والتقييد.

ويعني *الحجز الحيازة الفعلية* للأموال المستهدفة. ورغم أنه قد يلزم بشكل عام استصدار أمر قضائي أو إذن مسبق من النيابة أو قاضي التحقيق، فإن بعض الولايات القضائية تمنح مسؤولي إنفاذ القانون الحق في الحجز على الأموال. فمثلاً يجوز، في الظروف الطارئة وبدون أمر قضائي مسبق، الحجز على المبالغ النقدية الضخمة أو الأموال الأخرى التي "يُشتبه أو يُعتقد لأسباب معقولة" أنها عائدات لجريمة أو أدوات استُخدمت في ارتكابها. وتُعد هذه الصلاحيات مفيدة خاصةً في الحجز على الأموال النقدية المشبوهة التي يتم نقلها عبر الحدود الدولية بما يخالف قوانين الإبلاغ عن استيراد النقد أو تصديره.

وأمر التقييد هو شكل من الأوامر الزجرية الإلزامية التي يصدرها قاضٍ أو محكمة لمنع أي شخص من التعامل بالأموال المذكورة في الأمر أو التصرُّف فيها ريثما يتم البت في إجراءات المصادرة.[3] وخلافاً لأوامر الحجز، لا تسفر أوامر التقييد عن الحيازة الفعلية للأموال. وعادةً ما تصدر أوامر التقييد عن المحكمة، لكن بعض الولايات القضائية تجيز صدورها من النيابة أو سلطات أخرى.[4]

وقد يكون هناك اختلاف بين الولايات القضائية في استخدام مصطلحي الحجز والتقييد. فمثلاً، قد تقوم ولاية قضائية "بالحجز" على الحسابات البنكية فيما تقوم أخرى "بتقييدها". وهناك ولايات قضائية استحدثت مصطلحات أخرى مثل "التجميد" أو "المنع".[5] ولهذا، يجب أن يكون الممارسون على دراية بالفرق بين هذه المصطلحات عند إرسال أو تلقي أمر يشمل ولاية قضائية أخرى وينبغي لهم أيضا التأكُّد من استخدام مصطلحات مفهومة في الطلبات التي يوجِّهونها. ومن ثم، فقد يكون من الجيد وصف الغرض من الأمر المطلوب بدلاً من مجرد استخدام اسمه لأن المصطلحات قد تربك السلطات المتلقية (للمزيد من المعلومات عن صياغة طلبات تبادل المساعدة القانونية، انظر الفصل التاسع، القسم 9-2).

3-5 اشتراطات استصدار الأوامر التحفظية

في معظم الولايات القضائية، تتطلب الإجراءات التحفظية عادةً إذناً قضائياً من قاضي المحكمة أو قاضي التحقيق. وتسمح ولايات قضائية كثيرة أيضا بفرض إجراءات تحفظية طارئة أو قصيرة الأجل لتُنفَّذ إدارياً إما من

---

[3] أوامر التقييد مماثلة (وليست مطابقة) "لأوامر ماريفا الاحترازية" في القانون العام (كما هو مُبيَّن بمزيد من التفصيل في الفصل العاشر، القسم 10-3-2، الحاشية 45).

[4] النيابة لها سلطة تقييد الأموال في كولومبيا والمكسيك (انظر، على سبيل المثال، قانون كولومبيا رقم 793-02). وبالمثل في سويسرا، تخضع أوامر التقييد التي تصدرها النيابة لمراجعة المحكمة عند الطعن عليها (القانون الجنائي 311-0، المادة 71، الفقرة 3؛ القانون الجنائي 312-0، المادة 263 [سويسرا]).

[5] تحتوي بعض قوانين المصادرة على أوامر التقييد والتجميد معاً. وأوامر التقييد (التي يصدرها قاضٍ) هي أوامر رفيعة المستوى يمكن أن تقيِّد أي نوع من الممتلكات، في حين تكون أوامر التجميد (التي تصدر إدارياً من مسؤولي إنفاذ القانون أو موظفين عموميين) أدنى مستوى ويمكن أن تقيِّد فئات محدودة من الممتلكات الأقل قيمة.

خلال وحدة التحريات المالية، أو هيئة إنفاذ القانون، أو سلطة أخرى بموجب القانون (للاطلاع على مناقشة للإجراءات التحفظية الطارئة، انظر القسم 8-5-4 بالفصل الثامن والقسم 9-2-6 بالفصل التاسع). وقد توجد اختلافات أيضا بين الولايات القضائية في الاشتراطات الإثباتية والإجرائية لاستصدار الأوامر التحفظية.

5-3-1 اشتراطات الإثبات

تشمل الاشتراطات اللازمة لاستصدار أمر بالحجز أو التقييد (للاطلاع على أوامر الحجز، انظر أيضا القسم 3-4-8 بالفصل الثالث) عادةً ما يلي:

- إما (أ) الاشتباه في ارتكاب الشخص محل التحقيق جريمة تأتت منها منفعة (المصادرة على أساس القيمة)، أو (ب) ارتباط الأموال محل البحث بأنشطة إجرامية (المصادرة على أساس الملكية). (انظر الفصل السابع الذي يتناول المصادرة على أساس الملكية وكذلك على أساس القيمة).
- هناك دعوى تم رفعها أو على وشك أن تُرفع.[6] وفي بعض الولايات القضائية، ستسمح الدعوى الجنائية بالحجز على الأموال البديلة التي يمكن الحجز عليها أو تجميدها إذا تم إنفاق عائدات الجريمة في السابق. لكن في إجراءات المصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة، فغالباً ما يُشترط رصد ارتباط مباشر بين الأموال والجريمة.

وفي الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، تتأسس هذه الاشتراطات عموماً على معيار الإثبات "وجود أسباب معقولة للاعتقاد" أو "سبب محتمل".[7] وبالمثل، ففي الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني يُترك القرار لاعتقاد النيابة أو القاضي بضرورة إصدار أمر التجميد لتجنُّب تحويل الأموال أو فقدانها في أثناء التحقيق. وقد تشمل الاشتراطات الإضافية بيان الأسباب المُوجِبة للاعتقاد بوجود خطر التبديد أو أن الأموال عرضة للمصادرة أو التعهُّد بجبر الأضرار.[8] وفي المملكة المتحدة، يجوز إصدار أمر تجميد مؤقت إذا أصدرت المحكمة أمراً باعتبار الممتلكات المعنية ثروةً غير مبررة (كما هو مُبيَّن بمزيد من التفصيل في الإطار 3-11 بالفصل الثالث). ويمنع تجميد الممتلكات المحددة في أمر الثروة غير المبررة تبديدها في أثناء خضوعها لهذا الأمر (وزارة الداخلية 2017، 16). ويتناول الإطار 5-1 الجهود المبذولة لتجميد الأموال المملوكة للوزيرة النيجيرية السابقة ديزاني أليسون–مادويكي.

لإنفاذ أوامر التجميد ضد الأموال المملوكة لأشخاص من ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة في بلدان أجنبية، تشترط التشريعات في سويسرا (الإطار 5-3) وكندا استيفاء عدد من الشروط من بينها ما يلي:

---

[6] تسمح بعض أحكام أوامر التقييد بتقديم طلبات في أي وقت ما دام التحقيق (مصادرة جنائية أو غير مستندة إلى حكم بالإدانة) جارياً. ويوفِّر هذا قدراً أكبر من المرونة لطلب استصدار أوامر التقييد في أقرب وقت ممكن، وهو تطوُّر ينبغي تشجيعه.

[7] ستختلف الصياغة الدقيقة من ولاية قضائية لأخرى. فمثلاً عرَّفت المحكمة العليا في أستراليا "الاعتقاد المعقول" بأنه "ميل العقل نحو قبول، وليس رفض، اقتراح ما؛ وقد تترك الأسباب التي يمكن أن تحفِّز هذا الميل العقلي بعض الأشياء للحدس أو التخمين تبعاً للظروف". جورج ضد روكيت (1990)، 170 سي إل آر 104، المحكمة العليا في أستراليا.

[8] في الولايات القضائية التي يجب فيها تقديم تعهدات، هناك نطاق محدود من الظروف التي يُطلب فيها من الادعاء دفع تعويضات، ولا سيما للمدعى عليهم في القضايا الجنائية. ولا يسفر صدور الأمر النهائي عن فرض تلقائي لأمر التعويض إلا إذا أمكن إثبات تصرُّف الادعاء بسوء نية أو تقصيره في أداء واجباته.

الإطار 5-1 نيجيريا: تجميد الأموال والتجريد المدني في قضية وزيرة النفط السابقة

خلفية عامة: ادُعِي أن وزيرة الموارد البترولية السابقة في نيجيريا، ديزاني أليسون مادويكي، استخدمت نفوذها لتوجيه منح عقود نفط مربحة لشريكيها كولاولي أكاني ألوكو وأولاجيد أوموكور.[أ] وخلال توليها هذا المنصب، كانت أليسون مادويكي تشرف على مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية المملوكة للدولة.

التحقيق والشكوى المدنية: قامت أليسون مادويكي، بحسب الادعاءات، بتوجيه إسناد عقود لشركتين نيجيريتين وهميتين هما أتلانتيك إنرغي درلينغ كونسبتس نيجيريا وأتلانتيك إنرغي براس ديفلوبمنت اللتان كانت تملكهما شركات قابضة في جزر فيرجن البريطانية لصالح ألوكو وأوموكور. وكان مطلوباً من هاتين الشركتين تمويل أنشطة التنقيب والإنتاج في ثمانية حقول برية للنفط والغاز، لكنهما عجزتا عن الوفاء بالتزاماتهما التعاقدية لافتقارهما إلى رأس المال والخبرة الفنية للقيام بذلك.[ب] ورغم ما سبق، فقد ادُعِي أنه سُمِح لهما باستخراج وبيع ما تزيد قيمته على 1.5 مليار دولار أمريكي من النفط الخام النيجيري.

وادُعِي أيضا أن ألوكو وأوموكور كانا يمولان أسلوب الحياة المترف للوزيرة وأسرتها من خلال العائدات التي تم غسلها وشركات مُؤسَسة في سيشيل والولايات المتحدة لشراء عقارات وأصول أخرى بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ومن بينها شقة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في أحد أغلى مباني مانهاتن ويخت غلاكتيكا ستار بقيمة 82 مليون دولار أمريكي.[ج]

تجميد الأموال وتجريد الملكية: تم التحقيق في القضية بكل من نيجيريا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي سبتمبر/أيلول 2016، جمدت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة ثلاثة عقارات بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني ادُعِي أن أوموكور وألوكو قد اشترياها لصالح الوزيرة.[د] ومع ذلك، لم تتمكَّن الوكالة من منع بيع عقارين آخرين في لندن بقيمة 8 ملايين جنيه إسترليني.

وفي أغسطس/آب 2017، أمرت محكمة اتحادية عليا في لاغوس بنيجيريا بالتجريد النهائي لملكية عقار في جزيرة الموز- جزيرة اصطناعية قبالة الشاطئ المُطِل عليه حي إيكويي الراقي في لاغوس- بقيمة 11.75 مليار نيرة (37.5 مليون دولار أمريكي).[هـ] وأثناء سير التحقيق، اكتشفت اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية ممتلكات إضافية تابعة للوزيرة السابقة بينما أمرت بتجريد ملكية مليارات من الأموال المرتبطة بها.[و]

وفي يوليو/تموز 2017، أصدرت وزارة العدل الأمريكية شكوى مدنية طلبت فيها استرداد ما قيمته 144 مليون دولار أمريكي من الأموال المرتبطة بأليسون مادويكي وألوكو وأوموكور. وتشمل الأموال الخاضعة لأمر التجريد شقة ويختاً بقيمة 50 مليون و82 مليون دولار أمريكي على التوالي.[ز]

الوضع الحالي: في عام 2018، حجزت الولايات المتحدة على اليخت الذي تقول وزارة العدل الأمريكية إن ألوكو اشتراه بمبلغ 82 مليون دولار أمريكي في عام 2013، وقامت ببيعه في مزاد مقابل 37 مليون دولار أمريكي في عام 2019 لتجنُّب تكاليف الصيانة الشهرية البالغة 170 ألف دولار أمريكي والتي كانت تتسبب في تآكل المبلغ المقرر استرداده من اليخت، وذلك وفقاً لملفات المحكمة.[ح] وتُظهر هذه الملفات أن الدعوى العامة

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 5-1 نيجيريا: تجميد الأموال والتجريد المدني في قضية وزيرة النفط السابقة *(تابع)*

لتجريد ملكية 144 مليون دولار أمريكي حصل عليها ألوكو، كما تقول وزارة العدل، معلقة حالياً ريثما يتم البت في تحقيق جنائـي في الادعاءات المتعلقة بذلك.

أ. وزارة العدل الأمريكية. 2017. بيان صحفي رقم 77-777 بعنوان "وزارة العدل تطلب استرداد عائدات فساد في قطاع النفط النيجيري بأكثر من 100 مليون دولار"، بيان صحفي رقم 77-777 مؤرَّخ 14 يوليو/تموز 2017. https://www.justice.gov/opa/pr/department-justice-seeks-recover-over-100-million-obtained-corruption-nigerian-oil-industry.
ب. المرجع المذكور في "أ".
ج. المرجع المذكور في "أ".
د. مارغوت غيبس. 2017. "حصري: تضييق الخناق على أليسون-مادويكي في المملكة المتحدة، الكشف عن ممتلكات بقيمة 18 مليون جنيه إسترليني" *بريميام تايمز*، 28 أغسطس/آب 2017. https://www.premiumtimesng.com/news/headlines/241676-exclusive-noose-tightens-around-alison madueke-uk-18-million-property-uncovered.html.
هـ. اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية. 2017. بيان صحفي بعنوان "المحكمة تأمر بالتجريد النهائي لملكية عقار خاص بديزاني في جزيرة الموز قيمته 37.5 مليون دولار"، 7 أغسطس/آب 2017. https://efccnigeria.org/efcc/news/2703 -court-orders -final-5m-banana-island-property-forfeiture -of-diezani-s-37.
و. طوني أوريليد وعائشة غمباري، "ديزاني أليسون-مادويكي: ما هذا الجشع!" اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية. https://efccnigeria.org/efcc/news/2706-diezani-alison-madueke-what-an-appetite.
ز. المرجع المذكور في "أ".
ح. وليامز كلاوس. 2020. "نزاع بين وحدة إنرون السابقة والحكومتين الأمريكية والنيجيرية على يخت قيمته 80 مليون دولار"، بلومبرغ، 3 يوليو/تموز 2020. https://www.latimes.com/business/story/2020-07-03/enron-legacy-returns-in-battle-over-80-million-yacht.

- فقدان سلطة الحكومة الأجنبية
- استشراء الفساد بشكل ملحوظ في البلد
- ترجيح اكتساب الأموال عن طريق الفساد أو سوء الإدارة الجنائية (المنطوية على ارتكاب جرائم) أو غيرها من الجنايات
- انهيار النظام القضائي
- عدم قدرة البلد على الوفاء باشتراطات تبادل المساعدة القانونية
- حماية المصالح الوطنية (في حالة سويسرا)[9]
- الاضطرابات الداخلية والوضع السياسي غير المستقر في الدولة الأجنبية، وكذلك المصالح المتعلقة بالعلاقات الدولية (في حالة كندا).[10]

5-3-2 الاشتراطات الإجرائية

قد تُحدد القواعد الإجرائية السارية بشأن أوامر الحجز أو التقييد في قوانين المصادرة أو قد يُشار إليها ضمن قوانين الإجراءات الجنائية أو المدنية. فعلى سبيل المثال، تشترط الولايات القضائية العاملة

[9] القانون الفيدرالي بشأن تجميد وإعادة الأصول غير المشروعة المملوكة للأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة ("قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة" الصادر في 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، تجميع مبوَّب 196-1، المادة 3، الفقرة 3، الفقرة 2: المادة 4، الفقرتان 2–3 [سويسرا])، https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/20131214/index.html.

[10] قانون تجميد أصول الموظفيـن الأجانب الفاسدين، القوانيـن الكندية 2011، الفصل 10 (كندا)، الأوامر واللوائح 4 (2) (تاريخ الاطلاع 18 أغسطس/آب 2018)، http://laws.justice.gc.ca/eng/acts/F-31.6/page-1.html#h-4.

بالقانون العام أن يكون الطلب كتابياً، وفي العادة يتألف هذا الطلب أو الالتماس من مستندين: (أ) أمر الحجز أو التقييد و(ب) الإفادة الخطية المُؤيِّدة المشفوعة بيمين. ويتناول الإطار 5-2 هذه الإفادة الخطية والأدلة المهمة التي يجب أن تتضمنها.

وفي المقابل، قد تشترط الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني مجرد تلاوة الوقائع المثبتة بالمستندات أو الأدلة ذات الصلة الواردة في ملف القضية أمام السلطة القضائية. ومع ذلك، ففي بعض هذه الولايات القضائية يجوز للنيابة أو قاضي التحقيق الحجز على الأموال أو تقييد التصرُّف فيها إذا تبيَّن أن هناك حاجة للحفاظ على الأدلة أو تجنُّب تبديد الأموال الخاضعة للمصادرة.

الإطار 5-2 صياغة الإفادات الخطية المشفوعة باليمين

الإفادة الخطية هي إفادة بالوقائع مشفوعة بيمين بناءً على المعرفة الشخصية لمُقدِّمها أو اعتقاده الشخصي. وتُعد هذه الإفادة، التي تُستخدم بالأساس في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، وسيلة إجرائية مُساعِدة مهمة تسمح بتقديم الأدلة من خلال إفادة كتابية لا يتم الاستجواب بشأنها. فبدونها، يتعيَّن على مُقدِّم الطلب أو النيابة استدعاء الشهود (الأدلة الشفهية) الذين سيخضعون عندئذ للاستجواب إذ لا يمكن الاكتفاء بمجرد بسط الأدلة أو تقديمها من جانب النيابة كما هو مسموح به في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني.

وفي الولايات المتحدة، لا تكون الإفادات الخطية مطلوبة عند تقديم شكوى في قضية للمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، بل يكفي سرد الوقائع المُوجِبة للمصادرة في الشكوى سرداً مقتضباً. وتُعد الإفادات الخطية مفيدة في جميع الطلبات المُقدَّمة إلى المحكمة في قضايا استرداد الأموال، بما فيها أوامر التفتيش والضبط وأوامر التقييد وأوامر الإفصاح عن المستندات أو إبرازها، وقد يُسمح بها أيضا لأنواع معيَّنة من الأدلة في المحاكمة.

وفي طلبات الحجز أو التقييد أو غير ذلك من أساليب التحقيق، تكون الإفادة الخطية مشفوعة عادةً بيمين من مسؤولي إنفاذ القانون الذين يمكنهم تقديم جميع المواد ذات الصلة، بما في ذلك الأدلة المعتمِدة على السماع المستقاة من مصادر متعددة. وسيتعيَّن على الممارسين التأكُّد من صياغة هذه الإفادات على النحو المقرر في قواعد المحكمة. ويوفِّر العديد من الولايات القضائية نماذج ليسترشد بها الممارسون الذين ينبغي لهم أيضا ملاحظة ما يلي:

- يجب أن تبيِّن الإفادة الخطية، التي توفِّر الأدلة لقبول الطلب، كيف تستوفي القضية اشتراطات الإثبات لمنح أمر تقييدي.
- يُسمح بالأدلة المعتمِدة على السماع من الغير في الإفادات الخطية وطلبات استصدار أوامر من المحكمة. وإذا اعتمد مُقدِّم الإفادة على معلومات تم الحصول عليها من شخص آخر، فيجب أن يشير في إفادته إلى مصدر المعلومات ولماذا يعتقد أنها صحيحة.
- يجب أن تُرفق بالإفادة الخطية أي مستندات مؤيِّدة تم الاعتماد عليها.
- يجب توخي الحيطة لضمان صحة الوقائع الواردة في الإفادة الخطية.
- إذا اشترطت الولاية القضائية الطالبة السرية في طلب تبادل المساعدة القانونية، فيجب على الولاية القضائية متلقية الطلب الحصول على موافقة قبل تقديم أي معلومات إلى المحكمة في صورة إفادة خطية.

ويمكن الطعن أو الاستئناف على الإجراءات التحفظية من جانب الأشخاص محل التحقيق وأسرهم أو شركائهم،[11] ولا سيما عند خضوع ممتلكات كبيرة للتقييد أو الحجز. وقد ينتج عن ذلك تحوُّل عملية طلب استصدار الإجراءات التحفظية إلى محاكمة مصغرة يتم الطعن فيها على الادعاءات المؤيِّدة للطلب.

وفي بعض البلدان التي تلعب غالباً دوراً رئيسياً في إجراءات استرداد الأموال نظراً لحجم أنظمتها المالية (من بينها الولايات المتحدة)، يجب ألا يغيب عن ذهن الممارسين أن هذه العملية يمكن أن تصطدم بعقبات إجرائية. ومع إدراك أن الإجراءات التحفظية تتطلب مجرد الاعتقاد المعقول بوقائع معيَّنة، فينبغي للنيابة حث المحكمة على تجنُّب المداولة بشأن الأسس الموضوعية للدعوى التي سيتم البت فيها في أثناء المحاكمة. ومن الأنسب أن يُترك ذلك للمحكمة التي تباشر إجراءات المحاكمة والمصادرة ذات الصلة.

وتسمح ولايات قضائية كثيرة للنيابة بتقديم طلبات من جانب واحد لاستصدار الإجراءات التحفظية أو بدون إخطار حائزي الأموال على اعتبار أن هذا الإخطار من شأنه تنبيههم وإتاحة فرصة لهم لنقل الأموال أو إخفائها. وفي بعض الولايات القضائية، يحق للنيابة أو قضاة التحقيق بشكل مطلق تقديم الطلبات من جانب واحد إذا ما اختاروا ذلك، فيما لا تجيز ولايات قضائية أخرى تقديم تلك الطلبات إلا مع استيفاء شروط معيَّنة مثل إثبات خطر التبديد.

وإذا كانت هناك أي مخاطر في أن يسفر الإخطار بطلب استصدار أمر تقييدي عن تبديد الأموال أو كانت الأموال الخاضعة للتقييد قابلة للنقل بحكم طبيعتها (كأموال موجودة في حساب بنكي أو مجوهرات أو نقود أو مركبات)، فمن الجيد عملياً المضي في تقديم الطلب من جانب واحد.

ويجوز أن يسري الأمر من جانب واحد لفترة محدودة يتعيَّن خلالها على مقدِّم الطلب إما (أ) إخطار حائز الأموال ومنحه فرصة لحضور جلسة الاستماع، أو (ب) طلب من المحكمة تمديد الفترة التي يقوم فيها بذلك. وتشترط بعض الولايات القضائية موافاة حائز الأموال بتفاصيل الإجراءات مثل محضر الجلسة.

5-3-3 التقييد أو الحجز التحفظي على الأموال في ولايات قضائية أجنبية

هناك سبل متنوعة لإجراء الحجز على الأموال الموجودة في ولايات قضائية أجنبية أو تقييد التصرُّف فيها.[12] فعند تلقي طلب من ولاية قضائية ما، فإنه يجوز للسلطات في الولاية القضائية الأجنبية إنفاذ أمر التقييد أو الحجز الساري في الولاية القضائية الطالبة،[13] أو العمل على استصدار أمر تقييد أو حجز محلي بناءً على الوقائع المُقدَّمة من تلك الولاية القضائية. وقد تكون هناك أيضا سبل غير رسمية أو إدارية لإجراء الحجز على الأموال أو تقييد التصرُّف فيها كما هو مفصَّل في الفصل الثامن. وتعرض الأُطر 5-3 و5-4 و5-5 و5-6 أمثلة لإجراءات التقييد التحفظي.

---

[11] في سويسرا، لا يمكن الطعن على تجميد الحساب البنكي إلا من مالكه الرسمي (كمدير لشركة وهمية أو أمين لصندوق استئماني)، وليس المالك المنتفع للأموال.

[12] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندين 54(2)(أ) و 54(2)(ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[13] يتطلب هذا السبيل أن يكون للولاية القضائية الطالبة اختصاص قضائي خارج أراضيها لملاحقة الأموال الموجودة في الولاية القضائية الأجنبية، مع وجوب تعيين الأموال في أمر التقييد. وغالباً ما تتضمن القوانين التي تجيز الإنفاذ المباشر في الولاية القضائية متلقية الطلب أحكاماً تحظر على المحاكم فيها النظر في المخارج والطعون المتاحة للشخص محل التحقيق وأسرته أو شركائه في دعوى المصادرة الجارية في الولاية القضائية الطالبة. وتمنع مثل هذه الأحكام الفصل في طعون متماثلة في ولايتين قضائيتين مختلفتين.

الإطار 5-3

الصلاحيات الطارئة للمجلس الفيدرالي السويسري لتجميد الأموال المرتبطة بالأنظمة التي أسقطتها ثورات الربيع العربي

استطاع المجلس الفيدرالي السويسري، الذي يتصرَّف وفقاً لصلاحياته الدستورية، تجميد الأموال المرتبطة بحسني مبارك (جمهورية مصر العربية) وزين العابدين بن علي (تونس) وغيرهما بسرعة (سيسيه وآخرون 2013). ويخوِّل الدستور الفيدرالي للاتحاد السويسري المجلس الفيدرالي صلاحية إصدار الأوامر والأحكام لحماية المصالح الوطنية، وإن هذه الأوامر لا تسري إلا لمدة محدودة.[أ]

الأموال التي يملكها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في سويسرا

أمر التجميد: عقب تنحي مبارك في عام 2011 وبعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية، أمر المجلس الفيدرالي بتجميد أي أموال في سويسرا تخص الرئيس المصري الأسبق والمقربين منه. وصدر أمر التجميد بأثر فوري وشمِل بيع أي أصول أو التصرُّف فيها بما في ذلك العقارات.[ب] وسرى هذا الأمر في البداية لمدة ثلاث سنوات وتم تمديده حتى عام 2017.

الوضع الحالي: في البداية بلغ إجمالي الأموال المجمَّدة قرابة 700 مليون دولار أمريكي. لكن بعد عدد من اتفاقات التصالح والبراءات وقرارات السلطات المصرية بوقف الإجراءات الجنائية في بعض قضايا رموز النظام السابق، تم خفض المبلغ في نهاية المطاف إلى 430 مليون فرنك سويسري. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017 أي بعد نحو سبع سنوات من صدور الأمر الأول، رفع المجلس الفيدرالي التجميد مُعتبِراً أن التعاون مع السلطات المصرية لم يفضِ إلى النتيجة المأمولة.[ج] ورغم ذلك، لم يؤدِ هذا القرار إلى الإفراج عن الأموال، فهي لا تزال قيد التحفُّظ في سويسرا لغرض الإجراءات الجنائية الجارية التي سيتعيَّن فيها على السلطات السويسرية تحديد ما إذا كان منشأ الأموال غير مشروع.

الأموال التي يملكها الرئيس التونسي الأسبق بن علي في سويسرا

أمر التجميد: بعد فرار بن علي من تونس، قرر المجلس الفيدرالي في يناير/كانون الثاني 2011 اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنُّب مخاطر اختلاس أموال الدولة وتحويلها إلى الخارج. وأصدر المجلس أمر تجميد بأثر فوري يسري لثلاث سنوات على أي أموال ربما تكون مملوكة لبن علي والمقربين منه في سويسرا. كما حظر بيع العقارات المملوكة لهؤلاء الأفراد والتصرُّف فيها.[د]

الوضع الحالي: لا يزال إجمالي الأموال المجمَّدة 60 مليون فرنك سويسري بموجب أمر التجميد وتمديده لاحقاً حتى عام 2021.[هـ] ووفقاً للمجلس الفيدرالي، أعربت السلطات التونسية منذ عام 2011 عن استعدادها للتعاون لكن لم تتم أي مصادرات أو تسويات. وقد مدَد المجلس التجميد لمساعدة تونس في الجهود التي تبذلها لإعادة الأموال.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 5-3

الصلاحيات الطارئة للمجلس الفيدرالي السويسري لتجميد الأموال المرتبطة بالأنظمة التي أسقطتها ثورات الربيع العربي *(تابع)*

سن القانون الفيدرالي بشأن تجميد الأصول الأجنبية غير المشروعة وإعادتها

استجابت سويسرا للتحديات المرتبطة بالربيع العربي وقضايا استرداد الأموال ذات الصلة من خلال إقرار القانون الفيدرالي بشأن تجميد الأصول غير المشروعة وإعادتها ("قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة") الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2016.و ويحكم هذا القانون تجميد أموال الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو المقربين منهم ومصادرتها وإعادتها في الحالات التي يوجد فيها مسوِّغ لافتراض اكتساب تلك الأموال من أفعال تنطوي على فساد أو سوء إدارة جنائية أو جنايات أخرى.[ز]

ويجوز للمجلس الفيدرالي أن يأمر بتجميد أموال لأشخاص من ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة موجودة في سويسرا، وذلك لأغراض تبادل المساعدة القانونية (قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة، المادة 3) أو للمصادرة في حال فشل إجراءات تبادل المساعدة القانونية (قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة، المادة 4) شريطة استيفاء الشروط المحددة في القانون (انظر الفصل الخامس، القسم 5-3-1 بشأن اشتراطات الإثبات).

ويحكم هذا القانون أيضا (المادة 6) مدة سريان أوامر التجميد وتمديدها. ومن الممكن تمديد التجميد لمدة عام إذا أعربت دولة المنشأ عن استعدادها للتعاون في إطار تبادل المساعدة القانونية. ويمكن تمديد التجميد على هذا الأساس من خلال تجديده سنوياً لمدة أقصاها 10 سنوات. فعلى سبيل المثال، تم منح التمديد الأخير في قضية بن علي بناءً على هذا الحكم.[ح]

أ. الدستور الفيدرالي للاتحاد السويسري الصادر في 18 أبريل/نيسان 1999، الدستور الفيدرالي 101، المادة 184 (بشأن "العلاقات الخارجية")، الفقرة 3 (تاريخ الاطلاع 18 يونيو/حزيران 2020)، https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19995395/index.html.

ب. المجلس الفيدرالي السويسري. 2011. "المجلس الفيدرالي يأمر بتجميد أي أموال للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في سويسرا". 11 فبراير/شباط 2011 (تاريخ الاطلاع 18 أبريل/نيسان 2020). https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases. msg-id-37632.html.

ج. المجلس الفيدرالي السويسري. 2017. "المجلس الفيدرالي يمدد تجميد الأموال التونسية والأوكرانية ويلغي تجميد الأموال المصرية". 20 ديسمبر/كانون الأول 2017 (تاريخ الاطلاع 18 أبريل/نيسان 2020). https://www.admin.ch/gov/en/start/documentationmedia-releases.msg-id-69322.html.

د. المجلس الفيدرالي السويسري. 2011. "المجلس الفيدرالي يأمر بتجميد أي أموال مملوكة للرئيس التونسي الأسبق بن علي في سويسرا". 19 يناير/كانون الثاني 2011 (تاريخ الاطلاع 18 أبريل/نيسان 2020). https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases. msg-id-37285.html.

هـ. المجلس الفيدرالي السويسري. 2019. "المجلس الفيدرالي يمدد تجميد الأموال المتعلقة بتونس وأوكرانيا". 13 ديسمبر/كانون الأول 2019 (تاريخ الاطلاع 18 يونيو/حزيران 2020). https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases. msg-id-77509.html.

و. انظر قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة الصادر في 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، تجميع مبوَّب 196-1، المادة 3، الفقرة 2؛ المادة 4، الفقرتين 2–3 (سويسرا)، https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/20131214/index.html. وبموجب تشريع مشابه أقرته كندا- قانون تجميد أصول الموظفين الأجانب الفاسدين، القوانين الكندية 2011، الفصل 10 (كندا)، الأوامر واللوائح 4(2)، http://laws.justice.gc.ca/eng/acts/F-31.6/page-1.html#h-4)- أصدرت الحكومة الكندية لوائح بشأن تجميد أموال في تونس وأوكرانيا.

ز. قانون الأصول الأجنبية غير المشروعة (سويسرا)، المادة 1، "الغرض".

ح. المجلس الفيدرالي السويسري، "تجميد أي أموال مملوكة للرئيس التونسي الأسبق"، 19 يناير/كانون الثاني 2011.

الإطار 5-4 نيجيريا: تجميد الأموال في قضية حقل النفط أو بي إل 245

خلفية عامة: ثارت شبهات حول تورُّط شركتي رويال داتش شل وإيني في مخطط للرشوة لامتلاك حقل أو بي إل 245. فقد ادُّعِي أن شركتي النفط هاتين دفعتا قرابة 1.1 مليار دولار أمريكي إلى مالابو للنفط والغاز، وهي شركة المالك المنتفع لها هو دان إيتي وزير البترول النيجيري الأسبق (انظر الإطار 4-4 بالفصل الرابع الذي يتناول العلامات التحذيرية في هذه القضية).

أوامر التجميد: في إطار تحقيقها مع شركة إيني التي مقرها في روما، طلبت النيابة الإيطالية في مايو/أيار 2014 من هيئة النيابة الملكية بالمملكة المتحدة تجميد 85 مليون دولار أمريكي من الأموال التي تخص شركة مالابو للنفط والغاز. واستجابةً لذلك، أصدرت محكمة التاج في ساوثوارك بلندن أمراً بتجميد هذا المبلغ. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، رفض قاضي المحكمة إديس طلب مالابو لإلغاء أمر التجميد.[أ]

وبناءً على طلب النيابة الإيطالية أيضا، تم تجميد 110.5 ملايين دولار أمريكي كانت قد دُفِعت للوسيط إيميكا أوبي، وذلك في قضية بالمحكمة التجارية في المملكة المتحدة عام 2013.[ب] وكان جزء كبير من هذا المبلغ موجوداً في سويسرا ويُعتقد أنه دُفِع كعمولات غير قانونية لمسؤولين تنفيذيين في إيني بعد إبرام الصفقة مع مالابو.

النتائج والوضع الحالي: في سبتمبر/أيلول 2018، أصدرت محكمة في ميلان حكماً مستعجلاً بسجن إيميكا أوبي ووسيط إيطالي لأربع سنوات ومصادرة أكثر من 120 مليون دولار أمريكي منهما.[ج] ولا تزال المحاكمة الرئيسية ضد إيني وشل جاريةً في ميلان.

وفي يناير/كانون الثاني 2017، أصدر قاضي المحكمة الاتحادية العليا النيجيرية في أبوجا، جون تسوهو، أمراً بالتنازل عن السيطرة على حقل النفط لحكومة نيجيريا الاتحادية لحين الانتهاء من التحقيق مع المتهمين ومحاكمتهم.[د] وفي مارس/آذار 2017، قضت محكمة نيجيرية بإلغاء أمر التجريد المؤقت وإعادة ملكية الحقل إلى الشركات النيجيرية التابعة لشل وإيني.

أ. غلوبال ويتنس. 2015. بيان صحفي بعنوان "المحكمة ترفض إلغاء تجميد عوائد الاستيلاء على حقل نفط بنيجيريا"، 15 ديسمبر/كانون الأول 2015. https://www.globalwitness.org/en/press-releases/court-refuses-unfreeze-funds-smash-and-grab-raid-nigerian-oil-block/.

ب. إنرغي فينتشر بارتنرز ضد مالابو للنفط والغاز، دائرة مجلس الملكة الخاص أمام السيدة القاضية غلوستر (17 يوليو/تموز 2013) المحكمة العليا لإنجلترا وويلز 2118 (التجارية).

ج. بن تشابمان. 2018. "إدانة وسيطين بتهمة الفساد في صفقة لشل وإيني حول حقل نفط بنيجيريا"، *إندبندنت*، 21 سبتمبر/أيلول 2018 (تاريخ الاطلاع 7 مايو/أيار 2020). https://www.independent.co.uk/news/business/news/shell-eni-corruption-trialtwo-men-convicted-emeka-obi-di-nardo-a8551436.html.

د. اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، "المحكمة تأمر بتجريد ملكية مالابو لحقل النفط". https://efccnigeria.org/efcc/news/2287-court-orders-forfeiture-of-malabu-oil-block.

الإطار 5-5 البرازيل: تجميد أموال لافا جاتو في سويسرا

في قضية لافا جاتو (مغسل السيارات) البرازيلية، وهي فضيحة فساد كبيرة، تعاونت السلطات البرازيلية على الصعيد الدولي مع عدة بلدان لاسترداد أموال.[أ] ومن بين هذه الأموال، ردت سويسرا 120 مليون دولار للبرازيل في مارس/آذار 2015. وفي مارس/آذار التالي، أعلنت السلطات السويسرية عزمها الإفراج عن 70 مليون دولار أخرى. وإجمالا، تم تجميد 800 مليون دولار متصلة بهذه القضية في سويسرا.[ب]

وكان المالكون المستفيدون لهذه الحسابات السويسرية (التي كانت تحوز معظمها شركات لا تعمل في محل الإقامة)[ج] هم المديرون التنفيذيون لبتروليو برازيليرو (بتروبراز)-وهي شركة ذات رأس مال مختلط تحت سيطرة حكومة البرازيل الاتحادية -ومساعدوهم، ومنهم وسطاء ماليون وساسة برازيليون.[د]

أ. للاطلاع على مزيد من المناقشات للقضية، انظر الفصل الثاني، الإطارين 2-4 و 2-11، والفصل الثالث، الإطار 3-1، والفصل الرابع، الإطار 4-2.

ب. دائرة الادعاء الاتحادية البرازيلية، "A Lava Jato em números no Paraná" [مغسل السيارات بالأرقام في ولاية بارانا] آخر تحديث في 19 مارس/آذار، 2020، http://www.mpf.mp.br/grandes-casos/lava-jato/resultados

ج. شركة لا تعمل في محل الإقامة هي شركة أو صندوق استئماني أو مؤسسة لا تقوم بأي عمل تجاري أو صناعي في البلد الذي يوجد فيه مكتبها المُسجَّل.

د. المجلس الاتحادي السويسري. 2016. "مسألة بتروبراز: الإفراج عن 70 مليون دولار أخرى من الأموال المُجمَّدة وإعادتها إلى البرازيل." 17 مارس/آذار 2016. https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-61034.html

الإطار 5-6 أوكرانيا أوامر التجميد المفروضة على أموال فيكتور يانوكوفيتش

خلفية عامة: في يناير/كانون الثاني 2019، أُدِين الرئيس الأوكراني الأسبق فيكتور يانوكوفيتش بتهمة الخيانة وحُكِم عليه غيابياً بالسجن 13 عاماً.[أ] ويخضع يانوكوفيتش وشركاؤه أيضا للتحقيق في أوكرانيا وسويسرا بتهم الفساد وسوء استغلال المنصب وغسل الأموال.[ب] ووفقاً للمدعي العام الأوكراني، فقد سرق يانوكوفيتش ما يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي من الأموال العامة.[ج] وتُظهر المستندات التي تم اكتشافها بعد الإطاحة به[د] أنه وشركاءه[هـ] استخدموا شبكة معقدة الملكية من الشركات الوهمية والصناديق الاستئمانية والمؤسسات لإخفاء الملاك المنتفعين للأموال والكيانات إخفاءً تاماً.

وفي إطار التصدي لهذه الأزمة، فرضت بعض الدول أوامر تجميد على أموال يانوكوفيتش وشركائه، ومن بينها كندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا والولايات المتحدة. لكن لم يتم الإعلان عن حصيلة الأموال التي تم تجميدها.

أوامر التجميد الصادرة عن الاتحاد الأوروبي: في 5 مارس/آذار 2014، جمَّد الاتحاد الأوروبي أموال يانوكوفيتش وموارده الاقتصادية لمدة عام على أساس أنه كان خاضعاً لتحقيقات ما قبل المحاكمة في أوكرانيا لاتهامه باختلاس أموال الدولة وتحويلها بشكل غير قانوني إلى الخارج.[هـ] وتم توسيع نطاق أمر التجميد ليشمل 17 من أقرب أعوانه من بينهم ولداه الاثنان. وفي 14 أبريل/نيسان 2014، أُعيد توسيع أمر التجميد الأولي ليشمل 22 مسؤولاً.[و] وفي 5 مارس/آذار 2015، جرى تمديد هذا الأمر لمدة عام واحد مع إدراج يانوكوفيتش وشركائه على أساس أنهم مازالوا خاضعين للإجراءات الجنائية التي تجريها السلطات الأوكرانية لاتهامهم باختلاس أموال أو أصول عامة.[ز]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 5-6 أوكرانيا أوامر التجميد المفروضة على أموال فيكتور يانوكوفيتش *(تابع)*

وطعن يانوكوفيتش وابنه أولكسندر على أوامر التجميد أمام المحكمة العامة الأوروبية التي أكَّدت تجميد الأموال من مارس/آذار 2015 إلى مارس/آذار 2016، وهو حكم أكَّدته لاحقاً محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.[ح] كما قدَّم أفراد آخرون تشملهم أوامر التجميد طعوناً عليها أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، ونتيجةً لذلك تم رفع العقوبات عن بعض منهم.[ط] وكان من بين الأسباب الرئيسية لرفع العقوبات عدم فعالية التحقيقات التي أُجريت في أوكرانيا والمعوِّقات أمام تعاون المحققين الأوكرانيين مع نظرائهم الأجانب.

ومنذ ذلك الحين، فُرضت أوامر التجميد مراراً على أموال يانوكوفيتش وشركائه وعُدِّلت معايير الإدراج في قائمة التجميد. وفي عام 2019، تم تمديد التجميد حتى 6 مارس/آذار 2020 وشمِل 12 شخصاً فقط من بينهم يانوكوفيتش.[ي] وفي مارس/آذار 2020، مُدِّد التجميد لعام آخر ويسري حالياً على قائمة أقل من سابقتها لا تضم سوى 10 أشخاص.[ك]

أوامر التجميد في سويسرا: في إطار قضية استرداد الأموال الأوكرانية، أعلن المجلس الفيدرالي السويسري، امتثالاً لطلب تبادل المساعدة القانونية المُوجَّه من مكتب المدعي العام الأوكراني، في فبراير/شباط 2014 عن تجميد أموال ليانوكوفيتش بمبلغ يصل إلى 70 مليون فرنك سويسري. وجرى تمديد أمر التجميد ثلاث مرات كان آخرها، في ديسمبر/كانون الأول 2019، لمدة عام إضافي.[ل] كما أمر مكتب المدعي العام في 2014 بأن يساعد المركز الدولي لاسترداد الأموال التابع لمعهد بازل للحوكمة في تتبُّع الأموال التي سرقها يانوكوفيتش وشركاؤه واستردادها.[م]

أمر المنع من التصرُّف في الولايات المتحدة: في 6 مارس/آذار 2014، وقَّع الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأمر التنفيذي رقم 13660 بمنع أي أشخاص في أوكرانيا تورَّطوا، ضمن أفعال أخرى، في اختلاس أموال الدولة الأوكرانية من التصرُّف في ممتلكاتهم داخل الولايات المتحدة.[ن]

لوائح التجميد في كندا: بناءً على طلب من أوكرانيا واستناداً إلى قانون تجميد أصول الموظفين الأجانب الفاسدين (2011)، اعتمدت كندا أيضا لوائح لتجميد ممتلكات الأشخاص الذين قاموا باختلاس أموال الدولة أو تحصَّلوا على ممتلكات بطرق غير سليمة بسبب مناصبهم أو علاقاتهم الأسرية أو العملية أو الشخصية.[س]

أ. أندرو روث. 2019. "إدانة الرئيس الأوكراني الأسبق فيكتور يانوكوفيتش بتهمة الخيانة". الغارديان، 25 يناير/كانون الثاني 2019. https://www.theguardian.com/world/2019/jan/25/ukraine-ex-president-viktor-yanukovych-found-guilty-of-treason.

ب. أندرو كريمر. 2019. "إدانة رئيس أوكرانيا الأسبق بتهمة الخيانة"، نيويورك تايمز، 24 يناير/كانون الثاني 2019. https://www.nytimes.com/2019/24/01/world/europe/viktor-yanukovych-russia-ukraine-treason.html.

ج. غاي فولكونبريدغ وآنا دابروفسكا وستيفن غراي. 2014."المدعي العام يقول إن الرئيس الأسبق شكَّل شبكة إجرامية كلَّفت أوكرانيا ما يصل إلى 100 مليار دولار". رويترز، 30 أبريل/نيسان 2014. https://www.reuters.com/article/us-ukraine-crisis-yanukovich/toppled-mafia president-cost-ukraine-up-to-100-billion-prosecutor-says-idUSBREA3T0K820140430.

د. تُنشر الوثائق المُسترجَعة على موقع المشروع الوطني للتسريبات المتعلقة بيانوكوفيتش على https://yanukovychleaks.org/en/.

هـ. لائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/208 المؤرَّخة 5 مارس/آذار 2014 بشأن الإجراءات التقييدية المُوجَّهة ضد أشخاص وكيانات وهيئات معيَّنة في ضوء الوضع في أوكرانيا (الجريدة الرسمية ل 66، 2014/3/6)، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32014R0208.

و. لائحة المجلس التنفيذية (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/381 المؤرَّخة 14 أبريل/نيسان 2014 لتنفيذ اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/208 بشأن الإجراءات التقييدية المُوجَّهة ضد أشخاص وكيانات وهيئات معيَّنة في ضوء الوضع في أوكرانيا (الجريدة الرسمية ل111، 2014/4/15)، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32014R0381.

ز. لائحة المجلس التنفيذية (الاتحاد الأوروبي) رقم 2015/357 المؤرَّخة 5 مارس/آذار 2015 لتنفيذ اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/208 بشأن الإجراءات التقييدية المُوجَّهة ضد أشخاص وكيانات وهيئات معيَّنة في ضوء الوضع في أوكرانيا (الجريدة الرسمية ل62، 2015/3/6)، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32015R0357.

ح. محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. 2017. بيان صحفي رقم 17/108 بعنوان "محكمة العدل تؤكِّد تجميد أموال السيد/فيكتور

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 5-6 أوكرانيا أوامر التجميد المفروضة على أموال فيكتور يانوكوفيتش *(تابع)*

يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا الأسبق، وابنه أولكسندر للفترة من 6 مارس/آذار 2015 حتى 6 مارس/آذار 2016"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017. https://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2017-10/cp170108en.pdf.
ط. مركز مكافحة الفساد. 2019. "خمس سنوات من عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد الفاسدين الأوكرانيين: التعاون الثنائي مطلوب". 3 أبريل/نيسان 2019. https://antac.org.ua/en/publications/five-years-of-eu-sanctions-against-ukrainian-kleptocrats-tango-that-needs-two/.
ي. مجلس الاتحاد الأوروبي. 2019. بيان صحفي بعنوان "اختلاس أموال الدولة الأوكرانية: المجلس يمدد عقوبات الاتحاد الأوروبي لعام واحد"، 4 مارس/آذار 2019. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/03/04/misappropriation-of-ukrainian-state-funds-council-prolongs-eu-sanctions-for-one-year/.
ك. مجلس الاتحاد الأوروبي. 2020. بيان صحفي بعنوان "اختلاس أموال الدولة الأوكرانية: المجلس يمدد تجميد الأموال"، 5 مارس/آذار 2020. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/03/05/misappropriation-of-ukrainian-state-funds-council-extends-asset-freezes/.
ل. المجلس الفيدرالي السويسري. 2019. بيان صحفي بعنوان "المجلس الفيدرالي يمدد تجميد الأموال المتعلقة بتونس وأوكرانيا"، 13 ديسمبر/كانون الأول 2019. https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-77509.html.
م. معهد بازل للحوكمة. 2014. "تكليف المركز الدولي لاسترداد الأموال بمساعدة أوكرانيا في إعادة الأموال التي سرقها يانوكوفيتش". أخبار، 12 أغسطس/آب 2014. https://www.baselgovernance.org/news/icar-mandated-assist-ukraine-recovering-yanukovych-assets.
ن. الأمر التنفيذي رقم 13660، 79 السجل الفيدرالي 13491 (6 مارس/آذار 2014)، القسم 1 (ط) (ج). https://www.federalregister.gov/documents/2014/03/05/2014-05323/blocking-property-ofcertain-persons-contributing-to-the-situation-in-ukraine.
س. لوائح تجميد أصول الموظفين الأجانب الفاسدين (أوكرانيا)، الأوامر واللوائح القانونية/2014-44 (26 مارس/آذار 2014)، http://canadagazette.gc.ca/rp-pr/p2/2014/2014-03-26/html/sor-dors44-eng.html.

5-4 التخطيط السابق لإجراء التقييد أو الحجز

التخطيط السليم ضروري لإجراء التقييد أو الحجز بشكل فعّال. وفيما يلي بعض الاعتبارات المهمة التي يجب على الممارسين مراعاتها.

5-4-1 تحديد الأموال التي تخضع للإجراءات التحفظية

الأموال التي تخضع للإجراءات التحفظية هي التي يمكن أو يُرجَّح أن تفي باشتراطات أمر المصادرة النهائي. ويجب صياغة طلبات فرض الإجراءات التحفظية بعناية لتتوافق مع عقوبة المصادرة أو العقوبات (لأنه يمكن استهداف أكثر من عقوبة) التي قد تسري على الأموال الخاضعة للتقييد أو الحجز.

وسيتوقف ضمان خضوع الأموال المناسبة للإجراءات التحفظية على نظام المصادرة المعمول به (أي ما إذا كانت المصادرة على أساس الملكية أو القيمة). فمثلاً في الولايات القضائية التي تكون فيها العقوبة الوحيدة المتاحة ضد الشخص محل التحقيق هي أمر المصادرة على أساس الملكية، لن يفيد في شيء الحجز على منزل لا يمكن اعتباره من عائدات الفساد أو أدواته. وأما في الولايات القضائية التي تطبِّق أوامر المصادرة على أساس القيمة أو أحكام الأموال البديلة، فقد يكون هناك سبب وجيه للحجز على أصل كهذا حال وجود بعض الأدلة على أن الشخص محل التحقيق استفاد من الجريمة المُدعَى ارتكابها.

وفي القضايا التي تُطبَّق فيها الافتراضات القابلة للدحض أو أحكام عكس عبء الإثبات، فيمكن توسيع نطاق الأمر ليشمل الأموال التي يمكن مصادرتها بإعمال هذه الافتراضات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجريمة

المُرتكَبة تسمح بافتراض أن بعض الأموال أو كلها هي عائدات متأتية منها، فيمكن خضوع هذه الأموال للإجراءات التحفظية (انظر القسم 7-4-1 بالفصل السابع الذي يتناول الافتراضات القابلة للدحض).

الأموال الخاضعة لسيطرة الشخص محل التحقيق أو حيازته أو الموهوبة منه

رغم أن بعض الولايات القضائية تسمح بالحجز على الأموال دون اعتبار لهوية مالكها أو حائزها، فإن ولايات قضائية أخرى، ولا سيما التي تطبِّق نظم المصادرة على أساس القيمة، تَقصِر المصادرة على الأموال "المملوكة" للشخص محل التحقيق. وقد يثير التفسير الصارم للملكية إشكالية، خاصةً لأنه من المُرجَّح أن الموظفين الفاسدين يحوزون الأموال بطرق تخفي ملكيتها. فعلى سبيل المثال، قد تكون الأموال:

- مملوكة لأحد أفراد أسرة الشخص محل التحقيق أو لشريك له لكنها في حيازتهم لمنفعة الشخص محل التحقيق؛
- مملوكة لكيان مؤسسي أو صندوق استئماني يملكه الشخص محل التحقيق أو تخضع لسيطرته بشكل غير مباشر؛
- موهوبة من الشخص محل التحقيق لفرد من الأسرة أو شريك أو شركة ما.

ومن الأمور المهمة بشكل خاص توافر القدرة على الوصول إلى أموال الشركات التي يسيطر عليها الشخص محل التحقيق والأموال التي يمكن الحجز عليها بما فيها تلك التي بحوزة الغير، وذلك إذا ما أُريد لأمر الإجراءات التحفظية أن يكون فعّالاً. ومن حسن الطالع أن معظم الولايات القضائية تعرِّف مصطلح "الملكية" تعريفاً واسعاً بحيث يشمل الأموال التي يسيطر عليها الشخص محل التحقيق أو يحوزها أو يهبها فعلياً. وتتجاوز هذه القوانين ما قد يمتلكه الشخص بحيث تشمل الأموال المملوكة لصندوق استئماني أو مؤسسة أو فرد ويسيطر عليها الشخص محل التحقيق.

وتستخدم بعض الولايات القضائية وسائل مُساعِدة إجرائية أخرى، مثل الافتراضات، تنقل فعلياً عبء إثبات الملكية إلى الغير.[14] وتساعد هذه الأحكام في تقييد أو حجز الأصول التي باعها الشخص محل التحقيق للغير بأقل من قيمتها السوقية أو بموجب معاملات قانونية مصطنعة (مثل دفع أتعاب مهنية أو ديون غير موجودة). وهناك ولايات قضائية أخرى لا تسمح إلا بتقييد التصرُّف في الأموال التي بحوزة الشخص محل التحقيق إذ تعرِّف "الحيازة" تعريفاً واسعاً بحيث يشمل الملكية والأموال المملوكة للغير التي للشخص محل التحقيق ملكية انتفاع فيها.

وأما بالنسبة للأموال الموهوبة، فتسمح بعض الولايات القضائية بتقييد أو حجز الأموال الموهوبة خلال فترة زمنية معقولة كخمس أو ست سنوات.[15] وهذه الأحكام مشابِهة لأحكام "الاسترداد" المُستخدَمة لاستعادة الأموال التي تصرَّف فيها شخص أو كيان في الفترة التي سبقت إفلاسه.

[14] في كولومبيا، إذا نُقِلت ملكية الأصول لطرف ثالث أو بيعت له، فيمكن تقييد التصُّرف فيها ويتحمل هذا الطرف عبء إثبات عدم تورُّطه في العمل الإجرامي.

[15] تسمح كولومبيا بمصادرة الأشياء الموهوبة في أي وقت (القانون 793-02). وفي المملكة المتحدة، تسمح التشريعات بتجاوز فترة الست سنوات إذا أمكن ربط الأموال بالجريمة.

وعند ربط الشخص محل التحقيق بأصل أو حساب مفتوح باسم أحد من شركائه أو أقرب أقاربه أو شركة ما، فإنه من المفيد مراجعة نشاط معاملات الحساب والنظر في عدد من العوامل من بينها ما يلي:

- المبلغ المدفوع مقابل الأصل (القيمة السوقية) بما في ذلك تحديد، مثلاً، ما إذا كانت المسؤولية عن الرهن العقاري قد نُقِلت مع سند الملكية
- مصدر الأموال المستخدمة في شراء الأصل
- المستفيدون من المصروفات المرتبطة بالأصل
- قدرة أو موارد مالك الأصل لشرائه أو صيانته
- الشخص الذي يشغل الأصل أو يحوزه أو يسيطر عليه.

ويمكن أن تؤدي هذه الأسئلة إلى تراكم الأدلة، الظرفية أو غيرها، التي تُمكِّن المحكمة من استنتاج أن الأصول، وإن كانت مملوكة اسمياً لطرف ثالث، تعود ملكيتها الانتفاعية إلى الشخص محل التحقيق أو تخضع لسيطرته فعلياً وبالتالي يمكن (إذا سمح القانون بذلك) تقييد التصرُّف فيها أو الحجز عليها ومصادرتها في نهاية المطاف.

الحصص الجزئية في الأموال

غالباً ما يملك الشخص محل التحقيق حصة أو نصيباً جزئياً في أموال أو كيان تجاري أو استثمار. وإذا لم يُزعَم أن الحصص المتبقية مملوكة ملكية انتفاع للشخص محل التحقيق أو تخضع لسيطرته، فمن المهم ضمان أن يقتصر تقييد التصرُّف على حصة الشخص محل التحقيق في الأموال (كما هو مبيَّن بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس، القسم 5-8 بشأن حصص الغير).

5-4-2 اعتبارات إدارة الأصول

بالإضافة إلى تحديد الأموال التي يمكن خضوعها للإجراءات التحفظية، من الضروري مراعاة أي متطلبات لإدارة الأصول قد تنتج عن التقييد أو الحجز المقترح (كما هو مبيَّن في الفصل السادس بشأن إدارة الأصول). وستشمل هذه المتطلبات فريق *التحقيق* (شاملاً أي محققين يُكلَّفون خصيصاً بتتبُّع الأموال) وفريق النيابة (شاملاً عضو النيابة المسؤول عن استصدار الأمر).

وعندما يتقرر إجراء التقييد أو الحجز، فيجب على الفريق النظر في إشراك الهيئة المسؤولة عن إدارة الأصول (إن وجدت). فهي يمكن أن تقدِّم نصائح قيّمة عما إذا كان ينبغي تقييد التصرُّف في الأصول أو الحجز عليها وكذلك الصلاحيات والشروط الخاصة الواجب إدراجها في الأمر لتسهيل إدارة الأصول. كما يمكن أن يقدِّم المكتب المعني باسترداد الأموال أفكاراً بالغة الأهمية. وسيساعد الإشراك المبكر لهيئة الإدارة على تحديد أي ترتيبات لوجستية مطلوبة لتحقيق السيطرة المادية على الأصول.

وقد يشمل أمر الحجز أو التقييد الحسابات البنكية، وشهادات الأسهم، والنقد، والأصول غير المادية الأخرى التي لها قيمة. ولهذا، من الضروري إجراء شكل من أشكال تحليل التكاليف والمنافع بشأن الأصول التي ستتطلب الإدارة لأن ذلك نشاط باهظ التكلفة يمكن أن تزيد تكلفته عن قيمة الأصول الخاضعة للإدارة. وبعبارة أخرى، فإن مجرد إمكانية تقييد التصرُّف في الأصول أو الحجز عليها ليس *بالضرورة* مسوغاً للقيام بذلك.

وكقاعدة عامة، يجب عدم الحجز على الأصول أو تقييد التصرُّف فيها إذا زادت التكاليف المحتملة لصيانتها أو تخزينها أو إدارتها عن العائد من المصادرة أو أنقصته بشكل كبير. وقد وضعت بعض الولايات القضائية حدوداً دنيا لتجنُّب تقييد التصرُّف في الأصول متدنية القيمة أو الحجز عليها، بل إنها قد ترفض تقييد أو حجز أنواع معيَّنة من الأصول (مثل الماشية). وقد تعيِّن ولايات قضائية أخرى حائزاً حافظاً أو وكيلاً مؤتمناً أو حارساً للأصول التي تنطوي إدارتها على مخاطر كبيرة أو تتطلب تكلفة باهظة، أو قد تسمح بالحجز على بنود معيَّنة وبيعها.

ويجب أن تُطبَّق هذه القاعدة العامة بمرونة. فقد تكون هناك أسباب في قضية خاصة يحقق فيها الحجز أو التقييد منفعة عامة كما في حالة وجود منزل مهجور يُستخدم في أنشطة غير مشروعة. وبالمثل، فحتى لو كانت للأصل قيمة، فقد تكون هناك أسباب لتقييد التصرُّف فيه لكنها تسمح في الوقت ذاته باستمرار استعماله كأن يكون منزل العائلة ومحتوياته أو سيارة.[16] ويجب وضع سياسات واضحة بشأن هذه المسائل وإبلاغ الممارسين ومديري الأصول بها.[17]

وهناك عامل آخر يجب مراعاته في مرحلة التخطيط وهو تحديد ما إذا كان يمكن الحفاظ على الأصول دون الحاجة إلى خدمات الإدارة مثل تسجيل حق الحجز أو الامتياز على العقار في السجلات العامة. ويوضِّح الإطار 5-7 كيف يمكن أن يسفر التخطيط عن تغييرات طفيفة في أمر مقترح تزول معها ضرورة تعيين مدير للأصول مع ما يترتب على ذلك من وفورات في الإنفاق وتخفيف للأعباء والأعمال الإدارية وبدون خسارة كبيرة في قيمة الأصل.

الإطار 5-7 مثال افتراضي لقرارات التخطيط التي تسبق إجراء التقييد

أثناء التحقيق في أنشطة الفساد لموظف حكومي، تقرر الشروع في إجراءات لمصادرة أصوله عند إلقاء القبض عليه أو قبل ذلك بفترة قصيرة. وفيما يلي قائمة بأصول هذا الموظف بالإضافة إلى الاعتبارات والقرارات المتعلقة بالتقييد والإدارة.

مبنى سكني كبير يشغله الموظف وعائلته. أُدرِج هذا العقار في أمر التقييد، وتم التنويه إلى وجود هذا الأمر في سند الملكية لتحذير المشترين المحتملين أو المقرضين مقابل ضمانات. ولم يُعيَّن مدير للأصول، وسُمِح للموظف وعائلته بالبقاء في العقار شريطة (كما هو مذكور في الأمر) أن يقوم بصيانته ودفع الرسوم والضرائب وأقساط الرهن العقاري المستحقة.

منزل ساحلي استثماري (مُؤجَّر بواسطة وكيل). رغم أنه كان يُعتقد في البداية أن المنزل سيحتاج إلى إدارة، فقد كشف التحقيق أن وكيلاً عقارياً كان يدير العقار والأرباح الناتجة عنه. وتقرر أن هذا الأصل يمكن تقييده بالشكل المناسب دون تعيين مدير له من خلال أمر يُصاغ صياغة سليمة يشترط على الوكيل العقاري

[16] انظر، على سبيل المثال، القسم 5-6 بالفصل الخامس الذي يتناول الاستثناءات من أوامر التقييد لدفع المصروفات، والقسم 6-5-3 بالفصل السادس الذي يتناول المركبات ذات المحركات واليخوت والطائرات التي قد تنطوي إدارتها على تحديات كبيرة.

[17] يُحظر على الحكومة في الولايات المتحدة الحجز على الممتلكات العقارية في أثناء سير إجراءات المصادرة ما لم تُثبت الحكومة أنها مهجورة أو أن قيمتها آخذة في التدهور. لكن النيابة ستُدرِج في سجلات العقارات العامة إشعاراً (حق الحجز أو الامتياز) للتنبيه إلى الإجراء المُعلَّق. ويمنع هذا الامتياز أي مشترٍ قادم من الشراء بحسن نية دون التنبُّه إلى قيمة العقار. وفي سويسرا، يجوز بيع الممتلكات المعرَّضة للإهلاك السريع أو تتطلب صيانتها تكلفة باهظة، وكذلك الأوراق المالية أو الأصول الأخرى بسعر البورصة أو السوق وفقاً للقانون الفيدرالي بشأن إنفاذ الديون والإفلاس، الدستور الفيدرالي 281-1 (11 أبريل/نيسان، 1889 [سويسرا]). كما يتم الحجز على عائدات البيع (القانون الجنائي 312-0، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2007، المادة 266، الفقرة 5 [سويسرا]).

الإطار 5-7 مثال افتراضي لقرارات التخطيط التي تسبق إجراء التقييد *(تابع)*

سداد الإيجارات المتراكمة في حساب بنكي مقيَّد. وقد فوَّض الأمر الوكيل بدفع مصروفات العقار والأتعاب من متحصلات الإيجار، وتم التنويه إلى وجود الأمر في سند الملكية.

مصنع صغير لتصنيع البلاستيك (داخل وحدة صناعية مملوكة للموظف) تقوم بتشغيله شركة مملوكة للموظف. قُدِّر المصنع بأن قيمته قليلة: كان رصيد الحساب قليلاً واشتبه المحققون في أنه كان يُستخدم كوسيلة لغسل عائدات الفساد. ونتيجةً لذلك، لم يُطلب التقييد وتُرك المصنع في أيدي الموظف. وخلال ستة أشهر من إلقاء القبض عليه، توقف العمل بمصنع البلاستيك.

وحدة صناعية. تبيَّن أن المصنع كان "المستأجِر" الوحيد للوحدة ولم يكن يسدد الإيجار للموظف. وقد أُدرج هذا العقار في أمر التقييد وتم التنويه بذلك في سند الملكية. وتقرر أن المصنع يمكنه الاستمرار في شغل الوحدة بدون دفع الإيجار شريطة أن يستمر في صيانة المباني وتسديد الرسوم والضرائب. وبعد توقُّف العمل بالمصنع، تم تحديث أمر التقييد بالنص على تعيين مدير للأصول ليتولى إدارة العقار. وقام الأخير بالترتيب لتأجير العقار، وتسديد المصروفات على الأرض والمباني من الإيجار، واستثمار الأرباح.

حسابات بنكية شخصية ومحفظة أسهم. تم تقييدها جميعاً فيما عدا حساب واحد به مبلغ صغير كان يُدفع فيه راتب الموظف (يستخدمه في نفقاته المعيشية له ولأسرته). ولأن محفظة الأسهم لم تكن كبيرة وكانت مُستثمَرة في شركات "ناجحة" ذات قيمة مستقرة، فلم يُعيَّن مدير للأصول في البداية. وبعد تعيين مدير للأصول ليتولى الرقابة على الوحدة الصناعية، وُضِعت محفظة الأسهم أيضا تحت رقابته.

ثلاث سيارات مرتفعة القيمة. تم تقييد التصرُّف في السيارات ووضعها تحت تحفُّظ هيئات إنفاذ القانون (وفقاً للتشريعات) التي مكَّنتها إجراءات وتسهيلات إدارة المركبات من الاعتناء بالسيارات مرتفعة القيمة بشكل صحيح.

5-4-3 السيطرة الجزئية أو التقييد المحدود

نظراً لأنه يمكن السيطرة على بعض الأموال بمستويات مختلفة، فيجب التفكير مسبقاً في درجة السيطرة المطلوبة للحفاظ على الأموال المقرر مصادرتها. فمثلاً إذا كان الشخص محل التحقيق يملك مؤسسة أعمال تعمل على أرض مملوكة له أيضا، فقد يمكن تقييد التصرُّف في الأرض والمباني أو المؤسسة ذاتها. وسيتم اتخاذ القرار في ذلك بناءً على اعتبارات معيَّنة. فرغم إمكانية تقييد التصرُّف في الأرض بدون تعيين مدير للأصول، فإن تكلفة صيانة المباني ومواصلة أعمال المؤسسة ستكون على الأرجح كبيرة وسيتطلب ذلك إدارة.

وقد تتطلب مؤسسات الأعمال، بوجه خاص، مهارات إدارية متخصصة تشمل التسويق والمبيعات، وخدمة العملاء، واللوجستيات والتوريد، وإدارة الأصول، وإدارة الموارد البشرية؛ والفشل في أي من هذه المجالات يمكن أن يحوِّل المؤسسة وبسرعة من مُحقِقة للأرباح إلى كاسِدة وغير مربحة. ومن جهة أخرى،

قد لا تخضع الأرباح الناتجة عن المباني أو مؤسسة الأعمال للمصادرة ما لم تكن مشمولة في أمر التقييد. ويُبيِّن الجدول 5-1 بعض مزايا الخيارات المختلفة وعيوبها.

5-4-4 الإعداد للحيازة الفعلية

غالباً ما تكون الطريقة العملية الوحيدة للحفاظ على الأموال هي حيازتها فعلياً. وقبل أن يتمكَّن مدير الأصول من حيازتها حيازة فعلية، يتعيَّن وضع الترتيبات اللازمة لضمان الحجز الآمن على الأصل ومرافق التخزين الآمنة والنقل إليها بشكل آمن. وفي بعض الحالات، يكون التخزين سهلاً نسبياً؛ فمثلاً يمكن تخزين المجوهرات أو السبائك بأمان في صندوق أمانات بأحد البنوك. وتتطلب أنواع أخرى من الممتلكات، مثل التحف الفنية القيّمة أو المركبات الآلية أو اليخوت، مرافق تخزين متخصصة قد يستغرق الترتيب لها وقتاً وتكلفة كبيرة. وفي بعض الولايات القضائية من بينها بلجيكا، يتم تخزين العملات الافتراضية المحجوز عليها، لكن بانتظار اتخاذ قرار ببيعها، بالاستعانة بشركة خاصة خارجية.

الجدول 5-1 الاعتبارات المتعلقة بالسيطرة الجزئية على أصل ما أو تقييده بشكل محدود- على سبيل المثال فندق

الخيار	المزايا	العيوب
1. *تقييد الأرض فقط* (ترك إدارة المشروع الفندقي ومبانيه للشخص محل التحقيق الذي سيدفع الأتعاب ذات الصلة)	• قد لا يتطلب هذا الخيار تعيين مدير للأصل لأن الشخص محل التحقيق سيكون مسؤولاً عن دفع المصروفات والضرائب. • في حالة عدم نجاح المصادرة، تقل مخاطر تحمُّل السلطات لخسائر المشروع بعد فرض التقييد.	• لن تخضع الأرباح الناتجة عن الأرض والمشروع للمصادرة. • إذا كان المشروع يُستخدم في غسل الأموال، فإن هذا الخيار يسمح بمواصلة هذه الأنشطة. في هذه الحالة، من المستصوب النظر في الخيار الثالث.
2. *تقييد الأرض والمباني فقط* (تأجير الأرض للمشروع)	• ستخضع الأرباح الناتجة عن الأرض في شكل الإيجار للمصادرة، ويعني ذلك تقليل المصروفات. • اقتصار مهام الإدارة على الأرض والمباني، وبالتالي قد لا تكون صعبة أو مرهقة بشكل خاص.	• قد لا يزال يلزم تعيين مدير للأصول. • لن تخضع أرباح المشروع للمصادرة.
3. *تقييد كل شيء* (الأرض والمباني والمشروع الفندقي).	• سيتم تقييد القيمة الكاملة للأصل، بما في ذلك المشروع، وخضوعها للمصادرة.	• يتطلب هذا التدخل الكبير تعيين مديرين ذوي خبرة للإشراف على تشغيل المشروع وضمان تقييد أرباحه بالشكل الصحيح. • في حالة عدم نجاح المصادرة، قد تصبح السلطة مسؤولة عن خسائر المشروع بعد فرض التقييد.

ملاحظة: "تشير "الأصول" إلى مشروع فندقي للشخص محل التحقيق يعمل على أرض مملوكة له أيضا.

وفيما يتعلق بكيفية الحجز على الأصول، يجب على المتولي إدارتها (أو سلطات إدارة الأصول) التنسيق مع الممارسين الذين يحققون في القضية الجنائية. وفي حالة تنفيذ أوامر بتفتيش الأماكن الموجودة بها الأصول المقرر الحجز عليها، فإن أفضل وقت للاستحواذ عليها هو في أثناء تنفيذ هذه الأوامر. وعندما يؤمِّن الضباط مكان التفتيش وينتهون من عملية البحث الأولية عن الأدلة، فيمكن لمدير الأصول فحص المكان بسهولة للبحث عن الأصول المُفوَّض بالحجز عليها.[18] ويجب على طالب أمر الحجز التأكُّد من تمتُّع مدير الأصول بالتفويض اللازم لدخول مكان التفتيش لأن السلطات الممنوحة لمسؤولي إنفاذ القانون قد لا تشمله.

وعندما يتعيَّن الحجز على الأصول بشكل مستقل عن أي تحقيق جنائي (على سبيل المثال، لإنفاذ أمر بالحجز في إجراء للمصادرة غير المستنِدة إلى حكم بالإدانة)، فقد يلزم استصدار أوامر تخوِّل مدير الأصول بدخول الأماكن الموجودة بها للاستحواذ على بعضها. وينبغي لمديري الأصول التنسيق مع مسؤولي إنفاذ القانون بشأن الأمور الأمنية والذين ينبغي لهم الاستعداد لتوفير مندوبين لهذا الغرض.

5-5 توقيت الإجراءات التحفظية

اختيار التوقيت السليم للإجراءات التحفظية هو أحد أكثر الأجزاء صعوبة في أعمال مصادرة الأصول.[19] فإذا فُرضت هذه الإجراءات في وقت مبكر جداً، فقد يتم تنبيه الشخص محل التحقيق ويقوم بإيقاف أنشطته (مما يجعل من الصعب جمع الأدلة وتحديد الحسابات أو الأشخاص محل التحقيق أو الأنواع المستخدمة الأخرى). وأما إذا فُرضت بعد علم الشخص محل التحقيق بفتح التحقيق، فسيتم على الأرجح تبديد الأموال أو إخفاؤها (يقدِّم الإطار 5-8 مثالاً على التجميد الفوري للأموال). وعندما تشمل الإجراءات التحفظية ولاية قضائية أجنبية، يصبح التفاعل من خلال التعاون غير الرسمي والرسمي أمراً بالغ الأهمية.

ونتيجةً لذلك، يجب على الممارسين الذين يحققون في الجرائم التنسيق مع الممارسين الساعين إلى استرداد الأموال. كما يجب عليهم التنبُّه إلى المخاطر الناجمة عن معرفة الشخص محل التحقيق بفتح التحقيق والتحلي باستمرار باليقظة الكافية لاستصدار الإجراءات التحفظية عند الحاجة إليها. وقد يتم تنبيه الشخص محل التحقيق في أي من المراحل التالية:

- عند استخدام أساليب تحقيق معيَّنة أثناء سير التحقيق، مثل تفتيش أماكن السكن أو مؤسسات الأعمال، أو استجواب الشهود، أو أوامر إبراز المستندات، أو إصدار طلب لتبادل المساعدة القانونية؛ فمن المهم ضمان تأمين الأموال قبل استخدام هذه الأساليب (أو بالتزامن معها)
- عند اتهام الشخص محل التحقيق بارتكاب فعل إجرامي
- عند تقديم طلب للمصادرة.

[18] في بعض الأحيان، تخوِّل تشريعات المصادرة الممارسين صلاحية الحجز على الأموال المشمولة في أمر التقييد أو التي يعتقدون أنها عائدات لجريمة أو من أدواتها. وبالتالي، قد لا تكون هناك حاجة إلى وجود مدير الأصول أثناء إجراء التفتيش، إلا أنه يجب الاتفاق المسبق بين مدير الأصول والممارسين على إجراءات التعامل معها.

[19] جُمِدت الحسابات البنكية المملوكة للرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي في سويسرا بعد خمسة أيام فقط من سقوطه، بينما جُمِدت حسابات الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بعد نصف ساعة فقط من الإطاحة به (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية 2016، 22)، https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

الإطار 5-8 بيرو: التجميد الاستباقي لأموال فلاديميرو مونتيسينوس في سويسرا

أمكن إعادة الأموال التي كان يحتفظ بها مستشار رئيس بيرو ورئيس جهاز الاستخبارات الأسبق، فلاديميرو مونتيسينوس، في حسابات بسويسرا (مبيَّن ذلك بمزيد من التفصيل في الإطار 1-3 بالفصل الأول) بفضل الإطار القانوني السويسري المعني بمكافحة غسل الأموال. وعملاً بالتزامها بموجب قانون غسل الأموال السويسري بإعلام مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال، قدَّمت البنوك معلومات عن الأموال التي تخص مونتيسينوس والجنرال البيروفي السابق نيكولاس دي باري هيرموزا ريوس. أ وتم منع التصرُّف في الأموال وفتح تحقيق جنائي. وأُبلغت السلطات القضائية البيروفية بعد ذلك وقدَّمت طلباً بالتماس المساعدة القانونية إلى سويسرا.

وبفضل الاستجابة الاستباقية للسلطات السويسرية، تم تجميد الأموال غير المشروعة المودعة في حسابات مونتيسينوس وهيرموزا بسويسرا بدون أي تأخير.

أ. المجلس الفيدرالي السويسري. 2002. بيان صحفي بعنوان "قضية مونتيسينوس: سويسرا تحوِّل 77 مليون دولار أمريكي إلى بيرو"، بيان صحفي، 20 أغسطس/آب 2002. https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id 23237.html.

ويمكن أن يؤدي التوقيت السيئ إلى ضياع الأموال والمزيد من الأدلة. ويجب أن يبدأ الممارسون مشاوراتهم في مرحلة مبكرة من التحقيق وقبل اتخاذ أي إجراء علني ضد الشخص محل التحقيق. ويجب عليهم وضع إستراتيجية تتيح تحقيق أهداف التحقيق الجنائي بالإضافة إلى تقييد التصرُّف في أموال الشخص محل التحقيق أو الحجز عليها في الوقت الأمثل.

وتقل فعالية الإجراءات التحفظية في الولايات القضائية التي لا تسمح بتنفيذها إلا بعد توجيه الاتهام إلى الشخص محل التحقيق. ويمكن أن تستغرق معظم التحقيقات وجهود التتبُّع شهوراً، إن لم يكن سنوات، مما يزيد من فرصة الشخص محل التحقيق في إخفاء الأموال أو تبديدها أو الهروب خارج الولاية القضائية. ومن اللافت أن بعض الولايات القضائية عالجت هذه المشكلة بالسماح بتنفيذ الإجراءات التحفظية في أي وقت أثناء التحقيق في الجريمة. كما أن وجود قوانين المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة يمكن أن يتيح أيضا فرصة لتقييد التصرُّف في الممتلكات أو الحجز عليها في وقت أسبق بكثير لأن صلاحية القيام بذلك لا تتوقف على التهم الجنائية.

وباختصار، فغالباً ما تتوقف الآلية التي يختارها الممارسون على رؤية مستنيرة لسبل الانتصاف المتاحة في الولاية القضائية الموجودة بها الأموال. وتنتج هذه الرؤية في الغالب عن استخدام القنوات غير الرسمية ذات الصلة لتبادل المعلومات عن الأُطر القانونية في الولاية القضائية متلقية الطلب والأخرى الطالبة.

6-5 الاستثناءات من أوامر التقييد لدفع المصروفات

تسمح بعض الولايات القضائية بمنح استثناءات من أمر التقييد لدفع فئات معيَّنة من المصروفات من بينها النفقات المعيشية للشخص محل التحقيق ومَن يعولهم، والمصروفات القانونية الناتجة عن إجراءات المصادرة وأي محاكمة جنائية مرتبطة بذلك، والديون ومصاريف الأعمال التي يتكبدها الشخص محل التحقيق بحسن نية.

وهذه الاستثناءات موضع جدل (غرينبيرغ وآخرون 2009، 74). فالطلبات المُقدَّمة للحصول على استثناءات من أمر التقييد يمكن أن تجرده من قيمته تماماً. فمن ناحية، يوجد لدى الأفراد الذين تخضع بعض أموالهم لأوامر التقييد حافز واضح لمحاولة استخدام الأموال المقيَّدة المعرَّضة لخطر المصادرة بدلاً من استخدام الأخرى غير المقيَّدة التي قد لا يكون وجودها معروفاً. ومن ناحية أخرى، يجب النظر في المسائل والحقوق المتعلقة بالأصول القانونية الواجبة مثل الحق في الاستعانة بمحامٍ.[20]

وفي الولايات القضائية التي تسمح بالسحب من الأموال المقيَّدة، ينبغي للممارسين التأكُّد من عدم وجود أموال أخرى غير مقيَّدة يمكن دفع المصروفات منها.[21] وباستخدام أساليب التحقيق (مثل أوامر الإبراز أو الإفصاح)، قد يتمكَّن الممارسون من الاستدلال على مكان الممتلكات غير المقيَّدة داخل الولاية القضائية المعنية أو خارجها ثم استخدام هذه المعلومات أمام المحكمة لالتماس عدم منح الاستثناء نظراً لتوافر أموال أخرى. وفي هذا الصدد، تُعد الإفادات التي يتم الإدلاء بها أثناء الإفصاح أو الاستجواب تحت القسم وتكشف عن أكاذيب أو تناقضات مفيدةً للنيابة لأنها تحط من مصداقية مقدِّم الطلب (انظر القسم 5-7 بشأن هذه الأوامر التبعية).

وعند إثبات عدم توافر أي أموال غير مقيَّدة، فيجب على مقدِّم الطلب على الأرجح تقديم كشف بالتكاليف لتنظر فيها المحكمة. وتضع بعض الولايات القضائية سقفاً قانونياً لأتعاب المحامين وغالباً بمبلغ مماثل لرسوم المساعدات القانونية.[22]

7-5 الأوامر التبعية

الأوامر التبعية هي أوامر فرعية لأمر التقييد أو الحجز ويكون الغرض منها هو زيادة فعالية الأمر الأساسي من خلال، على سبيل المثال:

---

[20] تعتمد الولايات القضائية التي لا تسمح بمثل هذه الاستثناءات عادةً على نظام المساعدة القانونية أو تعيين *وصي خصومة*.

[21] في بعض الولايات القضائية، ستقع على عاتق طالب أمر التقييد (الشخص محل التحقيق) مسؤولية أن يُثبت للمحكمة من خلال شهادة تحت القسم أنه ليست لديه أموال غير مقيَّدة ليدفع منها المصروفات.

[22] في أونتاريو بكندا، تسمح التشريعات للمدعي بتقديم طلب إلى المحكمة للإفراج عن مصروفات قانونية معقولة في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. ويتم التقيُّد في ذلك بالحدود المقررة في قانون سبل الانتصاف المدنية (القوانين الكندية 2001، الفصل 28، [كندا]). ويتم حساب أقصى مبلغ يُتاح أخذه من الأموال لدفع المصروفات القانونية كنسبة مئوية من إجمالي الأموال، وهناك حدود للأتعاب القانونية.

- إلزام الشخص محل التحقيق أو شركائه بالإفصاح عن معلومات مفصَّلة عن طبيعة ممتلكات الشخص محل التحقيق وأماكنها؛ أو
- وضع الممتلكات المقيَّدة أو المحجوز عليها تحت سيطرة مدير الأصول (انظر الفصل السادس)؛ أو
- إلزام الشخص محل التحقيق بالخضوع للاستجواب تحت القسم بشأن أمواله وذلك أمام أحد مسؤولي المحكمة أو سلطة أخرى مختصة؛ أو
- إلزام الغير بإبراز المستندات المتعلقة بأموال الشخص محل التحقيق.

ويمكن الاستفادة من صلاحيات الإفصاح والاستجواب في كشف الممتلكات المعقدة من الأموال وتحصيل أدلة مفيدة في الدفاع في مواجهة طلبات تمويل المصروفات من الأموال المقيَّدة. ويجب على أعضاء النيابة عدم إجراء الاستجوابات ما لم يكونوا على دراية بجميع المعلومات المتاحة عن الأموال وفي وضع يسمح لهم باختبار الأدلة المُقدَّمة ممن يتم استجوابه والطعن عليها. وقد تُظهر معلومات مأخوذة من مؤسسة مالية، على سبيل المثال، امتناع الشخص محل التحقيق عن الإفصاح عن الأموال وقد تؤدي إلى توجيه اتهامات بالازدراء أو عدم الامتثال أو تقديم بيانات غير صحيحة.

ولحماية الامتياز المكفول للشخص محل التحقيق أو حقه ضد تجريم الذات، فإن الأدلة المتحصل عليها في إطار إجراءات الأوامر التبعية لا يجوز استخدامها في الإجراءات الجنائية ذات الصلة.[23] وينبغي للقائم بالاستجواب تحديد الأشخاص المحتمل استهدافهم في الإجراءات الجنائية والإلمام بالتشعبات الناجمة عن انتزاع أدلة الإدانة. ومن الضروري التشاور الوثيق مع أعضاء النيابة الجنائية.

8-5 حصص الغير

ستنشأ حتماً مطالبات من الغير في قضايا تقييد الأموال أو الحجز عليها. وغالباً ما تكون للأشخاص محل التحقيق ممتلكات معقدة تشمل أطرافاً ثالثة لها حصص مشروعة مثل شركاء الأعمال والمستثمرين. وقد تكون لطرف ثالث حصة في أداة استُخدِمت في ارتكاب جريمة أو قد يمتلكها، لكنه لا يعلم باستخدامها غير المشروع. وفي بعض الحالات، قد تكون مشروعية حصة الغير موضع جدل. فعلى سبيل المثال، قد يمتلك الغير، على الورق، أموالاً يُدعَى أنها تحت سيطرة الشخص محل التحقيق أو قد لا يكون الغير المالك مشترياً حسن النية.

وفي حالة امتلاك الغير حصة أو نصيبا في مؤسسة أعمال أو مشروع استثماري مع الشخص محل التحقيق، فيجب على الممارسين التأكُّد من امتلاك هذه الحصة بحسن نية وأن الشخص محل التحقيق ليس المالك المنتفع لها أو المسيطر عليها. وإذا تم التأكُّد من ذلك، فمن المهم صياغة الأمر على نحو يكفل عدم تقييد حصص الغير أو الحجز عليها. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يُشترط في أمر التقييد استمرار المؤسسة في العمل بالطرق المعتادة لكن مع فرض اشتراطات صارمة بإبلاغ المحكمة والإشراف من

[23] وسائل الحماية هذه منصوص عليها عادةً في التشريعات أو مكرَّسة باعتبارها حقوقاً دستورية. وتشترط بعض الولايات القضائية أيضا تعهداً من الادعاء بأن الأدلة التي تم الحصول عليها لن تُستخدم في أي إجراء جنائي ذي صلة.

جانب مدير الأصول، مما يتيح للمساهمين غير المتورِّطين المشاركة في تسيير المؤسسة والاستفادة منها. وسيتم تعليق أي منافع مستحقة للشخص محل التحقيق مع منعه من المشاركة في الإدارة.

وإذا كانت الأموال مملوكة ملكية مشتركة للشخص محل التحقيق وطرف ثالث مستثمر بريء استخدم أموالاً مشروعة في الاستثمار في تلك الممتلكات دون التورُّط بأي طريقة في النشاط غير المشروع، فقد لا يكون من المناسب استصدار أمر بتقييد كامل الملكية. وبدلاً من ذلك، يجوز الاكتفاء بتقييد حصة الشخص محل التحقيق في أموال محددة. وأما عملياً، فسيشمل منع التعامل بموجب هذا الأمر كامل الملكية لأنه سيكون من الصعب على الطرف الثالث فصل حصته عن ذلك. ومع ذلك، فإن إنشاء الأمر بهذا الشكل سيُظهر للطرف الثالث بوضوح عدم وجود نية لمصادرة حصته، ومن ثم تفادي أي منازعات لا داعي لها معه.

وغالباً ما تُقيَّد الأموال الخاضعة للمصادرة بحق امتياز أو ضمان آخر يمسكه شخص أو كيان لم يتورِّط في الاستخدام غير المشروع للأموال أو لم يكن على علم به (مثل البنك الذي أصدر قرضاً). وقد قامت بعض الولايات القضائية، حال الاقتناع بعدم تورُّط الدائن في النشاط غير المشروع، بتبسيط إجراءات الاعتراف بهؤلاء الدائنين كملاك أبرياء. وتشترط بعض الولايات القضائية أن يقدِّم حامل حق الامتياز، شأنه في ذلك شأن أي طرف آخر له مصلحة، مطالبةً بحقه في الوقت المناسب خلال إجراءات المصادرة؛ وإذا لم تُقدَّم مثل هذه المطالبة، فسيسقط حق الامتياز في إجراءات المصادرة. وعند الانتهاء من هذه الإجراءات ومصادرة الأصل وبيعه، يتم الدفع من العائدات للدائن حسن النية.

وفي جميع الحالات، يجب على الممارسين إبداء المرونة تجاه ما تقدِّمه الأطراف الثالثة وكذلك، إذا كان مسموحاً به، الموافقة على تغيير أمر التقييد أو الإفراج عن الأموال أو الأدوات المستخدمة المملوكة بصورة شرعية.[24] لكن عندما يتعذر تقديم تفسيرات مرضية أو لا يمكن التحقق منها أو كانت هناك مصلحة عامة غالبة في الحجز على العقار (مثل منزل مُستخدَم كوكر للاتجار بالمخدرات)، فيجب أن تُترك مطالبات الأطراف الثالثة للمحكمة لكي تبت فيها وفقاً للمعايير المحددة في التشريعات المعنية بحماية حصص الغير أو استثنائها من التقييد والمصادرة (انظر الفصل السابع، القسم 7-5 الذي يتناول حصص الغير في مرحلة المصادرة).[25]

وعندما تكون الأموال بحوزة شركة تخضع لإجراءات الإفلاس، فيتعين أن يكون الممارسون على دراية بالمطالبات المحتملة للغير والنظر في الخطوات القانونية اللازمة لإخطار الغير بأن الأموال مستهدفة في تحقيق لاستردادها (انظر أيضا الفصل العاشر، القسم 10-5 الذي يتناول إجراءات الإعسار وحقوق الدائن).

[24] عند الإفراج عن الممتلكات، ينبغي للممارسين التأكُّد من قيام الغير بتنفيذ مستندات الإفراج مع التعهد بعدم الإضرار والتنازل عن أي مطالبات مستقبلية ضد أي موظفين حكوميين والمتعاقدين معهم الذين شملهم الحجز أو التقييد.

[25] تبعاً لقوانين الولاية القضائية وظروف القضية، قد تنشأ مخاطر إلزام الحكومة بدفع تعويضات إذا لم ينجح أمر المصادرة وإذا قُضِي بأن خسارة قد حدثت (في قيمة الممتلكات أو الدخل المتأتي منها) وبأن متولي الإدارة أفرج عن الأموال للغير.

9-5 بدائل الإجراءات التحفظية

رغم أن الإجراءات التحفظية هي الآلية المفضَّلة لتأمين الأموال، فقد تكون الأدلة في بعض القضايا غير كافية لاستصدار الأمر ذي الصلة. وفي هذه الحالات، ينبغي للممارسين النظر في استخدام وسائل بديلة لتحقيق النتيجة ذاتها.

وفي العديد من الولايات القضائية، يمكن أن توفِّر تشريعات مكافحة غسل الأموال، ولا سيما اشتراطات الإبلاغ عن الأنشطة أو المعاملات المشبوهة، هذه الأدوات البديلة لتأمين الأموال. وقد تتمتع وحدات التحريات المالية بسلطة إدارية لتقييد التصرُّف في الأموال أو رفض الإفراج عنها عند تلقي بلاغ عن معاملة مشبوهة أو بلاغ عن نشاط مشبوه من مؤسسة مالية. وبشكل عام، تكون سلطة هذه الوحدات مقيَّدة من حيث الوقت ويجب استخدامها في التحقُّق من مدى جدية الاشتباه في غسل الأموال.

وقد تقرر المؤسسات المالية بشكل مستقل تقييد حسابات لتجنُّب تورُّطها في مخطط لغسل الأموال. ونتيجةً لذلك، فإذا أبلغ الممارس مؤسسة مالية بإدانة موظف فاسد أو حدوث نشاط مشبوه، فقد يثير ذلك شكوكاً كافية لدى البنك لإصدار بلاغ عن معاملة مشبوهة أو بلاغ عن نشاط مشبوه ودفع وحدة التحريات المالية أو البنك إلى تنفيذ إحدى هذه الوسائل البديلة لتأمين الأموال. وينبغي أن يتأكد الممارسون من عدم مخالفة هذه الوسيلة للإجراءات القانونية.

وتشمل البدائل الممكنة الأخرى قيام السلطات بإصدار "أمر ماريفا احترازي" (مُبيَّن ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل العاشر، القسم 10-3-2)، وهو مجرد تحذير كتابي للبنك بأن منشأ الأموال المودعة في حساب ما مرتبط بنشاط إجرامي، وهو ما قد يدفع البنك إلى تنفيذ التزاماته المتعلقة ببذل العناية الواجبة والإبلاغ وكذلك الالتزامات المقابلة في حال تحويل هذه الأموال. وأخيراً، في بعض الأحيان قد ينظر الممارسون في إمكانية الانتقال إلى المبيعات الثانوية للأصول بإذن من المحكمة.

المراجع

Cissé, Hassane, Sam Muller, Chantal Thomas, and Chenguang Wang, eds. 2013. *The World Bank Legal Review, Volume 4: Legal Innovation and Empowerment for Development.* Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12229.

FDFA (Swiss Federal Department of Foreign Affairs). 2016. "No Dirty Money: The Swiss Experience in Returning Illicit Assets." Booklet, FDFA, Bern.

Greenberg, Theodore S., Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray. 2009. *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture.* Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Stolen_Assest_Recovery.pdf.

Home Office (Government of the United Kingdom). 2017. *Explanatory Notes: Criminal Finances Act 2017, Chapter 22.* Norwich, UK: The Stationery Office (TSO). https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2017/22/pdfs/ukpgaen_20170022_en.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. "Digest of Asset Recovery Cases." Study, UNODC Corruption and Economic Crime Branch, United Nations, New York. https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/15-05350_Ebook.pdf.

6. إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة

6-1 ملاحظات تمهيدية

بعد تأمين الأموال من خلال الإجراءات التحفظية، يجب على السلطات ضمان سلامتها والحفاظ على قيمتها إلى أن ينتهي الأمر إلى مصادرة الأموال (أو الإفراج عنها) – وهي عملية قد تستغرق سنوات. وفي بعض الحالات، يمكن أن يجرى التقييد أو الحجز على الأموال دون أي حاجة إلى الخضوع للرقابة والإدارة المستمرتين. فعلى سبيل المثال، بمجرد إبلاغ البنك بأمر تقييد أو تجميد لحساب مصرفي، يمكن الاعتماد على البنك في التأكد من منع التصرف في الحساب فعلياً، حيث إنه سيكون عرضة للمقاضاة عن الأضرار أو فرض عقوبات عليه من جانب المراقبين في حالة تحويل الأموال من الحساب – وإن رأى ممارسون في بعض الولايات القضائية أنه من الأسلم تحويل الأموال إلى أحد حسابات الدولة.

غير أن هناك أنواعاً أخرى من الأموال مثل وسائل الاستثمار المتطورة؛ والماشية غير المعتادة أو القيِّمة؛ أو العقارات الفاخرة والسيارات والقوارب وأنواع النبيذ باهظة الثمن، قد تتطلب نهجاً أكثر تركيزاً على أعمال الصيانة والتحكم والإدارة المستمرة. وبالتالي، فمن الضروري أن يتمتع أي نظام لمصادرة الأموال بالمرونة في التحكم في هذه الأموال رهن المصادرة، وكذلك القدرة على تصريفها ودفع حصيلتها إلى الدولة أو الحكومة أو المتلقي المرخص له بعد المصادرة.[1]

وتتمثل نقطة البداية لإنشاء نظام فعال لإدارة الأموال في وجود إطار تشريعي مناسب مدعوم بلوائح تنظيمية تمكن من صون الأموال والأصول والحفاظ على قيمتها الاقتصادية بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية والمرونة. وسيتطلب إنشاء هذا النظام – على سبيل المثال – تخصيص موارد كافية ومناسبة. وغالباً ما يستتبع ذلك إنشاء سلطة مركزية مختصة لإدارة الأموال والتحكم فيها، فضلاً عن تعيين موظفين كبار يتمتعون بمهارات إدارية للإشراف على البرنامج، لأن هيئات إنفاذ القانون القائمة قد لا تضم في هيكلها المهارات والموارد اللازمة.

[1] يعترف المجتمع الدولي بأهمية إدارة الأموال المحجوزة؛ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 31(3). كما صدرت توجيهات بشأن هذا الموضوع في مجموعة الثمانية/مجموعة ليون-روما (2005)، https://docplayer.net/16960901-G8-best-practices-for-the administration-of -seized-assets.html؛ وفي منظمة الدول الأمريكية "اللوائح التنظيمية النموذجية فيما يتعلق بجرائم الغسل فيما يتصل بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى"، المادة 7، 13 مارس/آذار 1992، الأمانة العامة، منظمة الدول الأمريكية، واشنطن العاصمة.

وعلى الرغم من توافر بعض القدرات الأساسية في هذا المجال لدى بعض الدول – كأن توجد بها هيئة إنفاذ قانون مكلفة بالحجز على الممتلكات التي تمثل أدلة لجرائم جنائية وتخزينها – فهناك عادة بعض القيود عند التعامل مع حجز وتقييد ومصادرة مجموعة واسعة من الأموال. وما لم توجد تشريعات ولوائح التنظيمية جيدة، ويتوافر التمويل اللازم لإدارة الأموال، فقد يصبح نظام المصادرة – مهما كان ناجحاً – عاجزاً عن إدارة الأموال المحجوزة بكفاءة. وفي عام 2017، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريراً مشفوعاً بتوجيهات مفيدة بشأن إعداد أطر القوانين والسياسات، وتجارب عن الإدارة اليومية للأموال المحجوزة والمصادرة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2017).

وأخيراً، يلزم توافر الموارد في جميع مراحل مصادرة الأموال، بما في ذلك تتبعها وتقييدها وإدارتها وتصفيتها، فمن الممكن أن تكون إدارة الأموال باهظة التكاليف، ولذلك فهي تستلزم آليات تضمن تمويلاً كافياً ومستمراً وقابلاً للتنبؤ به. وفي بعض الحالات، يمكن تمويل الإدارة من الميزانية العامة؛ ومن خلال صندوق للمصادرة، في حالات أخرى. وقد عولجت هذه المسألة في مطبوعات أخرى ضمن سلسلة استرداد الأموال المسروقة (ستار) للبنك الدولي (غرينبيرغ وآخرون، 2009، 90؛ البنك الدولي 2009). وقدم المجتمع الدولي أيضاً، عبر المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة، دعمه للمبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة الفنية والتمويل لعملية استرداد الأموال.[2]

2-6 الأطراف الفاعلة الرئيسية في إدارة الأموال

كما سبق ذكره، تتطلب مصادرة الأموال بذل جهود منسقة من جانب أفراد وهيئات ذات مهارات مختلفة تعمل معاً، بما في ذلك موظفو إنفاذ القانون، وأعضاء النيابات العامة، وقضاة التحقيق، والمحللون الماليون، ومديرو الأصول أو هيئة إدارة الأموال. وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تشارك إحدى هذه المجموعات بقدر أكبر من الأخرى في أي وقت معين، فمن المهم أن تكون جميعها على علم بما يحدث في القضية، من البداية إلى النهاية.

ويجب أن يتمتع مديرو الأصول بالمهارات والموارد والسلطة القانونية اللازمة من أجل:

- تقديم المشورة، قبل الحجز على الأموال، بشأن ما إذا كانت أعمال الحجز والمصادرة تنطوي على منطق اقتصادي، في ضوء تكاليف تخزينها وصونها، وحقوق الملكية العقارية للممتلكات، والمسؤولية المحتملة عن الخسارة أو الضرر
- الحفاظ على أمن الأموال والأصول رهن المصادرة وقيمتها (بما في ذلك بيع الأصول سريعة الإهلاك)
- تعيين متعاقدين ذوي مهارات متخصصة لإنجاز مهام الإدارة، عند الضرورة
- تحديد ما إذا كان يجب الاحتفاظ بأموال ذات قيمة متقلبة أو تصفيتها

[2] على سبيل المثال، بفضل مبادرة يساندها الاتحاد الأوروبي، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة بوصفه المنظمة المنفذة، أنشأت ليبيا مكتباً لاسترداد الأموال وإدارتها، آخذة في الاعتبار أفضل الممارسات التي أرستها عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي. ومن خلال المبادرة نفسها، ساعد المعهد البلدان على تتبع الأموال المسروقة واستردادها (المفوضية الأوروبية 2018، 8).

- تصفية الأموال بعد المصادرة بسعر عادل
- توزيع العائدات وفقاً للتشريعات المعمول بها بعد دفع جميع المصروفات الضرورية.

قد يفتقر موظفو إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة أو المحاكم إلى هذه المهارات أو الموارد أو الصلاحيات القانونية. ومن ثم، يجب أن تسعى السلطات إلى الاستعانة بالخبرات المطلوبة أو إيجادها من خلال أحد الخيارات التالية:

- *إنشاء هيئة أو مكتب مستقل ومتخصص لإدارة الأموال.* وينبغي أن تكون هذه الهيئة المتخصصة مسؤولة عن إدارة الأموال المحجوزة أو المقيدة، وتعيين مديرين مؤهلين للأصول، وإجراء تخطيط وتحليل سابقين على الحجز، وتنسيق تصريف الأموال أو تصفيتها فيما بعد المصادرة (كما هو الحال، على سبيل المثال، في الوكالة الفرنسية لإدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها، التي نوقشت في الإطار 6-1).[3]
- *إنشاء وحدة لإدارة الأموال داخل هيئة قائمة.* ويجوز تكليف وحدة تابعة لوكالة حكومية محددة حصراً بإدارة الأموال الخاضعة للمصادرة.[4] ويمكن لوكالة لديها خبرة قائمة في مجال إدارة الأموال أن تدرس إنشاء مثل هذه الوحدة.[5]

---

[3] أوصت مجموعة العمل المالي بإنشاء مكاتب لإدارة الأموال (مجموعة العمل المالي 2012، 9–10 [الفقرتان 26–27]). كما أوصت شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال، الكائنة في لاهاي، في اجتماعها العام السنوي لعام 2008 بإنشاء هذه المكاتب. وتشمل أمثلة المكاتب المتخصصة لإدارة الأموال، على سبيل المثال: (أ) الإدارة العامة الكندية لإدارة الممتلكات المحجوزة؛ (ب) الوكالة الوطنية الرومانية لإدارة الأموال المحجوزة ، https://anabi.just.ro/en/The+mission+and+the+tasks+of+the+Agency؛ (ج) الوكالة الأوكرانية لاسترداد الأموال وإدارتها، https://armأ.gov.ua/en/؛ (د) المكتب المركزي البلجيكي للحجز والمصادرة، https://ec.europa.eu/avservices/photo/photoByReportage.cfm?sitelang=en&ref=020472؛ (ه) مكتب إدارة الأموال التابع للمكتب الهولندي للتجريد من الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية، https://www.prosecutionservice.nl/؛ (و) الوكالة الوطنية الإيطالية للأموال المحجوزة والمصادرة، https://www.benisequestraticonfiscati.it/؛ (ز) المكتب الإسباني لاسترداد الأموال وإدارتها، https://www.mjusticia.gob.es/cs/Satellite/Portal/es/areas-tematicas/oficina-recuperacion-gestion؛ (ح) مكتب إدارة الأموال البرتغالي، https://igfej.justأ.gov.pt/Gabinete-de-Administracao -Bens؛ (ط) الوكالة الفرنسية لاسترداد الأموال المحجوزة والمصادرة وإدارتها (حسبما نوقش في الإطار 6-1)؛ (ي) دائرة حراس القانون بالولايات المتحدة (مارشالات الولايات المتحدة)، التي تدير أنواعاً مختلفة من الأموال، https://www.usmarshals.gov/؛ (ك) المكتب التايلندي لمكافحة غسل الأموال، http://www.amlo.go.th/index.php/en/about-amlo/vision-and-mission؛ (ل) اللجنة الوطنية البيروفية المعنية بالممتلكات المحجوزة، http://www.pcm .gob.pe/etiqueta/comision-nacional-de-bienes-incautados-conabi/؛ (م) مكتب إدارة الممتلكات المحجوزة في هندوراس، https://oabi.gob .hn/.

[4] في كولومبيا، توجد لدى المكتب الوطني لمكافحة المخدرات وحدة متخصصة لإدارة الأموال، مسؤولة عن إدارة الأموال المحجوزة أو المقيدة، عملاً بقوانين مكافحة الاتجار بالمخدرات في كولومبيا. وفي الولايات المتحدة، تقوم دائرة حراس القانون (مارشالات الولايات المتحدة)، وهي هيئة عامة لإنفاذ القانون، بمهام إدارة الأموال في البرنامج الأمريكي للتجريد من الأموال منذ عام 1984، https://www.usmarshals.gov/assets/ (تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر/أيلول 2018).

[5] من الأمثلة على ذلك دائرة الإعسار وأمناء التفليسة (الحراس القضائيين) الأسترالية، وهي المكتب الحكومي المسؤول عن تطبيق قوانين الإفلاس والإعسار. وبالإضافة إلى أداء المكتب لأدواره الرئيسية في إدارة العقارات المفلسة وإدارة أموال الأفراد المفلسين أو الشركات المعسرة، يقدم المكتب أيضاً خدمات متخصصة في إدارة الأموال دعماً للمصادرة الفيدرالية الأسترالية.

الإطار 6-1 فرنسا:وكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها

عرض عام: يمثل إنشاء فرنسا لوكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها جهداً لاسترداد الأموال يمكن لبلدان أخرى أخذه بعين الاعتبار.أ فهي عبارة عن وكالة إدارية تحت الإشراف المزدوج لوزارتي العدل والميزانية العامة، نص على إنشائها القانون رقم 768/2010 الصادر في 9 يوليو/تموز 2010، بشأن تيسير أعمال الحجز والمصادرة في الشؤون الجنائية. وقد وسع هذا القانون نطاق الممتلكات الخاضعة للحجز والمصادرة، وأدخل إجراءات خاصة للحجز الجنائي لغرض فرض المصادرة.

ويرأس الوكالة قاض، ويتألف مجلس إدارتها (الذي يرأسه قاض أيضاً) من مسؤولين من الوزارات المعنية، بما فيها وزارات العدل والداخلية والميزانية العامة. وقد عينت فرنسا الوكالة مكتباً لاسترداد الأموال وفقاً لقرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2007/845/JHA بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2007.[ب]

المهمة: تتمثل المهمة الرئيسية للوكالة في مساعدة القضاة وتوجيههم فيما يتعلق بعمليات الحجز والمصادرة. وعلى نحو أكثر تحديداً، يناط بالوكالة مسؤولية

- إضمان الإدارة المركزية للأموال المحجوزة (لحين صدور حكم نهائي) في حساب يفتح في صندوق *الودائع والأمانات*، وهو مؤسسة مصرفية عامة
- إجراء جميع عمليات البيع للممتلكات المنقولة المحجوز عليها قبل المحاكمة، عندما يتقرر عدم ضرورتها لإثبات الحقيقة واحتمال تعرضها للإهلاك، مع إضافة المبلغ الناتج عن هذا البيع إلى حساب صندوق الودائع والأمانات في هذه الحالة
- إعادة المبلغ المودع في حساب صندوق الودائع والأمانات (بناءً على عملية البيع السابق للمحاكمة) إلى صاحب الممتلكات في حال برئت ساحته أو عدم مصادرة الممتلكات
- الإعلان عن مصادرة الممتلكات العقارية
- إدارة جميع الأموال التي تتطلب الإدارة فضلاً عن التصرف فيها أو تدميرها بمجرد مصادرتها
- إدارة الأموال المحجوزة، بما في ذلك بيع وتوزيع منتجاتها تنفيذاً لطلب مساعدة دولية أو بالتعاون مع السلطات القضائية الأجنبية
- ضمان إخطار الدائنين أو الضحايا قبل تنفيذ أي حكم بشأن رد الأموال إلى الأطراف المدنية أو تعويضهم من الممتلكات المصادرة.

التمويل: تُموَّل الوكالة بصورة أساسية من خلال الفائدة التي تدرها المبالغ المحجوزة وعائدات المصادرات التي أمرت بها المحاكم.[ج] وقد تمكنت الوكالة من أن تصبح ذاتية التمويل منذ عام 2012، وخاصة من الفائدة على استثمار صندوق الودائع والأمانات للمبالغ المحجوزة.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 6-1 فرنسا:وكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها

أ. انظر موقع وكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها على http://www.justice.gouv.fr/justice-penale-11330/agrasc-12207/.

ب. انظر "قرار المجلس JHA/845/2007 الصادر في 6 ديسمبر/كانون الأول 2007 بشأن التعاون بين مكاتب استرداد الأموال التابعة للدول الأعضاء في ميدان تتبع وتحديد العائدات المتأتية من الجريمة أو الممتلكات الأخرى ذات الصلة بها" (OJ L 332،18.12.2007)، https://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32007D0845.

ج. مجلس الشيوخ الفرنسي. 2017. "Agence de Gestion) Pour que le 'Crime ne Paie Pas': Consolider L'Action de l'AGRASC et de Recouvrement des Avoirs Saisis et Confisqués)" [حتى تظل "الجريمة لا تفيد": توحيد إجراءات وكالة إدارة الأموال المحجوزة والمصادرة واستردادها]. تقرير المعلومات رقم 421، 15 فبراير/شباط 2017 (تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر/أيلول 2018). https://www.senat.fr/rap/r16-421/r16-4210.html

- *تكليف جهة بإدارة الأموال*. في الولايات القضائية التي لا يكون فيها إنشاء مكتب لإدارة الأموال أو تشكيل وحدة داخل وكالة قائمة خياراً وارداً، قد يكون من المناسب الاستعانة بأمناء إدارة ممتلكات من القطاع الخاص من المتاحين محلياً.[6]

6-3 صلاحيات مدير الأصول

يستمد مديرو الأصول صلاحيتهم من القوانين أو قواعد المحاكم أو الأحكام القضائية القائمة، والتي غالباً ما تتضمن صلاحيات مهمة لجمع المعلومات لمساعدتهم في ممارسة واجباتهم.

6-3-1 الصلاحيات القانونية

عندما تعين المحكمة مكتباً لإدارة الأموال للتحكم في الأموال إعمالاً لأمر تقييد أو حجز، يجب منح المكتب (أو المدير) صلاحيات قانونية للاضطلاع بالمهام المطلوبة. وعادةً ما تمنح هذه الصلاحيات

[6] تعد جنوب أفريقيا مثالاً على ولاية قضائية تستعين بأمناء من القطاع الخاص، أو قيِّمين على الأصول، لتقديم خدمات إدارة الأموال دعماً لإنفاذ قانون منع الجريمة المنظمة لعام 1998. ويسمح هذا التشريع للمحكمة بتعيين أشخاص لإدارة الأموال المحجوزة أو المقيدة بموجب القانون والتصرف في الممتلكات استيفاء لأوامر المصادرة. وأنشأت وحدة تجريد ملكية الأموال التابعة لهيئة الادعاء العام (النيابة العامة) الوطنية بجنوب أفريقيا دليلاً إرشادياً للأشخاص المعينين بوصفهم قيّمي أصول بموجب القانون. وفي بلجيكا وفرنسا، يمكن إسناد إدارة الأموال المعقدة إلى مديري الأصول التي تعينهم المحكمة. وبالمثل، في إيطاليا، يجري تكليف مديري الأصول التي تعينهم المحكمة بإدارة الأموال التي سيعاد استخدامها لأغراض اجتماعية بموجب تشريعات مكافحة المافيا في البلاد. كما يستعان بكيانات تابعة للقطاع الخاص في تقديم خدمات البيع ونقل الملكية وتقدير القيمة، على سبيل المثال لا الحصر (فريق العمل المعني باسترداد الأموال 2017، 57-59، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Working Groups/workinggroup2/2017-August-24-25/V1705952e.pdf). وكثيراً ما تكون أجور ومصروفات هؤلاء الممارسين المتخصصين من المسائل التي تحتاج إلى تناول مسبق، حسبما تمت مناقشته بالتفصيل في القسم 6-9.

من خلال قوانين المصادرة، ،[7] وقوانين إدارة الأموال، وقوانين مكافحة غسل الأموال، وقواعد المحاكم. ويمكن أن تشمل هذه الصلاحيات ما يلي:

- صلاحية نقل أو إسناد إدارة الأموال إلى شخص أو كيان مختص
- صلاحية اتخاذ القرارات اليومية لإدارة الأموال ودفع جميع التكاليف والمصروفات والمدفوعات الضرورية المرتبطة بتقييد الأموال أو حجزها وإدارتها
- صلاحية بيع الأموال المحجوزة أو المقيدة التي تكون على هيئة أسهم أو أوراق مالية أو استثمارات أخرى
- صلاحية التأمين على الأموال قيد التحكم
- في حالة النشاط التجاري، صلاحية تشغيل النشاط، بما في ذلك توظيف (أو إنهاء توظيف) أشخاص في الشركة، وتعيين مدير أعمال إذا لزم الأمر، واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة النشاط بحكمة
- في حالة الأموال المكونة من أسهم في شركة ما، صلاحية ممارسة حق التصويت وغيرها من الحقوق المرتبطة بتلك الأسهم كما لو كان مدير الأصول هو حائزها المسجل
- صلاحية مكافأة مدير الأصول والأشخاص المشاركين في إدارة الأموال، إما وفقاً لجدول محدد أو لائحة محددة أو بأمر قضائي، على أن تخضع للإفصاح الكامل والتدقيق الإلزامي (كما هو مناقش أيضاً في القسم 6-9 فيما يتعلق بالأتعاب المستحقة لمديري الأصول).[8]

ويمنح مديرو الأصول أحياناً صلاحيات للتعامل مع الأموال القابلة للإهلاك أو التلف – وتحديداً صلاحية إجراء بيع عارض (وقتي) قبل بدء نفاذ أمر المصادرة النهائي (كما سبق نقاشه بصورة أكبر في القسم 6-5-7 بشأن الأموال القابلة للتلف والإهلاك). وإذا لم يُمنح مديرو الأصول صلاحية التعامل مع الأموال القابلة للتلف، أو إذا واجهتهم أية مسألة إدارية أخرى لا ينص التشريع على توجيهات أو صلاحيات محددة بشأنها، فقد يتعين عليهم أن يتقدموا بطلب إلى المحكمة التي أصدرت أمر التقييد التماساً للتوجيه والصلاحية. ومع ذلك، فإن هذه العملية يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً وباهظ التكلفة.

---

[7] على سبيل المثال، في أعقاب الثورة التونسية، أمرت الحكومة الجديدة بمصادرة أموال الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بموجب مرسوم (مرسوم القانون رقم 2011-13). وشمل المرسوم 114 شخصاً من بينهم زين العابدين بن علي وأقاربه. وشملت الأموال المحجوزة عقارات وقوارب ويخوتا، ومحافظ أسهم وحسابات مصرفية، وما لا يقل عن 662 مؤسسة، بقيمة إجمالية تقارب 13 مليار دولار (ريكرز وفروند ونوسيفورا 2014). (للاطلاع على المزيد من المعلومات عن القضية المرفوعة ضد بن علي وعائلته، انظر الفصل الثاني، الإطار 2-6، والفصل الخامس، الإطار 5-3). ومع ذلك، ألغي مرسوم عام 2011 في عام 2015، بعد استئناف من أسرة بن علي. انظر طارق عمارة. 2015. "المحكمة التونسية تلغي مصادرة أموال الرئيس المخلوع". رويترز، 10 يونيو/حزيران 2015. https://www.reuters.com/article/us-tunisia-corruption/tunisia-court-uls-uls-confiscation-of-ousted-presidents-assets-idUSKBN 0OQ19A20150610.

[8] في بعض الولايات القضائية، تدفع رواتب مديري الأصول من الأموال المصادرة. ولا يوصى بدفع رواتب الممارسين المسؤولين عن قرارات التحقيق أو التقاضي، التي تؤدي إلى المصادرة، مباشرة من هذه الأموال، حتى لا يبدو الأمر وكأن الأموال حجزت من أجل منفعة مالية. (انظر أيضاً القسم 2-7 من الفصل الثاني بشأن تأمين الدعم والموارد الكافية، وكذلك النقد الموجه لبرنامج تحفيز استرداد الأموال في المملكة المتحدة [ARIS]).

6-3-2 صلاحية جمع المعلومات

غالباً ما تتضمن قوانين مصادرة الأموال صلاحيات لجمع المعلومات. وفي كثير من الحالات، لا يجوز استخدام هذه الصلاحيات إلا من قبل موظفي إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق. غير أن هذه الصلاحيات قد تكون في بعض الأحيان متاحة لمديري الأصول الذين صدرت لهم توجيهات بالتحكم في أموال لا تُعرف طبيعتها وموقعها بدقة أو لإنفاذ الأحكام المالية أو أوامر الاستحقاق على أساس القيمة. وقد تشمل صلاحيات جمع المعلومات أوامر إبراز المستندات، وأذون تفتيش للمستندات ذات الصلة بتتبع الأموال، والحصول على بيانات إلزامية من الأشخاص بخصوص الإفصاح عن الأموال، وإجراء الفحوص.

وتعد ممارسة صلاحية توجيه أمر للشخص محل التحقيق بالإفصاح لمدير الأصول، في بيان تحت القَسَم، عن طبيعة الأموال وموقعها أسلوبا مفيدا يمكن استخدامه في كل من الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني والقانون العام[9] في حدود أحكام الحماية من إدانة الذات. وحتى إذا لم يفصح الشخص محل التحقيق عن وجود الأموال التي لم تكن معروفة من قبل أو موقعها، فإن الإدلاء ببيان من هذا القبيل، أو حتى رفض الإدلاء به، قد يفيد في الدفع ضد الطلبات اللاحقة التي يقدمها الشخص محل التحقيق لتمكينه من أموال مقيدة لغرض دفع رسوم قانونية أو مصاريف المعيشة.[10] وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في كثير من الأحيان المقاضاة على الإقرارات الكاذبة أو رفض الإفصاح باعتبار ذلك ازدراءً لأمر الإفصاح أو عدم امتثال له. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون صلاحية استجواب الشخص محل التحقيق تحت القسم، أو الأشخاص المرتبطين به، أو مستشاريه المهنيين (مثل المحاسبين أو الوكلاء أو محامي العقارات) مفيدة في تتبع الأموال.

6-4 تسجيل الموجودات وإعداد تقارير بها

عندما يتولى مدير الأصول التحكم في الأموال المقيدة، من الضروري الاحتفاظ بسجلات تفصيلية بالأصول والأموال وأي معاملات تتعلق بها. ويجري المدير جرداً تفصيلياً ويقدم وصفاً للأصول والأموال وحالتها وتحديثات لاحقة.[11] وينبغي استيفاء هذه السجلات بصور أو تسجيلات فيديو تبين حالة الأصل عند الحجز أو التقييد. ويجب الحصول على التقييمات المسبقة وإدراجها في السجلات. ومن شأن هذه السجلات أن تحمي مدير الأصول ومقدم طلب تقييد الأموال من الادعاءات اللاحقة بأن الموظفين التابعين لمدير الأصول أو وكلاءه قد ألحقوا ضرراً بالأصول.

وينبغي للمديرين أيضاً أن يحرصوا على تسجيل أي مشكلات إدارية أو عيوب يجري الوقوف عليها وقت الحجز أو التقييد (على سبيل المثال، وجود سقف به تسريب في مستودع يحتوي على بضائع). ويجب أن يقدم المديرون هذه المعلومات إلى المحكمة أو النائب (المدعي) العام أو كليهما من أجل اتخاذ التدابير اللازمة وتجنب المسؤولية عن ظروف قائمة من ذي قبل.

---

[9] يمكن للسلطات في البرازيل والمملكة المتحدة طلب أوامر الإفصاح هذه.

[10] تنتهك هذه الصلاحيات للاستجواب أحياناً حق الشخص محل التحقيق أو حصانته ضد إدانة نفسه. وفي الحالات التي يحدث فيها ذلك، تمنع السلطات عادة من استخدام أي أدلة مستمدة من الاستجواب في الإجراءات القضائية ذات الصلة.

[11] ربما كان الدعم التكنولوجي ضرورياً للحفاظ على قائمة محدثة للموجودات. واستحدثت بعض الولايات القضائية أنظمة تتبع محوسبة مصممة خصيصاً لهذه الأغراض.

كما يعد مكون إعداد التقارير مهماً أيضاً لفعالية نظام إدارة الأموال، حيث يزيد من شفافية أنشطة إدارة الأموال، وقد يزيد من وعي الجمهور بالغرض من المكتب وإنجازاته. وينبغي تقديم تقارير عن قضايا محددة إلى مقدم طلب إصدار أمر التقييد، وإلى المحكمة، إذا كلف التشريع بذلك. ويجب أن ترفق الموجودات والتقييم بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قد يلزم تقديم تقارير سنوية عن الأنشطة العامة للوحدة والإحصاءات العامة.

5-6 أنواع الأموال والأصول الشائعة والمشكلات المرتبطة بها

يمكن أن تشمل الأموال والأصول الخاضعة للمصادرة النقود والحسابات المصرفية والأدوات المالية المحجوزة؛ والعقارات؛ والسيارات والقوارب والطائرات؛ ومؤسسات الأعمال؛ والثروة الحيوانية والمزارع؛ والمعادن الثمينة والمجوهرات والأعمال الفنية؛ وكذلك الأصول القابلة للتلف والإهلاك. ويمكن مصادرة مجموعة واسعة النطاق من هذه الأموال والأصول في قضية واحدة (كما هو مبين في الإطار 6-2، فيما يتعلق بمصادرة الأموال والأصول المملوكة للمسؤول الصيني المتقاعد تشو يونغ كانغ). وقد تواجه مصادرة هذه الأنواع من الأموال والأصول عدداً من التحديات، تتناولها الأقسام الفرعية بالمناقشة.

الإطار 6-2 الصين: مصادرة أموال بقيمة 14.5 مليار دولار من تشو يونغ كانغ ومعاونيه

خلفية: في إطار حملة لمكافحة الفساد، زعمت السلطات الصينية أن وزير الأمن الداخلي الصيني المتقاعد تشو يونغ كانغ متورط في واحدة من أكبر فضائح الفساد في البلاد، حيث اُتهم باستغلال السلطة والرشوة وإفشاء أسرار الدولة، وأُدين في يونيو/حزيران 2015 وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.[أ]

الأموال المصادرة: بحلول مارس/آذار 2014، كانت السلطات الصينية قد حجزت على أموال لا تقل قيمتها عن 90 مليار يوان صيني (14.5 مليار دولار) من أفراد أسرته ومعاونيه المقربين. وعلى وجه الخصوص، جمدت حسابات مصرفية تضم ودائع بلغ مجموعها 37 مليار يوان، كما حجزت سندات محلية وخارجية بقيمة مجمعة قدرها 51 مليار يوان.[ب]

وبالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطات الصينية قرابة 300 من الممتلكات العقارية، بما فيها فيلات وشقق تبلغ قيمتها نحو 1.7 مليار يوان، وتحفاً ولوحات فنية بقيمة مليار يوان، وأكثر من 60 سيارة. وشمل الحجز أيضاً مشروبات كحولية باهظة الثمن ومشغولات ذهبية وفضية وعملات نقدية محلية وأجنبية. ويزعم أن معظم الأموال المحجوز عليها لم تكن باسم تشو يونغ كانغ وتنتمي إلى أقاربه وحلفائه السياسيين وموظفيه.[ج]

أ. مايكل فورسيث. 2015."تشو يونغ كانغ، رئيس الأمن السابق في الصين، صدر في حقه حكم بالسجن مدى الحياة بتهمة الكسب غير المشروع". *نيويورك تايمز*،11 يونيو/حزيران 2015. https://www.nytimes.com/2015/06/12/world/asia/zhou-yongkang-former-security-chief-in-china-gets-life-sentence-for-corruption.html.

ب. بنجامين كانغ ليم وبن بلانشار. 2014. "الصين تحجز على أموال بقيمة 14.5 مليار دولار من أسرة رئيس الأمن السابق ومعاونيه: مصادر". رويترز، 30 مارس/آذار 2014. https://www.reuters.com/article/us-china-corruption-zhou/exclusive-china-seizes-14.5-billion-assets-from-family-associates-of-ex-security-chief-sources-idUSBREA2T02S20140330. ولم تتضح نسبة الأموال التي نتجت عن عائدات إجرامية من مجموع هذه الأموال.

ج. ليم وبلانشار، "الصين تفرض الحجز على 14.5 مليار دولار،" 30 مارس/آذار، 2014.

6-5-1 النقود والحسابات المصرفية والأدوات المالية المحجوزة

من الصعب في الغالب تتبع الأموال، ولكن يسهل في العادة إدارتها. وغالباً ما يحتفظ بالنقدية المحجوزة، باستثناء النقدية المستخدمة كدليل، في حساب مغل للفائدة.[12] وقد تطبق سياسات مماثلة في الولايات القضائية التي تقيد الحسابات المصرفية أو تحجز عليها.[13]

ويجب أيضاً الحجز على الأدوات المالية (مثل الشيكات المصرفية، والحوالات المالية، وشهادات الإيداع، والأسهم، والسندات، وحسابات السمسرة) بالاستعانة بإجراءات تحافظ على قيمتها أو تستردها. (فيما يتعلق بالمشكلات النوعية لمصادرة الأموال الافتراضية، انظر الإطار 6-3)

وفي حالة الأسهم والسندات وحسابات السمسرة، يجب تعيين خبير (سمسار أسهم على سبيل المثال) لتقييم الأصول وتحديد أفضل السبل للحفاظ على قيمتها. وفي بعض الحالات، قد يتطلب الخبير صلاحيات من أجل (أ) إصدار الحكم بشأن قرار الاحتفاظ بالأصل الذي قد تتقلب قيمته بسبب ظروف السوق أو تصفيته، و(ب) أن يتمتع بالحصانة من المسؤولية إذا أدى القرار إلى خسارة مالية.

6-5-2 العقارات (الأراضي)

من حيث المبدأ، ينبغي للمحاكم وسلطات إنفاذ القانون تحديد ما إذا كان: (أ) من الضروري الحجز على الممتلكات العقارية (أي ضمها إلى حيازة الحكومة)؛ (ب) تركها في عهدة مالكها، رهناً بأمر تقييدي قضائي مع إشعار في السجلات العقارية؛ أو (ج) كلاهما. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن للسلطة التي تحجز على أصل ما أن تقرر ما إذا كانت مهمة الاحتفاظ به وإدارته ستوكل للمالك أم لطرف آخر. وكقاعدة عامة، ما لم يكن هناك نشاط إجرامي مستمر، من غير الضروري الحجز المادي على الممتلكات.

وفي الولايات القضائية التي يوجد بها نظام فعال لملكية الأراضي يسجل تفاصيل الملكية والتزامات الدين في مكتب مركزي لتسجيل الأراضي أو سندات ملكية الأراضي،[14] فإن تسجيل التزام الدين، أو أي إشعار آخر بالرهن في سجلات الأراضي العامة، يعد أمراً يسيراً للغاية، ويعطي إشعاراً لأي مشتر مستقل محتمل، قد يحاول الشخص محل التحقيق بيع الأرض له – بأن الأرض خاضعة لإجراءات مصادرة. وفي معظم الحالات، سيكون هذا الرهن أو الإشعار كافياً لمنع الشخص محل التحقيق من نقل الممتلكات لقاء قيمة إلى مشترٍ قد يطالب لاحقاً بملكيتها بحسن نية. وإذا لزم الأمر، يجوز إخضاع الشخص محل التحقيق لعقوبات قضائية على محاولته بيع الممتلكات قيد المصادرة، أو إثقالها بالديون، أو التقليل من قيمتها؛ ولكن من الضروري أن تصدر المحكمة أمراً قضائياً بالتقييد.

---

[12] قبل اتخاذ أي قرار بإيداع الأموال النقدية المحجوزة في أحد البنوك، يجب النظر في قيمتها الإثباتية. فقد تؤدي هذه الإجراءات، حال اتخاذها دون إخطار مسبق للأطراف المعنية، إلى ادعاء الإتلاف المتعمد للأدلة. وللاطلاع على مناقشة لسياسة وزارة العدل الأمريكية التي تشترط إيداع الأموال المحجوزة، انظر *الولايات المتحدة ضد 209815 دولاراً بالعملة الأمريكية، 2015 WL 5970186، N.D. Cal. (2015) 7-8*.

[13] في سويسرا، عملت رابطة المصرفيين السويسريين وهيئات إنفاذ القانون معاً على وضع نظام لإدارة الحسابات المصرفية الخاضعة للمصادرة.

[14] تتم الفهرسة في النظم الأقدم في دفاتر يسهل على الجمهور الاطلاع عليها، في حين تفهرس الأنظمة الأحدث إلكترونياً وتتاح غالباً عبر قواعد بيانات على الإنترنت.

الإطار 3-6 بعض مشكلات المصادرة المتعلقة بالأموال الافتراضية

وفقاً لتوصية مجموعة العمل المالي رقم 15 ("التكنولوجيات الجديدة")، يجب على البلدان اعتبار الأموال الافتراضية "ممتلكات" أو "عائدات" أو "أموالا" أو "أموالا وأصولا أخرى" أو "قيمة مقابلة" أخرى (مجموعة العمل المالي 2019، 70 [الفقرة 1]). وقد تنطوي مصادرة الأموال الافتراضية على تحديات فنية، تتطلب من هيئات إنفاذ القانون استخدام موارد وأدوات قانونية صممت دون أخذ هذه الأموال في الاعتبار (كيتينغي، وكارلايل، وكين 2018، 57).

ولتأمين مصادرة العملات المشفرة مثل البيتكوين، ينبغي لهيئات إنفاذ القانون أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة محافظ عملات مشفرة ليتسنى تحويل الأموال الافتراضية المحجوزة في أثناء التحقيق إليها، في حين يجب أن تنظر في ما إذا كانت ستضع سياسات تغطية تأمينية في حالة فقدان الأموال الافتراضية المحجوزة (كيتينغي، وكارلايل، وكون 2018، 60).[أ] وينبغي للممارسين إدراك أن تقلب قيمة العملات المشفرة يصعب من إتمام عمليات البيع العارض (الوقتي).

وفي حالة إتمام تداول الأموال الافتراضية خارج نطاق الولاية القضائية، فيمكنها أن تتجاهل طلبات منع التصرف في الأموال أو تحويلها إلى المحفظة، وقد تحتاج هيئات إنفاذ القانون إلى إقامة علاقات مع البلدان لتنفيذ هذه الطلبات.[ب] وعندما تبقى الأموال في المحفظة الأصلية للمجرم، يظل خطر نقلها قائماً لأن المجرم قد يظل لديه إمكانية الوصول إلى عبارة البذور (Seed Phrase) أو كلمة المرور التي تمكنه من الوصول للمحفظة.[ج]

أ.انظر أيضاً مناقشة العملات الافتراضية في الفصل الرابع، القسم 4-2-5.

ب. روسبيزنس للاستشارات .2019 .(RosBiznesConsulting) "وزارة الشؤون الداخلية بصدد وضع آلية لإيقاف العملات المشفرة ومصادرتها". Finance News (أخبار المالية)، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 (تاريخ الاطلاع 20 مايو/أيار 2020). https://www.rbc.ru/finances/07/11/2019/5dc160 019a7947c61a5119a3.

ج. لوبومير تاسيف. 2020. "وكلاء الضرائب 'يصادرون' عملات البيتكوين من المجرم ويبقونها في محفظته". Bitcoin.com، أخبار، 7 فبراير/شباط 2020 (تاريخ الاطلاع 20 مايو/أيار 2020). https://news.bitcoin.com/tax-agents-confiscate-bitcoin/.

وفي حالة عدم وجود تعقيدات، يمكن في أكثر الأحوال تقييد الأراضي بفعالية دون تعيين مدير للأصول. ومع ذلك، هناك العديد من المشكلات، يرد تصنيفها فيما يلي.

الرسوم والضرائب والقروض المضمونة. تخضع الأراضي في العادة للرسوم والضرائب الحكومية، وقد تكون مرهونة للبنوك على سبيل الضمان للرهون العقارية أو القروض. وقبل إصدار أي أمر تقييدي، ينبغي لمدير الممتلكات المصادرة أن يتأكد مما إذا كانت حقوق الملكية العقارية – بعد أخذ جميع الالتزامات (الرهونات) القائمة في الحسبان – كافية لتبرير التقييد والمصادرة في نهاية المطاف.

وفي حالة تقييد الأراضي، يجب أن يلزم الأمر الشخص محل التحقيق أو غيره من شاغلي الأرض التأكد من دفع الضرائب والديون الأخرى التي قد تكون محملة على الأرض المرهونة في وقتها. وإذا توقف

المالك عن دفع الرسوم والضرائب وأقساط القروض، يجب تنبيه المحكمة، وقد ترغب الحكومة في مطالبة المحكمة بأمر بيع عارض.[15]

وبديلاً عن ذلك، يجوز للمدير أن يتوصل إلى اتفاق مع الشخص محل التحقيق أو مع أي شاغل آخر يسمح باستمرار الإشغال، بشرط دفع هذه المصروفات، ومنح المدير الحق الفوري في الاستحواذ على العقار وطرد الشاغلين في حالة عدم الوفاء بالشروط. وإذا كان من الضروري طرد الشاغلين، يجوز لمدير الأصول السعي إلى تأجير الأصل بأجرة تكفي لتغطية المصروفات أو بيع العقار واستخدام العائدات لسداد الديون المستحقة. وفي نهاية المطاف، فإن الضرائب والرهون عادة ما تكون لها الأولوية على أي أمر مصادرة.

وأخيراً، ولتفادي التقاضي دون ضرورة مع أصحاب حقوق الرهون حسني النية، يمكن لمدير الممتلكات المُصادرة إبرام اتفاق تسوية قبل إصدار الحكم، يعد بموجبه صاحب الرهن بسداد قيمة الرهن من عائد التصفية اللاحقة للعقار، ومن ثم فعليه الامتناع عن الشروع في رفع أي دعوى قضائية، مثل دعوى حبس الرهن، ريثما ينظر الأمر أمام المحاكم.

المصروفات والنفقات والتحسينات الرأسمالية. قد تتعقد مسألة تقييد الأراضي من جراء المصروفات الباهظة المتعلقة بالعقار وفواتير خدمات المرافق العامة، والتي قد يكون بعضها عاجلاً. وتتطلب بعض أنواع الأراضي صيانة كبيرة وباهظة التكلفة للحفاظ على قيمتها (على سبيل المثال، ملعب للغولف أو مزرعة).

ويمكن الحفاظ على القيمة الإجمالية بالاستعانة بأموال الشخص محل التحقيق، أو صندوق مخصص للمصادرة، أو أي صناديق أخرى للطوارئ. وإذا لم تكن الأموال متاحة أو تعذر الحفاظ على القيمة، فربما كان التأجير التمويلي أو بيع الأرض (حيثما كان ذلك مسموحاً به، بموافقة المالك أو بدونها) خياراً أفضل.

3-5-6 السيارات ذات المحركات والقوارب والطائرات

لا شك في أن السيارات تشكل تحديات إدارية كبيرة. فهي صعبة ومكلفة في تخزينها وصيانتها في الفترة الفاصلة بين الحجز والمصادرة، والتي قد تستغرق سنوات. وربما كانت القيمة السوقية للسيارات المحجوز عليها محل جدال، وعادة ما تنخفض قيمتها بسرعة.

وكثيراً ما تترك السيارات التي يحجز عليها الممارسون خارجاً في إحدى الساحات (الصورة 6-1). ولا يمثل ذلك إستراتيجية ملائمة لإدارة الأموال لأنها تعرض الهيئة القائمة بالحجز لمطالبات بالتعويض، وتقلل كثيراً من استرداد أي حصيلة للمبيعات إذا صودرت تلك السيارات في نهاية المطاف.

تتطلب الصيانة السليمة للسيارات والقوارب والطائرات توافر منشأة تخزين آمنة ومناسبة وموظفين ذوي خبرة في الالتزام بأي متطلبات تنظيمية لنوع السيارات المحجوز عليها وتلبية تلك المتطلبات. وقد يكون

[15] انظر المادة التكميلية زاي(6)، قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية (التي تأذن للمحاكم الفيدرالية في الولايات المتحدة بإصدار أمر البيع العارض للممتلكات إذا كان المالك قد توقف عن دفع الضرائب أو دفع الرهون العقارية، من جملة أمور أخرى).

الصورة 6-1 سيارات عالية القيمة تتعرض للإهلاك بسرعة في ساحة الشرطة

المصدر: © كلايف سكوت/البنك الدولي.

التخزين والخبرة مكلفين، وقد يلزم أيضاً توفير التمويل من قبل الهيئة المسؤولة عن الحجز – على سبيل المثال، هيئة إنفاذ القانون أو مدير الأصول (إذا كان ذلك عملاً بأمر الحجز) أو مصدر آخر (مثل الشخص محل التحقيق أو صندوق المصادرة).

وبالنظر إلى هذه المصروفات وتناقص قيمة السيارات بطبيعتها، فقد لا يكون من المجدي مصادرة السيارات القديمة أو ذات الحالة السيئة لأن قيمة تصريفها قد لا تغطي تكلفة صونها. وحيثما يجيز القانون ذلك، ينبغي النظر في بيع هذه السيارات وهي جديدة نسبياً وفي حالة جيدة (بموافقة المالك أو بدونها). ولما كان من مصلحة جميع الأطراف في أكثر الأحيان تحويل سيارة مستهلكة إلى أصل يحتفظ بقيمته، أو يزداد قيمةً، فقد يكون من الممكن إبرام مثل هذا الاتفاق بموافقة جميع الأطراف – بما في ذلك الشخص محل التحقيق. وفي بعض الولايات القضائية، لا يجوز للمدعَى عليه رفض البيع إلا في ظروف محددة.

ومن بين الخيارات النهائية السماح للشخص محل التحقيق بالاحتفاظ بحق استخدام السيارة أو وسيلة نقل أخرى أثناء إجراءات المصادرة، مع تقديم كفالة تضمن دفع مبلغ يعادل قيمتها وقت بدء القضية.

4-5-6 منشآت الأعمال

بوجه عام، لا يمكن تقييد منشأة أعمال أو الحجز عليها بشكل فعال دون وضعها رهن سيطرة مدير للأصول، رغم أن مخاطر ونفقات هذا المسار من مسارات العمل قد تكون كبيرة. ونظراً لأن منشأة الأعمال قد لا تكون ذات قيمة تذكر (على سبيل المثال، لا تملك مخزونها أو المباني التي تعمل فيها)، ينبغي إجراء تقييم لحقوق ملكية الشركة قبل الشروع في طلب أي تقييد أو حجز لتحديد حجم ديونها وحقوق ملكيتها بدقة. وإذا تعذر إجراء هذا التقييم قبل طلب فرض التقييد أو الحجز، فينبغي أن يتم ذلك بعد وقت قصير من اتخاذ الإجراء المؤقت.

وإذا كانت منشأة أعمال ذات قيمة محدودة أو تمارس أغراضاً غير مشروعة، فقد يكون من الأفضل إدراجها للمصادرة دون تحمل المخاطر المالية المرتبطة باستمرار عملها. وبدلاً من ذلك، ربما كان إيقاف العمليات أو بيع المنشأة أكثر ملاءمة. ومن الممكن كذلك أن يؤدي الإعلان عن استهداف المنشأة بالمصادرة إلى الإضرار بقيمة سمعتها التجارية. ومن السبل الممكنة للحيلولة دون حدوث ذلك السماح للمدير الحالي بمواصلة عمله ولكن تحت رقابة مدير أعمال يتعاقد معه مدير الأصول أو تعينه المحكمة.

وسيكون من الضروري إجراء تخطيط مسبق قبل الإقدام على تقييد أي منشأة أعمال أو الحجز عليها. وينبغي إصدار أوامر التقييد غيابياً تجنباً لإزالة أصول المنشأة ونقديتها. وينبغي تعيين الأفراد المتمتعين بالمهارات اللازمة لإدارة المنشأة وأن يكونوا جاهزين لتولي زمام التحكم فور تطبيق التقييد.

ويجب أن يتولى مدير الأصول أو المدير أو المتعهد المعين التحكم الفوري في الحسابات المصرفية، وأنظمة المحاسبة والسجلات، وبيانات الأعمال المهمة (مثل سجلات العملاء)، والمخزون القيم، والمصانع والمعدات القيمة. وفي حالة استمرار عمل المنشأة، يجب أن تتاح جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وأن يقوم المدير بتقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على المديرين العمل مع الموظفين والعاملين الرئيسيين استعداداً لاتخاذ قرارات محتملة بشأن موثوقية هؤلاء الموظفين. وقد يكون عزل الموظفين مكلفاً ويتسبب في خسارة المعرفة المؤسسية، وعدم رضا العملاء، ورفع مطالبات ضد الفصل التعسفي، وخسارة النشاط التجاري؛ ومع ذلك، فإن الاحتفاظ بالموظفين الباقين على ولائهم للشخص محل التحقيق قد يكون أيضاً خطراً على المنشأة. وينبغي إرسال تقارير دورية عن أداء المنشأة إلى هيئة الادعاء المسؤولة عن أمر التقييد. وينبغي الإحاطة علماً بأي مشكلات تطرأ على نشاط العمل.

وأخيراً، يجب أن ينتبه مدير الممتلكات المُصادرة إلى المسائل التي تنشأ عندما ينطوي تدفق إيرادات المنشأة على مسلك مشروع وآخر غير مشروع، وعندما يتضح أن المنشأة لن تمتلك مقومات الاستمرار بدون العنصر غير المشروع. ففي مثل هذه الحالات، يجوز لمدير الممتلكات المُصادرة أن يلتمس من السلطة القضائية تصفية المنشأة.

5-5-6 الثروة الحيوانية والمزارع

غالباً ما تكون هذه الفئة من الأصول مجموعة متفرعة عن نشاط تجاري: فالماشية أو الأغنام أو حيوانات الصيد عادة ما تكون جزءاً من نشاط تجاري زراعي، في حين تستخدم الخيول لأغراض التكاثر أو السباق.

وقد تكون منشآت الأعمال أيضاً عبارة عن مزارع منشأة لأغراض الترفيه والهواية. وأيا كان شكل نشاط العمل، فإن إدارة الحيوانات قد تنطوي على مشكلات بالنسبة لمديري الأصول.

فعندما تكون هذه الأصول ذات قيمة عالية جداً لبعض الأسواق (على سبيل المثال، يمكن أن تصل قيمة خيول السباق إلى مئات الآلاف أو حتى ملايين الدولارات)، يكون الممارسون أكثر ميلاً لإدراجها ضمن أوامر التقييد. ومع ذلك، قد يكون استبقاء هذه الحيوانات مكلفاً للغاية، حيث يتضمن تكاليف الأعلاف، والمصروفات البيطرية، وصيانة الحظائر والمراعي، وطاقم الرعاية. ونظراً لهذه المصروفات، واحتمال عدم توفر ما يكفي من الإيرادات لتمويلها، ترفض بعض الولايات القضائية الحجز على الماشية والمزارع. في حين تسمح أخرى بتقييد المزرعة، ثم الحجز على الماشية وبيعها (بموافقة المالك أو بدونها). ومرة أخرى، يمكن تقديم ضمانة إذا رغب الشخص محل التحقيق أو معاونوه في مواصلة عملياتهم التجارية أثناء إجراءات المصادرة.

6-5-6 المعادن النفيسة والمجوهرات والأعمال الفنية

يتعين على مديري الأصول، بالإضافة إلى ضمان الامتثال للإجراءات والضمانات الخاصة بحصر هذه الأصناف، الاستعانة بأصحاب الخبرة والدراية اللازمة بالمعاينة والتحقق والتقييم أو فحص هذه الأصناف في المراكز المعترف بها. وسيتعين ترتيب منشأة تخزين آمنة وملائمة أو النص عليها في التشريعات أو اللوائح التنظيمية.[16]

7-5-6 الأصول القابلة للتلف والإهلاك

تشمل هذه الفئة من الأصول بوجه عام

- *الأصول شديدة القابلية للتلف*، مثل حمولة قارب من الأسماك الطازجة أو شحنة من الزهور المقطوفة التي ستفقد جميع قيمتها إذا لم يجر بيعها في غضون أيام قليلة؛
- *الأصول القابلة للتلف إلى حد ما*، مثل حيوانات المزارع أو المحاصيل الحقلية التي ستفقد قيمتها إذا لم تحصد في الوقت المناسب، ربما في غضون أسابيع أو أشهر؛
- *الأصول المستهلكة*، مثل السيارات والقوارب والمعدات الإلكترونية التي تفقد 15-30% من قيمتها كل عام.

وقد تستتبع قوانين المصادرة أحكاماً تمكن مدير الأصول من بيع الأموال القابلة للتلف أو سريعة الاهتلاك ووضع العائدات في حساب مغل للفائدة يشرف عليه إما مدير الأصول أو المحكمة. وفي حالة عدم توافر هذه الصلاحيات أو عدم انطباقها، من الممكن أن يطلب من المحكمة أن تمارس سلطات تقديرية عامة بإصدار الأوامر المناسبة بشأن الأموال المقيدة. ويفضل الحصول على موافقة جميع الأطراف، ولكن ينبغي أن تكون للمحكمة سلطة إصدار مثل هذه الأوامر حتى وإن كانت محل معارضة.

[16] ففي أذربيجان، على سبيل المثال، يجب تأمين الماس المحجوز في مؤسسة مالية

8-5-6 الأصول الموجودة في الولايات القضائية الأجنبية

يجوز تقييد الأصول والحجز عليها من قبل الولايات القضائية الأجنبية من خلال المساعدة غير الرسمية (على سبيل المثال، من خلال السبل الإدارية) أو بناءً على طلب المساعدة القانونية المتبادلة (كما هو مبين أيضاً في القسم 5-3-3، من الفصل الخامس، وفي الفصل الثاني).[17] وعند تسجيل أمر تقييد، تقع مسؤولية إنفاذه على عاتق السلطات في الولاية القضائية الأجنبية. ويجوز تعيين مدير للأصول من قبل محكمة في الولاية القضائية الأجنبية لتحقيق ذلك.

وبوجه عام، سيعمل مديرو الأصول في كلتا الولايتين القضائيتين معاً للحفاظ على الأموال. وفي الوقت نفسه، من الحكمة ضمان أن تكون لمدير الأصول في الولاية القضائية الطالبة صلاحيات إضافية للمساعدة في ضمان إنفاذ أمر التقييد الأجنبي وإدارة الأموال. ولا تمنح هذه الصلاحيات مدير الأصول تحكماً مادياً في الأصول الموجودة في الولاية القضائية المتلقية للطلب؛ ولكنها قد تسمح لمدير الأصول بالاستعانة بمتعهدين ومحامين ووكلاء آخرين في الولاية القضائية المتلقية للطلب لاستصدار أوامر من محاكمها.

وقد تنشأ مشكلات إضافية عند التعامل مع الولايات القضائية الأجنبية. فقد لا يكون للولاية القضائية المتلقية للطلب السلطة المحلية أو القدرة التشغيلية على تقييد أو الحجز على أنواع معينة من الأصول. فعلى سبيل المثال، ترفض بعض الولايات القضائية الحجز على الحيوانات الحية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لا يكون لدى الولاية القضائية المتلقية للطلب مدير للأصول أو أموال مخصصة لإدارة الأموال. ويمكن حل هذه المسائل من خلال المناقشات مع الولاية القضائية المتلقية للطلب، وعلى الرغم من ذلك فقد تضطر الولاية القضائية الطالبة في نهاية المطاف إلى توفير الأموال لتعيين مدير للأصول في الولاية القضائية المتلقية للطلب.

6-6 المشكلات الإدارية القائمة

1-6-6 المصروفات

في الظروف المثلى، سيتحكم مدير الأصول في مزيج معقول من الأصول (أصول مدرة للدخل، ونقدية، ورأسمالية، ومستهلكة) تمكن من سداد المصروفات من الدخل، ومن ثم صون القيمة الإجمالية للمحفظة والحفاظ عليها

[17] وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات السويسرية حجزت، في عام 2016، على 25 سيارة فاخرة في جنيف في إطار التحقيق مع تيودورين أوبيانغ (نائب الرئيس السابق لغينيا الاستوائية)، بناءً على طلب من السلطات الفرنسية (وهي قضية نوقشت أيضاً في الفصل الثاني، الإطار 2-10، وفي الفصل الثالث، الإطار 3-5). ووفقاً لمكتب النائب العام السويسري، تم بيع جميع السيارات المحجوز عليها ومنحت حصيلة بيعها لأحد البرامج الاجتماعية في موطن أوبيانغ. انظر لوران غييرون. 2019. "النائب العام في جنيف يغلق قضية أوبيانغ ويبيع 25 سيارة فاخرة". Swiss Info (swissinfo.ch)، 2 فبراير/شباط 2019. https://www.swissinfo.ch/eng/equatorial-guinea_geneva-prosecutor-closes-obiang-case-sells-off-luxury-cars/44740962. وقد تكون هذه الترتيبات معقدة ومثيرة للجدل، كما أشار ريتشارد إتيان. 2020. "Teodorin Obiang retrouve un ses bolides confisqués à Genève، Economie" [تيودورين أوبيانغ يجد إحدى سياراته المصادرة في جنيف]. Le Temps، 25 فبراير/شباط 2020. https://www.letemps.ch/economie/teodorin-obiang-retrouve-un-bolides-confisques-geneve.

انتظاراً لما تسفر عنه إجراءات المصادرة. غير أنه في بعض الأحيان، لن تكون هناك أموال أو إيرادات متاحة لتمويل حفظ الأصول أو صيانتها. وفي هذه الحالات، سيحتاج مدير الأصول إما إلى بيع الأصول أو توليد أموال كافية لدفع تكاليف الصيانة – ربما من الشخص محل التحقيق أو من المصادرة أو صندوق المصادرة. وأخيراً، يجب ألا يطلب من مكاتب إدارة الأموال العامة ضمان الربحية، بل الحفاظ على قيمة الأصول المحجوزة.

6-6-2 الديون الثقيلة

في بعض الحالات، يكون مدير الأصول متحكماً في أموال وأصول شخص محمل أيضاً بديون كبيرة. ويجوز لمدير الأصول أن يطلب إلى المحكمة الإفراج عن أصول أخرى مقيدة أو بيعها لسداد تلك الديون. وكثيراً ما يتنازع الدائنون مع السلطة المصادِرة عن طريق محاولة الحصول على حكم برهن أصول المدين أو الشروع في إجراءات إعلان الإفلاس.

وفي هذه الظروف، يجب أن يكون لدى مدير الأصول فهم جيد لكيفية ارتباط أحكام تشريع المصادرة بتشريع الإفلاس أو تصفية الشركات. وفي بعض الولايات القضائية، تعطى الأولوية لتشريع الإفلاس أو التصفية، عندما يعلن إفلاس الفرد أو الشركة؛ أما سلطة المصادرة فإنها تنضم الى قائمة الانتظار مع الدائنين الآخرين غير المضمونين. وفي الولايات القضائية الأخرى، تتمتع قوانين المصادرة بالحصانة من تفعيل قانون الإفلاس وتصفية الشركات، مما يعطي سلطة المصادرة وقراراتها الأولوية على مطالبات جميع الدائنين الآخرين.

6-6-3 المصروفات المعيشية والقانونية والخاصة بالأعمال

غالباً ما تعطي المحكمة مدير الأصول مسؤولية صرف الأموال من الأصول المقيدة لسداد مصروفات الشخص محل التحقيق ومُعاليه المعيشية والقانونية والخاصة بالأعمال (وهي مسألة مذكورة أيضاً في الفصل السابع، القسم 7-5 بشأن "مصالح الغير"). وفي معظم الحالات، يحدد القانون المصروفات أو تحددها المحكمة، وإن كان من الوارد أن يشارك مدير الأصول أحياناً في تحديد ما هو "معقول" لأغراض معينة – ويجوز للشخص محل التحقيق أن ينازع ذلك التقييم عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة.

ولما كان دفع هذه المصروفات محل كثير من النزاع أمام المحاكم، فمن المهم لمديري الأصول اتخاذ القرارات بعناية وتسجيل وتوثيق هذه القرارات وأي معاملات مرتبطة بها.

6-6-4 استخدام الأموال الخاضعة للمصادرة

يطرح استخدام الأصول التي تم الحجز عليها ولم تصادر بعد قضايا أخلاقية واقتصادية كبيرة. وتتمثل المسألة الأخلاقية الرئيسية في التضارب الواضح في المصالح. على سبيل المثال، عندما يسمح لأعضاء النيابة أو القضاة أو الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أو الأفراد العسكريين باستخدام أي سيارة أو وسيلة نقل محجوزة على الفور في المراحل الأولية للقضية، فقد لا يكون لديهم حافز يذكر لمتابعة إجراءات المصادرة حتى نهايتها، ومن ثم يحرمون المالك من ممتلكاته فعلياً وبشكل دائم دون حكم قضائي. وبالإضافة إلى ذلك، تخلق ممارسات الاستخدام المؤقت هذه حافزاً غير مرغوب فيه لدى جهات إنفاذ القانون للحجز على الأصول دون أن تجد ضرورة إلى العمل على إعداد الأدلة الإثباتية المطلوبة.

ومن الناحية المالية، هناك أيضاً مسائل تتعلق بالتكاليف، خاصة إذا كان الأمر القضائي يتطلب إعادة الأصل. فلما كان استخدام الأصول يقلل من قيمتها، فوجب رد الأموال من أموال الخزانة العامة للولاية القضائية.

7-6 المشاورات

كما سبق مناقشته آنفا، يجب على مديري الأصول التشاور مع الممارسين الآخرين بشأن القيود المقترحة وقرارات إدارة الأموال. ويمكن أن تكون المشاورات مفيدة أيضاً عندما يؤثر مقترح أو قرار الإدارة على قيمة الأصول المحجوزة. ومن شأن هذه المشاورات أن توفر الحماية من المطالبات بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة، ولا سيما إذا كانت هذه المشاورات تشمل الشخص محل التحقيق، والممارس الذي حصل على أمر التقييد، وأي طرف ثالث له مصلحة. وينبغي تسجيل المشورة المقدمة من جميع الأطراف التي يتم التشاور معها كتابة والنظر فيها بجدية. ولكن في نهاية المطاف، يبقى القرار النهائي في يد مديري الأصول، رهناً بتوجيهات المحاكم.

8-6 تصفية (بيع) الأصول

عندما يعين مدير للأصول للتحكم بالأموال والأصول بموجب أمر تقييد، فإن دوره يتمثل عادة في الحفاظ عليها وصيانتها وإدارتها. وفي معظم الحالات، لا يتوخى بيع الأصول المقيدة إلا فيما يتعلق بالأصول القابلة للتلف والاهتلاك أو بعد إصدار أمر المصادرة. وبالإضافة إلى ذلك، تتفاوت صلاحيات بيع الأصول. ففي بعض الولايات القضائية، يُمنح مديرو الأصول السلطة بموجب القانون، في حين يتعين على المحاكم في ولايات غيرها أن تصدر أوامر تخول لمديري الأصول صلاحيات التصريف.

وعند بيع الأموال والأصول عملاً بصلاحيات التصريف، يكون لمدير الأصول عادة سلطة تقديرية كبيرة لاتخاذ القرار بشأن هذه العملية. وينبغي تحري أكثر الإجراءات شفافية لقطع الطريق على ادعاءات سوء الإدارة أو الحد منها. ولهذا السبب، من الأفضل بوجه عام الترتيب لبيع الأصول في مزادات عامة معلن عنها جيداً ومدارة بطريقة مهنية. وفي بعض الأحيان، يجري تقييد أنواع متخصصة أو غير اعتيادية من الأصول. ويمكن بيعها عن طريق البيع في أسواق تخصصية لاجتذاب أقصى سعر. وينبغي أن تخضع قرارات بيع مثل تلك الأصول لمشورة خبراء وأن توثق توثيقاً جيداً. ويحقق العديد من الولايات القضائية هذه الأهداف من خلال مزادات إلكترونية أو نشر قوائم بالأصول المعروضة للبيع على مواقع إلكترونية أخرى مع التحديد المسبق للحد الأدنى للعطاءات.

9-6 الأتعاب المدفوعة لمديري الأصول

في بعض الولايات القضائية، تحدد بوضوح هياكل الأتعاب التي تدفع لمديري الأصول في قوانين المصادرة أو بالرجوع إلى بعض القوانين الأخرى (على سبيل المثال، قوانين أمناء إدارة الممتلكات أو تصفية الشركات). وتحال هذه الأتعاب أحياناً إلى السلطة التقديرية للمحاكم وتخضع للإفصاح الكامل والتدقيق الإلزامي.

وعادة ما ينص تشريع مصادرة الأموال على أن تخصم أتعاب مديري الأصول من حصيلة المصادرة، إما كنسبة مئوية محددة أو على أساس أتعاب مقابل الخدمة، وربما تحسب على أساس سعر الساعة أو وفقاً لجدول أتعاب. ولما كان مديرو الأصول قد يُطلب منهم إدارة الأموال على مدى فترة طويلة، فمن الممارسات الجيدة أن يعد المديرون تحديثات منتظمة للأتعاب المتكبدة خلال مدد تعيينهم، وأن يقدموها إلى أعضاء النيابة المعنيين. وقد ينبه تراكم الأتعاب أعضاء النيابة إلى أن الأمر أصبح غير اقتصادي، ويشير إلى ضرورة النظر في أساليب أخرى لإدارة الأموال، بما في ذلك الإدارة المباشرة من جانب السلطات الحكومية.

وفي الظروف التي يضطلع فيها مدير الأصول بقدر كبير من الأعمال ولكن يتعذر خصم الأتعاب (على سبيل المثال، إذا توقفت إجراءات المصادرة أو لم تنجح)، يجب على السلطة المصادرة دفع أتعاب المدير. ويمكن أن يفيد صندوق المصادرة في دفع تكاليف إدارة الأموال. وتنصح الممارسات الجيدة بأن يدرس أعضاء النيابة ومديرو الأصول والمحاكم هذه القضايا ويتفقوا عليها كتابة في أقرب وقت ممكن تجنباً للوقوع في سوء الفهم والمنازعات التي قد تكون مكلفة في مرحلة لاحقة.

المراجع

EC (European Commission). 2018. "Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to be Financed from the General Budget of the Union." Document C(2018) 5142 final, EC, Brussels. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2012. "Best Practices on Confiscation (Recommendations 4 and 38) and a Framework for Ongoing Work on Asset Recovery." Best Practices Paper, FATF and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Best%20Practices%20on%20%20Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20Asset%20Recovery.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

G8 Lyon/Roma Group. 2005. "G8 Best Practices for the Administration of Seized Assets." Guidance document, Criminal Legal Affairs Subgroup, G8 Lyon/Roma Group. https://docplayer.net/16960901-G8-best-practices-for-the-administration-of-seized-assets.html.

Greenberg, Theodore S., Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray. 2009. *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture*. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/Non%20Conviction%20Based%20Asset%20Forfeiture.pdf).

Keatinge, Tom, David Carlisle, and Florence Keen. 2018. "Virtual Currencies and Terrorist Financing: Assessing the Risks and Evaluating Responses Study." Study for the European Parliament's Special Committee on Terrorism (TERR Committee), PE 604.970, commissioned by the Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Directorate-General for Internal Policies, European Union, Brussels. http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/604970/IPOL_STU(2018)604970_EN.pdf.

Rijkers, Bob, Caroline Freund, and Antonio Nucifora. 2014. "All in the Family: State Capture in Tunisia." Policy Research Working Paper 6810, World Bank, Washington, DC. http://documents1.worldbank.org/curated/en/440461468173649062/pdf/WPS6810.pdf.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2017. "Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets." Study, UNODC, Vienna. https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2017/17-07000_ebook_sr.pdf.

Working Group on Asset Recovery (Open-Ended Intergovernmental Working Group on Asset Recovery). 2017. "Study Prepared by the Secretariat on Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets." Document CAC/COSP/WG.2/2017/CRP.1, Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption, Vienna. https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2017-August-24-25/V1705952e.pdf.

World Bank. 2009. "Stolen Asset Recovery; Management of Returned Assets: Policy Considerations." Stolen Asset Recovery (StAR) initiative working paper, Report No. 55007, World Bank, Washington, DC. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/895271468332443748/stolen-asset-recovery-management-of-returned-assets-policy-considerations.

7. إدارة الأموال الخاضعة للمصادرة

7-1 ملاحظات تمهيدية

يعد نظام مصادرة الأموال شرطاً أساسياً لأية ولاية قضائية ترغب في توفير طائفة كاملة من طرق استرداد العائدات المتأتية من الفساد وغسل الأموال. وتنطوي المصادرة على الحرمان الدائم من الأموال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى.[1] وتحصل الدولة أو الحكومة على سند ملكية قانوني دون تعويض لحائز الأصل.

تشدد الصكوك والمعايير الدولية على أهمية أنظمة المصادرة من خلال اشتراط أن توجد لدى الأطراف، على سبيل الحد الأدنى، أنظمة للمصادرة الجنائية لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الخطيرة الأخرى وردعها.[2] وتشجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتوصيات مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي 2019) على المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، وفي ظل مواصلة الولايات القضائية في توسيع أنظمة المصادرة الخاصة بها، فإنه يجري اعتمادها على نطاق أوسع.[3] (انظر أيضاً الإطار 7-1 بشأن الأمر التوجيهي 2014/42/EU، الذي يهدف إلى توسيع نطاق نظام المصادرة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

ومبررات المصادرة واضحة: أولاً، الفساد والجرائم الأخرى التي تحقق دخلاً غير قانوني تلحق الضرر بالدولة أو الحكومة أو الأشخاص العاديين الذين يجب تعويضهم. ثانياً، لما كان تحقيق دخل غير قانوني هو الدافع الرئيسي وراء هذه الجرائم، فإن المصادرة تمثل رادعاً عن إمكانية التمتع بتلك المغانم. وبعبارة أخرى، فإن المصادرة تبعث برسالة مفادها أن "الجريمة لا تفيد".[4](انظر أيضاً الإطار 7-2 بشأن التطور التاريخي للمصادرة)

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 2؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 2؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 1.

[2] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد 2، 31، 54، 55؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المواد 2، 6، 12، 13؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادتان 1، 5؛ وتوصيتي مجموعة العمل المالي (2019) 4 و 38 بشأن "المصادرة والإجراءات التحفظية" و "المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة،" على التوالي

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54 (1) (ج)؛ مجموعة العمل المالي (2019) التوصية 4 بشأن "المصادرة والإجراءات التحفظية

[4] في *قضية كالي ضد الولايات المتحدة*، 320 U.S. 571، (2014) 323، أشارت المحكمة العليا للولايات المتحدة إلى أن المصادرة تسعى إلى معاقبة المخالفين، وردع الأنشطة غير المشروعة في المستقبل، وتقلل القوة الاقتصادية للمؤسسات الإجرامية، وتعوض الضحايا، وتحسن الأوضاع في المجتمعات المحلية المتضررة من الجريمة، وتساند أنشطة إنفاذ القانون مثل تدريب الشرطة.

الإطار 7-1	أمر الاتحاد الأوروبي التوجيهي لعام 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية

يهدف الأمر التوجيهي 2014/42/EU "بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية منها في الاتحاد الأوروبي" إلى تعديل وتوسيع نظام المصادرة القائم من خلال النص على المصادرة العادية والقائمة على القيمة لعدد من الجرائم، مثل الفساد والجريمة المنظمة.[أ] وفيما يلي بعض جوانب الأمر التوجيهي التي تستحق المناقشة:

- *التعريف الواسع لعائدات الجرائم.* يعتمد الأمر التوجيهي تعريفاً واسعاً للعائدات الإجرامية لا يشمل العائدات المباشرة المتأتية من الأنشطة الإجرامية فحسب، بل يشمل أيضاً جميع المنافع غير المباشرة، ومن ثم يشمل أي إعادة استثمار لاحقة أو تحويل لعائدات مباشرة. وبموجب الأمر التوجيهي، يمكن أن تشمل العائدات الممتلكات التي حولت أو بدلت إلى ممتلكات أخرى أو اختلطت بأموال مشروعة.[ب]

- *المصادرة الموسعة.* ينص الأمر التوجيهي على توسيع نطاق المصادرة في الحالات التي تكون فيها الممتلكات غير متناسبة مع الدخل المشروع للشخص المدان، واقتناع المحكمة بأن الممتلكات المعنية متأتية من السلوك الإجرامي.[ج]

- *الحالات التي تتعذر فيها الإدانة.* أدخل الأمر التوجيهي "شكلاً محدوداً من المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة" (فازكاس ونانوبولوس 2016) عندما تتعذر المصادرة بسبب مرض الشخص المشتبه فيه أو المتهم أو فراره. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة للتمكين من مصادرة الأدوات والعائدات التي شرعت فيها الإجراءات الجنائية، وكان يمكن أن تؤدي إلى إدانة إذا كان الشخص قادراً على المثول أمام المحاكمة.[د]

- *مصادرة الأموال التي في حوزة الغير.* ينص الأمر التوجيهي على مصادرة الممتلكات التي استحوذ عليها الغير أو نقلت ملكيتها إليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال وسطاء ربما ارتكبوا الجريمة نيابة عنهم ولمصلحتهم.[هـ] وبموجب الأمر التوجيهي، ينبغي أن تكون المصادرة ممكنة في الحالات التي يكون فيها ذلك الطرف على علم، أو ينبغي أن يكون على علم، بأن الغرض من نقل الملكية أو الاستحواذ هو تجنب المصادرة. و ولا ينبغي المساس بحقوق الغير حسني النية.[ز]

- *الإجراءات العاجلة.* وفقاً للمادة 7، يجب على سلطات الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك اتخاذ "إجراءات عاجلة" للحفاظ على الممتلكات تمهيداً لإمكانية مصادرتها لاحقاً.[ح] ويظل أمر التجميد سارياً فقط متى اقتضت الضرورة الحفاظ على الممتلكات.[ط]

- *المصادرة الموسعة.* ينص الأمر التوجيهي على توسيع نطاق المصادرة في الحالات التي تكون فيها الممتلكات غير متناسبة مع الدخل المشروع للشخص المدان، واقتناع المحكمة بأن الممتلكات المعنية متأتية من السلوك الإجرامي.[ح]

الضمانات الإجرائية. يجب على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إبلاغ الأشخاص المتضررين ي بأمر التجميد، وضمان أن يكون لهؤلاء الأشخاص الحق في الانتصاف الفعال.[ك]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 7-1	أمر الاتحاد الأوروبي التوجيهي لعام 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية

الإحصاءات. تعد مصادر البيانات بشأن تجميد عائدات الجرائم ومصادرتها شحيحة. وثمة ضرورة لجمع بيانات إحصائية على المستوى المركزي عن تجميد الممتلكات ومصادرتها، وتتبع الأموال، والأنشطة القضائية وأنشطة التصرف في الأموال. ل وبموجب المادة 11، ينبغي للدول الأعضاء أن تجمع بانتظام إحصاءات شاملة من السلطات المعنية والحفاظ عليها، بما في ذلك بيانات عما يلي:

- عدد أوامر التجميد المنفذة
- عدد أوامر المصادرة المنفذة
- القيمة التقديرية للممتلكات المجمدة
- القيمة التقديرية للممتلكات المستردة وقت المصادرة
- عدد طلبات أوامر المصادرة التي ستنفذ في دولة عضو أخرى
- القيمة أو القيمة التقديرية للممتلكات المستردة بعد التنفيذ في دولة عضو أخرى.

أ. الأمر التوجيهي للبرلمان الأوروبي والمجلس المنعقد في 3 نيسان/أبريل 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية منها في الاتحاد الأوروبي (OJ L 127، 29.04.2014)، المادة 3. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0042&from=EN.

ب.الأمر التوجيهي EU/42/2014، الديباجة، الفقرة 11؛ وتعريف "العائدات" في المادة 1، الفقرة 1.

ج.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 5، الفقرة 1.

د.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 4، الفقرة 2.

ه.الأمر التوجيهي EU/42/2014، الديباجة، الفقرة 24.

و.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 6, الفقرة 1.

ز.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 6, الفقرة 2.

ح.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 7, الفقرة 1.

ط.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 8, الفقرة 3.

ي.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 8، الفقرة 2.

ك.الأمر التوجيهي EU/42/2014، المادة 8، الفقرة 1.

ل.الأمر التوجيهي EU/42/2014، الديباجة، الفقرتان 36–37.

ومن التطورات الرئيسية والبارزة في التشريعات والممارسات المتعلقة بالمصادرة (الإطار 7-2) زيادة استخدام القرائن غير القاطعة. والقرينة هي استنباط الحقيقة من فرضية أو واقع مستخلص من مجموعة محددة من الظروف من خلال عملية استدلال عقلي محتمل في غياب اليقين الفعلي.

ومن التطورات الرئيسية والبارزة في التشريعات والممارسات المتعلقة بالمصادرة (الإطار 7-2) زيادة استخدام القرائن غير القاطعة. والقرينة هي استنباط الحقيقة من فرضية أو واقع مستخلص من مجموعة محددة من الظروف من خلال عملية استدلال عقلي محتمل في غياب اليقين الفعلي.

وثمة أداة رئيسية أخرى للممارسين، وهي المصادرة على أساس القيمة، بحيث تقوم المحاكم والسلطات بحساب قيمة المنافع المتأتية من الجريمة، وتأذن بمصادرة جميع أموال المدعَى عليه بما يصل إلى ذلك المبلغ.

ويتاح لأعضاء النيابة طرق مصادرة متعددة في نظمهم الداخلية، وينبغي أن يحاولوا إبقاء جميع الخيارات المتاحة، ولا سيما في الحالات التي يحتمل أن تواجه فيها المصادرة تحديات مرجحة وأن تبطل الأحداث الآخذة في التطور إحدى تلك الطرق. فعلى سبيل المثال، إذا انهارت الملاحقة القضائية بسبب عدم قبول الأدلة أو وفاة المدعَى عليه، فمن شأن وجود طلب مواز بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة أن يحفظ فرصة مصادرة الأموال. وقد يمكِّن توافر خيارات متعددة أيضاً السلطات من استخدام طريقة واحدة للحجز على الأموال أو تقييدها ثم التحول إلى طريقة أخرى لمصادرتها.[5]

ويتناول هذا الفصل خطوات محددة للحصول على أمر المصادرة والوسائل أو التعزيزات الإجرائية التي تطبقها بعض البلدان. للمزيد من المعلومات عن الجوانب الأخرى للمصادرة، راجع الفصول 3–6 و8–9.

الإطار 7-2 الخلفية التاريخية والتطورات الأخيرة في قوانين المصادرة

مفهوم مصادرة الأموال موجود منذ وقت طويل. وهناك أمثلة لقوانين المصادرة القديمة في نصوص تعود إلى آلاف السنين. وقد تطورت قوانين المصادرة المنحدرة من هذه السوابق القديمة لتصير جزءاً من القانون العام الإنجليزي والقانون المدني المبكر.[أ] وانطلاقاً من الجهود المعززة التي بذلت في ثمانينيات القرن الماضي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، نفذت بعض الولايات القضائية كلاً من إجراءات المصادرة الجنائية ونظام المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

وفي الآونة الأخيرة، زادت الولايات القضائية جهودها لمصادرة الأرباح غير المشروعة، مدفوعة في الغالب بالانخفاض النسبي لمستويات الاسترداد المحققة حتى الآن مقارنة بالأرباح المرتفعة للغاية التي يقدر أن الاقتصاد الإجرامي يحققها. وقد أسفرت إعادة التقييم هذه عن الاتجاهات العامة التالية في تشريعات المصادرة:

- استحداث أحكام المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة
- وضع المصادرة على أساس القيمة
- خفض معايير الإثبات
- قلب عبء الإثبات في بعض الظروف (مثل جرائم نمط الحياة الإجرامي والأوامر بشأن الثروة غير المبرَّرة، كما هو مناقش في الفصل الثالث، الإطار 3-11)[ب]

(تابع في الصفحة التالية)

[5] غالباً ما "تحجز" الولايات المتحدة الأموال أو "تقيدها" باستخدام تشريع المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة قبل إصدار قرار اتهام، ولكنها تتحول إلى المصادرة الجنائية لمصادرة هذه الأموال نفسها بعد صدور حكم بالإدانة: انظر *الولايات المتحدة ضد. كانديلاريا-سيلفا*، (1st Cir. 1999) 166 F.3d 19, 43. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الممارس غالباً ما يرغب في الحجز أو التقييد قبل أن تدعم الأدلة إصدار اتهام رسمي. غير أنه، على وجه العموم، في حالة صدور الإدانة في نهاية المطاف، فمن الأسهل في تلك المرحلة إصدار أمر المصادرة في إطار العقوبة في القضية الجنائية. وبالمثل، بموجب نظام المصادرة الموضوعية (extinción de dominio) في كولومبيا، يمكن أن تمضي إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة على نحو مستقل عن الدعوى الجنائية وبالتوازي معها. ولكن إذا أدين المدعَى عليه، يصبح إصدار حكم المصادرة الجنائية (de comiso) أسهل من إتمام إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

الإطار 7-2 الخلفية التاريخية والتطورات الأخيرة في قوانين المصادرة *(تابع)*

- زيادة استخدام القرائن غير القاطعة (الإطار 7-7)
- زيادة استخدام سلطة المصادرة الإدارية غير القضائية فيما يتعلق بأموال وأدوات الجرائم.

أ. كتب عالم الجريمة الإيطالي تشيزاريه بيكاريا (1738–1794) عن المصادرة في عمله ذائع الصيت عام 1764، "Dei delitti e delle pene" (عن الجرائم والعقوبات): "إن مصادرة الممتلكات، بالإضافة إلى النفي، تعد عقوبة أكبر من النفي وحده؛ وعندئذ ستكون هناك بعض الحالات، التي ينبغي فيها، بحسب الجريمة، مصادرة الثروة بأكملها، أو جزء منها فقط، أو لا شيء على الإطلاق" (بانزافولتا 2017، 27)).

ب. قلبت سويسرا عبء الإثبات في حالة الديكتاتور النيجيري السابق ساني أباتشا وأسرته، الذين طلب منهم (وفشلوا في نهاية المطاف) إثبات حصولهم على الأموال المجمدة بطرق قانونية (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية 2016، 20)، https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

7-2 أنظمة المصادرة

بوجه عام، يشيع استخدام ثلاثة أنواع من المصادرة لاسترداد العائدات المتأتية من الفساد والأدوات المستخدمة فيه: المصادرة الجنائية؛ والمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة؛ وفي بعض الولايات القضائية، المصادرة الإدارية- كما أن لدى بعض البلدان أنظمة مختلطة تسمح بسبل الانتصاف وفق القانون المدني (مثل الدعاوى القضائية والحجز) في إطار الإجراءات الجنائية، مما يؤدي فعلياً إلى المصادرة.

7-2-1 المصادرة الجنائية

تتطلب المصادرة المستندة إلى حكم بالإدانة الجنائية إدانة جنائية عن طريق المحاكمة أو إقراراً بالذنب من جانب المدعَى عليه. وبمجرد صدور الإدانة، يمكن للمحكمة إصدار أمر مصادرة نهائي - غالباً في إطار الحكم. وفي بعض الولايات القضائية، تكون المصادرة أمراً إلزامياً؛ وفي بلدان أخرى، تتمتع المحاكم (أو هيئة المحلفين) بالسلطة التقديرية.[6] وقد تكون المصادرة الجنائية على أساس الملكية أو على أساس القيمة أو كليهما (كما هو مبين بتفصيل أكبر في القسم 7-3).

وفي بعض الولايات القضائية، يمكن تطبيق معايير إثبات مختلفة في مرحلتي القضية (أي في أثناء الفصل في الإدانة وفي أثناء إجراءات المصادرة). وأثناء الفصل في الإدانة، يتمثل العبء الرئيسي على النيابة العامة في إدانة المدعَى عليه بارتكاب الجريمة وفق معيار الإثبات الجنائي المطلوب - سواء إثبات "يتجاوز نطاق الشك المعقول" في الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام أو "الاقتناع الوجداني بالحقيقة" في الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني. ويجب استيفاء معيار الإثبات المعني لإثبات الجرم قبل أن يتسنى الأمر بأي مصادرة.

[6] في الكاميرون، على سبيل المثال، تكون المصادرة إلزامية في بعض قضايا الفساد: ينص القانون الجنائي الكاميروني، البند 184(4)، بشأن اختلاس الأموال العامة، على "وجوب الأمر بالمصادرة في جميع الحالات".

ولما كانت هناك معايير إثبات مختلفة يمكن أن تنطبق على إجراءات المصادرة، فقد تفرض أعباء، مثل إثبات الصلة بين الجريمة والأموال الخاضعة للمصادرة، في أثناء إجراءات المصادرة في المحكمة. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن إقامة هذا العبء الثانوي على أساس معيار الإثبات الأدنى: "الموازنة بين الاحتمالات"، كما هي الحال غالباً في الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام. في حين تطبق ولايات أخرى على قضايا المصادرة نفس معيار الإثبات المطبق للإدانة الجنائية.[7]

ونظراً لضرورة تحقق الإدانة، فقد تنشأ بعض الصعوبات في استخدام هذا الإجراء لمصادرة الأموال، في حالة موت الجاني أو فراره من الولاية القضائية أو غيابه لسبب آخر. وقد أدرجت بعض الولايات القضائية المحاكمات الغيابية أو أحكاماً خاصة بالهاربين من العدالة تعلن "إدانة" الجناة لأغراض المصادرة متى ثبت فرار الشخص محل التحقيق من الولاية القضائية.[8]

7-2-2 المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة

تجيز المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة - التي يشار إليها أحياناً بتعبير "التجريد المدني" – مصادرة الأموال دون اشتراط الإدانة.[9] ولما كان الإجراء يتخذ في الغالب ضد الأصل ذاته على أساس الملكية، وليس ضد الشخص الحائز أو المالك له، فإن المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة تتطلب بصفة عامة ما يثبت أن الأصل محل البحث يمثل عائدات متأتية من جرم أو أداة له؛[10] ولا يرتبط بإصدار حكم بالإدانة ضد شخص ما.[11]

---

[7] في أغلب الأحيان، يتمثل هذا المعيار في "الاقتناع الوجداني بالحقيقة" في الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني.

[8] على سبيل المثال، يتناول قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة لعام 2002، البند 28 ("المدعَى عليه الذي لم يدن ولم يبرأ")، المدعَى عليهم الهاربين قبل الإدانة. ويجوز إصدار أمر مصادرة بحقهم إذا انقضى عامان منذ فرارهم (قانون عائدات الجريمة 2002، المذكرات الإيضاحية [تاريخ الاطلاع في 22 سبتمبر/أيلول 2018]، http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2002/29/notes.

[9] للاطلاع على أمثلة للولايات التي تأخذ بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة انظر الحاشية 7 من الفصل الأول. ومن بين تلك البلدان، أيرلندا التي تنص على المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في قانون عائدات الجريمة لعام 1996، وسلوفينيا في قانونها الخاص بمصادرة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع (الذي صدر في عام 2011، وبدأ سريانه في مايو/أيار 2012). كما استحدثت أشكال من المصادرة المدنية دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في بلغاريا (قانون التجريد من الممتلكات المكتسبة بطرق غير مشروعة لصالح الدولة، 2012) وكذلك في الجمهورية السلوفاكية. وأدخلت اليونان ولاتفيا وليتوانيا وهولندا ورومانيا وإسبانيا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة على هيئة "الثروة غير المبررة" في بعض الحالات المحدودة (المفوضية الأوروبية 2016، 14–13).

[10] غير أن نظام المصادرة في البرازيل والفلبين لا يستند إلى الممتلكات حصرياً لأن السلطات قد تستصدر حكماً شخصياً ضد شخص ما، وليس ضد الأصول. كما تطبق أنتيغوا وبربودا وأستراليا أحكام المصادرة على أساس القيمة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة إلى جانب المصادرة على أساس الملكية دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

[11] في ألمانيا، على سبيل المثال، ينص القانون الجنائي (البند 76أ، "الأوامر المستقلة") على أنه في حالة تعذر مقاضاة شخص أو إدانته لأسباب تتعلق بوقائع الجريمة، يجوز إصدار أمر المصادرة بصورة مستقلة. وينطبق هذا النص، على سبيل المثال لا الحصر، على مختلف أشكال الجريمة المنظمة وجرائم تمويل الإرهاب. وقد استحدث في أعقاب اعتماد القانون الجديد لإصلاح القانون الجنائي بشأن عائدات الجرائم، الذي استنسخ الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي EU/42/2014 إلى النظام القانوني الألماني وأصبح سارياً في يوليو/تموز 2017. ولفرض المصادرة، لا تحتاج المحكمة إلى أدلة على ارتكاب جريمة جنائية فردية؛ وبدلاً من ذلك، إذا اقتنعت المحكمة بأن مصدر الأموال المحددة يرجع إلى جريمة جنائية، فيجوز الأمر بالمصادرة (CMS Law-Now. 2017. "ألمانيا: قانون جديد يسهل مصادرة عائدات الجرائم". eAlert، 11 يوليو/تموز 2017 [تاريخ الاطلاع 5 أغسطس/آب 2018]. https://www.cms-lawnow.com/ealerts/2017/07/germany-new-law-makes-confiscating-proceeds-of-crimes-easier). وطبق هذا النص للمرة الأولى في يوليو/تموز 2018، مما سمح للسلطات الألمانية بمصادرة نحو 77 عقاراً في العاصمة الألمانية كانت مرتبطة بالجريمة المنظمة، بلغت قيمتها الإجمالية 10.8 ملايين دولار (بن نايت. 2018. "النيابة العامة في برلين تصادر ممتلكات المافيا اللبنانية". DW.com، 19 يوليو/تموز 2018 [تاريخ الاطلاع 13 سبتمبر/أيلول 2018]. https://www.dw.com/en/berlin-prosecutors-confiscate-lebanese-mafias-properties/a-44742961).

وعادة ما يطبق هذا النوع من المصادرة بإحدى طريقتين. الأولى، هي المصادرة في سياق الإجراءات الجنائية ولكن دون الحاجة إلى إدانة نهائية أو ثبوت الجرم.[12] وفي مثل هذه الحالات، تدمج قوانين المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة في القوانين الجنائية القائمة، أو قوانين مكافحة غسل الأموال، أو غيرها من التشريعات الجنائية، وتعتبر إجراءات "جنائية" تنطبق عليها قوانين الإجراءات الجنائية. والثانية، هي المصادرة من خلال قانون مستقل يستحدث إجراءات منفصلة يمكن أن تطبق بصورة مستقلة عن الإجراءات الجنائية ذات الصلة أو بالتوازي معها، وغالباً ما تخضع لقواعد الإجراءات المدنية أو الإدارية (وليس الإجراءات الجنائية).[13]

وفي الولايات القضائية التي تطبق إجراءات مدنية، يلزم وجود معيار إثبات أدنى يتمثل في "الموازنة بين الاحتمالات" أو "رجحان الأدلة" من أجل المصادرة، مما يخفف من العبء الملقى على كاهل النيابة العامة لإثبات أن الممتلكات متأتية من جريمة. ومع ذلك، يبقى اشتراط إثبات وقوع جرم، وأن الممتلكات متأتية من ذلك الجرم، أو استخدمت في ارتكابه. ويجوز للدولة استصدار حكم بالتجريد من الأموال، حتى في حالة عدم كفاية الأدلة لدعم إدانة جنائية (برون وآخرون 2015، xi). وهذا النوع من المصادرات غير متاح في جميع الولايات القضائية. وفي حالة وجوده، تقيم الدولة بحكم سيادتها دعوى قضائية وفقاً للإجراءات المدنية (برون وآخرون 2015، 4؛ كاسيلا 2015). ويناقش الإطار 7-3 إجراءات التجريد المدني التي اتخذتها الولايات المتحدة بشأن الأموال المختلسة من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1".

الإطار 7-3 ماليزيا: التجريد المدني في قضية صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"

خلفية: مع تقديم سلسلة من الشكاوى المتعلقة بالتجريد المدني في عامي 2016 و 2017، سعت الولايات المتحدة إلى استرداد أموال تزيد على مليار دولار مرتبطة بمؤامرة دولية لغسل الأموال المختلسة من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"، وهو صندوق استثمار حكومي مملوك بالكامل لحكومة ماليزيا (حسبما نوقش أيضاً في الفصل الثاني، الإطار 2-7).[أ] وقد أنشأت حكومة ماليزيا هذا الصندوق لتعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق إقامة شراكات عالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحسين رفاهة الشعب الماليزي. وبدلاً من ذلك، زُعم أن مسؤولين ومعاونين من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" وكذلك أقاربهم حولوا ما يقرب 4.5 مليارات دولار من أموال الصندوق، عبر سلسلة من المعاملات المعقدة والشركات الوهمية الاحتيالية التي تملك حسابات مصرفية في سنغافورة وسويسرا ولكسمبرغ والولايات المتحدة.[ب]

إجراءات التجريد: يدعى أن الأموال قد غسلت من خلال الولايات المتحدة وتعقبت وصولاً إلى المتآمرين. وقد وصفت وزارة العدل الأمريكية إجراءات التجريد هذه بأنها "أكبر إجراء منفرد تم اتخاذه على الإطلاق في إطار مبادرة [وزارة العدل الأمريكية] لاسترداد الأموال المتأتية عن الفساد الحكومي المستفحل".[ج] وفي أغسطس/آب 2017، طلبت وزارة العدل الأمريكية وقف قضايا التجريد المدني ريثما ينتهي تحقيق جنائي فيدرالي يتعلق بالمسألة.[د]

(تابع في الصفحة التالية)

[12] تشمل الأمثلة على هذه البلدان ليختنشتاين وسلوفينيا وسويسرا وتايلند.

[13] تشمل الأمثلة على هذه البلدان كولومبيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتندرج نظم "المصادرة المدنية" أو "التجريد المدني" ضمن هذه الفئة.

الإطار 3-7 ماليزيا: التجريد المدني في قضية صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"

وشملت الأصول التي يدعى شراؤها في الولايات المتحدة بأموال محولة من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1" وتخضع لإجراءات التجريد، عقارات راقية وعقارات فندقية في نيويورك ولوس أنجلس ولندن؛ وطائرة نفاثة بقيمة 35 مليون دولار؛ ويخت فاخر طوله 300 قدم؛ وأعمال فنية لفنسنت فان غوخ، وبابلو بيكاسو، وكلود مونيه؛ وحصة كبيرة في حقوق نشر الموسيقى في EMI Music؛ وحقوق في إنتاج فيلم "ذئب وول ستريت" المنتج عام 2013؛ وأسهم في الشركة التقنية Palantir وشركة اللياقة البدنية Flywheel؛ ومصروفات مقامرة في نوادي القمار بلاس فيغاس؛ ومجوهرات ماسية تزيد قيمتها على 27.3 مليون دولار.[هـ]

تسويات التجريد: في عام 2019، توصلت وزارة العدل الأمريكية إلى تسوية بشأن الأموال التي استحوذ عليها أحد المتهمين الرئيسيين، لوو تيك جو (وأسرته)، تقدر قيمتها بأكثر من 700 مليون دولار.[و]

وفي عام 2020، قامت وزارة العدل بتسوية قضية التجريد المدني مع متهم آخر، هو خادم القبيسي. وبموجب شروط التسوية، وافقت أتلانتك بروبرتي تراست، التي تشرف على الأصول موضوع القضية، على مصادرة أصول تقدر قيمتها بنحو 49 مليون دولار، رهناً بمطالبات التجريد المعلقة. وشملت هذه الأصول حصيلة عائدات بيع عقارات راقية في بيفرلي هيلز، ووحدة بنتهاوس فاخرة في مدينة نيويورك، يزعم أنه جرى الاستحواذ عليها بأموال تبين من تعقبها أنها تعود إلى أموال مختلسة من صندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1".[ز]

وبالإضافة إلى التجريد السابق، تمثل عمليات التجريد الخاصة بالصندوق – استرداد ما تزيد قيمته الإجمالية على مليار دولار من الأموال ذات الصلة بهذه القضية – واحدة من أكبر عمليات استرداد الأموال في إطار مبادرة استرداد الأموال المتأتية من الفساد الحكومي المستفحل التابعة لوزارة العدل الأمريكية، وكذلك أكبر عملية تجريد مدني تقوم بها الوزارة.[ح] وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، أبرمت غولدمان ساكس اتفاق ملاحقة مؤجلة مع وزارة العدل الأمريكية، طلب بمقتضاه من غولدمان ساكس دفع أكثر من 2.9 مليار دولار في إطار تسوية منسقة مع السلطات الجنائية والمدنية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.[ط]

أ. انظر وزارة العدل الأمريكية. 2016. "الولايات المتحدة تسعى إلى استرداد أكثر من مليار دولار متأتية من فساد يتعلق بصندوق الثروة السيادي الماليزي". بيان صحفي رقم 16-839، 20 يوليو/تموز 2016. https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-seeks-recover-more-1-billion-obtained-corruption-involving-malaysian-sovereign. غير أن تقريراً سرياً صادراً عن المراجع العام الماليزي، تسرب إلى صحيفة وول ستريت جورنال وساراواك ريبورت (وهو موقع إخباري تحقيقي مقره لندن وأدى دوراً رئيسياً في تغطية هذه القضية)، قدر أن أموال الصندوق غير المحسوبة قد تصل إلى 7 مليارات دولار (ساراواك ريبورت. 2016. "تقرير المراجع العام بشأن صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1". SarawakReport.org، 14 يوليو/تموز 2016. http://www.sarawakreport.org/1mdb-report-summary-eng/). انظر أيضاً وزارة العدل الأمريكية. 2017. "الولايات المتحدة تسعى إلى استرداد نحو 540 مليون دولار محصلة فساد شمل صندوق الثروة السيادي الماليزي". بيان صحفي رقم 17-655، 15 يونيو/حزيران 2017. https://www.justice.gov/opa/pr/us-seeks-recover-approximately-540-million-obtained-corruption-involving-malaysian-sovereign.

ب. وزارة العدل الأمريكية، "الولايات المتحدة تسعى إلى استرداد نحو 540 مليون دولار"، 15 يونيو/حزيران 2017.

ج. وزارة العدل الأمريكية، "الولايات المتحدة تسعى إلى استرداد أكثر من مليار دولار"، 20 يوليو/تموز 2016.

د. إدفار بيترسون. 2017. "أموال صندوق ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1 محور تركيز تحقيقات جنائية أمريكية". *بلومبرغ*، 10 أغسطس/آب 2017. https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-08-10/stolen-imdb-funds-are-focus-of-u-s-criminal-investigation.

هـ. وزارة العدل الأمريكية، "وثائق وموارد من المؤتمر الصحفي الذي عقد في 20 يوليو/تموز 2016 للإعلان عن إجراء كبير لإنفاذ القانون ضد الفساد الحكومي المستفحل لاسترداد أكثر من مليار دولار تم الحصول عليها من فساد شمل صندوق الثروة السيادي الماليزي" (وثائق مؤرشفة بشأن شكاوى التجريد المدني المتعلقة بصندوق "ماليزيا ديفلوبمنت بيرهاد 1"). https://www.justice.gov/archives/kleptocracy-enforcement-action.

و. وزارة العدل الأمريكية. 2019. "الولايات المتحدة تصل إلى تسوية لاسترداد أكثر من 700 مليون دولار من الأموال التي يزعم أن مصدرها يعود إلى فساد متعلق بصندوق الثروة السيادي الماليزي". بيان صحفي رقم: 19-1176، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-reaches-settlement-recover-more-700-million-assets-allegedly-traceable.

ز. وزارة العدل الأمريكية. 2020. "الولايات المتحدة تصل إلى تسوية لاسترداد أكثر من 49 مليون دولار تتعلق بصندوق الثروة السيادي الماليزي". بيان صحفي رقم 20-431، 6 مايو/أيار 2020. https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-reaches-settlement-recover-more-49-million-involving-malaysian-sovereign-wealth.

ح. وزارة العدل الأمريكية، "الولايات المتحدة تصل إلى تسوية"، 6 مايو/أيار 2020.

ط. https://www.justice.gov/opa/pr/goldman-sachs-charged-foreign-bribery-case-and-agrees-pay-over-29-billion.

ولا تسعى بعض الولايات القضائية إلى تطبيق المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة إلا بعد استنفاد الإجراءات الجنائية أو عدم تكللها بالنجاح. وفي ولايات قضائية أخرى، يؤمر بوقف إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة إلى حين الانتهاء من التحقيق الجنائي.[14]

وتعد المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة مفيدة في مجموعة متنوعة من السياقات، ولا سيما عندما تكون المصادرة الجنائية مستحيلة أو غير متاحة، كما في حالات (أ) وفاة الجاني، أو فراره من الولاية القضائية، أو كونه محصناً من الملاحقة القضائية؛[15] أو (ب) العثور على أصول ومالكها غير معروف؛ أو (ج) عدم كفاية الأدلة لاستصدار إدانة جنائية وانتهاء الإجراءات الجنائية إلى الحكم بالبراءة.

وقد يكون هذا النوع من المصادرة مفيدا أيضاً عندما تكون الممتلكات ملكاً لطرف ثالث، أو في القضايا الكبيرة والمعقدة التي يجري فيها تحقيق جنائي ويتعين تجميد الأموال ومصادرتها قبل توجيه تهمة جنائية رسمية. ويسمح العديد من الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني بإصدار أمر تقييد في مثل هذه الحالات، ولكن العديد من الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام إما لا تسمح بأمر تقييد، أو تشترط توجيه تهمة رسمية في غضون إطار زمني محدد بعد أمر التقييد.[16]

ولا يقصد بأنظمة المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة أن تحل محل المصادرة المستندة إلى الإدانة الجنائية.[17] ففي الحالات التي يمكن فيها إجراء الملاحقة القضائية وإصدار إدانة، فيجب إصدارها، وينبغي أن تتاح للنيابة العامة مصادرة جنائية قوية واقتصادية نسبياً. ولكن استكمالاً للمصادرة الجنائية، ينبغي تشجيع الولايات القضائية على سن تشريع للمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، بوصفها إحدى الأدوات القانونية التي قد تكون محورية في استرداد الأموال، شريطة أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ نظامها القانوني. ويناقش الإطار 7-4 بعض المواقف التي يفضل فيها استرداد الأموال دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

7-2-3 المصادرة الإدارية

يمكن أن تتم المصادرة غير القضائية الإدارية دون قرار قضائي، ولكنها قد تتطلب إجراءات أمام المحكمة، بحسب الولاية القضائية. وكثيراً ما يستعان بها من أجل مصادرة الأموال عندما لا يكون هناك اعتراض على

---

[14] قد تتداخل القواعد المدنية التي تسمح بالاطلاع قبل المحاكمة (مثل أقوال الشهود، والاستجوابات، وأوامر تقديم المستندات أو الإفصاح) مع تحقيق جنائي جار.

[15] انظر، على سبيل المثال، *الولايات المتحدة ضد 506,069.09 دولار حجزت من فيرست ميريت بنك*، 664 F. App'x 422 (6th Cir. 2016)، حيث رفعت الحكومة دعوى تجريد مدني ضد طبيب (سيد جويد أختار-زيدي) وزوجته وعيادة لعلاج الألم في أوهايو. وقد زعم أن الطبيب وصف مواد خاضعة للمراقبة خارج نطاق ممارسته المهنية ودون غرض مشروع. وقام بغسل العائدات الملوثة المتأتية من نشاط اتجاره بالمخدرات عن طريق خلطها في حسابات مختلفة باسمه وحسابات زوجته وعيادته، ثم تحويلها إلى حسابات استثمار وتقاعد مختلفة. ورفعت الحكومة دعوى تجريد عينية ضد 13 حساباً باسمه وأسماء زوجته وعيادته بقيمة إجمالية تبلغ نحو 4.8 ملايين دولار بالإضافة إلى 139 قطعة مجوهرات تقدر قيمتها بأكثر من 90 ألف دولار. وبمجرد علم أسرة زيدي بالتحقيقات غادرت الولايات المتحدة. وأيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الجزئية بالتجريد.

[16] للاطلاع على قائمة شاملة بالحالات التي تعتبر فيها المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة ضرورية في الولايات المتحدة، انظر روي وسيبر (2015).

[17] وضعت تونس الصيغة النهائية لقانون المصادرة غير العقابية للأموال. ومن المتوقع أن يسرع القانون جهود الحكومة للحجز على الأموال المرتبطة بالفساد وغيره من أشكال الجريمة الخطيرة واستردادها (المفوضية الأوروبية 2018، 8).

الإطار 7-4 المملكة المتحدة: إرشادات بشأن صلاحيات أعضاء النيابة في استرداد الأموال

يَرى مكتب المدعي العام في المملكة المتحدة، وفقاً لمطبوعته التوجيهية المعنونة "صلاحيات أعضاء النيابة في استرداد الأموال"، أن الإجراءات الجنائية والتحقيقات هي أكثر الطرق فعالية للحد من الجريمة.[أ] ومع ذلك، فإن صلاحيات استرداد الأموال غير المستندة إلى الإدانة والمتاحة بموجب قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة (2002) يمكن أن تسهم أيضاً في مكافحة الجريمة في حال

- عدم إمكان ضمان الإدانة؛ أو
- صدور إدانة ولكن لم يصدر أمر مصادرة؛ أو
- ارتأت السلطة المختصة أن المصلحة العامة ستُخدم بصورة أفضل من خلال استخدام تلك الصلاحيات بدلاً من السعي إلى الفصل في القضايا الجنائية.

الحالات التي يفضل فيها استرداد الأموال دون الاستناد إلى حكم بالإدانة: لا تقدم الإرشادات قائمة حصرية بالحالات التي لا يمكن فيها الحصول على إدانة، ويكون تشريع المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة مناسباً:[ب]

- *وقوع السلوك الإجرامي في الخارج، ولا توجد أسباب للاختصاص القضائي خارج الحدود الإقليمية.*
- عدم وجود مشتبه به حي ومعلوم الهوية داخل الولاية القضائية.
- تعذر ربط عائدات الجرائم، على الرغم من تحديدها، بأي مشتبه به في الجريمة.
- عجز التحقيق عن تقديم أي دليل.
- عدم قدرة الأدلة على ضمان الإدانة.
- *لم يسفر الادعاء عن إدانة.*

الحالات التي يخدم فيها استرداد الأموال دون الاستناد إلى حكم بالإدانة المصلحة العامة على نحو أفضل: تقدم الإرشادات أيضاً قائمة غير حصرية بالظروف التي يكون فيها الحكم بالإدانة ممكناً، لكنّ استخدام سلطات المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة قد يخدم المصلحة العامة على نحو أفضل:[ج]

- وجود حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لمنع أو وقف السلوك الإجرامي.
- ليس من العملي التحقيق مع كل من له علاقة هامشية في الجريمة.
- الاسترداد المدني أكثر فعالية في استهداف شخص يحوز ممتلكات كبيرة.
- الجاني يحاكم في ولاية قضائية أخرى، ومن المتوقع أن يحكم عليه بعقوبة تعكس مجمل الجريمة.

أ. مكتب النائب العام (المدعي العام)، "صلاحيات أعضاء النيابة العامة في استرداد الأموال: إرشادات وخلفية عامة لعام 2009" (إرشادات لأعضاء النيابة والمحققين بشأن صلاحياتهم المتعلقة باسترداد الأموال بموجب البند 2أ من قانون عائدات الجريمة لعام 2002) (مقدمة، الفقرة 1)، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 (تاريخ الاطلاع 22 سبتمبر/أيلول 2018)، https://www.gov.uk/guidance/asset-recovery-powers-for-prosecutors -guidance-and-background-note-2009.

ب. مكتب النائب العام (المدعي العام)، "صلاحيات استرداد الأموال" (مقدمة، الفقرة 5).

ج. مكتب النائب العام (المدعي العام)، "صلاحيات استرداد الأموال" (مقدمة، الفقرة 6)

الحجز، مع استيفاء متطلبات معينة (على سبيل المثال، إشعار الأطراف، أو النشر، أو عدم الممانعة). وبالإضافة إلى ذلك، ربما قصرت القوانين المصادرة الإدارية على الأموال حتى قيمة قصوى أو على أنواع معينة من الأموال.[18] وغالباً ما تشترط القوانين التي تنص على المصادرة الإدارية أن تخضع القرارات لموافقة المحكمة اللاحقة.

غالباً ما ترتبط المصادرة الإدارية غير القضائية بإنفاذ قوانين الجمارك وقوانين مكافحة الاتجار بالمخدرات والقوانين التي تتطلب الإبلاغ عن نقل العملة عبر الحدود – وغالباً ما تنجم عن تلك القوانين. فعلى سبيل المثال، يجوز استخدامها لمصادرة النقود التي يعثر عليها بين يدي المهرب، أو السيارة المستخدمة في نقل البضائع المحظورة. وفي مثل هذه الحالات، تُمنح لضباط الشرطة والجمارك السلطة القانونية عادة. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى مصادرة سريعة واقتصادية لهذه الأموال.

3-7 كيف تعمل المصادرة

يمكن أن تكون المصادرة إما (أ) على أساس الملكية (تحديد أصول بعينها)؛ أو (ب) على أساس القيمة (تحديد مبلغ من المال مستحق على شخص معين). وتستخدم بعض الولايات القضائية كلا النظامين، مما يسمح بمصادرة أصول محددة واستيفاء الحكم من الأموال المشروعة للشخص.

وهناك تداخل كبير بين نطاق تطبيق القوانين. غير أنها تختلف في الإجراءات المستخدمة ومتطلبات الإثبات للحصول على هذه العائدات. ويسلط هذا القسم الضوء على بعض هذه الاختلافات.

7-3-1 المصادرة على أساس الملكية

يستهدف النظام المستند إلى الملكية (الذي يشار إليه أيضاً بنظام المصادرة "العينية" أو "الممتلكات المشبوهة") الأصول المرتبطة بالعائدات المتأتية من الجريمة أو أدواتها. ويتطلب ذلك إثبات الصلة بين الأموال المحددة والجريمة.

وتكون المصادرة على أساس الملكية أكثر فائدة عندما يمكن ربط الأموال المحددة بأدلة على ارتكاب جريمة – على سبيل المثال، الأموال المضبوطة (المحجوزة) من شخص أخذ رشوة (عائدات جريمة) أو السيارة المستخدمة في نقل رشوة نقدية كبيرة إلى متلقي الرشوة (أداة الجريمة).

ومع ذلك، عندما يتعذر ربط الأموال بجريمة لأن الشخص محل التحقيق لم يشارك بشكل مباشر في أنشطة إجرامية أو أن المنافع بعيدة عن الجريمة من خلال غسل الأموال، يصبح هذا النوع من المصادرة أكثر صعوبة. وعندما ينجح نظام فاسد في البقاء في السلطة ولا يخضع للمساءلة لسنوات أو عقود، فإن إظهار وجود صلة بين أموال محددة يملكها أعضاؤه والجرائم المرتكبة في سياق "استغلال

[18] في الولايات المتحدة، يمكن تجريد أي نقد مهما كانت قيمته، والممتلكات الشخصية التي تقل قيمتها عن 500 ألف دولار تجريداً إدارياً، ولكن يجب في جميع الأحوال مصادرة العقارات قضائياً، مهما كانت قيمتها. وفي هنغاريا، يمكن مصادرة أي ممتلكات مكتسبة من سلوك غير قانوني في إجراءات ضريبية (المفوضية الأوروبية 2016، 14).

النفوذ في أجهزة الدولة" يُعد أمراً بالغ التعقيد، كما يتضح من جهود استرداد الأموال التي بدأت في جمهورية مصر العربية وتونس في عام 2011. وقد اعتمدت بعض الولايات القضائية تعزيزات قانونية للتغلب على هذه العقبات، مثل المصادرة على أساس القيمة، وأحكام الأموال البديلة، والمصادرة الموسعة (انظر القسم 7-4 بشأن "تعزيزات المصادرة"). وفي ولايات قضائية أخرى، يفترض ارتباط الأموال التي يحتفظ بها أعضاء منظمة إجرامية بهذه المنظمة، إلى أن يثبت خلاف ذلك. وقد يساعد هذا النوع من التشريعات أيضاً في استرداد الأموال المسروقة.

وتمثل التعريفات التشريعية للعائدات والأدوات الخاضعة للمصادرة – وتفسيرها من جانب المحاكم – اعتباراً مهماً للممارسين في تحديد الأموال التي ينبغي إدراجها في طلب المصادرة. وتتناول المناقشة التالية بعض القضايا التي أثيرت، فضلاً عن أمثلة على كيفية تفسير التعريفات من أجل ضبط (أو عدم ضبط) العائدات أو الأدوات.[19]

العائدات المتأتية بشكل مباشر أو غير مباشر

بوجه عام، تعرف "العائدات" بأنها أي قيمة تتأتى بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة للجرم.[20] وغالباً ما يعبر عن ذلك بقاعدة "لولا": تشمل عائدات الجرائم أي ممتلكات لم يكن المدعَى عليه ليحصل عليها أو يحتفظ بها لولا الجرم.

"تشمل "العائدات المباشرة" الأموال المدفوعة للرشوة أو مبالغ سرقها مسؤول من خزانة وطنية أو برنامج حكومي. وتشمل "العائدات غير المباشرة"، التي لا تتأتى مباشرة من ارتكاب الجريمة، ارتفاع قيمة مدفوعات الرشوة، أو الفوائد المستحقة على الأموال المختلسة الموضوعة في حساب مصرفي، أو محفظة الأسهم المشتراة بأموال الخزانة المسروقة. وتشمل العائدات غير المباشرة أيضاً المنافع الإضافية التي لم تكن لتتحقق لولا ارتكاب جريمة.

العائدات المختلطة

عندما تغسل العائدات، فقد تختلط بأموال أخرى ليست من عائدات الجرائم، وقد تحول إلى أشكال أخرى من الأصول (الإطار 7-5). ونتيجة لذلك، لا تعد هذه الأموال من الناحية الفنية عائدات مباشرة للجريمة، ولكنها بالأحرى أموال مختلطة بعائدات الجرائم.[21] ويمكن أن تحدد الصياغة القانونية ما يمكن مصادرته في الحالات المختلطة، كما هو الحال في الأمثلة التالية:

---

[19] في سويسرا، كان هذا التسريع مفيداً في وضع اللمسات الأخيرة على استرداد الأموال المسروقة في أثناء حكم نظام ساني أباتشا في نيجيريا في الفترة 1993-1998 (كما نوقش بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع [الإطار 4-4] والفصل الخامس [الإطار 5-4]).

[20] وقد اعتمد العديد من الولايات القضائية تعريف "عائدات الجرائم" المستخدم في اتفاقيات الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 2؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 2؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 1. تعرف هذه الاتفاقيات "عائدات الجرائم" على أنها "أي ممتلكات متأتية أو متحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم"

[21] تلزم الاتفاقيات الدولية الدول الأطراف بالسماح بمصادرة الأموال المحولة والمختلطة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندين 31(4)–(5)؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البندين 12(3)–(4)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، البندين 5(6) (أ)–(ب).

- *"أي أصل أو جزء من أصل"* أو *"أي أصل أو جزء منه حولت إليه عائدات غير قانونية"*[22] يسمح للمحكمة بفصل العائدات المعنية المخلوطة بغير العائدات.
- *الأموال "المتأتية أو المتحصل عليها أو المحققة من جرم ما" أو الأموال "المتأتية أو المحققة بشكل جوهري من جرم ما"* يمكن أن تضمن ألا تفقد عائدات الجرائم المخلوطة مع غير العائدات وضعها بصفتها عائدات. وقد يقصر مصطلح "متأتية بشكل جوهري" الاسترداد على جزء من العائدات المتأتية من الجريمة. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون المحكمة مستعدة للتوصل إلى أن أصولاً مثل عقار أو قطعة فنية "متأتية بشكل جوهري" من جريمة الفساد إذا كان 10% فقط من سعر شرائها يرجع إلى عائدات غير مشروعة.
- *"أي أصل خلطت به عائدات"*، وهو النهج الأطول مدى، حيث يُخضِع جميع الأصول المختلطة للمصادرة.[23] وبموجب هذه الصياغة، نظرياً، فإن دولاراً واحداً من العائدات المودعة في حساب به رصيد قدره 999 دولاراً سيلوث الحساب بأكمله ويؤدي إلى مصادرته.
- *"أي أداة اختلطت العائدات بها". وتسمح بعض الولايات القضائية بمصادرة كامل الحساب المصرفي الذي كان يستخدم لغسل الأموال باعتباره أداة لارتكاب جرم.*

الإطار 7-5 مسائل متعلقة بمصادرة عائدات الجرائم المختلطة: مثال لقضية

السيد/س مسؤول فاسد قبل رشوة نقدية قدرها 100 ألف دولار للتلاعب بعملية ترسية عقد حكومي. وجرت بعد ذلك سلسلة من المعاملات لنقل الأموال وغسلها:
أودع السيد/س الرشوة في حساب مصرفي باسم زوجته.

- أودع السيد/س الرشوة في حساب مصرفي باسم زوجته.
- أوعز السيد/س لزوجته بتحويل الأموال إلى حساب استئماني لأحد المحامين في ولاية قضائية أخرى. وكان هذا المحامي يحتفظ بالفعل بمبلغ 900 ألف دولار (لا يعرف أصله) نيابة عن السيد/س.
- أصدر السيد/س تعليمات لمحاميه باستخدام جميع أموال السيد/س لشراء عقار بقيمة مليون دولار باسم شركة استثمار يسيطر عليها السيد/س.
- وبعد ثلاث سنوات، باع السيد/س العقار الذي اشتراه بمبلغ مليوني دولار وأعيدت العائدات إلى حساب كان يسيطر عليه في ولايته القضائية.

(تابع في الصفحة التالية)

[22] انظر، على سبيل المثال، قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية أذربيجان، القسم 99-1-1-3، الذي أدخله قانون (تعديل) القانون الجنائي لعام 2017.

[23] من الأمثلة على هذا النوع من الأحكام تعريف "عائدات الأنشطة غير المشروعة" الوارد في قانون منع الجريمة المنظمة لعام 1998 في جنوب أفريقيا، الذي يشمل الممتلكات "المختلطة مع الممتلكات العائدة من الأنشطة غير المشروعة".

الإطار 7-5 مسائل متعلقة بمصادرة عائدات الجرائم المختلطة: مثال لقضية

وعندما ظهرت هذه الأنشطة الفاسدة للضوء، تقدمت النيابة العامة بطلب إصدار أمر مصادرة على أساس الملكية بقيمة 200 ألف دولار من الحساب المصرفي الذي يحتوي على مليوني دولار، على أساس أنها تشكل عائدات الجرائم. وتم حساب هذا المبلغ من خلال التحليل التالي:

100ألف دولار	المبلغ المتأتي مباشرة من الرشوة. ولم يؤثر تحويل الممتلكات إلى شكل مختلف وخلطها بأموال أخرى على طابعها بوصفها عائدات مباشرة للجرم.
+ 100ألف دولار	على الرشوة الناتجة عن بيع المنزل (تضاعف القيمة) – وهي منفعة غير مباشرة من جريمة الفساد
= 200 ألف دولار	*مجموع عائدات الجرائم*

ولو تضمن القانون "أي ممتلكات مختلطة مع ممتلكات من عائدات الجريمة"، لكان قد سمح بطلب مصادرة كامل المبلغ في الحساب المصرفي (مليوني دولار). وثمة طريقة أخرى يمكن من خلالها مصادرة الحساب المصرفي بأكمله وهي "أداة" غسل الأموال.

- يمكن *مصادرة الممتلكات الضالعة في جريمة غسل الأموال* إذا قام أحد الجناة، على سبيل المثال، بغسل عائدات جنائية عن طريق خلطها بأموال أخرى، حيث يمكن أن يقال إن الأموال المختلطة "ضالعة" في جريمة غسل الأموال.[24]

العائدات المتأتية من الجرائم الأجنبية

غالبا ما يؤدي الفساد أو جرائم أخرى إلى تحقيق دخول غير مشروعة في ولاية قضائية وتُستَثمر في ولاية أخرى. تنص معظم قوانين المصادرة على أنه يجوز للولايات القضائية استرداد الأموال المتأتية من حصيلة جرائم ارتكبت في الخارج، ومنها الجرائم التي تنطوي على الفساد العام أو سرقة أموال مملوكة للدولة.

[24] انظر قضية الولايات المتحدة ضد بيكوندي، (D.C. Cir. 2019) 926 F.3d 761، التي حكمت بأن الأموال غير المشبوهة المحتفظ بها في حساب مصرفي قابلة للمصادرة باعتبارها ممتلكات ضالعة في جريمة غسل أموال إذا أخفى المدعَى عليه مصدر العائدات الجنائية من خلال خلط الأموال المشبوهة وغير المشبوهة. كما ينص قانون منع غسل الأموال لعام 2002 في الهند، في البند 23، على أنه "عندما ينطوي غسل الأموال على معاملتين أو أكثر من المعاملات المترابطة، وتكون معاملة واحدة أو أكثر من هذه المعاملات ضالعة في غسل الأموال أو ثبت ضلوعها فيها"، فعندئذ "يفترض أن المعاملات المتبقية تشكل جزءاً من هذه المعاملات المترابطة" ما لم يثبت خلاف ذلك.

في بعض الولايات القضائية، يكفي إثبات أن الجريمة الأجنبية تنطوي على سلوك غير قانوني في كلتا الولايتين القضائيتين.[25] وهناك بلدان أخرى تدرج جرائم خطيرة محددة، مثل الفساد الأجنبي والاتجار بالمخدرات وجرائم العنف، بوصفها أساساً للمصادرة.[26]

أدوات الجريمة

"اتعرف الأدوات" بوجه عام بأنها الأصول المستخدمة أو المعدة للاستخدام بأي طريقة أو جزء لارتكاب جريمة أو تسهيل ارتكابها – على سبيل المثال، سيارة تستخدم في نقل رشوة نقدية كبيرة إلى متلقي الرشوة. ويمكن اعتبار الأصول أدوات حتى في حالة حيازتها بطريقة مشروعة من أموال متأتية من طرق قانونية، لكنّ استخدامها استخداماً غير قانوني هو الذي يجعل منها أداة.

ومن بين المسائل التي يتعين على الممارسين النظر فيها هي تعريف "الاستخدام" - سواء أكان محدداً بالقانون أم في السوابق القضائية. فعلى سبيل المثال، إذا استخدم مسؤول فاسد هاتفاً في منزل لقبول رشوة والترتيب لتسليم الأموال، فمن النقاط التي ستكون مثاراً للنقاش ما إذا كان المنزل قد "استُخدم" بشكل كافٍ أو رئيسي لارتكاب الجريمة. ومن الأمثلة الأخرى ذلك اليخت الفاخر الذي استخدمه مسؤول فاسد في الترفه البذخ.

وتشترط المحاكم في بعض الولايات القضائية وجود ما هو أكثر من مجرد ارتباط عرضي أو غير مقصود بين الأصل والجريمة: يجب أن تكون الجريمة مرتبطة بحيث يتعذر ارتكابها دون استخدام الأصل أو أن تكون ناتجة مباشرة عنه.[27] وخلصت المحاكم في ولايات قضائية أخرى إلى أن أي استخدام للأصول، مهما كان هامشياً، هو "استخدام" في سياق المصادرة. وفي مثل هذه الحالات – حيثما ينص التشريع على أن "الاستخدام" يعني "ما له علاقة" بجريمة ما – فإن الأصول التي استخدمت بطريقة غير مباشرة كأداة للجريمة تخضع للمصادرة.

وفي معظم الولايات القضائية، تقتصر مصادرة الأدوات على الاشتراطات الدستورية أو القانونية بألا تكون المصادرة غير متناسبة بصورة صارخة مع خطورة الجريمة الجنائية.[28]

---

[25] انظر، على سبيل المثال، قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة لعام 2002، البند 241؛ وقانون ليختنشتاين الجنائي، البند 20ب(2)

[26] لا يدرج القانون الأمريكي سوى ست فئات من الجرائم تشكل أساساً لإصدار أمر مصادرة بشأن عائدات جريمة أجنبية. انظر الباب 18 من المدونة القانونية للولايات المتحدة البند 1956(B)(7)(c).

[27] يتعلق بطلب صدر بموجب قانون إساءة استخدام المخدرات لعام 1986، [1988] 2 Qd. R. 506 (أستراليا).

[28] في الولايات المتحدة، يجب على الحكومة أن تثبت أن هذه الأداة "مرتبطة إلى حد كبير" بالجرم الجنائي وأن مصادرتها لن تكون غير متناسبة بصورة صارخة مع خطورة الجريمة. انظر الباب 18 من المدونة القانونية للولايات المتحدة البند 983(3)(c) و (g).

7-3-2 المصادرة على أساس القيمة

كمي للمنافع التي تتدفق على المدعَى عليه من الجريمة (المنافع المباشرة)، وكذلك أي زيادة في القيمة ناتجة عن ارتفاع قيمة الأصول (المنافع غير المباشرة). وعند إصدار الحكم، تفرض المحكمة على المدعَى عليه التزاماً مساوياً لتلك المنفعة. ويمكن أن ينفذ هذا الحكم ضد أي أصل مملوك للمدعَى عليه، سواء أكان له صلة بالجرم أم لا، باعتباره تحصيلاً لديون أو غرامة. ويجوز للممارسين النظر في كيفية إنفاذ الحكم عندما تكون الأصول مملوكة لكيان أو فرد معسر (حسبما نوقش في الفصل العاشر، القسم 10-5، بشأن إجراءات الإعسار).

ومن شأن عدم اشتراط وجود رابط بين الأصول المحددة والجرم أن ييسر على الممارس إمكانية الحصول على حكم بالمصادرة. غير أن المنافع يجب أن تكون مرتبطة بالجرائم التي تشكل أساس إدانة المدعَى عليه. وبالإضافة إلى ذلك، تقتصر الأصول على تلك المملوكة للمدعَى عليه، وإن كانت هذه المسألة غالباً ما تحل من خلال القرائن وتعاريف "الملكية" الموسعة بحيث تشمل الأصول التي يحتفظ بها المدعَى عليه أو يسيطر عليها أو يهديها إلى الغير (انظر الفصل الخامس، القسم 5-4-1، بشأن تحديد الأموال الخاضعة للإجراءات التحفظية).

وعلى غرار المصادرة على أساس الملكية، يعد التعريف التشريعي للمصطلحات الرئيسية وتفسيرها جانباً مهماً. وفيما يلي بعض المسائل المثارة في الدعاوى القضائية.

تقدير المنافع

في العادة، يعرف مصطلح "المنافع" بصورة عامة ليشمل القيمة الكاملة للمنافع النقدية أو غير النقدية التي يتحصل عليها المدعَى عليه (أو طرف ثالث بناءً على توجيهات المدعَى عليه) نتيجة للجرم (انظر القسم 7-3-1 للاطلاع على وصف العائدات المباشرة وغير المباشرة). وتتضمن المنافع عادة ما هو أكثر من المكافآت المالية،[29] بما في ذلك ما يلي:

- مقدار الأموال وقيمة الأصول (بما في ذلك الأصول "غير القانونية") المتحصلة فعلياً نتيجة ارتكاب جرم[30]
- قيمة الأصول المتأتية أو المتحققة من الجريمة (إما من قبل المدعَى عليه أو طرف ثالث بتوجيه من المدعَى عليه) بشكل مباشر أو غير مباشر

[29] تقدم بعض الولايات القضائية إرشادات في التشريعات. انظر، على سبيل المثال، قانون عائدات الجريمة في أستراليا لعام 2002، البند 122.

[30] يمكن أن تشمل المنافع الأصول المشروعة وكذلك الأصول غير المشروعة أو غير القانونية – على سبيل المثال، العائدات المتأتية من أعمال الإجرام. ومن الصعب تحديد قيمة المنافع غير المشروعة، ويجب تقديرها استناداً إلى الأدلة المتاحة. وتعد أنظمة المصادرة على أساس القيمة الأكثر فائدة للممارسة لما تتضمنه من إجراءات مرنة لتقييم المنافع، مثل تلك التي تسمح بإجراء التقييم على أساس القيمة في السوق السوداء واستنباط قيمة المنافع المتأتية على مدى فترة الجريمة بناءً على المقبوضات في فترة محدودة.

- قيمة المنافع أو الخدمات أو المزايا المتأتية (للمدعَى عليه أو لطرف ثالث بتوجيه من المدعَى عليه) بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة الجريمة (على سبيل المثال، قيمة وسائل الترفيه الباذخة في حالة الرشوة[31] أو العمل اليدوي القسري أو المنزلي أو أي عمل آخر في قضية اتجار بالبشر أو التهريب)
- قيمة المنافع المتأتية بشكل مباشر أو غير مباشر من نشاط إجرامي ذي صلة أو سابق.

وفي بعض الولايات القضائية، يمكن استنباط وجود منافع من الزيادات التي تطرأ في قيمة الأموال التي بحوزة شخص قبل ارتكاب الجريمة وبعدها.[32]

وترتبط المنافع بالجرائم التي تشكل أساس إدانة المدعَى عليه. عندما يباشر أعضاء النيابة العمل على مجموعة مختارة من التهم الممثلة لمجمل جرم المدعَى عليه والتي تستوجب مجموعة ملائمة من خيارات إصدار الأحكام،[33] تنشأ عدة طرق لمعالجة المشكلات المحتملة المرتبطة بتقدير قيمة المكاسب غير المشروعة:

- *اتهامات تمثيلية ترصد مساراً مستمراً للسلوك الإجرامي على مدى فترة من الزمن.* وحيثما يكون مسموحاً، فإن توجيه تهم بارتكاب جريمة فساد فيما بين تاريخين محددين من شأنه أن يسمح بإصدار أمر بمصادرة جميع المنافع المتأتية من هذا "المسار السلوكي" على مدى كامل المدة.
- *القرائن غير القاطعة والمصادرة الموسعة.* يمكن للقرائن غير القاطعة المثارة حول الإدانة في جريمة واحدة، أن تفضي إلى استنتاج بأن المنافع المتأتية خلال فترة ممتدة معينة هي منافع ناتجة عن هذا الجرم. ومن شأن هذه القرينة أن تسمح بمصادرة الأموال التي ربما تأتت من جرائم أخرى لم توجه إلى الجاني تهم بشأنها أو أدين بسببها. وبالمثل، فإن النصوص التي تسمح للمحكمة بمصادرة أموال "الأنشطة الإجرامية ذات الصلة" ستسمح للمحكمة بإدراج أي أنشطة إجرامية ذات صلة أو مماثلة في حساب المنافع. (للمزيد من المعلومات، انظر القسمين 7-4-1 و 7-4-3 أدناه). ويناقش الإطار 7-6 كيفية استخدام "الأنشطة ذات الصلة" لرصد المنافع الكاملة.
- *اتهام المدعَى عليه بمؤامرة شاملة.* في الولايات القضائية التي لا توجد بها نصوص بشأن المصادرة الموسعة والتي تقصر أمر المصادرة على الممتلكات الضالعة في الجريمة (الجرائم) محل الإدانة، يجوز للنائب العام أن يسعى لاسترداد جميع العائدات المكتسبة والأدوات الضالعة في سياق المؤامرة.

وإذا كان النظام القانوني المعني لا يسمح سوى بأمر مصادرة على أساس القيمة عن السلوك الذي أدين من أجله المدعَى عليه، يجب على الممارس أن يحرص على اختيار التهم التي يقاضى المدعَى عليه من أجلها (أي اختيار الجريمة وفقاً للمصادرة المرغوبة). وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر بعناية في أي قرار بإسقاط التهم أو تعديلها لما لمثل هذه القرارات من آثار جذرية على حساب المنافع.

---

[31] كشفت قضايا وقعت مؤخراً عن رشاوى في شكل ترفيه باهظ التكاليف – على سبيل المثال، عشاء بقيمة 90 ألف دولار لستة أشخاص، ومصاريف السفر، والرحلات إلى المتنزهات الترفيهية، واستخدام الأصول.

[32] يحدث هذا الاستنباط للمنافع في الولايات القضائية التي تتضمن قوانينها جرائم الإثراء غير المشروع أو الموارد غير المسببة، مثل الأرجنتين وكولومبيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا قد استحدثت جريمة جديدة بشأن "حيازة أموال غير مبررة" (في حالة وجود صلات واضحة بأنشطة إجرامية منظمة) غير موجودة في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية 2016).

[33] لن يمثل ذلك مشكلة في حالة مباشرة الإجراءات في جريمة الإثراء غير المشروع أو الموارد غير المسببة، لأن جميع المنافع ستكون مرتبطة بجريمة واحدة.

الإطار 6-7 استخدام "الأنشطة ذات الصلة" لرصد المنفعة الكاملة للجريمة: مثال لقضية

على مدى شهرين، قبلت مسؤولة الجمارك السيدة/س ثلاث رشاوى من عملاء سريين. وبلغ مجموع الرشاوى 20 ألف دولار. وأظهرت الأدلة أنها كانت تخطط لإجراء المزيد من المعاملات التي من الممكن أن تدر رشاوى إضافية، وأن ثروتها زادت بمقدار 500 ألف دولار عما يمكن توقع أن تدخره من راتبها الحكومي خلال العامين الماضيين. وكشف المحققون أيضاً عن عدة بلاغات عن معاملات مشبوهة تتعلق بمعاملات غير مبررة قامت بها السيدة/س وتنطوي على مبالغ نقدية كبيرة.

وأُدينت السيدة/س بثلاث تهم بالفساد، بناءً على الرشاوى التي تلقتها من العملاء السريين. وتقدمت النيابة بطلب إصدار أمر مصادرة بناءً على المنافع المتأتية من ارتكاب الجرائم الثلاث وأي "أنشطة إجرامية تتعلق بالجرم"، وهو خيار متاح بموجب قانون المصادرة في الولاية القضائية. وقدمت النيابة أدلة على أن السيدة/س كانت تأخذ الرشاوى من المستوردين، وأن الزيادة غير المبررة بمقدار 500 ألف دولار في ثروتها كان مصدرها ممارساتها الفاسدة التي أدينت بسببها. وأصدرت المحكمة حكماً بقيمة 520 ألف دولار – وهو مبلغ الرشاوى الثلاث مضافاً إليه قيمة الثروة المتأتية من الجرائم ذات الصلة.

ولولا إدراج نص "الأنشطة ذات الصلة" في التشريع، لم يكن بمقدور النيابة سوى السعي لاستصدار أمر بمصادرة 20 ألف دولار فقط (قيمة الرشاوى الثلاث).

إجمالي المنافع أو صافيها

يعرف مصطلح "المنافع"، في معظم الولايات القضائية،[34] على وجه التحديد بأنه "المنافع الإجمالية" وليس "صافي المنافع" أو "الربح". فمن شأن الحساب المستند إلى "صافي المنافع" أن يمكن المسؤول الفاسد من خصم الرسوم القانونية والمصرفية والنقل وغيرها من الرسوم المدفوعة في عملية غسل الأموال، وسيمكنه ذلك من الاحتفاظ بأجزاء من العائدات. وفضلاً عن ذلك، لا يوجد سبب، استناداً إلى السياسة العامة، يمكّن شخصاً انتفع من الدولة من خلال تقديم رشوة لمسؤول حكومي من خصم تكلفة دفع الرشوة.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي تخفيف حساب المنافع الإجمالية بالخسارة الحادثة في قيمة الأصل أو تبديده، حيث إن قيمة المنفعة الجنائية "تجمدت" عند اللحظة التي تولدت فيها المنفعة.

المسؤولية التضامنية والتكافلية

في بعض الولايات القضائية، يمكن تحميل المدعى عليهم المسؤولية التضامنية والتكافلية عن أوامر المصادرة على أساس القيمة. والنتيجة هي إمكانية استرداد القيمة الكاملة للمنفعة من كل من المتهمين المدانين. فعلى سبيل المثال، في حال ارتكاب خمسة أشخاص لجريمة، وحققوا منفعة إجمالية قدرها 500 ألف دولار، يمكن استرداد كامل المبلغ من كل فرد، بدلاً من 100 ألف دولار من كل من الجناة

[34] تمثل هولندا استثناء حيث يستند الحساب فيها إلى صافي الأرباح.

الخمسة. وهذا أمر مفيد إذا تبين، على سبيل المثال، أن أربعة من المتهمين معدمون في حين يمتلك الخامس أصولاً قيمتها مليون دولار.

غير أن الولايات القضائية التي تأذن بالمسؤولية التضامنية والتكافلية يمكن أن تقصر فرض أمر المصادرة هذا على قادة العمل الإجرامي الذين يسيطرون على كيفية توزيع عائدات سلوكه الإجرامي أو على الأشخاص الذين يتصرفون بصورة متضافرة (مثل أفراد الأسرة الذين يقتنون معاً عائدات متأتية من جرائم) ولكنها تحظر تحميل ذوي مستوى المشاركة المنخفض المسؤولية عن العائدات التي لم يحصلوا عليها شخصياً.

7-3-3 السلطة التقديرية للمصادرة

في بعض الولايات القضائية، يكون إصدار أمر المصادرة إلزامياً بعد الإدانة بارتكاب جريمة جنائية. وفي حالات أخرى، تكون سلطة المحكمة في إصدار أمر المصادرة تقديرية.[35] وتنص بعض قوانين المصادرة على عوامل محددة يجب على المحكمة أن تنظر فيها عند ممارسة سلطتها التقديرية بمنح أمر المصادرة أو رفضه. وتشمل هذه العوامل:

- *المعاناة* التي سيتحملها الشخص نتيجة لإصدار الأمر؛
- *الاستخدام العادي* للأصول الخاضعة للمصادرة؛
- *التناسب* بين الجريمة والمبلغ المطلوب مصادرته.[36]

7-3-4 التحديات التي تواجه تقييم العائدات

يمكن أن تكون مهمة تقييم العائدات (أو، في حالة المصادرة على أساس القيمة، تقييم "المنافع") المتأتية من جريمة ما مهمة صعبة. فعلى سبيل المثال، إذا دفعت إحدى الشركات رشوة لضمان قبول عطائها للحصول على عقد عسكري، فهناك عدة خيارات لتحديد مقدار العائدات أو المنافع. وقد يتعين على الممارسين النظر (ربما بمساعدة محاسبين أو خبراء ماليين) في العواقب المالية المترتبة على العقد بالنسبة للشركة. فالمدفوعات المتحصلة في سياق العقد من شأنها أن تولد مردوداً (القيمة الإجمالية للعقد) ومصروفات (التكلفة المتكبدة لأداء المهام). ويمكن أن يتسبب هذا الاستبعاد المطلق للمنافسة أيضاً في عواقب أطول أجلاً، حيث يضمن للشركة الحصول على ميزة تنافسية في عقود أخرى. ونتيجة لذلك، تشمل خيارات تقدير المنفعة ما يلي:[37]

- *القيمة الإجمالية للعقد.* إذا كان العقد يتعلق بتوريد زورقيّ دوريات، قيمة كل منهما 50 مليون دولار، فإن قيمة المنفعة ستكون 100 مليون دولار. وتفترض هذه الطريقة أن الجاني لم يكن ليحصل على العقد لولا دفع الرشوة - وهو افتراض قد يكون صحيحاً أو لا يكون.

---

[35] من شأن هذا التشريع أن ينص على أنه "يجوز" للمحكمة أن تأمر بالمصادرة عند استيفاء الشروط.

[36] تنطبق المعاناة والاستخدام العادي والتناسب في أغلب الأحيان على الحالات التي تنطوي على أدوات، مثل مسكن عائلي اكتسب بطريقة قانونية واستخدم أيضاً كقاعدة للنشاط غير القانوني (لأغراض قانونية وغير قانونية على حد سواء). انظر، على سبيل المثال، *قضية بروفيت ضد مدير النيابات العامة الوطني* ZACC 17 [2006] (CCT56/05)، الذي حددت فيها المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تأييد تجريد المسكن باعتباره "أداة" لعملية الاتجار بالمخدرات.

[37] للاطلاع على مزيد من التحليل، انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي (2012).

- *صافي الأرباح المتأتية من العقد.* في المثال المذكور أعلاه، إذا تكبدت الشركة مصروفات بقيمة 60 مليون دولار (شراء السلع والخدمات والرواتب وما إلى ذلك) في توريد الزوارق، فإن صافي الأرباح سيكون 40 مليون دولار. وفي معظم الولايات القضائية، لا يجري الخصم من مبلغ الرشوة.
- *قيمة الأرباح المتزايدة الناتجة عن استبعاد المنافسة على العقد.* قد يكون من الصعب قياس ذلك ويتعين إجراء حسابات اقتصادية معقدة. غير أنه من الممكن استخدام قيمة العقود التي تم الحصول عليها بعد أول معاملة فاسدة لتقييم هذه الزيادة في الأرباح.

7-3-5 الاستعانة بخبراء وملخص للشهادات لعرض أدلة المصادرة أمام المحكمة

قد تكون الأدلة التي تثبت الصلة بين الأصل والجريمة أو قيمة المنافع المتأتية معقدة ويصعب على القاضي (أو هيئة المحلفين) متابعتها. ومن الأفضل في أكثر الأحيان عرض الأدلة بالاستعانة برسوم بيانية وجداول بيانات تعرض المواد المالية بطريقة يسهل فهمها (كما توضح نماذج الرسم البياني في الفصل الرابع، الشكلان 4-3 و4-4).

وقد يكون المحاسب الجنائي أو المحقق المالي المدرب والمتمتع بالخبرة في عرض الأدلة مفيداً في هذا الصدد. ويمكن للشاهد، إذا سُمح له بذلك، أن يطرح أدلة موجزة في شكل جداول بيانات أو مخططات بيانية من شأنها – متى ما أعدت إعداداً جيداً – أن تظهر بوضوح كيفية حصول المنفعة وكيفية سير المخططات المعقدة. ولكن يجب توخِّي الحذر للتأكُّد من أن وسائل العرض المساعدة تعكس بدقة وبإحكام الأدلة الواردة في المستندات الأصلية: فأي خطأ في الوقائع أو المنهجية من شأنه أن يهدر مصداقية الدليل، ويحدث ثغرة كبيرة في قضية النيابة العامة.

7-3-6 التصرف في الأموال المصادرة

أخيراً، كثيراً ما تشترط قوانين المصادرة تصفية الأموال المصادرة ودفع العائدات في حساب حكومي موحد أو خزانة عامة. وقد أنشأ العديد من الولايات القضائية صناديق لمصادرة الأموال يتعين أن توضع فيها أموال الأصول المصرفة.[38] وتستخدم هذه الصناديق لأغراض محددة لبرنامج إنفاذ القانون والمصادرة، بما في ذلك شراء المعدات، والتدريب، ومصروفات التحقيق، وإدارة الأصول تحت إشراف النيابة العامة، وتكاليف التصفية (غرينبيرغ وآخرون 2009، 90–94؛ البنك الدولي 2009). للاطلاع على مناقشة للمسائل المتعلقة بإدارة الأموال الخاضعة للمصادرة، انظر الفصل السادس.

[38] تشمل هذه الولايات القضائية أستراليا وكندا وإيطاليا ولكسمبرغ وناميبيا وإسبانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة. وللاطلاع على قائمة بالولايات القضائية التي لديها صناديق مصادرة، انظر غرينبيرغ وآخرين (2009، 91).

4-7 تعزيزات المصادرة

تنص معظم الولايات القضائية على وسائل إجرائية أو تعزيزات تستهدف تحسين فعالية قانون المصادرة أو الاستحواذ على مجموعة واسعة من الأصول.[39] فعلى سبيل المثال، كما هو مناقش في البند 7-4-2، قد ينص التشريع على مصادرة "أموال بديلة" عندما تكون الممتلكات المتأتية من جريمة أو المستخدمة في ارتكابها غير متاحة.

7-4-1 القرائن غير القاطعة

كما سبق بيانه في المقدمة، فالقرينة هي استنباط الحقيقة من فرضية أو واقع مستخلص من مجموعة محددة من الظروف من خلال عملية استدلال عقلي محتمل في غياب اليقين الفعلي. وهكذا، إذا أثبت ممارس أن مجموعة الظروف المحددة ترقى بما يكفي لأن تكون قرينة، فإن الطرف الذي توجه ضده تلك القرينة يتحمل عبء تفنيدها بتقديم دليل يدحض تلك القرينة. وإذا أخفق ذلك الطرف في ذلك، تتحول القرينة ظاهرة الوجاهة إلى حقيقة لا تقبل الجدال.

وفي القانون الجنائي، تمنح الأولوية لقرينة البراءة – أي الحق القانوني أو الدستوري للمتهم في أن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته. ويقع عبء الإثبات على عاتق النيابة العامة لإثبات الذنب وفقاً للمعيار المطلوب، ويؤدي عدم القيام بذلك إلى تبرئة الشخص. وتستخدم القرائن غير القاطعة على نحو نادر في القضايا الجنائية لأنها تقلب هذا العبء فعلياً.[40] غير أنها أكثر شيوعاً في المصادرة والإجراءات المدنية أو الإجراءات الأخرى التي لا تطبق فيها قرينة البراءة، حيث إن المسؤولية الجنائية أو الحريات الفردية ليستا معرضتين فيها للخطر.[41]

وتعد القرائن مفيدة للغاية في قضايا المصادرة التي تنطوي على مسؤولين عموميين فاسدين لأن هؤلاء المسؤولين – وخاصة أولئك المستمرين لمدة طويلة في الخدمة العامة – قد أتيحت لهم فرصة واسعة لاختلاس الأموال وإخفائها، ولديهم القدرة في الغالب على التأثير على الشهود وعرقلة التحقيقات بشأن أموالهم وأصولهم. ومن شأن تخفيف عبء إثبات أن الثروة غير المبررة ترتبط بحالات محددة من السلوك غير القانوني عن عاتق النيابة العامة أن يعزز إلى حد كبير إمكانية الحصول على حكم بالإدانة أو المصادرة. وفي سياق الجهود الرامية إلى استرداد الأموال المسروقة بعد سقوط نظام فاسد، ربما كان من المفيد سن تشريعات تنص على قرائن ارتباط الأصول التي في حوزة أعضاء المنظمة الإجرامية بالأنشطة الفاسدة.[42]

---

[39] تشجع المعاهدات والاتفاقات الدولية على إدخال تعزيزات (انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتين 48، 59؛ الأمر التوجيهي EU/42/2014 للبرلمان الأوروبي والمجلس المنعقد في 3 نيسان/أبريل 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية منها في الاتحاد الأوروبي، المادة 5 OJ L 127]، [29.04.2014، https:// eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0 042&from=EN).

[40] على سبيل المثال، يجوز افتراض أن الشخص الذي بحوزته كمية من العقاقير أكثر من الكمية الموصوفة مروجاً للمخدرات، في حالة عدم وجود دليل يثبت العكس.

[41] لاحظ أن المصادرة الجنائية يتم الفصل فيها بعد الحصول على الإدانة. وتطبق التشريعات الضريبية والجمركية أيضاً هذه القرائن في إجراءاتها.

[42] على سبيل المثال، القانون الجنائي السويسري (CC 311.0)، المادة 72: https://www.admin.ch/opc/en/classified- compilation/19370083/index.html.

وتعتبر القرائن من الأدوات القوية التي يتعين على الممارسين الحرص على استخدامها بالطريقة الصحيحة. فإساءة الاستخدام المستمرة للأدوات المتاحة في نظام المصادرة يمكن أن يضر بسمعة النظام بأكمله.[43] فعلى سبيل المثال، سيؤدي استخدام القرائن في مصادرة جميع الأصول المملوكة لشخص ارتكب جريمة يسيرة إلى إثارة الشكوك في نزاهة نظام المصادرة. وتشمل الأسس المشتركة للقرائن ما يلي:

- *الحيازة.* بموجب هذه القرينة، تعتبر الأصول الموجودة في حوزة شخص وقت ارتكاب الجريمة أو قبيل ارتكاب الجريمة أو بعده بوقت قصير، إما عائدات إجرامية أو أداة لها.
- الصلات والارتباطات. طُبقت هذه القرينة في قضايا الجريمة المنظمة، حيث يفترض فيها أن الأموال المملوكة لشخص شارك في منظمة إجرامية أو دعمها، موجودة تحت تصرف المنظمة ويمكن مصادرتها.[44] ويساعد إدراج هذا الإجراء المعزز في تقويض القاعدة الاقتصادية للجماعات الإجرامية الراسخة.
- *نمط الحياة.*[45] يمكن أن تُثار هذه القرينة عندما تتمكن النيابة العامة من إظهار عدم امتلاك الجاني ما يكفي من مصادر الدخل المشروعة لتبرير قيمة الأموال المتراكمة لديه على مدى فترة من الزمن.[46] ويجوز أن يستبعد من أمر المصادرة البنود التي يتمكن الجاني من إثبات اكتسابه لها بصورة قانونية. وتتطلب هذه القرينة من المدعَى عليه أن يقدم تبريرات لقدر أكبر من تلك الأصول المتعلقة بالجرم المحدد.
- *نقل ملكية الأصول.* يمكن أن يضع القانون قرينة مفادها أن نقل الملكية إلى أفراد الأسرة والمعاونين المقربين أو أي عمليات نقل ملكية تقل عن القيمة السوقية تمثل عمليات غير مشروعة.[47]

---

[43] قصرت بعض الولايات القضائية تطبيق بعض القرائن على الجرائم الخطيرة، بما في ذلك ولاية فيكتوريا الأسترالية (في قانون المصادرة لعام 1987) وقانون عائدات الجريمة الأسترالي لعام 2002. وفي المملكة المتحدة، لا يسمح باستخدام القرائن في قضايا المصادرة على أساس القيمة إلا في قضايا "نمط الحياة الإجرامي": قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة لعام 2002، البند 6. وفي الولايات المتحدة، لا تستخدم القرائن إلا في قضايا المخدرات: الباب 21 من المدونة القانونية للولايات المتحدة البند 853 (د).

[44] في عام 2005، قضت المحكمة الفيدرالية العليا في سويسرا بأن الديكتاتور النيجيري السابق ساني أباتشا وأسرته ومعاونيه شكلوا منظمة إجرامية، وأمرت بمصادرة 458 مليون دولار من الأموال ذات الصلة بأباتشا وإعادتها، إعمالاً لهذه النصوص (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية 2016، 18–20؛ نوقشت أيضاً في الفصل الرابع، الإطار 4-4). انظر أيضاً القانون الجنائي السويسري (CC 311.0)، المادة 72: "تأمر المحكمة بتجريد جميع الأموال الخاضعة لسلطة تصرف منظمة إجرامية. وبخصوص الأموال العائدة لشخص يشارك في منظمة إجرامية أو يدعمها (المادة 260 ثالثاً)، يفترض أن الأموال تخضع لسلطة تصرف المنظمة حتى يثبت عكس ذلك" (21 سبتمبر/أيلول 1937 [الوضع حتى 1 سبتمبر/أيلول 2017]، (https://www.admin.ch/opc/en /classified compilation/19370083/2017090100 00/311.0.pdf).

[45] القرينة المستندة إلى نمط الحياة منفصلة ومتمايزة عن جريمة الإثراء غير المشروع أو الموارد غير المسببة. وغالباً ما يكون التعريف واحداً، ولكن الإجراءات المطبقة مختلفة.

[46] في جنوب أفريقيا، تمتد القرينة لمدة سبع سنوات قبل بدء الإجراءات (قانون التعديل الثاني لمنع الجريمة المنظمة، رقم 38 لعام 1999، البند 22). وفي المملكة المتحدة، تبلغ مدة القرينة ست سنوات للجناة الذين تبين انتهاجهم نمط حياة إجراميا (قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة، البند 10[8]). انظر أيضاً القانون الجنائي الفرنسي، المادة 131-21.

[47] في تايلند، يفترض أن عمليات نقل الملكية إلى أفراد الأسرة عمليات غير نزيهة (قانون مكافحة غسل الأموال، 2542 بالتقويم التايلندي [1999]، المادتان 51–52).

وسيتعين على صاحب الملكية أن يثبت أن الأصل موضوع معاملة محايدة، دفعت فيها القيمة السوقية العادلة.[48] وإذا لم يكن الإثبات قاطعاً، فستبطل عملية نقل الملكية.

- *طبيعة الجرم.* ترتبط هذه القرينة عادة بالإدانة في فئة من الجرائم ذات الخطورة البالغة، مثل الاتجار بكميات كبيرة من المخدرات، أو أشكال الفساد أو الاحتيال الكبرى، أو الابتزاز، أو الجريمة المنظمة. وعندما يُدان شخص بارتكاب مثل هذه الجرائم، تُثار قرينة غير قاطعة، حيث يُفترض أن الأموال المتراكمة خلال فترة معينة قبل ارتكاب الجريمة وبعدها هي عائدات إجرامية وتخضع للمصادرة.[49]
- *المصدر غير المشروع والثروة غير المبررة.* تنطبق هذه القرينة على الحالات التي تزيد فيها ثروة شخص ذي مخاطر بحكم منصبه زيادة كبيرة، ووجود أسباب تدعو للاعتقاد بأن هذه الزيادة ناتجة عن الفساد، خاصة إذا كان معروفاً أن البلد الأصلي لذلك الشخص ترتفع فيه مستويات الفساد (انظر الإطار 7-7 بشأن التشريعات السويسرية ذات الصلة وأموال دوفالييه). وفي المملكة المتحدة، إذا لم يمتثل الجاني لمتطلبات أمر صادر عن محكمة بشأن الثروة غير المبرَّرة، قبل نهاية مهلة الرد، فيفترض أن الممتلكات خاضعة للاسترداد بموجب أي دعوى استرداد مدنية لاحقة (كما هو مبين في الفصل الثالث، القسم 3-4-10، والإطار 3-11).

وعلى الرغم من أن عبء دحض القرينة يقع على عاتق المدعَى عليه، فستقدم النيابة العامة عادة معلومات تضاد أي أدلة داحضة يمكن أن يقدمها المدعَى عليه، وتساعد المحكمة على استنتاج أن هذه الأصول قد اكتسبت بعائدات غير مشروعة أو كانت أداة للجريمة. ومتى ما توافرت مثل هذه المواد، فسيصعب على الجاني درء هذه القرينة، بمجرد التأكيد على مشروعية مصدر الأموال واستخدامها.

7-4-2 أحكام الأموال البديلة

تساعد أحكام الأموال البديلة في التغلب على العقبات التي غالباً ما تواجه أنظمة المصادرة على أساس الملكية – مثل تتبع الأموال أو ربطها بالجرم – من خلال السماح بمصادرة الأموال غير المرتبطة بالجرم. وقد تتطلب هذه الأحكام وجود ما يثبت (أ) أن الأموال الأصلية مصدرها منفعة من جرم ما، أو أن أصلاً معيناً قد استخدم كأداة للجرم؛ (ب) أنه تعذر تحديد مكان الأصل أو عدم توفره بأي صورة أخرى.

وفي حالة ثبوت تبديد الجاني للعائدات المباشرة غير المشروعة، يجوز للنيابة العامة أن تتقدم بطلب مصادرة قيمة معادلة من أموال الجاني غير المشبوهة.

وعلى الرغم من عدم ضرورة أحكام الأموال البديلة في الولايات القضائية التي توجد بها قوانين مصادرة على أساس القيمة – لأنها تفرض التزامات نقدية على الشخص الذي يستمد المنفعة يمكن إنفاذها ضد

---

[48] في كولومبيا، يجب على الطرف الذي يحاول دحض القرينة أيضاً أن يثبت أن المعاملة حدثت بالفعل (أي أن الطرف المشتري كان لديه دخل كاف للشراء، وأن الطرف البائع تلقى الأموال).

[49] انظر، على سبيل المثال، الباب 21 من المدونة القانونية للولايات المتحدة البند 853(د)، الذي ينص على أن الممتلكات المكتسبة عن طريق ارتكاب جريمة مخدرات يفترض أنها عائدات مخدرات.

الإطار 7-7 هايتي: قرينة المصدر غير المشروع في ظل القانون السويسري لاسترداد الأموال غير المشروعة في قضية جان كلود "بيبي دوك" دوفالييه

القانون السويسري وقرينة المصدر غير المشروع: تعزيزاً لترسانتها القانونية في مجال استرداد الأموال، اعتمدت سويسرا في عام 2011 القانون الفيدرالي بشأن استرداد الأموال التي يحصل عليها الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة بصورة غير مشروعة ("قانون استرداد الأموال غير المشروعة"). ويتضمن القانون أحكاماً قد تنطبق على بلدان الأصل التي تعاني فيها هياكل الدولة من الضعف. والأهم هو استحداث (في قانون استرداد الأموال غير المشروعة، المادة 6) قرينة المصدر غير المشروع للأموال.

وبصورة أكثر تحديداً، يُفترض أن الأموال ذات مصدر غير مشروع إذا (أ) "شهدت ثروة الشخص الذي يتمتع بسلطات التصرف في الأموال لزيادة غير عادية ترتبط بممارسة الشخص ذي المخاطر بحكم منصبه العام لوظيفته العمومية"؛ (ب) "مستوى الفساد في البلد الأصلي. . . معلوم أنه مرتفع".[أ] وتنطبق "الزيادة غير العادية" على الحالات التي يوجد فيها فرق كبير بين دخل شاغل الوظيفة العامة والأموال المعنية التي لا يمكن تبريرها (آدم 2013، 253، 259). ويمكن التقرير بأن مستويات الفساد في بلد ما "مرتفعة" من واقع البحوث التي تنشرها المؤسسات والمنظمات المعترف بها مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية (آدم 2013، 260).

القرينة حسب تطبيقها على أموال دوفالييه: بعد وفاة الوالد فرانسوا "بابا دوك" دوفالييه، خلفه جان كلود "بيبي دوك" دوفالييه رئيساً لهايتي من عام 1971 وحتى عام 1986 عندما أُجبر على الفرار من البلاد. وخلال فترة رئاسته، اختلس بيبي دوك وحاشيته أموالاً قيمتها ملايين الدولارات، أخفيت في عدة بلدان منها سويسرا. وبنهاية عام 2010، تجاوز إجمالي حجم الأموال 5 ملايين فرنك سويسري.[ب]

وقدمت السلطات الهايتية أول طلب لها للحصول على مساعدة قضائية دولية إلى سويسرا في عام 1986، سعياً لتجميد أموال دوفالييه. وقد أمر المجلس الفيدرالي السويسري بتجميد الأموال في عام 2002، وأيدت هذا القرار وأقرته المحكمة الإدارية الفيدرالية في عام 2013.[ج] ومنذ ذلك الحين، ظلت الأموال مجمدة في سويسرا، إما في إطار المساعدة الدولية في المسائل الجنائية أو على أساس الدستور الفيدرالي السويسري.[د] وحتى عام 2009، لم تنجح المفاوضات مع هايتي بشأن التوصل إلى تسوية وإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة (آدم 2013، 258؛ إيفوري 2014، 43).

وفي فبراير/شباط 2009، قرر مكتب العدل الفيدرالي السويسري إعادة الأموال إلى هايتي لاستخدامها في أغراض إنسانية، ورُفض استئناف لاحق. غير أنه بناءً على طعن آخر قدمه آل دوفالييه إلى المحكمة الفيدرالية العليا، نقضت المحكمة قرار مكتب العدل الفيدرالي استناداً بالأساس إلى قانون التقادم (إيفوري 2014، 44).[هـ] ومع ذلك، قرر المجلس الفيدرالي إبقاء أموال دوفالييه قيد التجميد استناداً إلى الدستور الفيدرالي، لحين نظر البرلمان السويسري في القانون الفيدرالي الجديد بشأن استرداد الثروة غير المشروعة للأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة. ودخل قانون استرداد الأموال غير المشروعة حيز النفاذ في فبراير/شباط 2011، وكان ينص على قرينة المصدر غير المشروع.[و]

وعملاً بالقانون، أمر المجلس الفيدرالي في فبراير/شباط 2011 بالتجميد الإداري لأموال دوفالييه، وبدأت وزارة المالية الفيدرالية عملية رد الأموال عن طريق بدء إجراءات تجريد الأموال في أبريل/نيسان 2011 (إيفوري 2014، 45). وبعد ذلك، طعن دوفالييه ورفاقه المدعون في قرار المجلس الفيدرالي أمام المحكمة الإدارية الفيدرالية.[ز]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 7-7

هايتي: قرينة المصدر غير المشروع في ظل القانون السويسري لاسترداد الأموال غير المشروعة في قضية جان كلود "بيبي دوك" دوفالييه *(تابع)*

وفي سبتمبر/أيلول 2013، أيدت المحكمة الإدارية الفيدرالية أمر تجميد الأموال الصادر عن المجلس الفيدرالي في عام 2002، وكذلك إجراءات مصادرة الأموال التي أطلقتها وزارة المالية الفيدرالية في عام 2011، وصدر حكم ضد مقدمي الشكوى على أساس أن قرار المجلس الفيدرالي ضروري للحفاظ على مصالح سويسرا.[ج] وارتأت المحكمة الإدارية الفيدرالية، على وجه الخصوص، أن الأموال المعنية اكتسبت بصورة غير مشروعة، وأن دوفالييه وحاشيته لم يثبتوا أن الزيادة التي طرأت على أموالهم ناتجة عن أنشطة لا تتعلق بأدوارهم باعتبارهم من شاغلي المناصب العامة. وأضافت المحكمة أيضاً أن مستوى الفساد في هايتي كان مرتفعاً بشكل معروف في الوقت الذي كان فيه آل دوفالييه في مناصبهم وخلصت إلى أنه "تم استيفاء الشروط التي تحدد المصدر غير المشروع للأموال المعنية".[ط]

وفي النهاية، لم يتسن الانتهاء من إعادة الأموال، حيث بطلت الدعوى الجنائية في هايتي في عام 2014 بسبب انتهاء فترة التقادم، ووفاة دوفالييه في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

أ. قانون رد الأموال غير المشروعة، المادة 6، الفقرة 1. https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/20100418/20110200.pdf.196.1/10000.

ب. المحكمة الإدارية الفيدرالية. 2013. "المحكمة الإدارية الفيدرالية تؤكد تجميد وتجريد أموال دوفالييه". بيان صحفي (القراران 2010/C-1371 و 2011/C-2528)، 25 سبتمبر/أيلول 2013. https://www.bvger.ch/dam/bvger/de/dokumente/juricom/pressemitteilungen/c-1371_2010_c-25282011facconfirmsfreezingandforfeitureofduvalier.pdf.download.pdf/c-1371_2010_c-25282011facconfirmsfreezingandforfeitureofduvalier.pdf

ج. المحكمة الإدارية الفيدرالية، "المحكمة الإدارية الفيدرالية تقر التجميد" 25 سبتمبر/أيلول 2013.

د. المجلس الفيدرالي السويسري. 2010. "حسابات دوفالييه لا تزال خاضعة لقرار المنع من التصرف في الوقت الذي يُستعرض فيه مشروع قانون يسمح بمصادرة الأموال غير المشروعة". بيان صحفي، 3 فبراير/شباط 2010 (تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر/أيلول 2018). https://www.admin.ch/gov/en start/documentation/media-releases.msg-id-31463.html.

هـ. انظر أيضاً المجلس الفيدرالي السويسري، "حسابات دوفالييه"، 3 فبراير/شباط 2010.

و.قانون رد الأموال غير المشروعة، المادة 6، الفقرة 1.

ز. المحكمة الإدارية الفيدرالية، "المحكمة الإدارية الفيدرالية تقر التجميد" 25 سبتمبر/أيلول 2013.

ح.المحكمة الإدارية الفيدرالية، "المحكمة الإدارية الفيدرالية تقر التجميد"، 25 سبتمبر/أيلول 2013؛ مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار). 2017. "جون كلود "بيبي دوك" دوفالييه (سويسرا)". مرصد استرداد الأموال، 20 يوليو/تموز 2017. https://star.worldbank.org/corruption-cases/node/18515

ط.المحكمة الإدارية الفيدرالية، "المحكمة الإدارية الفيدرالية تقر التجميد" 25 سبتمبر/أيلول 2013

أي من الأموال التي يملكها ذلك الشخص – فإن بعض الولايات القضائية التي لديها مثل هذه القوانين تجيز مع ذلك مصادرة أموال بديلة باعتبارها وسيلة للوفاء بالحكم الصادر على أساس الملكية.[50]

[50] في الولايات المتحدة، يمكن مصادرة أموال بديلة في جميع قضايا المصادرة الجنائية ولكن ليس من خلال المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

7-4-3 المصادرة الموسعة

المصادرة الجنائية الموسعة هي نوع من المصادرة المستندة إلى حكم بالإدانة، تطبق في الحالات التي تكون فيها الصلة السببية بين الأموال والجريمة ضعيفة أو غير ثابتة بوضوح، ومع ذلك يفترض أن الأموال غير مشروعة (بوشت 2017، 117، 119). وتسمح بعض الولايات القضائية للمحاكم بمصادرة الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية مماثلة أو ذات صلة (أو إدراجها في تقييم المنافع).[51] ولا يلزم توجيه الاتهام إلى الجاني بارتكاب جريمة عن هذه الأنشطة الأخرى ذات الصلة؛ ومع ذلك، يجب أن تجد المحكمة أن "الأنشطة ذات الصلة" ترتبط ارتباطاً كافياً بالجرم (كما نوقش، على سبيل المثال، في الإطار 7-6).

وفي الولايات القضائية الأخرى، يجوز السماح للمحاكم بمصادرة جميع الأموال المملوكة للشخص المتورط أو المدان أو جزء منها، دون النظر فيما إذا كانت قد اشتريت قبل ارتكاب جريمة أم بعد ارتكابها.[52] وغالباً ما تقتصر هذه الأحكام على الجرائم الخطيرة (مثل الإرهاب، أو الجريمة المنظمة، أو غسل الأموال، أو الفساد، أو الاتجار بالمخدرات) ولا تنطبق إلا على الأموال التي يملكها الجاني أو يسيطر عليها. ويناقش الإطار 7-8 المصادرة الوقائية في إيطاليا.

7-4-4 آليات إبطال نقل ملكية الأصول

بالإضافة إلى استخدام القرائن لإبطال بعض عمليات نقل ملكية الأصول (انظر القسم 7-4-1)، سنت بعض الولايات القضائية أحكاماً قانونية يؤول بموجبها سند ملكية الأصول المصادرة للدولة أو الحكومة وقت وقوع الفعل غير القانوني الذي أدى إلى المصادرة.[53] وإذا نقلت ملكية الأصل لاحقاً، فإنه يظل خاضعا للمصادرة – باستثناء نقل الملكية إلى مشترين حسني النية لا علم لهم بخضوع الأصل للمصادرة.

7-4-5 المصادرة التلقائية عند الإدانة

لا يؤدي هذا النوع من الأحكام إلى تفعيل القرائن غير القاطعة، بل إلى المصادرة الفعلية عن طريق التنفيذ التلقائي للقانون. ويستبعد هذا الحكم الحاجة إلى أي قرار قضائي، بمجرد استيفاء شروط معينة.[54] ويجوز للشخص الذي يدعي حصة في أصل خاضع للمصادرة التلقائية – سواء كان مدعَى عليه أو مالكاً بريئاً أو طرفاً ثالثاً – أن يتقدم بطلب لاستبعاد الأصل من تطبيق القانون عن طريق إثبات اكتسابه للأصل واستخدامه بطريقة مشروعة. ويتحمل صاحب المطالبة عبء الإثبات.

---

[51] هذه السلطات الموسعة للمصادرة مطلوبة في الولايات القضائية للاتحاد الأوروبي، بمقتضى الأمر التوجيهي 2014/42/EU للبرلمان الأوروبي والمجلس المنعقد في 3 أبريل/نيسان 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات الجريمة والعائدات المتأتية منها في الاتحاد الأوروبي (OJ L 127 29.04.2014)، المادة 5.

[52] القانون الجنائي الفرنسي، المادة 131-21.

[53] 53. يستخدم هذا المفهوم في الولايات المتحدة، ويشار إليه بتعبير "مبدأ الارتباط بالسابق"؛ انظر الباب 21 من المدونة القانونية للولايات المتحدة، البندين 853(ج)، 881(ح).

[54] تطبق المصادرة التلقائية في أستراليا.

الإطار 7-8 المصادرة الوقائية في إيطاليا

أسفرت جهود مكافحة الجريمة المنظمة في إيطاليا عن استحداث أحكام للمصادرة الوقائية في تشريع مكافحة المافيا، في وقت مبكر يرجع لعام 1982، مع إدخال تعديلات مختلفة منذ ذلك الحين (ماتساكوفا 2017، 117، 119). ولا يتطلب هذا النوع من المصادرة إدانة جنائية.[أ] ويتمثل الشرط الرئيسي في وجود اشتباه معقول في انتماء الشخص إلى منظمة إجرامية.[ب] وبالإضافة إلى ذلك، يشترط القانون تقييم "الخطورة الاجتماعية" للفرد (بمعنى مدى احتمال ارتكاب الفرد جرائم إضافية) وإظهار أن الأموال المعنية غير متناسبة مع دخل الفرد (ماتساكوفا 2017).

ومنذ عام 2008، امتدت المصادرة الوقائية إلى ما هو أبعد من الجرائم المتصلة بالمافيا، وطبقت على عدة أنواع من الجرائم. وفي الحالات التي لا تستطيع فيها السلطات تتبع الأموال غير المشروعة، يمكن أيضاً مصادرة الأموال ذات القيمة المعادلة (ماتساكوفا 2017، 104). ويجوز أيضاً مواصلة إجراءات المصادرة إذا توفي الشخص المعني (TI Italia 2013، 11).

وفي إطار النظام القانوني الإيطالي، تشترك المصادرة الجنائية والوقائية في بعض أوجه التشابه: فكلاهما يركز على عدم التناسب بين دخل الشخص محل التحقيق والأموال المعنية، وعلى العجز عن تبرير مصدر الأموال (TI Italia 2013، 12). غير أنه في حالة المصادرة الجنائية، من الضروري الإدانة، في حين أنه في حالة المصادرة الوقائية، يتعين إثبات "الخطورة الاجتماعية" للشخص محل التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن تطبق المصادرة الجنائية إلا على الأموال ذات الصلة بالجريمة، في حين تمتد المصادرة الوقائية إلى الأموال غير المرتبطة بالجريمة.

أ. لم تجد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على الإطلاق هذا النوع من المصادرة جنائياً في طبيعته ويستدعي تطبيق وسائل الحماية في الإجراءات الجنائية. انظر سيموناتو (2017 و 365 و 373) وقضية م. ضد إيطاليا (رقم 86/12386، قرار اللجنة الصادر في 15 أبريل/نيسان 1991)، الذي يرى أن مثل هذه التدابير من تدابير المصادرة تسعى إلى منع الاستخدام غير المشروع للممتلكات التي لم يثبت مصدرها القانوني، بطريقة تمثل خطورة على المجتمع.

ب. منذ عام 2008، يشترط أن يكون الشخص قد ارتكب جرائم معينة لا ترتبط بالضرورة بالجريمة المنظمة (ماتساكوفا 2017، 103).

7-5 مصالح الغير

يحق للغير ممن قد تكون لهم مصلحة قانونية في الأموال الخاضعة للمصادرة أن يُخطَروا بالدعاوى وأن تتاح فرصة الاستماع إليهم.[55] وعادة ما يرسل الإخطار المناسب إلى الأفراد الذين تعتقد السلطات أن لهم مصلحة معترفاً بها قانوناً. وينبغي تطبيق هذه القاعدة بصورة مطلقة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا أشار أحد الأطراف إلى أن له مصلحة فينبغي إخطار ذلك الطرف رسمياً. ولما كانت المصادرة تقضي على جميع الحقوق في الأموال، فينبغي توجيه إخطار إضافي أعم إلى الجمهور العام من خلال الصحف أو الجرائد

[55] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد 31(9)، 35، 55(3)(c)، 57؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البندين 12(8)، 13(8)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، البند 5(8).

القانونية أو الإنترنت. وينبغي أن يحدد أمر التقييد أيضاً إجراءات الاعتراف بالمصالح المشروعة للغير. (انظر الفصل الخامس، القسم 5-6، للاطلاع على مناقشة لهذه المسألة).

وتسمح بعض الولايات القضائية بمثول أطراف ثالثة قبل المحاكمة لإبداء دفوع محدودة - على سبيل المثال، أن التقييد التحفظي يسبب لهم معاناة شديدة أو أن الأصل من مصدر مشروع وضروري لنفقات المعيشة.

وقد تختلف الخطوات الإجرائية لتأكيد مصلحة الغير، تبعاً لنوع المصادرة من حيث كونها جنائية أم دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. وبصفة عامة، في المصادرة الجنائية، يجب أن تختتم الإجراءات الجنائية التي تتناول الجريمة الأساسية ويصدر أمر بمصادرة أموال المدعَى عليه قبل أن تنظر المحكمة في مصلحة الغير في دعوى تبعية بعد الإدانة. وفي مثل هذه الدعوى، يكون للطرف الثالث الغلبة إذا تمكن من إثبات أن الممتلكات كانت تخص ذلك الطرف وقت ارتكاب الجريمة، وليس المدعَى عليه، أو أن الطرف الثالث استحوذ عليها بوصفه مشترياً حسن النية مقابل سداد قيمتها.[56]

لاحظ أن الطرف الثالث في مثل هذه القضية قد تكون له الغلبة حتى لو كان متواطئا في الجريمة. وإذا استبعد الطرف الثالث من المشاركة في المحاكمة الجنائية، يجوز اعتبار مصادرة ممتلكات ذلك الطرف دون إتاحة الفرصة له للطعن في أساس المصادرة انتهاكاً للإجراءات القانونية الواجبة. وتتيح أنظمة المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة للحكومة وسيلة لاسترداد ممتلكات الأطراف الثالثة المتواطئة، لأنها تتطلب من الحكومة إثبات وقوع الجريمة، وكذلك استخدام الممتلكات في ارتكاب الجريمة وذلك في دعوى منفصلة تتعلق بذلك الطرف الثالث.

وفي العادة، في أنظمة المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، يجب على الطرف إثبات إما (أ) وجود مصلحة معترف بها قانوناً في الأموال؛ وإما (ب) اكتساب المصلحة قبل ارتكاب أي جريمة جنائية ودون وجود أي سبب يدفع الطرف إلى الاعتقاد بأن الأموال كانت ضالعة في الجريمة الأساسية؛ أو (ج) أن المصلحة في الأموال نشأت بعد ارتكاب النشاط الإجرامي وأن الطرف كان مشترياً بحسن نية ودفع مقابل قيمة الأصول. ويشار إلى ذلك أحياناً باسم دفاع "المالك البريء".[57]

6-7 التحديات القانونية التي يجب مراعاتها عند سن تشريع المصادرة

وكما هو الحال في جميع التشريعات، لم تخل قوانين المصادرة من الطعن القانوني أمام المحاكم الوطنية والدولية على حد سواء. وقد شملت هذه الطعون مناقشات بشأن حقوق الملكية، وفي حالة المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، ما إذا كان ينبغي منح الأشخاص المستهدفين بالمصادرة الضمانات الإجرائية القانونية الممنوحة للمتورطين في المسائل الجنائية، بما في ذلك افتراض البراءة،

[56] في الولايات المتحدة، ينص القانون على هذا الإجراء: الباب 21 من المدونة القانونية للولايات المتحدة البند 853(n).
[57] في الولايات المتحدة، ينص الباب 18 من المدونة القانونية للولايات المتحدة في البند 983(d) على دفاع المالك البريء في قضايا التجريد المدنية.

والحق في المثول أمام محكمة جنائية، والحق في عدم إدانة النفس، والحماية من المحاكمة على الجرم ذاته مرتين والعقاب بأثر رجعي.

وقد ركز العديد من هذه المناقشات على مسألة ما إذا كان ينبغي اعتبار المصادرة عقوبة أم إجراء انتصافياً. فإذا اعتبرت المصادرة عقوبة، على سبيل المثال، يجب أن توفر إجراءات المصادرة ضمانات الإجراءات الجنائية.

وعلى النقيض من ذلك، إذا اعتبرت المصادرة إجراء انتصافياً، فعندئذ يتعين توسيع نطاق التطبيق. وقد تشمل جلسات استماع أمام هيئات إدارية أو محاكم مدنية، وتستخدم معياراً مختلفاً للإثبات، وقرائن غير قاطعة (تسمح بها العديد من الولايات القضائية بشأن جرائم جنائية معينة)، والتطبيق بأثر رجعي. وأخيراً، اعتمد العديد من المحاكم نهجاً يسمح بهذا النطاق الأوسع من التطبيق.[58]

وفي بعض الولايات القضائية، انعكست المناقشات بشأن طبيعة المصادرة بطريقة مختلفة: ففي الولايات القضائية التي تعتبر المصادرة عقوبة، فإن تطبيقها لا يزال مقتصراً على الحالات المنصوص عليها في القانون تحديداً. أما في الولايات القضائية التي تعتبرها وسيلة انتصاف، فإن للمصادرة تطبيقاً أوسع نطاقاً، وتنطبق على جميع الجرائم في القضايا التي تحقق أرباحاً غير مشروعة ما لم تستثن على وجه التحديد.[59]

ويجب أن يتضمن نظام المصادرة نصوصاً عن تحديد العائدات والأدوات، وتتبعها، والحجز عليها أو تقييدها، وإدارتها، ومصادرتها، وتصفيتها، وتقاسمها أو إعادتها. ويمكن للسلطات أن تدرس أيضاً تعزيز الإطار القانوني للمصادرة من خلال تعيين قرائن غير قاطعة. وفضلاً عن ذلك، لما كانت معظم الجرائم الكبيرة المدرة للربح (بما في ذلك قضايا الفساد وغسل الأموال) تتجاوز الحدود الدولية، فيجب أن ينص نظام المصادرة على سبل إنفاذ أوامر المصادرة الوطنية في الخارج.

---

[58] قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه إذا اقتصر المبلغ على المنافع المتحصلة ولا يمكن استعواضه بالسجن بل بتدابير أخرى ذات قيمة اقتصادية فإن مصادرة عائدات الجريمة يكون لها طابع انتصافي: *انظر ويلتش ضد المملكة المتحدة* (رقم 90/17440، 9 فبراير/شباط 1995)؛ *فيليبس ضد المملكة المتحدة* (رقم 41087/98، 5 يوليو/تموز 2001)؛ و *بتلر ضد المملكة المتحدة* (رقم 98/41661، 27 يونيو/حزيران 2002). ومؤخراً، في *غوغيتيدزي ضد جورجيا* (رقم 36862/05، 12 مايو/أيار 2015)، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الفقرة 126) بأن تجريد الممتلكات المأمور به نتيجة دعاوى مدنية عينية دون تحديد تهمة جنائية ليس ذا طبيعة عقابية و/أو تعويضية. وللاطلاع على أمثلة من ولايات قضائية محددة، انظر غرينبيرغ وآخرين (2009، 19–21). ويوجد لدى الولايات المتحدة أحد أكثر أنظمة مصادرة الأموال تطوراً. وللاطلاع على كل من التطور التاريخي والوضع الحالي لمجموعة التشريعات القانونية وقرارات المحاكم، انظر كاسيلا (2013).

[59] في عام 2012، قامت أذربيجان بإصلاح نظام المصادرة بها، عن طريق تحويل المصادرة من أحد أنواع العقوبات الرئيسية أو الإضافية، المفروضة على دائرة ضيقة من الجرائم، إلى وسيلة انتصاف متاحة للجميع في الدعاوى الجنائية المتعلقة بجميع الجرائم التي تنشأ فيها أرباح غير مشروعة.

7-7 مصادرة الأموال الموجودة في ولايات قضائية أجنبية

من الشائع جداً أن تتجاوز التحقيقات المتعلقة بالفساد وغسل الأموال الحدود المحلية، الأمر الذي يتطلب التعاون مع الولايات القضائية الأجنبية.[60] ومن شأن مشاركة ولايات قضائية أجنبية أن تعقد القضية وتفتح مجموعة جديدة تماماً من الاحتمالات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت القضية تنطوي على جرائم محلية تتعلق بالفساد وغسل الأموال، وكذلك جرائم أجنبية لغسل الأموال، فقد تظهر عدة احتمالات (الشكل 7-1)، بما في ذلك ما يلي:

- يمكن إنفاذ دعاوى المصادرة المحلية التي تسفر عن إصدار أمر مصادرة ضد ممتلكات واقعة في ولاية قضائية أجنبية في تلك الولاية القضائية الأجنبية، من خلال طلب المساعدة القانونية المتبادلة وإعادة الأموال إلى الولاية القضائية الطالبة عملاً بالاتفاقات أو المعاهدات الدولية أو غيرها من الاتفاقات.[61] انظر الفصلين الأول والتاسع للاطلاع على وصف لإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة ومناقشة طرق إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية).

الشكل 7-1 مصادرة أموال في ولاية قضائية أجنبية

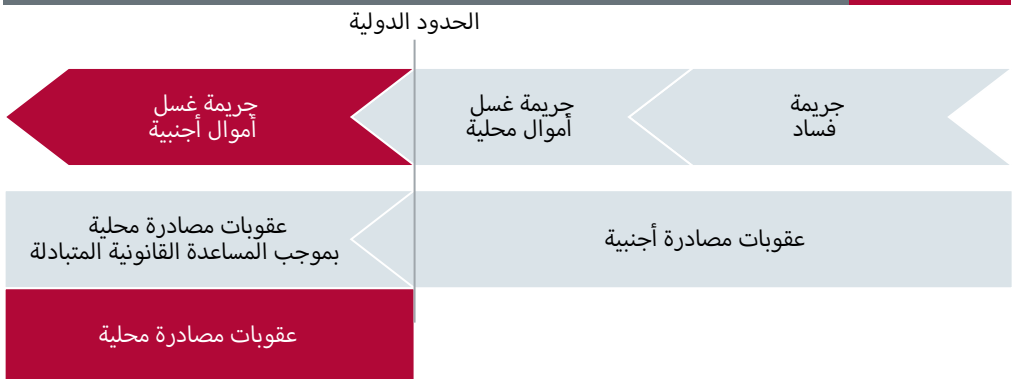

المصدر: البنك الدولي.

[60] انظر، على سبيل المثال، قضية كريسافولي التي نفذت فيها السلطات الفرنسية أمراً إيطالياً بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة ("مصادرة وقائية") على الرغم من أن القانون الفرنسي لم ينص على المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. وقد أدانت المحاكم الإيطالية كريسافولي بتهمة الارتباط الإجرامي بالاتجار بالمخدرات. وكان يملك فيلا في فرنسا، تبين أنه اشتراها من عائدات الاتجار بالمخدرات. وبناء على طلب السلطات الإيطالية تنفيذ عملية المصادرة – إعمالاً لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها (التي اعتمدت عام 1990 ودخلت حيز النفاذ عام 1993) – نفذت المحكمة العليا الفرنسية أمر المصادرة الإيطالي، على الرغم من عدم إمكانية ذلك في ظل القانون الوطني الفرنسي إلا بعد صدور حكم جنائي (محكمة النقض، رقم: 80371-03، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2003).

[61] على سبيل المثال، انظر أحكام الإعادة المبينة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد 54، 55، 57. وفي الولايات المتحدة، ينص الباب 28 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية في البند 2467 على إجراءات إنفاذ أمر المصادرة الأجنبية.

- يجوز لسلطات إنفاذ القانون في الولاية القضائية التي تقع فيها الممتلكات استصدار أمر مصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة بناءً على دليل على ارتكاب جريمة فساد أجنبية والرابط بين تلك الجريمة والممتلكات.
- يجوز للولاية القضائية الأجنبية فتح قضية غسل أموال ومصادرة الأموال بناءً على هذا الإجراء. (انظر الفصل الحادي عشر والقسم 7-8 أدناه للاطلاع على الخيارات المتاحة للولاية القضائية الطالبة، بما في ذلك الانضمام إلى القضية باعتبارها "طرفاً مدنياً" في بعض الولايات القضائية).
- يجوز متابعة كلاً من إجراءات المصادرة المحلية والأجنبية جنباً إلى جنب. وينبغي للممارسين أن ينظروا بداية فيما إذا كانت الولاية القضائية التي توجد فيها الأموال لديها آلية للإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية، على النحو الذي تشترطه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادتان 54–55)، دون إعادة النظر في القضية من حيث الموضوع. (انظر الفصلين الأول والتاسع بشأن التعاون الدولي لإنفاذ أوامر المصادرة وإعادة الأموال).

7-8 الاسترداد من خلال المصادرة لصالح ضحايا الجرائم

من الشائع بصورة متزايدة أن تستخدم الولايات القضائية آليات المصادرة لرد أموال ضحايا الجريمة.[62] وقد صممت التشريعات واللوائح التنظيمية بحيث تعطي الأولوية للضحايا على الخزانة العامة أو صندوق المصادرة التابع للدولة أو الحكومة. وإذا وجدت أموال كافية للوفاء بحكم المصادرة وأمر رد الأموال، يمكن إيداع الأموال المصادرة لصالح الدولة أو الحكومة بعد استرداد الضحايا لأموالهم.

وتكفل هذه الآليات عدم إنفاذ أوامر المصادرة على حساب الضحايا المستحقين لرد الأموال نتيجة للسلوك الإجرامي الأساسي. وثمة ميزة أخرى تكمن في أحكام التقييد العامة للمصادرة، والتي تسمح، بمجرد توجيه الاتهامات الرسمية، بتقييد احترازي أكثر تشدداً مما هو متاح في كثير من الأحيان في الدعاوى القضائية المدنية لرد الأموال أو تأمين الحصول على تعويض. وأخيراً، فمن شأن استخدام المصادرة لرد أموال الضحايا أن يوفر عليهم، في الكثير من الأحوال، رسوماً أو مصروفات كبيرة (تتمثل في نسبة مئوية من الأموال التي يمكن استردادها) التي تكون مطلوبة عادة في قضايا الاسترداد من خلال دعوى قانونية خاصة (مدنية).

وهذه الممارسة تدعمها الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 53(ج) التي تلزم الدولة الطرف أن "تتخذ ما قد يلزم من تدابير تسمح لمحاكمها أو لسلطاتها المختصة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة طرف أخرى بممتلكات اكتسبت عن طريق ارتكاب فعل مجرّم وفقاً لهذه الاتفاقية، باعتبارها مالكة شرعية لها". بالإضافة إلى ذلك تنص المادة 57(ج) على أنه على الولاية القضائية المتلقية للطلب "أن تنظر على وجه الأولوية في إرجاع الممتلكات المصادَرة إلى الدولة الطرف الطالبة، أو إرجاع تلك الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين السابقين، أو تعويض ضحايا الجريمة".

[62] تطبق حالياً ممارسة تجميد الممتلكات ومصادرتها لصالح الضحايا في فنلندا وفرنسا على الأقل (المفوضية الأوروبية 2016، 23).

في العديد من الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني، يمكن للدول والحكومات الأخرى ذات الصلة المطالبة بحقوقها قبل المصادرة بوصفها طرفاً مدنياً في الإجراءات الجنائية. وحتى في حال عدم تمتعها بوضع الطرف المدني، يمكنها أن تطلب من النيابة العامة، أو قضاة التحقيق أو المحكمة رد ممتلكاتها. وبالمثل، كثيراً ما تسمح القوانين والتشريعات في الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام للضحايا بأن يطلبوا رد الممتلكات المسروقة أو المختلسة التي كان لهم فيها سند ملكية سابق أو ملكية سابقة عندما تبت المحكمة في المصادرة.

وينبغي أن تنص النظم القانونية أيضاً على حق أصحاب المطالبات المحتملين في أن يبلغوا بالإجراءات، في حالة تحديد الأموال القابلة للاسترداد أو الحجز عليها (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 56). وإذا لم يتم الوفاء بهذا الالتزام، فقد تمضي النيابة العامة أو السلطات المعنية في كثير من الأحيان في القضايا دون النظر في مصالح الحكومة الأجنبية التي تضررت من جريمة الفساد، مما يحرم الحكومة الأجنبية من فرصة المطالبة بحقوقها.

المراجع

Adam, Rita. 2013. "Innovation in Asset Recovery, The Swiss Perspective." In *The World Bank Legal Review, Volume 4: Legal Innovation and Empowerment for Development*, edited by Hassane Cissé, Sam Muller, Chantal Thomas, and Chenguang Wang, 253–64. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12229.

Boucht, Johan. 2017. "Extended Confiscation: Criminal Assets or Criminal Owners." In *Chasing Criminal Money: Challenges and Perspectives on Asset Recovery in the EU*, edited by Katalin Ligeti and Michele Simonato, 117–38. Oxford, UK, and Portland, OR: Hart Publishing.

Brun, Jean-Pierre, Pascale Helene Dubois, Emile van der Does de Willebois, Jeanne Hauch, Sarah Jaïs, Yannis Mekki, Anastasia Sotiropoulou, Katherine Rose Sylvester, and Mahesh Uttamchandani. 2015. *Public Wrongs, Private Actions: Civil Lawsuits to Recover Stolen Assets*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank and United Nations Office on Drugs and Crime. https://star.worldbank.org/sites/star/files/9781464803703_0.pdf

Cassella, Stefan D. 2013. *Asset Forfeiture Law in the United States*, 2nd ed. Huntington, NY: Juris Publishing.

Cassella, Stefan D. 2015. "Civil Asset Recovery: The American Experience." In *Non-Conviction-Based Confiscation in Europe: Possibilities and Limitations on Rules Enabling Confiscation without a Criminal Conviction*, edited by Jon Petter Rui and Ulrich Seiber, 13–30. Berlin: Duncker & Humblot. https://pure.mpg.de/rest/items/item_2499325_6/component/file_3081806/content.

Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime, Council of Europe Treaty No. 141 (November 8, 1990, entered into force January 9, 1993), Strasbourg, France. https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/090000168007bd23.

EC (European Commission). 2016. "Impact Assessment Accompanying the Document 'Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on the Mutual Recognition of Freezing and Confiscation Orders.'" Commission Staff Working Document, EC, Brussels. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52016SC0468&from=EN.

EC (European Commission). 2018. "Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to be Financed from the General Budget of the Union." Document C(2018) 5142 final, EC, Brussels. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf.

EC (European Commission). 2020. "Asset Recovery and Confiscation: Ensuring that Crime Doesn't Pay." Report from the Commission to the European Parliament and the Council, COM(2020)217final,February6,Brussels.https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-security/20200602_com-2020-217-commission-report_en.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

Fazekas, Mihaly, and Eva Nanopoulos. 2016. "The Effectiveness of EU Law: Insights from the EU Legal Framework on Asset Confiscation." *European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice* 24 (1): 39–64. https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/253705/Fazekas%20and%20Nanopoulos%20European%20Journal%20of%20Crime%2C%20Criminal%20Law%20and%20Criminal%20Justice.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

FDFA (Swiss Federal Department of Foreign Affairs). 2016. "No Dirty Money: The Swiss Experience in Returning Illicit Assets." Booklet, FDFA, Bern. https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

Greenberg, Theodore S., Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray. 2009. *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture*. Washington, DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Stolen_Assest_Recovery.pdf.

Ivory, Radhi̇. 2014. *Corruption, Asset Recovery, and the Protection of Property in Public International Law: The Human Rights of Bad Guys*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mazzacuva, Francesco. 2017. "The Problematic Nature of Asset Recovery Measures: Recent Developments of the Italian Preventive Confiscation." In *Chasing Criminal Money: Challenges and Perspectives on Asset Recovery in the EU*, edited by Katalin Ligeti and Michele Simonato, 101–16. Oxford, UK, and Portland, OR: Hart Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and World Bank. 2012. *Identification and Quantification of the Proceeds of Bribery: A Joint OECD–StAR Analysis.* Rev. ed. Paris: OECD. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264174801-en.pdf?expires=1600641659&id=id&accname=guest&checksum=337609114C09DBA4A84487B212880DF3.

Panzavolta, Michele. 2017. "Confiscation and the Concept of Punishment: Can There Be a Confiscation without a Conviction?" In *Chasing Criminal Money: Challenges and Perspectives on Asset Recovery in the EU*, edited by Katalin Ligeti and Michele Simonato, 25–52. Oxford, UK, and Portland, OR: Hart Publishing.

Rui, Jon Petter, and Ulrich Seiber, eds. 2015. *Non-Conviction-Based Confiscation in Europe: Possibilities and Limitations on Rules Enabling Confiscation without a Criminal Conviction*. Berlin: Duncker & Humblot. https://pure.mpg.de/rest/items/item_2499325_6/component/file_3081806/content.

Simonato, Michele. 2017. "Confiscation and Fundamental Rights across Criminal and Non-Criminal Domains." *ERA Forum* 18 (3): 365–79. https://link.springer.com/article/10.1007/s12027-017-0485-0.

TI Italia (Transparency International Italia). 2013. "Illicit Assets Recovery in Italy: Enhancing Integrity and Effectiveness of Illegal Asset Confiscation." Report, TI Italia, Milan. https://docplayer.net/25502355-Illicit-assets-recovery-in-italy.html.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

World Bank. 2009. "Stolen Asset Recovery; Management of Returned Assets: Policy Considerations." Stolen Asset Recovery (StAR) initiative working paper, Report No. 55007, World Bank, Washington, DC. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/895271468332443748/stolen-asset-recovery-management-of-returned-assets-policy-considerations.

8. المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي في استرداد الأموال وقنوات التعاون غير الرسمية

8-1 ملاحظات تمهيدية

تتطلب قضايا الفساد، وقضايا غسل الأموال الأكثر تعقيداً، بوجه عام، بذل جهود تتجاوز نطاق الحدود المحلية لاسترداد الأموال. فقد ترتكب بعض الجرائم، أو أجزاء منها، في ولاية قضائية أخرى: كأن تدفع شركة رشاوى مقابل الحصول على عقد، بينما يقع مقرها الرئيسي، أو تأسست، في ولاية قضائية خارج نطاق الولاية القضائية التي دفعت فيها الرشوة، وقد يقوم المسؤولون المتلقون للرشوة بغسل مكاسبهم غير المشروعة في ولاية قضائية ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر القطاع المالي الدولي بيئة جذابة بشكل خاص لأولئك الذين يسعون إلى غسل الأموال وعرقلة جهود تتبع الأموال. فالأطراف الوسيطة مثل المحاسبين أو المحامين أو مقدمي خدمات الشركات وإدارة الأموال يتيحون إمكانية الوصول إلى القطاع المالي، ويعملون على إخفاء ضلوع مسؤول فاسد في معاملة أو ملكية أموال. وقد توفر تلك الفئات نقطة أخرى لتتبع تلك الأموال، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة عدد الولايات القضائية المعنية.

ويستخدم المسؤولون الفاسدون مخططات مالية معقدة لغسل العائدات المتأتية من الفساد، التي تضم في الغالب المراكز المالية الخارجية والداخلية، والشركات الوهمية، والكيانات المؤسسية، والتي تعد جميعها سهلة وسريعة الإنشاء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن نقل الأموال بسرعة – على الفور في كثير من الأحيان، بمجرد نقرة مفتاح على لوحة المفاتيح أو زر الهاتف المحمول – بمساعدة أدوات مثل التحويلات البرقية، وخطابات الائتمان، وبطاقات الائتمان والخصم، وآلات الصراف الآلي، والعملات المشفرة، والأجهزة المحمولة.

وعلى النقيض من الوقت القصير الذي يستغرقه نقل الأموال وإنشاء هياكل مبهمة، قد يستغرق تتبع الأموال واستردادها من جانب مسؤولي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة شهوراً أو سنوات، نظراً لمبدأ السيادة الذي يحد من قدرة السلطات على اتخاذ إجراءات تحقيقية وقانونية وإجراءات لإنفاذ القانون في الولايات القضائية الأجنبية. وغالباً ما يعتمد نجاح جهود التتبع والاسترداد على المساعدة المقدمة من الولايات القضائية الأجنبية، وهي عملية قد تبطئها وتعقدها الاختلافات في التقاليد القانونية والقوانين والإجراءات واللغات والمناطق الزمنية والقدرات.

وفي هذا السياق، يعد التعاون الدولي، بمعناه الأوسع، ضرورياً للنجاح في استرداد الأموال التي كانت مخبأة أو مخفية في الخارج.[1] وقد أقر المجتمع الدولي بذلك (انظر على وجه التحديد اتفاقية الأمم

[1] يعد تجميد أموال الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش (الفصل الخامس، الإطار 5-6) مثالاً على جهد منسق نُظم على المستوى الدولي منذ البداية.

الشكل 8-1 *تكامل مراحل استرداد الأموال من خلال التعاون*

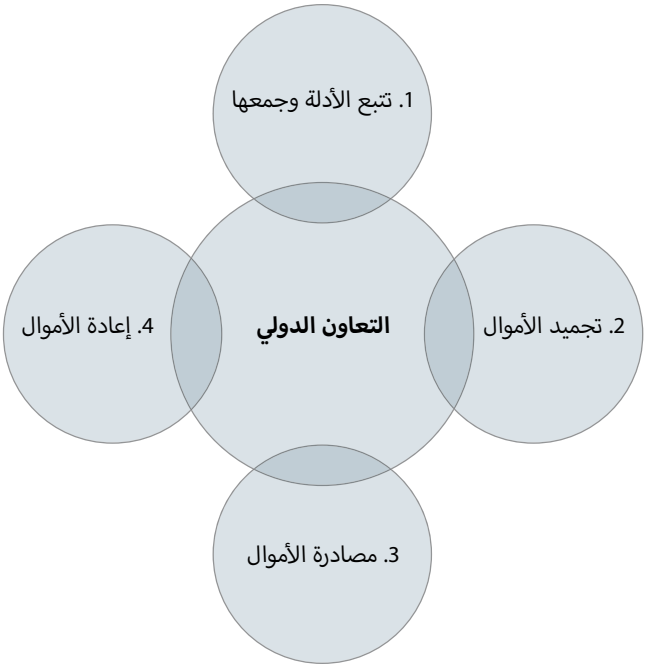

المصدر: البنك الدولي.

المتحدة لمكافحةالفساد [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد]، المادتين 46 و 51) وأبرم عدداً من المعاهدات أو الصكوك متعددة الأطراف التي تُلزم الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها في التحقيقات، وإبراز الأدلة، والإجراءات التحفظية والمصادرة، وإعادة الأموال. (الفصل الأول، الإطار 1-1، يحدد الإطار القانوني الدولي لاسترداد الأموال). وعلى وجه الخصوص، تقر المادة 51 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صراحة بأن الدول الأطراف "تقدم بعضها لبعض أوسع قدر من التعاون والمساعدة" في إعادة الأموال. ويوضح الشكل 8-1 تكامل التعاون الدولي عبر المراحل المتعددة لاسترداد الأموال.

وينبغي للممارسين مراعاة أن التعاون الدولي عمل "متبادل": فالولاية القضائية التي نُهبت أموالها لن تقتصر فقط على طلب المساعدة من الولاية (الولايات) القضائية الأجنبية التي أخفيت فيها الأموال، بل قد تحتاج أيضاً إلى تقديم معلومات أو أدلة إلى هذه الولايات القضائية لاسترداد الأموال بأنجع صورة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ الممارسون موقفاً استباقياً في السعي إلى التعاون الدولي، فضلاً عن تنبيه نظرائهم في الولايات القضائية الأجنبية إلى جرائم الفساد المحتملة.

ويختلف القرار بشأن أشكال التعاون والإجراءات من حالة إلى أخرى، وينبغي أن تناقشها الولايات القضائية المعنية في جميع المراحل. ويسلط هذا الفصل الضوء على الاعتبارات والتحديات والخصائص الإستراتيجية لمختلف الخيارات التي سيواجهها الممارسون في التعاون الدولي.

2-8 نظرة عامة مقارنة للمساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة

يميز هذا *الدليل* بين المساعدة التي تستلزم طلباً للمساعدة القانونية المتبادلة (طلب رسمي من بلد إلى آخر) والمساعدة التي يمكن تقديمها بصورة غير رسمية.

وبصورة أكثر تحديداً، يقدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة كتابة في العادة، ويجب أن يلتزم بإجراءات وبروتوكولات وشروط محددة تنص عليها الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية أو التشريعات المحلية. وفي مرحلة التحقيق، تقتضي هذه الطلبات بصفة عامة أدلة أو إجراءات تحفظية أو استخدام أساليب تحقيق معينة (مثل الإرغام على إبراز مستندات حساب مصرفي، واستصدار أوامر تفتيش وضبط، وأخذ إفادات الشهود الرسمية، وتقديم المستندات). كما يعد طلب المساعدة القانونية المتبادلة لازماً على وجه العموم لتنفيذ أوامر المصادرة.

وتتألف المساعدة غير الرسمية عادة من أي مساعدة رسمية تقدم خارج سياق الطلب الرسمي للمساعدة القانونية المتبادلة. وتعتبر بعض الولايات القضائية المساعدة غير الرسمية "رسمية"، لكون هذا المفهوم مأذوناً به في تشريعات المساعدة القانونية المتبادلة وينطوي على مشاركة السلطات أو الهيئات أو الإدارات الرسمية. وقد شددت الاتفاقات والمعايير الدولية على أهمية هذا التعاون.[2]

وعلى النقيض من طلب المساعدة القانونية المتبادلة، فقد لا تُقبل المعلومات المجموعة من خلال المساعدة غير الرسمية أمام المحكمة؛ بل تعتبر أقرب إلى التحريات أو المعلومات الأساسية التي يمكن استخدامها في تطوير التحقيق وقد تفضي إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة.[3] وقد تتم هذه العملية "غير الرسمية" عبر الهاتف بين النظراء (أي بين هيئات إنفاذ القانون أو قضاة التحقيق أو أعضاء النيابة العامة)؛ من خلال التعاون الإداري؛ أو من خلال اجتماعات مباشرة بين النظراء.[4] وفي العادة، لا يتطلب تبادل المعلومات فيما بين أجهزة الشرطة طلب مساعدة قانونية متبادلة رسمية.

وتشمل المساعدات غير الرسمية أيضاً التعاون الإداري من خلال مذكرات التفاهم الدولية بين الهيئات المناظرة في مختلف البلدان (فيما بين السلطات الضريبية والجمارك ووحدات التحريات المالية، على سبيل المثال). وقد تسمح مذكرات التفاهم هذه بمشاركة هذه المعلومات مع الشرطة والسلطات القضائية، وقد تكون مفيدة في الحصول على معلومات عن الحسابات المصرفية، والتحويلات البرقية الدولية، وتحويلات العملات عبر الحدود.

---

[2] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان 48 و 50؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادتان 26 و 27؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 9؛ التوصية رقم 40 لمجموعة العمل المالي ("الأشكال الأخرى للتعاون الدولي") (مجموعة العمل المالي 2019).

[3] بوجه عام، لن تسمح الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون العام باستخدام نتائج المساعدة غير الرسمية دليلا في المحكمة. ومن ناحية أخرى، يمكن للولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني أن تسمح للقاضي بالنظر في المعلومات المجموعة من خلال المساعدة غير الرسمية. فعلى سبيل المثال تسمح شيلي وسويسرا بقبول هذه الأدلة.

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 46(9)، تتطلب من الدولة الطرف تقديم مساعدة غير قسرية دون اشتراط ازدواجية التجريم (وفقاً لما تمت مناقشته في الفصل التاسع، القسم 9-2-2)، حيثما يتسق ذلك مع المفاهيم الأساسية لنظامها القانوني. كما تشترط التوصية 37 لمجموعة العمل المالي ("المساعدة القانونية المتبادلة") أن تقوم البلدان، قدر الإمكان، بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة بصرف النظر عن وجود ازدواجية التجريم – ولا سيما إذا كانت الإجراءات أقل تدخلاً وغير قسرية (مجموعة العمل المالي 2019).

كما تتمتع بعض هيئات الجمارك والإدارات الضريبية بصلاحيات التحقيق الجنائي. وعادة ما تقتصر المعلومات المتبادلة في إطار هذه الآليات على الوكالات المأذون لها بتلقي المعلومات.

مع مراعاة الأطر القانونية المعمول بها، قد تتضمن المساعدة غير الرسمية إجراءات تحقيق غير قسرية – مثل جمع المعلومات المتاحة للجمهور، وإجراء المراقبة البصرية، والحصول على معلومات من وحدات التحريات المالية – وقد تمتد لتشمل الإفصاح التلقائي عن المعلومات، أو إجراء تحقيق مشترك، أو مطالبة السلطات في ولاية قضائية أخرى بفتح قضية. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن طلب اتخاذ إجراءات تحفظية طارئة (على سبيل المثال، لمنع تحويل برقي مرتقب) من خلال قنوات غير رسمية، وإن كان من الضروري إتباعه بطلب للمساعدة القانونية المتبادلة.

ومن ناحية أخرى، تشمل المساعدة الرسمية أموراً مثل الاتفاق على نقل الإجراءات إلى ولاية قضائية أخرى؛ وتنفيذ القوانين المحلية التي تسمح بالاسترداد المباشر؛ وإنفاذ أو تسجيل أمر تقييد أو مصادرة تحفظيين من ولاية قضائية أخرى؛ وتسليم المطلوبين.[5] ويوضح الجدول 8-1 بالتفصيل الفروق بين المساعدة غير الرسمية وطلب المساعدة القانونية المتبادلة.

الجدول 8-1 الفروق بين المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة

العامل	المساعدة غير الرسمية	طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
الغرض	• جمع التحريات والمعلومات للمساعدة في التحقيق[أ] • الإجراءات التحفظية الطارئة في بعض الولايات القضائية	• الحصول على أدلة لاستخدامها في المحاكمة الجنائية والمصادرة (في بعض القضايا، المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة) • إنفاذ أمر التقييد أو حكم المصادرة
نوع المساعدة	• الاطلاع على المعلومات المفتوحة • إجراءات التحقيق غير القسرية • الإفصاح الاستباقي عن المعلومات المغلقة وفقاً للأطر القانونية • التحقيقات المشتركة • فتح قضية أجنبية	• إجراءات التحقيق القسرية (مثل أوامر التفتيش) • أشكال أخرى من المساعدة القضائية (مثل إنفاذ الإجراءات التحفظية أو حكم المصادرة)
عملية الاتصال	*مباشر:* • هيئة إنفاذ القانون، أو أعضاء النيابة العامة، أو قاضي التحقيق مباشرة مع النظراء • بين وحدات التحريات المالية المناظرة، وجهات تنظيم القطاع المصرفي وهيئات الأوراق المالية، أو إدارات الضرائب والجمارك[ب]	*بصفة عامة، غير مباشر:* • غالباً من خلال السلطات المركزية في كل ولاية قضائية [ج] • خطابات طلب معلومات من خلال وزارة الخارجية
المتطلبات	• مجرد اتصال فيما بين الهيئات عادة، وأحيانا مذكرة تفاهم • يجب أن تجمع بشكل قانوني في كلتا الولايتين القضائيتين	• يجب أن تشمل ازدواجية التجريم، وغالباً ما تشمل المعاملة بالمثل، والتخصص، والتحقيق الجنائي الجاري، أو الصلة بين الأموال والجريمة

(تابع في الصفحة التالية)

الجدول 8-1 الفروق بين المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة (تابع)

العامل	المساعدة غير الرسمية	طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
الإيجابيات	• الحصول على المعلومات بسرعة؛ الإجراءات الشكلية لطلب المساعدة القانونية المتبادلة غير مطلوبة (على سبيل المثال، ازدواجية التجريم) • مفيدة للتحقق من الوقائع أو الحصول على معلومات أساسية لتحسين طلب المساعدة القانونيةالمتبادلة	• الأدلة مقبولة في المحكمة • يمكن من إنفاذ الأوامر
القيود	• لا يمكن دائما الإفصاح عن المعلومات دون قيود و/أو استخدامها دليلا • صعوبة تحديد جهات الاتصال • قلة الموارد المخصصة للتواصل الشبكي • التسريبات المحتملة	• تستغرق وقتا طويلا • تحتاج لموارد كثيفة • غالباً ما يصعب تلبية المتطلبات • التسريبات المحتملة

المصدر: البنك الدولي.

أ. في بعض الأحيان، يمكن للمساعدة غير الرسمية أيضاً أن تقدم أدلة يمكن استخدامها في محاكمة جنائية دون الحاجة إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة - على سبيل المثال، الأدلة التي يتم الحصول عليها من هيئات إنفاذ القانون الأجنبية التي تقوم بدورية بالسيارة إلى مكان ما والتقاط الصور؛ وتوفير سجلات متاحة للجمهور؛ أو توفير سجلات داخلية لإنفاذ القانون يمكن التصديق عليها.

ب. ولتعزيز التعاون الضريبي، في سياق التهرب الضريبي والتحايل الضريبي، وقع العديد من الدول الأطراف الاتفاقية متعددة الأطراف للمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وتشترط المادة السادسة منها أن تتفق سلطاتها المختصة على نطاق التبادل التلقائي للمعلومات. انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية" (تاريخ آخر تحديث في سبتمبر/أيلول 0202). https://www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/convention-on-mutualadministrative-assistance-in-tax-matters.htm ويتضمن عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنتدى العالمي المعني بشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية معياراً موحداً للإبلاغ وبوابة إلكترونية، هي بوابة التبادل التلقائي على https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/.

ج. وقد تكون هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تسمح بالاتصال المباشر فيما بين الممارسين.

8-3 الاعتبارات الرئيسية في التعاون الدولي

يجب أن تتضمن إستراتيجية قضايا استرداد الأموال اعتبارات التعاون الدولي منذ البداية.[6] ولهذا الغرض، ينبغي للممارسين أن يضعوا في اعتبارهم المبادئ الرئيسية الأربعة المبينة أدناه.

8-3-1 دمج التعاون الدولي في كل مرحلة من مراحل القضية

عندما تنطوي القضية على أكثر من ولاية قضائية واحدة، من المهم أن يركز الممارسون على الفور على جهود التعاون الدولي والإبقاء عليها طوال مدة القضية. وهناك بعض السلطات التي تنتظر حتى صدور إدانة محلية وتأمين أمر المصادرة قبل البدء في عملية تتبع الأموال وتأمينها في الخارج – وغالباً ما يخلف ذلك نتائج محبطة وسلبية، كأن يمنح التأخير المسؤول الفاسد فرصة كافية لتحويل الأموال إلى ولايات

[6] من أجل تحسين فهم بعض الجوانب الخاصة بالولاية القضائية، يمكن للممارسين الرجوع إلى أدلة استرداد الأموال (https://star.worldbank.org/ArabForum/asset-recovery-guides) وأدلة الملكية النفعية (https://star.worldbank.org/content/beneficial-ownership-guides) التي جمعتها مبادرة ستار التابعة للبنك الدولي. انظر أيضاً مبادئ لوزان التوجيهية بشأن الكفاءة في استرداد الأموال المسروقة (الوارد وصفها في الفصل الثاني، الإطار 2-5 من هذا الدليل) بشأن تخطيط وإدارة قضية استرداد الأموال الدولية في https://guidelines .assetrecovery. org/guidelines.

قضائية غير متعاونة. ولذلك، لابد من إشراك سلطات الولايات القضائية الأخرى منذ البداية من خلال وسائل غير رسمية، على الأقل.

ومن شأن إقامة اتصال استباقي في وقت مبكر أن يساعد الممارسين على فهم النظام القانوني الأجنبي والتحديات المحتملة، والحصول على أدلة إضافية، وإعداد إستراتيجية. كما يتيح للولاية القضائية الأجنبية فرصة للاستعداد لأداء دورها في تقديم التعاون. ويعرض الإطاران 8-1 و 8-2 قضيتين تعاون فيهما ممارسون من بلدان مختلفة في جهود استرداد الأموال.

الإطار 8-1

عملية غسل السيارات (*Operação Lava Jato*): التعاون بين السلطات الأمريكية والبرازيلية والسويسرية

على الرغم من أن عملية غسل السيارات بدأت بوصفها تحقيقا منعزلا في أنشطة غسل الأموال،[أ] فسرعان ما توسعت إلى عملية هائلة لمكافحة الفساد شملت شركة بيتروليو برازيليرو (بتروبراس) البرازيلية شبه الحكومية (التي تملك الدولة فيها حصة أغلبية)، وهي واحدة من أكبر شركات النفط والغاز في العالم (مورو 2018، الصفحتان 157-158). وقد بدأت الشرطة الفيدرالية البرازيلية وإحدى فرق العمل التي عينتها النيابة العامة الفيدرالية البرازيلية التحقيق في مارس/آذار 2014 بعد اكتشاف معاملات مالية غير عادية بين بتروبراس وموردیها، بما في ذلك شركة أوديبريشت العملاقة للإنشاءات. وتبين فيما بعد أن هذه المعاملات كانت عبارة عن رشاوى استخدمت في الإثراء الإجرامي للمديرين التنفيذيين في شركة بتروبراس وتمويل الحملات الانتخابية للسياسيين (مورو 2018، 158).

وعدت هذه القضية التحقيق الرائد والأشمل في قضايا الفساد في تاريخ البرازيل.[ب] وحتى عام 2018، رُفعت أكثر من 80 قضية جنائية ضد ما لا يقل عن 340 متهماً أمام المحاكم البرازيلية. وحكم بالفعل في أكثر من نصف هذه القضايا، وتمخض بعضها عن أكثر من 200 إدانة لنحو 140 متهماً بالرشوة وغسل الأموال، من بين جرائم أخرى.[ج]

وفي وقت مبكر، اتخذت الفضيحة بعداً دولياً حيث تبين ضلوع العديد من البلدان والشركات فيها. ولهذا السبب، كان على البرازيل أن تعمل عن كثب مع هذه البلدان لفضح شبكة فساد متشابكة. وبين عامي 2014 و2018، قدمت السلطات البرازيلية 269 طلباً للمساعدة القانونية المتبادلة إلى 45 بلداً وتلقت 248 طلباً للمساعدة القانونية المتبادلة من 36 سلطة أجنبية.[د] وحتى كتابة هذا التقرير، كانت قد وقعت بالفعل على اتفاقيات لتبادل المعلومات مع الأرجنتين وسويسرا والنرويج وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر.[هـ]

ويعد التعاون مع الولايات المتحدة [و] على وجه الخصوص مثالاً يحتذى للبلدان التي تتطلع إلى التصدي للفساد السياسي لديها[ز] حيث تعاونت السلطات البرازيلية والأمريكية في جوانب متعددة من تلك الفضيحة، بما في ذلك التحقيق ضد شركة الإنشاءات أوديبريشت، ووحدة البتروكيماويات التابعة لها براسكيم التي تسيطر عليها شركة أوديبريشت وتمتلك فيها بتروبراس حصة أقلية.[ح] وتبين أن أوديبريشت وبراسكيم كانتا تدفعان بصورة منتظمة رشاوى كبيرة لكبار المسؤولين في بلدان شتى من العالم لتأمين مشروعات مختلفة.[ط]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-1

عملية غسل السيارات (*Operação Lava Jato*): التعاون بين السلطات الأمريكية والبرازيلية والسويسرية (تابع)

وعمل أعضاء النيابة البرازيليون والأمريكيون عن كثب لجمع الأدلة وبناء القضية. ونتيجة لذلك، أقرت أوديبريشت وبراسكيم بالذنب ووافقتا على دفع غرامة مجتمعة لا تقل عن 3.5 مليارات دولار لتسوية الاتهامات التي وجهتها لها السلطات البرازيلية والأمريكية والسويسرية. ومع ذلك، أبرمت كل شركة اتفاقات تفاوضية منفصلة لشطب الدعوى مع سلطات إنفاذ القانون.ي وبموجب الاتفاقات التفاوضية، تحصل البرازيل على 80% من إجمالي الغرامة الجنائية، بينما تتلقى كل من سويسرا والولايات المتحدة 10%. وتضمن هذه التسويات العالمية تجنب ازدواج الغرامات والعقوبات، مع ضمان الإنصاف في العقوبة وتشجيع الشركات على التعاون مع سلطات إنفاذ القانون.[ك] ووفقاً لوزارة العدل الأمريكية، فإن هذه الاتفاقيات هي نتاج جهد استثنائي متعدد الجنسيات للتحقيق في قضية شديدة التعقيد ومقاضاة مرتكبيها، وهي تشكل واحدة من أكبر تسويات الرشوة الأجنبية على الإطلاق.[ل]

أ. أخذت العملية اسمها من محطات البنزين ومغاسل السيارات التي كانت تستخدم لغسل عائدات الجرائم. جوناثان واتس. 2017. "عملية غسل السيارات: هل هي أكبر فضيحة فساد في التاريخ؟" غارديان، 1 يونيو/حزيران 2017 (تاريخ الاطلاع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://www.theguardian.com/world/2017/jun/01/brazil-operation-car-wash-is-this-the-biggest-corruption-scandal-in-history.

ب. يناقش هذا الدليل أيضاً قضية Lava Jato في الفصل الثاني، الإطارين 2-4 و 2-11؛ الفصل الثالث، الإطار 3-1؛ الفصل الرابع، الإطار 4-2؛ والفصل الخامس، الإطار 5-5.

ج. النيابة العامة الفيدرالية البرازيلية "A Lava Jato em números no Paraná" [غسل السيارات، بالأرقام، في ولاية بارانا]، تاريخ آخر تحديث 19 مارس/آذار 2020، http://www.mpf.mp.br/grandes-casos/lava-jato/resultados.

د. النيابة العامة الفيدرالية البرازيلية "A Lava Jato em números no Paraná".

هـ. ناثان ديفيز. 2018. "الأرجنتين والبرازيل يتبادلان بعض المعلومات المتعلقة بعملية غسل السيارات". الهميسفيريو، 20 يوليو/تموز 2018 (تاريخ الاطلاع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://elhem.co/2018/07/20/argentina-brazil-to-share-some-information-related-to-operation-car-wash/.

و. وزارة العدل الأمريكية. 2016. "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب وتوافقان على دفع غرامات عالمية لا تقل عن 3.5 مليارات دولار لتسوية أكبر قضية رشوة أجنبية في التاريخ". بيان صحفي رقم 16-1515، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016 (تاريخ الاطلاع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://www.justice.gov/opa/pr/odebrecht-and-braskem-plead-guilty-and-agree-pay-least-35-billion-global-penalties-resolve.

ز. كيس تومسون. 2018. "البرازيل: نموذج للتعاون الدولي في محاكمات الرشوة الأجنبية". GAB | المدونة العالمية لمكافحة الفساد، 21 يونيو/حزيران 2018 (تاريخ الاطلاع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://globalanticorruptionblog.com/2018/06/21/brazil-a-model-for-international-cooperation-in-foreign-bribery-prosecutions/.

ح. وزارة العدل الأمريكية، "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ الولايات المتحدة ضد شركة براسكيم، Cr. No. 16-644 RJD (E.D.N.Y.) (محكمة منطقة نيويورك)، https://www.justice.gov/opa/press-release/file/919901/download.

ط. وزارة العدل الأمريكية، "مساعد النائب العام بالنيابة كينيث أ. بلانكو يتحدث في الفعالية الحوارية بين البلدان الأمريكية لمجلس الأطلسي حول الدروس المستفادة من البرازيل: الأزمة والفساد والتعاون العالمي" نص الكلمة، نشر في 19 يوليو/تموز 2017 (تاريخ الاطلاع 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018)، https://www.justice.gov/opa/speech/acting-assistant-attorney-general-kenneth-blanco-speaks-atlantic-council-interamerican-1. انظر أيضاً وزارة العدل الأمريكية، "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

ي. تبلغ الغرامة المفروضة على أوديبريشت ما لا يقل عن 2.6 مليار دولار وما يصل إلى 4.5 مليارات دولار، وذلك رهناً بقدرة الشركة على دفع إجمالي الغرامات المفروضة. وستكون الغرامة المفروضة على براسكيم نحو 957 مليون دولار (وزارة العدل الأمريكية، "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016).

ك. وزارة العدل الأمريكية، "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

ل. وزارة العدل الأمريكية، "أوديبريشت وبراسكيم تقران بالذنب"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتمثل تسوية إيرباص في فبراير/شباط 2020 التي تشمل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مثالا آخر على تسوية بشأن الرشوة الأجنبية. انظر وزارة العدل الأمريكية. 2020. "إيرباص توافق على دفع غرامات عالمية تزيد على 3.9 مليارات دولار لتسوية قضية الرشوة الأجنبية وانتهاك الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة". بيان صحفي رقم 20-114، 31 يناير/كانون الثاني 2020 (تاريخ الاطلاع 15 مايو/أيار 2020). https://www.justice.gov/opa/pr/airbus-agrees-pay-over-39-billion-global-penalties-resolve-foreign-bribery-and-itar-case.

الإطار 8-2 قضية فيمبلكوم: التعاون بين أعضاء النيابة والجهات التنظيمية في 20 بلداً

تعد قضية فيمبلكوم مثالاً آخر على كيفية تعاون أعضاء النيابة والجهات التنظيمية في 20 بلداً في التحقيق في مسألة عابرة للحدود، للوصول إلى إحدى أكبر تسويات قضايا الرشوة الأجنبية في العالم على الإطلاق.[أ](انظر أيضاً الفصل الثاني، الإطار 2-9، بشأن اتفاق الملاحقة القضائية المؤجلة والتسوية)

وتتعلق القضية بشركة فيمبلكوم (سادس أكبر شركة اتصالات في العالم) وفرعها الأوزبكي يونيتيل المملوك بالكامل، ضمن شركات أخرى، فيما يتعلق بالتآمر لدفع رشاوى لمسؤول حكومي في أوزبكستان بين عامي 2006 و2012 (من أجل الحصول على تراخيص الاتصالات والترددات والقنوات والمزايا الأخرى) بالإضافة إلى جرائم غسل الأموال.[ب]

ووافقت شركة فيمبلكوم على دفع نحو 800 مليون دولار إلى السلطات الأمريكية والهولندية لتسوية العقوبات الجنائية والتنظيمية.[ج] وكانت هذه التسوية ثمرة جهد منسق بين وزارة العدل الأمريكية وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، والنيابة العامة في هولندا، وسلطات إنفاذ القانون في العديد من البلدان، بما في ذلك بلجيكا وفرنسا ولاتفيا ولكسمبرغ والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.[د]

كما سعت وزارة العدل الأمريكية إلى استعادة 850 مليون دولار من خلال تجريد الأموال. ولهذا السبب، رفعت شكويين مدنيتين: إحداهما تسعى وراء عائدات رشاوى غير قانونية تبلغ 550 مليون دولار، أو ممتلكات ضالعة في غسل هذه العائدات، موجودة في حسابات مصرفية سويسرية. والأخرى تسعى وراء 300 مليون دولار تشمل أموالاً مقيدة في بلجيكا وأيرلندا ولكسمبرغ.[هـ] وأدى التحقيق إلى فرض عقوبات جنائية بقيمة 1.3 مليار دولار تدفع إلى الولايات المتحدة، وأكثر من 2.6 مليار دولار قيمة غرامات عالمية مع الحرمان من العائدات.[و]

أ. وزارة العدل الأمريكية. 2016. "فيمبلكوم المحدودة ويونيتل ذات المسؤولية المحدودة تبرمان تسوية في قضية رشوة أجنبية عالمية بقيمة تزيد على 795 مليون دولار؛ الولايات المتحدة تسعى لتجريد 850 مليون دولار تمثل عائدات الفساد في مخطط الرشوة"، بيان صحفي رقم 16-194، 18 فبراير/شباط 2016 (تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://www.justice.gov/opa/pr/vimpelcom-limited-and-unitel-llc-enter-global-foreign-bribery-resolution-more-795-million.

ب. وزارة العدل الأمريكية، "فيمبلكوم المحدودة ويونيتل"، 18 فبراير/شباط 2016؛ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. 2016."فيمبلكوم تسدد 795 مليون دولار قيمة تسوية عالمية عن انتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية". بيان صحفي رقم 2016-34، 18 فبراير/شباط 2016 (تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://www.sec.gov/news/pressrelease/2016-34.html.

ج. وزارة العدل الأمريكية، "فيمبلكوم ليمتد ويونيتل"، 18 فبراير/شباط 2016.

د. وزارة العدل الأمريكية، "فيمبلكوم ليمتد ويونيتل"، 18 فبراير/شباط 2016. انظر أيضاً ريان رولفسن وجوشوا أشر. 2016. "فيمبلكوم المحدودة توافق على دفع 795 مليون دولار وتقبل بوضع الشركة تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات لتسوية قضية رشوة كبرى في أوزبكستان". ليكسولوجي، 19 فبراير/شباط 2016. https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=6d9fae12-f209-47a0-9be4-e6134e386698 .

هـ. وزارة العدل الأمريكية، "فيمبلكوم ليمتد ويونيتل"، 18 فبراير/شباط 2016.

و. وزارة العدل الأمريكية. 2019. "اتهام مسؤول حكومي أوزبكي سابق ومسؤول تنفيذي في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الأوزبكية في مخطط للرشوة وغسل الأموال يتضمن دفع رشاوى تقارب المليار دولار". بيان صحفي رقم 19-067، 7 مارس/آذار 2019. https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/former-uzbek-government-official-and-uzbek telecommunications-executive-charged-bribery.

8.3.2 تكوين علاقات شخصية والحفاظ عليها

يشكل تكوين علاقات شخصية مع نظراء أجانب السمة المميزة لنجاح حالات استرداد الأموال. ومن شأن مكالمة هاتفية أو رسالة إلكترونية أو مؤتمر بالفيديو أو اجتماع مباشر مع نظراء أجانب أن تقطع شوطاً طويلاً نحو السير في القضية إلى نهايتها. والتواصل مهم في جميع المراحل: الحصول على المعلومات والتحريات، واتخاذ القرارات الإستراتيجية، وفهم متطلبات الولاية القضائية الأجنبية للمساعدة،

وصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، أو متابعة طلبات المساعدة. كما يساعد على الحد من التأخير، وخاصة عندما تؤدي الاختلافات في المصطلحات والتقاليد القانونية إلى سوء الفهم. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأنه أن يثبت أن الإدارة جادة وملتزمة بالقضية، ومن ثم بناء الثقة بين الأطراف وتعزيز زيادة الاهتمام والالتزام بالقضية.

وفي القضايا الأكبر، قد يؤدي عقد اجتماع مباشر في وقت مبكر للممارسين من مختلف الولايات القضائية المشاركة في التحقيق إلى تسهيل تبادل المعلومات. كما يساعد النظراء على بناء الثقة، وتقييم الإستراتيجيات، والتعرف على متطلبات تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. (يعرض الإطار 8-3 قضية توضح أهمية استخدام العلاقات المهنية والحفاظ عليها).

وفي بعض الحالات، وخاصة عندما يواجه الممارسون قيوداً على الموارد أو في القضايا التي تشمل عدة ولايات قضائية، ربما وجهوا الدعوة لممثلي الولايات القضائية الأجنبية إلى حضور اجتماع لدراسة القضية يعقد محلياً (كما حدث في البرازيل). وفي حالات أخرى، اختار الممارسون زيارة الولايات القضائية الأجنبية المعنية بالقضية.

الإطار 8-3 التواصل الشخصي: مثال لقضية من بيرو

في سبتمبر/أيلول من عام 2000، أظهرت تسجيلات فيديو متلفزة فلاديميرو مونتيسينوس رئيس جهاز المخابرات في بيرو تحت رئاسة الرئيس ألبيرتو فوجيمورى آنذاك، وهو يقدم رشوة لأحد أعضاء الكونغرس المنتخبين.[أ] وقد لجأت سويسرا بناءً على ذلك إلى الإفصاح التلقائي لتنبيه بيرو إلى وجود أموال مجمدة في سويسرا ودعت بيرو إلى تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة.

واتصل النائب العام البيروفي شخصياً بقاضي التحقيق السويسري المتولي للقضية – سواء عن طريق الهاتف أو بصفة شخصية في زيوريخ في نهاية المطاف. وأسفرت العلاقة الشخصية عن النتائج المهمة التالية:

- *التمكين من اتخاذ قرارات إستراتيجية أساسية.* وقررت بيرو في النهاية، بعد مناقشات بشأن خيارات استرداد الأموال، متابعة القضية محلياً واللجوء إلى المساعدة القانونية المتبادلة والإعفاءات التشريعية لاسترداد الأموال المجمدة في سويسرا.
- *استيضاح متطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.* أتاحت المحادثة الشخصية للسلطات البيروفية تكوين فهم أفضل للنظام السويسري، وفكرة عما تحتاج إلى إثباته وتقديمه للنجاح في طلبها المقدم لسويسرا.
- *بناء الثقة.* برهنت الاتصالات الشخصية على ما يتمتع به الطرفان من إرادة سياسية والتزام وساعدت على تعزيز الثقة بينهما.

وكانت هذه النتائج، التي أمكن تحقيقها بفضل العلاقات الشخصية، محورية في إعادة 77 مليون دولار نتيجة للتعاون السويسري البيروفي.[ب]

أ. للمزيد من المناقشة حول هذه القضية، انظر الفصل الأول، الإطار 1-3؛ والفصل الخامس، الإطار 5-8.
ب. المجلس الفيدرالي السويسري. 2002. "قضية مونتيسينوس: سويسرا تحول 77 مليون دولار إلى بيرو". بيان صحفي، 20 أغسطس/آب 2002. https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-23237.html.

قد يكون من الصعب إقامة علاقات شخصية. فالعديد من الممارسين لا تتوفر لديهم خدمات الإنترنت لتحديد من الذي يمكنهم التواصل معه، ولا يسمح لهم بإجراء مكالمات هاتفية دولية، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة لحضور الاجتماعات الدولية أو الإقليمية التي تساعدهم على إقامة شبكات علاقات شخصية. وحتى في حالة معرفة اسم مسؤول الاتصال ورقم هاتفه، فقد تشكل الاختلافات اللغوية حاجزاً إضافياً.

ولكن العلاقات الشخصية تعد محورية في نجاح استرداد الأموال، لذا يتعين على السلطات بذل كل المحاولات التي تكفل إتمامها. وتستحق الثمار الناتجة ما يبذل من أجلها من وقت وجهد في إقامة هذه العلاقات – سواء كان الممارس يسعى للحصول على إرشادات بشأن أفضل السبل للمضي قدما، أو جمع خيوط القضية، أو طلب المساعدة في صياغة المساعدة من خلال طلب المساعدة القانونية المتبادلة. ويقدم الإطار 8-4 قائمة بالسبل التي تتيح متابعة العلاقات الشخصية.

الإطار 8-4 قنوات للتعاون الدولي

جهات الاتصال المهنية: العلاقات التي جرى تنميتها من خلال القضايا والاجتماعات والمؤتمرات السابقة وما إلى ذلك.

الإحالات: ربما تلقى النظراء وجهات الاتصال الشخصية والشبكات والمنظمات الدولية (على سبيل المثال البنك الدولي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) إحالات بناءً على شبكاتهم الشخصية.

النظراء في الولايات القضائية الأجنبية:

- هيئات إنفاذ القانون (مثل الشرطة والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، والجمارك، وإنفاذ قوانين المخدرات، والجهود الضريبية)
- وحدات التحريات المالية، التي يتناول أدوارها وإسهاماتها الإطار 2-1 بالفصل الثاني
- السلطات التنظيمية (لقطاع المصارف، الأوراق المالية)
- أعضاء النيابة
- قضاة التحقيق
- المستشارون القانونيون الأجانب (قد تستعين بعض الولايات القضائية بمستشار أكثر دراية بإجراءات ومتطلبات الولاية القضائية الأجنبية)

قضاة الاتصال والملحقون الإقليميون المكلفون بإنفاذ القوانين: لدى العديد من الولايات القضائية خبراء مختصون يعملون في سفاراتها أو قنصلياتها في الخارج لتسهيل التعاون الدولي مع الولايات القضائية الأجنبية. ويشمل هؤلاء الوكلاء الدبلوماسيين في السفارات، فضلاً عن الملحقين القانونيين أو الشرطيين

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-4 قنوات للتعاون الدولي (تابع)

أو الجمركيين أو القضائيين المعارين للتمثيل الدبلوماسي. وهؤلاء الأفراد على دراية تامة بالقوانين والإجراءات الخاصة بكل من ولاياتهم القضائية والولاية القضائية المضيفة، ومن شأن هذه المعرفة أن تساعد الممارسين على تجنب مزالق العمل مع الأنظمة القانونية المختلفة. وتتفاوت أدوارهم، لكنها تنطوي عموما على تسهيل الاتصال مع النظراء، وتقديم مساعدة غير رسمية، والمعاونة في تحضيرات طلب المساعدة القانونية المتبادلة (مراجعة المسودات)، والمعاونة في متابعة طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وقد يرغب الممارسون في الاتصال بالسفارة أو القنصلية المحلية أو وزارة الخارجية للولاية القضائية الأجنبية لمعرفة مدى توافر أمثال هؤلاء الخبراء المختصين.

وتشمل الأمثلة على الولايات القضائية التي لديها خبراء مختصون ملحقون بسفاراتها ببعض الولايات القضائية الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (ولا سيما مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة). وقد طورت بعض الولايات القضائية دور تمثيلها الدبلوماسي في قضايا الفساد. فقد أنشأت بلجيكا، على سبيل المثال، آلية تلزم السفارات البلجيكية بإبلاغ قاضي الاتصال بوزارة الخارجية بأي شكوك في دفع رشاوى من قبل مؤسسات الأعمال البلجيكية إلى مسؤولين أجانب.

السلطات المركزية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 46 (13)، تلزم كل دولة طرف "تسمية سلطة مركزية تسند إليها مسؤولية وصلاحية تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذ تلك الطلبات أو إحالتها إلى السلطات المعنية لتنفيذها". وغالباً ما تكون السلطات المركزية هي وزارات الخارجية أو العدل، أو مكاتب النيابة العامة، أو في حالات معينة، هيئات مكافحة الفساد. ويعد تعيين سلطة مركزية في كل من الولايات القضائية الطالبة ومتلقية الطلب أمراً بالغ الأهمية للتعاون الدولي لأن كلا منهما يمكن أن يوفر قنوات مخصصة للاتصال، على النحو التالي:[أ]

- *محلياً:* قد تكون السلطة المركزية المحلية قادرة على إحالة الممارسين إلى مسؤولي الاتصال بالخارج وتقديم معلومات عن الولايات القضائية التي توجد معها اتفاقات متعددة الأطراف أو ثنائية.
- *في الولاية القضائية متلقية الطلب:* ينبغي أن يكون مكتب السلطة المركزية في الولاية القضائية متلقية الطلب قادراً على تقديم التوجيه بشأن أفضل السبل للمضي قدماً، في ضوء احتياجات الولاية القضائية الطالبة وقوانين الولاية القضائية متلقية الطلب. وسيساعد العديد من المكاتب أيضاً في صياغة الطلبات.

شبكات الممارسين: تم إنشاء العديد من الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال في مختلف أنحاء العالم لتسهيل عملية استرداد الأموال بالكامل.

ومن بينها شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال، وهي شبكة غير رسمية للممارسين أنشئت في عام 2004 لمساندة جهود أعضائها "في حرمان المجرمين من أرباحهم غير المشروعة"

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-4 قنوات للتعاون الدولي (تابع)

(شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال 2012، 5). وتركز الشبكة على التصدي للعائدات الإجرامية، وتهدف إلى إنشاء شبكة من نقاط الاتصال. وهي تعمل بمثابة مركز للخبرات في مجال استرداد الأموال، وتشجع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، وتقدم المشورة للسلطات، وتساند التعاون فيما بين الولايات القضائية.

وتضم الشبكة حالياً 54 ولاية قضائية مسجلة من بينها 28 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وتسع منظمات دولية. ويتوفر بها أيضاً وضعا المراقب والمنتسب (شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال 2012، 6). ويجب على الأعضاء والمراقبين إبلاغ الشبكة بنقاط الاتصال الوطنية لديهم وأطرهم التشريعية والإجرائية ذات الصلة باسترداد الأموال. ويجب على الأعضاء والمراقبين تسهيل تبادل المعلومات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة مع نقاط الاتصال الأخرى في الشبكة، وزيادة الوعي لدى السلطات المكلفة باسترداد الأموال (شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال 2012، 7). ولتسهيل التعاون وضمان الأمن، يتيح المركز الأوروبي لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية – وهو موقع إلكتروني خاص بالمحققين والسلطات القضائية يقتصر على مجموعة مغلقة من المستخدمين – لأعضاء الشبكة والمراقبين إمكانية الوصول إلى منطقة مفتوحة خاصة بالشبكة، فضلاً عن مجلد مغلق (يسمى منطقة عضوية شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال) يعرض معلومات عن التشريعات أو دراسات الحالات ذات الصلة باسترداد الأموال المتأتية من الجرائم (شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال 2012، 11–12).

كما توجد غيرها من الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال تغطي العديد من الولايات القضائية. وعلى غرار شبكة كامدين، تتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الشبكات في العمل بوصفها مراكز للتميز والخبرة في مجال استرداد الأموال، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتسهيل التدريب، وتقديم المشورة للسلطات، ومساندة التعاون مع السلطات والقطاع الخاص.[ب]

- الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال المهنية الإقليمية:
  - تضم الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان الجنوب الأفريقي (منذ عام 2009) أعضاء من بلدان الشرق والجنوب الأفريقي
  - غرب أفريقيا: الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان غرب أفريقيا (منذ 2014)
  - شرق أفريقيا: الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان شرق أفريقيا (منذ 2013)
  - آسيا والمحيط الهادئ: الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (منذ 2013))
  - منطقة البحر الكاريبي: الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان البحر الكاريبي (منذ 2016)
  - غرب ووسط آسيا: الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان غرب ووسط آسيا (منذ 2018)
  - أمريكا الجنوبية: شبكة استعادة الأموال التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية (RRAG)، وهي منصة افتراضية لتبادل المعلومات بين نقاط الاتصال لبلدان أمريكا الجنوبية (يطلق على فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية [فرقة العمل المالي] لأمريكا اللاتينية "GAFILAT").

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-4 قنوات للتعاون الدولي (تابع)

- شبكات الممارسين الأخرى:
  - مجموعة إيغمونت: شبكة دولية من وحدات التحريات المالية (انظر أيضاً الفصل الثاني، الإطار 2-1؛ والفصل الثالث، الإطار 3-6)
  - الإنتربول، والمركز الأوروبي لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية، ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجماعة الشرطة في القارة الأمريكية: منظمات الشرطة الدولية (والإقليمية) التي تسهل تعاون الشرطة عبر الحدود
  - منظمة الجمارك العالمية ومكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية التابعة لها
  - الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
  - رابطة المدّعين العامين الإيبيرية-الأمريكية
  - الشبكة القضائية الأوروبية: ممثلو السلطات القضائية وسلطات الادعاء الوطنية المعينون بصفتهم نقاط اتصال للمساعدة القانونية المتبادلة
  - وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية: قضاة وأعضاء نيابات عامة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يساعدون السلطات الوطنية في التحقيق في القضايا الجنائية الخطيرة العابرة للحدود وملاحقة مرتكبيها قضائيا
  - الرابطة الدولية لأعضاء النيابات العامة
  - تشمل شبكات الممارسين للهيئات التنظيمية[ج] الجهات التنظيمية للبنوك والأوراق المالية والشركات مثل مصرف التسويات الدولية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين.

أ. وتشترط معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة والاتفاقيات متعددة الأطراف على نحو متزايد أن تعين الولايات القضائية سلطة مركزية يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إليها. وقد تكون لدى بعض الولايات القضائية سلطتان مركزيتان والعديد من نقاط الاتصال لطلب المساعدة (ستيفنسون وآخرون 1102).

ب. على سبيل المثال، انظر أهداف الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال لبلدان غرب ووسط آسيا في http://www.arin-ap. ARIN-SA https://new.arinsأ.org/ و .org/main.do

ج. وهذا التعاون محدود بدرجة أكبر لأنه يتطلب في العادة مذكرة تفاهم وقد يفرض قيودا على المشاركة لأغراض إنفاذ القانون.

ويمكن الاطلاع على عرض عام ودليل عالمي لشبكات استرداد الأموال، بالإضافة إلى معلومات عن هيكلها وعملياتها، على الموقع الإلكتروني لمبادرة استرداد الأموال (ستار) (البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2019).[7]

[7] للاطلاع على النسخة الإلكترونية من مطبوعة مبادرة ستار بعنوان "الشراكات الدولية بشأن استرداد الأموال: عرض عام ودليل عالمي للشبكات"، انظر https://star.worldbank.org/publication/international-partnerships -asset-recovery.

8-3-3 المشاركة في قنوات المساعدة غير الرسمية قبل إرسال طلب المساعدة القانونية المتبادلة وفي أثنائه وبعد إرساله

يلجأ العديد من الممارسين على الفور إلى صياغة طلب للمساعدة القانونية المتبادلة عندما يقررون ضرورة التعاون الدولي. ومع ذلك، يمكن الحصول على بعض المعلومات المهمة بسرعة أكبر وبقدر أقل من الرسميات من خلال الاتصال المباشر بهيئات إنفاذ القانون النظيرة ووحدات التحريات المالية أو من قضاة الاتصال أو ملحقي إنفاذ القانون المعينين محلياً أو إقليمياً.

وقد تؤدي هذه المساعدة إلى تحديد الأموال بسرعة أكبر؛ وتأكيد المساعدة المطلوبة؛ والأهم من ذلك، توفير الأساس المناسب للطلب الرسمي للمساعدة القانونية المتبادلة. كما يمكن لمسؤولي الاتصال هؤلاء تقديم المشورة بشأن المعلومات التي يسهل الوصول إليها في الولاية القضائية لأنها متاحة للجمهور ويمكن البحث فيها. ويتيحون كذلك فرصة للتعرف على إجراءات وأنظمة الولاية القضائية الأجنبية وتقييم الخيارات الإستراتيجية.

ويجب في الغالب التصريح بهذه الاتصالات غير الرسمية من قبل السلطة المركزية المحلية للممارس، لضمان عدم انتهاك البروتوكول مع البلد الآخر، ومراعاة الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالمساعدة الأجنبية. (التصرف دون الحصول على التصريح المناسب يمكن أن يضر بالجانب الخارجي للقضية على نحو يتعذر إصلاحه). ومن الممارسات الجيدة أيضاً، حيثما أمكن، مناقشة هذه الاتصالات غير الرسمية مع البعثة الدبلوماسية للدولة الطالبة في البلد المتلقي للطلب.

8-3-4 الإحاطة بالعقبات المحتملة

قد يواجه الممارسون العديد من العقبات في محاولة الحصول على التعاون الدولي، ولذلك من المهم أن يدرك الممارسون أنه من بين العقبات المحتملة التي يتعين عليهم النظر فيها واتخاذ خطوات للتغلب عليها الاختلافات في التقاليد القانونية وأنظمة المصادرة، وقضايا الولاية القضائية، والتباينات الإجرائية، والعقبات القانونية، والتأخيرات. (انظر الفصل الثاني، القسم 8-2، للاطلاع على بعض هذه العقبات)

ويجب على الممارسين أن يضعوا في اعتبارهم أن المعلومات المقدمة إلى ولاية قضائية أجنبية – سواء بصورة غير رسمية أو من خلال طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة – قد تدفع الولاية القضائية الأجنبية إلى بدء تحقيقها الداخلي الخاص بها، ثم ترفض تقديم المساعدة في أثناء وجود "إجراءات جارية" محلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤخر التزامات الإفصاح عملية المساعدة بشكل كبير (الإطار 8-5). وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات المتعلقة بالسرية بموجب معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، كثيراً ما تتسرب المعلومات في مرات عديدة.

ولقياس هذه المخاطر وبحثها، يجب على الممارسين الاستعانة باتصالاتهم وعلاقاتهم الشخصية، أو شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال، أو الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال على المستوى الإقليمي للتعرف على الأنظمة الأخرى، وتأكيد الإستراتيجية، ومناقشة الآثار المترتبة على تقديم المعلومات قبل إجراء مناقشات جوهرية. ولتسهيل المضي قدماً دون الإخلال بقوانين الخصوصية أو السرية، يتحدث الممارسون في الغالب بعبارات افتراضية خلال المراحل الأولى من القضية وإستراتيجية التخطيط. على سبيل المثال، "إذا ارتكب فلان فعل كذا. كيف يمكنني تحقيق النتيجة المرجوة في الولاية القضائية الأجنبية؟" ويصف الإطار 8-5 بعض الأفكار للتغلب على عقبة التزامات الإفصاح.

الإطار 5-8 التزامات الإفصاح: أهي عقبة أمام المساعدة القانونية المتبادلة؟

هناك عدد قليل من البلدان – ليختنشتاين ولكسمبرغ وسويسرا – لديها التزامات بالإفصاح تلزم السلطات بإخطار الأشخاص محل التحقيق الواردين بطلب المساعدة القانونية المتبادلة، وأن تمنح هؤلاء الأشخاص محل التحقيق الحق في الطعن في قرار تقديم المساعدة. ويثير ذلك إشكالية خاصة فيما يتعلق بطلبات الحصول على معلومات عن الحسابات المصرفية أو الإجراءات التحفظية. ولا تحمل هذه الالتزامات مخاطر تعرض الأموال للتبديد في أعقاب الإخطار فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تأخيرات لمدد طويلة. فمن شأن الشخص محل التحقيق أن يستعمل جميع السبل المتاحة لعرقلة المساعدات ويستنفد جميع الطعون - وهي عملية قد تستغرق شهوراً أو سنوات.

وفيما يلي بعض الأفكار لتجنب هذه العقبة:

- مناقشة المسائل والإستراتيجية مسبقاً مع النظراء الأجانب ومطالبتهم بتفادي الإجراءات غير المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى الإفصاح المبكر عن خطوات التحقيق
- مناقشة إمكانية إصدار أمر عدم بوح على البنوك أو مؤسسات الوساطة المالية التي تستمد المعلومات منها لمنع الإفصاح عن تبادل المعلومات
- النظر في إجراء تحقيق مشترك أو تقديم معلومات إلى السلطات الأجنبية حتى تتمكن من إجراء تحقيق خاص بها واتخاذ إجراءات تحفظية. وقد يزيل أي من الخيارين الأسباب المحتملة للتأخير حيث من الممكن تأجيل إخطار الشخص محل التحقيق نظراً للتحقيقات الداخلية والإجراءات التحفظية
- التأكد من أن الطلب ليس فضفاضاً في نطاقه منعاً لاحتمالات التحجج بانتهاك الطلب للخصوصية
- التأكد من أن وقائع وأسباب الطلب مبينة بوضوح للتصدي للحجج المحتملة بعدم الوفاء بمعيار ازدواج التجريم – أي أن الشخص محل التحقيق قد يرى أن الطلب لا يعدو كونه تحقيقاً ضريبياً يتخذ صبغة التحقيق في الفساد للتحايل على مبدأ ازدواج التجريم (تمت مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع، القسم 9-2-2)

4-8 العملية العامة للتعاون الدولي غير الرسمي والرسمي

كما هو مبين آنفا، ستستخدم عملية استرداد الأموال مزيجاً من طلبات المساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية للحصول على المعلومات والتحريات والأدلة والإجراءات التحفظية والمصادرة وإعادة الأموال في نهاية المطاف. ويمكن أن تتم عملية المساعدة القانونية المتبادلة بيسر، إذا ما استخدمت بشكل صحيح بين ولايات قضائية متعاونة وأفراد متعاونين، وكان هناك تعاون غير رسمي فعال في السابق، لأن ذلك سيساعد على تحديد ما يمكن تحقيقه وفي أي إطار زمني.

وفي حال كان الطلب مستفيضاً، فينبغي إجراء دراسة ومناقشة جادة، لضمان تأمين الأدلة بطريقة تمكن من مضي التحقيقات أو الإجراءات القضائية في وقتها.

وفي حين قد يبدو أنه من الأسهل إدراج كل ما هو مطلوب في طلب واحد، ولكن ربما افتقر الطلب الواسع النطاق إلى الأساس الإثباتي اللازم للتزويد بجميع المعلومات المطلوبة أو اتخاذ التدابير المطلوبة – وخاصة في المراحل الأخيرة لاستصدار الإجراءات التحفظية والمصادرة. وفضلاً عن ذلك، فإن الطلب الذي يحتوي على كل شيء في آن واحد قد يكون معقداً للغاية على نحو يتعذر معه على الولاية القضائية متلقية الطلب معالجته، ويتطلب حشد هيئات متعددة، فتتأخر الاستجابة طويلاً في نهاية المطاف.

وعادة ما تكون الطريقة الأكفأ للتعامل مع القضايا المعقدة، هي اتباع عملية تدريجية، تستخدم فيها المعلومات والأدلة المتحصلة نتيجة لطلب ما في دعم الطلب التالي (طلب المتابعة). على سبيل المثال، ربما أمكن في بداية القضية، من خلال المساعدة غير الرسمية الحصول على تفاصيل الحساب المصرفي (من خلال القنوات فيما بين وحدات التحريات المالية) التي ستوفر الأساس اللازم والمعلومات الأساسية لتقديم طلب مساعدة قانونية متبادلة بغرض الحجز على المستندات المصرفية. وسيساعد النشاط الذي تكشف عنه هذه الوثائق المحققين على البدء في تحديد نطاق القضايا الدولية عن طريق تتبع الأموال وتحديد الحسابات الإضافية التي يلزم تقييدها أو الحجز عليها. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لجمع الأدلة اللازمة لاتخاذ إجراءات تحفظية، سواء كانت إجراءات تحفظية طارئة (من خلال المساعدة غير الرسمية حيثما كان ذلك متاحا) أو التقييد أو الحجز من خلال طلب للمساعدة القانونية المتبادلة. وفي نهاية المطاف، ستوفر المعلومات والأدلة المتراكمة التي تؤمّنها المساعدة القانونية المتبادلة الأساس للمصادرة والإنفاذ محلياً.

ويُمكِّن اتباع عملية تدريجية الممارسين من اتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة في كل مرحلة (الشكل 8-2). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤدي إلى زيادة التواصل بين النظراء، ومن ثم بناء أو تعزيز علاقة ثقة بين الولايات القضائية حيث يجري تبادل المواد في صيغتين مفتوحة ومغلقة على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، يمكن إجراء مناقشة والتوصل إلى اتفاق بشأن ما يمكن طلبه والعملية التي يتم من خلالها تحقيق ذلك على أفضل نحو. ويصف الشكل 8-3 المعلومات التي يمكن عادة طلبها من خلال قنوات اتصال رسمية وغير رسمية، على التوالي.

8-5 قنوات المساعدة غير الرسمية

يناقش هذا القسم ويسرد أمثلة لقنوات ونقاط الاتصال الخاصة بالمساعدة غير الرسمية في البلدان متلقية الطلب، والتي قد تكون مفيدة في قضايا استرداد الأموال، وخاصة فيما يتعلق بتتبع الأموال، والإجراءات التحفظية الطارئة، والإفصاحات العفوية، وطلب فتح قضية من ولاية قضائية أخرى. ويناقش الفصل الثاني (القسم 2-5-3، "التحقيقات المشتركة مع السلطات الأجنبية") بمزيد من التفصيل أحد التحقيقات المشتركة – وهو شكل من أشكال التعاون الذي يمكن الشروع فيه من خلال المساعدة غير الرسمية أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وهناك قنوات أخرى تنشئها منظمات المجتمع المدني وتقودها. ويرد في قائمة مرجعية بالملحق "حاء" بعض نقاط النقاش والمسائل التي يمكن للممارسين استخدامها لبدء المناقشات مع نظرائهم.

الشكل 8-2 رسم تخطيطي لسير التعاون الدولي في قضايا استرداد الأموال

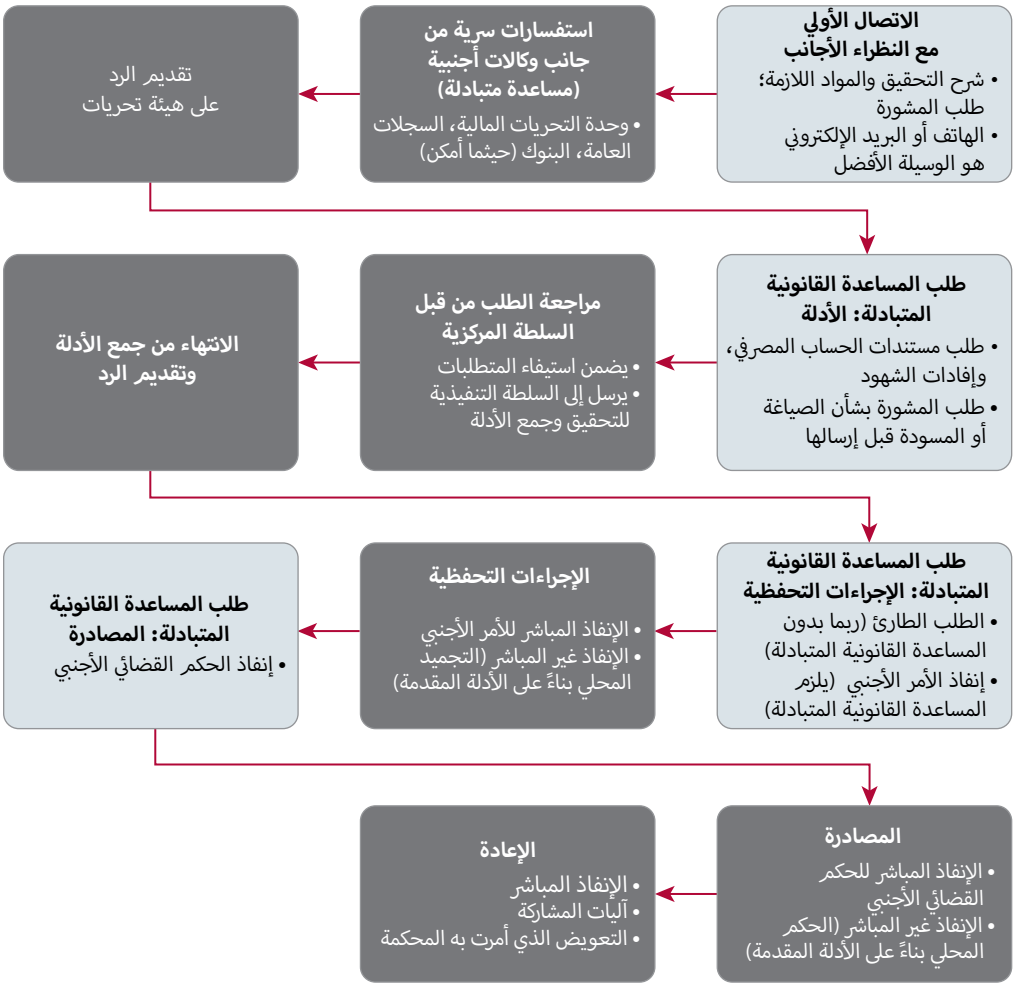

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: تشير المربعات الرمادية الفاتحة إلى الولايات القضائية الطالبة؛ والمربعات الرمادية الداكنة إلى الولايات القضائية متلقية الطلب. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن طلب الأدلة واتخاذ الإجراءات التحفظية في الوقت نفسه.

8.5.1 اعتبارات عامة

على الرغم من قلة القيود المفروضة على المساعدات غير الرسمية مقارنة بتلك المفروضة على الطلبات الرسمية للمساعدة القانونية المتبادلة، فهناك بعض القيود التي يتعين على الممارسين أخذها بعين الاعتبار، حيث يتعين جمع المعلومات المطلوبة أو المتبادلة وإبلاغها بشكل قانوني في كل من الولايتين القضائيتين الطالبة والمتلقية للطلب، ويجب التصريح بالاتصالات فيما بين النظراء. ولما كان التعاون يجري عادة فيما بين النظراء، فإنه يتعين على الممارسين المناسبين أن يستعينوا بالوكالة المحلية المعنية المقابلة لنظيرتها الأجنبية. (انظر الإطار 8-6 للاطلاع على مثال عن كيفية تحرك بعض الولايات القضائية لإلغاء هذا الشرط).

الشكل 8-3 المساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية: ما الذي يمكن طلبه؟

التحقيقات (غير القسرية)	أخرى	التحقيقات (القسرية) والأدلة من أجل المحاكمة	الإجراءات التحفظية	المصادرة
• بلاغات عن معاملات مشبوهة/بلاغات عن أنشطة مشبوهة • السجلات العامة أو معلومات السجل العام (السيارات، الشركات، الأراضي) • قائمة بالحسابات المصرفية لفرد أو كيان • التفتيش عن موافقة • المراقبة البصرية • استجواب الشهود[أ]	• طلب فتح قضية أجنبية (إذا كانت ولاية قضائية) • التحقيقات المشتركة[أ] • الإفصاح التلقائي الإجراءات التحفظية الطارئة[ب]	• مستندات معتمدة • أمر إبراز المستندات • أمر التفتيش والضبط • أمر متابعة الحسابات • الشهادة تحت القسم واستجوابات الشهود[أ] • التحقيقات المشتركة[أ]	• الإنفاذ المباشر لأمر التقييد أو الحجز الأجنبي • الإنفاذ غير المباشر من خلال أمر تقييد أو حجز محلي	• الإنفاذ المباشر لأمر المصادرة الأجنبي • الإنفاذ غير المباشر من خلال أمر المصادرة المحلي

يتم الحصول عليه بشكل عام — يتطلب عموماً طلباً رسمياً

المصدر: البنك الدولي.

أ. يتطلب إما طلب مساعدة غير رسمية أو طلبا رسميا للمساعدة القانونية المتبادلة (أو كليهما)، تبعاً للولاية القضائية.

ب. قد لا يتطلب مساعدة قانونية متبادلة رسمية لتنفيذ الأمر الأولي ولكن ربما لزمت للإبقاء عليه.

الإطار 8-6 تسهيل المساعدة غير الرسمية

تجرى المساعدة غير الرسمية بصفة عامة فيما بين النظراء، وقد تنطوي العملية على تدخل وسيط في بعض المبادلات، حيث يتعين على جهة إنفاذ القانون أن تستعين بوحدة التحريات المالية المحلية التابعة لها، للحصول على معلومات من وحدة تحريات مالية تابعة لولاية قضائية أجنبية.

وقد تحركت بعض الولايات القضائية لتيسير عمليات التبادل غير الرسمي عن طريق السماح بالتعاون المباشر، بغض النظر عما إذا كانت الهيئة الأجنبية هيئة نظيرة. فعلى سبيل المثال، تتعاون شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية بالولايات المتحدة تعاوناً مباشراً مع هيئات إنفاذ القانون الأجنبية التابعة للاتحاد الأوروبي في ظروف معينة، كما أن هناك تعاونا متبادلا مماثلا.

وأخيراً، قد تكون مكاتب أو هيئات استرداد الأموال، تبعاً لأدوارها المحددة في ولاياتها القضائية، قنوات مفيدة لتبادل المعلومات عن الإجراءات والهيئات المختصة التي ينبغي الاتصال بها.

فعلى سبيل المثال، بدلاً من أن تقوم هيئة إنفاذ القانون بالاتصال بوحدة تحريات مالية أجنبية، يجوز لوحدة التحريات المالية المحلية استخدام قنوات مجموعة إيغمونت للحصول على معلومات من وحدة التحريات المالية الأجنبية ثم إعطاء تلك المعلومات لمسؤولي إنفاذ القانون. وفي بعض الحالات، يجوز للهيئات المناظرة، بالإضافة إلى عضوية إيغمونت، التوقيع على مذكرة تفاهم أو تعهدات بالحفاظ على السرية.

تنص المذكرة التفسيرية لتوصية مجموعة العمل المالي رقم 40 ("الأشكال الأخرى للتعاون الدولي") على متطلبات لتبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية وهيئات الرقابة المالية وسلطات إنفاذ القانون. وتنص كذلك على أنه ينبغي للبلدان، رهناً بشروط معينة، أن تسمح لسلطاتها المختصة بتبادل المعلومات بشكل غير مباشر مع غير النظراء – أي تمكين نقل المعلومات من الهيئة متلقية الطلب من خلال سلطة محلية أو أجنبية واحدة أو أكثر.[8]

ويجب على الممارسين أن يزنوا دائماً مخاطر ومنافع المضي قدماً بمساعدة غير رسمية. فعلى سبيل المثال، فإن استجوابات الشهود الطوعيين أو حتى انتهاكات السرية من جانب النظراء الأجانب، قد تلفت نظر الأشخاص محل التحقيق وتمنحهم فرصة لتدمير الأدلة أو نقل الأموال أو الفرار من الولاية القضائية.

8-5-2 الجهات المناظرة المقدمة للمساعدة غير الرسمية في الولايات القضائية الأجنبية وقنوات المنظمات غير الحكومية

يشمل الممارسون النظراء في مجال المساعدة غير الرسمية في الولايات القضائية الأجنبية مسؤولي إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق. ويكتسي ملحقو إنفاذ القانون وقضاة الاتصال أيضاً أهمية خاصة، حيث يسهل هؤلاء الأفراد، المقيمون في السفارات أو القنصليات في الخارج، الاتصال بنظرائهم لتقديم المساعدة غير الرسمية، والمساعدة في تحضيرات طلب المساعدة القانونية المتبادلة، والمساعدة في متابعة تلك الطلبات. وتتمثل إحدى المشكلات التي يواجهها الممارسون الذين يسعون إلى الاتصال بنظرائهم في تعدد هيئات إنفاذ القوانين لدى العديد من الولايات القضائية، وقد يصعب تحديد الجهة (الجهات) التي يمكن الاتصال بها. (انظر الإطار 8-7 بشأن هيئات إنفاذ القانون بأربعة بلدان). ويمكن أن تشمل هذه الهيئات الشرطة الفيدرالية وشرطة الولايات أو المقاطعات والشرطة البلدية؛ والوكالات المعنية بمكافحة الفساد؛ والجمارك؛ ومكاتب مكافحة المخدرات؛ أو الهيئات الضريبية. ويعني هذا أنه ربما تعين على الممارسين الاتصال بالعديد من الهيئات، أو سؤال نظرائهم عن مدى وجود هيئات أخرى ذات صلة وأهمية، أو التشاور مع السلطات المركزية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للممارسين أن يأخذوا في الاعتبار تزايد أهمية القنوات التي تنشئها وتقودها منظمات المجتمع المدني في تحفيز التعاون غير الرسمي عبر الحدود، كما هو الحال في تحقيق وثائق بنما (الإطار 8-8).

8-5-3 تتبع الأموال والتحقيقات الأخرى

من بين الأمور التي تعوق تتبُّع الأموال في الكثير من الأحوال عدم كفاية المعلومات التي من شأنها أن تحصر نطاق البحث في بنك أو فرع أو موقع معين. ومثل هذه المعلومات مطلوبة بوجه عام في الولايات القضائية التي يوجد بها أعداد كبيرة من المؤسسات والفروع المالية (التي لا يتيح أي منها المعلومات)؛ وخلافاً لذلك فسيكون الطلب مرهقاً للغاية بسبب اتساع نطاقه. وبعض الولايات القضائية لديها أدوات محددة قد تساعد في التصدي لهذا التحدي.

---

[8] انظر التوصية رقم 40 من توصيات مجموعة العمل المالي، "الأشكال الأخرى للتعاون الدولي" (مجموعة العمل المالي 2019، 27)، والمذكرة التفسيرية للتوصية رقم 40 (مجموعة العمل المالي 2019، 110).

الإطار 8-7	هيئات إنفاذ القانون المخولة بصلاحيات التحقيق في فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

لدى العديد من الولايات القضائية هيئات متعددة لإنفاذ القانون تتمتع بسلطة التحقيق في الفساد وغسل الأموال ومقاضاة مرتكبيهما، كما هو موضح في عدد قليل من البلدان أدناه.

فرنسا

- الجمارك
- الدرك الوطني (أحد فروع قوة الشرطة الوطنية)
- المحاكم الأقاليمية المتخصصة المعنية بالجريمة المنظمة والجريمة المالية
- قضاة التحقيق
- الشرطة القضائية، ولا سيما *المكتب المركزي لمكافحة المخالفات المالية الكبيرة*
- *مكاتب النيابة العامة*
- *الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد*
- وحدة التحريات المالية في فرنسا

سويسرا

- مكتب العدل الفيدرالي (المكتب المركزي للمساعدة القانونية المتبادلة)
- مكاتب الشرطة الفيدرالية ومكاتب الشرطة في المقاطعات
- النيابة العامة الفيدرالية
- النيابات العامة في المقاطعات (وخاصة في زيوريخ وجنيف وتيسينو)
- مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال، وحدة التحريات المالية في سويسرا
- لاحظ أن لكل مقاطعة من المقاطعات (الولايات) أعضاء النيابات العامة وهيئات إنفاذ القانون الخاصة بها

المملكة المتحدة (إنجلترا وويلز)

- النيابة العامة للتاج البريطاني ومكتب النيابة العامة للعوائد والجمارك
- إدارة عوائد وجمارك صاحبة الجلالة
- الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة
- مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة

وبالإضافة إلى ذلك، هناك 43 من قوات الشرطة الإقليمية في إنجلترا وويلز – بعضها لديه وحدات مخصصة لمكافحة الفساد وغسل الأموال. وهي تشمل شرطة العاصمة وشرطة مدينة لندن

الولايات المتحدة

- إدارة الجمارك وحماية الحدود
- وزارة الأمن الداخلي

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-7	هيئات إنفاذ القانون المخولة بصلاحيات التحقيق في فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (تابع)

- وزارة العدل (السلطة المركزية للولايات المتحدة)
- مبادرة (وزارة العدل) لاسترداد الأموال المتأتية من الفساد الحكومي المستفحِل
- وزارة الخزانة
- إدارة إنفاذ قوانين المخدرات
- مكتب التحقيقات الفيدرالي
- إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك
- مكتب ضريبة الدخل - التحقيقات الجنائية
- هيئة البريد بالولايات المتحدة
- شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (وحدة التحريات المالية في الولايات المتحدة)

وبالإضافة إلى ذلك، توجد قوات شرطة ولائية ومحلية

الإطار 8-8	التعاون الدولي لكشف فضائح الفساد: وثائق بنما

لا تعد سلطات إنفاذ القانون الجهات الوحيدة التي تتعاون في قضايا الفساد عبر الحدود. فقد أثارت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أيضاً الحاجة إلى التعاون الدولي في الكشف عن فضائح الفساد. وكشفت تسريبات "وثائق بنما" معلومات عن آلاف الكيانات الخارجية التي يحتمل استخدامها لأغراض غير مشروعة، تتراوح من التهرب الضريبي إلى الفساد. ففي أواخر عام 2014، اتصل مصدر مجهول بصحيفة بافارية هي زود دويتشه تسايتونغ (SZ) من خلال قنوات مشفرة وبدأ في إرسال وثائق داخلية من مكتب موساك فونسيكا، وهو مكتب محاماة بنمي قدم خدمات لإنشاء شركات خارجية في جميع أنحاء العالم.[أ]

ولم يعلن عن كيفية نقل هذه الأحجام الكبيرة من مجموعات البيانات، ولكن من المتكهن أن البيانات تم شحنها عبر محركات الأقراص الصلبة المشفرة.[ب] ويعد التسريب هو الأكبر حتى الآن، حيث يضم 2.6 تيرابايت من البيانات من سبعينيات القرن الماضي إلى عام 2016. وقررت الصحيفة تحليل البيانات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، وهو شبكة غير هادفة للربح عملت مع أكثر من 100 مؤسسة إعلامية و370 صحفياً في أكثر من 80 بلداً، وتبادلت معهم المصادر والنصوص ومقاطع الفيديو الخاصة بالاستجوابات.[ج]

وقد أدركت المنظمات في وقت مبكر أن تأثير توحيد الموارد سيكون بمثابة القوة الكبيرة التي أطلق لها العنان مقارنة بالقيام بعمل عظيم منفرد.[د] وعمل الصحفيون معاً في منتديات تعاونية مشفرة مؤمنة بكلمة مرور، بما في ذلك نظام للدردشة في الوقت الحقيقي لمناقشة قضايا الترجمة. وقد حملت البيانات (مثل الصور الممسوحة ضوئيا) على أجهزة كمبيوتر عالية الأداء، وحولت إلى بيانات قابلة للقراءة آليا باستخدام تكنولوجيا التعرف الضوئي على الأحرف، فأنتجت نصاً قابلاً للبحث فيه، وأدى ذلك إلى تجميع قائمة بأسماء مشهورة وبارزة باستخدام خوارزميات البحث.[هـ]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-8 التعاون الدولي لكشف فضائح الفساد: وثائق بنما (تابع)

وأنشأت الشبكة محرك بحث للوثائق، محمياً بتوثيق ثنائي العوامل، ووزعت العنوان عبر البريد الإلكتروني المشفر على المواقع الإخبارية مثل بي بي سي، والغارديان، وفيوجن، وعشرات المنافذ الإعلامية باللغة الأجنبية. وعندما نشرت أكثر من 100 مؤسسة إخبارية هذه التسريبات في الوقت نفسه، خلقت عاصفة من الاهتمام الدولي.[ط] ولم تعلن مجموعة البيانات بأكملها لحماية خصوصية الأطراف الخاصة البريئة. وأسفرت التسريبات عن العديد من الطلبات الرسمية والبلاغات التلقائية من بلد إلى آخر.[ظ] وفضلاً عن القضايا الفردية العديدة المرفوعة على الصعيد العالمي، يقدر أن 16 بلدا أو هيئة دولية أدخلت إصلاحات جوهرية ذات صلة بوثائق بنما (غريفز وشبير 2019).

أ. فريدريك أوبرماير، باستيان أوبرماير، فانيسا فورمر، وفولفغانغ جاستشينسكي. "عن وثائق بنما". زود دويتشه تسايتونغ (تاريخ الاطلاع 23 يونيو/حزيران 2020). https://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/56febff0a1bb8d3c3495adf4/.

ب. أندي غرينبيرغ. 2016. "كيف استخرج المراسلون وثائق بنما، أكبر تسريب في تاريخ المبلغين عن المخالفات". وايرد (WIRED)، 4 أبريل/نيسان 2016. https://www.wired.com/2016/04/reporters-pulled-off-panama-papers-biggest-leak-whistleblower-history/.

ج. كريستين هير. 2016. "كيف مكن الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين مئات الصحفيين من التعاون في تسريبات وثائق بنما". بوينتر (Poynter)، 4 أبريل/نيسان 2016 (تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://www.poynter.org/news/how-icij-got-hundreds-journalists-collaborate-panama-papers.

د. هير، "كيف مكن الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين مئات الصحفيين"، 4 أبريل/نيسان 2016.

هـ. غرينبيرغ، "كيف استخرج المراسلون وثائق بنما"، 4 أبريل/نيسان 2016.

و. غرينبيرغ، "كيف استخرج المراسلون وثائق بنما"، 4 أبريل/نيسان 2016.

ز. البرلمان الأوروبي. 2017. *أثر المخططات التي كشفت عنها وثائق بنما على الاقتصاد والشؤون المالية في عينة من الدول الأعضاء*. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/572717/IPOL_STU (2017) 572717_EN.pdf.

ومن بين الأدوات التي ساعدت على التغلب على هذه العقبة وجود سجل مركزي للحسابات المصرفية.[9] فعلى سبيل المثال، في البرازيل وشيلي وفرنسا (الإطار 8-9) وإيطاليا وألمانيا،[10] تحتفظ هذه السجلات بمعلومات محدودة (على سبيل المثال، رقم الحساب والاسم وموقع الفرع) ولهذه السجلات إجراءات وقائية لضمان حماية الخصوصية وقصر الاطلاع عليها على هيئات وظروف محددة.

وفي العديد من الولايات القضائية، لا يجوز لوحدة التحريات المالية البحث في قواعد البيانات هذه إلا عندما يكون هناك اشتباه معقول في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ويتعين على الممارسين الأجانب تقديم معلومات كافية للوفاء بمتطلبات الحصول على المعلومات، وقد يكون من الضروري تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة.

[9] أقرت مجموعة العمل المالي بأن إنشاء السجلات المركزية تعد من أفضل الممارسات (مجموعة العمل المالي 2012)، http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Best%20Practices%20on%20%20Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20Asset%20Recovery.pdf.

[10] للمزيد من المعلومات المحدثة، انظر أيضاً ماينزر (2012) في https://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/BAR2012-TJN-Report.pdf.

الإطار 8-9

السجل المركزي للحسابات المصرفية في فرنسا: بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية (FICOBA)

تتولى الإدارة الضريبية الفرنسية، المديرية العامة للمالية العمومية، مسؤولية إدارة سجل الحسابات المصرفية الفرنسية، *بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية*،[أ] وأساسها القانوني مستمد من قانون الضرائب العامة لفرنسا، وهي تعمل منذ عام 1992.

ويمكن الاستعانة بالسجل المركزي في التعرف على مجموعة متنوعة من الحسابات مثل الحسابات البنكية والبريدية والادخارية، وما إلى ذلك. وهي تزود الأشخاص المسموح لهم بمعلومات عن الحسابات المملوكة لشخص أو شركة في فرنسا، بما في ذلك غير المقيمين. وتتضمن البيانات الخاصة بفتح الحسابات أو إغلاقها أو تعديلها المعلومات التالية:

- اسم وعنوان المؤسسة التي تدير الحساب
- رقم الحساب وطبيعته ونوعه وخصائصه
- تاريخ وطبيعة المعاملة المعلنة (الفتح والإغلاق والتعديل)
- اسم العائلة، الاسم الأول، تاريخ ومحل الميلاد، عنوان صاحب الحساب، بالإضافة إلى رقم SIRET[ب] (نظام التعريف لسجل المنشآت) لرواد الأعمال الأفراد

وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين، يتم تسجيل ما يلي: الاسم والشكل القانوني ورقم SIRET والعنوان. ويتم إصدار البيانات الخاصة بفتح الحسابات وتعديلها وإغلاقها في غضون شهر واحد منها.[ج]

ولا يسمح بالاطلاع على السجل إلا للأشخاص المفوضين بالقانون، بما في ذلك:[د]

- وكلاء الإدارة المالية (إدارة الضرائب والجمارك وما شابه ذلك)
- وكلاء هيئة الأسواق المالية
- مؤسسات الضمان الاجتماعي
- القضاة وضباط الشرطة القضائية
- قضاة ديوان المحاسبة ودواوين الحسابات الإقليمية
- المحضرون
- الموثقون المسؤولون عن العقارات

وتزود قاعدة البيانات بالمعلومات التي ترسلها مؤسسات إدارة الحسابات مثل المؤسسات المصرفية والمالية، ومراكز الشيكات في مكاتب البريد، وشركات السمسرة، وما إلى ذلك.[هـ] ويمكن أيضاً الاطلاع على بيانات السجل المركزي بموجب قرار من المحكمة يسمح صراحة بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص قانون الضرائب العامة لفرنسا، في المادة 1649أ، على أن الأشخاص الطبيعيين والجمعيات والشركات التي ليس لها شكل تجاري والكائنة أو المنشأة في فرنسا مطالبة بتقديم بيانات عن الحسابات المفتوحة أو المحتفظ بها أو المستخدمة أو المغلقة في الخارج، في نفس الوقت الذي تقدم فيه إقرارات عن دخلها أو نتائجها. وفضلاً عن ذلك، ينص القانون على أن المبالغ أو الأوراق المالية أو الأوراق المالية المحولة إلى الخارج أو القادمة من الخارج من خلال حسابات غير معلنة تشكل تحت ظروف معينة دخلاً خاضعاً للضريبة، ما لم يثبت خلاف ذلك.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 8-9	السجل المركزي للحسابات المصرفية في فرنسا: بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية (FICOBA)

أ. اللجنة الوطنية للحوسبة والحريات. 2018. "Les grands، FICOBA: Fichier national des comptes bancaires et assimilés fichiers en fiches" [FICOBA: السجل الوطني للحسابات المصرفية وما يماثلها]. CNIL.fr، 8 مارس/آذار 2018 (تاريخ الاطلاع 23 يونيو/حزيران 2020). https://www.cnil.fr/fr/ficoba-fichier-national-des-comptes-bancaires-et-assimiles.

ب. قم SIRET (*نظام تحديد الهوية التجارية لسجل المنشآت*) هو رقم فريد لتسجيل مؤسسات الأعمال أو رقم تحديد الهوية التجارية في فرنسا.

ج. المرسوم المعدل الصادر في 14 يونيو/حزيران 1982 "بشأن توسيع نطاق نظام آلي لإدارة سجل الحساب المصرفي" الذي يحكم السجل المركزي (والمعدل للمرة الأخيرة بمرسوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 2010)، المادة 1 (تاريخ الاطلاع 23 يونيو/حزيران 2020)، https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do؛jsessionid=E3E54137E9BC710C7E977B6FFD4AF7A0.tpdjo09v_3?cidText e=JORFTEXT000000864438&date Texte=20131119.

د. اللجنة الوطنية للحوسبة والحريات، "بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية FICOBA"، 8 مارس/آذار 2018.

هـ. اللجنة الوطنية للحوسبة والحريات، " بيانات السجل الوطني للحسابات المصرفية FICOBA"، 8 مارس/آذار 2018.

8-5-4 الإجراءات التحفظية الطارئة

توجد لدى عدة ولايات قضائية إجراءات تمكن من الحجز على الأموال أو تقييدها بسرعة في حالات الطوارئ لمنع تحويلها وتبديدها قبل تأمين الحصول على أوامر رسمية.[11] وغالباً ما يتخذ هذا الإجراء السريع شكل تدبير مؤقت انتظاراً لأن يتبعه طلب المساعدة القانونية المتبادلة في غضون فترة محددة (وإن كان من الممكن تمديد المدة بناءً على طلب في بعض الولايات القضائية). وإذا لم يقدم الطلب في الوقت المحدد، يجوز الإفراج عن الأموال.

وتشكل الأوامر الإدارية في العادة جزءاً من المساعدة غير الرسمية. ويرد في الفصل الثالث، القسم 9-2-6، وصف لأمثلة لإجراءات تحفظية طارئة تتطلب مساعدة رسمية. ويجوز لمسؤول إداري – يرتبط عادة بوحدة التحريات المالية (كما جرت مناقشته في الفصل الثاني، الإطار 2-1، "دور وحدات التحريات المالية

[11] على سبيل المثال، في حالة أموال الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، اعتمد الاتحاد الأوروبي إجراءات تجميد مسبقة دون أن يبين بصورة تفصيلية وجود الأموال في الدول الأعضاء. انظر "قرار المجلس 2011/72/CFSP الصادر في 31 يناير/كانون الثاني 2011 بشأن الإجراءات التقييدية الموجهة ضد بعض الأشخاص والكيانات في ضوء الأوضاع في تونس" (OJ L 28، 2-2-2011)، https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2 011:028:0062:0064:EN:PDF، بصيغته المعدلة "بقرار المجلس 141/2018 بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2018 بشأن الإجراءات التقييدية الموجهة ضد بعض الأشخاص والكيانات في ضوء الحالة في تونس" (OJ L 25، 30.1.2018)، الذي مدد الإجراءات التقييدية حتى 31 يناير/كانون الثاني 2019، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ TXT/PDF/?uri=CELE X:32018D0141&from=EN. وهناك تمديد آخر سارٍ حتى 31 يناير/كانون الثاني 2021 وفقاً "لقرار المجلس 117/2020 بتاريخ 27 يناير/كانون الثاني 2020 بتعديل القرار CFSP/72/2011 بشأن الإجراءات التقييدية الموجهة ضد بعض الأشخاص والكيانات في ضوء الوضع في تونس" (OJ L 22، 28.1.2020)، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/? uri=CELEX:32020D0117.

ومساهمتها في قضايا استرداد الأموال") – إصدار أمر بالحفظ يتضمن تعليمات إلى مؤسسة مالية بتقييد الأموال لفترة وجيزة. وتقتصر هذه الأوامر الإدارية أحياناً على القضايا التي تنطوي على جرائم محددة.[12]

وتشترط بعض الولايات القضائية على المؤسسة المالية، عند تقديم بلاغ عن معاملة مشبوهة، الاحتفاظ بالأموال حتى توافق وحدة التحريات المالية على الإفراج عنها أو احتجازها لفترة محددة (مما يسمح لوحدة التحريات المالية أو جهة إنفاذ القانون بتنفيذ الإجراءات التحفظية). وقد تلزم ولايات قضائية أخرى المؤسسات المالية بالسعي للحصول على موافقة السلطات قبل إجراء المعاملات. وفي حالة عدم منح الموافقة، ترفض المؤسسة المالية تحويل الأموال (خوفاً من ارتكاب جريمة والوقوع تحت طائلة المساءلة عن الأموال باعتبارها أميناً قانونياً).

8-5-5 الإفصاحات التلقائية

ثمة شكل آخر من أشكال المساعدة غير الرسمية التي ساعدت في استرداد العائدات المتأتية من الفساد، ألا وهو الإفصاح التلقائي.[13] وقد توخت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وجه التحديد استخدام هذا النوع من الإفصاح. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن أن تنص التشريعات المحلية رسميا على صلاحية الإفصاح عن المعلومات (على سبيل المثال، لمعالجة مسائل السرية المصرفية في سويسرا). غير أن هذه النشرات هي، في جوهرها، أحد الأشكال الاستباقية من جانب واحد لنقل المعلومات، يمكن الاستفادة منه في تيسير إجراء تحقيق وصياغة طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة من جانب ولاية قضائية أجنبية. وتفيد الإفصاحات التلقائية على وجه التحديد في تنبيه ولاية قضائية أجنبية إلى وجود أدلة (مثل الحساب المصرفي لشخص متورط في الفساد من ذوي المخاطر بحكم منصبه العام)، أو تحقيق جار في غسل الأموال في الولاية القضائية المفصحة عن المعلومات، أو كليهما.

ويصف الإطار 8-10 المعلومات التي يمكن للسلطات السويسرية إرسالها (رسميا بموجب القانون السويسري) على هيئة إفصاح تلقائي، ويشير على وجه التحديد إلى رفع السرية المصرفية إذا كانت المعلومات قد تمكن سلطة قضائية أجنبية من تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة.[14] وينص تشريع الاتحاد الاوروبي أيضاً على التبادل التلقائي للمعلومات بين مكاتب الاتحاد الأوروبي لاسترداد الأموال أو السلطات الأخرى

---

[12] قانون مكافحة غسل الأموال في تايلند، لعام 2542 بالتقويم البوذي (1999)، البند 48، يخول لجنة المعاملات صلاحية تقييد الأموال أو الحجز عليها لفترة لا تتجاوز 90 يوماً "إذا كان هناك سبب وارد يدعو للاعتقاد بإمكانية حدوث نقل أو توزيع أو وضع أو تمويه أو إخفاء لأي أموال ذات صلة بجريمة أصلية". وفي حالة الطوارئ، يجوز للأمين العام لمجلس مكافحة غسل الأموال (http://thailaws.com/law/t_laws/tlaw0019_2.pdf) إصدار الأمر. ويمكن تطبيق اللوائح ذات الصلة المتعلقة بإجراءات الحجز أو الحفظ أو الصيانة أو الطرح في المزاد، وما إلى ذلك.

[13] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان 46 (4) و 56 تشترطان أن تحاول الدول الأطراف تقديم هذا النوع من الإفصاح عن المعلومات.

[14] التشريع الذي يُمكِّن للإفصاحات التلقائية في سويسرا هو القانون الفيدرالي للمساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة المتبادلة"، القانون الجنائي السويسري [CC 351.1، المادة 67a]). ولن يؤثر النقل على الإجراءات الجنائية المحلية في سويسرا.

الإطار 8-10 الإفصاحات التلقائية من سويسرا

المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية (IMAC)، المادة 67أ:

يجوز للسلطة التي تلاحق الجرائم، دون أن يطلب منها ذلك، أن تحيل إلى سلطة أجنبية تلاحق الجرائم، المعلومات أو الأدلة التي جمعتها في أثناء تحقيقها الخاص بها، عندما تقرر أن هذا النقل يمكن أن:

أ. يسمح بفتح الدعاوى الجنائية؛ أو

ب. يسهل التحقيق الجنائي الجاري.

ويجوز إرسال المعلومات الخاضعة لقواعد الحفاظ على السرية إذا كان من الممكن أن تمكن الدولة الأجنبية من تقديم طلب للمساعدة المتبادلة.

تشمل المعلومات "الخاضعة لقواعد الحفاظ على السرية" اسم البنك الذي يحتفظ فيه بالأموال المعنية، وهوية صاحب الحساب والمالك المنتفع، ورقم الحساب، ومبلغ الأموال المجمدة، والمعاملات ذات الصلة.

وتُدعى الدولة المتلقية إلى تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في حالة الاهتمام بالحصول على معلومات بشأن عناصر الإثبات الرسمية.

المصدر: المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة المتبادلة"، القانون الجنائي السويسري [CC 1.153]) الصادر في 02 مارس/آذار 1891 (الوضع في 1 مارس/آذار 9102): https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19810037/index.html.

المكلفة بتسهيل تتبع عائدات الجرائم وتحديدها.[15] ولا يجوز منع هذا التعاون بسبب وضع مكتب استرداد الأموال في الإطار القانوني الوطني (إداري، أو جهة إنفاذ قوانين، أو سلطة قضائية).[16] وفي عام 2019، أُجري أكثر من 7659 عملية تبادل للمعلومات بين مكاتب استرداد الأموال في تطبيق شبكة التبادل الآمن للمعلومات،[17] في ظل زيادة كبيرة منذ عام 2012.[18]

[15] 4, (الفقرة 1) والمادة 2, (الفقرة 2) منها، https://eur-lex.europa .eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX :32007D0845&from=EN

[16] لمزيد من المعلومات عن تدشين مكاتب الاتحاد الأوروبي لاسترداد الأموال، انظر قسم "تتبع الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية وتحديدها" من صفحة المفوضية الأوروبية على شبكة الإنترنت بعنوان "المصادرة واسترداد الأموال" على https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/organized-crime-and-human-trafficking/confiscation -and-asset-recovery_en.

[17] تطبيق شبكة التبادل الآمن للمعلومات (SIENA) يعد منصة لتبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة فيما بين جهات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي (والشركاء المتعاونين معه والأطراف الأخرى التي يبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات معها): https://www.europol. europa.eu/activities-services/service s-support/information-exchange/secure-information-exchange -network -application-sienأ.

[18] المفوضية الأوروبية، "المصادرة واسترداد الأموال"، في "ما نقوم بعمله، الهجرة والشؤون الداخلية"، https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/organized-crime-and-human-trafficking/confi scation-and-asset-recovery_en.

فضلاً عن ذلك، فإن التغطية الإعلامية الدولية التي تجتذبها أمثال هذه القضايا من قضايا الفساد، يمكن أيضاً أن تدفع بنكا إلى تقديم بلاغ عن معاملة مشبوهة إلى سلطاته المحلية، والتي يمكن الإفصاح عنها تلقائيا (من خلال إيغمونت أو وفقاً لما يسمح به قانونها) إلى الولاية القضائية المعنية بالتحقيق في الفساد. ومن ثم، يمكن لتلك الولاية القضائية أن تمضي في تحقيقها وتنتقل إلى طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة. ولا يقل عن ذلك أهمية النشر الداخلي داخل الولاية القضائية، وهو ما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى فتح تحقيق محلي في غسل الأموال.[19]

ومن باب الممارسة الجيدة، ينبغي لمتلقي الإفصاحات التلقائية الاتصال بالمرسل لاستيضاح الإفصاح، والإحاطة بالقضية الأجنبية، والتأكد من أن الأموال ستجمد أو ستبقى قيد التجميد، ومناقشة الخطوات التالية التي من المزمع اتخاذها.

6-5-8 طلب فتح قضية أجنبية

في بعض الظروف، قد لا تكون لدى السلطات القدرة على متابعة قضية محلية إما للمصادرة الجنائية أو غير المستندة إلى حكم بالإدانة أو إجراءات مدنية. وربما كان السبب في ذلك نقص القدرات والإرادة السياسية، أو بسبب عدم فعالية الإطار التشريعي. وفي هذه الظروف، يجوز للولاية القضائية أن تقدم مواد القضية إلى نظرائها الأجانب وأن تطلب إلى تلك السلطات أن تشرع في إجراءات محلية. وفي نهاية المطاف، ستحدد السلطات الأجنبية ما إذا كانت ستباشر الإجراءات وكيفية سيرها (انظر الفصل الحادي عشر للاطلاع على تفاصيل هذا الخيار).

وفي بعض الحالات، سيتطلب هذا الطلب مراسلات رسمية. وفي حالات أخرى، تحال مواد القضية من خلال قنوات ذات صبغة إدارية أكبر، بما في ذلك في سياق تبادل المعلومات بين وحدتي التحريات المالية أو مصلحتي الضرائب.

المراجع

CARIN (Camden Asset Recovery Inter-Agency Network). 2012. "The History, Statement of Intent, Membership and Functioning of CARIN." CARIN manual, European Police Office, The Hague, Netherlands. http://www.carin.network/.

FATF (Financial Action Task Force). 2012. "Best Practices on Confiscation (Recommendations 4 and 38) and a Framework for Ongoing Work on Asset Recovery." Best Practices Paper, FATF and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Best%20Practices%20on%20%20Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20Asset%20Recovery.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.

[19] كان الإفصاح التلقائي حافزا للتعاون الدولي بين بيرو وسويسرا في قضية فلاديميرو مونتيسينوس (كما نوقش سابقا في الإطار 8-3 وكذلك في الفصل الأول [الإطار 1-3] والفصل الخامس [الإطار 5-8]).

fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

Graves, Lucas, and Nabeelah Shabbir. 2019. "Gauging the Global Impacts of the 'Panama Papers' Three Years Later." Factsheet, March 2019, Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford. http://www.digitalnewsreport.org/publications/2019/gauging-global-impacts-panama-papers-three-years-later/#:~:text=In%20our%20data%2C%2016%20countries,ICIJ%20investigations%20%E2%80%93%20an%20impressive%20result.

Meinzer, Markus. 2012. "Bank Account Registries in Selected Countries: Lessons for Registries of Trusts and Foundations for Improving Automatic Tax Information Exchange." Report, Tax Justice Network, Chesham, UK. https://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/BAR2012-TJN-Report.pdf.

Moro, Sérgio Fernando. 2018. "Preventing Systemic Corruption in Brazil." *Dædalus* 147 (3): 157–68. https://www.mitpressjournals.org/doi/full/10.1162/daed_a_00508.

Multilateral Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters (1988, amended by Protocol in 2010), Organisation for Economic Co-operation and Development and Council of Europe. https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/the-multilateral-convention-on-mutual-administrative-assistance-in-tax-matters_9789264115606-en.

Stephenson, Kevin M., Larissa Gray, Ric Power, Jean-Pierre Brun, Gabrielle Dunker, and Melissa Panjer. 2011. *Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/Barriers%20to%20Asset%20Recovery.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

United Nations Convention against Transnational Organized Crime (UNTOC), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

World Bank and UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2019. "International Partnerships on Asset Recovery: Overview and Global Directory of Networks." Reference publication and directory, Stolen Asset Recovery (StAR) initiative, World Bank, Washington, DC. https://star.worldbank.org/publication/international-partnerships-asset-recovery.

9. إجراء التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة

9-1 ملاحظات استهلالية

يتيح تطبيق المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي المُبيَّنة في الفصل الثامن تزويد الممارسين بأساس جيِّد لإجراء التعاون الدولي على نحو فعَّال. وبوجه عام يتطلَّب نجاح الجهود الدولية لاسترداد الأموال الجمع بين أدوات المساعدة غير الرسمية وآليات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية. ويهدف هذا الفصل إلى بيان كيف يمكن استخدام هذه الأدوات والجمع بينها بشكل فعَّال مع التركيز على أدوات المساعدة الرسمية.

9-2 طلبات المساعدة القانونية المتبادلة

كما هو مُبيَّن في الفصل الثامن، يجب بوجه عام ألا يبدأ الممارسون جهودهم للتعاون الدولي بتقديم طلب مساعدة قانونية متبادلة، إنما ينبغي بادئ الأمر استكشاف قنوات المساعدة غير الرسمية -إن كانت متاحة- حتى يتسنَّى للممارسين التواصل مع نظرائهم لمناقشة ما الذي يتطلبه إنفاذ الطلب والتغلُّب على العوائق المحتملة. وحينما يقرِّر الممارس أنه يلزم تقديم طلب مساعدة قانونية متبادلة من أجل دعوى مُعيَّنة مطلوبة - مثل طلب إبراز سجلات مالية، أو الحصول على شهادة إلزامية، أو التفتيش والحجز، أو إنفاذ أمر تقييد تحفظي - يجب التقيد بعدة متطلبات وإجراءات يرد فيما يلي بيان بعضها.

تختلف المتطلبات بين ولاية قضائية وأخرى، لذا يجب أن يتأكد الممارسون مُقدَّماً من مدى انطباقها لدى السلطة المركزية للدولة الأجنبية. وقد يكون التشاور مع النظراء الأجانب وغيرهم من جهات الاتصال مفيدا في هذا الصدد، لكن كثيراً من الولايات القضائية تفرض على الممارس أن يسلك الطريق الرسمي من خلال سلطتها المركزية عند إعداد طلب رسمي أو إرساله.

بالإضافة إلى ذلك، تنشر ولايات قضائية عديدة معلومات على الموقع الإلكتروني لسلطتها المركزية قد تُحدِّد متطلبات تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة، بل إن بعضها يُقدِّم عينات نماذج لإعداد طلب مقبول لهذا الغرض.[1] (انظر الملحق ياء لمعرفة قائمة مواقع إلكترونية مفيدة في ولايات قضائية مختارة، والملحق طاء لعينة طلب مساعدة قانونية متبادلة). وينشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلا

[1] على سبيل المثال، تنشر المملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) كتيباتٍ يمكن الاطلاع عليها لمساعدة الممارسين.

للسلطات المركزية، وأعد أداة لكتابة طلب مساعدة قانونية متبادلة[2] من أجل مساعدة الممارسين.[3] وأخيراً، قد تفيد مطبوعات المنظمات غير الحكومية أو متعددة الأطراف أيضا في تقديم المساعدة.[4]

9-2-1 الأساس القانوني للتعاون الدولي

يتطلَّب المضي في تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة تحديد الأساس القانوني للتعاون كما هو منصوص عليه في

- المواثيق أو المعاهدات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تحتوي على أحكام تتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية؛
- أو المعاهدات والاتفاقيات الثنائية الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة؛
- أو التشريعات الداخلية التي تسمح بالتعاون الدولي في الدعاوى الجنائية، أو
- تعهُّد المعاملة بالمثل من خلال القنوات الدبلوماسية (الذي يُشار إليه بتعبير "الإنابة القضائية" أو "المجاملة" في بعض الولايات القضائية).

وهذه الوسائل القانونية ليست متعارضة فلا تنفي إحداها الأخرى، ويجوز أن يستخدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة واحدة أو أكثر منها تبعاً لموضوع القضية والنواتج المرجوة (الإطار 9-1). ويرِد أدناه بيان لكل وسيلة من هذه الوسائل. قد يُؤدِّي غياب اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة أو قانون ذي صلة بها إلى تعقيد كبير للإجراءات، وعرقلة التوصل إلى نتيجة ناجحة للقضية.[5]

---

[2] يُقدِّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أداة لكتابة طلب المساعدة القانونية المتبادلة (يمكن تنزيلها من الرابط: https://www.unodc.org/mla) وهي برمجية تنتج عينة نموذج طلب المساعدة القانونية المتبادلة بعد مطالبة المستخدم بتقديم معلومات مُعيَّنة. ويجب إعداد الطلب تبعاً لمتطلبات كل ولاية قضائية، لكن الأداة تساعد في صياغة الطلب. وأصبحت هذه الأداة في نسختها المُنقَّحة والمُوسَّعة تطبيقاً إلكترونياً بتنسيق إتش.تي.إم.إل يمكن تشغيله على جميع الأجهزة. وهي ترشد الممارسين خلال عملية إعداد طلب المساعدة القانونية المتبادلة، ويمكن ربطها بأدلة السلطات الوطنية المختصة عبر الإنترنت التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (https://www.unodc.org/unodc/en/legal-tools/directories-of-competent-national-authorities.html) وهو ما يتيح استرجاع معلومات الاتصال.

[3] تُقدِّم منظمات أخرى متعددة الأطراف قوائم للسلطات المركزية، من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الدول الأمريكية، والرابطة الأيبيرية الأمريكية للمدعين العامين.

[4] انظر أيضا، ستيفنسون وآخرين (2011، 114-79) الذي يُقدِّم معلومات تتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة (الإطار القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة والمتطلبات الضرورية للتعاون، والإجراءات العامة للمساعدة القانونية المتبادلة، ومعلومات مُعيَّنة بشأن استرداد الأموال، وأنواع المساعدة غير الرسمية) في كندا وجزر كايمان وفرنسا وألمانيا وغيرنسي (إقليم تابع للتاج البريطاني)، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) واليابان وجيرزي (إقليم تابع للتاج البريطاني)؛ وليختنشتاين، وسنغافورة، وإسبانيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. انظر أيضا التقرير المشترك للبنك الآسيوي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017) "المساعدة القانونية المتبادلة في آسيا والمحيط الهادئ: الخبرات المكتسبة في 31 ولاية قضائية" في الرابط: https://www.oecd.org/corruption/ADB-OECD-Mutual-Legal-Assistance-Corruption-2017.pdf

[5] كانت قضية فرديناند وإيميلدا ماركوس هي المرة الأولى التي اضطرت فيها سويسرا إلى تجميد أموال رئيس دولة سابق حتى قبل تقديم طلب في هذا الخصوص من قِبَل الحكومة المعنية (وهي في هذه الحالة الفلبين). بيد أنه في ذلك الوقت (في 1986)، لم تكن بين الفلبين وسويسرا اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وهو ما ألقى عبئا إضافيا على الإجراءات. علاوةً على ذلك، لم يدخل التشريع المتصل بهذا الأمر حيز النفاذ إلا في الآونة الأخيرة ودون أي سوابق. ومع أن الحكومة كانت قد طلبت من سويسرا المساعدة في الإفراج عن الوثائق المصرفية وإعادة الأموال، فإن عائلة ماركوس استطاعت الطعن في الإجراءات برمتها. أصدرت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية 60 حكما تؤكِّد جواز تقديم المساعدة القانونية، وسمحت في نهاية المطاف بإعادة الأموال المُجمَّدة شريطة بدء الإجراءات الجنائية لمقاضاة إيميلدا ماركوس وتقديم تعهد بأن تلك الأموال سوف تُستخدَم في تعويض ضحايا النظام (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية، 2016، 12)، https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money

الإطار 9-1 اختيار أساس قانوني يستند إليه تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة

عند اختيار الأساس القانوني الذي يستند إليه طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجد كثيرٌ من الممارسين أنه من المفيد جدا ذكر كل المعاهدات أو الاتفاقيات أو التشريعات ذات الصلة التي تنطبق مُرتَّبةً بحسب الأفضلية. أ فهذه الممارسة تزيد من احتمال انطباق شروط تقديم الطلب، ذلك لأن أنواع المساعدة والأسباب المحتملة للرفض تختلف من معاهدة لأخرى، فالطلب قد يكون مقبولا بمقتضى أساس قانوني ما وغير مقبول بموجب أساس آخر.

وبوجه عام يعد الاستناد إلى معاهدة ثنائية خياراً جيداً إذا كانت هذه المعاهدة تُنفِّذ بشكل سليم المبادئ الرئيسية للمعاهدات متعددة الأطراف المهمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فالمعاهدات الثنائية يتم تصميمها حسب الأعراف القانونية واختيارات البلدين المتعاقدين، على النقيض من أسلوب "نهج واحد يصلح للجميع" الذي تعتمده المعاهدات متعددة الأطراف. ويُتيح تضمين المعاهدات ذات الصلة يليها أي تشريع داخلي في الطلب تحقيق تعاون أسرع مما يُنبِئ به تعهد المعاملة بالمثل من خلال الإنابة القضائية.

أ. للاطلاع على قائمة موسَّعة (وإن لم تكن جامعة مانعة)، انظر الفصل الأول، الإطار 1-1 "الإطار القانوني لاسترداد الأموال"، والمراجع ذات الصلة عبر شبكة الإنترنت في الملحق ياء.

المواثيق أو المعاهدات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف

تتضمَّن المواثيق أو المعاهدات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف أحكاماً ملزمة تقضي بأن تُقدِّم الأطراف الموقعة عليها المساعدة القانونية المتبادلة بموجب القانون الدولي. وتُحدِّد هذه الأحكام مجالات التعاون، وتحتوي على إجراءات مُنظِّمة للعملية، ومن ثم تضفي على العملية الوضوح وإمكانية التنبؤ بها. وغالباً ما تتيح هذه الاتفاقيات أشكالاً للتعاون أوسع مما يسمح به التعهد التقليدي بالمعاملة بالمثل أو الإنابة القضائية، مثل التواصل بين السلطات المركزية (بدلا من التعامل من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية).[6]

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يبلغ عدد أطرافها 187 دولة [7] أكثر المعاهدات متعددة الأطراف انطباقاً في مجال استرداد العائدات المتأتية من جرائم الفساد، ويلزم الاعتماد على المساعدة القانونية المتبادلة للنجاح في استخدام هذه الأداة في استرداد الأموال على المستوى الدولي. وتُلزِم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بأن تمنح بعضها بعضاً أكبر قدر ممكن من المساعدة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بقضايا الفساد. وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومعاهدات الأمم المتحدة الأخرى، يمكن تقديم أساس قانوني من خلال معاهدات أو اتفاقيات إقليمية مُعيَّنة تتصل بالمساعدة القانونية المتبادلة مثل معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية

[6] في قضية الاحتيال على البنوك في مولدوفا (التي نوقشت في الفصل الرابع، الإطار 4-5)، وقَّع بنك مولدوفا الوطني معاهدات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع قبرص وإستونيا ولاتفيا والاتحاد الروسي للحصول على بيانات حيوية تتعلق بالقضية، منها معلومات عن حسابات، وبيانات اعرف عميلك، وتقارير تفتيش ميدانية.

[7] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "حالة التوقيع والتصديق على الاتفاقية" (حتى 6 فبراير/شباط، 2020)، https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/ratification-status.html.

(التي وقَّعتها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا [آسيان])،[8] واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد المنبثقة عن منظمة الدول الأمريكية.

ثمة مسألة يجب أن يأخذها الممارسون في الاعتبار فيما يتعلق بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهي كيف تم إدراج واجباتهم ذات الصلة -إن كان قد حدث ذلك أصلا- في التشريعات الداخلية للولاية القضائية الأخرى، وهي عملية يُطلَق عليها "الاستيعاب المحلي". ومن الناحية النظرية، يمكن بشكل مباشر تطبيق طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تُقدَّم بموجب معاهدة متعددة الأطراف (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) مادام البلدان قد صدَّقا على المعاهدة.[9] بيد أن الأحكام الإلزامية لهذه المعاهدات صيغت كلها بطريقة عمومية، مما يتيح مجالا للتأويل وعدم الوضوح. فعلى سبيل المثال، قد لا تُحدِّد المعاهدة قنوات التواصل، وأنواع الأدلة أو الإجراءات التي تستلزم استصدار إذن من السلطات القضائية، أو الإجراءات والوثائق اللازمة لإنفاذ طلبات المصادرة. بيد أن الأحكام الإلزامية لهذه المعاهدات صيغت كلها بطريقة عمومية، مما يتيح مجالا للتأويل وعدم الوضوح. فعلى سبيل المثال، قد لا تُحدِّد المعاهدة قنوات التواصل، وأنواع الأدلة أو الإجراءات التي تستلزم استصدار إذن من السلطات القضائية، أو الإجراءات والوثائق اللازمة لإنفاذ طلبات المصادرة.

وتسن بعض الولايات القضائية تشريعا داخليا مُفصَّلاً يتضمَّن تلك التفاصيل المُحدَّدة، والبعض الآخر لديه تشريع محدود أو ليس لديه أي تشريع يُدمِج أحكام المعاهدة في قوانينه الداخلية، ويعتمد على التطبيق المباشر من خلال القوانين والإجراءات الجنائية القائمة مع تعديلات تستند إلى المعاهدة. ولأن السلطات في بعض الولايات القضائية متلقية طلب المساعدة قد تُفضِّل إدراج أحكام المعاهدة في نطاق اختصاصها القضائي، من المهم أن يراعي الممارسون هذه المسألة، وأن يستعرضوا القانون الداخلي للوقوف على التفاصيل فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة متعددة الأطراف.

علاوةً على ذلك، قد توجد ترتيبات طوعية مع ولايات قضائية أخرى أو تجمعات إقليمية، مثل خطة أمانة الكومنولث للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (خطة هاراري) وهي التزام لوزراء القانون في مجموعة الكومنولث. ومع أنها ليست صكا قانونيا أو معاهدة ملزمة، فإنه يُتوقَّع من الأطراف فيها تطبيق الأحكام في تشريعاتهم الداخلية، وتقديم المساعدة من خلال هذه الأحكام.[10]

---

[8] معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية، التي على الرغم من توقيع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عليها وانعكاس تصديقها عليها في الصكوك القانونية لأمانة الرابطة، فإنها لا توصف رسميا بأنها وثيقة للرابطة. ففي إعلان رابطة آسيان لعام 2025: "المضي قدما معا بخطى حثيثة" ينص الإجراء باء 3--1ي من "خطة 2025 للمجموعة السياسية الأمنية لرابطة آسيان" على "العمل من أجل الارتقاء بوضع معاهدة تبادل المساعدة القانونية 2004 إلى معاهدة للرابطة" (آسيان، 2015، 33). وأقر المدعون العامون/وزراء العدل في رابطة آسيان أيضا في اجتماعهم في 2019، في يوغياكرتا بإندونيسيا "الارتقاء بوضع معاهدة تبادل المساعدة القانونية إلى معاهدة للرابطة" (رابطة آسيان، 2019. "تعهد المدعون العامون/وزراء العدل في رابطة آسيان بتوطيد التعاون في تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية". أرشيف أخبار أمانة رابطة آسيان، 25 أبريل/نيسان 2019. https://asean.org/asean-attorneys-generalministers -pledged-stronger-cooperation- mutual-legal-assistance-criminal-matters.

[9] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان 46 و25؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 18؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 7.

[10] انظر أمانة الكومنولث (2017)، "التشريع النموذجي للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية"، https://thecommonwealth.org/sites/default/files/key-reform-pdfs/P15370-14-ROL-Model-Leg-Mutual-Legal-Asstnce.pdf.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة

على غرار المعاهدات متعددة الأطراف، تحتوي المعاهدات والاتفاقيات الثنائية الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة على أحكام ملزمة تفرض على الأطراف الموقعة عليها تقديم المساعدة وتُحدِّد الإجراءات التي يجب على الممارسين اتباعها.[11] بالإضافة إلى ذلك، فإنها قد تنص على أشكال التعاون التي لا تكون متاحة بموجب الترتيبات الأخرى، مثل التواصل المباشر بين الممارسين، والسلطات المختصة، وأعضاء الجهاز القضائي (مع تدخل محدود للسلطة المركزية).

التشريعات الداخلية

تسن بعض الولايات القضائية تشريعات تنص على إجراءات طلب المساعدة القانونية المتبادلة للولايات القضائية التي لا توجد بينها معاهدة ثنائية،[12] وغالبا ما تكون بشرط المعاملة بالمثل (أي أنها تقتضي أن تقدم الولاية القضائية طالبة المساعدة تعهدا بأنها ستُقدِّم المساعدة القانونية المتبادلة في الأوضاع المماثلة). وخلافاً للترتيبات التي تنص عليها المعاهدات، لا تُنشِئ هذه التشريعات التزاماً دولياً بتقديم المساعدة المطلوبة، ومن ثمَّ تثير هذه المرونة شكوكاً فيما إذا كان الطلب سيلقى قبولاً.[13]

تعهد المعاملة بالمثل من خلال القنوات الدبلوماسية (الإنابة القضائية)

قد يكون هذا الشكل التقليدي من أشكال المساعدة مفيداً إذا لم توجد معاهدة بين الولايات القضائية ولا تشريع داخلي في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة (لكن بعض الولايات القضائية تشترط التعهد بالمعاملة بالمثل حتى عند الاستناد إلى معاهدة متعددة الأطراف أو ثنائية كأساس لتقديم الطلب).

ويتيح استخدام الإنابة القضائية التواصل الرسمي بين السلطة القضائية أو عضو في النيابة أو مسؤول لإنفاذ القانون في ولاية قضائية ما ونظير ذلك الفرد في ولاية قضائية أخرى. وتتطلب هذه العملية إشراك وزارة الشؤون الخارجية واتباع الإجراءات الدبلوماسية.

---

[11] على سبيل المثال، أبرمت سويسرا وأنغولا اتفاقيتين ثنائيتين في عامي 2005 و2012 لتنظيم عملية استرداد واستخدام الأموال (21 مليون دولار) كانت مُجمَّدةً في حسابات ببنوك سويسرية وتخص مسؤولين أنغوليين وتنطوي على اختلاس أموال عامة فيما يتصل ببيع النفط الأنغولي بقيمة 43 مليون دولار (وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية، 2016، 12)، https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money- EN.pdf, page 26.

[12] على سبيل المثال، فإن القانون الفيدرالي للمساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة المتبادلة"، القانون الجنائي السويسري [القانون 351-1]) أتاح لسويسرا منذ عام 1981 تقديم المساعدة القانونية للبلدان التي لا تربطها بها اتفاقية ثنائية.

[13] تشمل بعض أمثلة الولايات القضائية وتشريعاتها قانون سنغافورة للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، https://sso.agc.gov.sg/Act/MACMA2000؛ وقانون ليختنشتاين للمساعدة القانونية الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة القانونية المتبادلة")، https://www.regierung.li/international-mutual-legal-assistance-in-criminal-matters؛ ومرسوم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (Cap. 525)، https://www.elegislation.gov.hk/hk/cap525، والقانون الفيدرالي السويسري للمساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة المتبادلة"، القانون 351-1)، https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19810037/2019030 10000/351.1.pdf.

9-2-2 المتطلبات العامة

تضع كل ولاية قضائية متطلبات قانونية يجب أن تستوفيها الولايات القضائية طالبة المساعدة القانونية المتبادلة عند تقديم طلب لهذا الغرض. وفيما يلي بعض تلك المتطلبات وكذلك الاعتبارات التي ينبغي أن يراعيها الممارسون للوفاء بتلك المتطلبات.

طبيعة المسألة

بوجه عام، يجب أن يكون الطلب مرتبطا بمسألة جنائية، وإن كانت بعض الولايات القضائية تتقبل طلبات المصادرة التي لا تستند إلى أحكام بالإدانة (لأنها بوجه عام تنشأ فيما يتصل بتحقيق جنائي) وكذلك في دعاوى المصادرة المدنية والإدارية.[14] ويجب، في العادة، استكشاف إمكانية الحصول على نوع المساعدة المُفضَّلة في مرحلة مبكرة من العملية.

وتختلف الولايات القضائية من حيث نوع المساعدة التي يمكن تقديمها، وفي أي المراحل في التحقيقات أو الإجراءات الجنائية. وعلى الرغم من أن معظم الولايات القضائية تجيز تقديم طلبات المساعدة خلال مراحل التحقيقات، فإن البعض الآخر يفرض متطلبات أشد للحجز التحفظي للأموال أو تقييد التصرف فيها (مثل اشتراط تحريك التهم أو صدور أمر نهائي بالمصادرة). ولا يُقدِّم كثير من الولايات القضائية المساعدة في حالة انتهاء الإجراءات الجنائية. ومن أجل هذه المتطلبات الأكثر تشددا، يجب على الممارسين مراعاة الإطار الزمني وتنسيق الطلب من أجل الحصول على تدابير تحفظية وتوقيف لتفادي تبديد الأموال.

ازدواجية التجريم

يطلب العديد من الولايات القضائية دليلاً على ازدواجية التجريم (إذا كان مطلوباً المساعدة في مصادرة أموال)، وهو ما يعني أن السلوك الذي تُلتمس بشأنه المساعدة يُعد فعلاً إجراميا في قوانين الولايتين القضائيتين كلتيهما. وتتجاوز بعض الولايات القضائية عن هذا الشرط في ظروف مُعيَّنة.[15] وقد تطبِّق ولايات أخرى هذا الشرط تطبيقاً أكثر تقييدا (حيث تستلزم المطابقة في الأسماء[16] أو العناصر الرئيسية للفعل الإجرامي). ولكن الولايات القضائية تُطبِّق بدرجة أكثر شيوعاً نهجاً يقوم على السلوك (بمعنى أنه ينظر إلى السلوك الذي يقوم عليه الفعل الإجرامي ويشترط أن تستخدم الدولتان نفس المصطلح في

---

[14] انظر الفصل السابع، القسمين 7-2 و7-4، للاطلاع على مناقشة للتعاون الدولي في المصادرة دون الاستناد إلى أحكام بالإدانة والدعاوى المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندان 43 (1)، و54 (1) (ج) الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تساعد بعضها بعضاً في المسائل المدنية والإدارية وأن تسمح بالمصادرة التي لا تستند إلى أحكام إدانة.

[15] جيرزي (إقليم تابع للتاج البريطاني) ولاية قضائية لا تشترط ازدواج التجريم للوفاء بشروط طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

[16] تعتمد بعض البلدان نهجاً يستند إلى قائمة مُفصَّلة، بمقتضاه لا يُعد السلوك فعلا إجراميا إلا إذا كان مُصنَّفاً أو موصوفاً بنفس الطريقة في المعاهدة المنطبقة، وذلك في مقابل نهج يسمح بتأويل السلوك الذي يقوم عليه الفعل المُجرَّم (وليامز، 1991، 600)، https://digitalcommons.osgoode.yorku.ca/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1454&context=scholarly-works. "على سبيل المثال، تشتمل المعاهدة المبرمة بين ألبانيا والولايات المتحدة التي تم توقيعها في 1933 على قائمة مُفصَّلة تضم أكثر من عشرين جريمة منها القتل والاغتصاب والحرق والسطو" (جوناثان ماسترز، "ماذا يعني تسليم المجرمين؟ "What Is Extradition?" دراسة مرجعية [آخر تحديث في 8 يناير/كانون الثاني، 2020]، مجلس العلاقات الخارجية، https://www.cfr.org/backgrounder/what-extradition). انظر أيضا معاهدة تسليم المجرمين بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة ألبانيا الموقَّعة في 1 مارس/آذار 1993، 49 Stat 313، (تم الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت في 24 يونيو/حزيران، 2020)، https://www.loc.gov/law/help/us -treaties/bevans/b-al-ust000005-0022.pdf.

تسميته وأن يُعد هذا السلوك فعلاً إجراميا بموجب قوانين الولايتين كلتيهما).[17] مهما يكن من أمر، فإنه خلال استخدام المساعدة غير الرسمية، من الأهمية بمكان مناقشة وتحديد أي عوائق محتملة قد يُشكِّلها اشتراط ازدواج التجريم، والتغلب (إن أمكن) على هذه العوائق.

وقد يكون النهج المستند إلى السلوك مفيدا في قضايا الفساد لأن بعض الأفعال الأكثر تحديدا ذات الصلة ليست مُجرَّمة في جميع الولايات القضائية - على سبيل المثال، الإثراء غير المشروع، أو رشوة المسؤولين العموميين الأجانب، أو التهرب الضريبي، أو تمديد المصادرة. ومن الأهمية بمكان توصيف الأفعال المُجرَّمة وليس مُجرّد إحصائها، لأن الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة القانونية قد لا تمتلك الخبرة اللازمة لفهم النظام القانوني للبلد طالب المساعدة، وقد يتعيَّن عليها تقييم ما إذا كان الفعل المعني يستوجب العقوبة تحت اسم مختلف بموجب قوانينها الداخلية. (يناقش الإطار 9-2 كيفية التغلب على متطلبات ازدواج التجريم في حالة الإثراء غير المشروع والفساد للمسؤولين العموميين الأجانب).

ومن المهم أيضا وضع الفعل الإجرامي في سياقه الصحيح، وإظهار صلته بالسلوك الإجرامي في شرح موضوع طلب المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتفادى الممارسون استخدام كلمات وتعبيرات مُعيَّنة قد تُسبِّب قدراً من الالتباس في المصطلحات المستخدمة. على سبيل المثال، تعبير "التدفقات غير المشروعة" قد ينطوي على إشكالية في بعض الولايات القضائية لأنه غالباً ما يشير إلى التهرب الضريبي أو هروب رؤوس الأموال. ومن الأفضل استخدام تعبير "تدفقات العائدات الإجرامية".

وقد تُوجِب الأعراف والمعايير الدولية أيضا تقديم المساعدة في الحصول على تدابير غير قسرية في غياب شرط ازدواج التجريم.[18]

التأكيدات والتعهدات: المعاملة بالمثل، والسرية، وحدود الاستخدام (الخصوصية)، والالتزام بدفع التكاليف أو التعويضات

يفرض العديد من الولايات القضائية ضمان المعاملة بالمثل: بيان مكتوب بأن الولاية طالبة المساعدة القانونية ستزوِّد الولاية متلقية الطلب بنفس نوع المساعدة في الحالات المماثلة في المستقبل. وتُلزِم ولايات قضائية كثيرة الولاية طالبة المساعدة بتحديد ما إذا كانت تريد معاملة الطلب على أنه سري. علاوةً على ذلك، قد تطلب الولايات القضائية تأكيدا بأن الولاية طالبة المساعدة ستقصر استخدام المعلومات المُقدَّمة لها على الدعوى المُبيَّنة في طلب المساعدة - وألا تُستخدَم دليلاً في دعوى أخرى أو في الكشف عنها لطرف ثالث.[19] وأخيراً، قد تطلب بعض الولايات القضائية تعهداً بدفع أي تكاليف أو تعويضات عن أضرار يتكبدها الطرف متلقي طلب المساعدة أثناء إنفاذ الطلب.[20]

---

[17] تُوجِب المواثيق والاتفاقيات الدولية أن تُطبِّق البلدان هذا النهج الذي يستند إلى السلوك الذي يقوم عليه الفعل المُجرَّم. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 43(2)، والتوصية 37 لمجموعة العمل المالي ("المساعدة القانونية المتبادلة") ([FATF [2019]).

[18] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند 46 (9)، والتوصية 37 لمجموعة العمل المالي ("المساعدة القانونية المتبادلة"). وتلزم أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 46 (9)(أ) الدول الأطراف فيها أن تأخذ بعين الاعتبار أغراض هذه الاتفاقية عند تطبيق شرط ازدواجية التجريم.

[19] يُسمَّى هذا غالبا مبدأ الخصوصية أو الاستخدام المُقيَّد (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012)، https://www.unodc.org/documents/organized-crime/Publications/Mutual - Legal Assistance - Ebook - E.pdf.

[20] أحد الأسباب لطلب هذا التعهد هو أن الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة قد تتصرف وتعرِّض نفسها للمسؤولية، وأن الدولة طالبة المساعدة قد لا تلتزم بمتابعة السعي لتقديم الإثبات الذي وعدت به. ويُمكِن بعد ذلك أن تواجه الدولة متلقية طلب المساعدة أمراً يلزمها بدفع التكاليف دون أن يكون ذلك عائدا إلى خطأ من جانبها.

الإطار 9-2	معالجة مسألة ازدواجية التجريم: الإثراء غير المشروع للموظفين العموميين الأجانب وفسادهم

لا يُجرِّم عدد من الولايات القضائية أفعال الإثراء غير المشروع (زيادة كبيرة في أموال موظف عمومي يعجز الموظف عن تقديم تفسير معقول يُثبِت أنها مستمدة من عائدات مشروعة) ورشوة الموظفين العموميين الأجانب. وإذا تم تفسير النص تفسيرا دقيقا على أساس مدلول المصطلح، فلن تكون هناك ازدواجية في التجريم - ومن ثم لن يُتاح تقديم المساعدة - من هذه الولايات القضائية.

ويمكن التغلب على هذا القيد إذا تم تفسير ازدواجية التجريم على أساس السلوك المُتَبع لأن الوقائع التي يجري التحقيق بشأنها في الولاية القضائية طالبة المساعدة القانونية قد تُشكِّل جريمة مختلفة في البلد متلقي طلب المساعدة. على سبيل المثال، فإن السلوك الذي يُعَد إثراء غير مشروع قد يُصنَّف على أنه مخالفة أخرى (مثل قبول رشوة) بموجب قانون الولايات القضائية متلقية طلب المساعدة. وبالنسبة لرشوة الموظفين العموميين الأجانب، قد تعتبر الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة هذا الفعل رشوةً لموظف وطني لا موظف أجنبي.

ويُستوفَى شرط ازدواجية التجريم حالما يتم تحديد المخالفات المتشابهة - على أساس نفس السلوك. وتأكَّد هذا النهج بحكم المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية في 2003 (ATF 129 II 462) الذي قضى بأن شرط ازدواجية التجريم استُوفِي في تهم الفساد على الرغم من أن رشوة الموظفين العموميين الأجانب لا تُعَد فعلا إجراميا في القانون السويسري. وللتوصُّل إلى هذا الحكم، نظرت المحكمة في الوقائع والسلوك، ورأت أن الولاية القضائية طالبة المساعدة استطاعت الوفاء بشرط ازدواجية التجريم على أساس مخالفة أخرى: الفساد السلبي للموظفين العموميين الوطنيين، وهو فعل إجرامي بموجب النظام السويسري.

ويجب على الممارسين الذين يتبعون هذا النهج توخي الحذر عند ذكر الوقائع والأفعال المخالفة في طلباتهم للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. على سبيل المثال، قد لا يكون كافيا تقديم طلب على النحو التالي:

السيد س موظف عمومي دخله الشهري 3000 دولار من عمله في وزارة النقل. وعندما بدأ العمل في وظيفته قبل خمسة أعوام لم تكن لديه مدخرات، وهو يمتلك الآن 5 ملايين دولار. وعجز عن تفسير هذه الزيادة وتبيَّن أنه مذنب.

وفضلاً عن ذلك، من الأهمية بمكان ذكر وقائع إضافية قد تُؤكِّد الفعل المُجرَّم في الولاية القضائية الأجنبية:

السيد س مسؤول عن توريد عقود الإنشاءات، وقام في السنوات الثلاث الماضية بترسية ثلاثة عقود كبيرة على شركات جديدة. ويُظهِر بيان حسابه المصرفي أنه تلقَّى وديعتين بقيمة 400 ألف دولار قبيل ترسية العقود. وفي الآونة الأخيرة، تم تحويل مليون دولار إلى الحساب المصرفي للسيد س في ولايتك القضائية (و).

وقد يساعد سؤال النظراء في الولايات القضائية متلقية طلب المساعدة أن يراجعوا مسودة الطلب قبل تقديمه على تسهيل هذا الإجراء. وقد يكون باستطاعة النظراء تقديم مقترحات بشأن صياغة الطلب تجعل الطلب أيسر في الإنفاذ.

ويجوز الإعفاء من هذه التأكيدات على أساس تقييم كل حالة على حدة، ولكن يجب مناقشة هذا الإعفاء مع الولاية القضائية الأخرى. ويتردَّد بعض الممارسين في تقديم هذه التأكيدات أو يرفضون ذلك لأنها لا تُستخدَم في ولايتهم القضائية (الكثير من الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني لا تستخدمها) ولا يدري الممارس هل لديه سلطة تقديمها. بيد أن هذه التأكيدات ليست اختيارية في الغالب، وقد يُرفَض طلب المساعدة إذا لم يتم تقديمها أو استيفاؤها قبل تقديم الطلب.

9-2-3 متطلبات الإثبات

يتعيَّن على الممارسين في العادة تقديم أدلة مقبولة كافية لتمكين الموظفين من استيفاء معيار الإثبات الذي تفرضه محاكمهم في إنفاذ طلب المساعدة. وقد ينطوي هذا على صعوبات شديدة لأن شروط القبول تختلف من ولاية قضائية لأخرى. وقد تشترط الولايات القضائية متلقية طلب المساعدة معايير لبعض الإجراءات أكثر تشددا من تلك التي تُطبَّق في الولاية طالبة المساعدة. وما قد يكون طلباً ملائما في ولاية قضائية ما، قد يُعد في أخرى فضفاضا - أي أنه يبدو كتصيُّد للحقائق.

وتزداد هذه الصعوبة حينما يكون التعامل بين ولايتين قضائيتين للقانون المدني والقانون العام أو بين نظامين مختلفين للمصادرة (المصادرة على أساس القيمة مقابل المصادرة على أساس الملكية، أو المصادرة الجنائية مقابل المصادرة التي لا تستند إلى حكم إدانة) لأن معايير الإثبات، واختبارات فحص الأدلة ومتطلبات القبول قد تختلف اختلافا كبيرا. على سبيل المثال، إذا أريد أن تكون الوقائع في الدعوى مقبولة باعتبارها أدلة، فإن الولايات القضائية العاملة بالقانون العام تطلب بوجه عام بيانات في شكل إفادات مشفوعة بيمين أو استمارة شهادة، لكن الولايات العاملة بالقانون المدني لا تفرض بوجه عام ذلك الشرط. (للاطلاع على معلومات عن صياغة الإفادة الخطية المشفوعة بيمين، انظر الفصل الخامس، الإطار 5-2).

وقد يؤدي عدم تضمين طلب المساعدة القانونية أدلة مقبولة كافية لاستيفاء الحد الأدنى المعمول به أو استخدام أقل الوسائل تطفلاً لتكون خطوة أولى في تجميع الأدلة إلى إرجاع الطلب أو رفضه. ولذلك، ينبغي للممارسين مناقشة متطلبات الإثبات والمعايير وأمثلة للأدلة المقبولة مع نظرائهم الأجانب قبل إرسال طلب المساعدة القانونية. وحالما يتقرَّر أنه يلزم تقديم طلب رسمي للحصول على المساعدة القانونية يجب مراعاة العملية التالية ذات الخطوات الثلاث قبل تقديم الطلب.

- *الخطوة 1:* تحديد ما هو المطلوب (مثلا إبراز سجلات البيانات المالية أو أنشطة الأعمال، أو ضبطها، أو تفتيش مكان، أو التحفظ على أموال أو تقييد التصرف فيها، أو المصادرة). والأفضل في الغالب اتباع نهج تدريجي في طلب المساعدة القانونية المتبادلة بدلا من طلب كل شيء دفعةً واحدة.
- *الخطوة 2:* تحديد أقل الوسائل تدخلاً للحصول على المعلومات المطلوبة، وكذلك معيار الإثبات والأدلة التي تطلبها الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة (على سبيل المثال وقائع مُحدَّدة، ومكان الأموال، والصلة بين الأموال والفعل المُجرَّم، وحكم قضائي نهائي).
- *الخطوة 3:* تحديد صيغة الأدلة المقبولة في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة وأي وثائق أخرى مطلوبة. (انظر القسم 9-2-4 أدناه للاطلاع على تفاصيل إضافية عن شكل الطلب ومضمونه).

وبوجه عام، كلما كان أسلوب جمع الأدلة تدخلياً، زاد معيار الإثبات المطلوب ليُظهر بين جملة أشياء أخرى: (أ) أن جريمة ارتكبت، (ب) أن الأموال المطلوب استردادها ذات صلة بهذه الجريمة أو مرتكبها أو أنها بخلاف ذلك تخضع للمصادرة في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة، (ج) المكان المُحدَّد للأموال المطلوب تقييد التصرف فيها أو استردادها.

وتسمح الولايات القضائية العاملة بالقانون العام في العادة بتدابير لتقصِّي الحقائق أو إجراءات تحفظية حيثما توجد "أسباب معقولة للتصديق" أو "سبب مرجَّح". وبالنسبة للمصادرة، يلزم اعتماد معيار أعلى: وهو "الموازنة بين الاحتمالات" أو معيار "رجحان الأدلة". وماعدا بعض الاستثناءات، تسمح معظم الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني بتدابير لتقصي الحقائق والتحفظ إذا كانت مطلوبة لإثبات الحقيقة لكنها تستلزم مستوى إثبات أعلى ("الاقتناع الوجداني" للقاضي بالحقيقة) من أجل المصادرة.

في الفصل الثاني، يُبيِّن الشكل 2-1 معايير الإثبات المختلفة التي قد تكون مطلوبة. ويصف القسم 9-2-6 أدناه بمزيد من التفصيل متطلبات الإثبات لتعقب الأموال، والإجراءات التحفظية، والمصادرة، ومعايير الإثبات التي يجب استيفاؤها، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

9-2-4 شكل ومضمون متطلبات طلب المساعدة القانونية المتبادلة

يجب أن تكون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة خطية، وأن تفي بمتطلبات اللغة والمضمون والشكل التي تفرضها الولاية القضائية متلقية الطلب، أو المعاهدة الواجبة التطبيق، أو السلطة المركزية لبلد المنشأ التي يتبعها الممارس. وكما ورد آنفاً، ينبغي للممارسين أن يُحدِّدوا هذه المتطلبات، وأن يحصلوا على بعض نماذج الطلبات قبل كتابة الطلب وإرساله. وحيثما أمكن وكان متاحاً، يجب أن يعمل الممارسون على تعظيم فرص إرسال مُسوَّدات لطلب المساعدة القانونية المتبادلة إلى السلطة المركزية للبلد متلقِّي الطلب أو السلطة المختصة التي ستتولَّى تنفيذ الطلب. وتفيد عملية صياغة مُسوَّدة الطلب وما يترتب عليها من تيسير في ضمان الوفاء بالمتطلبات، وأن تكون وقائع الدعوى واضحة، والمصطلحات المستخدمة صحيحة. وهي تساعد أيضا الممارس طالب المساعدة على تفادي التأجيلات التي لا داعي لها أو رفض المساعدة، وتتيح للولاية القضائية متلقية الطلب فرصة إعداد إجراءات استجابته.

وينبغي تقديم طلبات المساعدة القانونية بلغة مقبولة للولاية القضائية متلقية الطلب. وتقع مسؤولية ترجمة الطلب على عاتق الدولة الطالبة، لكن بعض الولايات القضائية تقدم خدمات الترجمة إذا وافقت الولاية طالبة المساعدة على دفع الرسوم. وفي حالات مُعيَّنة، توافق بعض الولايات القضائية على سداد هذه التكاليف نيابةً عن الولايات القضائية طالبة المساعدة.

وإذا استخدمت خدمات الترجمة، فمن الضروري الاعتماد على خدمات محترفين على دراية بالمصطلحات القانونية لأن وقوع أخطاء في الترجمة قد يؤدي إلى التباس يتطلَّب توضيحا من جانب الدولة الطالبة، وقد يخلق مزيدا من التأخير في الإجراءات. وهذه في بعض الأحيان أهم عقبة في عملية استرداد الأموال. وينبغي أيضا للسلطة المسؤولة عن صياغة الطلب باللغة الأصلية لبلد المنشأ أن تضع في اعتبارها أنه سيلزم ترجمة الطلب، ومن ثمَّ يجب أن تكتب الطلب بإيجاز وموضوعية وبتعبيرات بسيطة لتسهيل عمل المترجمين وتفادي مشكلات سوء التفسير. فالجمل الخبرية القصيرة المُرتَّبة ترتيبا زمنيا يسهل ترجمتها ترجمةً جيدة. وينبغي أيضا تضمين الطلب معلومات الاتصال الخاصة بالمحقِّق الرئيسي أو وكيل النيابة.

وينبغي أن يُحدِّد الممارسون أيضا أي أفضليات لشكل الطلب وأي وثائق إضافية قد تكون مطلوبة. وتُقدِّم بعض الولايات القضائية عناوين نماذج للمساعدة في هذه العملية. (انظر الملحق طاء للاطلاع على نموذج طلب للمساعدة القانونية المتبادلة). وقد يكون من الضروري تضمين الطلب مستندات إضافية مثل شهادات خطية مشفوعة بقسم، ونُسخ مُوثَّقة أو أصول أوامر قضائية بطلب إبراز وثائق أو ضبطها، أو تدابير تحفظية، أو المصادرة. وقد تتطلب هذه الوثائق التصديق عليها من قبل محكمة أو توقيع محررها والشهود عليها والذين أدوا اليمين.[21]

وأخيراً، إذا وُجِدت أي متطلبات قانونية من الولاية القضائية طالبة المساعدة للولاية متلقية الطلب في إنفاذ الطلب (مثلا توجيه تحذير مُحدَّد إلى شخص يتم استجوابه) فيجب ذكرها في الطلب. ويجب على الممارسين أيضا تحديد ما إذا كانت الظروف تقتضي مزيدا من الاستعجال وتقديم تفاصيل بشأن متى ولماذا تكون المعلومات مطلوبة (على سبيل المثال، تواريخ المحاكمة القادمة). ويجب عليهم أيضا تقديم تفاصيل جهات الاتصال.

[21] تتطلب الشهادة الخطية إفادة مشفوعة بقسم محررها في حضور مُحلِّف مثل موظف الشهر العقاري أو مفوض تحليف. ويمكن أن يقوم بالتصديق على المستندات قاض أو قاضي تحقيق أو كاتب في المحكمة.

9-2-5 أسباب رفض الطلب

بالإضافة إلى المتطلبات العامة وتلك المتصلة بالإثبات، تتيح معظم ترتيبات المساعدة القانونية المتبادلة للولاية القضائية متلقية الطلب السلطة التقديرية لرفض المساعدة في ظروف مُعيَّنة على أساس تقييم كل حالة على حدة.[22] وتُبيِّن بعض المعاهدات (ومنها اتفاقيات الأمم المتحدة) الأسس المحظورة لرفض طلبات المساعدة القانونية، مثل الجرائم المالية أو السرية المصرفية (الإطار 9-3).

الإطار 9-3	السرية المصرفية والجرائم المالية: الأسباب المحظورة لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة

تحظر اتفاقيات الأمم المتحدة بوجه عام التذرع بالسرية المصرفية والجرائم المالية كأسباب لرفض تقديم المساعدة. وينبغي للممارسين عند الاقتضاء الإحالة الى أحكام الاتفاقيات المُبيَّنة أدناه.

الجرائم المالية

يُحظَر رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لمُجرَّد أن الجرم يتعلق بأمور مالية، وذلك بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 46(22)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند 18(22)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، البند 3(10)

السرية المصرفية

تحظر اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعنية بمكافحة الرشوة صراحةً رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة على أساس السرية المصرفية ("اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية")، البند 9(3)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 46 (8)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند 18(8).

وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 31(7)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند 12(6) الدول الأطراف فيهما بأن تخوِّل محاكمها أو السلطات المختصة الأخرى أن تأمر بالتحفظ على السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية في القضايا الداخلية وفي التعاون الدولي.

وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 40، الدول الأطراف فيها أن تكفل وجود آليات مناسبة في نظامها القانوني لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية في حال القيام بتحقيقات جنائية داخلية. وعلى الرغم من أن هذا الحكم ينطبق على التحقيقات الداخلية، فإنه يظهر أهمية الجهود من أجل تخفيف السرية المصرفية، وسيساعد في القضايا التي يُطلب فيها من الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة أن تقيم أو أن تقرِّر إقامة دعوى داخلية لغسل أموال على أساس الجريمة الأصلية في بلد أجنبي.

[22] على سبيل المثال، تجيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إذا: (أ) كان الطلب يتعلق بأمور تافهة أو أمور توجد سبل أخرى للحصول على المساعدة بشأنها؛ أو (ب) كان الطلب لا يتسق مع المتطلبات الإجرائية أو الجوهرية (مثل ازدواجية التجريم)؛ أو (ج) كان تنفيذ الطلب يمس بسيادة الدولة متلقية الطلب أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الأساسية الأخرى؛ أو (د) كانت تلبية الطلب تتعارض مع النظام القانوني للدولة متلقية الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندين 46(9)(ب) و46(21)، وكذلك البند 36(23) التي تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بذكر أسباب أي رفض لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

وينبغي للممارسين معالجة هذه العقبات المحتملة بشكل استباقي وقبل إرسال الطلب (إن أمكن) لأن التغلب على رفض الطلب بعد إصداره يصبح أصعب كثيرا. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان التشاور مع النظراء الأجانب. ويرد فيما يلي بيان مفصل لبعض أسباب الرفض التي قد تستخدمها الولايات القضائية وبعض المقترحات لمعالجتها.

المصالح الأساسية. يجوز رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان تنفيذ الطلب يضر "بالمصالح الأساسية" للبلد متلقي طلب المساعدة. ومضمون المصالح الأساسية غير مُحدَّد على وجه الدقة في أي اتفاقية، لكنه قد يشمل السيادة والنظام العام والأمن والتسبُّب في عبء ثقيل على الموارد. ومما يؤسف له أن اعتماد تفسير واسع "للمصالح الأساسية" قد يعوق التعاون الدولي. على سبيل المثال، قد ترفض الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة التعاون في قضية رشوة إذا كان هذا التعاون سيؤدي إلى الإفصاح عن معلومات بشأن موارد طبيعية.

أموال ذات قيمة لا يُعتد بها. كما هو مذكور آنفاً، تستغرق عملية الحصول على تعاون دولي وقتا طويلا والكثير من الموارد من الولاية القضائية طالبة المساعدة والولاية متلقية الطلب، وقد يتضمن النظام القانوني للدولة متلقية الطلب حدودا نقدية أو معايير أخرى يجب الوفاء بها (مثل خطورة الجرم المعني).[23] وينبغي أن يقوم الممارسون بفرز طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وترتيبها من حيث الأولوية حيثما تكون الأموال المتصلة بها ذات قيمة لا يعتد بها أو حيثما لا يوجد احتمال معقول بالإدانة. وتختلف القيمة التي تعتبر تافهة ولا يعتد بها من ولاية قضائية لأخرى، وتنظر معظم الولايات في الطلبات التي تقل عن هذا الحد إذا كان هناك اهتمام جماهيري كبير بالاستجابة لها، على سبيل المثال طلب يتعلق بفساد شخصية سياسية رفيعة.

المحاكمة عن ذات الجرم مرتين والإجراءات أو التحقيقات الجارية في الولاية القضائية متلقية الطلب. يجوز أن ترفض الولاية القضائية متلقية الطلب تقديم المساعدة حيثما يكون الشخص محل التحقيق قد أُدين بالفعل أو تمت تبرئته بالفعل عن نفس الجريمة أو إذا كانت هناك إجراءات أو تحقيقات جارية فيما يتعلق بالجرم نفسه في الولاية القضائية متلقية الطلب. وينطوي هذا على إشكالية كبيرة في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لأن الطلب نفسه قد يزود الولاية القضائية متلقية الطلب بمعلومات كافية لفتح قضية داخلية وإصدار الرد التالي: "شكرا على طلبكم. لا يمكننا تقديم المساعدة لأننا فتحنا تحقيقا على أساس المعلومات التي قدمتموها". ومن الأهمية بمكان دراسة هذه المسألة قبل إرسال الطلب (على سبيل المثال من خلال استخدام الاتصالات أو العلاقات الشخصية) وتحديد كيف سيؤثِّر هذا على إستراتيجية القضية.

طبيعة العقوبة وشدتها. ترفض بعض الولايات القضائية التعاون إذا كان الجرم المعني يستوجب عقوبة تعتبر شديدة القسوة مثل عقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بمصادرة الأموال على وجه التحديد، قد تعوق

[23] رفض طلبات المساعدة على هذا الأساس مسموح به بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندين 46(9)(ب) و55(7). وبالإضافة إلى أسباب الرفض المُبيَّنة في المادة 46، تنص الاتفاقية في البندين 55(7)، و55(8) على أنه يجوز رفض التعاون أو رفع الإجراءات التحفظية إذا لم يتم تلقي أدلة كافية في الوقت المناسب أو إذا كانت قيمة الممتلكات المعنية ضئيلة لا يعتد بها.

طبيعة العقوبة التعاون حينما لا توجد نفس العقوبة (مثلا تمديد المصادرة) في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة. وقد يتسنَّى حل هذه المسألة بتقديم تأكيد أو تعهد بأن عقوبة مُعيَّنة لن تُفرَض أو تُنفَّذ.

الحصانات. ترفض الولايات القضائية بوجه عام تقديم المساعدة إذا كان الشخص محل التحقيق يتمتع بالحصانة من المقاضاة. ويمكن حل هذه المسألة برفع الدولة طالبة المساعدة للحصانة. على سبيل المثال، في قضية فرديناند ماركوس، قدَّمت حكومة الفلبين اللاحقة تنازلاً عاماً عن الحصانة لتمكين إحدى الولايات القضائية الأجنبية المعنية من تحريك الدعوى. [24] للمزيد من المعلومات انظر مناقشة مسألة الحصانات في الفصل الثاني، القسم 2-8-2.

عدم مراعاة الأصول القانونية. يتعيَّن على الممارسين غالباً لفت نظر الولاية القضائية متلقية الطلب إلى أن حقوق الجاني في المحاكمة وفق الأصول القانونية الواجبة ستكون محمية. وفي طلبات الحصول على إجراءات تحفظية والمصادرة، يجب أيضا توفير الإجراءات القانونية الواجبة لأي أطراف ثالثة مهتمة بالأموال محل الدعوى. وبوجه عام، تشمل الأصول القانونية الواجبة الحق في محاكمة عادلة، ووقتاً كافياً لتحضير مرافعة، وتدابير حماية الأطراف الثالثة، وحماية الحق في عدم تجريم الذات، وعدم التفرقة في المعاملة على أساس العرق أو الجنسية أو نوع الجنس أو الديانة.[25]

من الأهمية بمكان أن يلاحظ الممارسون أن مسألة الأصول القانونية الواجبة شأنها شأن الأسباب الأخرى لرفض المساعدة يجب النظر إليها على أساس تقييم كل حالة على حدة، لا باعتبارها تحليلاً لنظام قانوني بأكمله. ولذلك، من المهم أن يتضمَّن طلب المساعدة تفاصيل كافية عن الإجراءات القانونية الداخلية، والحقوق الممنوحة للأطراف (على سبيل المثال، إخطار الطرف المعني وإتاحة الفرصة للاستماع إليه)، وأي قرارات إجرائية اتخذت. وتنطبق أسباب إضافية للرفض في حالات تسليم المطلوبين.[26]

6-2-9 اعتبارات خاصة: تعقُّب الأموال، والإجراءات التحفظية، والمصادرة

التحقيقات وتعقب الأموال

كما هو مُبيَّن في الفصلين الثالث والرابع، يوجد العديد من أساليب التحقيق لتعقُّب الأموال، والحصول على المعلومات والأدلة ذات الصلة بالتحقيق. ويتطلَّب الكثير من هذه الأساليب والأدوات أن يتضمَّن طلب المساعدة القانونية المتبادلة: (أ) أوامر إبراز أو ضبط تُلزِم المؤسسات المالية بإبراز أو تسليم مستندات ذات صلة؛ (ب) أوامر متابعة الحسابات لإلزام مؤسسة مالية بتقديم بيانات نشاط الحساب والمعاملات خلال فترة زمنية مُعيَّنة؛ (ج) أوامر تفتيش وضبط لأدلة مادية ومستندات تحتفظ بها أطراف

[24] نصت مذكرة دبلوماسية قدَّمتها حكومة الفلبين (9 أغسطس/آب 1988) على ما يلي: "إذ تحيط علما بالاتفاق بشأن إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة الذي أُبرِم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة الفلبين، وجهود الأطراف الأخرى للتعاون فيما يتعلق بالتحقيقات التي تُجرَى في مقاطعة نيويورك الجنوبية، وتتنازل حكومة الفلبين بموجبه عن أي حصانة لحاكم أو رئيس دولة أو حصانة دبلوماسية ربما يتمتع بها الرئيس الفلبيني السابق فرديناند ماركوس وزوجته إيمليدا ماركوس بموجب القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة". انظر *re Doe*، (2d Cir 1988) 860 F.2d 40, 43.

[25] انظر على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[26] يجوز رفض التسليم إذا كان الجرم قد ارتُكِب (ولو جزئيا) في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة أو إذا كان الجرم ذا طبيعة سياسية. وفي هذا الصدد، من المهم ملاحظة أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 44(4) تنص على أن الأفعال المُجرَّمة وفقاً لهذه الاتفاقية لا تعتبر مخالفات سياسية.

أو منشآت أعمال خاصة؛ و(د) استجواب الشهود. وتشمل أمثلة الشروط اللازمة في العادة لإنفاذ هذه الطلبات ما يلي:

- تلبية المتطلبات العامة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة ولا توجد أسباب تدعو للرفض.
- توجد أسباب معقولة تدعو للاشتباه (أو الاعتقاد) بأن المعلومات المطلوبة ذات صلة بالتحقيق، ويمكن العثور عليها في الحساب المصرفي أو مكان يتم تفتيشه.
- تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن مكان الأموال المراد مراقبتها، وسجلات الحساب المصرفي المراد إبرازها، والفترات الزمنية التي تُلتَمس المعلومات بشأنها، وذلك لتفادي التعرض لاتهام بتقديم طلب فضفاض (انظر الإطار 9-4 للاطلاع على نصائح لتفادي قرارات رفض المساعدة).

في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، يجوز أن يقوم عضو في النيابة أو قاضي تحقيق بإنفاذ أوامر مُعيَّنة، وفي الولايات التي تطبِّق القانون العام تُصدِر هذه الأوامر في العادة محكمة مختصة. وقد يكون لمسألة أي السلطات يُصدِر هذه الأوامر تأثير على شكل ومتطلبات طلب المساعدة وكذلك الفترة الزمنية التي يستغرقها تجهيز الطلب. (على سبيل المثال، الطلبات التي تحتاج إلى استصدار إذن من المحكمة تستلزم أيضا قدرا أكبر من الإجراءات الرسمية وتستغرق مزيدا من الوقت).

في القضايا الأكبر أو شديدة التعقيد التي تتضمن مبالغ ضخمة من الأموال والمستندات المصرفية، ينبغي للممارسين دراسة المشاركة في إنفاذ طلب المساعدة. ومما قد يُسهِّل كثيراً إنفاذ طلب المساعدة المشاركة -حيثما أمكن- للممارسين المحققين من البلد طالب المساعدة في إنفاذ أوامر التفتيش والضبط، وضبط وفرز

الإطار 9-4 تفادي رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الفضفاضة

يتمثل أحد الأسباب الشائعة التي يُتذرع بها لرفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة أو طلب معلومات إضافية في أن الطلب يبدو "كتصيُّد للحقائق" - بمعنى أن الطلب فضفاض للغاية يتجاوز نطاق الجرم الذي يجري التحقيق بشأنه. وقد تثور عدة أنواع من المشكلات، لكن اتباع أساليب مُعيَّنة لتفادي رفض الطلب والممارسات الجيدة قد تقلِّص احتمال الرفض.

الطلبات الفضفاضة

على سبيل المثال، قد يكشف الطلب التالي عن حسابات خارج نطاق التحقيق، ولذلك يُعد فضفاضاً: "السيد ص يشتبه بارتكابه أعمال فساد. يرجى موافاتنا بقائمة كل الحسابات التي تخصه ضمن نطاق عملكم وتقييد التصرف فيها على الفور".

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 9-4 تفادي رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الفضفاضة (تابع)

والأهم من ذلك، أنه في الولايات القضائية التي توجد فيها آلاف المؤسسات المالية وعشرات الآلاف من الوسطاء فإن تجميع هذه المعلومات يكون مهمة شاقة للغاية. وحتى في الولايات القضائية التي يوجد فيها عدد قليل من المؤسسات المالية الكبيرة التي لكل منها مئات الفروع، سيكون الطلب مرهقا للغاية لأن البنوك لا تحتفظ بالمعلومات في قاعدة بيانات مركزية.

الطلبات غير الدقيقة أو الغامضة

لتفادي رفض طلب المساعدة أو تأخيره على أساس أنه فضفاض، يجب أن يكون الطلب دقيقًا قدر الإمكان في وصفه للأموال وتحديد موضعها (مواضعها). ويستلزم ذلك غالباً إثبات وجود صلة بين تلك الأموال والجرم الذي يجري التحقيق بشأنه ما لم يتعلق الطلب بحكم مستند إلى القيمة.

ويجب أن يتضمَّن الطلب البنك أو مؤسسة الوساطة المالية التي توجد لديها الأموال، وأسماء الوكلاء المحتملين (الأزواج والأطفال والشركات الصورية وشركات إدارة الأموال والشركاء المقربين والمحامين وما إلى ذلك). وقد يكون من الصعب تجميع هذه المعلومات لكنها ذات أهمية بالغة للطلب.

مقترحات لتفادي رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة

هناك عدة مقترحات يمكن أن تساعد في تجميع معلومات تكفي لتقديم طلبات مساعدة مُحدَّدة.

- استخدام قنوات التحقيقات الداخلية والمساعدة غير الرسمية - ومنها تقديم طلب لمجموعة إيغمونت من خلال وحدة التحريات المالية الداخلية التابعة لك كما هو مُبيَّن في الفصل الثالث، القسم 3-4-2 - لإيجاد أكبر قدر ممكن من المعلومات. ويتناول الفصل الثامن بإسهاب أيضا بيان هذه القنوات.
- وحينما يتعذر الحصول على رقم الحساب المصرفي أو موقع فرع المصرف، ابحث عن معلومات أخرى قد تساعد الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة على تحديد مكان الحسابات - على سبيل المثال رقم الهاتف أو الفاكس الخاص بالبنك، واسم مدير الحسابات أو بطاقة العمل، ووجهات السفر، وفواتير الإقامة الفندقية، وتقارير الائتمان، وسجلات بطاقة الائتمان، ونسخ من شيكات أو معلومات تحويلات مصرفية، وما إلى ذلك.
- وحتى إذا تم تقديم الحد الأدنى فقط من الأدلة، فإن بضع ولايات قضائية قد يكون بمقدورها المساعدة - ولا سيما الولايات القضائية الأصغر أو تلك التي لديها سجلات وطنية للحسابات المصرفية (مثل البرازيل وشيلي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا). ومع ذلك فإن هناك شروطاً مُعيَّنة، مثل الصلة بين الأموال والجرم، يجب إثباتها في هذه الولايات القضائية مثلما هي في الولايات الأخرى. (انظر الفصل الثامن، القسم 8-5-3، للمزيد من التفاصيل عن السجلات المركزية).

المستندات، واستجواب الشهود والخبراء في البلد متلقي الطلب.[27] والولاية القضائية طالبة المساعدة أكثر دراية بالقضية وبالمتطلبات المتصلة بقبول الأدلة، ولذا فهي في وضع أفضل لتحديد المستندات ذات الصلة وضمان اتباع الضوابط الإجرائية (مثل قراءة تحذير على الشاهد). وتفيد المشاركة المباشرة أيضا في تفادي الاضطرار إلى تقديم طلبات للمتابعة لأنه يمكن اتباع التوجيهات ذات الصلة.

ويمكن للممارسين تضمين طلب المساعدة قاضي التحقيق، وممثلي السلطة التي تتولى تنفيذ الإجراءات (النيابة العامة أو المدعي العام)، ومسؤولي إنفاذ القانون (ومنهم محللون وفنيون)، وأي أشخاص متهمين ومحاميهم، ومدعين بالحق المدني ومحاميهم. وتوضع ضوابط مُعيَّنة لضمان مراعاة الإجراءات الواجبة للمساعدة القانونية المتبادلة: على الرغم من أن الممارسين الأجانب قد يكون بإمكانهم الاطلاع على المستندات، فإنه لن يتم إرسال نسخ من هذه المستندات حتى يتم تلقي طلب المساعدة القانونية المتبادلة والموافقة عليه. ويلزم في الغالب تقديم تعهد لضمان ألا تُستخدَم المعلومات قبل تلقي استجابة رسمية لطلب المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي القضايا الكبيرة أيضا، ينبغي للممارسين أن يأخذوا بعين الاعتبار تضييق نطاق طلبهم. فكثير من التحقيقات في قضايا الفساد تمتد لسنوات - وربما لعقود - وتتضمن العديد من الحسابات، وأصحاب الحسابات، والمنتجات، والشركات، والكيانات المؤسسية. ولو أرادت الولاية القضائية طالبة المساعدة أن تطلب الحصول على المستندات المصرفية وغيرها من المستندات خلال هذه الفترة، فإن تجميع كل هذه المعلومات قد يستغرق شهوراً أو سنوات. وعند الحصول على المعلومات سيتعين على الممارسين فرز الكثير من الصناديق وصناديق المستندات التي سيكون كثير منها قد فقد جدواه. ولذلك، من المهم ترتيب الطلبات من حيث الأولوية، وتفادي صياغة طلبات على نحو فضفاض يُلتَمس فيها الحصول على كميات هائلة من المستندات (على سبيل المثال 10 سنوات من مواد الحسابات الخاصة بالعديد من الأفراد والشركات). وسيكون من الأفضل أولا طلب البيانات المصرفية والمعاملات المهمة فقط، ثم طلب مستندات إضافية على أساس مراجعة الدفعة الأولى من المواد.

ويجعل هذا التضييق لنطاق طلب المساعدة القانونية المتبادلة تجهيز الطلب بسرعة أكبر ممكنا، ويساعد أيضا على تفادي الطلبات التي لا لزوم لها، وبذل جهد مُوسَّع للحصول على مستندات لا صلة لها بالموضوع. وفي الولايات القضائية التي تفرض إحاطة حائز الأموال علماً بالطلب، يزيد استخدام طلب مُركَّز من صعوبة أن يطعن حائز الأموال في الطلب بدعوى أن الطلب فضفاض.

للاطلاع على توجيهات بشأن السعي للحصول على المستندات ذات الصلة التي قد تكون مطلوبة للمساعدة في تتبُّع الأموال انظر الفصل الرابع القسم 4-2.

[27] يُسمح بذلك في سويسرا والمملكة المتحدة وبلدان أخرى. ففي سويسرا، يُحظَر على المحققين الأجانب الاطلاع على "معلومات تدخل في نطاق السرية" (القانون الاتحادي للمساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ["قانون المساعدة المتبادلة"، 351.1 CC] انظر 65[3]) وتشير "السرية" إلى المعلومات التي يحميها القانون، ولا سيما المعلومات المصرفية والأسرار التجارية. ويشير "النفاذ" إلى تسليم نسخ من المستندات، أو تدوين ملاحظات خطية، أو تسجيل شريط سمعي، أو تجميع أي عنصر إثبات مادي مماثل لاستخدامه في المحكمة. ولذلك، لضمان الالتزام بهذه الحدود، يجوز للسلطة الأجنبية أن تشارك شريطة ألا تستخدم المعلومات قبل إغلاق الإجراءات العادية لطلب المساعدة القانونية المتبادلة.

الإجراءات التحفظية

حالما يتم تحديد الأموال المطلوب استردادها، يجب أن تتخذ السلطات المعنية خطوات للتحفظ على الأموال أو تقييد التصرف فيها للحيلولة دون تبديدها قبل المصادرة النهائية. وينبغي أن يدرس الممارسون الخيارات المتاحة كي تقوم السلطات الأجنبية بتدابير إدارية أو طارئة للتحفظ على الأموال (من خلال وحدة التحريات المالية أو مسؤولي إنفاذ القانون أو سلطة أخرى بموجب القانون الداخلي لتلك الولاية القضائية)، إذا كانت هذه التدابير متاحة قبل تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة (وهو نهج مُبيَّن في الفصل الثامن، القسم 8-5-4 في إطار المساعدة غير الرسمية). [28] وفي نهاية المطاف، يجب تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة للحصول على الإجراءات التحفظية (الحجز أو تقييد التصرف) من أجل الإبقاء على هذه التدابير. وتتطلب الإجراءات التحفظية التالية في العادة تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة:

- *الأوامر التحفظية التي يصدرها قضاة التحقيق.* في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، قد يكون باستطاعة قضاة التحقيق الذين يتولون تحقيقات ما قبل المحاكمة إصدار أوامر رسمية تسمح باتخاذ تدابير تحفظية إذا كان هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن أمر المصادرة قد يصدر في نهاية المطاف، أو أنه من المحتمل تبديد الأموال، أو الأمرين معا.[29]
- *الإجراءات التحفظية بناء على تحريك التهم أو التوقيف.* تسمح بعض الولايات القضائية بتقييد التصرف أو الحجز المؤقت للأموال التي تخضع للمصادرة بعد صدور أمر توقيف في ولاية قضائية أخرى.[30] ويجب على الولاية القضائية طالبة المساعدة تقديم أدلة التوقيف أو ملخص لوقائع القضية. ويتم تقييد التصرف في الأموال إلى حين ورود مزيد من الأدلة، ويجوز تمديد فترة التقييد هذه بناء على طلب بذلك. بوجه عام، لا يلزم وجود ترتيبات تنص عليها المعاهدات، ويتم تنفيذ الإجراءات بدون إخطار حائز الأموال (من طرف واحد).
- *الإحالة المباشرة إلى النيابة العامة.* في بعض الولايات القضائية، تُحال الطلبات الواردة لتقييد التصرف في الأموال ومصادرتها إلى النيابة العامة من أجل تقديم نفس المستوى من التعاون الدولي في الحصول على تدابير تحفظية ومصادرة العائدات المتأتية من الجريمة مثل ما هو متاح في القضايا الداخلية. [31] وقد يلزم تقديم أدلة على الجريمة والمنافع المتأتية منها أو أدلة على أن الأموال هي عائدات جريمة أو وسيلة لارتكابها.

تفرض بعض الولايات القضائية تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة للحصول على أي تدابير تحفظية، ولكن في حالة الطوارئ يمكن الحصول على جلسة للنظر في المسألة في غضون مهلة قصيرة وبناءً على طلب

[28] تُحدِّد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(2)، الإجراءات التحفظية للتجميد أو الحجز على أساس أمر تجميد أو حجز صادر عن الدولة طالبة المساعدة أو حيثما يكون ضروريا للحفاظ على الممتلكات بناء على توقيف أو اتهام جنائي ذي صلة بحيازة تلك الممتلكات.

[29] كانت هذه هي الحالة ذات مرة في سويسرا. ولكن منذ عام 2011، أُدمِجت وظيفتا قضاة التحقيق والنيابة العامة في وظيفة واحدة، وأصبح مسؤولو النيابة أنفسهم الآن مسؤولين عن تحقيقات ما قبل المحاكمة، ولديهم صلاحية إصدار أوامر تجميد مؤقت (كما هو مذكور في النقطة الرئيسية المعنونة "الإحالة المباشرة إلى النيابة العامة"). ونادراً ما تقوم السلطة المركزية المختصة في سويسرا بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة -وهي مكتب العدل الاتحادي- بتنفيذ هذه الطلبات (إن كان قد حدث في أي وقت)، إنما تحيلها إلى النيابات العامة في الكانتونات أو على المستوى الاتحادي ولا تتصرف بناء على طلب بسيط مرسل بالفاكس.

[30] تسمح قوانين الولايات المتحدة بجواز إصدار أمر تقييد مؤقت للتصرف في الأموال (30 يوما) بناء على إشعار بتوجيه التهم أو صدور أمر توقيف بموجب القانون الأمريكي .U.S.C 18 (4)(b)984.

[31] انظر على سبيل المثال، قانون عائدات الجريمة 2002 في المملكة المتحدة (الطلبات والأوامر الخارجية، الأمر 2005، القسم 6، https://www.legislation.gov.uk/uksi/2005/3181/made/contents.

طرف واحد.[32] وتطبِّق ولايات قضائية أخرى شروطا أكثر تشددا مثل شرط صدور أمر توقيف أو توجيه تهم رسمية في الولاية طالبة المساعدة. فإذا كان الحال كذلك، فقد يُضطر الممارس إلى بحث خيارات أخرى - ربما بدء تحقيق مشترك أو تزويد الولاية القضائية الأجنبية بمعلومات كافية من خلال قنوات المساعدة غير الرسمية لتمكينها من اتخاذ تدابير تحفظية بموجب القانون الداخلي. ولا تكون هذه الخيارات ممكنة إلا إذا كان للسلطة الأجنبية اختصاص قضائي على بعض عناصر الفعل المُجرَّم مثل غسل الأموال.

ويفيد نطاق مختلف النُهُج التي تتبناها الولايات القضائية في تعزيز السبب في أنه ينبغي التماس التعاون غير الرسمي الوثيق مع النظراء في أقرب فرصة ممكنة. وتبعاً لترتيبات الولاية القضائية المعنية، يتضمَّن استيفاء طلب المساعدة القانونية المتبادلة للحصول على تدابير تحفظية في العادة إمَّا قيام الولاية متلقية الطلب بالإنفاذ "المباشر" لأمر الولاية الطالبة أو الإنفاذ "غير المباشر" للأمر الذي بموجبه تُستخدَم الأدلة التي تقدمها الولاية الطالبة في دعم طلب استصدار أمر داخلي بتقييد التصرف في الأموال أو حجزها.[33]

بوجه عام، يتضمَّن *الإنفاذ غير المباشر* للأمر (وذلك حينما تقوم الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة بإنفاذ المصادرة من خلال نظامها القانوني عن طريق رفع دعوى من جانبها في المحاكم الداخلية) أن تُقدِّم الولاية القضائية طالبة المساعدة الأدلة اللازمة لكي يثبت الممارسون في الولاية متلقية الطلب صحة دعواهم. ويكون عبء الإثبات ونوع الأدلة المطلوبة وفقاً لقوانين الولاية القضائية متلقية الطلب، حتى إذا كان أمر المصادرة قد تم الحصول عليه بشكل منفصل في الولاية طالبة المساعدة. فإذا كانت الولاية القضائية متلقية الطلب تتحمَّل عبئا أقل للإثبات من أجل المصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة، فإن هذه العملية قد تكون مفيدة.

ويتيح *الإنفاذ المباشر* لأوامر دولة أجنبية بالحجز التحفظي للأموال أو تقييد التصرف فيها للولاية القضائية متلقية الطلب التعرف أو التسجيل للأمر الصادر عن بلد أجنبي، ومن ثم إنفاذ الأمر بنفس الطريقة التي يجري بها إنفاذ أمر داخلي. وسيتعين على الدولة طالبة المساعدة تقديم أمر تقييد التصرف أو الحجز التحفظي وكذلك معلومات عن الإجراءات والأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأنه قد يتم إصدار أمر بالمصادرة (في شكل إفادة خطية مشفوعة بيمين أو استمارة شهادة في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام). وتجيز بعض الولايات القضائية تسجيل نسخة للأمر مرسلة بالفاكس لكن يجب تقديم نسخة رسمية للأمر من أجل الإبقاء على تقييد التصرف في الأموال أو الحجز التحفظي لها. وتستطيع الولاية القضائية الطالبة بعد ذلك تسجيل الأمر الخارجي في محاكمها.

وتُعد إجراءات الإنفاذ المباشر أكثر تبسيطا وأسرع من الإنفاذ غير المباشر لأنها تتفادى تكرار الجهود وإقامة دعوى مرة أخرى بناءً على هذا الأمر. ولكن هذا غير ممكن في كل قضية. فقد لا يوجد أساس قانوني للإنفاذ المباشر في معاهدة أو تشريع داخلي، أو قد تساور الولاية القضائية متلقية الطلب هواجس بشأن الإجراءات التي من خلالها تم الحصول على الأوامر.[34]

---

[32] تسمح الولاية القضائية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) بعقد جلسة للنظر في المسألة في غضون فترة قصيرة.

[33] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البنود 54(2)(أ) و(ب) و55(2). انظر أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 5؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 13؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ("اتفاقية قمع تمويل الإرهاب") المادة 8.

[34] إحدى المزايا الهامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنها تلزم الدول الأطراف فيها باعتبار هذه الاتفاقية الأساس التعاهدي اللازم والكافي إذا كانت تجعل إنفاذ أوامر المصادرة أو التجميد أو الحجز الصادرة عن دولة أجنبية مشروطاً بوجود معاهدة بهذا الشأن. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 55(6).

وتشمل أمثلة الشروط اللازمة في العادة لإنفاذ هذه الطلبات ما يلي:

- الوفاء بمتطلبات عامة لتلبية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وعدم وجود أسباب تدعو للرفض.
- توجد أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن الأموال التي يلتمس استردادها مرتبطة بأنشطة إجرامية أو أن الشخص محل التحقيق ارتكب فعلا مُجرَّما اكتسب منه منفعةً.
- توجد أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن الأموال التي يلتمس استردادها ستتم مصادرتها.
- تحديد مكان الأموال المطلوب تقييد التصرف فيها.
- يُمكن أيضا الحصول على الانتصاف المطلوب إذا كانت إجراءات الدعوى قد أُقيمت في البلد متلقي الطلب (أو أن الأموال التي ستخضع للمصادرة معرضة أيضا للمصادرة في الولاية القضائية متلقية الطلب).[35]
- تضمين الطلب نسخاً (موثقة إذا لزم الأمر) من أوامر المحكمة ذات الصلة وأن تكون قابلة للإنفاذ في الولاية القضائية متلقية الطلب.

على غرار أوامر التحقيق، يمكن أن يُصدِر عضو في النيابة أو قاضي تحقيق في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني أوامر اتخاذ تدابير تحفظية، وبوجه عام تفرض الولايات العاملة بالقانون العام استصدار إذن من محكمة. وكما هو مذكور آنفاً، قد يكون لهذا الاختلاف بين الولايات القضائية تأثير على شكل ومتطلبات طلب المساعدة وكذلك الفترة الزمنية التي يستغرقها تجهيز الطلب. ويجب على الممارسين أيضا مراعاة النقاط الإضافية الموضَّحة أدناه.

إخطار حائز الأموال. تُصدِر معظم الولايات القضائية أوامر تحفظية من جانب واحد، لكن القوانين تفرض في العادة إخطار حائز الأموال وأطراف أخرى لهم مصلحة قانونية في تلك الأموال. والإخطارات في بلدان أجنبية يجب (إذا لزم الأمر) ترجمتها ونشرها - وهو اعتبار آخر يتعلق بالتكلفة للممارسين. وتجيز بعض الولايات القضائية استخدام شبكة الإنترنت في نشر الإخطارات، وهو ما يسهم في تحقيق وفر في التكاليف. ولا تسمح بعض الولايات القضائية لسلطات أجنبية بنشر أو توجيه إخطارات قانونية (حتى بالبريد أو عن طريق شركة شحن) داخل حدودها، ويجب تقديم طلب توجيه إخطار من خلال السلطة المركزية للولاية القضائية. وتفرض بعض الولايات القضائية أيضا أن يتم إخطار حائز الأموال بطلب المساعدة القانونية المتبادلة في استرداد الأموال وأمر الإفصاح عنها. (انظر الفصل الثامن، الإطار 8-5 بشأن التزامات الإفصاح كعائق لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة).

مخاطر إضافية لتبديد الأموال. تسمح بعض الولايات القضائية بدفع الأتعاب القانونية ومصروفات المعيشة (مثل الرسوم الدراسية والإيجارات والقروض العقارية) من الأموال التي تخضع للحجز التحفظي أو لتقييد التصرف فيها، وهو ما قد يؤدي بمرور الوقت إلى تقليص كبير للأموال المتاحة

[35] قد يصعب الوفاء بهذا الشرط، لا سيما أن الولايات القضائية تختلف فيما بينها في أنواع الانتصاف المسموح بها. وبوجه عام تشمل تدابير الانتصاف تقييد التصرف، أو الحجز، أو المصادرة لأي شيء ذي قيمة اكتُسب بشكل مباشر أو غير مباشر من فعل مُجرَّم والأدوات المستخدمة فيما يتصل بهذا الفعل. لكن الانتصاف قد يتسع نطاقه ليشمل غرامات الشركات، والأموال البديلة، وتمديد المصادرة، والأموال المخصصة للاستخدام في فعل مُجرَّم.

الإطار 9-5 الأوامر التحفظية على نطاق العالم في المملكة المتحدة

في القضايا التي تتضمَّن أموالاً يحتفظ بها في المملكة المتحدة أشخاص ذوو مخاطر بحكم مناصبهم العامة في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، ينبغي دراسة طلب إصدار أمر تجميد أو إفصاح على نطاق العالم (انظر الفصل العاشر، القسم 10-3-2). [أ] ويُوجِب هذا الأمر أن يقوم الشخص محل التحقيق بإعادة الأموال إلى بلد المنشأ أو الإفصاح عن المستندات (مثل البيانات المصرفية) المحتفظ بها في ولايات قضائية أجنبية وذلك حتى تُشكِّل مجموعة واحدة من الأموال في ولاية قضائية واحدة.

ويتم في بعض الأحيان تعيين حارس قضائي لمتابعة إعادة الأموال إلى بلد المنشأ خلال مرحلة تقييد التصرف أو الحجز التحفظي، وذلك من خلال استخدام توكيل رسمي.

وقد يكون تأثير هذه الأوامر محدودا، لأنها تعتمد على امتثال الشخص محل التحقيق وآخرين وردت أسماؤهم في الأمر المعني. وفي الوقت نفسه، تبيَّن أن احتمال توجيه تهم إضافية بالازدراء أو عدم الامتثال كان كافيا لتحقيق الامتثال في بعض القضايا.

أ. في حالة طلب استصدار أمر تجميد في الهند، شرحت محكمة لندن العليا العوامل التي قد تكون ذات صلة بتحديد مخاطر تبديد الأموال. وتشمل هذه العوامل طبيعة الأموال التي يراد تجميدها، وطبيعة ومكانة عمل المدعى عليه، والمدة التي قضاها في هذا العمل، ومقر المدعى عليه أو مسكنه، وآلية الإنفاذ المعمول بها في بلد نشاط المدعى عليه، وسجله الائتماني، وأي نية عبَّر عنها المدعى عليه بشأن تعاملاته بأمواله في المستقبل، والصلات بين المدعى عليه وشركات أخرى تخلفت عن السداد وفقاً لقرارات تحكيم أو أحكام محكمة، وسلوك المدعى عليه فيما يتصل بالدعاوى. انظر مصرف "*ستيت بنك أوف إنديا وآخرون ضد ماليا وآخرين* [2018]، EWHC (Comm) 1084، في الفقرة 105.

للمصادرة. ويجوز أن تأمر المحاكم في الولاية القضائية متلقية طلب المساعدة بدفع هذه الرسوم، حتى إذا كان دفعها محظورا بموجب قانون الولاية القضائية الطالبة.[36]

الخصائص المختلفة لنماذج المصادرة. حيثما يوجد اختلاف في نماذج مصادرة الأموال بين الولايات القضائية المتعاونة، يجب على الممارسين إدراك الاختلافات في متطلبات الأدلة ومعايير الإثبات. على سبيل المثال، قد تطبِّق ولاية قضائية ما نظام مصادرة ما يعادل قيمة عائدات الفعل المُجرَّم، وهو ما يتطلب أدلة على أن الجاني استفاد ماليا من الجريمة ويمتلك الأموال؛ وقد تستخدم ولاية أخرى نظام مصادرة أصل بعينه، وهو ما يتطلب أدلة على وجود صلة بين الأصل والفعل المُجرَّم. بالإضافة إلى ذلك، تجيز بعض الولايات القضائية اتخاذ تدابير تحفظية قد تُطبَّق على نطاق أوسع (الإطار 9-5).

المصادرة

في نهاية المطاف، يجب أن يقدم الممارسون طلب المساعدة القانونية المتبادلة لمصادرة الأموال المنهوبة. ويجب أن يدرس الممارسون الخيارات القانونية المتاحة في الولاية القضائية التي توجد فيها الأموال للتحقق مما إذا كان من الممكن إنفاذ أمر مصادرة بشكل مباشر أو إنفاذه بشكل غير مباشر من خلال تطبيق أمر داخلي في البلد متلقي طلب المساعدة.

[36] في بعض الولايات القضائية، قد تساق مرافعةٌ مفادها أنه إذا كانت الولاية متلقية الطلب "تقوم بإنفاذ" أمر الدولة الطالبة، فيجب عليها اتباع أحكام القانون الإجرائية والموضوعية للدولة الطالبة.

وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 55(1)(ب) على أنه يجب على الدولة الطرف متلقية طلب المساعدة "أن تقوم إلى أقصى مدى ممكن في إطار نظامها القانوني الداخلي . بأن تحيل أمر المصادرة الصادر عن محكمة في إقليم الدولة الطرف الطالبة إلى سلطاتها المختصة بهدف *إنفاذه بالقدر المطلوب* [أضيف التشديد] . مادام متعلقا بعائدات إجرامية أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى . موجودة في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب".

وتعكس هذه المتطلبات المفهوم السائد عما يسمَّى "الإنفاذ المباشر" لأوامر مصادرة من بلد أجنبي. وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(1)(أ) على وجه التحديد الدول الأطراف فيها

الإطار 9-6 متطلبات الإنفاذ المباشر لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة للمصادرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

تقديم الطلبات للولايات المتحدة

تستلزم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لإنفاذ أمر مصادرة أجنبي المنشأ في الولايات المتحدة وجود اتفاق تعاهدي، ويجب أن تشتمل على ملخص للقضية، ووصف للإجراءات القانونية التي أفضت إلى إصدار أمر المصادرة، ونسخة موثقة من أمر المصادرة، وإفادة مشفوعة بيمين بأنه تم إخطار الشخص محل التحقيق بالدعوى، وأن القرار الصادر في هذا الشأن نافذ ولا يخضع للاستئناف.

ثم تتقدم السلطات الأمريكية بطلب لإنفاذ الأمر كما لو أنه صدر عن محكمة داخل الولايات المتحدة. وتأمر محكمة جزئية أمريكية بإنفاذ الحكم نيابة عن الولاية القضائية الأجنبية ما لم تجد أن: (أ) الحكم صدر بموجب نظام يتعارض مع متطلبات الأصول القانونية الواجبة؛ أو (ب) أنه تم الحصول عليه بالاحتيال؛ أو (ج) أن المحكمة الأجنبية تفتقر إلى الاختصاص القضائي الموضوعي أو الاختصاص الشخصي.

تقديم الطلبات للمملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، بالنسبة للممتلكات في إنجلترا وويلز، يجب إرسال طلب المساعدة القانونية المتبادلة إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة، التي تحيل أوامر المصادرة ذات المنشأ الأجنبي إلى السلطة المختصة (وهي مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة، أو مدير النيابة العامة، أو مدير نيابات الإيرادات والجمارك). وتبت محكمة التاج البريطاني في مسألة تسجيل الأمر ذي المنشأ الخارجي ومن ثمَّ إنفاذه. وهي لا تُسجِّل الأمر إلا إذا كان صدوره نتيجةً لإدانة نهائية للشخص الوارد اسمه في الأمر، ولا يخضع للاستئناف، ويتوافق مع قانون حقوق الإنسان لعام 1998. ويجوز تقديم دعاوى استئناف للطعن في الأمر لدى محكمة الاستئناف ومجلس اللوردات.

وتختلف السلطات والأحكام بالنسبة للممتلكات في إسكتلندا، وأيرلندا الشمالية، وملحقات التاج البريطاني (غيرنسي وجيرزي وجزيرة مان). علاوةً على ذلك، حتى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تنطبق قواعد مُعيَّنة على الأوامر التي تصدرها دول أعضاء في الاتحاد.

ويجوز أن يحيل الممارسون إلى منشور وزارة داخلية المملكة المتحدة على شبكة الإنترنت (توجيهات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة) المؤرخ 26 مارس/آذار 2013 (آخر تحديث في 17 يونيو/حزيران 2020)، في https://www.gov.uk/guidance/mutual-legal-assistance-mla-requests.

"باتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر مصادرة صادر عن محكمة في دولة طرف أخرى" ومن ثم تمكينها من تنفيذ البند 55(1)(ب) على أرض الواقع. ويناقش الإطار 9-6 ما هو مطلوب للحصول على إنفاذ مباشر لأمر مصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وفي نهجٍ قانوني آخر يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البندين 54(1)(ب) و 55(1)(أ) - غالبا ما يشار إليه بتعبير "الإنفاذ غير المباشر" - قد يتعين على الدولة متلقية طلب المساعدة الحصول على أمر مصادرة داخلي من أجل إنفاذ الطلب الخارجي المنشأ. وفي التطبيق العملي، غالباً ما تُستخدَم الأدلة التي تقدمها الولاية القضائية طالبة المساعدة في دعم طلب استصدار أمر مصادرة داخلي. ومن ثمَّ، من المتوقع أن تقدم الولاية القضائية طالبة المساعدة أدلة تفي بمعايير المصادرة المعمول بها في الولاية القضائية متلقية الطلب.

وتشمل أمثلة الشروط التي يلزم الوفاء بها للحصول على أمر بالمصادرة [37] ما يلي:

- الشروط المُبيَّنة آنفاً لطلب اتخاذ تدابير تحفظية؛
- تقييد تحفظي للتصرف في الأموال أثناء إجراءات التقاضي لضمان ألا يتم نقل الأموال أو تبديدها؛
- استصدار أمر أو حكم نهائي بالمصادرة لا يخضع لأي استئناف محتمل؛
- إثبات أنه تم إخطار جميع المتظلمين المحتملين وأُتيحت لهم فرصة لتقديم أي طعون يقرها القانون.

تطلب بعض الولايات القضائية معلومات إضافية، مثل معلومات بشأن المبلغ الذي لا يزال غير مُسدَّد من أمر المصادرة الصادر عن الولاية الطالبة أو تأكيد أن الشخص المشتبه به أدين بارتكاب فعل مُجرَّم. وقد يكون الشرط الأخير عائقاً إذا كانت الإدانة متعذرة بسبب وفاة المتهم أو لأنه هرب من الولاية القضائية طالبة المساعدة أو أنه يتمتع بالحصانة من المقاضاة. فكثيرٌ من الولايات القضائية لا يمكنها إدانة متهمٍ غيابياً أو بسبب أحكام الفرار، لكن يمكنها إصدار أمر مصادرة نهائي باستخدام أحكام القانون الجنائي أو المصادرة التي لا تستند إلى حكم إدانة.

9-2-7 تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة ومتابعته ومعالجة رفضه

عندما تكتمل صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب أن توقِّع عليه السلطات المختصة في البلد طالب المساعدة، ثم يُرسَل من خلال السلطات المُبيَّنة في المعاهدة أو التشريع أو الاتفاقية واجبة التطبيق - وغالبا ما تكون السلطات المركزية، ولكن بعض الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل اتفاقيات مجلس أوروبا) تسمح بإرسال الطلب بشكل مباشر إلى الممارسين المعنيين بإنفاذ القانون مع توجيه نسخة منه إلى السلطة المركزية. وقد تفرض ولايات قضائية أخرى اتباع إجراءات تقليدية من خلال القنوات الدبلوماسية (أي وزارة الشؤون الخارجية). ويعرض الشكل 9-1 مسار الطلب.

[37] القوانين التي تسمح بالقبول و/أو التسجيل والإنفاذ لأمر مصادرة ذي منشأ خارجي تحظر في العادة على المحاكم في الولاية القضائية متلقية الطلب قبول طعون في المصادرة قد تثار في محاكم تلك الولاية. وحتى إذا كان القانون لا ينص صراحةً على هذا الحظر، ينبغي للممارسين أن يحتجوا بأن المحاكم في الولاية القضائية متلقية الطلب ينبغي ألا تنظر في نفس النوع من الطعون الذي أثير أو قد يثار في محاكم البلد الطالب مادام جميع المتظلمين المحتملين تم إخطارهم بالقدر الكافي بالإجراءات وأُتيحت لهم فرصة لإقامة دعوى للطعن.

الشكل 9-1 مسار طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في وجود معاهدة أو تشريع داخلي

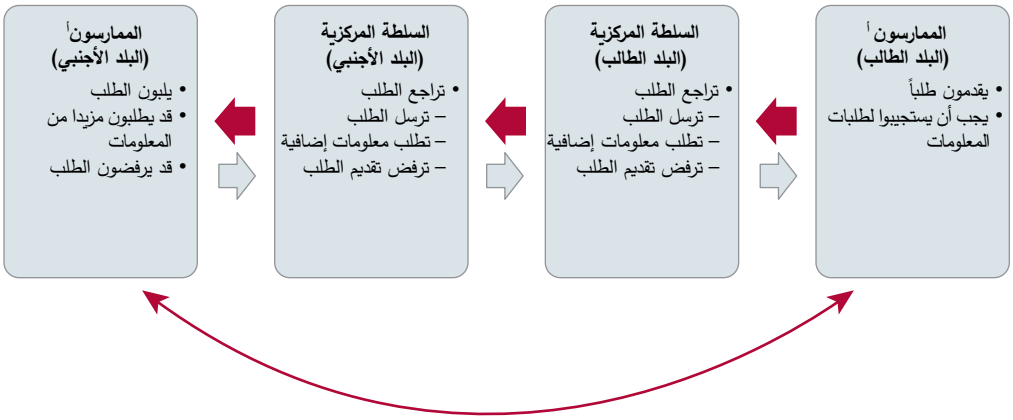

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: إذا كان يلزم استخدام الإنابة القضائية، فيجب إضافة وزارتي الشؤون الخارجية في بلد المنشأ والبلد الأجنبي إلى العملية.

أ. قد يشمل الممارسون أعضاء في النيابة وقضاة تحقيق ومسؤولي إنفاذ القانون.

وبعد تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يتعين على الممارسين متابعة سير الطلب. وإن أمكن، ينبغي لهم التحدث بشكل مباشر مع الشخص المكلف بإنفاذ الطلب لأن هذا يتيح فرصة لإيضاح أي إشكالية تتعلق بالمصطلحات أو الترجمة، ومعرفة ما إذا كانت المتطلبات قد استوفيت، وتقديم معلومات إضافية. وقد يُطلب من الولاية القضائية طالبة المساعدة تقديم مزيد من المعلومات لتدعيم الطلب. وهذا الطلب ليس رفضا، ولا ينبغي اعتباره كذلك، فعدد المتطلبات واحتمالات حدوث سوء فهم يعنيان أن الطلبات غالباً ما تحتاج إلى مزيد من المعلومات حتى في التعاملات بين الولايات القضائية التي لديها خبرة كبيرة في إرسال الطلبات. وينبغي تضمين المعلومات جهات الاتصال الشخصية، وتقديم المعلومات في أقرب وقت ممكن لتفادي مزيد من التأخير.

فإذا لم يكن قد ورد بعد رد على الطلب، وقوبل بالرفض طلب معالجة الأخطاء المحتملة في أسباب الرفض فينبغي البحث عن سبلٍ أخرى. وقد كان تطبيق ضغوط طرف ثالث من خلال ولايات قضائية أخرى أو منظمات دولية مفيداً في بعض الأحيان ولا سيما في القضايا التي تتضمن العديد من الولايات القضائية. ولمبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار)، على سبيل المثال، وهي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سجل أداء حافل في تسهيل تعاون مختلف الولايات القضائية المعنية في قضايا استرداد الأموال، وفي توفير منصة للحوار والتعاون في قضايا مُعيَّنة.[38]

وقد تلاقي ولاية قضائية تلقَّت طلب مساعدة نجاحاً أكبر من الولاية القضائية الطالبة في التواصل مع ولاية أخرى متلقية الطلب ترفض المساعدة، ولا سيما إذا كانت توجد علاقة قائمة بين الولايتين القضائيتين

[38] للمزيد من المعلومات، انظر مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار)، "نبذة عنا: عملنا"، https://star.worldbank.org/about-us/our-work.

اللتين تلقتا طلب المساعدة. وفي أحد الأمثلة، تقدَّمت الولاية القضائية س بطلب المساعدة إلى مركزين ماليين كبيرين: الولاية القضائية ص والولاية ع (وهم جميعا من الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). وردت الولاية ص بعرض تقديم المساعدة، ورفضت الولاية ع الطلب. كتبت الولاية ص التي كانت قد عملت من قبل مع الولاية ع في قضايا أخرى إلى الولاية ع مشيرةً إلى أنها تساعد الولاية س وحثت المسؤولين على إعادة النظر في طلب المساعدة لأن أسباب الرفض لا تجيزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وجعل هذا الولاية ع تعيد النظر في المسألة.

ثمة خيار آخر للمساعدة في صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتقديمها ومتابعتها هو توكيل محامٍ من الولاية القضائية متلقية الطلب. وتتمثَّل مزايا هذا الترتيب في أن هذا الشخص ذو خبرة ميدانية ولديه اتصالات ومعارف، ويعرف اللغة. أمَّا العيب فهو في التكلفة.

3-9 التعاون في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة

على الرغم من أن عددا متزايدا من الولايات القضائية تعتمد تشريعات تجيز المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، وهو ما تشجع عليه الاتفاقيات متعددة الأطراف والجهات التي تضع المعايير الدولية،[39] فإن التعاون الدولي في قضايا المصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة لا يزال ينطوي على تحديات كبيرة لعددٍ من الأسباب.

أولا، على الرغم من أن المصادرة غير المستندة إلى إدانة من مجالات القانون المتنامية، فإنها لم تصبح بعد عالمية، ولذلك ليست كل الولايات القضائية قد اعتمدت تشريعات تسمح بالمصادرة بدون إدانة أو إنفاذ طلبات المصادرة غير المستندة إلى إدانة التي تقدمها دول أجنبية أو كليهما.

ثانيا، حتى حيثما توجد المصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة، تختلف الأنظمة اختلافا كبيرا. فبعض الولايات القضائية تُنفِّذ المصادرة غير المستندة إلى إدانة كدعوى منفصلة في المحاكم المدنية (تعرف باسم "المصادرة المدنية") وتتطلَّب معيار إثبات أدنى مما تستلزمه القضايا الجنائية (على وجه التحديد "الموازنة بين الاحتمالات" أو "رجحان الأدلة") وتستخدم ولايات قضائية أخرى المصادرة بدون إدانة في المحاكم الجنائية وتتطلب معيار إثبات أعلى. وتطبِّق بعض الولايات القضائية المصادرة بدون إدانة بعد التخلي عن الدعوى الجنائية أو فشلها، أمَّا البعض الآخر فيستخدم المصادرة بدون إدانة في دعوى بالتوازي مع الدعوى الجنائية ذات الصلة.[40]

وقد تحقَّق بعض النجاح في التغلب على هذه العقبات، إذ استطاعت بعض الولايات القضائية إدماج التعاون في المصادرة غير المستندة إلى إدانة في معاهدات أو اتفاقيات ثنائية. وتُقدِّم ولايات أخرى المعلومات الخاصة بالدعوى إلى جهة الاختصاص الأجنبية التي يمكنها متابعة الدعوى في إطار

[39] تفرض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 54(1)(ج)، على الدول الأطراف فيها النظر في اتخاذ تدابير تسمح بالمصادرة دون إدانة جنائية في حالات وفاة الجاني أو فراره أو غيابه أو في حالات أخرى مناسبة. وتحث التوصية الرابعة لمجموعة العمل المالي ("المصادرة والتدابير المؤقتة") الدول على اعتماد تدابير تسمح بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة (مجموعة العمل المالي 2019) وتُشجِّع مجموعة العمل المالي أيضا على أفضل الممارسات في المصادرة بدون إدانة جنائية، بما في ذلك الاعتراف بطلبات المصادرة بدون إدانة المُقدَّمة من دول أجنبية، والتي اعتمدتها المجموعة في اجتماع بكامل هيئتها في أكتوبر/تشرين الأول 2012 (مجموعة العمل المالي 2012).

[40] بوجه عام، لا تُطبِّق المملكة المتحدة المصادرة إلا بعد التخلي عن الدعوى الجنائية أو فشلها. أمَّا الولايات المتحدة، فغالبا ما تطبِّق المصادرة بدون إدانة بالتوازي مع الدعوى الجنائية ذات الصلة.

تشريعاتها الداخلية. وأخيراً، تستطيع بعض الولايات القضائية إنفاذ طلبات المصادرة غير المستندة إلى إدانة والمقدمة من دول أجنبية على الرغم من الاختلافات في الأنظمة ذات الصلة[41] أو حتى في غياب نظام داخلي للمصادرة بدون إدانة.[42]

وعلى المستوى الإقليمي، تشترط تشريعات الاتحاد الأوروبي إطارا زمنيا للاعتراف والإنفاذ لأوامر التجميد والمصادرة التي يصدرها بلد آخر في الاتحاد،[43] وحدَّدت مهلة 45 يوما لاتخاذ قرار بشأن الاعتراف بأمر المصادرة. وفي القضايا المستعجلة، تُحدِّد التشريعات مهلة 48 ساعة للاعتراف بأوامر التجميد و48 ساعة لإنفاذها. علاوةً على ذلك، البلدان الأوروبية ملزَمةٌ باعتبار أوامر المصادرة بدون إدانة التي يقدمها أعضاء آخرون في الاتحاد الأوروبي أساسا قانونيا للمصادرة حتى إذا لم يكن لديها هي نفسها نظام المصادرة بدون إدانة في قوانينها الداخلية.

وحتى إذا كانت الدولة الطالبة لا تطبِّق نظاماً للمصادرة بدون إدانة، فإنه قد يكون من الممكن استخدام المصادرة بدون إدانة في الولاية القضائية متلقية الطلب التي لديها هذا النظام. وسيكون على الدولة الطالبة أن تسأل الولاية القضائية متلقية الطلب أن تقيم دعوى. وقد يكون هذا هو السبيل الوحيد لاستعادة الأموال في بعض القضايا، ولا سيما إذا كان الجاني قد توفي أو فر من الولاية القضائية الطالبة أو كان يتمتع بالحصانة من المقاضاة (انظر الفصل الحادي عشر للمزيد من المعلومات عن هذا الخيار).[44]

---

[41] في قضية مصادرة بدون إدانة تتضمَّن طلباً من الولايات المتحدة لسويسرا (تم فيه تقييد التصرف في عائدات الجريمة في محكمة جنائية)، قضت المحكمة السويسرية العليا بأنه قد توجد ظروف يمكن فيها تشبيه المصادرة بقضية "ذات طابع جنائي" - حتى في غياب دعوى جنائية في الدولة الأجنبية. انظر *قضية شركة ____ ضد مكتب العدل الاتحادي* (1A.32612005, ATF 132 II 178). ويجب أن يكون لدى البلد اختصاص قضائي بالمعاقبة حتى إذا كانت السلطات لا تنوي تنفيذها. ومع أن هذا الشرط يمكن استيفاؤه في الولايات المتحدة (وهي ولاية تطبِّق في العادة المصادرة بدون إدانة بالتوازي مع إجراءات دعوى جنائية أو قبل اختتامها)، فإنه لا يمكن استيفاؤه في الولايات القضائية التي لا تطبق نظام المصادرة بدون حكم إدانة إلا بعد التخلي عن الدعوى الجنائية أو فشلها.

[42] لدى الولاية القضائية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين)، وجيرزي (إقليم تابع للتاج البريطاني) تشريعات تسمح بإنفاذ أوامر مصادرة بدون إدانة مقدمة من دولة أجنبية حتى على الرغم من أن القوانين التي تسمح بالمصادرة بدون إدانة على الصعيد الداخلي لم تصدر إلا في وقت لاحق. والجدير بالذكر أن تشريعاً صدر في الآونة الأخيرة في جيرزي (قانون مصادرة الأصول [الإجراءات المدنية] 2018)؛ ومرسوم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، الفصل 525 من قانون هونغ كونغ؛ والمادة 128 من قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية الصين الشعبية تسمح بالمصادرة بدون إدانة جنائية، ولكن في ظروف محدودة للغاية في حالة الصين. وتقبل بعض دول أمريكا اللاتينية أمر المصادرة بدون إدانة جنائية وترفعه في دعوى أمام محكمة مدنية لإنفاذه. وفي فرنسا، اعترفت المحاكم وأنفذت أمرا من دولة أجنبية لمصادرة بدون إدانة قدَّمته إيطاليا إعمالاً لاتفاقية مجلس أوروبا لعام 1990 بشأن غسل عوائد الجريمة وضبطها ومصادرتها، على الرغم من أنه لا يوجد في فرنسا نظام للمصادرة بدون إدانة (انظر قضية كريسافولي [محكمة النقض، رقم 03-80371، 13 نوفمبر/تشرين الثاني، 2003]). واعترفت المحكمة بقرار المصادرة بسبب عاملين. الأول هو أن الأدلة التي تثبت أن هذه الممتلكات كانت نتاج عمل جنائي تشبه بدرجة كافية تلك التي تكون مطلوبة لاتخاذ قرار جنائي، ومن ثم فإنها تشبه قضية جنائية. والثاني أن الآثار على ممتلكات الشخص المعني كانت تشبه عقوبة جنائية. (انظر أيضا في هذا الدليل إشارة إلى قضية كريسافولي في الفصل السابع، الحاشية 60).

[43] انظر مرسوم مجلس أوروبا (الاتحاد الأوربي) 2018/1805 المؤرخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة (OJ L 303, 28.11.2018)، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32018R1805.

[44] لقد استُخدِم هذا الأسلوب في عدد من القضايا: أُعيد مبلغ 20 مليون دولار إلى بيرو من الولايات المتحدة في قضية فيكتور فينيرو غاريدو أحد المقربين من فلاديميرو مونتيسينوس مستشار رئيس بيرو السابق ألبرتو فوجيموري والرئيس الفعلي للاستخبارات في بيرو (الفصل الأول، الإطار 1-3). وأُعيد مبلغ 2.7 مليون دولار إلى نيكاراغوا من الولايات المتحدة في قضية بايرون جيريز المدير السابق لمصلحة الضرائب في نيكاراغوا. وأُعيدت أموال إلى أوكرانيا من الولايات المتحدة وأنتيغوا وبربودا في القضية المرفوعة ضد بافلو لازارنكو رئيس وزراء أوكرانيا السابق.

4-9 التعاون في الدعاوى المدنية (بموجب القانون الخاص) لاسترداد الأموال

قد يكون التعاون في الدعاوى المدنية (بموجب القانون الخاص) لاسترداد الأموال صعباً حتى حينما تكون الولاية القضائية خصماً في دعوى خاصة.[45] وعلى الرغم من أن المعلومات التي يتم تجميعها من خلال قنوات المساعدة غير الرسمية قد تفيد في إجراء التحقيق، فإن العديد من اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة تقيِّد استخدام المعلومات ولا تسمح باستخدامها في الدعاوى التي يرفعها متقاضٍ خاص لاستصدار حكم مدني. ويُمكِن إنفاذ الأحكام المدنية بين الولايات القضائية من خلال إجراءات مثل "الإنفاذ المتبادل للأحكام" والقوانين المتصلة بها.

وفي الوقت نفسه، أدرك المجتمع الدولي أن الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال هي في الغالب سبيل الانتصاف الوحيد في قضايا الفساد، وأوصى بالتعاون في المسائل المدنية والإدارية.[46] ونتيجةً لذلك، أصبح شائعا على نحو متزايد أن توافق الولايات القضائية على هذا الاستخدام إما بوجه عام بموجب معاهدة أو على أساس معاملة كل حالة على حدة. ويمكن أن يستند التعاون في الدعاوى المدنية أيضا إلى صكوك دولية مُعيَّنة منها الاتفاقية المتعلقة بالحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية ("اتفاقية لاهاي المتعلقة بالحصول على الأدلة") المؤرخة 18 مارس/آذار، 1970.[47]

5-9 التعاون في إعادة الأموال

حينما تقوم ولاية قضائية بإنفاذ أمر مصادرة مُقدَّم من دولة أجنبية بعد تلقِّي طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يمكن إعادة الأموال إلى الولاية الطالبة (الإطار 9-7). وبموجب المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يجب على الطرف متلقي الطلب إعادة الأموال التي صودرت بمقتضى أمر مصادرة نهائي أصدره طرف آخر في قضية اختلاس أموال عامة أو غسل أموال مختلسة. وبالنسبة للأفعال المُجرَّمة الأخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن الطرف متلقِّي الطلب ملزمٌ بإعادة الأموال إذا كان يعترف بالضرر الذي أصاب الطرف الطالب أو حينما يُثبِت الطرف الطالب بدرجة معقولة الملكية السابقة للأموال المُصادَرة. وفي جميع الحالات الأخرى في إطار هذه الاتفاقية، ينبغي للدولة متلقية الطلب إعطاء أولوية لإرجاع الأموال المصادرة.

ويجوز أيضاً الاعتماد على سند قانوني، والمعاهدات متعددة الأطراف والثنائية، واتفاقيات تقاسم الأموال أو اتفاقيات الغرض المخصَّص (إمَّا على أساس معاملة كل حالة على حدة أو الاتفاق الدائم) في تقاسم الأموال المُصادَرة أو إعادتها.

ويعرض الفصل الحادي عشر معلومات إضافية بشأن هذه السبل في الحالات التي ترفع فيها الدولة متلقية الطلب دعوى مصادرة متصلة بأموال موجودة في إقليمها وتزعم الدولة الطالبة أنها تضررت من جرائم الفساد وغسل الأموال. ويتضمن الفصل الحادي عشر أيضا مثالاً لاتفاق لإعادة الأموال بين الولايات

---

[45] على سبيل المثال، في سبتمبر/أيلول 2001، قدَّمت الحكومة النيجيرية طلباً من جانب واحد إلى شعبة التركات في المحكمة العليا بلندن طالبةً إفصاح البنوك عن حسابات يحتفظ بها أفراد العائلة والمقربون والكيانات المؤسسية للديكتاتور العسكري السابق ساني أباشا. وأصدرت المحكمة ما يُسمَّى أمْر بانكرز تراست (على اسم قضية بانكرز تراست ضد شابيرا [1980] 1 WLR 1274) بالكشف عن نسخ البيانات المصرفية ومعلومات أخرى تخص المدعى عليهم، ومنها نماذج فتح حسابات، ونماذج اعرف عميلك، وتعليمات الدفع، ومعلومات مصرفية ذات صلة دون علم أصحاب الحسابات (البنك الآسيوي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومعهد بازل للحوكمة، 2007، 183-184)، https://star.worldbank.org/corruption-cases/sites/corruption-cases/files/documents/arw/Abacha - Daniel - Case - Study - ADB - 2007.pdf

الإطار 9-7	استرداد الأموال بناءً على طلب المساعدة القانونية المتبادلة في فرنسا

في فرنسا، تُرسل وزارة العدل طلب المساعدة القانونية المتبادلة المستند إلى قرار محكمة في دولة أجنبية إلى مكتب النيابة المختص الذي يطلب من المحكمة بعد ذلك مصادرة الأموال. وإذا فعلت الحكومة ذلك، تُصبِح الأموال المُصادَرة ملكاً للحكومة الفرنسية. ويُحدِّد المسؤولون المختصون (ولا سيما داخل وزارة الخزانة) ما إذا كانت فرنسا ملزمةً بإعادة الأموال بموجب اتفاقية دولية. وحتى إذا لم يوجد هذا الالتزام، فإنه يجوز إعادة الأموال بحسب تقدير الحكومة أو بموجب اتفاق لغرض مُخصَّص مع الدولة الطالبة.

المتحدة ونيجيريا وجيرزي (إقليم تابع للتاج البريطاني) لإعادة أموال سرقها الدكتاتور العسكري السابق ساني أباتشا إلى بلد المنشأ (الإطار 11-8).

وينبغي أن يدرك الممارسون أن هذه الاتفاقيات يَسهُل إنفاذها في الغالب عندما تشتمل على آليات تضمن الإدارة الشفافة والفعالة من قِبَل الولاية القضائية الطالبة للأموال التي تتم إعادتها. ويمكن تحقيق هذه الغاية باستخدام آليات خاصة للتدقيق أو الرصد والمتابعة، وإبلاغ منظمات المجتمع المدني، والتخطيط لاستخدام الأموال المعادة في مشروعات إنمائية مُعيَّنة. وقد اختتم المنتدى العالمي لاسترداد الأموال الذي عقد في 2017 في البنك الدولي واستضافته المملكة المتحدة والولايات المتحدة بإصدار إعلان مبادئ (الإطار 9-8) للتشجيع على إعادة الأموال المسروقة (GFAR 2017).

الإطار 9-8	مبادئ المنتدى العالمي لاسترداد الأموال للتصرف في الأموال المسروقة المصادَرة في قضايا الفساد ونقلها *(يُتبَّع)*

"المبدأ الأول: الشراكة

من المُسلَّم به أن النجاح في إعادة الأموال المسروقة يتوقف بشكل جوهري على وجود شراكة قوية بين البلدين الناقل للأموال والمتلقي لها. فوجود هذه الشراكة يُعزِّز الطمأنينة والثقة.

المبدأ الثاني: المصالح المتبادلة

من المُسلَّم به أن للبلدين الناقل للأموال والمتلقي لها مصلحة مشتركة في إنجاح هذه العملية. وعليه، يجب أن يعمل البلدان معاً لوضع ترتيبات متفق عليها بين الأطراف لنقل الأموال.

المبدأ الثالث: الحوار المبكر

من المستصوب بقوة الشروع في حوار بين البلدين الناقل للأموال والمتلقي لها في أقرب فرصة ممكنة خلال هذه العملية وأن يستمر الحوار في كل مراحلها.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 9-8 مبادئ المنتدى العالمي لاسترداد الأموال للتصرف في الأموال المسروقة المصادَرة في قضايا الفساد ونقلها (يُتبَّع)

المبدأ الرابع: الشفافية والمساءلة

أن يضمن البلدان الناقل للأموال والمتلقي لها الشفافية والخضوع للمساءلة في إعادة الأموال المُعادة والتصرف فيها. ويجب نشر المعلومات بشأن نقل الأموال المُعادة وإدارتها وأن تكون متاحة لعموم الجمهور في البلدين الناقل للأموال والمتلقي لها. وينبغي التشجيع على عدم استخدام ترتيبات المصروفات غير المُحدَّدة أو الطارئة.

المبدأ الخامس: المستفيدون

ينبغي -قدر الإمكان ودونما إجحاف بالمتضررين المُحدَّدين- أن تعود الأموال المسروقة التي استردت من المسؤولين الفاسدين بالنفع على شعوب البلاد التي تضررت من سلوكهم الفاسد.

المبدأ السادس: تدعيم جهود مكافحة الفساد والتنمية

في الاستخدام النهائي للعائدات المُصادَرة، ينبغي قدر الإمكان أيضاً إيلاء الاهتمام الواجب للتشجيع على الإجراءات التي تكفل الوفاء بمبادئ مكافحة الفساد، التي أوردتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وجبر الضرر الناجم عن الفساد، وتحقيق الأهداف الإنمائية.

المبدأ السابع: المعاملة تبعاً لظروف كل حالة

ينبغي مراعاة التصرف في عائدات الجريمة المُصادَرة على أساس معاملة كل حالة على حدة.

المبدأ الثامن: النظر في إبرام اتفاقات عملاً بالبند 75(5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ينبغي للدول الناقلة للأموال والمتلقية لها النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها تبعاً للحالة لضمان استخدام العائدات المُعادة وإدارتها ومتابعتها بشفافية وعلى نحو فعال. وينبغي قدر الإمكان أن تستخدم آليات نقل الأموال الأطر السياسية والمؤسسية القائمة، وأن تتسق مع الإستراتيجية الإنمائية للبلد المعني لضمان الاتساق وتفادي الازدواجية وتعظيم الكفاءة.

المبدأ التاسع: الحيلولة دون استفادة الجناة من الأموال المستردة

ينبغي اتخاذ كل الخطوات الممكنة لضمان ألا يعود التصرف في عائدات الجريمة المُصادَرة بالنفع على الأشخاص المتورطين في ارتكاب الفعل (الأفعال) المُجرَّمة.

المبدأ العاشر: إشراك أصحاب المصلحة من الجهات غير الحكومية

ينبغي إلى الحد المناسب الذي يسمح به القانون تشجيع الأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، على المشاركة في عملية إرجاع الأموال، بما في ذلك المساعدة في تحديد كيف يمكن جبر الضرر، والمساهمة في اتخاذ القرارات بشأن إرجاع الأموال والتصرف فيها، وتعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة في نقل الأموال المستردة والتصرف فيها وإدارتها.

المصدر: GFAR (2017)، https://star.worldbank.org/sites/star/files/the-gfar-principles.pdf.

المراجع

ADB (Asian Development Bank), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), and Basel Institute on Governance. 2008. "General Sani Abacha—A Nation's Thief." In *Asset Recovery and Mutual Legal Assistance in Asia and the Pacific: Proceedings of the 6th Regional Seminar on Making International Anti-Corruption Standards Operational*, 173–85. Manila: ADB; Paris: OECD. https://star .worldbank.org/corruption-cases/sites/corruption-cases/files/documents/arw/Abacha_Daniel_Case_Study_ADB_2007.pdf.

ADB (Asian Development Bank) and OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2017. "Mutual Legal Assistance in Asia and the Pacific: Experiences in 31 Jurisdictions." Report of the ADB/OECD Anti-Corruption Initiative for Asia and the Pacific, ADB, Manila; OECD, Paris. https://www.oecd.org /corruption/ADB-OECD-Mutual-Legal-Assistance-Corruption-2017.pdf.

ASEAN (Association of Southeast Asian Nations). 2015. *ASEAN 2025: Forging Ahead Together*. Jakarta: ASEAN.

Brun, Jean-Pierre, Pascale Helene Dubois, Emile van der Does de Willebois, Jeanne Hauch, Sarah Jaïs, Yannis Mekki, Anastasia Sotiropoulou, Katherine Rose Sylvester, and Mahesh Uttamchandani. 2015. *Public Wrongs, Private Actions: Civil Lawsuits to Recover Stolen Assets*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank and United Nations Office on Drugs and Crime. http://documents1.worldbank.org/curated/en/964411468127796449/pdf/Public-wrongs-private-actions-civil-lawsuits-to-recover-stolen-assets.pdf.

Commonwealth Secretariat. 2006. "Report of the Commonwealth Working Group on Asset Repatriation." In *Meeting of Commonwealth Law Ministers and Senior Officials, Accra, Ghana, 17–20 October 2005*, 324–96. London: Commonwealth Secretariat. https://read .thecommonwealth-ilibrary.org/commonwealth/governance/2005-meeting-of-commonwealth-law-ministers-and-senior-officials_9781848598843-en#page3.

Commonwealth Secretariat. 2017. "Model Legislation on Mutual Legal Assistance in Criminal Matters." Legislative template, Office of Civil and Criminal Justice Reform, Commonwealth Secretariat, London. https://thecommonwealth.org/sites/default /files/key_reform_pdfs/P15370_14_ROL_Model_Leg_Mutual_Legal_Asstnce.pdf.

Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime, Council of Europe Treaty No. 141 (November 8, 1990; entered into force January 9, 1993), Strasbourg, France. https://www.coe.int/en/web/conventions /full-list/-/conventions/rms/090000168007bd23.

Convention on the Taking of Evidence Abroad in Civil or Commercial Matters (Hague Evidence Convention), drafted under auspices of the Hague Conference on Private International Law (concluded March 18, 1970; entered into force 1972). https://assets.hcch.net/docs/dfed98c0-6749-42d2-a9be-3d41597734f1.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2012. "Best Practices on Confiscation (Recommendations 4 and 38) and a Framework for Ongoing Work on Asset Recovery." Best Practices Paper, FATF and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents /reports/Best%20Practices%20on%20%20 Confiscation%20and%20a%20Framework%20for%20Ongoing%20Work%20on%20 Asset%20Recovery.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019, FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents /recommendations/pdfs/FATF%20 Recommendations%202012.pdf.

FDFA (Swiss Federal Department of Foreign Affairs). 2016. "No Dirty Money: The Swiss Experience in Returning Illicit Assets." Booklet, FDFA, Bern. https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/edas-broschuere-no-dirty-money_EN.pdf.

GFAR (Global Forum on Asset Recovery). 2017. "GFAR Principles for Disposition and Transfer of Confiscated Stolen Assets in Corruption Cases." Statement of principles adopted at inaugural GFAR meeting, December 4–6, Washington, DC. https://star.worldbank.org/sites/star/files/the-gfar-principles.pdf.

Inter-American Convention against Corruption. Adopted at third plenary session of the Organization of American States (OAS) on March 29, 1996; entered into force March 6, 1997. http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_B-58_against_Corruption.pdf.

International Convention for the Suppression of Financing of Terrorism (Terrorist Financing Convention), UN General Assembly Resolution 54/109 (December 9, 1999), United Nations, New York. https://undocs.org/en/A/RES/54/109.

OECD Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions (OECD Anti-Bribery Convention) (adopted 1997; entered into force 1999), Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://www.oecd.org/daf/anti-bribery/ConvCombatBribery_ENG.pdf.

Stephenson, Kevin M., Larissa Gray, Ric Power, Jean-Pierre Brun, Gabrielle Dunker, and Melissa Panjer. 2011. *Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations*

for Action. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/Barriers%20to%20Asset%20Recovery.pdf.

Treaty on Mutual Legal Assistance in Criminal Matters. 2004. Signed in Kuala Lumpur, Malaysia, on November 29, 2004, by member states of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN). https://asean.org/storage/2020/02/20160901074559.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime), UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

United Nations International Covenant on Civil and Political Rights, UN General Assembly Resolution 2200A (adopted December 16, 1966; entered into force March 23, 1976), United Nations, New York. https://treaties.un.org/doc/Treaties/1976/03/19760323%2006-17%20AM/Ch_IV_04.pdf.

Universal Declaration of Human Rights, UN General Assembly Resolution 217A (December 10, 1948), United Nations, New York. https://www.ohchr.org/EN/UDHR /Documents/UDHR_Translations/eng.pdf.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2012. "Manual on Mutual Legal Assistance and Extradition." Reference manual, UNODC, Vienna. https://www.unodc.org/documents/organized-crime/Publications/Mutual_Legal_Assistance_Ebook_E.pdf.

Williams, Sharon A. 1991. "The Double Criminality Rule and Extradition: A Comparative Analysis." *Nova Law Review* 15 (2): 581–624. https://digitalcommons.osgoode.yorku.ca/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1454&context=scholarly_works.

10. الإجراءات المدنية

10-1 ملاحظات استهلالية:

تلزِم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها (53) بشأن "تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات" الدول الأطراف فيها أن تتخذ كل ما قد يلزم من تدابير للسماح لدولة طرف أخرى برفع دعوى مدنية في محاكمها لتثبيت حق في ملكية الأموال أو التعويض عن الأضرار. وفي معظم الولايات القضائية يتاح للسلطات الساعية إلى استرداد عائدات جرائم الفساد خيار رفع دعاوى مدنية في محاكم مدنية داخلية أو أجنبية بنفس الطريقة التي تتاح لمواطن عادي.[1] وفي بعض الحالات، قد تقرر السلطات أيضا السعي لاستصدار إدانة جنائية واستخدام الإجراءات المدنية في استرداد عائدات جرائم الفساد.[2]

ويجوز النظر في استخدام الإجراءات المدنية لأسباب مختلفة منها العجز عن الحصول على: (أ) المصادرة الجنائية، أو (ب) المصادرة بدون إدانة جنائية، أو (ج) المساعدة القانونية المتبادلة في إنفاذ أوامر المصادرة. (انظر الفصل الأول فيما يتعلق بهذه الحواجز والعقبات الأخرى التي قد تؤدي إلى اختيار نهجٍ للمصادرة دون غيره).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المزايا الإجرائية. فالإجراءات المدنية قد تجري في غياب المدعى عليهم الذين تم إخطارهم على النحو الواجب، وأنه -على الأقل في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام- سيتم الفصل في الدعوى على أساس معيار إثبات أدنى (في العادة "الموازنة بين الاحتمالات"). وفي بعض الولايات القضائية، قد يكون رفع الدعاوى المدنية أيسر من الدعاوى الجنائية ضد أطراف ثالثة، والوسطاء، والخبراء المهنيين الذين سهَّلوا أو شاركوا أو ساعدوا في تلقي الأموال المشبوهة أو نقلها أو إدارتها.[3]

وفي الحالات التي تتخطَّى الحدود، تتيح الدعوى المدنية للولاية القضائية الساعية إلى استرداد الأموال سيطرة أكبر على العملية مقارنةً بالإجراءات الجنائية في دولة أجنبية. وقد تتيح أيضا سبيلاً أسرع من الانتظار

[1] تتسم "الإجراءات المدنية" بأنها منفصلة ومختلفة عن "المصادرة المدنية" و"التجريد المدني للملكية" و الأشكال الأخرى للمصادرة غير المستندة إلى إدانة جنائية.

[2] في بعض الولايات القضائية، تمضي الإجراءات قدما على نحو متزامن. وفي البعض الآخر، تتأجَّل الإجراءات المدنية حتى اختتام المسألة الجنائية. وفي بعض الولايات القضائية الأخرى، قد يؤثر قرار التعويض المدني على أمر المصادرة. علاوةً على ذلك، في بعض الولايات القضائية تكون المصادرة استنسابية وليست إلزامية حينما يصدر أمر بتقديم تعويض مدني.

[3] في هذه الحالة، على الرغم من أنه قد يصعب إثبات القصد الجنائي بالمشاركة في مؤامرة قد يكون من الأسهل إثبات المسؤولية المدنية.

لإقامة الدولة الأجنبية دعوى للإنفاذ.[4] ولجمع الأدلة في بلد أجنبي، يمكن للولايات القضائية التي ترفع دعوى مدنية أن تستفيد من معاهدات التعاون الدولي فيما يتصل بالمسائل المدنية، ومنها اتفاقيات لاهاي.[5]

وتشمل عيوب الإجراءات المدنية تكلفة تتبُّع الأموال، والأتعاب القانونية التي يتطلبها استصدار الأوامر ذات الصلة من المحكمة. علاوةً على ذلك، قد تستمر الدعاوى المدنية على مدى سنوات طويلة شأنها شأن الدعاوى الجنائية، ولا يمتلك المحقِّقون الخاصون في العادة مجموعة أدوات التحقيق أو القدرة على الوصول إلى التحريات المتاحة لإنفاذ القانون.

وعند اتخاذ قرارٍ برفع دعوى مدنية في محكمة محلية أو أجنبية، يجب على الممارسين استكشاف الدعاوى وسبل الانتصاف المحتملة (ومنها ملكية الأموال المُختلسة، ورد الأرباح غير المشروعة، وجبر الضرر، وبطلان العقود) أو الخيارات الأخرى (مثل إجراءات الإعسار). ويجب على الممارسين بعد ذلك تحديد كيف سيرفعون الدعوى ويجمعون الأدلة ويحصلون على الأموال وينفذون الأحكام الصادرة في دولة أجنبية. ويناقش هذا الفصل مختلف الخيارات والأساليب المستخدمة في الدعاوى المدنية.[6]

10-2 الدعاوى وسبل الانتصاف المحتملة

توجد أنواع مختلفة من الدعاوى وسبل الانتصاف في مجال التقاضي المدني منها دعاوى الملكية التي تستهدف الحصول على الأموال ودعاوى الحق الشخصي. تُفهَم دعوى حق الملكية بوجه عام على أنها مطالبة مباشرة بجزء مُعيَّن من الممتلكات من قِبَل مالكها الحقيقي، أمَّا دعوى الحق الشخصي فهي دعوى ترفع ضد شخص ويمكن استيفاؤها من ممتلكات مختلفة. وتشتمل دعاوى الحق الشخصي في العادة على دعاوى تستند إلى التعويض لجبر الضرر أو تستند إلى بطلان العقد أو الإخلال به أو على الإثراء غير المشروع أو الجائر.

10-2-1 دعاوى حق الملكية وسبل الانتصاف

أسباب الدعوى

في الكثير من الولايات القضائية، يجوز بالنسبة للأموال المختلسة والرشى التي دُفعت لمسؤولين حكوميين أن يطالب بها البلد الساعي إلى الانتصاف بوصفه المالك الشرعي والحقيقي. ويعرض الإطار 10-1 أربعة نماذج لدعاوى مدنية للمطالبة بملكية أموال في دعاوى فساد عابرة للحدود الوطنية.

---

[4] يناقش الفصل الأول، الإطاران 1-4 و 1-5 العوامل التي تؤخذ في الاعتبار قبل سلوك السبيل القانوني المدني في قضيتي فريدريك شيلوبا من زامبيا وديبراي ألامييسيا من نيجيريا على الترتيب.

[5] يرد وصفٌ مع مزيد من التفاصيل لإجراءات وأدوات المساعدة الدولية في المسائل المدنية في مطبوعة مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار) المعنونة "*الأضرار العامة والدعاوى الخاصة: الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال المسروقة*" (برون وآخرون، 2015)، https://star.worldbank.org/sites/star/files/9781464803703-0.pdf.

[6] للاطلاع على دراسة مُفصَّلة لهذه الخيارات والأساليب انظر برون وآخرين (2015)، وكذلك مطبوعة أخرى لمبادرة ستار عنوانها: اختيار الإفلاس: *استخدام أدوات الإعسار لدعم استرداد الأموال عبر الحدود في قضايا الفساد*، برون وسيلفر (2019)، https://star.worldbank.org/sites/star/files/going-for-broke.pdf.

الإطار 10-1 أمثلة حالات دعاوى للمطالبة بملكية أموال

الحالة 1: بارتيكا راتنا طاهر ضد برتامينا (1992-1994)

الوقائع: برتامينا شركة إندونيسية مملوكة للدولة نشاطها الرئيسي في مجال التنقيب والتكرير والتسويق للنفط والغاز الطبيعي، وقد سعت إلى استرداد رشى دفعها مقاولون لحاجي أحمد طاهر أحد المديرين التنفيذيين لبرتامينا بغية الحصول على شروط تعاقدية أفضل ومعاملة متميزة.[أ] أودع المدير التنفيذي الرشى في حساب ببنك في سنغافورة. وعلمت برتامينا بأمر حسابات بنك سنغافورة (المملوكة ملكية مشتركة لطاهر وزوجته كارتيكا راتنا طاهر) بعد وفاة المدير التنفيذي ورفعت دعوى في سنغافورة تدعي أحقيتها بهذه الأموال.[ب]

الحكم: قضت محكمة ابتدائية أن الرشى وكل الفوائد المتحصلة كان يحتفظ بها المدير بوصفه قيماً قانونياً. وأيَّدت محكمة الاستئناف الحكم، وأكَّدت وجود علاقة ائتمانية بين طاهر وبرتامينا، وأن المؤتمن الذي قبل رشوة مخالفاً بذلك واجبه احتفظ بتلك الرشوة "أمانةً لصالح الشخص الذي يدين له بأداء هذا الواجب".[ج] نتيجةً لذلك، يحق لبرتامينا أن تسترد المال الذي تم غسله في سنغافورة لكونها المالك الشرعي.

النتيجة: أُعيد المال إلى الشركة المملوكة للدولة برتامينا (برون وآخرون، 2015، 18 [الإطار 1-5]).

الحالة 2: النائب العام لهونغ كونغ ضد ريد (1994)

الوقائع: في هذه الحالة، سعت المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) إلى استرداد ممتلكات اشتراها في نيوزيلندا عضو سابق في النيابة هو تشارلز وورويك ريد.[د] تمت هذه المشتريات مقابل رشى قُدِّمت في مقابل عدم مقاضاة مخالفين مُعيَّنين. وزاد إجمالي مبلغ الرشى التي يعتقد أن ريد حصل عليها على 2.5 مليون دولار نيوزيلندي. وتم تخصيص عقارين لريد وزوجته وعقار لمحاميه.

الحكم: قضت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص أن هذه العقارات بقدر ما تُمثِّل الرشى التي قبلها ريد احتُفِظ بها كأمانة لحساب التاج الملكي. وكما أوضحت المحكمة، حينما يقبل مؤتمن رشوة مخالفاً بذلك واجبه فإن هذا المؤتمن يحتفظ بالرشوة كأمانة لحساب الشخص الذي يدين له بأداء هذا الواجب. وإذا كان العقار الذي يُمثل الرشوة تتناقص قيمته، يجب على المؤتمن أن يدفع الفرق بين القيمة والمبلغ الأصلي للرشوة لأنه ما كان ينبغي له أن يقبل الرشوة أو يتعرض لخطر الخسارة. وإذا كانت قيمة العقار تزداد فليس من حق المؤتمن الحصول على أي زيادة على القيمة الأصلية للرشوة لأنه لا يجوز لهذا الفرد بأي حال التربح من مخالفة واجبه.[هـ] ولا تزال هذه القضية تعتبر من أبرز مراجع القانون العام في مجال استخدام القيم القانوني في استرداد عائدات الرشوة من مؤتمن غير وفي.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 10-1 أمثلة حالات دعاوى للمطالبة بملكية أموال *(تابع)*

النتيجة: كانت العقارات الثلاثة التي تبيَّن أنه احتُفِظ بها كأمانة لحساب التاج الملكي في نيوزيلندا، واشتريت مقابل نحو 500 ألف دولار نيوزيلندي. واستعادت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية (الصين) هذه العقارات بصفتها المالك الشرعي.

الحالة 3: دولة ليبيا ضد كابيتانا سيز المحدودة (2012، 2015)

الوقائع: بعد الإطاحة بمعمر القذافي أثناء الحرب الأهلية في ليبيا، أقامت دولة ليبيا دعوى مدنية في محكمة لندن العليا في 2011 لاكتساب ملكية عقار راق بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني يضم ثماني غرف نوم وحمام سباحة داخليا وصالة سينما خاصة في حي هامستيد جاردنز الراقي في لندن. و أُقيمت الدعوى ضد كابيتانا سيز، وهي شركة مُسجَّلة في جزر فيرجن البريطانية، لأن الشركة استخدمها كما يدعي البعض ابن معمر، الساعدي القذافي، في شراء العقار في عام 2009.

وزعمت دولة ليبيا أن الساعدي القذافي ما كان يمكنه شراء هذا العقار من راتبه العسكري الرسمي، وأن العقار اشتُرِي ظلماً وبشكل غير قانوني وأن الأموال ملكُ لليبيا. وعلى الرغم من أن المحققين الليبيين قالوا فيما أفادت به التقارير إنهم عجزوا عن إثبات أن الساعدي مالك قصر هامستيد بسبب افتقار جزر فيرجن البريطانية إلى الشفافية بشأن ملكية حق الانتفاع، فإن خزانة المملكة المتحدة تدخَّلت وتوسطت بشكل مباشر لدى سلطات جزر فيرجن البريطانية.

الحكم: قضت المحكمة بأن الساعدي القذافي هو المالك المنتفع النهائي الوحيد لشركة كابيتانا سيز ليمتد التي استُخدِمت في شراء العقار. ز وفقاً لما ذكرته المحكمة، فإن العقار حازته كابيتانا سيز لصالح دولة ليبيا بوصفها قيماً قانونياً. [ح] وحصلت دولة ليبيا على حكم غيابي لأنه لا كابيتانا سيز ولا الساعدي القذافي مثُلا أمام المحكمة. ط وهكذا حكم القاضي بأن العقار ملكٌ لليبيا.

بعد صدور أمر المحكمة، وافقت الخزانة البريطانية على الدعوى وسمحت بنقل ملكية العقار إلى ليبيا. وتأكَّد أمر المحكمة في 2015، إذ قوبل بالرفض طلب كابيتانا سيز بإلغاء الحكم الصادر في 2012 لنقص الأدلة.[ي]

النتيجة: مُنِحت دولة ليبيا ملكية العقار، وكانت هذه أول دعوى ناجحة لاسترداد أموال رفعتها إحدى دول الربيع العربي.

الحالة 4: جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتولينا انفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألامييسيا (2017)

الدعوى: رفعت جمهورية نيجيريا الاتحادية دعوى أمام محكمة في لندن تطلب فيها إصدار حكم مستعجل زاعمةً أن ديبراي ألامييسيا الذي كان حاكما لولاية بايلسا في نيجيريا من مايو/أيار 1999 حتى محاكمته البرلمانية وعزله في ديسمبر/كانون الأول 2005 انخرط في أفعال الفساد. [ك] وزعمت الحكومة النيجيرية أن شركتين كان يسيطر عليهما ألامييسيا - وهما سانتولينا انفستمنت كورب،وسولومون وبيترز (S&P) ليمتد المُدعَّى عليهما مع ألامييسيا في الدعوى المدنية - تحوزان عقارات وحسابات مصرفية في لندن.[ل] وادعت

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 10-1 أمثلة حالات دعاوى للمطالبة بملكية أموال *(تابع)*

الحكومة النيجيرية ملكيتها تلك الأموال لأنها تُمثِّل رشى وعمولات سرية حصل عليها ألاميسيا نتيجةً لإساءة استعمال سلطته بوصفه موظفا عموميا. (للمزيد من التفاصيل عن هذه القضية، انظر الإطار 10-12 وكذلك الفصل الأول الإطار 1-5).

الحكم: في ديسمبر/كانون الأول 2007، قضت محكمة العدل العليا في لندن بأن نيجيريا هي المالك الحقيقي للعقارات السكنية في لندن والأرصدة الدائنة في حسابات مصرفية مُعيَّنة. [م] وكانت العقارات والأموال تحوزهما رسميا الشركتان - وهما سانتولينا وS&P اللتان تأسَّستا في سيشل وجزر فيرجن البريطانية على الترتيب، وكان يسيطر عليهما ألاميسيا. [ن] وفي دعاوى منفصلة في نيجيريا، أقر ألاميسيا بأنه مذنب بتهمة غسل الأموال المتصلة برشى حصل عليها مقابل ترسية عقود حكومية.

وعلى أساس الدعوى النيجيرية وأدلة ظرفية أخرى، خلصت محكمة لندن العليا إلى أن الأرصدة المصرفية والاستثمارات العقارية التي تحوزها الشركتان اللتان يسيطر عليهما ألاميسيا هي نتيجةٌ لرشى وأرباح سرية يجب إعادتها إلى الحكومة النيجيرية بوصفها المالك الشرعي لتلك الأموال. ولأن الموارد الشرعية للمدعي عليه لم تكن تكفي لتبرير ثروته، فإن ذلك كان كما هو في حالات مماثلة كثيرة عنصرا رئيسيا في الاستدلال.

النتيجة: خلصت المحكمة إلى أن نيجيريا هي المالك الشرعي لمبلغ 2.7 مليون دولار مودعة في حسابات مصرفية (منها 1.8 مليون جنيه إسترليني كانت مودعة في حساب لشركة سانتولينا انفستمنت كورب) ولعقارات في لندن بقيمة 15 مليون دولار (منها أربعة عقارات مسجلة باسم شركة S&P بوصفها المالك الوحيد). [م]

أ. بارتيكا راتنا طاهر ضد برتامينا [1994] 3 SLR 257؛ [1994] SGCA 105، (سنغافورة).

ب. بارتيكا راتنا طاهر ضد برتامينا الفقرتان 2-3.

ج. ارتيكا راتنا طاهر ضد برتامينا الفقرتان 53 و 57. في قضية دولة ليبيا ضد كابيتانا سيز ليمتد EWHC 602(2012)، (Comm)، قضت محكمة لندن العليا بأن العقار المعني اشتراه ظلماً وبشكل غير قانوني الساعدي القذافي بأموال ملكُ لدولة ليبيا وحازه بصفته قيماً قانونياً (الفقرة 3). وفي عهد أقرب، في قضية FHR European Ventures LLP & Ors ضد [2014]Cedar Capital Partners LLC، UKSC 45، قضت المحكمة العليا للمملكة المتحدة أن الرشى والعمولات السرية يحتفظ بها موظف كأمانة لحساب رب عمله.

د. النائب العام لهونغ كونغ ضد ريد [1994]، 1 AC 324 PC، (المملكة المتحدة).

هـ. النائب العام لهونغ كونغ ضد ريد [1993]، 2 CPKU (1 نوفمبر/تشرين الثاني 3991).

و. دولة ليبيا ضد كابيتانا سيز ليمتد [2012]، EWHC 602 (Comm).

ز. محكمة العدل العليا، المحكمة التجارية [2012]، EWHC 602 (Comm)، الفقرة 5.

ح. محكمة العدل العليا، في الفقرة 3.

ط. محكمة العدل العليا، في الفقرة 4.

ي. ليبيا ضد كابيتانا سيز ليمتد، QBD (Comm) (Knowles J)، 05/08/2015.

ك. جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتوليتا انفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألاميسيا، [2007]، EWHC 437 (Ch)، (المملكة المتحدة). من الجدير بالذكر أن التماس إصدار حكم مستعجل كان المحاولة الثانية لجمهورية نيجيريا الاتحادية في القضية. وقوبلت الأولى بالرفض بسبب مزاعم فساد محل خلاف كان يجب عرضها للمحاكمة. ولكن منذ رفض الطلب الأول، تغيرت الظروف لأن ألاميسيا أقر بالذنب في تهم غسل الأموال في إطار دعاوى جنائية نيجيرية. انظر جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتوليتا انفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، (3) وديبراي ألاميسيا، [2007]، EWHC 3053 (QB)، الفقرة 2.

ل. نيجيريا ضد سانتولينا، الفقرة 1.

م. نيجيريا ضد سانتولينا، الفقرة 54.

ن. نيجيريا ضد سانتولينا، الفقرتان 4-5.

س. دراسة حالة لمبادرة استرداد الأموال المسروقة عنوانها "ديبراي ألاميسيا"، https://star.worldbank.org/corruption-cases/sites/corruption-cases/files/Alamieyeseigha-StAR-Case-Study-2.pdf.

سبل الانتصاف

تستطيع المحكمة النظر في إعادة الأموال أو ردها إلى مالكيها الشرعيين من خلال طائفة متنوعة من سبل الانتصاف المتاحة.[7] لسبل الانتصاف المطالِبة بالملكية مزايا ملموسة على الدعاوى الشخصية المطالبة بالتعويض أو سبل الانتصاف التعاقدية تتمثل في أن حقوق المدعي ليست في منافسة مع الدائنين الآخرين، وأن الإجراءات المدنية كثيرا ما تتيح للمحاكم إصدار أوامر الحجز التحفظي وتقييد التصرف حتى إذا لم يثبت المدعي أنه يوجد خطر لتبديد الأموال. وإذا كانت عائدات جرائم الفساد قد استُثمِرت، فإنه يحق للمدعي أيضا استرداد الفوائد أو الأرباح التي يجنيها المدعى عليه كما تبيَّن في قضية كارتيكا راتنا طاهر ضد برتامينا وقضية النائب العام لهونغ كونغ ضد ريد اللتين نوقشتا في الإطار 10-1.

بيد أن دعاوى الملكية وسبل الانتصاف قد لا تكون متاحة إذا تعذَّر تتبُّع العائدات حتى جريمة الفساد المكتسبة منها لأنه يجري غسلها في أنحاء العالم.[8] وبالنسبة للرشى التي يحصل عليها مسؤولون حكوميون أو الأرباح المتأتية من عقود يشوبها التدليس، فإن بعض الولايات القضائية في البلدان العاملة بالقانون العام تُطبِّق مبدأ القيم القانوني. بعبارة أخرى، فإن المسؤول الحكومي الذي يُزعَم أنه تلقي أموالاً بما يخالف واجباته يحوز هذه الأموال "على سبيل الأمانة" لمنفعة الحكومة التي هي المالك المنتفع النهائي. وفي ولايات قضائية أخرى (ولا سيما التي تأخذ بالقانون المدني)، لا يُعترف بهذه الأموال على أنها ممتلكات للدولة أو الحكومة.

10-2-2 دعاوى جبر الضرر

أسباب الدعوى

عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ينبغي للدول الأطراف فيها أن تسمح للولايات القضائية طالبة المساعدة بإقامة دعوى تعويض عن الأضرار الناجمة عن فعل مُجرَّم.[9] وتُدفع تعويضات جبر

---

[7] في قضية Sinclair Investments (UK) Ltd ضد Versailles Trade Finance Ltd (2011)، قالت محكمة الاستئناف إن المستفيد من واجب ائتماني لا يجوز له المطالبة بحصة ملكية، ولا يحق له سوى "مقدار عادل" ما لم تكن الأموال مملوكة ملكية انتفاع أو متأتية من فرصة أو حق للمستفيد. بيد أنه في قضية FHR European Ventures LLP ضد Mankarious (2013))، أجازت محكمة الاستئناف الانتصاف المطالب بالملكية على أساس قاعدة أن الأرباح المتأتية من جرائم الفساد كان يحوزها المؤتمن كأمانة لحساب رب العمل (شانتانو ماجومدار. 2013. "الوكلاء والرشى وسبل الانتصاف: أين نحن الآن؟" مقال رادكليف تشامبرز في معجم Lexology، 3 ديسمبر/كانون الأول، 2013. https://www.lexology.com/ b9e370f0f433-8a70-827a-4971-library/detail.aspx?g=18d25953).

[8] بيد أنه في قضية باولو معلوف المُبيَّنة أدناه، أكد المجلس الملكي الخاص في المملكة المتحدة مشروعية "تتبُّع المسار الخلفي" كوسيلة لاسترداد مدفوعات غير شرعية بعد إيداع المال في حساب مصرفي حتى لو كان ذلك المال قد أُنفِق في مكان آخر (UKPC 35 [2015]، حكم استئناف المجلس الملكي الخاص رقم 0069 لعام 2013، https://www.jcpc.uk/cases/docs/ 0069-judgment.pdf-jcpc-2013). وتضمَّنت القضية دعوى مدنية أقامتها في 2005 الجمهورية الاتحادية البرازيلية وبلدية ساوباولو ضد شركتين-وهما ديورانت وكيلدير (المسجلتان في جزر فيرجن البريطانية والخاضعتان لسيطرة باولو معلوف رئيس البلدية وابنه فلافيو) فيما يتعلق برشى دُفِعت فيما يتصل بعقد للأشغال العامة. وفي عام 2012، قضت محكمة جيرزي الملكية بأن المدعى عليهم مسؤولون أمام البلدية بوصفهم قيمين قانونيين على ما يقرب من 10 ملايين دولار تُمثِّل رشى فيما يتصل بالعقد. وطعنت الشركتان في القرار أمام محكمة استئناف جيرزي زاعمة أن المبلغ الإجمالي الذي يمكن تتبعه بشكل سليم إليهما نتيجةً للرشى يقتصر على 7 ملايين دولار. وأيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الملكية في 2013. وأخيرا، طعنت الشركتان أمام المجلس الملكي الخاص وهي محكمة الملاذ الأخير لملحقات التاج البريطاني وغيرها من بلدان الكومنولث. وجاء حكم المجلس "رافضاً الحجة القائلة بأنه لا يمكن أبداً تتبع المسار الخلفي أو أن المحكمة لا يمكنها أبداً تتبع قيمة أصل دُفِعت عائداته في حساب جار على المكشوف" (UKPC 35 [2015]، قرار استئناف المجلس الملكي الخاص رقم 0069 لعام 2013، الفقرة 40).

[9] انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 53، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الفساد في إطار القانون المدني، المادة 5.

الضرر لتعويض المدعي عن خسارة أو إصابة أو ضرر نتج بشكل مباشر عن مخالفة واجب، بما في ذلك المخالفة الجنائية والسلوك غير القانوني وخطأ ما قبل التعاقد. وعندما يقع فعلٌ من أفعال الفساد، يجب على المدعي بوجه عام إثبات أنه تكبَّد ضررا يجب التعويض عنه، وأن المدعى عليه أخل بواجب، وأنه وجد علاقة سببية بين الفساد والضرر.

يتحمَّل الأشخاص الاعتباريون والأفراد الذين يشاركون مشاركةً مباشرة وعن علمٍ وقصد في العمل الفاسد المسؤولية بالدرجة الأولى عن الضرر. بالإضافة إلى ذلك، يجوز أن تُحمِّل المحاكم المسؤولية لمن سهَّلوا ارتكاب الفعل الفاسد أو لم يتخذوا الخطوات المناسبة للحيلولة دون وقوعه. وقد يكون هذا هو حال المحامين أو الوسطاء الذين ساعدوا في الأفعال الفاسدة أو الشركات الأم وأرباب الأعمال الذين لم يمارسوا السيطرة المناسبة على أتباعهم وموظفيهم.

وفي بعض البلدان التي تأخذ بالقانون المدني، يجوز لأي شخص يتعرض لضرر مباشر من جراء فعلٍ مُجرَّم أن يطلب تعويضا لجبر الضرر في محكمة مدنية أو جنائية حالما يدان المدعى عليه.[10] وللحصول على تعويض لجبر الضرر من المدعى عليه، توجب قوانين المسؤولية العامة أن يُثبت المدعي أن فعلاً أو امتناعا عن فعلٍ من جانب المدعى عليه قد تسبَّب في الضرر الذي أصاب المدعي.

وفي قضايا الرشوة، يجوز للمحاكم في بعض الولايات القضائية أن تعتبر أن دافع الرشوة وآخِذها ارتكبا عملا تسبَّب في ضرر مشترك يحق للمتضرر بسببه الحصول على كامل الخسارة التي أصابته من أي من الطرفين.[11] وحينما يتبيَّن أن رشوة أُعطيت، فإن القرينة التي لا يمكن دحضها هي أنها أُعطيت بقصد تحفيز الموظف على القيام بعمل يوافق مصلحة دافع الرشوة وبعد ذلك في غير مصلحة رب عمله. وهذه القرينة كافية لإثبات أن الفعل تأثَّر بالرشوة التي دفعت.[12] وفي ولايات قضائية أخرى، يجوز للمدير أو رب العمل أيضا رفع دعوى ضد الموظف الذي قبل الرشوة وذلك على أساس الولاء الواجب في تطبيق عقد العمل. ولكن في التطبيق العملي قد يكون من الصعب إثبات أن فعل الرشوة هو السبب المباشر لخسارة مادية.[13] يصف الإطار 10-2 أمثلة وأسباباً لدعوى جبر الضرر في الولايات المتحدة.

سبل الانتصاف

في معظم الولايات القضائية، تنص القاعدة الأساسية لتحديد التعويض على أن المتضرر يجب قدر الإمكان وضعه في نفس الوضع الذي سيكون فيه المتضرر لو أن الفعل الفاسد الذي تسبَّب في الضرر لم يقع. ويجوز للمحاكم أن تقضي بالتعويض عن خسارة أرباح كانت في حدود المعقول متوقعة ولكن لم

[10] في بنما، على سبيل المثال، يبعث ارتكاب جريمة أو أي فعل غير مشروع على تقديم دعوى تطالب بتعويض يمكن السعي إليه من خلال دعاوى في المحاكم الجنائية أو رفع دعوى مدنية تطالب بالتعويض في محكمة مدنية. وتسمح فرنسا للمدعين بالمطالبة بتعويضات في المحاكم الجنائية، انظر قانون الإجراءات الجنائية (فرنسا)، المادة 2. وتتيح سويسرا للمتضررين من جريمة جنائية طلب تعويض في سياق الإجراءات الجنائية.

[11] في المملكة المتحدة، يجوز أن يطلب المدعى عليه الانتصاف ممن يتحملون المسؤولية المشتركة عن الضرر بموجب قانون المسؤولية المدنية (المشتركة) عن الضرر لعام 1978.

[12] قضية Industries & General Mortgage ضد Lewis [1949] 2 All ER 573، (المملكة المتحدة).

[13] على سبيل المثال، في القضية التي أقامت فيها مدينة كان (فرنسا) دعوى على رئيس البلدية بعد أن أدين بالفساد، قضت المحاكم بأن الأضرار نجمت عن قرار وزاري بإلغاء ورفض ترخيص (لا بفعل الرشوة). وقُدِّر التعويض الذي تقرر عن الإساءة إلى سمعة المدينة بمبلغ 100 ألف يورو (تقريبا 129300 دولار).

تتحقق بسبب الفساد، وكذلك عن الأضرار غير المالية التي لا يمكن على الفور احتسابها.[14] ويجوز تقليص حق المدعي في التعويض أو حتى رفضه في القضايا التي ارتكب فيها المدعى إهمالا أو حصل على بعض

الإطار 10-2 القانون الأمريكي للمنظمات المتأثرة بالابتزاز المالي والفاسدة (ريكو)

في الولايات المتحدة، يجوز أن تسعى الحكومات الأجنبية أو المواطنون الأجانب بصفتهم مدعين بالحق المدني إلى الحصول على تعويض عن ضرر ناجم عن ممارسات فاسدة ومعقدة. ويجوز استخدام قانون مطالبات الأجانب للتعويض عن الضرر (اعتمد في 1789) لرفع دعوى تطالب بجبر الضرر على أساس انتهاكات للقانون الدولي أو معاهدة للولايات المتحدة، ومن ثم يمكن استخدامها في أنشطة الفساد أو الاحتيال التي تندرج في هذا النطاق.[أ] وتقضي المحاكم بأنه لا يوجد حق خاص في إقامة دعوى بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية،[ب] الذي يحظر دفع رشى لموظفين أجانب وتنفذه المؤسسات الحكومية من خلال دعاوى جنائية أو مدنية. بيد أن المدعين يمكنهم الحصول على تعويض مدني بموجب قانون المنظمات المتأثرة بالابتزاز المالي والفاسدة (قانون ريكو) عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد.[ج]

يقضي قانون (ريكو) ببطلان المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في مشروع من خلال نمط من الابتزاز أو تحصيل ديون غير قانونية. وتشمل أنشطة الابتزاز التي يمكن اعتبارها "جرائم أصلية" تندرج ضمن انتهاكات قانون (ريكو) الرشوة والسرقة والاختلاس والابتزاز تحت ذريعة الحقوق الرسمية والاحتيال وعرقلة العدالة وغسل الأموال. وتُشكِّل الجرائم الأصلية نمطاً متكرراً "إذا كان لها نفس الخصائص أو خصائص متماثلة من حيث الأغراض أو النتائج أو المشاركين فيها أو المتضررين منها أو أساليب ارتكابها". وينطبق هذا القانون على المدعى عليهم الذين ارتكبوا اثنتين من الجرائم الأصلية في غضون عشرة أعوام. وفي التطبيق العملي، تقضي المحاكم بأن الانتهاكات لقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية يمكن اعتبارها جرائم أصلية تستوجب المسؤولية المدنية في الدعاوى بموجب قانون (ريكو). ومن المتاح الحصول على تعويضات ثلاثية الأضعاف لكن بعض الولايات القضائية الأجنبية تعتبرها عقابية وترفض إنفاذها.

ومثال لدعوى ناجحة باستخدام انتهاك لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية باعتبارها جريمة أصلية للادعاء بالحق المدني بموجب قانون (ريكو) هي قضية توماس دولي ضد يونايتد تكنولوجيز،[د] التي تضمَّنت مخطط ارتشاء بين ممثلين عن الحكومة السعودية ورب عمل "دُولي" المدعي عليه، شركة سيكورسكي، إلى جانب الشركة الأم لسيكورسكي وهي يونايتد تكنولوجيز كورب والعديد من المتآمرين بينهم المدعى عليهما البريطانيان والسعوديون الثلاثة المدعى عليهم. وقضت المحكمة بأن "دُولي يجوز له تأكيد ادعاءه بموجب قانون (ريكو)... على أساس الانتهاك المزعوم لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية وقانون السفر"، وأن "المزاعم بحق المدعى عليهم السعوديين بأنهم ارتكبوا انتهاكات لقانون السفر/قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية... كافية لإثبات دعاوى المدعين بموجب قانون (ريكو) في حق المدعى عليهم السعوديين". وهكذا، ساعد استخدام انتهاك قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية باعتبارها جريمة أصلية لإقامة دعاوى الحق المدني بموجب قانون (ريكو) على معالجة

(تابع في الصفحة التالية)

[14] على سبيل المثال، في مدينة كان الفرنسية، أمرت المحكمة رئيس البلدية الذي قبل رشوة ودافعي الرشوة بدفع 100 ألف يورو تعويضا عن الإساءة إلى سمعة المدنية التي نتجت عن فضيحة الفساد (برون وآخرون 2015، 92[الإطار7-2]).

الافتقار إلى الحق المباشر بإقامة دعوى خاصة بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية، ومن ثم يحق للمدعي الحصول على تعويضات ثلاثية الأضعاف.[هـ]

ولكن في عهد أقرب، حسمت المحكمة العليا الأمريكية في قضية شركة RJR Nabisco *ضد الجماعة الأوروبية* (579 U.S[2016]) بعض المسائل المتعلقة بنطاق التطبيق خارج الحدود الإقليمية لقانون (ريكو). وخلصت المحكمة إلى أن قانون (ريكو) يمكن تطبيقه على أنشطة الابتزاز الأجنبية "على أساس نمطٍ متكرر من أعمال الابتزاز يشمل جرائم أصلية ارتكبت في الخارج شريطة أن تنتهك كل جريمة من تلك الجرائم قانوناً أساسياً هو نفسه خارج الحدود الإقليمية، لكنها ارتأت أيضا أن الحق الخاص في إقامة دعوى بموجب قانون (ريكو) "لا يدحض القرينة المعارضة للتطبيق خارج الحدود الإقليمية" لأنه لا شيء... يشير بوضوح إلى أن الكونجرس يعتزم إنشاء حق خاص في إقامة دعوى للانتصاف من أضرار وقعت خارج حدود الولايات المتحدة".[و]

أ. بموجب قانون مطالبات الأجانب للتعويض عن الضرر المعروف أيضا باسم قانون دعاوى الأجانب المتضررين تمتلك المحاكم الجزئية اختصاصا أصليا على أي دعوى مدنية يرفعها أجنبي للمطالبة بتعويض عن ضرر إذا كان يشكل انتهاكا للقانون الدولي أو معاهدة للولايات المتحدة. واستخدمت هذا القانون دول أجنبية تسعى إلى الانتصاف في محاكم أمريكية في دعاوى تتعلق بجرائم حقوق الإنسان وأعمال الإرهاب (CRS 2018). بيد أن نطاق تطبيق القانون قصرته المحكمة الأمريكية العليا على مجموعة ضيقة من انتهاكات القانون الدولي (قضية سوسا ضد ألفاريزماتشين، [2004] 542 U.S. 692, 725)، ولكن لم يشمل مسائل خارج نطاق الاختصاص الإقليمي للولايات المتحدة (قضية كيوبيل ضد رويال داتش بتروليوم، [2013]569 U.S. 108, 120). وفي الآونة الأخيرة، صدر حكم بعدم جواز تطبيق هذا القانون على دعاوى ضد شركات أجنبية (قضية جيسنر ضد البنك العربي، [2018] - 584 U.S). وفي قضية شركة RSM Production Corp ضد ميخائيل فريدمان، قضت المحكمة الجزئية الأمريكية بنيويورك (S.D.N.Y.) بأن المدعي في احتجاجه بانتهاك اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، لم يستطع إثبات أن المدعى عليه انتهك "القانون الدولي" لأن المدعى عليه كان المرتشي وليس الراشي. وفي الواقع، تتناول اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة الفساد النشط (الجرم الذي يرتكبه الشخص الذي وعد بالرشوة أو قدَّمها) وليس الفساد السلبي (الجرم الذي يرتكبه الموظف الذي قبل الرشوة) (قضية شركة RSM Production Corp ضد ميخائيل فريدمان، [S.D.N.Y 2009] 643 F. Supp 2d 382). ووفقاً لما كتبه مات فيغا، "فإن المحكمة تركت بذلك الباب مفتوحا إمام إمكانية أن يُعد المدعى عليهم من الأفراد العاديين أو الشركات الذين يقدمون مبالغ مشبوهة لموظفين [أجانب] منتهكين للقانون الدولي" (فيغا 2010، 433). وكتب يقول إن هذه القرارات [تشير إلى] "أنه يجوز للمحاكم افتراض أن رشوة الموظفين الأجانب فعلٌ يعاقب عليه القانون بموجب قانون دعاوى الأجانب المتضررين في المستقبل القريب، وهو تطور لم تتم بعد معالجته في الفقه القانوني" (389). وعلى النقيض من ذلك، ينص قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية على التطبيق خارج الحدود الإقليمية، ويجوز استخدامه كأساس لدعاوى جنائية ضد الشركات متعددة الجنسيات (إسبالدنغ 2014). ولكن خطاب الإحالة من وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس إلى مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ينص على ما يلي (Deming 2010, 346، [note 60]): "لا شيء في هذا الحق [المادة 35 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد] يجب تفسيره على أنه يلزم الولايات المتحدة بإنشاء حق خاص في إقامة دعوى بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية، أو يوسِّع مجال تطبيق قانون دعاوى الأجانب المتضررين ليجيز للأجانب رفع دعاوى الفساد في المحاكم الأمريكية". وكذلك كان تصديق الولايات المتحدة على الاتفاقية على أساس إعلان أنه "لا شيء في أحكام الاتفاقية يُنشئ حقاً خاصاً في إقامة دعوى".

ب. في قضية لامب ضد فيليب موريس، (6th Cir. 1990) 915 F. 2d 1024، قضت محكمة الاستئناف الأمريكية، الدائرة السادسة، بأنه لا يجوز رفع دعوى خاصة بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية.

ج. انظر على سبيل المثال، قضية ولاية إنديانا ومدينة إيست شيكاغو ضد روبرت باستريك، No. 3:04-CV-506، 11 مارس/آذار 2010، فيما يتعلق بفضيحة تصويت اشتملت من جملة ادعاءات أخرى على ما يُسمَّى مؤامرة "أرصفة المشاة مقابل الأصوات" التي كلَّفت المدينة ما يقرب من 24 مليون دولار. قضت المحكمة بأن المدعى عليهم: (أ) انتهكوا قانون المنظمات المتأثرة بالابتزاز المالي والفاسدة (ريكو)، إذ انخرطوا في عمليات متكررة ومتواصلة بين الولايات لتحويل أو إرسال أموال من المعروف أنها سُرِقت أو تم تحويلها أو الحصول عليها بالاحتيال، والتآمر لعمل الشيء نفسه؛ (ب) انتهكوا قانون "ريكو الصغير" لولاية إنديانا؛ (ج) ارتكبوا السرقة ويتحملون مسؤولية مدنية بموجب قانون تعويض ضحايا الجريمة. وحكم قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية جيمس مودي بدفع تعويضات قدرها 108,007,584.33 دولارا، وهو مبلغ اشتمل على تعويضات ثلاثية الأضعاف عن الانتهاكات لقانون (ريكو)، والفائدة المستحقة عن الفترة السابقة لصدور الحكم.

د. (1992) 803 F. Supp. 428, 440 and 441.

هـ. دوغلاس يونغ، "The Foreign Corrupt Practices Act as a Factor in Private Civil Litigation"، مقال في عام 2002 نشر في الموقع الإلكتروني لشركة المحاماة Farella Braun + Martel وأزيل منذ ذلك الحين.

و. وذكرت المحكمة على وجه التحديد أن السماح بتعويض أجانب متضررين في دعوى مدنية بموجب قانون (ريكو) قد يثير منازعات دولية.

المنافع.[15] وفي قضايا الفساد (كما هو مُبيَّن في الإطار 10-3)، تأمر بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون العام بتعويض بمبلغ معادل للقيمة النقدية للأضرار.

وقد تنشأ صعوبات مُحدَّدة في احتساب التعويضات في قضايا الرشوة. وفي بعض الولايات القضائية، تعادل الخسارة المُتكبَّدة قيمة الرشى. ولكن ذلك المبلغ قد لا يكون كافياً إذا كان قرار أو تعاقد حكومي يمنح مزايا غير مستحقة. فربما تكون الرشوة أفضت إلى تحديد سعرٍ لسلع وخدمات يفوق القيمة السوقية، أو أتاحت استخدام أو بيع موارد حكومية بأقل من القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، ربما وقعت أضرار اجتماعية أو بيئية نتيجةً للعقد الذي تمت ترسيته.

ولتحقيق التعويض الكامل في هذه الحالات، قد يتعين على الكيانات الحكومية تحديد الفرق بين المنافع التي كانت ستعود عليها لو لم تحدث الرشوة، وتلك التي تحصل عليها بعد الدخول في تعاقد مشوب بالاحتيال (ديفيز 2009). وقد يكفي إظهار أن أسعار السلع والخدمات تم تحديدها بأكثر من أسعار السوق. وقد تطلب المحاكم مقياسا أكثر دقة للأسعار يُمكن أن يقبله مفاوض يُفترض أنه يتمتع بالحصافة بالمقارنة بسوق السلع والخدمات ذات الجودة نفسها. وسيكون تحديد هذا المقياس شديد الصعوبة في ظروف مُعيَّنة وفي غياب معايير مرجعية واضحة للسوق (ولا سيما بالنسبة لإنشاءات أو معدات مُعيَّنة أو لخدمات "فكرية" مثل الخدمات الاستشارية).

الإطار 10-3 التعويض عن أضرار ناجمة عن اختلاس أموال

في قضية *النائب العام لزامبيا* ضد شركة مير كير وديساي وآخرين (2007) - وهي قضية ورد بيانها بتفصيل أكبر في الفصل الأول (الإطار 1-4) والفصل الثاني (الإطار 2-12) - وجدت محكمة لندن العليا أدلة كافية على أن مبلغ 25 مليون دولار اختُلِس أو أُسيء استخدامه، وأنه لا يوجد أساس مشروع لدفع زامبيا ما يقرب من 21 مليون دولار إنفاذاً لعقد أسلحة مزعوم مع بلغاريا.

وتم تحميل المدعى عليهم المسؤولية عن الضرر الناجم عن هذه الأفعال. وقضت المحكمة أنهم أخلوا أيضاً بالواجبات المؤتمنين عليها التي يدينون بها لجمهورية زامبيا، أو ساعدوا بالغش في هذه المخالفات. ولذلك تم تحميلهم المسؤولية عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن اختلاس الأموال. وحمَّلت المحكمة العليا أيضا المسؤولية للمحامين الذين انخرطوا في هذه المعاملات لكن الدعاوى ضدهم رفضتها محكمة الاستئناف.

أ. قضية النائب العام لزامبيا ضد شركة مير كير وديساي (2007) - EWHC 952 (Ch)، (المملكة المتحدة).

[15] في قضية الخطوط الجوية الكاميرونية ضد ترانزنت ليمتد، قضت هيئة تحكيم بأنه يجوز للخطوط الجوية الكاميرونية إلغاء العقود التي تم الحصول عليها بالرشوة، ويحق لها رد المبالغ المدفوعة لكن الرد لن يشمل "القيمة العادلة" للخدمات التي تم تقديمها (برون وآخرون، 2015، 93 [الإطار7-4]).

في هذه الحالات، سيتطلب تحديد الضرر المالي في الغالب: (أ) أدلة على اتفاق سري بين الراشي والموظف الفاسد، أو (ب) مساعدة فنية أو محاسبية، أو (ج) كليهما.[16] ويعرض الفصل السابع، القسم 7-3 مختلف أساليب حساب الأضرار، ويناقش القسم 7-3-4 التحديات التي ينطوي عليها تقدير قيمة العائدات.

في بعض الولايات القضائية، حينما يُكتشف الفعل الفاسد بعد سنوات من وقوعه، يجوز للمحاكم أن تفترض أن الرشوة تم إدماجها في الأسعار التعاقدية. وبالنسبة للخسائر الأخرى، يجب على المدعي إثباتها وتحديد مقدارها (مايير 2009).

وفي ولايات قضائية أخرى، قد يتم تحميل الراشي المسؤولية عن الخسارة التي يتكبدها المتضرر بدخوله في تعاقد بشروط غير مواتية.[17] وتفترض بعض المحاكم أن السعر الحقيقي لأي سلع اشتراها المدير إعمالًا لتعاقد يشوبه الاحتيال زيد بمقدار الرشوة على الأقل[18] وأن أي خسارة فوق ذلك المبلغ يجب إثباتها.[19]

في سياق العلاقات بين الموظف ورب العمل، تقضي ولايات قضائية أخرى بأن الموظف الذي تلقى الرشوة والراشي كليهما يتحملان المسؤولية أمام رب العمل عن مبلغ الرشوة على الأقل،[20] وأن الشركات أيضا قد تكون مسؤولة عن الأفعال الفاسدة التي يرتكبها موظفوها أو ممثلون عنها.[21] في غياب معيار أكثر دقة، قد يكون مقياسا معقولا للأضرار هو الرشوة نفسها،[22] أو حساب الأرباح، [23] أو الضرر الناجم عن الجرائم الأصلية التي تُشكِّل نمطاً متكرراً غير مشروع.[24] وتُبيِّن قضية فايفيس جروب ليمتد ضد تمبلمان وآخرين كيف يمكن للمحاكم تحديد وتقدير هذه الأضرار (الإطار 10-4).

---

[16] على سبيل المثال، قد تكون الأدلة وثائق تُظهر: (أ) أن الراشي والموظف الفاسد اتفقا سراً على تضخيم الأسعار العادية بمقدار مُعيَّن أو نسبة مُعيَّنة، (ب) مقارنات مع العروض المقدمة من منافسين في نفس المناقصة؛ أو (ج) نصوص مكالمات أو تقارير عن اجتماعات نوقش فيها الاتفاق الفاسد.

[17] قضية سلفورد كوربوريشن ضد ليفر، (1891) 1 QB 168 (No. 2)، (المملكة المتحدة).

[18] *قضية سلفورد كوربوريشن ضد ليفر، (1891).*

[19] قضية سولاند إنترناشيونال ضد داريدان هولدنجز [2002]، EWHC 220 (TCC)، (المملكة المتحدة).

[20] قضية وليامز إلكترونيك جيمز ضد غاريتي، 479 F.3d 904 (7th Cir.2007)، (محكمة الاستئناف الأمريكية).

[21] على سبيل المثال، في ألمانيا، يجوز تحميل الشركات المسؤولية الإدارية عن أفعال ارتكبها ممثلون عنها (قانون المخالفات التنظيمية، القسم 30).

[22] قضية كونتننتال مانجمنت ضد الولايات المتحدة، 527 F.2d 613, 620, 208 Ct..Cl.501 (1975)، (محكمة المطالبات الأمريكية).

[23] تقضي المحاكم الأمريكية بأن حساب الأرباح قد يكون مقياساً معقولاً للأضرار لأنه يضمن التعويض للمدعي، ويمنع الإثراء غير المشروع للمدعى عليه، ويُثني عن المخالفات المتعمدة للقانون.

[24] في قضية مقاطعة أوكلاند ضد فيستا ديسبوزال، 900 F. Supp. 879 (E.D. Mich. 1995) قضت المحكمة الجزئية الأمريكية أن مقياس التعويضات المدنية في قضايا بموجب قانون (ريكو) هو الضرر الناجم عن جرائم أصلية تُشكِّل نمطا غير مشروع. وفي قضية عقد لمعالجة مخلفات المقاطعة، كان التعويض هو الفرق بين السعر الذي تم تقاضيه والسعر الذي يمكن تقاضيه في غياب الفساد.

الإطار 10-4	قضية فايفيس جروب ضد تمبلمان وآخرين (2000)

زعمت فايفس -وهي شركة مقرها في دبلن وتشتغل بتجارة الموز- أن موظفاً لها تفاوض على اتفاق خدمة مع مقاول في الشحن البحري، وتلقَّى رشى تزيد قيمتها على 1.4 مليون دولار بين عامي 1992 و1996.[أ] واكتُشِفت الرشى حينما تلقت دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية معلومات عن المدفوعات غير المعلنة التي حصل عليها الموظف في الولايات المتحدة من شركة مُسجَّلة في قبرص.

وسَعت فايفيس إلى الحصول على تعويضات من الموظف وشركة الشحن ووكلائها. وقضت المحكمة بأن المدعى عليهم جميعا مسؤولون مسؤولية مشتركة عن القيمة الإجمالية للرشى. وقالت في حكمها "ما من شكٍ في أنها [الرشى] أخذها المقاول في الحسبان عند الاتفاق على مبلغ رسوم الشحن لكل عام، والتي في المقابل ستكون أقل بالنسبة لفايفس لو أنهم لم يضطروا إلا إلى دفع المبلغ الصافي الذي كان المقاول مستعدا لقبوله".

وحمَّلت المحكمة شركة الشحن ووكلاءها المسؤولية عن دفع تعويض إضافي عن الخسارة التي تكبَّدتها شركة فايفيس من جراء الدخول في التعاقد بشروط غير مواتية. وعن كل سنة، حدَّدت المحكمة ما كانت فايفيس في الظروف العادية ستوافق على دفعه لو أنه كان يُمثِّلها مفاوض حصيف وأمين. ولم تكن هناك أدلة على أن المدفوعات الفعلية كانت ستختلف في الأعوام 1992 و1994 و1995. ولكن المحكمة قضت بأنه تم تضخيمها بمقدار 830,022 دولارا في 1993 و1.1 مليون دولار في 1996.

وقوبل بالرفض حساب لكل الأرباح التي حققها المقاول لأنه "على الأرجح كانت فايفيس ستبرم اتفاق الخدمة مع المقاول لو أن الموظف لم يكن محتالاً". ونتيجةً لذلك، فإن الأرباح "الطبيعية" من العقد لم تكن ناجمة عن الرشوة، بل عن "تقديم خدمات في مقابلها كان سيُبرَم تعاقد على أي حال".

أ. قضية فايفيس جروب ضد تمبلمان [2000] Lloyd's Rep 643 2، (المملكة المتحدة).

10-2-3 دعاوى تستند إلى بطلان التعاقد أو عدم إمكانية تنفيذه أو الإخلال به

أسباب الدعوى

يجوز للمحاكم أو هيئات التحكيم أن تقضي أن العقود التي تتم ترسيتها نتيجة لرشى قُدِّمت إلى موظفين حكوميين غير مشروعة ومن ثم باطلة أو غير قابلة للتنفيذ.[25] وقد يكون أساس البطلان أن التعاقد انتُزع بالاحتيال، وأن الموافقة كانت باطلة بسبب الفساد (الإطار 10-5).

يعد الإخلال بالعقد سببا محتملا آخر للدعوى في بعض الولايات القضائية، ولا سيما إذا اشتمل العقد على بنود تعهد بموجبها المتعاقد بعدم تقديم أي حوافز لموظفين عموميين فيما يتصل بترسية العقد أو تنفيذه. وفي المملكة المتحدة، يُخوِّل خرق هذا الحظر الحكومة فسخ العقد، والتنصل من التزاماتها، والمطالبة بتعويضات.

[25] تجيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 34 أن ترفع الدول الأطراف هذه الدعاوى. انظر أيضا قضية النائب العام لجزر تركس وكايكوس ضد ستار بلاتينوم آيلاند (برون وآخرون، 2015، 58 [الإطار8-4]).

الإطار 10-5

قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت بتروليوم كمباني إنترناشيونال وجاس كوربوريشن (2016)

أبرمت شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة كريسنت بتروليوم عقدا طويل الأجل لشراء وتوريد الغاز يحكمه القانون الإيراني. وفي عام 2009، باشرت كريسنت بتروليوم والشركة التابعة لها كريسنت جاس كورب إجراءات التحكيم زاعمةً أن الشركة الإيرانية لم تسلِّم أي كمية من الغاز. أ ورفض المُحكِّمون حجة الشركة الإيرانية بأن العقد غير قابل للتنفيذ لأنه أُبرم اعتمادا على رشوة، وقضت أن الشركة الإيرانية أخلت بالاتفاق بتقصيرها في تسليم الغاز.

وأقامت الشركة الإيرانية دعوى استئناف أمام محكمة العدل العليا لإلغاء قرار التحكيم بموجب قانون التحكيم الإنجليزي (1996) القسم 67 (الطعن في الاختصاص الموضوعي) والقسم 68 (المخالفات الخطيرة).[ب] وزعمت الشركة الإيرانية أن القرار باطل لأنه جاء نتيجة لعقدٍ تم الحصول عليه من خلال عمل فاسد لكريسنت وأنه يجب رفض إنفاذه لأسباب تتعلق بالسياسة العامة.[ج]

ولم تقبل المحكمة الطعن في قرار هيئة التحكيم بشأن الجانب المتعلق بالفساد والذي خلص إلى أنه "جرت مناقشات بشأن دفع رشوة لكن لم يوضع قط موضع التنفيذ".[د] ولاحظت المحكمة العليا أنه لم تظهر "أدلة جديدة" على أن العقد تم الحصول عليه بالرشوة وأنه "لا توجد سياسة عامة إنجليزية توجب على المحكمة رفض إنفاذ عقد تم الحصول عليه بالرشوة" أو عقد "لم يتأثَّر بمحاولة فاشلة للرشوة على أساس أن هذا العقد أو واحداً أو أكثر من أطرافه تلطخت فيما يُزعَم سمعتهم من جراء سلوكهم السابق".[هـ]

لكن القاضي خلص أيضا إلى أنه "قد توجد عقود كثيرة سبقها سلوك مكروه لطرف أو آخر أو كليهما - الكذب والاحتيال والتهديدات وما هو أسوأ - لكن المحكمة لم تشأ أن تعرقل عقداً أبرمته هذه الأطراف، حتى لو كان واحدٌ أو أكثر من هذه الأطراف قد ارتكب أفعالاً جنائية يجوز مقاضاتهم عليها، ما لم يكن العقد ذاته غير قانوني وغير قابل للتنفيذ، أو كان واحدٌ أو أكثر من هذه الأطراف قد حفَّز على إبرام هذه العقد، وفي هذه الحالة قد يجوز إبطاله بناءً على طلب طرف بريء حث على ذلك".[و]

أ. قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت بتروليوم إنترناشيونال وجاس كورب (2016)، EWHC 510 (Comm)، الفقرة 3، //www. uncitral.org/docs/clout/GBR/GBR-040316-FT.pdf#.

ب. *قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت*، الفقرة 4.

ج. *قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت*، الفقرة 39.

د. قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت، الفقرة 37.

هـ. قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت، الفقرات 48 و49 (2) و49 (3).

و. قضية شركة النفط الوطنية الإيرانية ضد كريسنت، الفقرة 49(3).

سبل الانتصاف بسبب بطلان العقد أو الإخلال به

تشمل سبل الانتصاف بسبب بطلان العقد أو الإخلال به فسخ العقد وطلب تعويضات نقدية، مثل التعويضات المعادلة للضرر، والتعويضات عن الأضرار العرضية، وغيرها من التعويضات (مثلا المُحدَّدة في العقد أو العقابية). وفي بعض الحالات، تُقْصِر المحاكم التعويضات على الرسوم التعاقدية التي دُفِعت بالفعل، وتستبعد الرسوم غير المدفوعة.[26]

[26] في قضية شركة S.T. Grand ضد ولاية نيويورك، 32 N.Y.2d 300, 344 N.Y.S.2d 938، (الولايات المتحدة)، قضت المحكمة بأن المقاول الذي دفع رشوة للحصول على عقد لتنظيف خزَّان مدينة نيويورك لا يجوز له تحصيل الرسوم غير المدفوعة، لكن المدينة يجوز لها استرداد كل الرسوم التي دفعتها بالفعل للمورِّد. وتقضي محاكم أخرى بأن البلدية لا يحق لها سوى الحصول على تعويض عن الضرر الناجم عن عقد تمت ترسيته بطريق غير قانوني.

ويجوز فسخ العقد في بعض الولايات القضائية، ولا سيما في حالات الرشوة والتواطؤ في تقديم عطاءات للفوز بعقد (الإطار 10-6).[27] وتستلزم الدعوى المطالبة بفسخ العقد إثبات أن الكيان الحكومي كان سيرفض العقد في غياب أي أفعال تنطوي على احتيال. وإذا لم يكن الفسخ السبيل المفضَّل للانتصاف، فإن الكيان الحكومي لن يحق له سوى الحصول على تعويضات عن الدخول في العقد بشروط أقل تيسيرا مما لو تم الاتفاق في غياب الفعل المُسبِّب للإخلال بالعقد.

وفي المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار الدولية، قد يؤخذ في الاعتبار مبدأ "مسؤولية الدولة" - الذي يلزم الحكومات بتحمُّل كامل المسؤولية عن أفعال وكلائها - (راشكي-كيسلر وغوتوالد 2008). وتتمثل النتائج في أن العقود قد تظل صحيحة على الرغم من بطلان أو فساد الموافقة المترتبة على الفساد، وأن سبل الانتصاف يجب أن تقتصر على التعويضات، وتعديل العقد، وخفض الأسعار (ديفيس 2009). ومن ناحية أخرى، تُستخدَم "السياسة العامة الدولية" (يشار إليها أيضا بالنظام العام الدولي) في دعم فسخ العقود - كما على سبيل المثال في قضية كينية معروضة على هيئة تحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (الإطار 10-7).[28]

الإطار 10-6 غينيا: فسخ عقود حقوق التعدين في منجم سيماندو للحديد *(تابع)*

في عام 2008، أرست الحكومة الغينية عقد السيطرة على مُجمَّعين في منجم سيماندو لخام الحديد، وهو من أكبر مكامن خام الحديد في العالم، على شركة بي إس جي ريسورسز (بي إس جي آر)، وهي شركة يسيطر عليها قطب الأعمال الإسرائيلي بني شتاينميتز.[أ] وللفوز بحقوق السيطرة على سيماندو، قدَّمت الشركة عددا من الرشى إلى مامادي توريه إحدى الزوجات الأربع للرئيس الغيني آنذاك لانسانا كونتي. وفي إعلان مُوقَّع نشرته الحكومة الغينية، اعترفت توريه بتلقِّي ما لا يقل عن 5.3 ملايين دولار رشى أُعطِيت لها بغية التأثير على الرئيس كونتي لمساعدة الشركة في الحصول على حقوق تعدين خام الحديد في غينيا.[ب]

وفي عهد الرئيس ألفا كوندي، الذي انتخب في 2010، بدأت غينيا مراجعة عقود التعدين التي تم توقيعها قبل عام 2011 لزيادة الشفافية في قطاع التعدين.[ج] وعُهِد بهذه المهمة إلى لجنة خاصة (اللجنة الفنية لمراجعة عقود واتفاقات التعدين) التي أجرت تحقيقاً بشأن مزاعم الرشوة.[د] وفي أبريل/نيسان 2014، خلصت اللجنة إلى أنه حدث تواطؤ فيما يتعلق بإصدار تراخيص تتعلق بمنجم سيماندو حصلت عليها شركة VBG، وهي مشروع مشترك لشركتي بي إس جي آر وفالي، وأوصت بفسخ العقود.[هـ] وعملاً بتوصيات اللجنة، ألغت الحكومة الغينية حقوق التعدين في منجم سيماند.[و]

ورداً على ذلك، أنكرت شركة بي إس جي آر ارتكاب أي مخالفة، وبدأت إجراءات التحكيم لمقاضاة جمهورية غينيا أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[ز] وفي فبراير/شباط 2019، توصلت الحكومة الغينية وبني شتاينميتز إلى تسوية للنزاع القانوني بينهما بشأن سيماندو، تخلت بموجبها الشركة عن مطالباتها بشأن مُجمَّعي الحديد، وتنازل الجانبان عن كافة الإجراءات المعلقة.[ح]

(تابع في الصفحة التالية)

[27] *انظر قضية روس ريفر ضد نادي كمبريدج سيتي لكرة القدم، Ltd. [2007] EWHC 2115 (Ch)*، (المملكة المتحدة). علاوةً على ذلك، تقضي المحاكم الفرنسية بأن الكيانات الحكومية التي تبرم عقداً بعد تواطؤ مقدمي العروض لكبح المنافسة في عملية المناقصة يحق لها فسخ العقد أو الحصول على تعويضات.

[28] لم يتضح هل سيؤيد التحكيم التجاري الدولي هذه النتيجة في غياب قانون وطني واجب التطبيق يتضمن قاعدة إبطال العقد.

الإطار 10-6 غينيا: فسخ عقود حقوق التعدين في منجم سيماندو للحديد *(تابع)*

أ. منظمة Global Witness. 2014. "صفقة القرن الغينية". التقرير، 13 مايو/أيار 2014. https://www.globalwitness.org/en-gb/reports/guineas-deal-century/. وفي عام 2010، باعت شركة بي إس جي آر 51% من حصتها في منجم سيماندو لشركة التعدين البرازيلية فالي مقابل 2.5 مليون دولار.

ب. في 2014، باشرت الولايات المتحدة دعاوى إسقاط الملكية بحق ثلاثة عقارات في مدينة جاكسونفيل بولاية فلوريدا وعن معدات مطعم. انظر الولايات المتحدة ضد Yacht Basin Drive 4866 (القضية رقم 3:14-cv-1428-TJC-PDB)، شكوى مُعدَّلة تم التحقق منها لإسقاط الملكية في شركة Rem (المحكمة الجزئية الأمريكية، مقاطعة فلوريدا الوسطى، شعبة جاكسونفيل). وفي فبراير/شباط 2016، أبرمت توريه اتفاق تسوية مع السلطات الأمريكية أقرت فيه بأن العقارات نتاج عائدات فعل إجرامي وهو الرشوة. وأُسقِطت ملكية اثنين من العقارات مع معدات المطعم، ورفضت الولايات المتحدة الدعوى ضد العقار الثالث. انظر الولايات المتحدة ضد Yacht 4866 Basin Drive (القضية رقم 3:14-cv-01428) (مقاطعة فلوريدا الوسطى)، اتفاق تسوية (1 فبراير/شباط 2016)، ومرسوم الموافقة على حكم إسقاط الملكية (4 أبريل/نيسان 2016).

ج. باربرة لويس. 2019. "شركة بي إس جي آر التابعة لشتاينميتز تتوصل لتسوية للنزاع مع غينيا وتتطلع إلى منجم زوغوتا لخام الحديد". رويترز، 25 فبراير/شباط 2019. https://www.reuters.com/article/guinea-bsgr/update-3-steinmetzs-bsgr-settles-guinea-row-looks-to-zogota-iron-ore-idUSL5N20K1QG.

د. التنويع الاقتصادي في غينيا، "لجنة المراجعة توصي بالانسحاب من الاتفاق مع بي إس جي آر بسبب ["الفساد"]، إعلان اللجنة الفنية لمراجعة عقود واتفاقات التعدين، 4 أبريل/نيسان 2014. https://guineediversite.com/index، php/2014/04/09/090414le-comite-de-revue-recommande-la-retrait-de-la-convention-de-bsgr-pour-corruption-declaration-2/.

هـ. التنويع الاقتصادي في غينيا، "لجنة المراجعة"، 4 أبريل/نيسان 2014. انظر أيضا مجلة جين أفريك "La Guinée Retire Les Permis de BSGR"[غينيا تنسحب من تراخيص بي إس جي آر] 21 أبريل/نيسان 2014، https://www.jeuneafrique.com/164220/economie/la-guin-e-retire-les-permis-de-bsgr/

و. باربرة لويس "شركة بي إس جي آر التابعة لشتاينميتز تتوصل لتسوية للنزاع مع غينيا". 25 فبراير/شباط 2019.

ز. بي إس جي ريسورسز ليمتد (تحت الحراسة القضائية)، وبي إس جي ريسورسز ليمتد (غينيا)، وبي إس جي ريسورسز (غينيا) ضد الجمهورية الغينية (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار القضية رقم ARB/14/22)، http://icsidfiles.worldbank.org/icsid/ICSIDBLOBS/OnlineAwards/C3765/DS11530-En.pdf.

ح. سيمون غودلي. 2019. "بني شتاينميتز يتوصل لتسوية النزاع مع غينيا بشأن مشروع خام الحديد"، صحيفة غارديان، فبراير/شباط. https://www.theguardian.com/business/2019/feb/25/beny-steinmetz-settles-dispute-guinea-iron-ore-simandou.

الإطار 10-7 شركة وورلد ديوتي فري ضد جمهورية كينيا (2006)

في عام 1989، توصلت كينيا إلى اتفاق مبدئي مع شركة وورلد ديوتي فري (WDF) لتتولَّى إنشاء وصيانة وتشغيل متاجر السوق الحرة في مطاري نيروبي ومومباسا الدوليين. وللحصول على العقد، دفعت الشركة رشى لدانييل آراب موي رئيس كينيا آنذاك. وبعد ذلك، في عام 1998، وضعت المحكمة العليا في كينيا شركة WDF تحت الحراسة القضائية، وفي 2001 صدر حكم وأمر رسمي انتقلت بموجبه ملكية الانتفاع إلى الحارس القضائي.

وفي طعنها في هذا الحكم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، زعمت شركة WDF أن كينيا قوضت حقوقها التعاقدية بغير وجه حق بإصدار أمر الحراسة القضائية. ودفعت الحكومة الكينية بحجة أن الاتفاق مع WDF تم الحصول عليه بالرشى، ومن ثمَّ فإنه يخالف القوانين الإنجليزية والكينية التي تنطبق على العقد، وكذلك السياسة العامة الدولية، وأن الحكومة يحق لها قانوناً التنصل من التزاماتها في العقد.

وقضت هيئة تحكيم المركز الدولي لمنازعات الاستثمار بأن كينيا يحق لها قانوناً التنصُّل من التزاماتها وقد فعلت ذلك بحكم القانون.[أ]

أ. قضية شركة وورلد ديوتي فري ضد الجمهورية الكينية (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، القضية رقم No. ARB/00/7، الحكم في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2006).

تُشجِّع منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية على استخدام ما يسمَّى مواثيق النزاهة التي تتفق بموجبها الكيانات الحكومية ومقدمو العطاءات في المناقصات العامة على جزاءات معلنة مسبقاً للإخلال بالالتزامات بعدم رشوة الموظفين العموميين.[29] وتبعاً للميثاق، قد تشمل الجزاءات التي تطبقها المحاكم أو هيئات التحكيم رفض منح العقد أو فقدانه، والمسؤولية عن الأضرار للمخالف ومقدمي العروض المتنافسين، وحرمان المخالف لمدة مناسبة. ولتفادي المجادلات شديدة التعقيد بشأن حجم الأضرار، يجوز أن تشتمل العقود على بنود تُحدِّد مسبقاً قيمة "التعويضات المقررة" التي يمكن أن تكون على أساس نسبة مئوية من إيرادات العقد أو أرباحه (أو مضاعفة مقدار الرشوة مثل 200% أو 300% من قيمة الرشوة).

على الرغم من أن السوابق القضائية في الآونة الأخيرة محدودة، فإن مواثيق النزاهة تُستخدَم في الأرجنتين والصين وكولومبيا وإكوادور وألمانيا والهند والمكسيك وباكستان وبلدان أخرى. وعند الاقتضاء، قد تساعد هذه المواثيق الحكومات على استرداد المدفوعات غير المستحقة أو المزايا المُقدَّمة بناء على رشى لموظفين عموميين. علاوةً على ذلك، يجوز للممارسين النظر في تضمين العقود بنودا لمكافحة الفساد قد تتيح أدوات ناجعة لمباشرة سبل الانتصاف، منها إلغاء العقد أو التعويضات التعاقدية.

عواقب إلغاء العقود على الشراكات بين القطاعين العام والخاص

قد تختلف المفاهيم القانونية المتصلة بإلغاء العقود الملوثة بالرشى من ولاية قضائية لأخرى. ورغم ذلك، تضع معظم القوانين شروطاً لصحة العقود. وقد يؤدي عدم الالتزام بهذه الشروط إلى بطلان العقود. وفي حالة الفساد، يجوز بوجه عام إبطال العقد بأثر رجعي من تاريخ الإعلان عن إلغائه.[30]

لكن إلغاء العقود بوصفه الأداة القانونية الرئيسية أو الوحيدة قد تتمخض عنه عواقب اقتصادية وخيمة على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فالإلغاء لا يبطل العقد الرئيسي بين الدولة والمتعاقد فحسب، وإنما يبطل أيضا كل العلاقات التعاقدية المصاحبة له (دي ميشيل براتس، وريفول 2018). وفي بعض البلدان، يؤدي إلغاء العقود التي تمت ترسيتها إلى شلل عدد كبير من أشغال البنية التحتية، وانقطاع سلاسل الدفع ذات الصلة، ويجبر موردين مُعيَّنين على الإفلاس، ويسبِّب فصل آلاف العمال.[31]

[29] منظمة الشفافية الدولية، "مواثيق النزاهة"، https://www.transparency.org/en/tool- integrity-pacts.

[30] تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 34 على أنه "يجوز للدول الأطراف أن تعتبر الفساد عاملا ذا أهمية في اتخاذ إجراءات قانونية لإلغاء أو فسخ عقد أو سحب امتياز أو غير ذلك من الصكوك المماثلة". وبالمثل، تنص اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الفساد في إطار القانون المدني، المادة 8 على أن "يضمِّن كل طرف قانونه الداخلي جواز أن تتاح لجميع الأطراف في عقد الذين تقوضت موافقتهم بعمل من أعمال الفساد إمكانية اللجوء إلى المحكمة لطلب إعلان بطلان العقد".

[31] انظر كريستيان لوتشيبى، وفيليب ماركيز، وآلين أوياماداا. 2018."Odebrecht to Miss Debt Payment as Loan Deal Proves Elusive."(أودبرشت تتخلف عن السداد مع تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن قروض). بلومبرغ، 24 أبريل/نيسان 2018. https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-04-23/odebrecht-is-said-likely-to-miss -payment- .on-debt-due-this-week; and Mac Margolis. 2018."Latin America's Fight Against Corruption Isn't Free" بلومبرغ، 26 مارس/آذار 2018. https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2018-03-26/latin-america- .s-anti-corruption -fight-can -hurt-economic-growth

الإطار 10-8 أمثلة لتدابير تشريعية وإدارية تتيح سبل انتصاف بديلة لإلغاء العقود

كولومبيا: ينص القانون رقم 1882 المؤرخ 15 يناير/كانون الثاني 2018، في المادة 20 على أنه في حالة الإلغاء الإداري أو القضائي للعقد،

- يجب تعويض المتعاقد عن القيمة المُحدَّثة للنفقات، والاستثمارات، والمصروفات التي تم تكبدها، شاملةً الفوائد.[أ] و
- يجب على الجهة صاحبة الامتياز المسؤولة عن السلوك غير القانوني دفع المبلغ المُحدَّد في بند الجزاءات المتفق عليها، أو 5% من قيمة العقد إذا لم يكن المبلغ متفقا عليه بين الأطراف.

بنما: بعد فضيحة فساد أودبرشت،[ب] شرعت الحكومة البنمية في اتخاذ سلسلة من التدابير اشتملت على ما يلي:

- اعتماد الإجراءات اللازمة لحظر ترسية عقود على أودبرشت أو إقرار عقود لها ناتجة عن مناقصات عامة للدولة في المستقبل.
- إلغاء عقد الارتباط بين الدولة وأودبرشت بشأن محطة للطاقة الكهرومائية الذي تمت ترسيته مقابل نحو مليار دولار ولم تُتخذ لبدء تنفيذه بعد خطوات عملية ملموسة.[ج]
- التأكيد على تنفيذ الأعمال الجارية من أجل الحفاظ على قيمتها، وبقاء الوظائف التي أنشأتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على استكمال هذه الأعمال.
- توقيع اتفاق مساومة قضائية مع أودبرشت تدفع بموجبه شركة الإنشاءات غرامة قدرها 22 مليون دولار.[د]

بيرو: يؤكِّد القانون رقم 30737 "الدفع الفوري للتعويضات المدنية لمصلحة دولة بيرو في قضايا الفساد والجرائم المتصلة بها" ويُرسي آلية لتنظيم نقل ملكية المشروعات التي تخضع لسيطرة الشركات التي أُدينت أو يجري التحقيق معها بشأن أفعال فاسدة. علاوةً على ذلك، فإنه ينص على أربعة تدابير مُحدَّدة:

- تعليق عمليات تحويل أموال اكتُسِبت من استثمارات في البلاد، أو الأرباح والعوائد الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى الخارج.
- إنشاء نظام يُوجب الحصول على إذن مسبق للتصرف في أصول الشركة أو حقوقها أو أسهمها أو أوراق مالية أخرى تُمثِّل حقوقاً، ويُلزِم المشتري أيضا بإيداع 50% من سعر بيع أصول الشركة إلى حين تغطية المبلغ الكلي للتعويضات المدنية والمستحقات الضريبية المحتملة (وكذلك إنشاء نظام للنفاذ الوقائي في السجلات العامة فيما يتصل بهذه الأصول).
- وضْع قاعدة تنص على حجب هامش من صافي الأرباح يصل إلى 10% من المدفوعات التي يجب أن تقدمها دولة بيرو لمصلحة الأشخاص المتضررين والشركات أو اتحادات الشركات التي يشاركون فيها.[س]
- وضْع اتفاقات مساومة قضائية من شأنها التنازل عن العواقب القانونية للجريمة أو تعليقها أو تقليصها، أو تخفيف المبلغ المقرر تقديمه كتعويضات مدنية.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 10-8 أمثلة لتدابير تشريعية وإدارية تتيح سبل انتصاف بديلة لإلغاء العقود *(تابع)*

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ القانون دور المشرف على الإجراءات ومنحه صلاحية الاطلاع على الوثائق اللازمة. وأخيراً، ينص القانون على وجوب حرمان الأشخاص الاعتباريين الذين تغطيهم أحكامه ولا يتقيدون بالالتزامات المفروضة من إبرام تعاقدات مع دولة بيرو.

أ. غير أن القيمة لا تشمل الأجر والمدفوعات التي تلقاها المتعاقد مقابل أدائه بموجب العقد، أو الغرامات التي فرضتها على المتعاقد أطراف ثالثة بسبب الفسخ المبكر للعقد.

ب. أقرت أودبرشت للسلطات الأمريكية بأن الشركة دفعت رشى للفوز بترسية عقود عليها (وزارة العدل الأمريكية. 2016. "أودبرشت وبراسكيم تقران بالذنب، وتوافقان على دفع 3.5 مليارات دولار على الأقل غرامةً لتسوية أكبر قضية رشوة لمسؤولين أجانب في التاريخ". البيان الصحفي رقم 16-1515، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. https://www.justice.gov/opa/pr/odebrecht-and-braskem-plead-guilty-and-agree-pay-least-35-billion-global-penalties-resolve.

ج. رويترز. 2016. "بنما تلغي عقد أودبرشت وسط فضيحة فساد". *الأخبار العالمية لرويترز*، 27 ديسمبر/كانون الأول، 2016. https://www.reuters.com/article/us-panama-corruption-idUSKBN14H072.

د. ووفقاً لما ذكره مكتب النائب العام، وعملاً باتفاق المساومة القضائية، وفيما يتصل بإصدار مكتب المراقب المالي العام لجمهورية بنما تقريرا فنيا، تعهدت الشركة بدفع المبلغ المشار إليه وتقديم جميع المعلومات ذات الصلة ببنما التي قد يكون لأي من موظفيها أو مسؤوليها أو أطراف ثالثة مرتبطة بها بعقد إسناد درايةٌ بها، وكذلك أي وقائع متصلة بالولاية القضائية ربما تم إبلاغها بالفعل إلى وزارة العدل الأمريكية ومكتب النائب العام في البرازيل.

هـ. يُحدِّد القانون استثناءات مُعيَّنة، منها على سبيل المثال تحويلات الأموال التي أُجريت قبل بدء نفاذ مرسوم الطوارئ رقم 003 لعام 2017، إلا حينما توجد أدلة على سوء النية. انظر مينا وبرافو (2019)، https://thelawreviews.co.uk/edition/the-anti-bribery-and-anti-corruption-review-edition-8/1210835/peru.

و. القانون 30737، المادة 6، https://busquedas.elperuano.pe/normaslegales/ley-que-asegura-el-pago-inmediato-de-la-reparacion-civil-a-f-ley-n-30737-1624757-1/.

في قضية لافا جاتو (مغسلة السيارات) البرازيلية على سبيل المثال، أدَّى إلغاء عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص إلى توقف أشغال عامة تبلغ قيمتها 90 مليار ريال برازيلي، أي ما يعادل نحو 27 مليار دولار.[32] وبالمثل، في بيرو، تضرر 562 من الموردين من فضيحة أودبرشت، وأقام 175 منهم دعاوى لإشهار إفلاسهم في عام 2017، وخسروا معداتهم وآلاتهم، ومبانيهم، ومركباتهم، ووجد الباقون أنفسهم في وضع مماثل في الربع الأول لعام 2018. علاوةً على ذلك، حتى فبراير/شباط 2017، كان نحو 60 ألف عامل قد فُصِلوا من الخدمة نتيجةً لديون قدرها 260 مليون دولار مستحقة على تكتل شركات الإنشاءات أودبرشت للعديد من الموردين.[33] وقد تُثنِي هذه العواقب عن الاستثمار، وتؤدي إلى شلل القطاع.

[32] رينيه بيريرا. 2017. "Operação Lava Jato deixa mais de R$ 90 bi em paradas"، [عملية لافا جاتو تؤدي إلى توقف أشغال عامة تربو قيمتها على 90 مليار ريال برازيلي]. صحيفة إستاداو، 18 يونيو/حزيران، 2017. https://economi.estadao.com.brnoticias/geral,operacao-lava-jato-deixa-mais-de-r-90-bi-em-obras-paradas,70001846435.

[33] *صحيفة لا ريبوبليكا*. 2018. "Hay 60 mil trabajadores despedidos por causa Odebrecht"[60 ألف عامل فُصِلوا من الخدمة بسبب فضيحة أودبرشت]. 3 مارس/آذار 2018. https://larepublicpe/politica/1206155-hay-60-mil-trabajadores -despedidos -por-causa-odebrecht/.

10-2-4 دعاوى تستند إلى الإثراء غير المشروع أو الجائر

تستند الدعاوى المطالبة برد الأرباح أو الحقوق التي اكتسبت بأفعال غير قانونية أو غير أخلاقية على المبدأ القانوني والأخلاقي القائل بأنه لا ينبغي لأحد أن يستفيد من الإثم أو من الإثراء غير المشروع أو الجائر (الإطار 10-9). ويجوز أن تأمر المحاكم المدعى عليهم برد الأرباح غير المشروعة حتى إذا لم يتعرض المتضرر لخسارة أو أي آذى آخر.[34]

في بعض الولايات القضائية، تقضي المحاكم بأن تلقِّي رشى يؤدي إلى الوقوع تحت طائلة المسؤولية على أساس خيانة الأمانة أو دعاوى مطالبة برد الأرباح بصرف النظر عن أي أذى.[35] ولذلك، يكون دافع الرشوة مسؤولا عن تحمُّل مبلغ الرشوة. وأي خسارة تزيد على مبلغ الرشوة يجب استردادها كتعويض.

يجوز أن تخضع الأرباح غير المشروعة التي يجنيها متعاقد بعد رشوة موظف في ولاية قضائية ما للمصادرة أو "الرد" من خلال تطبيق أمر محكمة أو تسوية تم التوصل إليها في ولاية قضائية أخرى يكون المتعاقد شركة مُسجَّلة أو مؤسَّسة فيها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، 2012). في هذه القضية، قد تكون مسألة استعادة أو إرجاع الأرباح "التي يتم ردها" إلى الولاية القضائية المتأثرة بالسلوك الفاسد مثار خلاف وجدال (أودور وآخرون. 2014). قد يكون إثبات الملكية السابقة أو الحق في ملكية

الإطار 10-9 رد الأرباح غير المشروعة: الممارسات في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، كثيرا ما تسعى هيئة الأوراق المالية والبورصات ووزارة العدل إلى رد الأرباح غير المشروعة من خلال دعاوى مدنية أو جنائية لإنفاذ قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية. وغالباً ما تتضمن التسويات استرداد المنافع المتأتية عن الأفعال الجائرة أو الإثراء غير المشروع.

وفي القضايا التي تمت فيها ترسية عقد حكومي نتيجةً للرشوة، فإن الإثراء غير المشروع يُحتسب في العادة بخصم المصروفات المباشرة والمشروعة المرتبطة بالعقد من إجمالي الإيرادات. وبوجه عام، لا يُعد مبلغ الرشوة والضرائب من المصروفات القابلة للخصم.

وفي دعاوى مدنية أخرى أقامتها أطراف كمدعين خاصين، تقضي المحاكم الأمريكية بأن رب العمل أو المشتري يحق له استرداد مبلغ الرشوة التي حصل عليها موظف حتى إذا كانت السلع أو الخدمات هي على وجه الدقة ما كان يطلبه رب العمل وحتى إذا كان السعر معقولا. [ب]

أ. على الرغم من أن قانون حماية الضحايا والشهود (1982)، وقانون الرد الإلزامي لحقوق الضحايا (1996)، وقانون حقوق ضحايا الجرائم (2004) لا تُغطِّي انتهاكات قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية، فإنها تشتمل على جرم التآمر لانتهاك هذا القانون، وهي دائما تقريبا تهمة تُوجَّه في الملاحقات القضائية المتصلة بهذا القانون، ومن ثم تُقدِّم أساساً لرد الحقوق. وتقر المحاكم الأمريكية بأهلية البلدان الأجنبية في السعي لرد الحقوق في الدعاوى المتصلة بقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية (ميسيك 2016). انظر على سبيل المثال، دعوى إنفاذ بموجب هذا القانون بحق شركة معدات الاتصالات الفرنسية ألكاتل-لوسنت (ألكاتل)، التي قدَّم خلالها معهد كهرباء كوستاريكا المملوك للدولة التماساً إلى المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة فلوريدا الجنوبية للاعتراف بالمعهد بوصفه "ضحية جريمة" بسبب تآمر ألكاتل لرشوة مسؤولين في المعهد. وعلى الرغم من أن المحاكم قضت بأن المعهد لم يكن ضحية وإنما شريك في المؤامرة في هذه القضية، فإنها لم تنكر حق البلدان الأجنبية في طلب رد الحقوق (أسنر وتومسون 2013).
ب. قضية سيرز، رويبوك وشركاه ضد أمريكان بلمبنج آند سبلاي، 19 F.R.D. 334، 339 (E.D.Wis.1956)، (الولايات المتحدة).

[34] من حيث المبدأ، يؤيد القانون المدني الألماني الرأي القائل بأنه يجب ألا يسمح للموظف أو المخالف بالاحتفاظ بالعائدات المتأتية من رشوة.
[35] قضية شركة دبي للألمنيوم ضد سلام [200]، All ER (D) 60 (Dec)، (المملكة المتحدة).

أرباح الترتيبات التعاقدية صعباً للغاية في كثيرٍ من الولايات القضائية، ولا تستند دعاوى رد الأرباح على تعويضات جبر الضرر.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن يُبلِغ بلد المَنشأ الولاية القضائية المتضررة من العقد الفاسد باستهلال دعوى رد الأرباح غير المشروعة. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 51، على استرداد الأموال "كمبدأ أساسي في هذه الاتفاقية" وتنص المادة 56 على أن تسعى كل دولة طرف إلى اتخاذ تدابير تجيز لها أن تحيل دون طلب مسبق معلومات عن العائدات المتأتية من الأفعال المُجرَّمة إلى دولة طرف أخرى عندما ترى أن إفشاء تلك المعلومات قد يساعد الدولة المتلقية على استهلال أو إجراء تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية. وتُقدِّم المادتان كلتاهما أساساً قانونياً متينا لمثل هذا التواصل الاستباقي، ولتمكين الولاية القضائية المتضررة من النظر في الخيارات المتاحة لها لطلب تعويض أو ملكية الأموال قبل نهاية الإجراءات القضائية. انظر أيضا الفصل الحادي عشر، القسم 11-1 لمعرفة سبل أخرى لمتابعة دعاوى رد الأرباح.

10-3 إقامة دعوى مدنية لاسترداد الأموال

10-3-1 استهلال دعوى مدنية

يجوز إقامة دعوى تطالب باسترداد الأموال في المحاكم أو من خلال إجراءات التحكيم. وقد يكون لمحاكم البلد الأجنبي اختصاص بالنظر في الدعوى إذا:

- كان للمدعى عليه (الفرد) مقر أو منزل في البلد الأجنبي أو كان شركة مُسجَّلة أو لها أعمال في هذا البلد؛
- كانت الأموال توجد داخل الولاية القضائية أو مرت عبرها؛
- ارتُكِب فعلٌ من أفعال الفساد أو غسل أموال داخل الولاية القضائية (على سبيل المثال، دعوى مدنية أمام المحاكم الإنجليزية ورد بيانها في الإطار 10-10).

ويجوز بوجه عام استخدام الأدلة التي جمعت في سياق الإجراءات الجنائية في محاكمة مدنية.

وفي الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال، يجوز للسلطة القائمة على الإنفاذ السعي لاستصدار أمر مدني بالاسترداد على أساس أن المال المعني تم الحصول عليه بطريق غير مشروع. ففي المملكة المتحدة، استحدث قانون التمويل الجنائي (2017) صلاحيات جديدة لاسترداد الأموال والتحقيق في قانون عائدات الجريمة لعام 2002 وأدخل تعديلات على الصلاحيات القائمة. وتشمل الصلاحيات بموجب قانون عائدات الجريمة لاسترداد الأموال ضمن جملة صلاحيات أخرى إصدار أمر لاسترداد الأموال —وهو أمر تصدره في الإجراءات المدنية المحكمة العليا بشأن ممتلكات يمكن إثبات أنها عائدات جريمة[36] (كما هو مُبيَّن في الإطار 10-11).

ويجوز استخدام التحكيم حينما يشتمل عقد دولي على بند تحكيم. وعوضاً عن ذلك، يجوز أن تكون معاهدة استثمار ثنائية أساساً للتحكيم بشأن الاستثمار. وتنص معظم معاهدات الاستثمار الثنائية على آليات إلزامية لتسوية المنازعات أو تجيز اللجوء إلى التحكيم الدولي تحت رعاية المركز الدولية لتسوية منازعات الاستثمار. ويمتد اختصاص المركز ليشمل أي نزاع قانون ناشئ بشكل مباشر عن استثمار بين دولة متعاقدة (أو أي تقسيم

[36] "قانون عائدات الجريمة لعام 2002 (POCA): التوجيهات في إطار القسم 2أ، يناير/كانون الثاني 2018"، https://www.gov.uk/government/publications/the-proceeds-of-crime-act-section-2a.

الإطار 10-10 *قضية المؤسسة الليبية للاستثمار ضد سوسيتيه جنرال وآخرين (2016)*

في عام 2014، أقامت المؤسسة الليبية للاستثمار-وهي صندوق الثروة السيادية في ليبيا- دعوى على سوسيتيه جنرال في محكمة لندن العليا لاسترداد خسائر بقيمة 1.5 مليار دولار. زعمت المؤسسة الليبية أن سوسيتيه جنرال دفعت رشى قدرها 58.5 مليون دولار لمسؤولين في المؤسسة مقابل إبرام خمس صفقات تربو قيمتها على 2.1 مليار دولار بين عامي 2007 و2009 قبل الإطاحة بمعمر القذافي. [أ] وأُقيمت الدعوى أيضاً ضد ليناداء، وهي شركة بنمية من خلالها تم دفع الرشى، وضد وليد الجهمي، وهو رجل أعمال ليبي كان يسيطر على الشركة.

وإجمالاً، تلقَّى أكثر من 50 فرداً ليبيا بعض هذه المدفوعات، ولكن لم يُفصَح عن هوياتهم لحمايتهم هم وأسرهم من أعمال انتقام عنيفة في ليبيا. [ب] وفي عام 2017، توصلت المؤسسة وسوسيتيه جنرال إلى تسوية وافقت بموجبها الأخيرة على دفع 963 مليون دولار. وظلت شروط التسوية طي الكتمان. [ج]

وكانت هذه الدعوى الثانية للمؤسسة الليبية ضد بنك غربي، إذ رُفِعت الأولى ضد جولدمان ساكس. [د] ورفضت الأخيرة في محكمة لندن العليا في 2016.

أ. قضية المؤسسة الليبية للاستثمار ضد سوسيتيه جنرال، [2016]، EWHC 375 (Comm)، في الفقرة 1.
ب. قضت المحكمة بأنه من الضروري اعتماد اتفاق على سرية المعلومات لحماية الذين قيل إنهم تلقوا رشى لأن ليبيا وُصِفت بأنها "مكان محفوف بالمخاطر". وطلبت المؤسسة الليبية تنحية هذا الترتيب جانباً زاعمةً أنه يعرقل قدرتها على إعداد قضيتها (*المؤسسة الليبية للاستثمار ضد سوسيتيه جنرال* [2016] في الفقرتين 4 و 67).
ج. واعربت سوسيتيه جنرال عن أسفها "لعدم توخِّي موظفيها جانب الحذر" واعتذرت للمؤسسة (سوسيتيه جنرال 2017. "سوسيتيه جنرال والمؤسسة الليبية للاستثمار". بيان صحفي، 4 مايو/أيار 2017. انظر أيضاً مايكل استوثارد وجين كروفت. 2007. "سوسيتيه جنرال توافق على تسوية بمبلغ 963 مليون يورو مع المؤسسة الليبية للاستثمار". *فاينانشال تايمز*، 4 مايو/أيار 2007. https://www. ft.com/content/7dc88450-3094-11e7-9555-23ef563ecf9a.
د. أقامت المؤسسة الليبية دعوى على جولدمان ساكس تطلب تعويضا قدره 1.2 مليار دولار زاعمةً أن البنك الاستثماري مارس نفوذا لا داعي له لجعل المؤسسة تبرم عددا من صفقات المشتقات المالية. انظر قضية المؤسسة الليبية للاستثمار ضد جولدمان ساكس، [2016]، EWHC 2530 (Ch).

الإطار 10-11 المملكة المتحدة: قضية دار نشر أكسفورد

خلفية: تضمَّنت القضية مدفوعات غير مشروعة تمت بين عامي 2007 و2010 بشكل مباشر أو من خلال وكلاء قدَّمتها مطبعة جامعة أُكسفورد شرق أفريقيا ومطبعة جامعة أُكسفورد تنزانيا - وهما فرعان مملوكان ملكية كاملة لدار أُكسفورد للنشر المحدودة وجزء من القسم الدولي لمطبعة جامعة أُكسفورد - بقصد الفوز في مناقصات تنافسية أو عقود لنشر كتب دراسية.

في عام 2011، علم القسم الدولي لمطبعة جامعة أُكسفورد بالممارسات غير المشروعة وأمر على الفور بإجراء تحقيق في المسألة، بينما أعلن عن احتمال وقوع مخالفة لإرشادات البنك الدولي الخاصة بالمشتريات لأن اثنين من العطاءات موَّلهما البنك الدولي. [أ]

دواعي ومبررات الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال نظر مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة في الأسباب التالية لمباشرة الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال بدلاً من استهلال الإجراءات الجنائية:[ب]

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 10-11 المملكة المتحدة: قضية دار نشر أكسفورد (يتبع)

- الأدلة التي تم تجميعها لن تكون كافية لدعم الملاحقة الجنائية.
- الحصول على الأدلة ينطوي على عدد من الصعوبات (على سبيل المثال، الشهود مقيمون في الخارج).
- أفصح القسم الدولي لمطبعة جامعة أُكسفورد عن المسألة من تلقاء نفسه، وتعاون مع مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة.
- لم تكن هناك أدلة على الدراية، على مستوى مجلس الإدارة، بالممارسات غير المشروعة أو الموافقة عليها.
- كانت المنتجات التي تم توريدها ذات مستوى جيد، وليست نتيجة لدفع مبالغ زائدة أو لكونها غير ملائمة أو غير مطلوبة.
- خضعت مطبعة جامعة أُكسفورد شرق أفريقيا ومطبعة جامعة أُكسفورد تنزانيا لإجراءات موازية من قِبَل البنك الدولي (الحرمان).

حكم استرداد الأموال ضد دار أُكسفورد للنشر المحدودة: في إطار الإجراءات المدنية لاسترداد الأموال، صدر حكم على دار أكسفورد للنشر المحدودة بدفع مبلغ 1,895,435 جنيها إسترلينيا بسبب السلوك غير القانوني، ومبلغ 12,500 جنيه إسترليني مقابل تكلفة مباشرة الدعوى. علاوةً على ذلك، حُكِم على القسم الدولي لمطبعة جامعة أُكسفورد بالمساهمة بمبلغ مليوني جنيه إسترليني في منظمات غير ربحية للأغراض التعليمية في أفريقيا جنوب الصحراء.

أ. مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة. 2012. "أُكسفورد للنشر المحدودة تدفع نحو 1.9 مليون جنيه إسترليني في إطار تسوية بعد إقرارها بسلوك غير مشروع في عملياتها في شرق أفريقيا". بيان صحفي، 3 يوليو/تموز، 2012. https://www.sfo.gov.uk/2012/07/03/oxford-publishing-ltd-pay-almost-1-9-million-settlement-admitting-unlawful-conduct-east-african-operations/.
ب. مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة، "أُكسفورد للنشر المحدود تدفع"، 3 يوليو/تموز 2012.

فرعي من مُكوِّناتها أو وكالة تابعة لدولة متعاقدة ومُعيَّنة من قِبَل هذه الدولة كطرف في النزاع أمام المركز) ومواطن دولة متعاقدة أخرى وتوافق أطراف النزاع كتابياً على عرضه على المركز.

10-3-2 تجميع الأدلة واسترداد الأموال

كما هو الحال في الإجراءات الجنائية، يجب على المدعي في محكمة مدنية تقديم أدلة مباشرة أو ظرفية لتأكيد سبب الدعوى. الإطار 10-12 يصف استخدام الأدلة الظرفية في الدعاوى المدنية الخاصة.

استخدام الأدلة التي جُمِعت في الدعاوى الجنائية

على الرغم من أن الأدلة التي جُمعت في سياق إجراءات جنائية يمكن استخدامها في دعوى مدنية، فإن ذلك قد لا يُسمح به في بعض الولايات القضائية بسبب أحكام السرية والخصوصية في قواعد إجراءات التحقيق.[37] وبالمثل، الأدلة التي تُجمَع في بادئ الأمر لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية

[37] في فرنسا، على سبيل المثال، يعد الكشف لأطراف ثالثة عن عناصر الإجراءات الجنائية الجارية جريمة. ولكن حينما تكتمل الإجراءات الجنائية، يجوز للأطراف المدنية في الدعوى الجنائية استخدام الوثائق ذات الصلة في دعوى مدنية والكشف عنها.

الإطار 10-12

الأدلة الظرفية في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتولينا إنفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألامييسيا (2007)

تم الفصل في هذه القضية في غياب المدعى عليهم الذين أُخطِروا بالإجراءات.[أ] (انظر أيضا مناقشة القضية في الإطار 10-1 وكذلك في الفصل الأول، الإطار 1-5). واعتمدت المحكمة على الاستدلالات لتكتشف أن الأموال التي أُودِعت في حسابات مصرفية في لندن والممتلكات التي تحوزها الشركتان اللتان يسيطر عليهما ألامييسيا هي نتاج رشى وأرباح سرية يجب إعادتها إلى الحكومة النيجيرية. وللوصول إلى هذه النتيجة، ذكرت المحكمة عدة عناصر اعتبرت أدلة ظرفية:

- كان هناك تفاوت هائل بين الأموال والدخل المعلن رسميا لألامييسيا والأموال المودعة في حسابات بنوك أجنبية.
- احتفظ المدعى عليه بهذه الأموال في حسابات بنوك أجنبية منتهكاً بذلك حظراً دستورياً.
- لم يستطع المدعى عليه ذكر أي تفسير منطقي معقول لقدرته على امتلاك هذا القدر من الأموال خارج نيجيريا.
- تولى تحويل الأموال مقاولون تابعون للدولة في صفقات منفصلة وتم الاحتفاظ بها في كيانات مؤسسية خارجية.
- العقارات السكنية اشتريت بتحويلات مالية أو قروض من تلك الكيانات المؤسسية.

أ. جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتوليتا إنفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألامييسيا، [2007]، EWHC 437 (Ch)، (المملكة المتحدة).

لدولة أجنبية يمكن استخدامها في الدعاوى المدنية التي تُقام في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون العام.[38] والوضع، في بعض الولايات الأخرى، أكثر تبايناً.[39]

[38] في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد سانتولينا إنفستمنت كورب، وسولومون وبيترز، وديبراي ألامييسيا، جمعت وحدة عائدات جرائم الفساد في شرطة العاصمة معلومات عن الأموال والأنشطة غير المشروعة لألامييسيا من أجل تحقيقاتها الجنائية وتلبية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة من حكومة نيجيريا الاتحادية. وفر ديبراي ألامييسيا من المملكة المتحدة قبل الشروع في إجراءات مقاضاته، وتمتع بالحصانة من المقاضاة في نيجيريا في أثناء توليه منصبه. وأقامت نيجيريا دعوى مدنية في إنجلترا لاسترداد أموالها. وأمرت المحكمة العليا لإنجلترا شرطة العاصمة بأن تكشف لنيجيريا عن المعلومات التي جُمِعت في أثناء التحقيقات الجنائية بناء على تأكيد الشرطة أن هذا الكشف لن يُخل بتحقيقاتها.

[39] تضع بعض الولايات القضائية قيودا على الاستخدام في (الإجراءات المدنية) لأدلة جُمِعت من الخارج لاستخدامها في محاكمة جنائية. في قضية بالمملكة المتحدة، خلصت محكمة الاستئناف إلى أن حقيقة أن المواد التي تم الحصول عليها بموجب قانون (التعاون الدولي) في مكافحة الجريمة لعام 2003 تم الكشف عنها في محكمة علنية أثناء محاكمة جنائية لا يجعلها مقبولة في إجراءات غير مُحدَّدة في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (أسبوع قانون الأسرة، "دائرة الادعاء الملكية وآنور ضد غوهيل [2012]، EWCA Civ 1550،" أحكام، 2012، محفوظات https://www.familylawweek.co.uk/site.aspx?i=ed105368).

ولذلك، فإن بدْء جهد لاسترداد الأموال برفع دعوى جنائية قد لا يتيح للسلطات استخدام الأدلة التي جمعها المحققون في استهلال إجراءات مدنية موازية. وفي بعض الولايات القضائية، تكون للدعوى الجنائية قانوناً أولوية على الدعوى المدنية، التي يتم تعليقها حتى انتهاء الأولى، على الأقل إذا كانت كلتا الدعويين مستندتين إلى نفس الوقائع. ويجوز أن تدرس السلطات بعناية كيف يمكنها تحديد الدعوى الجنائية بما يسمح باستمرار الدعاوى المدنية في نفس الوقت على أساس وقائع ليست جزءا من الدعوى الجنائية.

أوامر الإفصاح والتكتم

تبعاً للإجراءات المدنية المُتبعة، تخضع الوثائق التي تحتفظ بها الأطراف والأطراف الثالثة للإفصاح. وفي دعاوى استرداد الأموال، ثمة فائدة كبيرة في طلب الإفصاح عن الوثائق التي تحتفظ بها أطراف ثالثة - وثائق مصرفية ومالية، منها إستمارات فتح الحسابات، وهوية المالكين المنتفعين للحسابات أو الشركات، وشركات إدارة الأموال، والبيانات المصرفية، وبيانات اعرف عميلك. ويجوز أيضا أن يؤمر طرف ثالث بالكشف عن هوية مخالف.[40]

في بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، يأمر القاضي بالإفصاح، ويجوز تقديم طلب الإفصاح دون أي إجراءات رسمية.[41]وفي ولايات قضائية أخرى عاملة بالقانون المدني، يجوز لأي طرف مهتم أن يقدم طلباً من طرف واحد في محكمة مدنية لإصدار أوامر بجمع الأدلة قبل رفع دعوى مدنية. وفي الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، يجب على الأطراف في العادة تزويد خصومهم بكل الوثائق ذات الصلة التي في حوزتهم، ويمكن تقديم طلبات للمحكمة للإفصاح عن وثائق أطراف ثالثة.

في بعض الولايات القضائية، يجوز أن تصدر المحاكم أمرا بالإفصاح على نطاق العالم عن الأموال (كما هو مُبيَّن في الفصل التاسع، الإطار 9-5). وحتى تكون هذه الأوامر على نطاق العالم فعالة حقاً في الولاية القضائية الأجنبية، يجب أيضاً أن تقوم المحاكم الأجنبية بإنفاذها. ويجري في العادة تقديم هذه الأوامر من طرف واحد.

ولمنع أطراف ثالثة، من بينها البنوك من إبلاغ مُدعى عليه بوجود أمر بالإفصاح، يجوز أن تفرض المحكمة أمر تكتم.[42] وقد يُعد أي إخلال بقواعد السرية ازدراءً للمحكمة. ويجوز أيضاً أن تأمر المحاكم بالإفصاح وتقييد التصرف في الحسابات المصرفية قبل تبليغ المدعى عليهم بالإجراءات.[43]

أوامر تقييد التصرف

كثيراً ما تُستخدَم الأوامر المؤقتة أو أوامر تقييد التصرف لتجميد الأموال التي يشتبه بأنها عوائد الجريمة.[44] ويجوز أيضاً استصدار أمر بتقييد التصرف في أثناء الإجراءات (لضمان أن تكون لدى المدعى عليه أموال كافية للوفاء بحكم قضائي) أو بعد صدوره (لإنفاذ قرار المحكمة).

---

[40] قضية نورويتش فارماكال ضد كستمز وإكسيز كوميشنـرز [1974]، AC 133، (المملكة المتحدة).

[41] قانون الإجراءات المدنية (فرنسا)، المادة 139.

[42] هذه الآلية متاحةٌ في العادة في الأنظمة العاملة بالقانون العام.

[43] يشار إلى هذه الأوامر بعبارة أوامر "بانكرز تراست" في بعض الولايات القضائية (على اسم قضية بانكرز تراست ضد شابيـرا [1980]، 1 WLR 1274).

[44] كثيـرا ما يُشار إلى هذه الأوامر بعبارة "أوامر ماريفا" المأخوذة من اسم قضية ماريفا كومبانيا نافيرا ضد إنترناشيونال بالك كاريرز [1980]، 1 All ER 213، [1975]، 2 Lloyd's Rep. 509 (CA)، (المملكة المتحدة).

ويجب على طالب إصدار هذا الأمر، أن يفي بمتطلبات مُعيَّنة، وتختلف هذه المتطلبات من ولاية قضائية لأخرى. بوجه عام، يجب على الطالب إثبات أنه يوجد مُبرِّر للأمر (حجة مقنعة)، واحتمال تبديد الأموال. ويجوز أيضا أن يُطلب منه تقديم تعهد أو إيداع كفالة تضمن أن المدعى عليه سيتم تعويضه عما يتكبده من خسائر إذا قضت المحكمة بأنه ما كان ينبغي أن تصدر الأمر. (انظر الإطار 10-13 للاطلاع على أمثلة لهذه المتطلبات).

ويجوز تقديم هذه الطلبات من طرف واحد في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني والقانون العام كليهما لتفادي تنبيه حائز الأموال أو احتمال تبديد الأموال. وفي بعض الولايات القضائية، يستلزم هذا أن يُقدِّم الطالب إفصاحاً كاملاً وصريحاً عن كل العناصر والأدلة الوقائعية التي في حوزته.[45] وتطلب ولايات أخرى أدلة على خطر تبديد الأموال في حالة إخطار المدعى عليه.

تجيز بعض الولايات القضائية للمحاكم إصدار أوامر لتقييد التصرف على نطاق العالم لتشمل الأموال في كلٍ من الولاية القضائية المعنية والولايات القضائية الأجنبية، ويجوز الوصول إلى المدعى عليهم غير المقيمين داخل الولاية القضائية (كما هو مُبيَّن فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، في الفصل التاسع، الإطار 9-5).[46] وعلى

الإطار 10-13 متطلبات أوامر تقييد التصرف في فرنسا وبنما والمملكة المتحدة

في فرنسا، يجوز للمحاكم التي يشار إليها *(بقضاة الإنفاذ)* أن تأمر بتقييد التصرف في الأموال (المنقولة وغير المنقولة، المادية والمعنوية) إلى حين اختتام المحاكمة حينما يُثبِت الطالب أنه يوجد خطر تبديد الأموال. وبالنسبة للأموال المودعة في حسابات مصرفية، يجب على الطالب إظهار أن الأمر "له ما يُبرِّره من حيث المبدأ"، وأنه "يوجد خطر فيما يتعلق باسترداد الأموال".

في بنما، يجب على المدعي الوفاء بالمتطلبات الأساسية للمرافعة، وإيداع كفالة كافية تحددها المحكمة. علاوةً على ذلك، من الضروري أن يضمن المدعي أن أمر التجميد ستعقبه إقامة دعوى على المدعى عليه. ويظل أمر تقييد التصرف نافذا ما لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات. وعند الحصول على حكم مواتٍ، يحق للمدعي الرئيسي أن يسترد من الأموال المُجمَّدة إذا لم يقم المدعى عليه بدفع مصروفات القضية. ولكن إذا جاء الحكم لمصلحة المدعى عليه لدى إثبات سوء النية، فإن الطرف الذي تم تجميد أمواله يمكنه الاسترداد من الكفالة التي أودعها المدعي.

في المملكة المتحدة، يجب على الطالب تقديم حجج وجيهة وأدلة كافية لتحديد هوية الأموال ومكانها، ووجود خطر حقيقي لتبديد الأموال. ويجب على الطالب أيضاً تقديم تعهد بأن المدعى عليه سيتم تعويضه عما يتكبده من خسائر إذا قضت المحكمة بأنه ما كان ينبغي أن تصدر أمر تقييد التصرف في الأموال.

[45] يجري العمل بهذه المتطلبات في المملكة المتحدة (وزارة عدل المملكة المتحدة، قواعد الإجراءات المدنية، التوجيهات الإجرائية، أوامر التجميد، https://www.justice.gov.uk/courts/procedure-rules/civil/rules/part25/pd - part25a).

[46] في قضية ماريفا كومبانيا نافييرا ضد إنترناشيونال بالك كاريبرز، All ER at 213 and 2 Lloyd's Rep. at 509 1، شملت أوامر المحكمة الأموال في كلٍ من إنجلترا والولايات القضائية الأجنبية.

غرار أوامر الإفصاح على نطاق العالم المذكورة آنفاً، يجب على المحاكم الأجنبية إنفاذ أوامر تقييد التصرف حتى تكون فعَّالة حقاً في البلد الأجنبي. ويجوز اتهام المدعى عليهم أو الأطراف الثالثة (ومنها البنوك أو المحامون) الذين تم إخطارهم بازدراء المحكمة في حالة عدم امتثالهم لهذه الأوامر، ويجوز تطبيق عقوبات محتملة منها السجن والغرامات وتقييد التصرف في الأموال.

ويجوز للمتضرر من فعلٍ من أفعال الفساد أن يستخدم أسلوب ماريفا "Mareva by Letter" (أمر التجميد بواسطة رسالة) الذي يُوجِّه تنبيها إلى طرف ثالث وصي أو حائز للأموال إلى أنه يسيطر على عوائد محتملة للفساد.[47] ويُشكِّل هذا التنبيه في الواقع تقييدا فوريا وفعليا للتصرف في الأموال، ويساعد على تفادي العملية المطولة والباهظة التكلفة لطلب إصدار أمر من المحكمة بتقييد التصرف في الأموال. ويعمل هذا التنبيه بتفعيل إجراءات العناية الواجبة، ومتطلبات الإبلاغ التي وضعتها المؤسسات المالية وبعض منشآت الأعمال غير المالية لكشف عائدات الجريمة ومنع غسلها. وفي العادة يكفي تلقي التنبيه إلى أن صاحب حساب مصرفي أو المالك المنتفع له (وهو ليس الوصي الحالي أو حائز الأموال) يحوز عوائد جريمة لأن تقوم المؤسسة المالية أو منشأة الأعمال بالإبلاغ عن نشاط مشبوه، وتجميد الأموال، وإلا، فإنها تعرض نفسها لمسؤولية محتملة كشريك في الجريمة.

ويمكن تنفيذ أسلوب Mareva by Letter بإرسال رسالة إلى الوصي أو حائز الأموال الحالي تبلغه أن المالك الحقيقي أو المنتفع يحوز عائدات جريمة، وترشده وتحذره من أنه قد يكون شريكا محتملا في المسؤولية المدنية أو الجنائية (أو كلتيهما) إذا تم التصرف في الأموال أو نقل ملكيتها لآخرين. ويجب أن يصاحب الرسالة دليل إثبات كاف على صلة المالك الحقيقي أو المنتفع بالنشاط الإجرامي لإعطاء الطرف الثالث الحائز للأموال مبرراً كافياً للامتناع عن التصرف فيها.

وفي بعض الحالات، قد يستفيد المدعي من تقييد التصرف في الأصول على أساس أحكام القانون الجنائي (الإطار 10-14).

أوامر التفتيش والضبط

قد تجيز الإجراءات المدنية لمحامي المدعي دخول الأماكن من أجل الحفاظ على الأدلة التي قد تتعرض للتدمير (وهو ما يُطلق عليه أيضا في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام "أمر أنطون بيلر". ومع أن بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني قد تستخدم مفاهيم قانونية مماثلة تحت مسميات وقواعد مختلفة، فإن الولايات العاملة بالقانون العام تستفيد من أدوات قانونية أوسع نطاقاً في هذا الصدد.

ففي بعض الولايات القضائية، يجوز أن تصدر المحاكم هذه الأوامر إذا وُجِدت أدلة مبدئية قوية على أن وثائق الإدانة في حوزة المدعى عليه، ويوجد احتمال حقيقي أن تتعرض هذه المواد للتدمير. علاوةً على

[47] انظر أيضا مارتن كيناي. 2006. "Mareva by Letter'—Preserving Assets Extra-Judicially—Destroying a Bank's Defense of Good Faith by Exposing It to Actual Knowledge of a Fraud."(أمر التجميد بواسطة رسالة - الحفاظ على الأموال خارج نطاق القضاء - دحض دفع البنك بحسن النية بالكشف عن معرفته الفعلية بالاحتيال). مكتبة مارتنديل القانونية، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. http://www.martindale.com/international-law/article - Martin-Kenney-Co. - 258798.htm

الإطار 10-14: ماكاو الصينية: قضية أو مان لونغ

وفي عام 2008، أُدين أو مان لونغ وزير النقل والأشغال العامة السابق في ماكاو الصينية في جرائم فساد تتعلق بنحو 800 مليون دولار هونغ كونغ (قرابة 103 ملايين دولار أمريكي). وحُكِم عليه في ماكاو الصينية بالسجن 27 عاما وصدر أمر بمصادرة ممتلكات له بقيمة تقارب 250 مليون دولار هونغ كونغ (نحو 32 مليون دولار أمريكي).

وكان قد تم إيداع مبلغ كبير من عائدات الرشوة في حسابات مصرفية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، التابعة للصين. ولم تكن توجد اتفاقية للمساعدة القانونية المتبادلة بين هذه الولايات القضائية لكن السلطات في ماكاو الصينية استخدمت قنوات غير رسمية (المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، التابعة للصين) لتقييد التصرف في العائدات واستصدار أوامر تفتيش.

ولأنه لم يكن متاحا استخدام قنوات المساعدة القانونية المتبادلة لاسترداد العائدات، أقامت ماكاو الصينية بعد ذلك دعوى مدنية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، التابعة للصين للمطالبة بأكثر من 230 مليون دولار هونغ كونغ (نحو 30 مليون دولار أمريكي). وظل أمر تقييد التصرف الأصلي الذي صدر عملاً بقانون مكافحة الرشوة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين نافذا حتى على الرغم من أنه لم يتم اتخاذ خطوات للملاحقة الجنائية في تلك الولاية القضائية.

المصدر: يونغ 2009.

ذلك، قد تصدر بعض المحاكم هذه الأوامر إذا بدا أن أنشطة المدعى عليه لا بد أن تتسبَّب في أذى خطير محتمل أو فعلي لمصلحة المدعي.[48]

10-4 التصرف النهائي في الأموال

في كثيرٍ من القضايا، تختار الأطراف المتنازعة تسوية المسألة قبل أن تبدأ الإجراءات القضائية أو بعدها. ويكون لدى الطرفين في العادة حافز قوي للتوصل لتسوية لتفادي التكاليف (مثل أتعاب المحامين، وشهادات الخبراء) والوقت والجهد المصاحب للمحاكمة وكذلك للحفاظ على بعض السيطرة على المبلغ النهائي الذي سيُدفَع. ويجب أن تتحقَّق السلطات من أن التسويات لا تشتمل على تنازل عن مطالبات في المستقبل متصلة بأموال لم يتم الإفصاح عنها بشكل كامل وقت الاتفاق.

وبدلا من ذلك، سيتعيَّن على الأطراف انتظار صدور حكم المحكمة. وقد يحدث هذا في نهاية إجراءات المحاكمة. وقد يُلتمس إصدار أحكام مستعجلة حينما تظهر الولاية القضائية الساعية إلى الانتصاف أدلة قوية ولا يُقدِّم المدعى عليهم دفاعاً معقولاً. وبالمثل، يمكن استصدار أحكام غيابياً حينما لا يمتثل

[48] يجب أن تكون طلبات إصدار أوامر التفتيش (وكذلك أوامر التجميد) التي تُقدَّم إلى القضاة المختصين مدعومة بإفادة خطية مشفوعة بيمين. ويجوز تقديم طلبات مستعجلة دون سابق إنذار وحتى قبل إصدار إستمارة استهلال الدعوى. وحيثما يتعذر ترتيب عقد جلسة استماع، يجوز أيضاً تقديم الطلبات بالهاتف أو بإرسال فاكس إلى القاضي المناوب. انظر وزارة العدل بالمملكة المتحدة، قواعد الإجراءات المدنية، أوامر التجميد والتفتيش، والتوجيه الإجرائي 25أ (ملاحق)، الفقرة 4-5. للمزيد من التفاصيل، انظر "التوجيه الإجرائي 25أ- الأوامر المؤقتة" (تم الاطلاع عليها في ديسمبر/كانون الأول 2018)، https://www.justice.gov.uk/courts/procedure-rules/civil/rules/part25/pd-part25أ.

الإطار 10-15 إنفاذ الأحكام في غياب المدعى عليه عن الإجراءات

في *قضية المدعي العام لزامبيا ضد مير كير وديساي وآخرين* (2007)، رُفِعت دعوى مدنية في المملكة المتحدة على الرئيس الزامبي السابق فريدريك شيلوبا ومساعديه في المملكة المتحدة. (انظر الإطار 10-3 وكذلك الفصل الأول الإطار 1-4 للمزيد من التفاصيل في هذه القضية). ولأن شروط الكفالة تلزم المدعى عليهم بالبقاء في زامبيا، أجرت المحكمة ترتيبات خاصة لمعالجة هذا الوضع. واشتملت هذه الترتيبات على عقد جلسة لمحقِّق خاص في زامبيا للاستماع للأدلة، ومن أجل الإجراءات في لندن، إقامة وصلة فيديو مباشرة بين لندن وزامبيا وتسجيل نصوص المحاضر اليومية.

وقضت محكمة لندن العليا لصالح المدعي العام لزامبيا الذي سجَّل الحكم بعد ذلك في محكمة لوساكا العليا في زامبيا. وتقدَّم الرئيس السابق بطلب لإلغاء الحكم بدعوى أنه لم يستطع المشاركة في الجلسات التي عقدت في محكمة لندن ولم تتح له الفرصة لتستمع إليه الجمعية الوطنية لزامبيا (التي كانت قد جرَّدته من حصانته من الملاحقة الجنائية في زامبيا). وفي عام 2010، رفضت المحكمة العليا لزامبيا طلبه على أساس أن إجراءات كافية اتُّخِذت.

أ. قضية المدعي العام لزامبيا ضد مير كير وديساي وآخرين [2007]، EWHC 952 (Ch)، (المملكة المتحدة).

المدعى عليهم لأوامر المحكمة التي تطلب شرحاً مستفيضاً للوقائع والمستندات. وتتيح الأحكام المستعجلة والغيابية للمحاكم تقصير الإجراءات وإصدار القرارات دون إجراء محاكمة كاملة.

في الدعاوى المدنية، يقل كثيرا احتمال أن يكون غياب المدعى عليهم حاجزا دون الفصل في قضية ما عما هو الحال في دعوى جنائية. لكنه قد يُعقِّد الإنفاذ في ولايات قضائية أجنبية (الإطار 10-15).

10-5 إجراءات الإعسار الرسمية

تُشكِّل إجراءات الإعسار سبلاً للانتصاف من الدرجة الأولى. ولذلك، فإنها لا تتيح الانتصاف لدائن واحد (أو متضرر) بمفرده. لكن حقيقة أن أنظمة الإعسار الرسمية تتيح أدوات قوية للتحقيق والحفاظ على الأموال واستردادها تفوق في الغالب الطبيعة الفئوية لهذه الإجراءات (برون وسيلفر 2019).

وتتبع العملية في العادة نمطاً موحداً لكنها قد تختلف بحسب الولاية القضائية. وحينما يعلن قاضٍ الإعسار، يتم تعيين ممثل للإعسار للاحتفاظ بالسيطرة على المدين وممتلكاته. وفي حالات الفساد، يكون المدين هو المسؤول الفاسد أو الجاني أو الكيان المؤسسي المستخدم في تسهيل النشاط غير المشروع (مثلا شركة وهمية). وفي الكثير من أنظمة الإعسار الرسمية، يوجد حظر تلقائي على تبديد الأموال عندما يتم تعيين ممثل للإعسار. ولذلك، إذا كانت لدى مرتكب الفعل الإجرامي أموال داخل الولاية القضائية التي أُشهِر فيها الإفلاس، فإن أنظمة الإعسار تمنع أي مزيد من التبديد لتلك الأموال. ويجوز للممارسين

المعنيين باسترداد الأموال اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة في نظامهم القضائي للمطالبة بالأموال بوصفهم المالكين الشرعيين، ولتفادي تصفيتها لمنفعة دائنين آخرين.

وتأثير هذا الحظر على المستوى الدولي مُعقَّد جداً، ولكن وجود أنظمة دولية مثل اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشأن إجراءات الإعسار،[49] والقانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال 2014) غالباً ما يُمكِّن من هذا الإيقاف للإجراءات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وينبغي للممارسين أيضاً قراءة هذا القسم وأن يضعوا في حسبانهم الفصل الخامس، القسم 5-8 بشأن "مصالح الأطراف الثالثة" في دعوى الإجراءات التحفظية.

وحالما يتم إشهار الإعسار، يُمكِن لممثل الإعسار الاطلاع على الحسابات المصرفية والملفات القانونية، والسجلات المحاسبية للمدين. ويُمكِّن هذا ممثل الإعسار من تحديد أين توجد الأموال المسروقة، ومباشرة الدعاوى القانونية المناسبة، وتصفية الأموال إذا رأي الممثل أن ذلك مناسب لإعادة الأموال إلى الدولة التي سرقت منها. وسيتعيَّن على الأرجح تنسيق جهود وكيل التفليسة لاسترداد الأموال مع تلك التي تقوم بها النيابة العامة الجنائية.

وغالباً ما تشمل صلاحيات التحقيق القدرة على استجواب الطرف المفلس ومديري الكيان المعسر وكذلك أي شخص لديه معلومات متصلة بهذا الشخص أو الكيان (بما في ذلك المحاسبون والمحامون). وهذه الصلاحيات واسعة النطاق وغالباً ما يمكن إنفاذها بموجب أوامر قضائية. ويلقى كثير منها أيضاً دعما من القدرة على توقيف المدين المتمرد وسجنه. بالإضافة إلى ذلك، تشمل سلطات التحقيق في العادة القدرة على فرض إبراز الدفاتر والسجلات بما في ذلك دفاتر وسجلات المحامين والبنوك. وأي امتياز قانوني للشخص المفلس أو الكيان المعسر يبطل في العادة مفعوله، مما يحرم مرتكب الجريمة من القدرة على الاختباء خلف مستشاريه القانونيين.

وبوجه عام، يُفسَّر تعريف الممتلكات التي يحوزها الشخص المفلس أو الكيان المعسر تفسيرا واسعا ليشمل الممتلكات المادية الملموسة وكذلك الممتلكات المعنوية التي هي منتجات يمكن تتبعها لهذه الممتلكات. وقد تكون لوكلاء الإعسار،[50] وكذلك الدائنين أو شركاء الأعمال أيضا مطالبات مُحدَّدة باسترداد أموال - لا يكون بعضها متاحاً لأي طرف آخر. وقد تشتمل أمثلة هذه المطالبات على المطالبة بالأولوية في استرداد مدفوعات، والمعاملات التي جرت بأقل من قيمتها الحقيقية، والتعاملات التي تنطوي على غش واحتيال. على سبيل المثال، من المحتمل أن المدين قد دفع لبعض الدائنين لعلمه أن إعلان إعساره وشيك، ومن ثمَّ يتيح لهم أفضلية، أو أجرى بعض المعاملات بسعر أقل من القيمة الحقيقية لضمان حصول بعض شركاء أعماله على مزايا بما يضر مصالح الدائنين الآخرين. وتشتمل سبل الانتصاف في هذه الدعاوى غالباً على القدرة على إلغاء المعاملات، وإلغاء عمليات نقل الملكية إلى أطراف ثالثة، وإبطال الحقوق الضمانية.

---

[49] اللائحة التنظيمية لمجلس الاتحاد الأوروبي 1346/2000 المؤرخة 29 مايو/أيار 2000 بشأن إجراءات الإعسار (للإجراءات التي استهلت قبل 26 يونيو/حزيران 2017)؛ واللائحة التنظيمية للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي 848/2015 المؤرخة 20 مايو/أيار 2015 بشأن إجراءات الإعسار.

[50] هذه الدعاوى يجوز أن يرفعها القيميون أو المديرون أو المصفون أو ممثلو الإعسار أو موظفون في مهام مماثلة يعملون لإنجاح أنظمة إعسار كثيرة في قضايا الإعسار.

في عام 2015، استُخدِمت إجراءات الإعسار بنجاح لتعقب أموال سُرِقت في مخطط فساد رسمي في البرازيل. فقد أُدين رئيس بلدية ساو باولو السابق باختلاس أموال دافعي الضرائب بعد أن اكتشفت السلطات أنه كان قد استولى على ما يقرب من 20% من الأموال المخصصة لإنشاء طريق بري سريع حول المدينة. وتم غسل جزء كبير من هذه الأموال من خلال صيارفة غير مُرخَّص لهم، وأودعت في حسابات مصرفية في عدة ولايات أمريكية، ونُقلت ملكيتها إلى شركتين خاصتين تأسَّستا في جزر فيرجن البريطانية. وبعد اكتشاف المخطط، قاضت حكومتا البرازيل وساوباولو بنجاح الشركتين. ثم طالبتا بحقوق الدائنين في دعوى أقيمت في جزر فيرجن البريطانية من أجل تعيين ممثلي إعسار. ووافقت محكمة جزر فيرجن وعيَّنت ممثلين للإعسار للسيطرة على الشركتين. وعلى الفور أُتيح لهم الوصول إلى السجلات والشهود، الأمر الذي مكَّنهم من تجميع الأموال المتبقية مما تعرض للسرقة من أجل إعادتها إلى دافعي الضرائب في البرازيل.

وفي قضية إعسار مصرف بانكو سانتوس في البرازيل، أُرسيت سابقةٌ مهمة بتطبيق القانون البرازيلي على التضارب بين حقوق الدائنين ومصلحة الدولة في المصادرة. ففي بعض الحالات، يوجد تضارب بين مصالح: (أ) متضررين من أفعال إجرامية ارتكبت في سياق إدارة كيان مفلس، و(ب) دائني هذا الكيان. وبموجب القانون البرازيلي، يجب أولاً أن يستفيد من العائدات أو الأموال المتضررون، وأن يكتفي الدائنون بالأموال المتبقية. وأبرمت محكمة الجنايات ومحكمة التفليسة اتفاقاً بشأن كيفية تنسيق دعاوى المحكمتين لضمان أن يتم الصرف أولاً للمتضررين من الأفعال الإجرامية، وأنفذتا الاتفاق.

المراجع

Asner, Marcus a., and Gillian L. Thompson. 2013. "Restitution from the Victim's Perspective: Recent Developments and Future Trends." *Federal Sentencing Reporter* 26 (1): 59–66. https://www.arnoldporter.com/en/perspectives/publications/2013/10/restitution-from-the-victims-perspectiverecent-d__.

Brun, Jean-Pierre, Pascale Helene Dubois, Emile van der Does de Willebois, Jeanne Hauch, Sarah Jaïs, Yannis Mekki, Anastasia Sotiropoulou, Katherine Rose Sylvester, and Mahesh Uttamchandani. 2015. *Public Wrongs, Private Actions: Civil Lawsuits to Recover Stolen Assets*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank and United Nations Office on Drugs and Crime. http://documents1.worldbank.org/curated/en/964411468127796449/pdf/Public-wrongs-private-actions-civil-lawsuits-to-recover-stolen-assets.pdf.

Brun, Jean-Pierre, and Molly Silver. 2019. *Going for Broke: Insolvency Tools to Support Cross-Border Asset Recovery in Corruption Cases*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/publication/going-for-broke.

Civil Law Convention on Corruption. Council of Europe Treaty No. 174 (opened April 11, 1999; entered into force January 11, 2003), Strasbourg, France. https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/090000168007f3f6.

CRS (Congressional Research Service). 2018. "The Alien Tort Statute (ATS): A Primer." Report No. R44947, CRS, Washington, DC. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44947/4.

Davis, Kevin E. 2009. "Civil Remedies for Corruption in Government Contracting: Zero Tolerance versus Proportional Liability." International Law and Justice Working Paper 2009/4, New York University of Law. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1393326.

De Michele, Roberto, Joan Prats, and Isaías Losada Revol. 2018. "Effects of Corruption on Public-Private Partnership Contracts: Consequence of a Zero-Tolerance Approach."

Discussion Paper No. IDB DP 625, Inter-American Development Bank, Washington, DC. https://publications.iadb.org/en/effects-corruption-public-private-partnership-contracts-consequences-zero-tolerance-approach.

Deming, Stuart H. 2010. *The Foreign Corrupt Practices Act and the New International Norms*. 2nd ed. Chicago: American Bar Association.

Mena, Teresa Tovar, and Viviana Chávez Bravo. 2019. "Peru." In *The Anti-Bribery and Anti-Corruption Review, 8th ed.*, edited by Mark F. Mendelsohn, 245–57. London: Law Business Research Ltd. https://thelawreviews.co.uk/edition/the-anti-bribery-and-anti-corruption-review-edition-8/1210835/peru.

Messick, Richard E. 2016. "Legal Remedies for Victims of Bribery under U.S. Law." Paper, Legal Remedies for Grand Corruption series, Open Society Foundations, New York. https://www.justiceinitiative.org/uploads/58dc15ea-f2c9-4bfa-894f-0d007145b230/legal-remedies-5-messick-20160601_1.pdf.

Meyer, Olaf, ed. 2009. *The Civil Law Consequences of Corruption*. Baden-Baden, Germany: Nomos Verlag.

Ministry of Justice (UK). 2011. "The Bribery Act of 2010: Guidance about Procedures which Relevant Commercial Organisations Can Put into Place to Prevent Persons Associated with Them from Bribing." Guidance document, UK Ministry of Justice, London. http://www.justice.gov.uk/downloads/legislation/bribery-act-2010-guidance.pdf.

Oduor, Jacinta Anyango, Francisca M. U. Fernando, Agustin Flah, Dorothee Gottwald, Jeanne M. Hauch, Marianne Mathias, Ji Won Park, and Oliver Stolpe. 2014. *Left Out of the Bargain: Settlements in Foreign Bribery Cases and Implications for Asset Recovery.* Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://star.worldbank.org/sites/star/files/9781464800863.pdf.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and World Bank. 2012. *Identification and Quantification of the Proceeds of Bribery: A Joint OECD–StAR Analysis.* Rev. ed. Paris: OECD. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264174801-en.pdf?expires=1600641659&id=id&accname=guest&checksum=337609114C09DBA4A84487B212880DF3.

OECD Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions (OECD Anti-Bribery Convention) (adopted 1997; entered into force 1999), Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://www.oecd.org/daf/anti-bribery/ConvCombatBribery_ENG.pdf.

Raeschke-Kessler, Hilmar, and Dorothee Gottwald. 2008. "Corruption." In *The Oxford Handbook of International Investment Law*, edited by Peter Muchlinski, Federico Ortino, and Christoph Schreuer, 584–616. Oxford: Oxford University Press.

Spalding, Andrew b. 2014. "Corruption, Corporations, and the New Human Right." *Washington University Law Review* 91 (6): 1365–1428. https://openscholarship.wustl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=6100&context=law_lawreview.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2014. *UNCITRAL Model Law on Cross-Border Insolvency with Guide to Enactment and Interpretation*. New York: United Nations. https://www.uncitral.org/pdf/english/texts/insolven/1997-Model-Law-Insol-2013-Guide-Enactment-e.pdf.

United Nations Convention against Corruption (UNCAC), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

Vega, Matt a. 2010. "Balancing Judicial Cognizance and Caution: Whether Transnational Corporations Are Liable for Foreign Bribery under the Alien Tort Statute." *Michigan Journal of International Law* 31 (2): 385–447. https://repository.law.umich.edu/mjil/vol31/iss2/4/.

Young, Simon N. M. 2009. "Why Civil Actions against Corruption?" *Journal of Financial Crime* 16 (2): 144–59. https://www.researchgate.net/profile/Simon_Young7/publication/235310574_Why_civil_actions_against_corruption/links/57e3101e08aedde5f3659fe8/Why-civil-actions-against-corruption.pdf.

11. إجراءات المصادرة الداخلية التي تُنفَّذ في بلدان أجنبية

11-1 ملاحظات استهلالية:

في ظروف مُعيَّنة، قد لا يُمكِن للممارسين الحصول على أمر المصادرة الجنائية الداخلية أو بدون إدانة جنائية أو إنفاذ أمر المصادرة في بلد أجنبي وفقاً لطلب المساعدة القانونية المتبادلة والإجراءات المدنية. فقد توجد إشكاليات في الإطار القانوني؛ أو عقبات قانونية (مثل الحصانات أو قوانين التقادم أو رفض تسليم المطلوبين)؛ أو الافتقار إلى الموارد أو الإرادة السياسية.[1] (انظر الفصل الثاني، القسم 2-8 للاطلاع على شرح لهذه العقبات).

في هذه الحالات - وحيثما تتعلق الأفعال الإجرامية بولايات قضائية أخرى (مثل الرشوة أو غسل عوائد الفساد) - قد يقرر الممارسون مساندة جهود سلطة أجنبية لتعقب الأموال من خلال توجيه تهم جنائية أو المصادرة بدون حكم إدانة أو إجراءات مدنية ضد الأفراد أو الأموال التي لهم اختصاص عليها. وعوضاً عن ذلك، يجوز أن تقرر السلطة الأجنبية بشكل مستقل بدء إجراءات مصادرة جنائية أو بدون حكم إدانة أو إجراءات مدنية.

وعلى وجه الخصوص، فإن دعاوى المصادرة أو رد الأرباح المكتسبة من عقود حكومية تمت ترسيتها بشكل غير مشروع غالباً ما تباشرها الولاية القضائية التي تكون الشركة المستفيدة مسجَّلة أو مُؤسَّسة فيها أو توجد فيها عملياتها الرئيسية، وليس في الولاية القضائية التي قامت بترسية العقد. وفي هذا السياق، قد تلقى الولاية القضائية طالبة المساعدة (أي الولاية التي قامت بترسية العقد) تحديات هائلة في إثبات أنها تمتلك صك أو حقوق ملكية سابقة لهذه الأرباح لأن الأرباح لم تصبح قط ملكية حكومية. وفي هذه القضية، قد تنظر الحكومة الساعية للحصول على انتصاف في المطالبة بتعويض أو رد الحقوق بالانضمام إلى دعاوى استُهِلت في الولاية القضائية التي تتولى الملاحقة الجنائية.[2]

وحينما ترفع ولاية قضائية أجنبية دعوى مصادرة أو إجراءات مدنية ضد شخص محل التحقيق أو أموال موجودة في أراضيها، فإن السلطة المركزية في الولاية القضائية التي ارتُكِبت فيها أفعال الفساد فعلياً "تفقد السيطرة" على القضية ما لم تتدخل دولتها بصفتها طرفاً مدنيا أو مدعياً خاصاً (كما هو مُبيَّن في الإطارين 11-4 و11-5). ولأن القضية إجراءات داخلية للولاية القضائية الأجنبية، فإن الولاية التي تضررت من أفعال الفساد ليس لديها سلطة اختيار اتجاه الإجراءات أو تحديد كيفية إدارة الدعوى. ويكون وضعها محدودا، وقد تتاح لها خيارات أقل لاسترداد الأموال. ولذلك، لا يختار الممارسون غالباً هذا الأسلوب إلا بعد دراسة

[1] على سبيل المثال، في قضية تيودورو أوبيانغ نائب رئيس غينيا الاستوائية (انظر الفصل الثاني، الإطار 2-10)، أقامت غينيا الاستوائية دعوى ضد فرنسا أمام محكمة العدل الدولية بسبب انتهاك الحصانة الدبلوماسية الممنوحة لأوبيانغ.

[2] بالطبع، يجوز أيضاً أن تختار الولاية القضائية طالبة المساعدة في هذه القضية أن تباشر إجراءات داخلية للمصادرة أو رد الأرباح وترسل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لإنفاذ أوامرها القضائية.

أو تجريب كل الآليات الأخرى، ومنها المصادرة الجنائية الداخلية أو بدون حكم إدانة (والإنفاذ وفقاً لطلب المساعدة القانونية المتبادلة) أو الإجراءات المدنية.

ويتوقف اختيار هذا النهج بشكل استباقي على عوامل مختلفة يجب التحقق منها في البداية (انظر الفصل الثاني بشأن وضْع إستراتيجية) من خلال آليات التعاون غير الرسمية والرسمية. ومن بين العوامل التي سيتم تناولها:

- قدرات واستعداد الولاية القضائية الأجنبية لمباشرة إجراءات التحقيق والمصادرة؛
- التزام الولاية القضائية المتضررة من أفعال الفساد بتقديم المساعدة القانونية المطلوبة في الإجراءات في الدولة الأجنبية؛
- اتفاق على إعادة الأموال.

2-11 الاختصاص القضائي

يجب أن يكون لدى السلطة الأجنبية اختصاص قضائي للتحقيق والملاحقة الجنائية للأفعال الإجرامية. وتلزم المعاهدات الدولية أو تُشجِّع الدول الأطراف على اعتماد تدابير ترسي اختصاصاً قضائيا واسعا على جرائم الفساد.[3] على سبيل المثال، يجب أن تكون لدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولاية قضائية على الأفعال المُجرَّمة التي ترتكب داخل إقليمها، أو يرتكبها أحد مواطنيها، أو ترتكب في حقه، أو بواسطة أو ضد شخص بدون جنسية لديه مسكن معتاد في أراضيها. [4] في القضايا التي يُطبَّق فيها مبدأ "التسليم أو المقاضاة" (المُبيَّن في الإطار 11-4)، تتأكد الولاية القضائية بموجب تفويض الإجراءات القانونية.

في القضايا التي لا تشمل مواطنين، أو التي تُرتَكب فيها فقط بعض عناصر فعل إجرامي في بلد أجنبي أو بما يضر مصالح هذا البلد، قد يكون تحديد الاختصاص القضائي ممكناً (انظر أيضا الفصل الثاني، الإطار 2-10). وتدعي بعض السلطات اختصاصها القضائي حتى إذا كانت أفعال هامشية متصلة بجرم قد "لامست" أراضيها. (يناقش الإطار 11-1 سبلاً مبتكرة لتحديد الاختصاص القضائي).

[3] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 42؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 15؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 4. انظر أيضا اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية ("اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية")، المادة 4؛ والتوصية الثالثة ("جريمة غسل الأموال") من توصيات مجموعة العمل المالي (2019).

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 42. تشمل الأفعال المُجرَّمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رشوة موظفين عموميين وطنيين وأجانب (المادتان 15-16)؛ واختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي (المادة 17)؛ واكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم بأنها عائدات إجرامية وغسل الأموال (المادة 23). والأفعال الإجرامية المحتملة التي تُشجِّع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف فيها على سن تشريعات بشأنها تشمل استغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظائف والإثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص والاختلاس.

الإطار 11-1 تحديد الاختصاص القضائي حيث وقعت أفعال محدودة في الإقليم

قد يبدو تحديد الاختصاص القضائي صعباً في الحالات التي لا تشمل مواطنين، والتي تُرتكب فيها فقط بعض عناصر فعل إجرامي في بلد مُعيَّن أو بما يضر بمصالح هذا البلد. ولكن العديد من البلدان ابتكرت سبلاً للقيام بهذه المهمة. وفيما يلي بعض العوامل التي تأخذها في الحسبان:

- *المعاملات المالية في الإقليم.* وقد أيَّدت المحكمة الأمريكية العليا إدانة مدعى عليهم استخدموا تحويلات برقية بين الولايات في مخطط للاحتيال على حكومة أجنبية بشأن عائدات ضريبية. [أ]
- *منشأ الأنشطة.* في *البرازيل*، تكفي مكالمة هاتفية، أو رسالة بالفاكس، أو بالبريد الإلكتروني من البرازيل في تحديد الاختصاص القضائي على فعل رشوة أجنبي.
- *الصلة بجرائم أخرى ارتكبت في الإقليم.* في فرنسا، يمكن تحديد الاختصاص القضائي على جرائم ارتكبت في بلد أجنبي إذا أمكن ربط تلك الجرائم بجرائم ارتكبت في فرنسا. [ب]
- *جرائم غسل الأموال.* يجوز أن تُحدِّد البلدان ولايتها القضائية على جرائم غسل الأموال إذا كان يُشتبه بأن الأموال أو الأصول البديلة لها من منشأ إجرامي أو توجد داخل حدود ولايتها (الإطار 11-3).
- *عمليات تحويل العملة الوطنية (حتى إذا كانت خارج الإقليم).* في عام 2009، أقامت وزارة العدل الأمريكية دعوى لمصادرة عائدات رشوة دفعتها (في سنغافورة بالعملة الأمريكية شركة أجنبية) لابن رئيسة وزراء بنغلاديش السابقة. ج وقدَّمت الوزارة مرافعة ناجحة مؤداها أن تحويل العملة الأمريكية بين المؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة لا بد أنه تم من خلال بنوك مراسلة أمريكية. وكان هناك أساس آخر للاختصاص القضائي هو أن الشركة الأجنبية التي قدَّمت الرشوة مسجلةٌ في بورصة نيويورك للأوراق المالية وتخضع للقوانين واللوائح الأمريكية.
- *الجرائم الماسة بالمصالح الوطنية.* يخضع المواطنون الأجانب للمسؤولية الجنائية عن جرائم ارتكبت خارج أوكرانيا إذا ارتكبوا جرائم خطيرة تمس حقوق وحريات المواطنين الأوكرانيين أو ضارة بمصالح أوكرانيا.

أ. قضية باسكوانتينو ضد الولايات المتحدة، 544 U.S. 349، (2005). أكَّدت وزارة العدل الأمريكية أيضا اختصاصها على بريدجستون، وهي شركة مقرها في اليابان بشأن انتهاكات بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية، وكذلك قانون شيرمان بشأن أساس رسائل البريد الإلكتروني المرسلة بين اليابان والولايات المتحدة فيما يتعلق بمخطط الرشوة. انظر قضية الولايات المتحدة ضد بريدجستون كورب، رقم 11-651، استعلام، (S.D Tex. 2011)، https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal-fraud/legacy/2011/10/18/09-15-11bridgestone-information.pdf.

ب. محكمة النقض، 23 أبريل/نيسان 1981.

ج. 18 U.S.C. § 981(a)(1)(C): أي ممتلكات عقارية أو شخصية تُشكِّل أو تنبع من عائدات يمكن اقتفاء أثرها إلى انتهاك [...]

تُوسِّع معظم القوانين نطاق الاختصاص القضائي متجاوزا ما هو أكثر من المواطنين ليشمل الشركات التي تم تأسيسها (أو مجرد أنها تعمل) في الولاية القضائية بالنسبة لأفعال الرشوة التي تُرتَكب في ولاية قضائية أخرى. ويعرض الإطار 11-2 الأسس لهذا الاختصاص القضائي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.[5]

يعرض الإطار 11-3 أمثلة بشأن كيفية تحديد اختصاص قضائي للملاحقة القضائية لجرائم غسل الأموال في عدة بلدان.

الإطار 11-2 أسس الاختصاص القضائي بشأن المواطنين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة

المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، يفرض قانون مكافحة الرشوة لعام 2010 جزاءات جنائية على المنظمات أو الشركات التي يدفع موظفوها أو وكلاؤها أو الفروع التابعة لها رشى في سياق أنشطة أعمال المنظمة في أي مكان في العالم. وأيما بنك أجنبي له فرع صغير في لندن سيتحمَّل المسؤولية الجنائية إذا دفع أحد موظفيه أو وكلائه أو الفرع التابع له في أي بلد رشوة حتى لو كانت الرشوة قد تمت بموافقة الفرع الموجود في المملكة المتحدة أو من خلاله. ومجرد وجود مكتب الفرع سيمنح النيابة العامة والمحاكم في المملكة المتحدة اختصاصاً قضائياً. ويتناول القسم السابع من القانون تقاعس المنظمات التجارية عن منع الرشوة: الجرم الذي ترتكبه "منظمة تجارية ذات صلة" إذا قدم شخص مرتبط بها رشوة لشخص آخر بقصد الحصول أو الاحتفاظ بعمل تجاري أو ميزة في ممارسة أنشطة الأعمال للمنظمة.

واتهم مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة مجموعة سويت وأدانها بسبب فعل مُجرَّم بمقتضى قانون مكافحة الرشوة، القسم السابع. وقضت المحكمة بأن الشركة تتحمل المسؤولية لأن الفرع التابع لها في قبرص (سيريل سويت) قدم مدفوعات غير مشروعة لمواطن غير بريطاني (خالد البادي نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار العقاري في شركة العين الأهلية للتأمين) للفوز بعقد بناء فندق في دبي.[أ]

الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، يرسي قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية الاختصاص القضائي في ثلاثة مواضع:

- في القضايا التي تتعلق بجهات الإصدار، أي مسؤول أو مدير أو موظف أو وكيل أو صاحب مصلحة يتصرف نيابةً [مُعدَّل على أساس البند 78dd-1، القسم 30A من قانون الأوراق المالية والبورصات لعام 1934] عن شركة تُصدِر أوراقاً مالية في الولايات المتحدة
- في القضايا ذات الاهتمامات الداخلية، أي شخص اعتباري مؤسَّس وفقاً للقانون الأمريكي أو يوجد مقره في الولايات المتحدة، أو أي مواطن أمريكي عن أفعال متصلة بدفع مبالغ غير مشروعة حتى عندما تحدث تلك الأفعال خارج الولايات المتحدة

(تابع في الصفحة التالية)

[5] من بين الدول الثماني والثلاثين الأطراف في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 37 دولة يُغطِّي اختصاصها القضائي المواطنين والشركات.

الإطار 11-2 أسس الاختصاص القضائي بشأن المواطنين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة *(تابع)*

- فيما يتعلق بالاختصاص الإقليمي، المواطنون الأجانب أو الشركات الأجنبية الذين يتصرفون على نحو يساند دفع رشوة أثناء وجودهم في أراضي الولايات المتحدة.

في دعوى أُقيمت بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية ضد ألكاتل لوسنت، وافقت شركة الاتصالات التي يوجد مقرها في باريس وثلاث من الشركات التابعة لها على دفع أكثر من 137 مليون دولار لتسوية التهم التي وجَّهتها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية.[ب] وجاء في شكوى الهيئة أن ألكاتل قدَّمت رشى بشكل مباشر أو غير مباشر الى مسؤولين حكوميين أجانب من أجل الفوز بعقود في كوستاريكا وهندوراس وماليزيا وتايوان والصين باستخدام البريد ووسائل أخرى وأدوات للتجارة بين الولايات في الولايات المتحدة وتقديم مدفوعات غير مشروعة من خلال بنوك أمريكية.[ج]

ويُعفَى المسؤولون الأجانب الذين يتلقون رشاوى من الملاحقة القضائية بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية. ولكن يجوز مقاضاتهم عن غسل الأموال فيما يتعلق بهذه المدفوعات إذا كان للولايات المتحدة بخلاف ذلك اختصاص قضائي على جريمة غسل الأموال.

علاوةً على ذلك، يجوز مقاضاة المسؤول الأجنبي الذي يتلقى رشوة بموجب قانون السفر لعام 1961 (18 U.S.C. § 1952) أو عن جريمة الاحتيال عبر التحويلات الإلكترونية أو البريد (18 U.S.C §§ 1341, 1343) والقوانين المتصلة بها حتى عندما يتعذر مقاضاتهم بموجب قانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية.

وقد يستخدم التشريع أيضا تعريفاً واسعاً لجرائم غسل الأموال لإرساء الاختصاص القضائي - مثل التشريع الذي يسمح بالجرائم الأصلية لغسل الأموال إذا ارتُكِبت في ولاية قضائية أخرى وفقاً لما تقضي به معايير مجموعة العمل المالي. (يتناول الإطار 11-3 الأسس لهذا الاختصاص القضائي في خمسة بلدان). ففي بعض الولايات القضائية، تباشر السلطات الملاحقة الجنائية للجرائم التبعية التي ترتكب على الصعيد الداخلي ويقصد بها التحضير أو التشجيع على أعمال الفساد التي تُرتكب في ولاية قضائية أخرى (على سبيل المثال التآمر وتلقي أموال متأتية من الجريمة والتواطؤ).[د] وأخيراً، تسمح بعض الولايات بإجراءات المصادرة بدون إدانة جنائية لحسابات المراسلة في بنوك أجنبية التي تودع فيها عائدات غير مشروعة لحساب عميل في الخارج.[هـ]

أ. انظر مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة. 2016. "الحكم على مجموعة سويت وإلزامها بدفع 2.25 مليون جنيه إسترليني بعد إدانتها بموجب قانون مكافحة الرشوة". بيان صحفي، 19 فبراير/2016. https://www.sfo.gov.uk/2016/02/19/sweett-group-plc-sentenced-and-ordered-to-pay-2-3-million-after-bribery-act-conviction/؛ ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، "مجموعة سويت"، معلومات متعلقة بالقضية (أحدث تعديل 12 مايو/أيار 2016)، https://www.sfo.gov.uk/cases/sweett-group/.

ب. هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. 2010. "هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تتهم ألكاتل لوسنت بانتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية". بيان صحفي، 27 ديسمبر/كانون الأول، 2010. https://www.sec.gov/news/press/2010/2010-258.htm.

ج. انظر قضية هيئة الأوراق المالية والبورصات *ضد ألكاتل لوسنت*، رقم 10-cv-24620، (مقاطعة فلوريدا الجنوبية) شكوى (الفقرة 46)، https://www.sec.gov/litigation/complaints/2010/comp21795.pdf.

د. على سبيل المثال، يجوز للسلطات الفرنسية توجيه تهمٍ إلى أجنبي لمشاركته في مؤامرة للتحضير لعملية غسل أموال في فرنسا، حتى إذا لم يرتكب هذا الفرد العمل الإجرامي الفعلي في فرنسا (محكمة النقض، 20 فبراير/شباط، 1990).

هـ. وبموجب التشريع 18 U.S.C. § 981(k)، تمتلك المحاكم الأمريكية سلطة الأمر بمصادرة مبالغ مالية مودعة في حسابات مراسلة لبنك أجنبي في الولايات المتحدة تعادل قيمة العائدات غير المشروعة التي أودعها عميل في البنك الأجنبي. وبوجه عام، لا يُستخدَم هذا الحكم إلا إذا كانت الولاية القضائية الأجنبية غير قادرة أو غير راغبة في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة لتقييد التصرف في هذه الأموال أو مصادرتها.

الإطار 11-3 الاختصاص القضائي لمقاضاة مرتكبي جرائم غسل الأموال في البرازيل وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

البرازيل

في البرازيل، تم تعديل القانون الاتحادي رقم 9.613 المؤرخ 3 مارس/آذار 1998 بالقانون الاتحادي رقم 12.683 لعام 2012 والذي اعتمد مفهوماً واسعاً لغسل الأموال بحجب قائمة الجرائم الأصلية. ويتيح هذا التعديل التشريعي للبرازيل اختصاصا قضائيا أوسع نطاقاً لمساعدة المتضررين الأجانب.

فرنسا

تدين المحاكم الفرنسية المدعى عليهم المتهمين بتلقي عائدات جرائم ارتكبت في الخارج حينما تثبت الأدلة الظرفية أنهم كانوا يعرفون أو كان حرياً بهم أن يعرفوا أن هذا المال من مصدر غير مشروع. أ ويُجرِّم القانون الجنائي الفرنسي، البند 321-1 "*إخفاء عائدات الفساد*" - بمعنى تلقي أموال اكتسبت بطريق غير مشروع أو الاحتفاظ بها أو إخفائها أو نقلها، أو القيام بدور وسيط في ذلك مع العلم بأن هذه الأموال تم الحصول عليها بارتكاب جريمة أو جنحة.

وبالمثل، تُجرِّم فرنسا غسل عائدات الجرائم الأصلية التي تُرتكَب في الخارج. على سبيل المثال، أدانت محاكم فرنسية وزيرا نيجيريا سابقا استخدم رشى دُفِعت في نيجيريا في شراء مساكن في فرنسا. فقد ارتكبت كل عناصر جريمة الرشوة في نيجيريا لكن المحاكم الفرنسية مارست اختصاصها على أنشطة غسل الأموال. [ب]

سويسرا

تقاضي سويسرا أيضاً -استخدام الأدلة الظرفية والمساومات القضائية في أحيان كثيرة-أصحاب الحسابات، والمالكين المنتفعين والوسطاء ذوي النوايا السيئة الذين يسيطرون على حسابات مصرفية أُودِعت فيها عوائد مشبوهة أو أدوات للجريمة. وغالباً ما يجري مصادرة الأموال المودعة في حسابات المراسلة من خلال إجراءات لا تستند إلى حكم إدانة.

المملكة المتحدة

تقاضي السلطات في المملكة المتحدة مرتكبي جرائم الإخفاء أو التحويل أو النقل لعائدات إجرامية متأتية من جرائم ارتكبت في الخارج إذا كانت الجرائم الأصلية تُشكِّل أيضاً أفعالاً يُجرِّمها قانون المملكة المتحدة.[ج] ويمكن لمسؤولي النيابة الاعتماد على الأدلة الظرفية لإثبات أن المال مصدره بوجه عام "سلوك إجرامي"، ولا يتوجب عليهم إثبات أن المال اكتسب بواسطة عمل إجرامي مُعيَّن. [د]

الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، تشمل الجرائم الأصلية لغسل الأموال رشوة مسؤولين أجانب، واختلاس أموال عامة، والاحتيال من قِبَل بنك أجنبي أو عليه، وأي جريمة ستكون الولايات المتحدة ملزمة بتسليم مرتكبها بموجب معاهدة دولية. [هـ] ويجوز استخدام دعاوى المصادرة بدون إدانة جنائية في مصادرة عائدات نفس الجرائم التي ترتكب في الخارج، وكذلك الأموال التي تنطوي على معاملات لغسل الأموال. وفي هذه الحالات، يُمكِن للولايات المتحدة أن تسعى إلى مصادرة عائدات جرائم الفساد

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 11-3 الاختصاص القضائي لمقاضاة مرتكبي جرائم غسل الأموال في البرازيل وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة *(تابع)*

المُحتفظ بها داخل أراضيها وعائدات الجريمة خارج الولايات المتحدة إذا كانت الجريمة الأصلية قد وقعت في الولايات المتحدة.

وفي الملاحقة الجنائية لرئيس وزراء أوكرانيا السابق بافلو لازارينكو بسبب غسل الأموال، أنشأت النيابة العامة اختصاصاً قضائيا بإظهار أن الأموال التي تم تلقيها من خلال بنوك في سان فرانسيسكو كانت عوائد أفعال ابتزاز ورشوة ارتُكبت في أوكرانيا.[9]

أ. انظر قضية «انغولاجيت» (محكمة باريس، الدائرة الحادية عشرة، الشعبة الثالثة، 29 أكتوبر/تشرين الأول، 2009)، التي حوكم فيها عدد من المشتبه بهم والمسؤولين السابقين في فرنسا بتهم الاتجار في الأسلحة، والرشوة، وغسل الأموال على الرغم من أن بعض الجرائم الأصلية ارتُكِبت في أنغولا.

ب. محكمة استئناف باريس، دائرة الجنايات، الشعبة (أ)، 8 مارس/آذار، 2009 (فرنسا): https://shellandenitrial.org/wp-content/uploads/2018/07/France-Court-Doc-2-ETETE-translation-20091215093409518-ETETE-Appeal_English.pdf.

ج. «قانون عائدات الجريمة لعام 2002 (المملكة المتحدة)، القسمان 327 و 340 (2).

د. دائرة الادعاء الملكية، قانون عائدات الجريمة لعام 2002، جرائم غسل الأموال (المملكة المتحدة)، https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2002/29/part/7.

هـ. الباب 18 من قانون الولايات المتحدة، 1956(ج)(7)(ب)، 981.

و. الولايات المتحدة ضد بافل إيفانوفيتش لازارينكو، 564 F.3d 1026 (الدائرة التاسعة 2009).

11-3 إجراءات استهلال الدعوى

ينبغي للممارسين أن يدركوا أن إجراءات المصادرة الجنائية الداخلية في بلدان أجنبية لا تعتمد فقط على تقديم طلب من الولاية القضائية التي ارتكبت فيها جريمة الفساد. إذ يجوز للسلطات الأجنبية أن تباشر الدعوى بشكل مستقل على أساس معلومات تم الحصول عليها عبر مختلف القنوات. (يعرض الإطار 11-4 بعض هذه المصادر للحصول على المعلومات). وفي نهاية المطاف تقرر السلطات الأجنبية هل ستباشر الدعوى وكيفية السير فيها.

11-4 دور الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد في التحقيقات والملاحقات القضائية الأجنبية

حالما تشرع السلطات في بلد أجنبي في إجراء تحقيق، يتعين على الممارسين في تلك الولاية القضائية تجميع الأدلة في الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد لإثبات وقوع الفساد أو الجرائم الأصلية لغسل الأموال. في بعض الولايات القضائية مثل بلجيكا، قد تتيح الإحالة الذاتية لدعوى جريمة غسل الأموال الملاحقة القضائية حتى في غياب إثبات للجريمة الأصلية، إذا كانت قد أُجريت معاملة في ظروفٍ تظهر بوضوح أن المدعى عليه لا بد أنه كان يدرك أن المعاملة تتضمن عائدات اكتسبت بطريقة غير مشروعة.

الإطار 11-4 أمثلة لمصادر المعلومات لإجراءات المصادرة التي تشرع في اتخاذها ولاية قضائية أجنبية

1.تقديم الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد شكوى أو اطلاع السلطات في ولاية قضائية أجنبية على الأدلة وملفات القضية.

غالباً ما يُستخدَم هذا المصدر حينما تسعى الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد إلى المضي قدما في إجراءات القضية في بلد أجنبي. وفي الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، قد يُسمَح أيضا لتلك الولايات الساعية إلى استرداد أموال مكتسبة من جرائم الفساد بأن تستهل (بوصفها طرفاً مدنياً) تحقيقات أو إجراءات جنائية فيما يتعلق بتلك الأموال، مثل تحقيقات بشأن غسل تلك الأموال أو إجراءات جنائية لملاحقتها.

2. تقدم الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

يتضمَّن طلب المساعدة القانونية المتبادلة في العادة معلومات مُفصَّلة عن الأشخاص محل التحقيق والجرائم المزعومة وتدفقات الأموال. وقد تؤدي هذه المعلومات إلى أن تستهل الولاية القضائية متلقية الطلب تحقيقاً من جانبها بشأن غسل الأموال، أو رشوة أجانب أو جرائم أخرى ربما وقعت داخل أراضيها أو شارك فيها مواطنوها. ويحدث هذا بشكل منهجي تقريباً في سويسرا، وبصورة متكررة نسبيا في ولايات قضائية أخرى.

ففي سويسرا، يُسمَح للسلطات بوجه عام بإجراء تحقيقات أوسع وأعمق مما يُتاح في إطار طلب تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك فحص حسابات مصرفية غير مذكورة في الطلب. وفي معظم الحالات، يتم اتخاذ إجراءين مختلفين في الولاية القضائية الأجنبية: الأول الاستجابة لطلب المساعدة القانونية والثاني متابعة توجيه تهم غسل الأموال من خلال النظام القضائي المحلي.

3. التقارير الإخبارية والإعلامية تغطِّي قضايا الفساد وغسل الأموال.

تجتذب قضايا الفساد، ولا سيما تلك التي تشمل أشخاصا ذوي مخاطر بحكم مناصبهم، تغطية إعلامية واسعة. وقد تكشف هذه التغطية عن الصلات بالولايات القضائية الأجنبية، تلك الصلات قد يلتقطها الممارسون الذين يقررون الشروع في إقامة دعوى أو الموظفون المعنيون بالامتثال بالقواعد المصرفية ليُقدِّموا بلاغاً عن معاملة مشبوهة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى بدء تحقيق.

وفي السنوات الأخيرة، أدت تحريات "اتحادات" صحفيي التحقيقات والتسريبات الإعلامية إلى إطلاق العديد من القضايا، منها قضية أوراق بنما (الفصل الثامن، الإطار 8-8)، وقضية تسريبات لواندا، وأوراق الفردوس، والمغسلة الروسية.

4. المؤسسات المالية تقدِّم بلاغات عن معاملات مشبوهة

حينما تشتبه المؤسسات المالية بأن أنشطة أو معاملات تنطوي على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، فإنه يجب عليها إبلاغ وحدات التحريات المالية بما يساورها من شكوك بتقديم بلاغات عن معاملات مشبوهة. ومن المفروض أن تقوم وحدات التحريات المالية بتحليل هذه البلاغات وتوزيع تقارير على أجهزة إنفاذ القانون، أو على وحدات التحريات المالية الأخرى من خلال مجموعة إيغمونت. وقد تفتح أجهزة إنفاذ القانون بعد ذلك تحقيقاً على أساس المعلومات التي قدَّمتها وحدات التحريات المالية.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 11-4 أمثلة لمصادر المعلومات لإجراءات المصادرة التي تشرع في اتخاذها ولاية قضائية أجنبية *(تابع)*

5. تطبيق مبدأ "التسليم أو المحاكمة".

إنَّ الولايات القضائية التي ترفض تسليم مواطنين مطلوبين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 44(11) مُلزَمةٌ بإحالة القضية إلى سلطاتها الداخلية لاتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية إذا طلبت منها ذلك الولاية القضائية طالبة المساعدة. [ب]

وفي فرنسا، تُتخذ إجراءات الملاحقة القضائية داخلياً للجرائم التي تصل عقوبتها إلى السجن خمس سنوات على الأقل حالما يُرفض طلب تسليم المطلوبين على أساس الإجراءات القانونية الواجبة أو إذا كانت العقوبة تتعارض مع النظام العام الفرنسي (القانون الجنائي [فرنسا]، المادة 113-8-1).

6. اتفاق الأطراف على نقل إجراءات الملاحقة القضائية.

وفقا للمادة 47 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تنظر الدول الأطراف في الاتفاقية في إمكانية نقل إجراءات الملاحقة المتعلقة بفعل مُجرَّم وفقاً لهذه الاتفاقية في الحالات التي يكون فيها هذا النقل في صالح حسن سير العدالة. وعندما يتعلق الأمر بعدة ولايات قضائية، فإن نقل إجراءات الملاحقة القضائية يفيد في تركيز تلك القضايا.

أ. من التنظيمات الصحفية البارزة في هذا المجال الكونسرتيوم العالمي للصحفيين الاستقصائيين، https://www.icij.org/; and the Organized Crime and Corruption Reporting Project (OCCRP)، https://www.occrp.org/.

ب. انظر أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، البند [12] 16، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، البند 2[9]6.

حتى إذا قدَّمت الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد ملف القضية في بادئ الأمر، فإن الولاية القضائية الأجنبية ستحتاج على الأرجح إلى معلومات إضافية ومساعدة قانونية (من بينها روايات شهود، وسجلات مالية، وبيانات مصرفية أو وثائق للشركات). ويمكن طلب هذه المعلومات من خلال المساعدة غير الرسمية أو طلب للمساعدة القانونية المتبادلة. ولكن حينما تُطلَب هذه المعلومات، من الضروري تقديم إجابة. وبدون الاهتمام المتواصل بالقضية والاستجابة لطلبات الولاية الأجنبية سيكون نجاح الملاحقة الخارجية محدودا أو مستحيلا. (يناقش الإطار 11-5 أهمية هذا التعاون في قضية هايتي). وعلى أي حال من الضروري إيجاد قناة للتواصل تتيح تبادل المعلومات.

في معظم البلدان العاملة بالقانون المدني، يمكن للولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد المشاركة كمتظلم أو متضرر (يشار إليه في بعض الولايات بتعبير "المدعي") إلى حد ما في إجراءات التحقيق والمحاكمة وإصدار الحكم أو المصادرة. ويجوز للمتظلمين والمتضررين حضور إجراءات المحاكمة والتشاور مع الممارسين بشأن سير إجراءات التحقيق والملاحقة. وتُشجِّع ولايات قضائية كثيرة الممارسين على إشراك المتضررين في كل المراحل - ولا سيما في إجراءات إصدار الحكم أو المصادرة من أجل تسهيل الانتصاف المباشر من المحكمة. ويجوز التشاور مع المتضررين بشأن الأوامر التي ستُطلب من المحكمة وقد تتاح لهم الفرصة للإدلاء بشهادتهم. ولكن في نهاية المطاف تكمن في أيدي الممارسين مهمة اتخاذ القرارات بشأن كيفية المضي قدما في الإجراءات، ومن ينبغي استجوابهم، والتعويض أو جبر الضرر الذي سيُطلب من المحكمة.

الإطار 11-5 الدور المهم للولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد

خلفية: في الفترة من مايو/أيار 2001 إلى أبريل/نيسان 2003، تلقَّى روبرت أنطوان - المدير السابق للشؤون الدولية في شركة الاتصالات الوطنية المملوكة للدولة في هايتي (هايتي تيليكو) رشى من ثلاث شركات اتصالات أمريكية، وقام بغسل الرشى من خلال وسطاء.

التعاون بين هايتي والولايات المتحدة: لم تستطع هايتي اتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية ضد أنطوان أو أحدٍ من الوسطاء المتورطين لأنها كانت تفتقر إلى أحكام قانونية كافية، بما في ذلك التشريع اللازم لمكافحة جرائم الفساد، وأدوات التحقيق اللازمة لإثبات فعلٍ مُجرَّم. وبحثت سلطات هايتي القضية مع السلطات الأمريكية وقررت في نهاية المطاف أن أفضل نهجٍ ينبغي اتباعه هو مساندة شروع الولايات المتحدة في إقامة دعوى.

وأقامت الولايات المتحدة دعوى لمقاضاة أنطوان على تآمره لارتكاب غسل الأموال فيما يتصل بمخطط رشوة أجانب، ورفعت كذلك دعاوى ضد الراشي والوسطاء على تآمرهم لارتكاب انتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية وغسل الأموال. وتعاونت سلطات هايتي بالسعي بنشاط وتقديم جميع الأدلة والمعرفة التي احتاج إليها المدعون الأمريكيون. وتلقَّى طائفة من السلطات منها وحدة التحريات المالية الهايتية، والشرطة الوطنية، ووزارة العدل والأمن العام طلبات تمت تلبيتها لتقديم المساعدة. ولولا هذا التعاون، لكان من المستحيل اتخاذ إجراء الملاحقة القضائية في الولايات المتحدة.

الإدانة وإصدار الحكم والمصادرة: أقر أنطوان بأنه مذنب بارتكاب هذه الجرائم، وفي يونيو/حزيران 2010 حُكِم عليه بادئ الأمر بالسجن 48 شهراً. وفي وقت لاحق تم تخفيف الحكم إلى 18 شهراً بسبب "مساعدته الكبيرة لسلطات إنفاذ القانون". وألزمته المحكمة بدفع 1,852,209 دولارات تعويضاً، وصادرت مبلغاً إضافياً يربو على 1.5 مليون دولار.[أ]

أ. وزارة العدل الأمريكية.2010. "الحكم على مسؤول حكومي هايتي سابق بالسجن على دوره في مؤامرة لغسل أموال متصلة بمخطط لرشوة أجانب". بيان صحفي رقم 10-639، 2 يونيو/حزيران، 2010. https://www.justice.gov/opa/pr/former-haitian-government-official-sentenced-prison-his-role-money-laundering-conspiracy، قضية الولايات المتحدة ضد روبرت أنطوان (S.D.FIA.، 2010) حُكْم مُعدَّل في قضية جنائية.

في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، أو الأنظمة المختلطة، يجوز للمتضررين (ومنهم دولة أو حكومة) الشروع في إجراء تحقيقات أو ملاحقة جنائية في بلد أجنبي بوصفهم طرفاً مدنياً. ويجوز السماح للأطراف المدنية بتقديم أدلة أو مطالبات إلى النيابة أو قاضي التحقيق، والمشاركة في استجواب الشهود والأشخاص محل التحقيق، ويتاح لهم الاطلاع على ملف القضية. ويُقرِّر وكيل النيابة أو قاضي التحقيق في نهاية الأمر ما إذا كانت القضية تتوفر لها أدلة كافية للمضي نحو إجراء المحاكمة. وإذا أُجريت المحاكمة، يجوز للأطراف المدنية أن تطلب من المحكمة إصدار حكم بدفع تعويض بنفس الطريقة التي سيقومون بها أمام محكمة مدنية (كما هو مُبيَّن في الفصل العاشر). وتمضي الدعوى المطالبة بالتعويض جنباً إلى جنب مع الدعوى الجنائية على نفس الأساس والأدلة.

وتسمح بعض الولايات القضائية لمقدمي الدعوى والأطراف المدنية بالاطلاع على معلومات القضية، ومنها نسخة من ملف القضية. على سبيل المثال، إذا تم تعيين وكيل نيابة أو قاضي تحقيق، فإن نسخة

من ملف القضية تُقدَّم عند الطلب إلى المحامين الذين يُمثِّلون المتضررين الذين انضموا إلى الدعوى بوصفهم أطرافاً مدنية.[6]

5-11 ضمان استرداد الأموال من الولاية القضائية الأجنبية

في بعض الولايات القضائية، تأمر المحاكم أو سلطات مختصة أخرى بإعادة الأموال التي تم التحفظ عليها أو تقييد التصرف فيها، وذلك في إطار الإجراءات الجنائية. ويمكن إعادة بعض هذه الأموال قبل أن تصبح المصادرة نهائية إذا أُعيدت الأموال إلى حين تسوية القضية حينما لا تُناقَش حقاً مسألة الملكية أو كأدوات أو عائدات للجريمة أو كأدلة.[7] بالإضافة إلى ذلك، تُلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 53 الدول الأطراف بالسماح لدول أطراف أخرى بإقامة دعاوى للمطالبة بالتعويض أو جبر الضرر أو الملكية القانونية قبل المصادرة في الولاية القضائية التي تتولَّى الملاحقة القضائية.

والأموال التي لا تعاد من خلال هذا الأمر تصبح على الأرجح ملكاً للولاية القضائية الأجنبية. ولذلك، ينبغي للولاية القضائية الساعية إلى استرداد أموال أن تدرس في البداية هل سيكون ممكناً استرداد هذه العائدات المُصادرة أم اقتسامها. وتبعاً للولاية القضائية، والإجراءات المتبعة، قد يكون استرداد الأموال متاحاً من خلال معاهدات دولية، أو اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة، أو اتفاقيات تقاسم الأصول، أو التشريعات. وحتى إذا شرع البلد الأجنبي بشكل مستقل في إجراءات ملاحقة قضائية، فإن الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد قد يمكنها الحصول على رد الأموال.

11-5-1 المطالبة بملكية الأموال المسروقة أثناء التحقيقات الجنائية

في بعض الولايات القضائية، يجوز المطالبة بملكية الأموال المسروقة في مرحلة مبكرة من التحقيق.[8] وحينما يتم العثور على الأموال والجاني لا يزال مجهولا، يحاول وكيل النيابة أو قاضي التحقيق التحقق أو تحديد ما إذا كانت الأموال هي عائدات الجريمة المزعومة أم أدواتها. وإذا تأكَّدت الصلة، يجوز الأمر بإعادة الأموال التي تم تقييد التصرف فيها. ويمكن الطعن في هذه الأوامر.

11-5-2 الاسترداد المباشر للأموال من خلال محاكم أجنبية

يأمر كثير من المحاكم بالرد المباشر للأموال إلى ولاية قضائية أجنبية إذا استطاعت إثبات وضعها بوصفها ضحية لضرر أو مالكا شرعيا للأموال. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 53، يجب على كل دولة طرف في الاتفاقية: (أ) أن تأذن لمحاكمها التي تنظر في إجراءات المصادرة أن تأمر بدفع تعويض للولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد، أو (ب) أن تسمح لمحاكمها أو لسلطاتها المختصة عند اتخاذ قرار بشأن المصادرة بالاعتراف بمطالبة دولة طرف أخرى بالأموال بوصفها مالكة شرعية لها. وفي التطبيق العملي، غالباً ما يتم تضمين الاتفاقات بين الولايات القضائية هذه التدابير.

---

[6] على سبيل المثال، انظر قانون الإجراءات الجنائية (فرنسا) المواد 114 R.155 R.165

[7] استردت تونس مثل هذه الأموال ومنها طائرة كانت محجوزة في سويسرا ومملوكة لشركة كان يسيطر عليها في السابق المدعى عليهم ووضعت تحت الحراسة القضائية. وبالمثل، أعادت إيطاليا وإسبانيا يختين قبل انتهاء تحقيقاتهما الداخلية، وأرجعت فرنسا طائرة كانت محتجزة تحفظيا في باريس.

[8] تسمح فرنسا وسويسرا بهذا الإجراء.

وغالبا ما يتم تسهيل الاسترداد المباشر للأموال من خلال مشاركة الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد سواء بصفة مدعٍ في دعوى مدنية أو متظلم أو متضرر (مدعٍ) في إجراءات جنائية، أو كطرف مدني في دعوى جنائية. وفي الولايات القضائية التي تسمح للطرف المتضرر بالانضمام إلى دعوى جنائية كطرف مدني، تتاح للولاية القضائية المتضررة من الفساد فرصة أن تطلب من المحكمة تعويضا أو جبر أضرار. وبخلاف ذلك، يتعين على الولاية القضائية المتضررة أن تناقش التعويض أو جبر الضرر المحتمل مع وكيل النيابة في الولاية القضائية الأجنبية الذي يمكنه أن يطلب من المحكمة إصدار الأمر بذلك. يعرض الإطار 11-6 أمثلة للاسترداد المباشر للأموال في التطبيق العملي.

وتختلف طريقة معاملة طلب جبر الضرر في حالة التبرئة من ولاية قضائية لأخرى. وفي بعض الولايات القضائية، لا يمكن النظر في هذا الطلب، ويجب على الطرف المتضرر أن يرفع دعوى مدنية مطالباً بجبر الضرر. وفي ولايات أخرى، قد تتوصل المحكمة إلى قرار بشأن تعويضات جبر الضرر على الرغم من التبرئة إذا أمكن إثبات الوقائع إثباتاً كافياً.

11-5-3 إعادة الأموال عملاً بالمعاهدات أو الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم أو السلطات التشريعية

تفرض عدة معاهدات دولية التزامات بشأن إعادة الأموال.[9] ولإنفاذ هذه المعاهدات الدولية - أو حينما لا تنطبق المعاهدات الدولية - غالباً ما تُستخدم اتفاقيات متعددة الأطراف وثنائية (مثل اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة)، ومذكرات التفاهم، والسلطات القانونية لتسمح بإعادة الأموال.

وإذا لم يوجد التزام بإعادة الأموال المُصادرة، فإن اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية لتقاسم الأموال أو مذكرات تفاهم بين الولايات القضائية قد تنص على إجراءات مُحدَّدة لهذه الآليات.[10] ويمكن التفاوض على هذه الاتفاقات على أساس معاملة كل حالة على حدة، أو على وجه السرعة من خلال اتفاق قائم لتقاسم الأموال مُصمَّم بحيث يُغطِّي كل حالات التقاسم التي قد تنشأ.[11]

وتُفضِّل بعض الولايات القضائية التفاوض على ترتيبٍ لتقاسم الأموال إما قبل تلبية طلب تقييد التصرف في الأموال أو بعده لكن قبل صدور أمر المصادرة النهائي. وقد أصدر المنتدى العالمي لاسترداد الأموال في 2017 عشرة مبادئ ينبغي السعي بموجبها إلى إبرام اتفاقات تقاسم الأموال (GFAR 2017). ويرد شرح لهذه المبادئ في الفصل التاسع، الإطار 9-8.

---

[9] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 57؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 14؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 5. لاحِظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنص على متطلبات إلزامية بإعادة الأموال على عكس المتطلبات الاستنسابية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

[10] توجد أيضا اتفاقات للتصرف في الأموال المُصادَرة في إطار المعاهدات الدولية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 57؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المادة 14؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المادة 5.

[11] في الولايات المتحدة، لا يتأكَّد اتفاق رسمي لتقاسم الأموال حتى انتهاء نظر المحكمة في القضية، ويقوم على أساس حجم التعاون الذي تُقدِّمه كل ولاية قضائية: 50-80% من الأموال المُصادَرة إذا قدَّمت الولاية القضائية الأجنبية مساعدة "جوهرية"، و40-50% في حالة المساعدة "الكبيرة"، وما يصل إلى 40% إذا قدَّمت الولاية القضائية الأجنبية مساعدة "تيسيرية".

الإطار 11-6 الاسترداد المباشر للأموال في التطبيق العملي

انضمام طرف مدني إلى الإجراءات الجنائية

في فرنسا، ينص قانون الإجراءات الجنائية، المادة 2 على أن المتضرر يمكنه الحصول على تعويض مدني من محكمة جنائية إذا استطاع المدعي إثبات تعرضه لضرر شخصي مباشر ناجم عن الفعل الفاسد. وفي قضية فساد تتعلق برئيس البلدية السابق لمدينة كان، استطاعت المدينة (التي انضمت كطرف مدني إلى دعوى جنائية) الحصول من المحكمة على حكم بجبر الضرر لكن لم تُمنح تعويضا ماديا. واستند الحكم بجبر الضرر على أساس الإساءة إلى سمعة المدينة، لكن طلب التعويض رُفِض على أساس أن الضرر الذي وقع كان نتيجة لقرار وزاري بإلغاء ورفض ترخيص وليس نتيجة للفساد.

التعويض وفقاً لاتفاق مساومة قضائية

في المملكة المتحدة، أقرت مابي آند جونسون، وهي شركة لبناء الجسور، بأنها مذنبة بالتآمر فيما يتصل بدفع رشى لمسؤولين عموميين في غانا وجامايكا و"إتاحة أموال" فيما يتعلق بعمولات غير مشروعة لنظام صدام حسين في العراق من خلال عقود تمت ترسيتها في إطار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. وأقرت الشركة بأنه لولا الرشى لكان العقد مقابل مبالغ أقل وأن الشعب العراقي تضرر من تحويل مسار أموال لدفع هذه العمولات.[أ]

واشتملت تسوية هذه القضية على دفع غرامة جنائية مقدارها 4.6 ملايين جنيه إسترليني (قرابة 7.2 ملايين دولار)، ومبلغ إضافي قدره مليونا جنيه إسترليني (نحو 3.1 ملايين دولار) كتعويضات ولسداد نفقات الدعوى تُدفع لحكومات غانا والعراق وجامايكا. وفيما يتعلق بقضية العراق، قضت المحكمة بمصادرة قيمة العقد - 4.22 ملايين جنيه إسترليني مضافاً إليها الفائدة (قرابة 5.41 ملايين دولار) - ودفع تعويض قدره 618,484 جنيها إسترلينيا (نحو 969,100 دولار) للشعب العراقي (صندوق إعادة إعمار العراق).

رد الحقوق أو التعويض من خلال دعوى مدنية

في قضية تتعلق بأموال وعقارات في لندن باسم مسؤول نيجيري فاسد (جوشوا داري الحاكم السابق لولاية بلاتو) أفضت التحقيقات التي أجرتها شرطة العاصمة لندن إلى الإدانة الجنائية لمدير عقاري بغسل أموال. وبعد هذه الإدانة، انتهت دعوى مدنية أُقيمت في محكمة لندن العليا إلى استرداد أموال مسروقة لمنفعة نيجيريا. (للمزيد من التفاصيل في قضية داري، انظر الفصل الثالث، الإطار 3-4).

أ. روب إيفانز وديفيد ليه. 2009. "مابي وجونسون تقر برشوة مسؤولين في الخارج للفوز بعقود". صحيفة جارديان، 10 يوليو/تموز 2009. https://www.theguardian.com/business/2009/jul/10/mabey-johnson-guilty-plea-compensation.

ويختتم الفصل بمناقشات لأمثلة ناجحة لخيارات استرداد الأموال - مثلا من خلال مذكرة تفاهم أنشأت مؤسسة بوتا BOTA Foundation (الإطار 11-7) واتفاق لغرض مُخصَّص مع الولاية القضائية طالبة المساعدة في قضية ساني أباتشا على مجموعة منفصلة الأموال أعيدت إلى بلد المنشأ من ولاية قضائية مختلفة تلقت طلب المساعدة (الإطار 11-9).

الإطار 11-7 كازاخستان: مذكرة التفاهم كأساس قانوني لإنشاء مؤسسة بوتا

خلفية: في عام 1999، أمر قضاة سويسريون بتجميد 84 مليون دولار مودعة في حساب ببنك سويسري ادعت حكومة كازاخستان أنها المالك المنتفع الوحيد لها. وفي عام 2003، بعد تحقيق جنائي أجرته وزارة العدل الأمريكية، اتهمت النيابة مواطنين أمريكيين بالاحتيال وغسل أموال وانتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة في المعاملات الخارجية بسبب رشوة مسؤولين كازاخستانيين في مقابل الحصول على حقوق التنقيب عن النفط في كازاخستان.

مذكرة تفاهم بشأن إعادة الأموال: بدأت المفاوضات في مرحلة مبكرة في عام 1999 بين الولايات المتحدة وسويسرا فيما يتعلق بتجميد مبالغ مالية مودعة في حساب بنك سويسري وفي وقت لاحق إدارتها والتصرف فيها. وانضم البنك الدولي إلى المناقشات في 2005 بصفة وسيط ومستشار فني. وفي عام 2007، توصلت الحكومات الثلاث – كازاخستان وسويسرا والولايات المتحدة - في نهاية الأمر إلى اتفاق ووقعت مذكرة تفاهم تنص على الشروط والأحكام لنقل ملكية الأموال من سويسرا إلى مؤسسة بوتا (بورنشتاين 2016، 2) وأقامت الولايات المتحدة دعوى مدنية في المحكمة الجزئية الأمريكية في مقاطعة نيويورك الجنوبية طالبة مصادرة هذه الأموال لمنفعة الولايات المتحدة. وتم الاتفاق على أن يكون الإفراج عن الأموال مرهونا بإنشاء وتنفيذ ثلاثة برامج (مُبيَّنة أدناه) في إطار "برنامج بوتا" العام. وتقضي مذكرة التفاهم بعد تعديلها وتوقيع الحكومات عليها مُجدَّدا في أبريل/نيسان 2008 إلى أن تصبح بوتا منظمة كازاخستانية محلية مؤسِّسوها محليون ويتألف مجلس إدارتها من مواطنين كازاخستانيين (برونشتاين 2016، 14).

المؤسسة ورسالتها: يهدف "برنامج بوتا" إلى إنشاء وإدارة مشروعات تخدم الأطفال الفقراء في كازاخستان. وتم الاتفاق على أنه سيجري تنفيذه من خلال مؤسسة غير ربحية وغير حكومية - هي مؤسسة بوتا - أُنشئت بموجب قوانين كازاخستان ويشرف عليها البنك الدولي الذي سيتلقَّى الأموال المستردة ويقوم بصرفها (برونشتاين 2016).

وقامت حكومات كازاخستان وسويسرا والولايات المتحدة وكذلك خمسة مواطنين كازاخستانيين بتأسيس مؤسسة بوتا في 2008 وأن تكون مهمتها هي استعادة أكثر من 115 مليون دولار من الأموال المتنازع عليها ذات الصلة بالفساد (إيريكس ومنظمة إنقاذ الطفولة 2015، 4). واستُخدِمت الأموال المعادة في تحسين معيشة المواطنين الفقراء في كازاخستان، ولا سيما مساندة الأطفال الفقراء والشباب وأسرهم من خلال الاستثمار في صحتهم وتعليمهم ورفاهتهم الاجتماعية باستخدام التحويلات النقدية المشروطة، والمنح الدراسية، والمنح المالية.[أ] وتضم مؤسسة بوتا ثلاثة برامج: برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وبرنامج الخدمات الاجتماعية، وبرنامج مساعدات الرسوم الدراسية.

الإشراف: تعاقد البنك الدولي مع منظمة دولية غير حكومية (المجلس الدولي للبحوث والمبادلات [IREX] للإشراف على عمليات المؤسسة، وتقديم الدعم الإداري، والعمل على تحقيق أهداف المؤسسة (أيركس ومنظمة إنقاذ الطفولة، 2015، 9). علاوةً على ذلك، يقوم موظف الإدارة المالية المحلية للبنك الدولي بشكل دوري بفحص السجلات المحاسبية للمؤسسة.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 11-7 كازاخستان: مذكرة التفاهم كأساس قانوني لإنشاء مؤسسة بوتا *(تابع)*

الإرث: في الفترة من 2009 حينما بدأت المؤسسة عملياتها حتى انتهاء عملياتها في ديسمبر/كانون الأول 2014، نجحت المؤسسة في تحسين الأحوال الصحية وأوضاع الفقر لأكثر من 208 آلاف من الأطفال والشباب (أيركس ومنظمة إنقاذ الطفولة، 49). وخلَّفت المؤسسة إرثاً باهراً كنموذج لاسترداد الأموال وإدارة قضايا الأموال على نطاق العالم، وأظهرت كيف أنه يمكن استخدام الأموال المسروقة المستردة في تحسين ظروف معيشة آلاف من الناس. وعلاوةً على الآثار الإيجابية التي خلَّفتها على معيشة المستفيدين من البرامج، قامت المؤسسة بتعيين وتدريب أكثر من 100 موظف محلي يقومون حاليا بإطلاع العديد من المؤسسات الدولية على نتاج خبراتهم (أيركس ومنظمة إنقاذ الطفولة، 2015، 50). وأظهر أيضا النجاح في إعادة أكثر من 115 مليون دولار من خلال مؤسسة بوتا أن السعي الرشيد لاسترداد الأموال من خلال المجتمع المدني أمر ممكن، وأن له دورا مهما ينبغي أن يضطلع به في كل خطوة من خطوات عملية استرداد الأموال (أيركس ومنظمة إنقاذ الطفولة، 2015، 51).

أ. مؤسسة بوتا. 2015. "مؤسسة بوتا أنجزت رسالتها". بيانات مؤسسة بوتا، 27 يناير/كانون الثاني، 2015 (تم الاطلاع عليها في 31 يوليو/تموز 2020). https://star.worldbank.org/corruption-cases/sites/corruption-cases/files/Kazakh-Oil-BOTA%20 Fdn-End-Announcement-Dec-2014.pdf.

الإطار 11-8 نيجيريا: اتفاق إعادة الأموال بين الولايات المتحدة ونيجيريا وجيرزي لإعادة أموال سرقها الدكتاتور النيجيري السابق الجنرال ساني أباتشا

خلفية: قام الجنرال ساني أباتشا (رئيس نيجيريا في الفترة من 1993 إلى 1998) والمتآمرون معه بسرقة واختلاس واغتصاب مليارات الدولارات من الحكومة النيجيرية وآخرين، ثم غسلوا عوائدهم من الأنشطة الإجرامية من خلال مؤسسات مالية أمريكية (هي قضية نوقشت أيضا في الفصل الرابع، الإطار 4-4).

في عام 2014، ونتيجةً لدعوى مدنية لتجريد الملكية أقامتها وزارة العدل الأمريكية، أصدرت المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا حكما بتجريد الملكية ما يقرب من 500 مليون دولار في أنحاء العالم تتعلق بعوائد جرائم الفساد التي ارتكبها أباتشا.

الاتفاق الثلاثي: نفَّذت جيرزي، إقليم تابع للتاج البريطاني، الحكم الأمريكي ضد أكثر من 308 ملايين دولار موجودة داخل ولايتها القضائية. وفي فبراير/شباط 2020، نفَّذت وزارة العدل الأمريكية اتفاقاً ثلاثياً مع نيجيريا وجيرزي لإعادة هذه الأموال إلى نيجيريا.

وبموجب الاتفاق الثلاثي، اتفقت الولايات المتحدة وجيرزي على نقل 100% من الأموال الصافية التي تم تجريد ملكيتها إلى نيجيريا لتمويل إنشاء ثلاثة مشروعات حيوية للبنية التحتية في نيجيريا: جسر النيجر الثاني، وطريق لاغوس-إيبادان السريع، وطريق أبوجا-كانو - وهي استثمارات ستعود بالنفع على مواطني كل هذه المناطق المهمة في نيجيريا.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 11-8 نيجيريا: اتفاق إعادة الأموال بين الولايات المتحدة ونيجيريا وجيرزي لإعادة أموال سرقها الدكتاتور النيجيري السابق الجنرال ساني أباتشا *(تابع)*

ويشتمل الاتفاق على تدابير مهمة لتعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة، ومنها إدارة أموال ومشروعات هيئة الاستثمار السيادي لنيجيريا، والمراجعة المالية من قبل مراجع حسابات مستقل، ومتابعة منظمة مستقلة من منظمات المجتمع المدني لها خبرة في مجالات الأعمال الهندسية وغيرها.

ويُجسِّد الاتفاق المبادئ الداعية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة التي اعتمدها المنتدى العالمي لاسترداد الأموال في واشنطن العاصمة في اجتماع في ديسمبر/كانون الأول 2016 استضافته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع دعم من مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار)، وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (GFAR 2017).

الإطار 11-9 خيارات إعادة الأموال في سويسرا: استخدام مذكرة التفاهم في قضية أباتشا

خلفية: تعاد الأموال المودعة في سويسرا إلى مالكها الشرعي إذا كان لدى القاضي "اقتناع وجداني" بأن الأموال مرتبطة بالجريمة وأن ملكيتها مُحدَّدة تحديداً واضحاً. فإذا كانت الملكية غير مؤكدة أو يتعذر تحديدها (كما هو الحال في الأموال التي تُنقل ملكيتها أو تُسحب أو تختلط مع مبالغ مالية أخرى)، فإن القاضي يأمر بمصادرة عائدات الجريمة أو الأموال، وتصبح الأموال المُصادرة ملكاً للحكومة السويسرية. وقد يكون بوسع الولاية القضائية طالبة استرداد الأموال المسروقة التفاوض مع السلطات السياسية السويسرية لاستعادة الأموال المُصادرة على أساس اتفاقات مُعيَّنة أو قرارات استنسابية. وبديلاً عن ذلك، يجوز أن تأمر المحكمة الجنائية بتقديم ما يعادل التعويضات التعاقدية أو تعويض جبر الضرر للولاية القضائية الساعة إلى الانتصاف.

وفي قضية أباتشا، سجَّلت نيجيريا نجاحاً في استرداد 752 مليون دولار من سويسرا في عامي 2005 و2006.[أ] وفي 2017، أعادت السلطات السويسرية قرابة 300 مليون دولار من الأموال التي نهبها أباتشا إلى نيجيريا. وفيما يتعلق بهذه الأموال، في 2017، في إطار المنتدى العالمي لاسترداد الأموال (GFAR) في ديسمبر/كانون الأول 2016، وقعت نيجيريا وسويسرا والبنك الدولي مذكرة تفاهم تتعلق بما يقرب من 300 مليون دولار من الأموال التي يجب أن تعيدها سويسرا إلى نيجيريا. وبموجب مذكرة التفاهم يقوم البنك الدولي بمراقبة صرف الأموال التي يجري استخدامها في برنامج للتحويلات النقدية المباشرة في إطار المشروع الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي.[ب]

المشروع الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي: يُنفِّذ المشروع تحويلات نقدية مُوجَّهة تهدف إلى تمويل تحويلات شبكات الأمان إلى الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً المستهدفة.[ج] وحتى مايو/أيار 2019، وصلت التحويلات إلى 300 ألف أسرة فقيرة مستهدفة، وتم بالفعل صرف 37 مليون دولار من الأموال المسروقة، وهناك 50 مليون دولار أخرى من الأموال المسروقة من المقرر صرفها.[د]

الإشراف: لعبت منظمات المجتمع المدني النيجيرية دورا بارزا في المفاوضات التي أدت إلى إبرام مذكرة التفاهم وفي مراقبة صرف الأموال. وتقوم الشبكة الأفريقية للبيئة والعدالة الاقتصادية بدعم مالي من وزارة

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 11-9 خيارات إعادة الأموال في سويسرا: استخدام مذكرة التفاهم في قضية أباتشا *(تابع)*

التنمية الدولية البريطانية بمراقبة صرف الأموال والاستخدام النهائي للأموال المعادة.[ه] وفي إطار الجولة الأولى للمتابعة، أرسلت مجموعة مؤلفة من 35 من المنظمات الشريكة للمجتمع المدني بإرسال 500 مراقب للقيام بأنشطة ميدانية للتحقق من البيانات المبلغ عنها، وفحص حالة المستفيدين، ومشاهدة عمليات صرف الأموال بأنفسهم. وأكدت المعاينات المفاجئة تسجيل المشاركين في جميع الولايات الإحدى عشرة، وأفاد أكثر من 90% من المستفيدين بأنهم تسلموا على الأقل مبلغ التحويل الأساسي ومقداره 5000 نيرة للأسرة الواحدة شهريا (ما يعادل نحو 16 دولارا).

ويتسق إطار مذكرة التفاهم هذه مع المبدأين الرابع والعاشر من مبادئ مبادرة المنتدي العالمي لاسترداد الأموال اللذين يدعوان على الترتيب إلى الشفافية والمساءلة في إعادة الأموال المستردة وصرفها، وإلى إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية في عملية استرداد الأموال (GFAR 2017).

الإرث: لقد أرسى المشروع أساس منظومة وطنية لشبكات الأمان على المستويين الوطني والولائي في نيجيريا لتقديم دعم مُوجَّه إلى الأسر الفقيرة. و ويشتمل المشروع الأكبر على تطوير لبنات منظومة هيكلية لشبكات الأمان على المستوى الوطني وتمويل استثمارات من بينها إنشاء آلية استهداف متينة وسجل وطني للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً.

أ. https://star.worldbank.org/content/gfar-principles-action-mantra-projects-monitoring-disbursement-abacha-ii-funds-nigeria.

ب. البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مبادئ المنتدى العالمي بشأن استرداد الأموال في التطبيق العملي: مراقبة مشروع مانترا لصرف الأموال في اتفاق أباتشا الثاني في نيجيريا". دورية ستار، أكتوبر/تشرين الأول 2019 (تم الاطلاع عليها في13أبريل/نيسان2020). https://star.worldbank.org/content/gfar-principles-action-mantra-projects-monitoring-disbursement-abacha-ii-funds-nigeria.

ج. البنك الدولي. 2016." البنك الدولي يتعهد بتقديم نصف مليار دولار لتزويد أشد سكان نيجيريا فقرا بمساعدات اجتماعية". بيان صحفي، 7 يونيو/حزيران 2016. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/06/07/world-bank-commits-half-a-billion-dollars-to-provide-social-assistance-to-nigerias-poorest.

د. البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مبادئ المنتدى العالمي بشأن استرداد الأموال في التطبيق العملي"، أكتوبر/تشرين الأول 2019.

هـ. البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مبادئ المنتدى العالمي بشأن استرداد الأموال في التطبيق العملي"، أكتوبر/تشرين الأول 2019.

و. البنك الدولي، "ملخص"، المشروع الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي (تم الاطلاع عليه في 11 يوليو/تموز 2020)، https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P151488?lang=enP151488.

المراجع

Bornstein, Aaron. 2016. "The BOTA Foundation: A Model for the Safe Return of Stolen Assets?" Case Study No. 1, Philanthropication thru Privatisation (PtP) project of the East-West Management Institute, New York. http://p-t-p.org/wp-content/uploads/PtP_Bota-Foundation-Case-Study_Bornstein.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations." Recommendations adopted by the FATF Plenary in February 2012, updated June 2019,

FATF, Paris. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

GFAR (Global Forum on Asset Recovery). 2017. "GFAR Principles for Disposition and Transfer of Confiscated Stolen Assets in Corruption Cases." Statement of principles adopted at inaugural GFAR meeting, December 4–6, Washington, DC. https://star.worldbank.org/sites/star/files/the-gfar-principles.pdf.

IREX (International Research & Exchanges Board) and Save the Children. 2015. "The BOTA Foundation: Final Summative Report." Report, IREX, Washington, DC; Save the Children, London. https://www.irex.org/sites/default/files/node/resource/bota-foundation-final-report.pdf.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions (OECD Anti-Bribery Convention) (adopted 1997; entered into force 1999), OECD, Paris. http://www.oecd.org/daf/anti-bribery/ConvCombatBribery_ENG.pdf.

UNCAC (United Nations Convention against Corruption, UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (December 20, 1988), United Nations, Vienna. https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf.

UNTOC (United Nations Convention against Transnational Organized Crime, UN General Assembly Resolution 55/25 (November 15, 2000), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/55/25.

مسرد المصطلحات

المصادرة على أساس القيمة. دعوى للمصادرة لاسترداد قيمة المنافع المتأتية من سلوك إجرامي أو استعادة ما يعادل قيمة الغرامة المالية.

الإجراءات التحفظية. يُقصد بها فرض حظر مؤقت على نقل ملكية أموال أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها، أو تولي الوصاية أو السيطرة على الأموال بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى.[1] ويُستخدم هذا التعبير بالترادف مع **التجميد** و**تقييد التصرف** و**الحجز** والتعليق والإيقاف.

إجراءات من جانب واحد. إجراءات قانونية من قِبَل شخص واحد في غياب أطراف آخرين أو بدون تمثيلهم أو إخطارهم.

أساليب التحقيق الخاصة. أدوات تحقيق خاصة تُستخدَم على وجه التحديد للتحقيق في أشد الجرائم خطورة مثل المشاركة في أو قيادة منظمة إجرامية والاتجار بالبشر والابتزاز والفساد وغسل الأموال. تنطوي أمثلة أساليب التحقيق الخاصة على درجة أعلى من التدخُّل وتشمل التنصت والمراقبة الإلكترونية والتحقيقات السرية وأعمال التفتيش والاعتقال والمساومة القضائية. وتتطلب هذه الأساليب في العادة إذنا قضائيا وتقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في جمع الأدلة من خلال هذه الأساليب في بلدان أجنبية.

أساليب التحقيق القسرية. تشمل أساليب التحقيق القسرية بوجه عام التدابير التي قد تتخذها سلطات إنفاذ القانون دون رضا المدعى عليه أو طرف ثالث معني بموجب تفويض قانوني أو قضائي أو غير ذلك. وهذا هو غالباً حال أساليب أكثر تدخلاً مثل أعمال التفتيش، والمراقبة الإلكترونية، وفحص السجلات المالية، أو التماس إصدار أمر إبراز وثائق لدى أطراف ثالثة أو الاطلاع عليها. ويلزم في العادة تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة للحصول على الأدلة من خلال هذه الأساليب.

استغلال النفوذ في الدولة (State capture). نوع من الفساد السياسي الممنهج يُؤثِّر فيه فاعلون من القطاع الخاص ومسؤولون عموميون تأثيراً كبيرا على عمليات صنع القرار الحكومية بما يُحقِّق منفعتهم الخاصة ويُفقد آليات المساءلة فعاليتها.

[1] مقتبس بتصرف من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 2 (و). انظر الفصل الخامس، القسم 5-3 للاطلاع على مناقشة للإجراءات التحفظية.

الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة. "أفراد مُكلَّفون أو أُسنِد إليهم أداء وظائف عامة بارزة، وأفراد أسرهم والمُقرَّبون منهم" (غرينبرغ وآخرون 0102).

اعرف عميلك اليقظة والعناية الواجبة واللوائح المصرفية التي يتعين على المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات الخاضعة للتنظيم توخِّيها لتحديد هوية زبائنها والتحقق من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتعاملات المالية معهم.

الأموال البديلة. أموال لا يمكن ربطها بجريمة تؤدي إلى المصادرة، ولكن يجوز مصادرتها كبديل عن تلك الأموال إذا كانت الأموال الخاضعة للمصادرة بشكل مباشر لا يمكن تحديد مكانها أو بخلاف ذلك غير متاحة.

أموال مختلطة. عائدات الجريمة أو أدوات ارتكابها التي اختلطت مع أموال أخرى قد لا تكون عائدات جريمة.[2]

الأموال. يقصد بتعبير "الأموال" الأصول أو الموجودات بكل أنواعها، سواء أكانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الأصول أو الموجودات أو وجود حق فيها.[3] ويُستخدم هذا المصطلح بالترادف مع تعبير **ممتلكات.**

الإنابة القضائية. طلب رسمي مُقدَّم من محكمة إلى محكمة أجنبية للحصول على نوع ما من المساعدة القضائية. ويتيح استخدام الإنابة القضائية التواصل الرسمي بين السلطة القضائية أو عضوٍ في النيابة أو مسؤول لإنفاذ القانون في ولاية قضائية ونظير ذلك الفرد في ولاية قضائية أخرى. إستمارة مُعيَّنة **للمساعدة القانونية المتبادلة.**

بائع القيمة. بائع بحسن نية لأصل ولم يكن يعلم أو لديه سبب معقول للاعتقاد بأن هذا الأصل يخضع للمصادرة أو أنه يُمثِّل عائدات جريمة أو أداة لارتكابها.

بلاغ المعاملات المشبوهة. بلاغ مُقدَّمٌ من مؤسسة مالية عن معاملة أو نشاط مشبوه أو يحتمل أن يكون مشبوهاً. ويُقدَّم البلاغ إلى وحدة التحريات المالية. ويُستخدَم هذا التعبير مرادفا **لبلاغ عن نشاط مشبوه.**

بلاغ عن نشاط مشبوه. انظر **بلاغ المعاملات المشبوهة.**

تجريد الملكية. انظر **المصادرة.**

التجميد. انظر **الإجراءات التحفظية.** انظر أيضا الفصل الخامس.

---

[2] انظر الفصل السابع، القسم 7-3-1 للاطلاع على مناقشة للأموال المختلطة.
[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 2 (هـ).

تحريات مفتوحة المصدر. تُعرَّف التحريات مفتوحة المصدر بوجه عام بأنها المعلومات التي تكون متاحة للجمهور ويمكن جمعها بأي وسيلة قانونية، بما في ذلك المعلومات المتاحة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو شبكة الإنترنت مجاناً أو مقابل رسوم أو عن طريق الاشتراك.

تخص شخصاً بعينه. تعبير لاتيني معناه "موجه نحو شخص مُعيَّن". وفي سياق المصادرة أو التقاضي يعني دعوى قضائية ضد شخص مُعيَّن.

تقييد التصرف. انظر **الإجراءات التحفظية.** انظر أيضا الفصل الخامس.

الحجز. انظر **الإجراءات التحفظية.** انظر أيضا الفصل الخامس.

الدعوى الخاصة. مخاصمة قضائية أو دعوى ليست جنائية في طبيعتها يقيمها طرف بصفته طرفاً خاصاً. من الأمثلة النموذجية لهذه الدعاوى تلك التي تُرفَع لجبر الضرر أو بسبب الإخلال بعقد. انظر أيضا الفصل العاشر.

الدعوى المدنية. انظر **أيضا الدعوى الخاصة.**

الشخص أو الأشخاص محل التحقيق. المشتبه به أو المشتبه بهم في تحقيق.

شهادة سماع من الغير. رواية يتم الإدلاء بها خارج المحكمة وتُقدَّم في المحكمة كدليل لإثبات صحة الأمر المُدعى. ولا تستبعد الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني في العادة شهادة السماع من الإجراءات، لكنها غير مقبولة في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام (مع بعض الاستثناءات). وإذا قُبِلت شهادة السماع فيجب على المحكمة أيضا أن تنظر في الوزن الملائم لها في تقديم الدليل.

طلب المساعدة القانونية المتبادلة. طلب المساعدة القانونية المتبادلة هو في العادة طلب مكتوب يجب أن يلتزم بإجراءات وبروتوكولات وشروط مُعيَّنة تحدِّدها اتفاقات متعددة الأطراف أو ثنائية أو تشريعات داخلية. وتُستخدم هذه الطلبات بوجه عام في جمع الأدلة (بما في ذلك من خلال أساليب التحقيق القسرية)، والحصول على إجراءات تحفظية، والسعي لإنفاذ الأوامر الداخلية في ولاية قضائية أجنبية.

عائدات الجريمة. أي أموال متأتية أو متحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جريمة.[4] وتشمل أيضا في معظم الولايات القضائية الأموال المختلطة.

عيني. تعبير لاتيني معناه "ضد شيء". وفي سياق المصادرة يعني دعوى قضائية ضد عيْن أو أصل مُعيَّن. انظر **المصادرة على أساس الملكية.**

---

[4] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 2 (هـ).

المالك البريء. طرف ثالث له حق في أصل خاضع للمصادرة ولم يكن يعرف بالسلوك الذي أدَّى إلى المصادرة. وهو مشتري القيمة بحسن نية. ويُستخدم هذا التعبير مرادفاً لتعبير المشتري بحسن نية.

المدعي عليه. أي طرف مُطالب بأن يرد على شكوى مدعٍ في دعوى مدنية أمام محكمة، أو أي طرف متهم رسمياً أو مشتبه به في انتهاك قانون جنائي.

المدعي. الطرف الذي يدعي أن له حقاً في الأموال المعنية أو في نزاع. وقد يشمل هذا الغير (طرفا ثالثا)، أو المالك البريء، أو المدعى عليه، أو الشخص محل التحقيق، أو الجاني.

مراقب المعلومات. مهني يمكنه تسهيل ارتكاب عمليات غسل الأموال. تشمل هذه الفئة بوجه عام المحاسبين والمحامين والاستشاريين الماليين ومُقدِّمي الخدمات المالية وغيرهم من المهنيين الذين يمسكون الحسابات في مؤسسة مالية ويعملون نيابة عن عملائهم، سواء عن علم أو بغير قصد، لنقل عائدات نشاط إجرامي أو إخفائها. وقد يسعى المجرمون إلى استغلال مراقبي المعلومات للوصول إلى النظام المالي في حين تظل هويتهم مجهولة (مجموعة العمل المالي 2001 و2007). وغالباً ما يُطلَق على مراقبي المعلومات "المُسهِّلون".

المساعدة القانونية المتبادلة. العملية التي تلتمس بها الولايات القضائية المساعدة وتقدمها في جمع المعلومات والتحريات والأدلة اللازمة للتحقيقات (من خلال القنوات الرسمية)، وفي تنفيذ التدابير التحفظية، وفي إنفاذ الأوامر والأحكام الأجنبية. ويُميِّز هذا الدليل بين المساعدة التي يمكن تقديمها بصورة غير رسمية (انظر **المساعدة غير الرسمية) وتلك التي تقدم بصورة رسمية (انظر طلب المساعدة القانونية المتبادلة).** انظر الفصلين الثامن والتاسع.

المساعدة غير الرسمية. أي تعاون دولي يُقدَّم دون الحاجة إلى تقديم طلب رسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. وقد يوجد تشريع يسمح بهذا النوع من المساعدة من ممارس إلى ممارس، بما في ذلك تشريع المساعدة القانونية المتبادلة.

المشتري بحسن نية. انظر **المالك البريء.**

المصادرة الإدارية. إجراء غير قضائي لمصادرة عائدات الجريمة أو الأموال المُستخدَمة أو المُتضمَّنة في ارتكاب جريمة.

المصادرة الجنائية. انظر **المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.**

المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. تشمل كل أشكال المصادرة التي تستلزم إدانة المدعى عليه بجريمة قبل الشروع في إجراءات المصادرة، وقبل أن يمكن إنفاذ المصادرة.

المصادرة على أساس القيمة. دعوى للمصادرة لاسترداد قيمة المنافع المتأتية من سلوك إجرامي أو استعادة ما يعادل قيمة الغرامة المالية.

المصادرة على أساس الملكية. دعوى مصادرة تستهدف شيئا بعينه أو مالاً مُحدَّدا تبيَّن أنه من عوائد الجريمة أو أدوات ارتكابها. وتُعرف أيضاً باسم المصادرة العينية أو نظام "الممتلكات الملوثة".

المصادرة من دون الاستناد إلى حكم بالإدانة. مصادرة لا تتطلب صدور إدانة جنائية (مجموعة العمل المالي 2010).

المصادرة. الحرمان الدائم من الأموال بأمرٍ من محكمة أو سلطة مختصة أخرى.[5] ويُستخدم هذا المصطلح كمرادف لتعبير تجريد الملكية. ويفقد الأشخاص أو الكيانات التي لها حصة في الأموال المعنية أو أموال أخرى وقت المصادرة كل الحقوق -من حيث المبدأ- في الأموال المُصادَرة أو الأموال الأخرى (مجموعة العمل المالي 2019)

الممارس. يشير إلى مُحقِّقي إنفاذ القانون، وقضاة التحقيق، والمحامين الخاصين، والمحاسبين الجنائيين، والمحللين الماليين، وأعضاء النيابة. وقد يرتبط واحد من هذه الأدوار أو كلها بأحد عناصر التحقيق، وذلك بحسب قوانين الولاية القضائية.

ممتلكات مُلوَّثة. انظر **المصادرة على أساس الملكية.**

الممتلكات. انظر **الأموال.**

وحدة التحريات المالية. "هيئة مركزية وطنية مسؤولة عن تلقِّي (وحسبما يسمح لها، طلب) معلومات مالية وتحليلها والإفصاح عنها، وتعميمها على السلطات المختصة: (1) فيما يتعلق بعائدات يشتبه بأنها ناتجة عن جريمة أو تمويل محتمل للإرهاب أو (2) التي يتطلَّبها تشريع وطني أو لائحة تنظيمية بغية مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب".[6]

الوسيلة أو الأداة. هي الأصل المستخدم في تسهيل ارتكاب جريمة مثل سيارة أو قارب يستخدم في نقل المخدرات أو الأموال.

الولاية القضائية الطالبة. ولاية قضائية تطلب المساعدة من ولاية أخرى لغرض إجراء تحقيق داخلي أو ملاحقة قضائية داخلية أو إنفاذ حكم داخلي أو استرداد أموال.

الولاية القضائية متلقية الطلب. ولاية قضائية تتلقى طلبات لتقديم المساعدة لولاية أخرى لغرض إعادة أموال أو مساعدة تحقيق أجنبي أو ملاحقة قضائية أجنبية أو إنفاذ حكم أجنبي.

---

[5] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البند 2(ز). انظر أيضا مجموعة العمل المالي (2010).

[6] التعريف الذي اعْتُمِد في اجتماع مجموعة إيغمونت بكامل هيئتها في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 1996، بعد تعديله في الاجتماع الموسع للمجموعة في غيرنزي في يونيو/حزيران 2004.

المراجع

FATF (Financial Action Task Force on Money Laundering). 2001. "Report on Money Laundering Typologies, 2000–2001." Report of the FATF Secretariat, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://www.apgml.org/includes/handlers/get-document.ashx?d=3d225555-d45d-44b8-8b32-a0ceeb781978.

FATF (Financial Action Task Force). 2007. "Guidance on the Risk-Based Approach to Combating Money Laundering and Terrorist Financing: High Level Principles and Procedures." Guidance document, FATF Secretariat, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/High%20Level%20Principles%20and%20Procedures.pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2010. "Best Practices: Confiscation (Recommendations 3 and 38)." Guidance document adopted by FATF plenary, February 19, 2010. FATF Secretariat, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. http://www.fmu.gov.pk/docs/FATF%20Guidance%20Documents/BPP_Confiscation_R3_&_R38_(February_2010).pdf.

FATF (Financial Action Task Force). 2019. "Interpretive Note to Special Recommendation III: Freezing and Confiscating Terrorist Assets." https://ms.hmb.gov.tr/uploads/2019/01/EK-13.pdf.

Greenberg, Theodore S., Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Latham. 2010. *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector*. Stolen Asset Recovery (StAR) Series. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2441/542500PUB0Expo101Public.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

United Nations Convention against Corruption (UNCAC), UN General Assembly Resolution 58/4 (October 31, 2003), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. https://undocs.org/en/A/RES/58/4.

الملحق ألف- جرائم يتعيَّن نظرها في المحاكمة الجنائية

يُمكِن للممارسين عند توجيه تهم إلى المشتبه به النظر في العديد من الأفعال المُجرَّمة المُبيَّنة والمُصنَّفة في الشكل ألف-1.

الشكل ألف-1 تهم جنائية يتعين النظر فيها من أجل استرداد الأموال

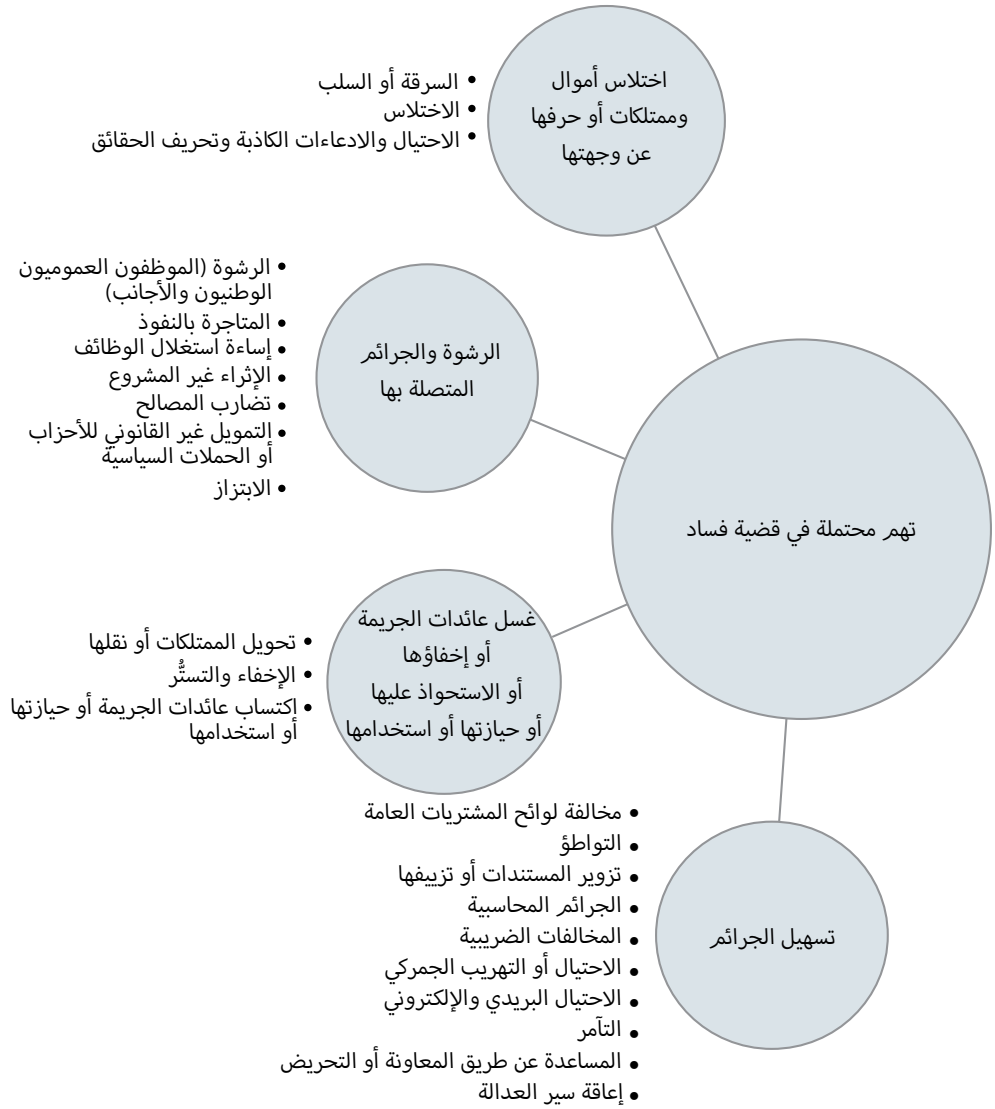

المصدر: البنك الدولي.

اختلاس أموال وممتلكات أو حرفها عن وجهتها

تضم فئة "اختلاس أموال وممتلكات أو حرفها عن وجهتها" [1] الجرائم المذكورة أدناه.

السرقة أو السلب. تُعرَّف هذه الجرائم بوجه عام بأنها الاستيلاء غير المشروع على أموال شخصية وملموسة بقصد حرمان المالك الشرعي من هذه الممتلكات. وفي هذه الحالة، تؤخذ الأموال بدون موافقة المالك الشرعي (أو -كما في بعض الولايات القضائية- بموافقة تم الحصول عليها بالاحتيال). فالحصاد المحظور في مناطق محمية أو غابات عامة، أو سلب الأموال النقدية والشيكات وغيرها من الصكوك المالية من بنك مركزي أمثلة معروفة للسرقة التي يرتكبها موظفون عموميون. وفي كثيرٍ من الولايات القضائية، لا تُدرج الممتلكات العقارية، أو الخدمات، أو الأموال غير الملموسة في تعريف السلب.

الاختلاس. تُعرَّف هذه الجريمة بوجه عام بأنها قيام فرد أو كيان قانوني في حيازته القانونية أصول مملوكة لفرد أو كيان قانوني آخر بنقل ملكية هذه الأصول بطريق الاحتيال لما فيه منفعته الخاصة. وتنطبق هذه الجريمة الجنائية على المسؤولين العموميين أو المديرين الذين يختلسون أو يحولون المسار أو يسيئون استخدام أموال أو ممتلكات يفترض أن يديروها نيابة عن كيان حكومي (حكومة مركزية، أو محلية، أو حكومة مدينة أو مؤسسة حكومية، أو شركة مملوكة للدولة). وهي تنطوي على إخلال باتفاق الثقة الذي يُخوِّل للجاني السيطرة على الأموال وإدارتها لمصلحة المالك الشرعي. وفي العديد من الولايات القضائية، لا تنطبق جريمة الاختلاس على إساءة استخدام العقارات أو الخدمات.

وتشمل أمثلة الاختلاس تعيين موظفين لا يؤدون واجباتهم، ودفع أجورهم (وظائف لا يظهر شاغلوها)، وشراء سلع وخدمات بأعلى من أسعار السوق (الفواتير المغالي في قيمتها)، ودفع أثمان سلع غير موجودة أو خدمات لا تضاهي نظيرها الحقيقي (الفواتير الوهمية).

الاحتيال والادعاءات الكاذبة وتحريف الحقائق. تُعرَّف هذه الجرائم بوجه عام بأنها (أ) اكتساب حق ملكية أو حيازة ممتلكات تخص شخصاً آخر بالخداع المتعمد، أو (ب) بيانات كاذبة عن وقائع سابقة أو قائمة. وفي بعض الولايات القضائية، يجوز اعتبار الجريمة التي تستوجب العقوبة سلباً أو سرقةً بالخداع إذا اقتصرت على حيازة الممتلكات. وفي ولايات قضائية أخرى، تمتد الجريمة لتشمل الحصول على حيازة الممتلكات حتى في غياب سند الملكية.

وعلى الرغم من أن تعريف الجريمة يستند دائماً إلى الخداع المتعمد، فإن التعريف القانوني المحدد لأعمال الخداع قد يتباين. وفيما يلي مثال نموذجي: مسؤول عام يصدر تعليمات إلى مرؤوسيه بأن يدفعوا أموالا أو يمنحوا قروضا لشركات وهمية ليس لها نشاط أعمال حقيقي، ويديرها أشخاص مأجورون أو أقارب ذلك المسؤول.

---

[1] يرد تعريف جرائم اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قِبَل موظف عمومي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 17.

الرشوة والجرائم المتصلة بها

تضم فئة "الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظائف والجرائم المتصلة بها" الأفعال المُبيَّنة أدناه.

تتألف **جريمة رشوة الموظفين العموميين الوطنيين** (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 15) حينما تُرتكب عن عمد من

- "وعد موظف حكومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية" أو
- "التماس موظف عمومي أو قبولـه، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزيـة غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية".

رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 16) حينما تُرتكب عن عمد تتضمَّن

- "القيام، عمدا، بوعد موظف عمومي أجنبي أو موظف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، من أجل الحصول على منفعة تجارية أو أي مزية غير مستحقة أخرى أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية" أو
- "التماس موظف عمومي أو قبولـه، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزيـة غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية."

تنشأ جريمة المتاجرة بالنفوذ (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 18 حينما تُرتكب عن عمد إذا،

- "وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر"؛
- "قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص

نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة".

تتمثَّل جريمة **إساءة استغلال الوظائف** (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 19) في "تعمد موظف عمومي إساءة استغلال وظائفه أو موقعه أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر".

الإثراء غير المشروع (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 20) يُعرَّف بوجه عام بأنه "زيادة موجودات موظف عمومي زيادة كبيرة لا يستطيع تفسيرها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع". والسلطات التي تتولَّى التحقيق في الإثراء غير المشروع ليست مُلزَمة بإثبات المنشأ غير المشروع للممتلكات للحصول على أحكام إدانة أو أوامر مصادرة. ويكفي إظهار أن الدخل المشروع للموظف العمومي لا يُفسِّر الزيادة في أمواله أو نفقاته. ويجب على الموظف العمومي حينئذ أن يشرح كيف اكتسب الممتلكات المعنية من مصادر قانونية. (انظر الإطار ألف1- للاطلاع على مثال من فرنسا).

تضارب المصالح. في بعض الولايات القضائية، تُعَد جريمةً أن يأخذ مسؤول عام أو يقبل منفعة مباشرة أو غير مباشرة في أي منحة أو عقد أو قرار يخضع لرأيه أو إشرافه أو سيطرته أو إدارته. وفي الكثير من الولايات القضائية، تُعد جريمةً أن يحصل الموظفون العموميون الذين تتضمَّن واجباتهم الإشراف على أنشطة أو شركات خاصة على منفعة مالية من تلك الأنشطة أو الشركات. والمثال النموذجي لتضارب المصالح هو قيام مسؤول عام بترسية عقد حكومي على شركة له فيها ملكية أو سيطرة مباشرة أو غير مباشرة.

الإطار ألف-1 أحكام الإثراء غير المشروع في فرنسا

في فرنسا، يكتسب بندان في القانون الجنائي أهمية في سياق الإثراء غير المشروع.

إجراءات الإدانة

تنص المادة 321-6 على أنه يجوز إدانة شخص بسبب "عجزه عن تبرير دخل يتفق مع نمط حياته أو منشأ ممتلكات مع احتفاظه بعلاقات منتظمة مع شخص أو أكثر متورطين في جنايات أو جنح تستوجب عقوبة السجن خمس سنوات على الأقل، واستمدوا منها منفعة مباشرة أو غير مباشرة، أو أنهم متضررون من هذه الجرائم". وتستوجب هذه الجريمة عقوبة السجن ثلاث إلى سبع سنوات، وتتيح مصادرة أموال الشخص المدان بأكملها.

إجراءات المصادرة

تنص المادة 131-21 على أنه يجوز إنفاذ المصادرة لكل ممتلكات المدعى عليه ما لم يستطع إثبات أن تلك الممتلكات ذات منشأ مشروع. ويجب فرض عقوبة السجن خمس سنوات على الأقل لهذه الجريمة، ويفترض أنها أدت إلى تحقيق أرباح مباشرة أو غير مباشرة.

التمويل غير القانوني للأحزاب أو الحملات السياسية. تشمل المخطَّطات التي تُغطيها القوانين التي تحظر التمويل غير المشروع للأنشطة السياسية وتلك التي تتعلق بالفساد المقاولين الذين يُضخِّمون أسعار العقود الحكومية. ومن عائدات هذا الفواتير المغالى فيها، يقوم هؤلاء المقاولون بتحويل الأموال إلى شركات "التاكسي" (سُمِّيت كذلك لأنها تتلقى ما يعادل المدفوعات غير المشروعة) التي تُقدِّم فواتير مُزوَّرة. وفي المقابل، تقوم شركات التاكسي هذه بتمويل أنشطة سياسية. وتندرج هذه المخططات أيضا تحت طائلة قوانين كسب المال بالتهديد أو الابتزاز حينما يتضح أن المقاولين العازفين عن ذلك سيخسرون أعمالا حكومية إذا رفضوا المشاركة في هذه المخططات.

الابتزاز. تُعرَّف هذه الجريمة في بعض الولايات القضائية بأنها قيام موظف عمومي بتحصيل رسوم غير قانونية بصفته الرسمية من خلال تهديدات شفوية أو مكتوبة والتخويف والإكراه والترهيب.

غسل عائدات الجريمة أو إخفاؤها أو اكتسابها أو حيازتها أو استخدامها

تُعرَّف هذه الجرائم في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتين 23 و24 بأنها

- "إبدال الممتلكات أو نقلها مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروع أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته"؛
- "إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية"؛
- "اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت استلامها، بأنها عائدات إجرامية"؛
- "المشاركة في ارتكاب أي فعل مجرم وفقا لهذه المادة، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه، والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه"
- "إخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها عندما يكون الشخص المعني على علم بأن تلك الممتلكات متأتية من أي من الأفعال المُجرَّمة وفقاً لهذه الاتفاقية".

وتنطبق جرائم غسل الأموال في العادة على كل المؤسسات المالية أو غير المالية، ومشروعات الأعمال، والأفراد، والوسطاء الذين ينخرطون عن علم في معاملات ترمي إلى تمويه المصدر غير المشروع للممتلكات. وينبغي النظر في تهم غسل الأموال عند وضع إستراتيجية لاسترداد الأموال لأن المسؤولين الفاسدين يحتاجون إلى استثمار أو إنفاق الممتلكات المتأتية بطريق غير مشروع في مراكز مالية.

وفي كثيرٍ من قضايا الفساد، تُيسِّر مخططات غسل الأموال ارتكاب جرائم الفساد. وبصفة خاصة، قد تدفع شركة ما فواتير صورية، وتذهب الأموال إلى حسابات يحوزها مقاولون أو استشاريون في مراكز للمعاملات الخارجية. وعندئذ يستخدم أولئك الوسطاء هذه الأموال في رشوة موظفين عموميين فاسدين لحساب الشركة. وفي معظم الولايات القضائية، يندرج تنظيم هذه الأموال الفاسدة في نطاق قوانين غسل الأموال.

تيسير الجرائم

يشمل "تيسير الجرائم" طائفة متنوعة من الجرائم المُبيَّنة فيما يلي.

مخالفة لوائح المشتريات العامة. عندما لا يتقيد الموظفون العموميون بلوائح المشتريات العامة، فإنهم يقصدون في العادة منح ميزة غير مستحقة لمقاولين حكوميين مُعيَّنين. ومثال ذلك موظف عمومي مسؤول عن إجراءات المشتريات العامة قد يعطي أحد مقدمي العروض معلومات حساسة، من بينها التقديرات الحكومية للتكلفة لضمان أن يحظى هذا المقاول المحتمل بميزة كبيرة. وبالمثل، يمكن تقسيم عقود المشتريات الكبيرة بشكل مصطنع إلى "شرائح" أصغر لتفادي إجراء مناقصة تنافسية ستكون إلزامية بالنظر إلى التكلفة الكلية للمشروع. أو أن مسؤولين إداريين قد يوافقون في أثناء تنفيذ عقد على دفع ثمن سلع لم يتم تسليمها، وخدمات لم يتم تقديمها، وكمية أو نوعية من السلع لا تتفق وأحكام العقد.

وتعود العقود الحكومية التي تتم ترسيتها أو تنفيذها بتكاليف مغالى فيها كثيرا بمنافع غير مشروعة على المقاول. وفي المقابل، فإن العمولات أو المزايا الأخرى التي يقدمها هذا المقاول قد تكافئ الموظف العمومي.

التواطؤ. تُجرِّم القوانين الاتفاقات (السرية في العادة) بين شخصين أو أكثر لخداع أو تضليل أو الاحتيال على آخرين بشأن حقوقهم بغية تحقيق غرض محظور قانونا أو اكتساب ميزة غير عادلة. وبصفة خاصة، تتواتر كثيرا في قضايا الفساد الاتفاقات السرية فيما بين شركات أو بين شركة وموظف عمومي للحد من المنافسة أو تنظيمها أو تحديد الأسعار في المشتريات العامة. إن الموظف العمومي الذي يُعِد كشوف العمل أو الشروط المرجعية لمناقصة تنافسية على أساس معلومات قدَّمها مشارك محتمل في المناقصة يرتكب جرم التواطؤ.

تزييف المستندات أو تزويرها. تنطوي هذه الجريمة على تزييف أو تعديل للمحتوى أو التاريخ أو توقيعات الأطراف أو الشهود في أي مستندات عامة أو خاصة لها تأثير على التزام أو إبراء أو تصرف.

الجرائم المحاسبية. أداة شائعة لتدبير أو تسهيل الفساد أو اختلاس الأموال، وتشمل الجرائم المحاسبية تزوير الحسابات، والدفاتر، والسجلات أو البيانات المالية. وبصفة خاصة، تصدر الشركات أو تُسجِّل فواتير وهمية أو مزيفة لتبرير وإخفاء المدفوعات غير المشروعة للوسطاء، وإدارة الأموال الفاسدة ودفع الرشى.

ومن الأساليب الشائعة في هذا الصدد قيام شركات خاصة بدفع فواتير مزيفة يقدمها وسطاء يتنكرون في هيئة استشاريين ويستخدمون الأموال في رشوة المسؤولين. وفي هذه الحالة، تتضمَّن حسابات الشركة و"الاستشاري" تسجيل معاملات وهمية.

المخالفات الضريبية. تؤدي المخططات التي تتضمن تحريف المعاملات في حسابات شركة ما أو سجلاتها النهائية إلى المغالاة في تقدير قيمة الأصول أو الإيرادات أو المصروفات، أو التقليل من قيمتها،

ومن ثم إلى تعديل الإيرادات الخاضعة للضريبة والمصاريف القابلة للخصم بصورة غير قانونية. وعادة ما يكون هذا هو الحال في الفواتير الوهمية أو المزورة التي تزيد حسابات الشراء، ومن ثمَّ تُقلِّل الأرباح الخاضعة للضريبة للشركة.

الاحتيال أو التهريب الجمركي. غالباً ما ينطوي الفساد واختلاس الأموال وغسلها على النقل غير المشروع للأموال أو تهريب السلع إلى خارج البلد المتضرر أو إلى داخله. وقد يتضمن الاحتيال الجمركي أيضا استيراد سلع معفاة من الجمارك من المفترض أن تعبر البلد المعني لكنها تباع في الواقع بشكل غير قانوني داخل هذا البلد.

الاحتيال البريدي والإلكتروني. تُجرِّم بعض الولايات القضائية الاحتيال البريدي والإلكتروني. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يُعَد جريمةً وضع مخطط للاحتيال أو الحصول على أموال أو ممتلكات باستخدام ادعاءات زائفة أو احتيالية، واستخدام البنية التحتية للبريد أو الاتصالات السلكية واللاسلكية (الهاتف ورسائل الفاكسيملي والبريد الإلكتروني) لتنفيذ المخطط. وينطبق هذا الوصف للأفعال الإجرامية أيضا على الموظفين العموميين الذين يحصلون على أموال بطرق قد لا يشيع عنها أنها غير مشروعة.

التآمر. تتضمن هذه الجريمة إبرام اتفاقات بين شخصين أو أكثر لانتهاك القانون في وقت ما في المستقبل. وغالباً ما تشمل الأفعال المتفق عليها في التآمر الاحتيال والفساد واختلاس الممتلكات وغسل الأموال. وفي بعض الولايات القضائية، لا يمكن توجيه تهم التآمر إلا إذا ارتكب الجاني عملا صريحا واحدا على الأقل لتنفيذ اتفاق التآمر.

المساعدة عن طريق المعاونة أو التحريض. لا يقوم الشريك في الفعل المُجرَّم بدور في الجريمة لكنه يشارك بمساعدة الجاني الأساسي. ويواجه الشريك الذي يخضع للمقاضاة عن نفس الجريمة نفس العقوبات الجنائية.

عرقلة سير العدالة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 25) تتضمن هذه

- الجريمة "استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال جرم وفقا لهذه الاتفاقية؛ و
- استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي موظف قضائي أو معني بإنفاذ القانون مهامه الرسمية فيما يتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية".

وفي بعض البلدان أو الأنظمة، تشمل عرقلة سير العدالة إخفاء أدلة مادية للتحقيقات أو الإجراءات.

الملحق باء- شرح مصطلحات مختارة للكيانات المؤسسية والأعمال

تعبير "الكيانات المؤسسية" مفهوم واسع يشير إلى كل أشكال الكيانات القانونية والترتيبات القانونية التي تجرى من خلالها مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية ويتم عن طريقها الاحتفاظ بالأموال. وفيما يلي تعريفات وتوصيفات وأمثلة لمجموعة من هذه الكيانات وشروط الأعمال المتصلة بها.

أسهم لحاملها: يمنح هذا الصك القابل للتداول الشخص الذي يمتلك شهادة أسهم لحامله ملكية في الشركة. ويُعد الشخص الذي لديه حيازة فعلية لشهادة أسهم لحامله حائزا قانونيا لأسهم في الشركة التي تُصدِر هذه الأسهم لحامله ويتمتع بكل حقوق حائز السهم. ولقد وضع كثيرٌ من الولايات القضائية ضوابط لضمان عدم إساءة استخدام هذه الصكوك - مثلا باشتراط حفظ هذه الأوراق المالية في صورة مادية أو صورة إلكترونية. ويتطلَّب الحفظ في صورة مادية إيداع الأسهم لحامله لدى مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم أو هيئة وساطة محترفة. ويجري حفظ الأسهم لحامله في صورة إلكترونية حينما يتعيَّن تحويل هذه الأسهم إلى أسهم مُسجَّلة أو شهادات حق شراء الأسهم. علاوةً على ذلك، قد تشترط البلدان أن يقوم حملة الأسهم لحامله بإبلاغ الشركة عن هوياتهم، وأن تُسجِّل الشركة هذه الهويات عندما يريد حملة الأسهم لحامله التصويت على الأسهم، أو تحصيل أرباح الأسهم، أو حيازة مستوى مُعيَّن لحصة مسيطرة في الشركة.

الترتيب القانوني: يشير تعبير الترتيب القانوني إلى الصناديق الاستئمانية الصريحة أو ترتيبات أخرى مماثلة مثل اتفاق الهبة الاستئماني، وقانون التوكيل.

تسلسل الكيانات المؤسسية: يشير هذا المصطلح بوجه عام إلى مجموعة من اثنين أو أكثر من الكيانات المؤسسية المترابطة من خلال الملكية القانونية أو حصة ملكية أو السيطرة.

التوكيل الرسمي: هو توكيل أو خطاب التوكيل في الأنظمة العاملة بالقانون العام، أو تفويض في الأنظمة العاملة بالقانون المدني بالعمل نيابةً عن شخص ما في مسألة قانونية أو تجارية. والشخص الذي يُفوِّض آخر التصرف نيابة عنه هو صاحب الحق الأصيل في التوكيل أو مانحه أو واهبه. والشخص المفوض بالتصرف هو الوكيل، أو المحامي الفعلي أو (في كثير من الولايات القضائية العاملة بالقانون العام) المحامي.

الجمعية: تنظيم يقوم على العضوية، حيث يُشكِّل أعضاؤه (الأشخاص القانونيون أو الطبيعيون) أو ممثلوهم المنتخبون أعلى هيئة حاكمة في المنظمة. وتقام الجمعية من أجل تحقيق منفعة عامة أو المصالح المتبادلة للأعضاء. وغالباً ما تتوقف مسألة ما إذا كانت الجمعية كياناً قانونياً على التسجيل. فالجمعيات المُسجَّلة يمكنها أن تتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها الكيانات القانونية الأخرى.

حامل السهم المرشح: هذا شخص قانوني أو طبيعي يظهر بصفته حامل السهم المسجل في شركة ما لكنه يحوز الأسهم نيابة عن شخص آخر (لا يتم الإفصاح عنه في العادة) ويسمَّى المالك المنتفع. وفي بعض ترتيبات حملة الأسهم المرشحين، يُصدِر المرشح وثيقة قانونية سرية (مثل إعلان ثقة، أو صك نقل الملكية، أو ما شابه ذلك) ويحتفظ المالك المنتفع بهذه الوثيقة. وفيما يتعلق بالأسهم المطروحة للتداول العام، فإن المرشحين الذين يقومون مثلا بتسجيل الأسهم بأسماء سماسرة البورصة يشيع استخدامهم وبشكل قانوني في تسهيل تخليص المبادلات وتسويتها.

الحامي: حامي الشركة أو شركة إدارة الأموال أو المؤسسة هو الشخص الذي أُوكلت إليه سلطة الإشراف على الشركة أو الشركة الاستئمانية أو المؤسسة. والسلطة الإشرافية الممنوحة للحامي يُحدِّدها مؤسس الشركة أو منشئها. وعلى الرغم من أن الحامي ليس قيماً ولا عضواً في مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة، فإن ذلك الفرد له الحق في الاطلاع على المعلومات كاملةً، ومنها الحق في حضور الاجتماعات التنظيمية للمؤسسة. وقد تكون للحامي أيضاً سلطات النقض في مجالات رئيسية مُعيَّنة (مثل الرسوم، وتوقيت توزيعات الأرباح والمستفيدين منها، وتعيين المستفيدين) وقد تكون لديه سلطة تعيين وفصل الأمناء والمديرين.

خطاب الرغبات: يُحدِّد هذا الخطاب الذي يصاحب في الغالب إنشاء الصناديق الاستئمانية التقديرية رغبات المُنشئ فيما يتعلق بالكيفية التي يريد المُنشئ أن يجري بها الأمين تنفيذ واجباته، والجهة التي يتلقى منها الأمين التعليمات، ومن هم المستفيدون (الذين قد يكون بينهم المُنشئ نفسه). وعلى الرغم من أن خطاب الرغبات ليس ملزماً قانوناً للأمناء، فإن الأمين يراعي في العادة الرغبات المعبر عنها فيه.

السيطرة: يشير هذا المصطلح إلى الحيازة المباشرة أو غير المباشرة للقدرة على توجيه إدارة وسياسات كيان مؤسسي أو أن يكون عاملاً في هذا التوجيه، أو القدرة على ممارسة نفوذ كبير لهذا الغرض.

الشخص القانوني: يشير هذا التعبير إلى الهيئات الاعتبارية، والمؤسسات، وشركات التضامن، والجمعيات، وأي هيئة مماثلة قد تنشئ علاقة دائمة مع العملاء مع مؤسسة مالية أو لها فيما عدا ذلك ملكية خاصة بها.

شركة استئمانية خاصة: هذه الأداة هي عبارة عن مؤسسة تنشأ لغرض صريح ووحيد هو القيام بدور الأمين على صندوق استئماني مُعيَّن لإدارة الأموال أو مجموعة من الصناديق الاستئمانية، ويكون فيها كل مستفيد شخصاً ذا صلة قرابة بمُنشئ الصندوق، ويكون كل منشئ على صلة قرابة بأي منشئ آخر لأي صندوق آخر في المؤسسة التي تقدم له خدمات استئمانية. ويشمل «الشخص ذو صلة قرابة» كل الروابط التي تنشأ بالدم والزواج والتبني. ويجب على الشركات الاستئمانية الخاصة ألا تسعى إلى الحصول على أعمال استئمانية من عامة الناس أو تقدم هذه الخدمات إليهم. وفي العادة، يدير الشركات الاستئمانية الخاصة مجلس إدارة يضم لفيفاً من أفراد الأسرة أو ممثلين عنها أو مهنيين على دراية بقانون الاستئمان وإدارته.

الشركة الأجنبية أو شركة المعاملات الخارجية: هذه الشركات مُؤسَّسة في ولاية قضائية مختلفة لكنها مُسجَّلة لممارسة أنشطتها في الولاية القضائية المضيفة.

شركة الرف: يُستخدَم التعبير بوجه عام لوصف ترتيب بموجبه يتم تأسيس شركة (بمذكرة موحدة أو عقد تأسيس، ولها حملة أسهم غير مؤثرين ومديرون وسكرتير) وتُترك خاملة حتى تباع في وقت لاحق. وحينما تباع شركة الرف، ينقل حملة الأسهم الخاملون ملكية أسهمهم إلى المشتري، ويقدِّم أعضاء مجلس الإدارة والسكرتير استقالاتهم. وعند نقل الملكية، يتلقى المشتري أيضاً السجل الائتماني والضريبي للشركة.

الشركة الصورية: ليس لهذه الشركة عمليات مستقلة أو أصول ملموسة أو أنشطة أعمال جارية أو موظفون. والشركات الصورية ليست مخالفة للقانون وقد يكون لها أغراض أعمال مشروعة.

شركة تضامن: شركة التضامن هي رابطة بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الكيانات تتكوَّن بغرض تنفيذ أنشطة أعمال. وعلى النقيض من الشركات، تتسم شركات التضامن التقليدية بأنها كيانات يتحمَّل فيها شريك واحد على الأقل (في حالة شركات التضامن المحدودة) أو كل الشركاء (في حالة الشراكات العامة) مسؤولية غير محدودة عن التزامات شركة التضامن. وفي شركات التضامن المحدودة، يتمتع الشركاء بمسؤولية محدودة شريطة ألا يشاركوا مشاركة نشطة في قرارات جهاز الإدارة أو يلزموا شركة التضامن بتعهدات. وفي السنوات الأخيرة، استحدثت بعض الولايات القضائية نظام شركات التضامن ذات المسؤولية المحدودة الذي يتحمل فيه كل الشركاء مسؤولية محدودة بصرف النظر عن مدى انخراطهم في إدارة الشركة. وللأغراض الضريبية، تُعد شركات التضامن كيانات تتدفق عبرها الأموال وتتيح توزيع الأرباح والخسائر وتقاضي الضرائب المستحقة على مستوى الشركاء.

شركة ذات مسؤولية محدودة: هذا كيان للأعمال يتيح مسؤولية محدودة لملاكه (الذين يعرفون بالأعضاء). وعلى خلاف الشركة التي لها شخصية قانونية منفصلة عن ملاكها، تُعد الشركة ذات المسؤولية المحدودة كياناً تتدفق عبره الأموال للأغراض الضريبية. ولذلك، فإنها تتيح توزيع الأرباح والخسائر ودفع الضرائب المستحقة عليها على مستوى الأعضاء. والشركة ذات المسؤولية المحدودة يديرها الأعضاء أنفسهم، أو واحد أو أكثر من المديرين المنفصلين الذين تتعاقد معهم الشركة بشروط مُتضمَّنة في القانون الأساسي للشركة.

الشركة: تحتفظ الشركات بشخصية قانونية منفصلة عن حملة أسهمها وهم ملاكها. وتوكل السيطرة على الشركة في الوضع الطبيعي إلى مجلس الإدارة، ولحملة الأسهم سلطة محدودة لإدارة الشركة بشكل مباشر. وتشمل السلطات الممنوحة لحملة الأسهم في العادة حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحق في المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لحملة الأسهم والتصويت فيها، وفي الموافقة على المعاملات غير العادية التي تؤدي فعلياً إلى بيع الشركة. وأجل الشركة في العادة غير محدود. وفي معظم الحالات، يُمنَح حملة الأسهم في شركة ما حماية محدودة من المسؤولية وهو ما يعني أن مسؤوليتهم تجاه الشركة ودائني الشركة تقتصر على استثماراتهم. ويتيح كثير من الولايات القضائية في مراكز المعاملات الخارجية التسجيل للشركات الأجنبية أو شركات المعاملات الخارجية ومؤسسات الأعمال الدولية أو الشركات المعفاة من دفع الضرائب. والشركات الأجنبية أو شركات المعاملات الخارجية هي شركات تأسَّست في ولاية قضائية مختلفة لكنها مُسجَّلة لممارسة أنشطتها في الولاية القضائية المضيفة. ومؤسسات الأعمال الدولية أو الشركات المعفاة هي شركات تأسست في الولاية القضائية المضيفة لكن لا يُسمح لها بأداء أنشطة محلية. وتحصل هذه الشركات الأخيرة بوجه عام على إعفاء من دفع الضرائب المحلية.

الصندوق الاستئماني محدد الغرض: في هذا المجال، يسيطر الأمناء على الصندوق الاستئماني للعمل على تحقيق الأغراض المحددة له لا لمنفعة المستفيدين. وقد تكون هذه الصناديق محددة الغرض خيرية أو غير خيرية تبعاً للولاية القضائية. وصناديق حماية الأصول هي نوع من الصناديق محددة الغرض.

الصندوق الاستئماني: يقوم هذا الكيان على فصل الملكية القانونية عن ملكية حق الانتفاع. وهو ترتيب بموجبه يقوم شخص واحد بإدارة ممتلكات (بما فيها الممتلكات العقارية والملموسة وغير الملموسة) لمنفعة آخرين. والصندوق الاستئماني يتولى تأسيسه واحد أو أكثر من المنشئين الذين يعهدون بالملكية إلى الأمين أو الأمناء. ويحوز الأمناء السند القانوني لملكية الصندوق الاستئماني لكنهم ملزمون بحيازة الممتلكات لمنفعة المستفيدين (الذين يُحدِّدهم في العادة المنشئون الذين يحوزون ما يُسمَّى سند الملكية المنصفة). ويدين الأمناء بواجب مالي وتعاقدي نحو المستفيدين الذين هم ملاك حق الانتفاع لأصول الصندوق الاستئماني. والصندوق الاستئماني نفسه ليس في حد ذاته كيانا يتمتع بشخصية اعتبارية. وتتم أي معاملات يجريها الصندوق بأسماء الأمناء. ومع أن الأمناء هم المالكون القانونيون، فإن ممتلكات الصندوق تشكِّل صندوقا منفصلا لا يشكِّل جزءا من الملكية الشخصية للأمناء. ومن ثم لا ترتبط الأصول الشخصية للأمناء أو مسؤولياتهم الشخصية بالصندوق الاستئماني، وعليه فإن أصول الصندوق منفصلة عن أي دائنين شخصيين للأمناء.

القائم على الإنفاذ. لغرض إقامة صندوق استئماني لإدارة الأموال أو مؤسسة، فإن القائم على الإنفاذ هو الشخص الذي يمتلك حقوق إنفاذ هذا الصندوق وأن يطلب ذلك من المحكمة إذا اقتضت الضرورة. وبالنسبة للصناديق الاستئمانية الخيرية، فإن القائم على الإنفاذ في العادة هو أرفع مسؤول قانوني في الولاية القضائية - النائب العام أو سلطة أخرى مكافئة. ولكن بالنسبة للصناديق الاستئمانية التي لا تستهدف أغراضا خيرية، يتم تعيين شخص مستقل يكون مسؤولا عن الوفاء بأغراض الصندوق، ولديه سلطة إقامة دعوى قضائية لهذه الأغراض، ويخضع للمساءلة في المحكمة إذا قصَّر في تأدية واجباته.[1]

المالك القانوني: يُعرَّف المالك القانوني لكيان مؤسسي بأنه شخص طبيعي أو كيان قانوني أو مزيج من الاثنين يعترف به القانون بوصفه مالك الكيان المؤسسي.

المالك المنتفع: المالك المنتفع هو الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر في نهاية المطاف على الكيان المؤسسي أو ينتفع من أصول هذا الكيان، أو الشخص الذي تُجرَى نيابةً عنه المعاملات، أو كلاهما معا. ويشمل هذا المصطلح أيضا الأشخاص الذين يمارسون في نهاية المطاف سيطرة فعلية على شخص قانوني أو كيان ناشئ عن ترتيب قانوني. ويمكن حيازة أو ممارسة هذه الملكية أو السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المدير المُرشَّح: يظهر هذا الشخص باعتباره المدير المُسجَّل في شركة نيابة عن شخص آخر (لا يُكشف عنه في العادة) يطلق عليه المالك المنتفع. وفي بعض ترتيبات المديرين المرشحين، يُصدِر المدير المرشح وثيقة

1 ماركس بانيث. 2017. "استخدام صندوق استئماني لا يستهدف أغراضا خيرية في تحقيق طائفة من الأهداف". الموقع الإلكتروني لماركس بانيث (مُدوَّنة)، 3 أغسطس/آب 2017. https://www.markspaneth.com/blog/2017/use-a-noncharitable-purpose-trust-to-achieve-a- variety- of-goals.

قانونية سرية (مثل اتفاق تفويض، أو اتفاق خدمات النائب المرشح، أو ما شابه ذلك) ويحتفظ المالك المنتفع بهذه الوثيقة. وحينما يكون المدير المرشح كيانا مؤسسيا، يشار إليه باسم المدير المؤسسي. ولا تعترف بعض الولايات القضائية بالمديرين المرشحين. ونتيجةً لذلك، يخضع الشخص الذي يقبل تولي دور المدير لكل متطلبات والتزامات المدير (ومنها الالتزامات المالية والتعاقدية على الرغم من أن هذا الشخص يقوم بدور مدير مرشح). وفي بعض الولايات القضائية، لا يمكن أن يُعوِّض المالك المنتفع عن المدير المرشح.

المدير المؤسسي: هذا كيان مؤسسي وليس شخصاً طبيعيا وهو يعمل بوصفه مديرا لكيان مؤسسي آخر ويؤدي واجباته.

مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات: يشير هذا التعبير إلى أي شخص أو منشأة أعمال تقدم أيا من الخدمات التالية إلى أطراف ثالثة: القيام بمهمة وكيل إنشاء شخصيات قانونية، أو ترتيبات قانونية؛ أو القيام بمهمة (أو الترتيب لقيام شخص آخر بمهمة) مدير أو سكرتير شركة، أو شريك في شركة تضمان، أو في وضع مماثل فيما يتصل بأشخاص اعتباريين آخرين، أو توفير مكتب مُسجَّل أو عنوان تجاري أو مكتب أعمال، وعنوان مراسلات، أو عنوان إداري لشركة أو شراكة أو أي شخص اعتباري آخر؛ أو القيام بمهام (أو الترتيب لقيام شخص آخر بمهام) الأمين لصندوق استئماني صريح؛ أو القيام بمهام (أو الترتيب لقيام شخص آخر بمهام) حامل سهم مرشح لشخص آخر.

منشآت الأعمال والمهن غير المالية لأغراض مُحدَّدة: يشمل هذا المصطلح أندية القمار (ومنها الأندية التي تستند إلى خدمات الإنترنت)، ووكلاء التطوير العقاري، والاتجار في المعادن النفيسة، والاتجار في الأحجار الثمينة، والمحامين، والموثقين، والمهن القانونية المستقلة الأخرى، والمحاسبين، ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات.

مؤسسة الأعمال الدولية: هذا الكيان الذي يُطلق عليه أحياناً شركة معفاة هو الشكل الأولي لشركة يستخدمها غير المقيمين في مراكز المعاملات المالية الخارجية. ولمؤسسة الأعمال الدولية خصائص الشركة لكنه لا يسمح لها بإجراء معاملات داخل الولاية القضائية المضيفة وهي معفاة عموما من ضرائب الدخل المحلية. وفي معظم الولايات القضائية، لا يُسمح لمؤسسة الأعمال الدولية بالاشتغال بالأعمال المصرفية والتأمينية وغيرها من الخدمات المالية.

المؤسسة: المؤسسة كيان قانوني يتألف من ممتلكات نُقِلت إليه لخدمة غرض مُعيَّن وليس له مُلاك أو حملة أسهم. والمؤسسات يديرها في العادة مجلس إدارة وفقاً لشروط وثيقة إنشاء المؤسسة أو دستورها. وتقصر بعض الولايات القضائية المؤسسات على الأغراض العامة (المؤسسات العامة)، ويتيح البعض الآخر إقامة مؤسسات تهدف إلى تحقيق أغراض خاصة (المؤسسات الخاصة). وبوجه عام، تسمح بعض الولايات القضائية العاملة بالقانون العام بإنشاء شركات مُقيَّدة بضمان (في جوهرها تعادل مؤسسة في القانون المدني) ولكنها تخضع لتنظيم قانون الشركات. وتسمح بعض هذه الولايات أيضا بإنشاء شركات مُقيَّدة بضمان وأن تطرح أسهما في السوق (الشركات الهجين). فالشركات الهجين تعمل كمؤسسات لكنها تصدر أسهما مثل الشركات.

الوكالة: بموجب علاقة الوكالة، يُكلِّف صاحب الحق الأصيل (عادة عميل) وكيلاً لأداء واجبات مُعيَّنة بموجب اتفاق. ومن أمثلة العلاقة بين صاحب الحق الأصيل والوكيل العلاقة بين العميل والمحامي، أو العميل والمحاسب، أو رب العمل والموظف. ويمكن للوكيل أن يُنشئ كياناً مؤسسياً أو يفتح حسابا مصرفيا أو يؤدي خدمات إدارية نيابة عن صاحب الحق الأصيل لكن لا يجوز له أن يفعل هذا باسم الوكيل نفسه. وخلافاً لعلاقة الاستئمان، لا يتم نقل حق الملكية للحساب الذي تودع فيه الأموال، أو للممتلكات عند إنشاء علاقة الوكالة، وتظل الملكية القانونية للممتلكات لصاحب الحق الأصيل.

الملحق جيم - عينة تقرير لوحدة التحريات المالية

وحدة التحريات المالية

إلى: رئيس الشرطة، ومكتب النائب العام، أو أي سلطة أخرى مختصة

من: مدير وحدة التحريات المالية

التاريخ: 1 مارس/آذار 2020

الشخص المشتبه به: صندوق جون سميث الخيري

سـري للغاية

هذه الوثيقة سرية وتُعد معلومات مالية حساسة بالنسبة لإنفاذ القانون، ولا يجوز استخدام البيانات الواردة فيها إلا لأغراض التحريات، ويجب عدم نشرها أو الإفصاح عنها كليا أو جزئيا لأي شخص أو وكالة أو منظمة، ولا يجوز استخدامها في أي إجراءات قضائية أو إدارية دون إذن خطي مسبق من وحدة التحريات المالية.

وقد رفعت وحدة التحريات المالية هذه الدعوى بعد أن تلقت الوحدة بلاغا عن معاملة مشبوهة يشير إلى حدوث مخالفات في حساب متصل **بصندوق جون سميث الخيري.** وتشير تلك المخالفات إلى أن الصندوق قد يكون متورطاً في انتهاكات محتملة بغسل الأموال أو انتهاك أحكام أخرى لقانون غسل الأموال.

ففي 25 يناير/كانون الثاني 2020، تلقت وحدة التحريات المالية بلاغا يتعلق بمعاملات مشبوهة **لصندوق جون سميث الخيري**، واكتشفت أن الحساب رقم **17026557** تورط في نحو **48** معاملة مشبوهة قيمة كل منها **9000 دولار.** وتعود ملكية هذا الحساب إلى منظمة غير حكومية تُسمَّى **صندوق جون سميث الخيري.** وقد سُجِّلت هذه المنظمة غير الحكومية برقم **5110282** باسم **صندوق جون سميث الخيري** في 23 مارس/آذار 2017 بموجب اللائحة التنظيمية 1985، القسم 18 المعني بتسجيل وتشغيل المنظمات غير الحكومية. وتحمل شهادة التسجيل الرقم المسلسل **99951.** وعنوان الاتصال بها هو: **100 بالم ستريت، سميثفيل، جزر سميث**، ورقم الهاتف المحمول: **050-401-255**، ورقم الفاكس: **202-401-251.** والنشاط العام لهذه المنظمة غير الحكومية كما هو منصوص عليه في وثائق تسجيلها هو "تنمية التبرعات من مواطني سميث

آيلاند، ومن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية، وتنظيم الحفلات الموسيقية والأعمال المسرحية والمباريات الرياضية". ولهذه المنظمة غير الحكومية ثلاثة مؤسسين:

1. **روبرت فرانك،** المولود في. 1 مايو/أيار 1980، في جونسفيل، في سميث آيلاند؛ **رقم بطاقة الهوية 1000718145؛** العنوان: 195 بالم ستريت، سميثفيل؛ هاتف محمول: 233-505-255؛ حالياً وزير الرياضة والأنشطة الترفيهية؛ عضو الحزب السياسي (التحالف من أجل سميث آيلاند)؛ ابن العم الأول لرئيس الوزراء الحالي توماس مارك.
2. **بيتي فرانك،** المولودة في 17 مايو/أيار 1985 في جونسفيل، سميث آيلاند، رقم **بطاقة الهوية 1009875847؛** العنوان: 195 بالم ستريت، سميثفيل؛ هاتف محمول: 440-211-255؛ بريد إلكتروني: betty.frank@ gmail.com؛ زوجة روبرت فرانك.
3. **أنطوني سميث،** المولود في 14 يونيو/حزيران 1975 في ماركس فيل، سميث آيلاند، **رقم الهوية: 1000719109؛** العنوان: 8097 يانكي واي، ماركس فيل، هاتف محمول: 050-540-255؛ بريد إلكتروني: tony.smith@gmail.com؛ حاصل على ترخيص بفتح وإدارة الحسابات المصرفية لصندوق جون سميث الخيري في بنك بيبولز، وبنك ماونتين، وبنك ريفر؛ وهو رجل أعمال والمالك المشارك لمصنع سميث فيل للجعة، وابن العم الثاني لروبرت فرانك، والمستشار الحالي لرئيس الوزراء مارك؛ وأمين الخزانة في الحزب السياسي (التحالف من أجل سميث آيلاند).

فُتِح الحساب رقم 17026557 في بنك بيبولز. يضم بنك بيبولز الحساب المذكور آنفا برقم **17026557.** بين 31 مارس/آذار 2018، و3 يناير/كانون الثاني 2019 سجَّل تدفقات نقدية مجموعها 733,987.52 دولارا. وقَّع **أنطوني سميث** أوامر الإيداع للودائع المشبوهة المذكورة آنفا. في ثلاث مناسبات على الأقل، ذهب **سميث** إلى بنك بيبولز حاملاً بضع مئات الآلاف من الدولارات بأوراق نقد جديدة من فئة 100 دولار في رزم كل منها 100 ورقة. وأبلغ مسؤولي البنك أن هذه الأموال هي تبرعات **لصندوق جون سميث الخيري** من عدة أشخاص، وأنه حضر لإيداع المبلغ في حساب الصندوق. وفي إحدى المناسبات، ذهب لإتمام عدة أوامر إيداع معظمها بمبلغ 9000 دولار (مع أن قلة منها كانت بمبالغ أقل)، ووقَّع على كل أمر إيداع باسمه. وفي الوقت الحالي، لا تتوافر معلومات بشأن المصدر الفعلي للأموال المودعة.

وبين أغسطس/آب 2018 وأكتوبر/تشرين الأول 2018، تم إيداع ما مجموعه 492 ألف دولار في هذا الحساب. وكان معظم هذا المبلغ 48 عملية إيداع قيمة كل منها 9000 دولار. وتم إيداع هذه الأموال كما يلي:

أُجريت نحو 59 معاملة في **حساب الصندوق.** وكان معظم الإيداعات **النقدية الثمانية والأربعين تقريبا** بمبلغ 9000 دولار لكل منها وأودعها فرد واحد. وفتحت المنظمة غير الحكومية **(صندوق جون سميث الخيري)** حسابات في جميع البنوك التي تعمل في سميث آيلاند. و**أنطوني سميث** هو الشخص المرخص له بالتعامل في كل الحسابات. ومنذ **1 يناير/كانون الثاني 2018،** بلغ إجمالي المبالغ المودعة في هذه الحسابات تقريبا 1,766,039.47 دولارا.

التاريخ	عدد الإيداعات	قيمة الإيداع (بالدولار)
2018/19/08	5	9,000
2018/05/09	20	9,000
2018/05/09	1	10,000
2018/05/09	3	5,000
2018/06/09	20	9,000
2018/06/09	7	5,000
2018/20/09	2	9,000
2018/03/10	1	9,000

الملحق دال- التخطيط والإنفاذ لأمر تفتيش وضبط

- حدِّد الأموال المودعة في حسابات مصرفية، واتخِّذ الخطوات اللازمة لضبطها إمَّا قبل التفتيش أو في نفس الوقت (على سبيل المثال من خلال أوامر التجميد).
- حدِّد نوع المكان المراد تفتيشه (مثلا سكن أو مقر عمل).
- حدِّد احتمال أن يكون مدنيون أو أشخاص غير مشتبه بهم حاضرين، وضَعْ خطة على هذا الأساس. تجنَّب قدر الإمكان أوقات ذروة العمل.
- ادرس إغلاق المنشأة في أثناء إنفاذ الأمر إذا كان ذلك ملائما.
- حدِّد عدد الضباط المطلوبين لإجراء تفتيش سليم وشامل.
- اتخِذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة العملية. لا تَدَع الشخص محل التحقيق (الأشخاص محل التحقيق) يعلم بنبأ تفتيش وشيك.
- نفِّذ الأمر وفقاً للإذن الممنوح - أي خلال ساعات العمل المعتادة.
- إذا كان الأمر يجيزه القانون ومفيدا للتحقيق، ادرس إنفاذ أمر التفتيش بعد ساعات العمل المعتادة.
- حدِّد ما إذا كان المكان مُجهزاً من الخارج بنظام إنذار أو لديه أفراد أمن مسلحون وكاميرات وكلاب حراسة وما شابه ذلك. قم بتخطيط العملية وفقا لذلك.
- قدِّم إفادة شاملة إلى كل الضباط المشاركين في إنفاذ الأمر.
- ضمِّن الإفادة أي تحريات ذات صلة عن الشخص محل التحقيق (الأشخاص محل التحقيق)، والمكان (الأماكن) المراد تفتيشه.
- وقدِّم الخرائط أو رسوما تخطيطية أو غيرها من المعلومات ذات الصلة عن المسكن (المساكن) أو منشـأة العمل (منشآت الأعمال) إذا كانت متاحة.
- حدِّد دوراً لكل ضابط مشارك في إنفاذ الأمر. ويجب أن يتولَّى المحقق الرئيسي تحديد الأدوار والمهام. وتشمل هذه الأدوار ما يلي:
  - يدخل *فريق الدخول* أولاً ويُؤمِّن المكان حتى يستطيع الضباط الآخرون إجراء تفتيش آمن ودقيق. ويجب أن يفصل هذا الفريق خطوط الهاتف حينما يدخل المقر.
  - وقد يكون *وضع فريق* في محيط المقر مفيدا عند إجراء تفتيش في بيئة معادية. ويوفر هؤلاء الضباط الأمن في المنطقة ويتيحون لفريق التفتيش إجراء تفتيش آمن ودقيق.
  - يعمل *ضباط التفتيش* في فرق يضم كل منها اثنين إن أمكن للمساعدة في تفادي أو دحض أي مزاعم بدس أدلة. وقد يُحدِّد المحقق الرئيسي أماكن مُعيَّنة ليقوم بتفتيشها كل فريق.
  - *يُسجِّل مصور فيديو أو مصور فوتوغرافي* تنفيذ أمر التفتيش والوثائق حيثما يُعثَر على الأدلة. تذكَّر حينما يكون ذلك ملائما أن تُظهر المقياس عند التقاط الصور: ضع مسطرة أو شيئا آخر يشير إلى الحجم إلى جانب الشيء (الأشياء) الذي يجري تصويره.

- *يتلقى أمين الأدلة* كل الأدلة التي يكتشفها ويضبطها ضباط التفتيش ويُسجِّلها، وهكذا يحتفظ بسجل تسلسل العهدة.
- يجب تحديد *فريق الاستجواب* شاملاً المحقِّق الرئيسي في مرحلة التخطيط. وإذا كان الشخص الشخص محل التحقيق (الأشخاص محل التحقيق) حاضرا، ووافق على استجوابه، فيجب أن يجري الاستجواب في منطقة تُسهِّل إجراء الاستجواب ولا تعوق التفتيش الجاري.
- وقد يكون وجود *خبير كمبيوتر* في الفحص الجنائي مفيدا في جمع الأدلة وتأمينها. وينبغي تجميع الأدلة الإلكترونية والحاسوبية بطريقة تمنع ضياعها أو تدميرها أو إتلافها، وتتجنب ادعاءات محتملة من قبل الشخص محل التحقيق بأن البيانات تلاعب بها بعد ذلك مسؤولو إنفاذ القانون (مثلا بإعداد نسخة طبق الأصل للبيانات). وإذا لم يوجد خبراء كمبيوتر مدربون في الطب الجنائي داخل وحدة المحقق أو الوحدات الأخرى ذات الصلة، فينبغي للمحقق دراسة توفير هذه الخدمات من القطاع الخاص أو طلب المساعدة من ولايات قضائية أخرى لديها هذه القدرات.

الملحق هاء- عينة أمر للمؤسسات المالية لإبراز مستندات

أمر إبراز مستندات إلى بنك *إيه بي سي* يُخطَر به مسؤول مُفوَّض في بنك *إيه بي سي*.

الموضوع: التحقيق بشان:

- الحساب رقم 12345678 في بنك إيه بي سي باسم جون دو.
- *شركة XYZ المؤسَّسة في ديلاوير بالولايات المتحدة، ولها وكيل مُسجَّل في دوغلاس، بجزيرة مان، ومكتب في لندن بإنجلترا.*
- مالكون منتفعون مجهولون لحسابات أو أموال ذات صلة بالأشخاص والكيانات المذكورين آنفا.

أمر إبراز مستندات

عملاً *[بالقانون الواجب التطبيق]*، نأمر الممثل المُفوَّض لبنك إيه بي سي بإبراز المستندات المحددة أدناه لمكتب النيابة العامة *[القاضي، أو قاضي التحقيق، أو أي سلطة مختصة أخرى]* في *[التاريخ]*. ويُعد الامتناع عن عمد عن الامتثال لهذا الأمر بإبراز مستندات فعلا مجرَّما يستوجب عقوبة فرض غرامة أو السجن أو كليهما.

[وفقاً لما يخوله القانون] يُؤمر بنك إيه بي سي ألا يخطر أحداً خارج بنك إيه بي سي بواقعة هذا الأمر بإبراز مستندات، أو هوية الأشخاص المشتبه بهم في أمر الإبراز، أو المستندات المطلوب إبرازها. ويُحظر على البنك أيضا إفشاء ما يتم إبرازه إلى مكتب النيابة العامة *[القاضي أو قاضي التحقيق، أو أي سلطة مختصة أخرى]* إلى حين ورود أمر آخر.

يغطي هذا الأمر الفترة الزمنية من *[التاريخ]* إلى *[التاريخ]* أو ابتداء من تاريخ تسلم بنك إيه بي سي لهذا الأمر.

يغطي هذا الأمر جميع المستندات ذات الصلة بالأفراد والكيانات القانونية والمالكين المنتفعين المذكورين أعلاه، سواء منفردين أو مجتمعين مع أي فرد آو كيان آخر، والمستندات الخاصة بحسابات يكون هؤلاء الأفراد أو كانوا أمناء عليها، ولهم أو كان لهم سلطة التوقيع عليها، ولديهم أو كان لديهم بشأنها توكيل رسمي، ولديهم أو كانت لديهم سلطة إجراء معاملات بشأنها. ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

فتح الحسابات، والتعريف بالعملاء، والتعليمات

1. مستندات فتح الحساب لأي خدمة أو نشاط من الأنشطة التي يقدمها بنك *إيه بي سي*، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لأي مؤسسة تابعة أو مراسلة، وكذلك إن أمكن مستندات إغلاق كل الحسابات المتصلة بالأفراد والكيانات القانونية المذكورين أعلاه. وبالنسبة لشركة XYZ، يجب أن تتضمن

المستندات عقد التأسيس، والقرارات والمحاضر المؤسسية، واتفاقات الشراكة، والتوكيلات الرسمية، وبطاقات التوقيع (على الوجهين) المتصلة بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

2. البيانات المصرفية، وكشوف الحسابات الدورية، ونسخٌ لحسابات أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.
3. هوية المالك المنتفع لأي حساب متصل بأي شخص مشار إليه آنفا، والمستندات التي تظهر فيها هذه المعلومات. ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر جميع المستندات الداعمة التي قدمها الطرف المتعاقد أو المالك المنتفع أو أعدتها أي مؤسسة مالية أو موظف أو طرف ثالث نيابة عن الطرف المتعاقد أو المالك المنتفع.
4. المعلومات التي حصل عليها بنك *إيه بي سي* فيما يتعلق بتحديد هوية أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفاً والتحقق منها.
5. أرقام بطاقات الهوية الوطنية، والأرقام الضريبية، وأرقام تعريف العملاء، وتاريخ ومكان الميلاد، وأي رقم مرجعي أو وسيلة مرجعية (عدا رقم الحساب) يستخدمها بنك *إيه بي سي* لتحديد هوية أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفاً.
6. فيما يتعلق بأي شخص مشار إليه آنفاً، أي عقد صندوق أمانات، وهوية جميع الأشخاص الذين يتاح لهم الوصول إلى هذا الصندوق، والمستندات التي تظهر التواريخ التي تم فيها النفاذ إلى صندوق الأمانات، وأي مقطع فيديو أو واسطة إلكترونية أخرى تُظهِر أن الشخص (الأشخاص) المخَّول زار (زاروا) منطقة صندوق الأمانات.
7. تعليمات العميل بشأن متى وكيف يتم تقديم كشوف الحسابات، وتعليمات العميل فيما يتعلق بقيام بنك *إيه بي سي* بالاتصال بالبريد أو بطريقة إلكترونية أو بالصوت.
8. هوية أي موظف في بنك *إيه بي سي* عليه أو كان عليه مسؤولية الإدارة والتعامل مع حسابات أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفاً.
9. جميع سجلات رسوم المكالمات الهاتفية المحلية والدولية، بما في ذلك فواتير الهاتف، وكل سجلات الرسوم لخدمات الاتصالات الأخرى، ورسائل التلكس، وخدمات توصيل المراسلات والبريد التي تحمَّلها أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفاً أو أجريت نيابة عنه. وفي كل حالة جرى فيها اتصال، يجب تحديد هوية مسؤول البنك الذي أجرى الاتصال، ويجب إبراز أي ملاحظات ومستندات ومعلومات تم إعطاؤها أو تلقيها خلال الاتصال، أو في أثناء إرسال أو تلقي طرود أو رسائل بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني.

مستندات الحيطة والعناية الواجبة

10. مستندات "اعرف عميلك" والحيطة والعناية الواجبة التي أعدها بنك *إيه بي سي* عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.
11. في حالة تحديد بنك إيه بي سي هوية أي شخص على صلة بمعاملة أو حساب أو تحويل إلكتروني أو رسالة بنظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية (سويفت) بين البنوك، أو أي إجراء آخر أورده هذا الأمر بوصفه مالكا منتفعا أو شخصا معرضا لمخاطر بحكم منصبه العام (حسب التعريف الوارد في سياسات وإجراءات بنك *إيه بي سي*)، يُبرِز البنك

أ. جميع ملفات الحيطة والعناية الواجبة، والحيطة والعناية المعززة التي تم إنشاؤها؛
ب. المستندات التي تحدد القواعد والإنذارات الموضوعة في أنظمة المعالجة والامتثال لبنك *إيه بي سي*

لتحديد وفصل المعاملات المتصلة بالعملاء، والحسابات، والأشخاص المعرضين لمخاطر بحكم مناصبهم، وغيرهم من الموظفين العموميين، وأولئك الذين تركوا في الآونة الأخيرة وظائفهم العمومية، والمالكين المنتفعين، والمستندات المتصلة بأي معاملات أو مسألة أدت إلى إطلاق إنذار؛

ج. هوية أي موظف في بنك *إيه بي سي* يتعامل مع ملفات الحيطة والعناية الواجبة وأنظمة الإنذار المتصلة بهذا الأمر.

التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة والمستندات المتصلة بها

12. المستندات المتصلة بتحويلات الأموال الواردة والصادرة المحلية أو العابرة للحدود (على سبيل المثال تلك التي يجريها نظام تحويل الأموال الإلكتروني (فيدواير)، أو نظام مدفوعات المقاصة بين البنوك (شيبس)، أو نظام مدفوعات المقاصة الآلية (شابس)، لصالح أو نيابة عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إستمارات طلب تحويلات إلكترونية، وكشوف التعزيز، وإشعارات الخصم، وقيود اليومية، والسجلات الداخلية.
13. المستندات المتصلة برسائل سويفت الصادرة من بنك إيه بي سي أو الواصلة إليه أو العابرة من خلاله، وأي وسيط أو مؤسسة مراسلة ذات صلة لصالح أو نيابة عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر

أ. رسائل سويفت بما فيها على سبيل المثال لا الحصر رسائل 100 (MT)، و 103 (MT)، و(MT) 202، وMT 202 COV، وMT 199، وMT 299 وأي رسالة سويفت أخرى (بما في ذلك تلك التي تتصل بأوراق مالية أو معاملات تجارية)؛

ب. التعليمات بالفاكس أو البريد أو البريد الإلكتروني أو الهاتف، وإستمارات طلب تحويل إلكتروني، وكشوف التعزيز، وإشعارات الخصم، وقيود اليومية، والسجلات الداخلية.

ج. أي رسالة "لتصحيح بنود" أو تحويلات أموال أو رسائل سويفت مرفوضة، وأي مستندات متصلة بتصحيح وإعادة إرسال تحويل أموال أو رسالة سويفت متصلة بأشخاص أو كيانات قانونية ومالكين منتفعين مشار إليهم آنفاً.

14. مُعرِّف أعمال سويفت لبنك *إيه بي سي*، بما في ذلك أنشطة أعماله (مثل الأعمال المصرفية الخاصة) والمؤسسات التابعة له، وفروعه التي يختلف مُعرِّف أعمالها عن المُعرِّف الرئيسي.
15. كل الأسماء التي يُعرَّف بها بنك إيه بي سي والمؤسسات التابعة له.

معاملات الحسابات

16. المستندات المتعلقة بأموال وردت إلى أو خرجت من أي حساب في بنك *إيه بي سي* متصل بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا، بما في ذلك أوامر العملاء، وقسائم الإيداع، ومستندات الإيداع (على الوجهين)، وقسائم السحب، والشيكات المرفوضة (على الوجهين)، وإشعارات الخصم والإضافة، والتحويلات الدفترية، وقسائم التحويلات بين البنوك المتصلة بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.
17. المستندات المرسلة إلى أي مؤسسة وساطة أو مؤسسة مراسلة مالية أو الواردة منها وتتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.

معاملات أخرى

18. نسخ من شهادات الإيداع بما في ذلك مدفوعات الفائدة وسجلات الاسترداد والتصرف في العوائد فيما يتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.
19. سجلات شراء أو بيع سندات لحامله أو غيرها من الأوراق المالية والخدمات الاستثمارية من قبل أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.
20. مستندات شراء شيكات المديرين، والشيكات مقبولة الدفع، والحوالات المالية المصرفية، إلى جانب الشيكات التي اشتريت لصالح أو نيابة عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه آنفا.

تقارير بنك *إيه بي سي* المقدمة إلى وحدة التحريات المالية (حيثما يكون ذلك مرخصا به).

21. تقارير معاملات العملة التي تتعلق بأي صورة بالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم آنفاً.
22. تقارير صكوك العملة والصكوك النقدية التي تتعلق بأي صورة بالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم آنفاً.
23. بلاغات تم رفعها عن نشاط أو معاملة مشبوهة تتعلق بأي صورة بالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم آنفاً.

تضمين كل المستندات الإضافية التي قد تكون لها صلة بالفعل المُجرم الذي ارتُكب.

التعريفات والتعليمات

أ. يشير تعبيرا "بنك *إيه بي سي*" و"شركة ZYX " إلى منشأة الأعمال التي يتعلق بها هذا الأمر. وهو يشمل كل الجهات التابعة للمنشأة، ومشروعاتها المشتركة، وشركاتها التابعة، وأقسامها الفرعية، وخلفائها المعنيين، وجميع المديرين الحاليين والسابقين، والمسؤولين، والشركاء، والموظفين والوكلاء والأشخاص الآخرين الذين يُفترض أنهم يتصرفون نيابة عن أي من السالف ذكرهم.

ب. يُقصد بلفظة "المستند" أو "المستندات" جميع المواد المكتوبة أو المطبوعة من أي نوع، رسمية أو غير رسمية، بما فيها الأصول وكل النسخ غير المطابقة لها (سواء كانت مختلفة عن الأصل بسبب أي ملاحظة أُجريت على هذه النسخ أو غير ذلك) في حوزة الشركة أو عهدتها أو سيطرتها أينما توجد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأوراق والمراسلات والمذكرات والملاحظات واليوميات والمواد الإحصائية والرسائل والبرقيات والمحاضر والعقود والتقارير والدراسات والشيكات والكشوف والإيصالات والإقرارات والملخصات والكتيبات والكتب والاتصالات داخل المكتب وبين المكاتب والعروض والملاحظات من أي نوع على المحادثات والمكالمات الهاتفية والاجتماعات، وغيرها من الاتصالات والنشرات، وخطابات الاعتماد، والمطبوعات المستخرجة من الحاسوب، والأقراص الصلبة وسواقات التخزين السريع، والسواقات الصلب القابلة للفصل عن الحاسوب، والأقراص المرنة، والوحدة المركزية للبيانات، وقواعد بيانات الحاسوب الشخصي، ومطبوعات المبارق الكاتبة، ومواد التلكس، والفواتير، والجداول الإلكترونية، وجميع المُسوَّدات، والتحويرات والتعديلات والتغييرات والتعديلات أيا كانت طبيعتها ونوعها لما سبق ذكره. ويشمل ذلك أيضا جميع السجلات البيانية والسمعية أو العروض أياً كان نوعها بما في ذلك شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة وأي تسجيلات إلكترونية أو ميكانيكية أو كهربائية بما في ذلك على سبيل المثال شرائط التسجيل وشرائط الكاسيت والأقراص والأسطوانات والأفلام.

ج. يُقصد بلفظة "مستند" ("مستندات") أيضا أي ملف أو حافظة ملفات أو أي مغلف آخر يحمل أي علامة أو تعريف وتُحفظ فيه "المستندات"، ولكنها لا تشمل خزانات حفظ الملفات. وفي جميع الحالات التي لا يكون فيها أصل مستند أو نسخة غير مطابقة لأي أصل في حوزة أو عهدة أو سيطرة الكيان القانوني الذي وُجِّه إليه الأمر الحالي بإبراز مستندات، فإن لفظة "مستند" ("مستندات") تشمل أي نسخة للأصل وأي نسخة غير مطابقة له.

د. ينبغي تفسير حرف "الواو" على أنه يتضمن كلمة "أو" والعكس صحيح.

هـ. يُقصد بلفظة "شخص" أي شخص طبيعي، أو كيان قانوني، أو شركة أفراد، أو شركة مساهمة، أو شركة تضامن، أو مشروع مشترك، أو جمعية غير متمتعة بالشخصية القانونية، أو مؤسسة حكومية، أو أي قسم فرعي لها أو شركة تابعة، أو مسؤول أو مدير إدارة أو موظف أو وكيل أو ممثل آخر لها.

و. يشمل تعبير "المالك المنتفع" الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون في نهاية المطاف أو يسيطرون على العميل و/أو الشخص الذي تتم المعاملة نيابة عنه. ويشمل تعبير "المالك المنتفع" أيضا الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية النهائية على شخص أو ترتيب قانوني وكذلك على أطراف ثالثة معنية.

ز. يُقصد بلفظة "هوية" الاسم الكامل شاملا الاسم الأوسط، وتاريخ الميلاد، ومكان الميلاد، ورقم الهوية الوطنية أو جواز السفر، وكل المناصب التي شغلها الشخص المعني في أثناء عمله، وتواريخ الخدمة، والمسؤوليات والواجبات المنوطة به في كل منصب، وتاريخ انتهاء الخدمة -إن وجد- وأسباب هذا الإنهاء.

ح. يُقصد بالموظف العمومي (1) أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا سواء كان بالتعيين أم الانتخاب وسواء كان بصورة دائمة أم مؤقتة، وسواء كان يعمل بأجر أو من غير أجر بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص؛ و(2) أي شخص آخر يؤدي وظيفة عامة، بما في ذلك لمؤسسة عامة أو مشروع عام، أو يقدم خدمة عامة.

ط. يشير تعبيرا "التحويلات الإلكترونية" و"تحويلات الأموال" إلى أي معاملة تُنفَّذ نيابة عن شخص ما من خلال مؤسسة مالية بالوسائل الإلكترونية بهدف إتاحة مبلغ من المال للشخص المستفيد في مؤسسة مالية أخرى. وقد يكون مُنشئ هذ المعاملة والمستفيد منها شخصا واحدا.

ي. يُقصد "بالتحويلات عابرة الحدود" أي تحويل إلكتروني توجد المؤسستان المنشئة له والمستفيدة منه في بلدين مختلفين. ويشير التعبير أيضا إلى أي سلسلة تحويلات إلكترونية تشتمل على عنصر واحد على الأقل عابر للحدود.

ك. المُنشئ هو حائز الحساب، وحيثما لا يوجد حساب، يكون المنشئ هو الشخص الذي يُصدِر أمرا إلى المؤسسة المالية لإجراء تحويل إلكتروني.

ل. يشير تعبير "سويفت" إلى جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك.

م. يشير تعبير "شيبس" إلى نظام مدفوعات المقاصة بين البنوك.

و. يشير تعبير "فيدواير" إلى نظام تحويل الأموال الإلكتروني الذي يملكه ويديره نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

ن. يشير تعبير (شابس) إلى نظام مدفوعات المقاصة الآلية الذي يتيح عمليات التحويل بالجنيه الإسترليني واليورو في نفس اليوم.

ادعاء الامتياز

لو أن مستندا يحتجزه بنك إيه بي سي بذريعة ادعاء الامتياز، بما في ذلك امتياز العلاقة بين المحامي وموكله، فإنه يجب على بنك إيه بي سي تقديم جدول زمني يُبيِّن تاريخ المستند واسم كاتبه ووظيفته والشخص الموجَّه إليه ومتسلمه وموضوع كل مستند من هذا القبيل، وطبيعة الامتياز المزعوم، والأساس الذي يستند إليه، والفقرة الواردة في هذا الأمر التي يستجيب لها هذا المستند.

تعريف المستندات

لتيسير تداول المستندات المُقدَّمة وفقاً لهذا الأمر، والحفاظ على هويتها، وضمان إعادتها بدقة وعلى وجه السرعة، يتعين تمييز كل مستند برقم تعريفي وترقيم المستندات ترقيما متتاليا. ويجب ترقيم الصفحة الأولى فقط من المستندات في الملفات متعددة الصفحات مع بيان العدد الإجمالي للصفحات في كل مستند. ويجب أن تبقى هذه المستندات أيضا داخل حوافظ الملفات التي كانت موجودة فيها عند تقديم هذا الأمر. وينبغي أيضا ترقيم حوافظ الملفات المذكورة أيضا كما لو كانت مستندا آخر. وداخل كل حافظة للملفات، يجب أن تبقى المستندات بنفس الترتيب الذي كانت عليه وقت تقديم هذا الأمر. ويتعين أن تبقي المستندات متعددة الصفحات كاملة غير منقوصة.

إبراز المستندات

يجب أن يكون الشخص الذي يمثل أمام المحكمة أو عضو النيابة استجابة لهذا الأمر على دراية كاملة فيما يتعلق بتفتيش بنك *إيه بي سي* بحثا عن المستندات امتثالا لهذا الأمر، وكذلك يجب أن يكون بإمكانه التحقق من صحة المستندات كسجلات أعمال. وإذا كان نفس الشخص غير مختص للوفاء بهذين الشرطين، فيجب أن يُعيِّن بنك إيه بي سي أشخاصا إضافيين حسبما تقتضي الضرورة للمثول في نفس الوقت والتاريخ.

وفيما يتعلق بالمستندات الموجودة في شكل إلكتروني يجب إبرازها في شكل إلكتروني مع نسخة ورقية يُصدِّق عليها أمين السجلات في بنك إي بي سي باعتبارها نسخة صحيحة وطبق الأصل من الأصل الإلكتروني. ويجب إبراز جميع المستندات الإلكترونية في إستمارة تتسم بأنها سهلة الاستخدام بدرجة معقولة ويمكن البحث فيها بدون استخدام أي برمجيات متخصصة.

الأصول المطلوبة

يقتضي هذا الأمر إبراز أصول جميع المستندات الواردة فيه ماعدا ما هو مذكور أعلاه بوجه خاص. ولا يعد تقديم نسخ ضوئية بدلا من الأصول امتثالاً لهذا الأمر.

الملحق واو- أساليب المدفوعات المتسلسلة ومدفوعات التغطية في تحويلات الأموال الإلكترونية

أساليب تجهيز المدفوعات

إرسال الرسائل من خلال جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك (سويفت) جزء لا يتجزأ من خدمات المراسلة المصرفية والتواصل بين المؤسسات المالية التي لا توجد فيما بينها علاقات حسابات مباشرة. وقد استحدثت منظومة سويفت صيغة الرسائل الثابتة لأسلوبي تجهيز المدفوعات المستخدمة بين هذه المؤسسات: وهما أسلوب الدفع المتسلسل (أو المتتالي) وأسلوب نظام التغطية.

أسلوب الدفع المتسلسل أو المتتالي. في أسلوب الدفع المتسلسل، يُرسَل التحويل من المؤسسة المالية للعميل المنشئ من خلال أي بنوك مراسلة ومنها إلى المؤسسة المالية للعميل المستفيد (الشكل واو-1). والخطوات المتخذة في هذه العملية متتالية بمعنى أن المقاصة والتسوية تحدثان بشكل مباشر وفي كل مرحلة. ومن ثمَّ فإن المعلومات المتصلة بالمدفوعات والعملاء يمكن الحفاظ عليها طوال مسيرة هذه العملية.

وصيغة سويفت المعمول بها لإرسال الرسائل المستخدمة في هذا التحويل هي - 103 (MT) وهو أمر دفع مباشر موجه إلى البنك المستفيد يتضمن معلومات عن المنشئ والمستفيد. و103 MT هو أكثر صيغ الإرسال استخداماً في شبكة سويفت، إذ يمثل 15% من إجمالي تعاملات الرسائل عبر منظومة سويفت.

أسلوب الدفع بنظام التغطية. يستخدم أسلوب الدفع بنظام التغطية أيضا بنوك المراسلة للتوسط في إرسال التحويلات من بنك إلى آخر ليس بينهما علاقات حسابات مباشرة. ولكن كما يوضح الشكل واو-1، فإن عدم وجود علاقة بنكية مباشرة يستلزم حسابات مراسلة بين البنوك لتسهيل تسوية المعاملات. وفي هذه الحالة، قد يصدر البنك المُنشئ أمرا مباشرا إلى البنك المستفيد لتنفيذ عملية دفع للعميل، وإخطاره بأن تحويل الأموال "لتغطية" التزام الدفع قد تم الترتيب له من خلال علاقة منفصلة فيما بين البنوك. وبعدئذ قد تتم تسوية المعاملات من خلال بنك مراسلة آخر إذا لم توجد علاقة بين بنك المراسلة الذي يتبع البنك المنشئ وبنك المؤسسة المالية المستفيدة. وبهذه الطريقة، يمكن أن يحصل العميل المستفيد على إضافة إلى حسابه بواسطة مصرفه قبل أن تكتمل عملية التسوية بين البنوك ولا سيما حيثما توجد علاقة تجارية راسخة. وكثيراً ما تُستخدم مدفوعات نظام التغطية للمساعدة في تقليل التكاليف الإجمالية للمعاملات والوقت المستغرق في تسوية المعاملات التجارية بين بنوك المقاصة.

وفي سياق نظام سويفت لإرسال الرسائل، يتم تنفيذ الأمر الصادر من بنك إلى بنك مراسل لتغطية التزام البنك المنشئ بالدفع للبنك النهائي المستفيد من خلال استخدام صيغة 202 MT. وتُستخدَم هذه الرسائل بشكل أساسي لتغطية المدفوعات والتسويات بين المؤسسات المالية (على سبيل المثال معاملات الصرف الأجنبي، ودفع الفوائد، وما إلى ذلك). ومن المهم ملاحظة أن بنك المراسلة الذي يتلقى أمر تغطية الدفع 202 MT لا يتلقى رسالة 103 MT، وهو ما يعني أن هذا البنك لا يمكنه متابعة أو تصفية تفاصيل الدفع الواردة في رسالة الدفع 103 أو لتحديد الغرض من التحويل (أي تغطية عملية دفع أم تسوية بين البنوك).

الشكل واو-1 أساليب الدفع المتسلسل/المتتالي وبنظام التغطية

أ. سلسلة الدفع المتسلسل أو المتتالي

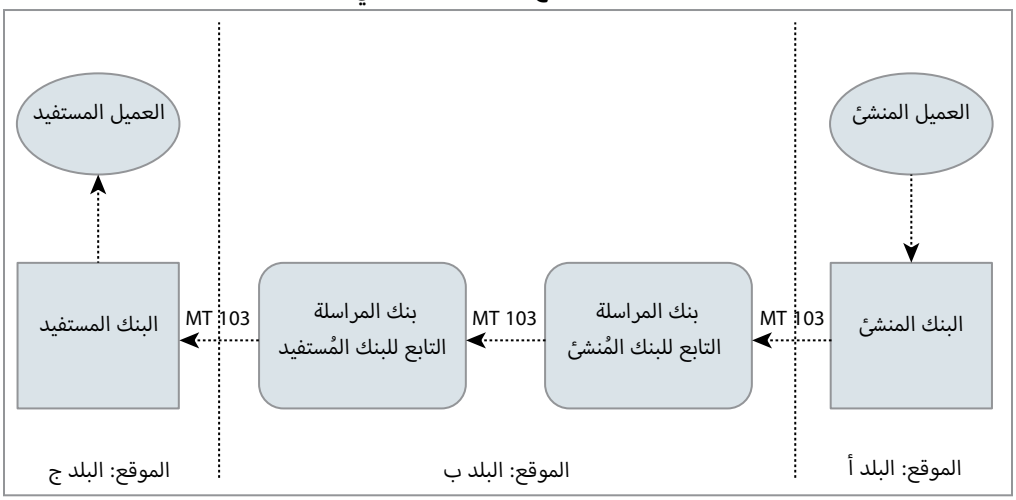

ب. سلسلة الدفع بنظام التغطية

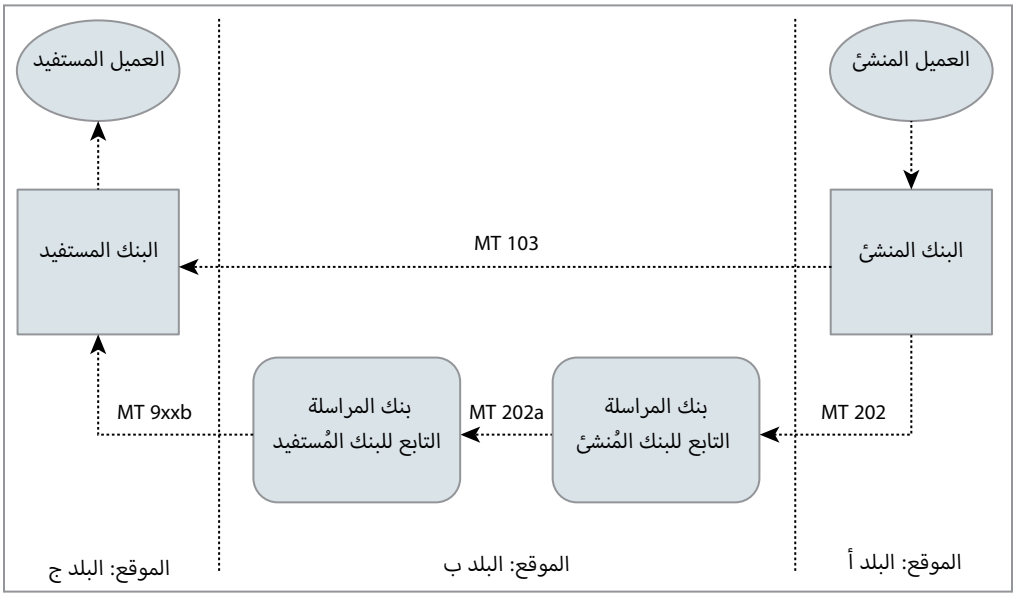

المصدر: مقتبس بتصرف من لجنة بازل للرقابة المصرفية والعناية الواجبة والشفافية فيما يتعلق برسائل الدفع بنظام التغطية في التحويلات الإلكترونية العابرة للحدود، مايو/أيار 2009، الصفحة 3.

ملاحظة: أ. بديلا عن ذلك، يمكن أن يكون هذا نظام مقاصة محليا.

ب. تتعلق أنواع رسائل الفئة التاسعة بإدارة النقدية ووضع العملاء في تحديد النوع MT 9xx. =MT نوع الرسالة.

ولهذا السبب، من المهم أن يحصل المحقق على كل رسائل MT 103 الواردة والصادرة فيما يتصل بتغطية عملية الدفع.

معايير جديدة للدفع بنظام التغطية (MT 202 COV)

تقضي التوصية السادسة عشرة من توصيات مجموعة العمل المالي بأن تُضمِّن المؤسسات المالية التحويلات الإلكترونية والرسائل ذات الصلة معلومات عن المنشئ والمستفيد، وأن تبقى هذه المعلومات في التحويل الإلكتروني أو الرسالة ذات الصلة طوال مراحل سلسلة الدفع. وتوضِّح الملاحظة التفسيرية على التوصية السادسة عشرة أن نطاق هذه التوصية يشمل التحويلات الإلكترونية العابرة للحدود، والتحويلات الإلكترونية الداخلية - ومنها المدفوعات المتسلسلة ومدفوعات نظام التغطية (مع استثناءات قليلة) - وأن المعلومات المتصلة بالمنشئ والمستفيد يجب إتاحتها للمؤسسات المالية المصدرة لأمر الدفع، والوسيطة، والمستفيدة.[1] ويصف الإطار واو1- بإيجاز رد لجنة بازل للرقابة المصرفية على التحويلات الإلكترونية التي تثير هواجس بشأن الشفافية وتداعياتها المحتملة على أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإطار واو-1 ردود على التحويلات الإلكترونية التي تخفي معلومات العميل المنشئ

لإخفاء معلومات المنشئ، قد تحتوي التحويلات الإلكترونية على معلومات ناقصة، أو رموز لا معنى لها أو أسماء زائفة لعملاء (مثلا "ميكي ماوس").

ووفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية فإنه "حيثما تكون الخانات عديمة المعنى بشكل واضح أو ناقصة، يمكن أن يتضمن الرد على سبيل المثال: (1) الاتصال ببنك العميل المنشئ أو ببنك وسيط في تغطية سابقة لإيضاح أو استكمال المعلومات الواردة في الخانات المطلوبة؛ و/أو (2) (في حالة تكرار الحوادث التي تتضمن البنك المراسل نفسه أو في الحالة التي يرفض فيه البنك المراسل تقديم معلومات إضافية) دراسة ما إذا كانت العلاقة مع البنك المراسل أو البنك الوسيط في تغطية سابقة يجب تقييدها أو إنهاؤها أم لا، ويجب على البنوك إبلاغ الجهة المشرفة عليها بهذه الحالات؛ و/أو (3) تقديم بلاغ عن نشاط مشبوه إلى السلطات المحلية حينما يستوفي الوضع التعريف المحلي لمتطلبات الإبلاغ".[أ]

وتُنشئ هذه الإجراءات سجلات مصرفية داخلية ستساعد تحريات المحقق وتكشف الأموال المغسولة.

أ. لجنة بازل للرقابة المصرفية والعناية الواجبة *والشفافية فيما يتعلق برسائل الدفع بنظام التغطية في التحويلات الإلكترونية العابرة للحدود*، مايو/أيار 2009، الفقرة. 30.

[1] انظر التوصية 61 لمجموعة العمل المالي ("التحويلات الإلكترونية") والملاحظة التفسيرية على التوصية 16 "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح" آخر تحديث أكتوبر/تشرين الأول 2020، صفحات 18-17، و83-78. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20 Recommendations%202012.pdf.

الإطار واو-2 متابعة سجلات المؤسسات المالية

تستخدم المؤسسات المالية بوجه عام أنواعا مختلفة من الرصد والمتابعة فيما يتعلق بالتحويلات الإلكترونية:

- *فحص العقوبات*. يجري تنفيذ هذا الخدمة بصورة آلية وآنية، وفيها يقرأ النظام المعلومات الخاصة بالمنشئ والمستفيد وعملية الدفع ويجري تحريات لمطابقة أي اسم على قوائم الأمم المتحدة وغيرها من قوائم العقوبات. فإذا وُجِد تطابق، يتم عزل الرسالة للمراجعة، وإمَّا أن تُطلَق عملية الدفع لتجهيزها، أو تُخطَر وحدة التحريات المالية أو غيرهم من المسؤولين المختصين. وتخلق هذه العملية برمتها سجلات إلكترونية وورقية يجب أن يطلبها المحقق من البنك ويراجعها.
- *المتابعة اللاحقة*. تستخدم المتابعة اللاحقة التي تُجرى بعد الإرسال نهجاً يستند إلى تحليل المخاطر للبحث عن أنماط النشاط التي يبدو أنها غير عادية أو قد تكون مشبوهة. وتولِّد هذه العملية أيضا سجلات ينبغي للمحقق أن يطلبها من البنك ويراجعها.
- *متابعة التحويلات الإلكترونية*. تقضي التوصية السادسة عشرة من توصيات مجموعة العمل المالي بأن تقوم المؤسسات المالية بمراقبة التحويلات المالية لرصد تلك التي تفتقر منها إلى معلومات عن المنشئ والمستفيد وتتخذ التدابير الملائمة. [أ] وتوضح المذكرة التفسيرية للتوصية 16 هذه المتطلبات - على سبيل المثال باشتراط تضمين التحويل هذه المعلومات و/أو الرقم المرجعي الفريد للمعاملة. [ب] حيثما يثور اشتباه بغسل أموال أو تمويل نشاط إرهابي، ينبغي للمؤسسات المالية أن تتحقَّق من معلومات العميل. وينبغي للمؤسسة المالية مصدرة أمر الدفع ألا تُنفِّذ حوالة إلكترونية غير مستوفية للشروط، وأن تحتفظ بالسجلات ذات الصلة لمدة خمس سنوات. وينبغي للمؤسسة المالية الوسيطة أن تعتمد سياسات تستند إلى تقييم المخاطر وإجراءات لتحديد متى تنفذ أو ترفض أو تُعلِّق تحويلات إلكترونية غير مستوفية للشروط وتتخذ إجراءات المتابعة المناسبة.

أ. التوصية 16 لمجموعة العمل المالي "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح"، آخر تحديث أكتوبر/تشرين الأول 2020، https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%20-%20202012.pdf

ب. *المذكرة التفسيرية للتوصية 16 لمجموعة العمل المالي ("المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح"، الصفحات 17-18 و78-83.* https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%20-%20202012.pdf

وقد استحدثت سويفت بوصفها هيئة رائدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بين البنوك، وفي محاولة لتوحيد الممارسات الدولية لرسائل الدفع بنظام التغطية في التحويلات الإلكترونية العابرة للحدود، معايير جديدة لجميع المدفوعات بنظام التغطية وبدأ نفاذها في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وتهدف الصيغة الجديدة لإرسال الرسائل MT 202 COV -وهي نسخة معدلة لصيغة MT 202- إلى إتاحة مزيد من الشفافية لجعل جميع معلومات الدفع المتاحة للمؤسسة المنشئة متاحةً أيضا للمؤسسات الأخرى المشاركة في عملية الدفع.

وتحاكي صيغة MT 202 COV التي يجب الآن استخدامها في كل مدفوعات التغطية خانات مُعيَّنة للمعلومات في صيغة MT 103 (وهي خانات معلومات المنشئ والمستفيد). ولكن صيغة MT 202 يمكن مع ذلك استخدامها لمدفوعات التسوية بين البنوك وليس في مدفوعات التغطية. ويتطلب إنشاء هذا المعيار الجديد الآن أن تطبق المؤسسات المالية وتحديدا بنوك المراسلة ممارسات للمتابعة تستند إلى تقييم المخاطر لرصد معلومات العملاء والمدفوعات التي لم تكن محجوبة عنها في السابق.

وعلى الرغم من أن صيغة MT 202 COV تفرض تضمين كل المعلومات التي تحدد هوية العميل والمؤسسة المالية، فمن المهم ملاحظة أن سويفت لا تؤدي دورا في التحقق من هذا المعيار أو الإشراف عليه. وتقع هذه المسؤولية على كاهل المؤسسات نفسها الأعضاء في سويفت. ويرفض نظام سويفت التحويل الذي تكون فيه خانات المنشئ والمستفيد خالية، لكن لا يمكنه تحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في تلك الخانات تحتوى على بيانات زائفة أو منقوصة. ويصف الإطار واو-2 طريقتين تحاول المؤسسات المالية من خلالهما متابعة معلومات التحويلات الإلكترونية.

الملحق زاي- عينة إستمارة الوضع المالي

الوضع المالي

اللقب	الرقم المرجعي الفريد

الاسم الأول	

اسم الشهرة	تاريخ الميلاد

العنوان	

تجاري

مخدرات

ضابط القضايا الجنائية _____ فريق/فرع _____

هاتف _____

المحقق المالي _____ فريق/فرع _____

هاتف _____

محامي القضايا الجنائية _____

هاتف _____ فاكس _____

مستشار القضايا الجنائية _____

هاتف _____ فاكس _____

محامي القضايا المالية _____

هاتف _____ فاكس _____

مستشار القضايا المالية _____

هاتف _____ فاكس _____

محاسب الفحص الجنائي _____

هاتف _____ فاكس _____

الوضع المالي - المؤشر وقائمة الفحص

الجزء الأول: الوضع المالي الشخصي

الأصول	النقدية/الأشياء الثمينة المضبوطة	
	الحسابات المصرفية	
	حسابات أخري مصرفية/في جمعية بناء	
	المدخرات الوطنية	
	السندات الممتازة	
	الأسهم	
	وحدات حصص الاستثمار	
	وثائق التأمين على الحياة/هبات	
	السيارات	
	القوارب/السيارات/الطائرات إلخ	
	غير ذلك	
	قيمة الهبات لأطراف ثالثة	
الالتزامات	بطاقات ائتمان	
	بطاقات تسوُّق	
	اتفاقيات ائتمان	
	مدفوعات نفقات الإعالة	
	أحكام قضائية/غرامات/أوامر سابقة بتجريد الملكية	
	التزامات/ديون أخرى	
	السحب الجاري على المكشوف	
	الإعسار الشخصي	
الدخل المُعلَن	الوظيفة	
	الوظيفة السابقة	
	تفاصيل ضريبة الدخل	
	مصادر أخرى للدخل	
عقارات	تفاصيل العقارات	
	الشاغلون	
	عقارات مؤجرة	
	عقارات مملوكة	
	القيمة	
	الرهن العقاري	
	رسوم عقارية أخرى	
	إيجار الأرض (حيازة إيجارية!)	
	حصة طرف ثالث	
	محتويات المنزل	

المرافق (التزامات عقارية)	رسوم مجتمعية	
	رسوم المياه	
	الكهرباء	
	الغاز	
	الهاتف	
	الهاتف المحمول	
	رسوم الإنترنت/الكابل	
	التأمين على العقار والمستأجر	

الجزء الثاني: الوضع المالي لأنشطة الأعمال

منشأة الأعمال الأصول	الحسابات المصرفية	
	السيارات	
	مصنع/آلات إلخ	
	مكتب/تركيبات وتجهيزات تجارية	
	ممتلكات قيِّمة أخرى	
	المخزون السلعي	
	أعمال قيد التنفيذ	
	مدينون مضمونون كليا	
	مدينون مضمونون جزئيا	
	حقوق ملكية فكرية أخرى، إلخ	
منشأة الأعمال الالتزامات	الموظفون	
	دائنون مضمونون كليا	
	دائنون مضمونون جزئيا	
	بطاقات ائتمان	
	بطاقات الخصم	
	اتفاقيات ائتمانية	
	أوامر الخصم المباشر/الدفع الدائم	
	أحكام قضائية	
	أمر بتصفية الشركة/تصفية طوعية	
	التزامات تعاقدية أخرى	
	ضريبة شركات/ضريبة دخل	
	ضريبة القيمة المضافة	

حصة في منشأة الأعمال	تقييم أولي	
	شركة تضامن تجارية/شركة	
	مديرو الشركة/شركاؤها	
	تسجيل الشركة	
	الحصة في منشأة الأعمال	
	ممتلكات قابلة للتحويل لنقد تحوزها الشركة	
منشأة الأعمال المقار والمرافق التجارية	الأصول	
	شاغلون آخرون	
	الالتزامات	
	رهن (تجاري)	
	رسوم أخرى على الممتلكات	
	رسوم معتادة/مصروفات تجارية	
	رسوم المياه (تجارية)	
	رسوم الكهرباء (تجارية)	
	رسوم الغاز (تجارية)	
	رسوم الهاتف (تجارية)	
	رسوم تأمين المقر (تجارية)	
	رسوم تأمين المحتويات (تجارية)	
	مطالبات التأمين على الشركة	

الجزء الأول: الوضع المالي الشخصي المفصَّل

الدخل المعلن

الوظيفة

	الوظيفة الحالية	الوظيفة السابقة
اسم رب العمل أو صاحب مهنة حرة		
المهنة:		
صافي الدخل:		
الأسبوعي/الشهري/أو السنوي:		
تاريخ البدء:		
تاريخ المغادرة:		
إيضاحات:		

الوظيفة السابقة

الفترة المشمولة:	
الرقم المرجعي في نظام الضرائب:	
الضريبة المدفوعة:	
مكتب الضرائب:	
إيضاحات:	

مصادر أخرى للدخل

مصدر الدخل:	
إيضاحات:	

العقارات

تفاصيل العقارات

	الوظيفة الحالية	الوظيفة السابقة
العنوان الكامل والرمز البريدي:		
تاريخ الشراء:		
سعر الشراء:		
القيمة الحالية:		
تاريخ آخر تقييم:		
اسم القائم بالتقييم وعنوانه:		
الاسم الذي يُحتفظ به العقار:		
مصاريف الرهن/الرسوم:		
نسخة مكتب سجل الأراضي		
مرفق (نعم/لا) والتاريخ:		
إيضاحات:		

الرهن العقاري

اسم المرتهِن:	
عنوان المرتهن:	
اسم الحساب (الحسابات):	
رقم الحساب:	
المبلغ المقترض:	
تاريخ البدء:	
رصيد الحساب:	

الدفع أسبوعيا/شهريا:	
طريقة الدفع:	
المتأخرات	
إيضاحات:	

رسوم أخرى على الممتلكات

أمين العهدة:	
العنوان:	
مبلغ الرسوم المستحقة:	
تاريخ الرسوم:	
سبب فرض الرسوم:	
إيضاحات:	

إيجار الأرض (حيازة إيجارية)

اسم صاحب الأرض:	
عنوان صاحب الأرض:	
مستحق الدفع شهريا/سنويا:	
تاريخ الاستحقاق:	
أسلوب السداد:	
إيضاحات:	

حصة الغير في العقار

الوضع:	
الاسم:	
المبلغ:	
المساهمة في قرض الرهن العقاري:	
المساهمة في المصروفات:	
ملاحظات:	

محتويات المنزل (ذات القيمة الكبيرة فقط: التحف، واللوحات الفنية، والحلي؛ والفيديوهات/الصور الفوتوغرافية)

الوصف	القيمة

إيضاحات:	

المرافق (الالتزامات العقارية)

رسوم مجتمعية

	رسوم مجتمعية	رسوم المياه	الكهرباء	الغاز
السلطة المسدد لها:				
مستحق الدفع سنويا:				
ميعاد السداد وطريقته:				
المتأخرات الحالية:				
إيضاحات:				

الهاتف

	الهاتف	الهاتف المحمول
رقم الهاتف:		
السلطة المسدد لها:		
مستحق الدفع سنويا:		
موعد السداد وطريقته:		
المتأخرات الحالية:		
إرفاق فاتورة مُفصَّلة البنود (نعم/لا)		
إيضاحات:		

تأمين الممتلكات

شركة التأمين:	
مبلغ التأمين:	
المخاطر التي يغطيها التأمين:	
المبلغ المسدد أسبوعيا/سنويا:	
موعد السداد:	
طريقة السداد:	
أي مخاطر غير عادية:	
إيضاحات:	

الأصول

النقدية/الأشياء الثمينة التي ضبطتها الشرطة/الجمارك

شركة التأمين:	
مبلغ التأمين:	
المخاطر التي يغطيها التأمين:	
المبلغ المسدد أسبوعيا/سنويا:	
موعد السداد:	
طريقة السداد:	
أي مخاطر غير عادية:	
إيضاحات:	

حسابات مصرفية/في جمعية بناء

اسم البنك:	
عنوان البنك:	
رمز الفرز:	
رقم الحساب:	
نوع الحساب:	
الاسم الكامل لصاحب الحساب/	
الرصيد الحالي:	
دوران الذمم الدائنة السنوي:	
دوران الذمم المدينة السنوي:	
إيضاحات:	

المدخرات الوطنية

أرقام الشهادات:	
القيمة:	
مكان الاحتفاظ بها:	
المبلغ المحتفظ به وتاريخ اكتسابه:	
إيضاحات:	

السندات الممتازة

أرقام الشهادات:	
القيمة:	

مكان الاحتفاظ بها:	
المبلغ المحتفظ به وتاريخ اكتسابه:	
إيضاحات:	

الأسهم

	الأسهم المتداولة	الأسهم غير المتداولة
اسم الشركة:		
مقدار الحيازة:		
مكان الاحتفاظ بالأسهم:		
قيمة الحيازة:		
مكتب نقل ملكية الأسهم:		
إيضاحات:		

وحدات حصص الاستثمار

وصف وحدات الاستثمار:		
عدد الوحدات المحتفظ بها:		
القيمة:		
اسم الحائز وعنوانه:		
إيضاحات:		

وثائق التأمين على الحياة/الهبات

شركة التأمين:	
عنوان الفرع:	
تفاصيل وثيقة التأمين:	
قيمة الاسترداد:	
المستفيد:	
مبلغ قسط التأمين أسبوعيا/شهريا/سنويا:	
طريقة السداد وموعده:	
مرتبط برهن (نعم/لا):	
إيضاحات:	

السيارات، القوارب، الطائرات، إلخ

	السيارات	القوارب، والطائرات، إلخ
المُصنِّع والطراز:		
الموقع:		

علامة التسجيل (إذا		
كانت سارية):		
تفاصيل البائع		
(السيارات):		
سعر الشراء:		
القيمة الحالية:		
قائد السيارة (المُسجَّل):		
الشراء الإيجاري (نعم/لا)		
اسم الشركة:		
عنوان الشركة:		
تاريخ الاتفاق:		
رصيد الاتفاق:		
إيضاحات:		

ممتلكات شخصية أخرى

الوصف	الحائز	المكان	سعر الشراء	القيمة
إيضاحات:				

الهدايا لأطراف ثالثة (للغير)

الوصف	الحائز	المكان	سعر الشراء:	القيمة

الالتزامات

بطاقات الائتمان

اسم بطاقة الائتمان:	
المبلغ مستحق السداد:	
متوسط المدفوعات المُسدَّدة:	
اسم الحائز:	
إيضاحات:	

بطاقات التسوق

اسم البطاقة:	
المبلغ مستحق السداد أو الرصيد الدائن:	
متوسط المدفوعات المُسدَّدة:	
اسم الحائز:	
إيضاحات:	

اتفاقيات ائتمان

اسم الشركة:	
الفرع:	
غرض القرض:	
المبلغ المقترض:	
المبلغ مستحق السداد:	
دفعات السداد الشهرية:	
المتأخرات:	
إيضاحات:	

مدفوعات الإعالة

محكمة/مكتب:	
تاريخ الأمر:	
المستفيد:	
مبلغ المدفوعات:	
موعد السداد:	
طريقة السداد:	
إيضاحات:	

أحكام محكمة/غرامات/أوامر مصادرة سابقة

المحكمة	
تاريخ الأمر:	
المستفيد:	
مبلغ المدفوعات:	
موعد السداد:	
طريقة السداد:	
إيضاحات:	

التزامات/ديون أخرى

الدائن:	
عنوان الدائن:	
مبلغ الدين/الالتزام:	
تفاصيل الدين:	
إيضاحات:	

السحب الفعلي على المكشوف:

البنك:	
العنوان ورقم الهاتف:	
رمز الفرز/رقم الحساب:	
المبلغ:	
إيضاحات:	

الإعسار الشخصي

أمر الإفلاس (نعم/لا)	
تاريخ الأمر:	
الأمين/الحارس القضائي	
العنوان:	
الاتصال ورقم الهاتف:	
إيضاحات:	

الجزء الثاني: الوضع المالي لمنشأة الأعمال

حصة في منشأة الأعمال

تقييم أولي

صاحب مشروع فردي ومقار الأعمال ممتلكات قابلة للتحويل لنقد (نعم/لا):	
حصة كبيرة في شركة تضامن/شركة محدودة، والحصة نفسها ملكية يمكن تحويلها إلى نقد (نعم/لا).	
شركة تضامن/شركة تحوز ممتلكات يمكن تحويلها إلى نقد (نعم/لا).	
إيضاحات:	

شركة تضامن/شركة تجارية

الاسم:	
تاريخ البدء:	
رقم سجل الشركة (إن كان ساريا)	
رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة:	
العنوان التجاري:	
العنوان المسجل:	
إيضاحات:	

مديرو الشركة/شركاؤها

الاسم:	
العنوان:	
الوظيفة:	
إيضاحات:	

توثيق مستندات الشركة

تفاصيل الشركة (نعم/لا):		بتاريخ:	
الحسابات المالية (نعم/لا):		بتاريخ:	
العوائد السنوية: بتاريخ:		بتاريخ:	
إيضاحات:			

حصة الشخص المشتبه به في منشأة الأعمال

التفاصيل	القيمة
إيضاحات:	

ممتلكات تحتفظ بها الشركة ويمكن تحويلها إلى نقد

التفاصيل	القيمة
إيضاحات:	

مقر المشروع

الأصول

الاسم التجاري:	
العنوان التجاري:	
ملكية حرة/حيازة إيجارية/مؤجرة (إن كانت مؤجرة	
انظر أدناه):	
الأرض مُسجَّلة (نعم/لا):	
رقم سند الملكية:	
سعر الشراء:	
تاريخ الشراء:	
مبلغ مستحق غير مسدد:	
المتأخرات الحالية:	
القيمة الحالية:	
تاريخ آخر تقييم:	
اسم المُثمِّن:	
عنوان المُثمِّن:	
إيضاحات:	

شاغلون آخرون:

إيجار من الباطن لجزء من المقر (نعم/لا):	
تفاصيل إيجار المساحة الأولى من الباطن:	
اسم المستأجر:	
عنوان المستأجر:	
المبلغ المُسدَّد:	
من تم السداد له:	
تفاصيل إيجار المساحة الثانية من الباطن:	
اسم المستأجر:	
عنوان المستأجر:	
المبلغ المُسدَّد:	
من تم السداد له:	
تفاصيل حصة أي طرف ثالث:	
إيضاحات:	

المقار المؤجرة

اسم صاحب الأرض:	
عنوان صاحب الأرض:	

دفع قيمة الإيجار أسبوعيا/شهريا:	
كيفية السداد/من يقوم بالسداد:	
إيضاحات:	

الرهن العقاري

اسم المرتهِن:	
عنوان المرتهن:	
رقم الحساب:	
اسم الحساب:	
مبلغ القرض:	
السداد أسبوعيا/شهريا	
كيفية السداد/من يقوم بالسداد:	
إيضاحات:	

رسوم أخرى على الممتلكات

اسم أمين العهدة:	
عنوان أمين العهدة:	
مبلغ الرسوم المستحقة:	
تاريخ التسجيل:	
إيضاحات:	

مصروفات الأعمال:

	مصروفات جارية/ رسوم الأعمال	المياه	الكهرباء	الغاز	الهاتف
الهيئة المُسدَّد لها:					
السداد أسبوعيا/شهريا:					
طريقة السداد:					
المتأخرات الحالية:					
إيضاحات:					

التأمين التجاري

	المقار والمرافق	المحتويات
اسم المُؤمِّن:		
عنوان المُؤمِّن:		

مبلغ التأمين:		
المخاطر التي يغطيها التأمين:		
الدفع أسبوعيا/شهريا:		
كيفية السداد/من يقوم بالسداد		
إيضاحات:		

مطالبات التأمين على الشركة

شركة التأمين:	
تاريخ المطالبات:	
نوع المطالبات:	
المبلغ المطالب به:	
المبلغ المُسدَّد:	
موعد السداد:	
طريقة السداد:	
نسخة مرفقة من المطالبات (نعم/لا):	
إيضاحات:	

أصول تجارية

حسابات مصرفية تجارية

اسم البنك:	
عنوان الفرع:	
رمز الفرز:	
رقم الحساب:	
اسم الحساب:	
الرصيد الحالي:	
تاريخ الرصيد:	
دوران الذمم الدائنة:	
دوران الذمم المدينة:	
الموقعون على الحساب:	
الاسم:	
إيضاحات:	

السيارات، المصنع/الآلات إلخ

	السيارات	المصنع/الآلات إلخ
المُصنِّع والطراز:		
شارة التسجيل (إذا كانت سارية)		
تفاصيل البائع (السيارات):		
سعر الشراء:		
القيمة الحالية:		
قائد السيارة (المُسجَّل):		
الشراء بالتقسيط (نعم/لا)		
اسم الشركة:		
عنوان الشركة:		
تاريخ الاتفاق:		
رصيد الاتفاق:		
إيضاحات:		

مكتب/تركيبات وتجهيزات تجارية

المُصنِّع والطراز:	
الرقم المسلسل:	
سعر الشراء:	
القيمة الحالية:	
الشراء الإيجاري (نعم/لا):	
اسم شركة الإيجار:	
عنوان الشركة:	
تاريخ الاتفاق:	
إيضاحات:	

ممتلكات ثمينة أخرى:

التفاصيل:	
تفاصيل التسجيل (إذا كانت متاحة)	
سعر الشراء:	
القيمة الحالية:	
قائد السيارة/مكانه	
الإيجار/الشراء الإيجاري (نعم/لا)	
اسم الشركة:	

عنوان الشركة:	

تاريخ الاتفاق:	
رصيد الاتفاق:	
إيضاحات:	

المخزون السلعي

التفاصيل	القيمة	تاريخ الاستحقاق
إيضاحات:		

أعمال قيد التنفيذ

التفاصيل	القيمة	تاريخ الاستحقاق
إيضاحات:		

مدينون مضمونون كلياً (تجاري)

الاسم	العنوان	المبلغ	الضمانة
إيضاحات:			

مدينون مضمونون جزئيا (تجاري)

الاسم	العنوان	المبلغ	الضمانة
إيضاحات:			

الالتزامات التجارية

الموظفون

بدوام كامل:	
بدوام جزئي:	
الأجور غير المسددة:	
إيضاحات:	

دائنون مضمونون كلياً

الاسم	العنوان	المبلغ	الضمانة
إيضاحات:			

دائنون مضمونون جزئياً

الاسم	العنوان	المبلغ	الضمانة
إيضاحات:			

بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم

	بطاقات الائتمان	بطاقات الخصم
اسم البطاقة:		
المبلغ المستحق:		
متوسط المدفوعات المُسدَّدة:		
اسم الحائز:		
إيضاحات:		

اتفاقيات ائتمان (تجاري)

اسم الشركة:	
الفرع:	
غرض القرض:	
المبلغ المقترض:	
المبلغ مستحق السداد:	
دفعات السداد الشهرية:	
المتأخرات:	
إيضاحات:	

أوامر الخصم المباشر/الدفع الدائم

اسم البنك:	
تفاصيل الفرع:	
رقم الحساب:	
اسم الحساب:	

السداد أسبوعيا/شهريا:	
تاريخ الاستحقاق:	
مستحق السداد لصالح:	
إيضاحات:	

أحكام قضائية

المحكمة:	
تاريخ الأمر:	
مبلغ الأمر:	
طريقة السداد:	
إيضاحات:	

أمر إغلاق الشركة/تصفية طوعية

إغلاق الشركة (نعم/لا)	
التصفية (نعم/لا):	
تاريخ الأمر:	
القرار:	
إيضاحات:	

التزامات تعاقدية أخرى

التفاصيل	القيمة	تاريخ الاستحقاق
إيضاحات		

ضريبة الشركات/ضريبة الدخل

اسم مفتش الضرائب:	
عنوان مفتش الضرائب:	
المنطقة:	
الرقم المرجعي:	
المبلغ المستحق:	
إيضاحات:	

ضريبة القيمة المضافة

مكتب ضريبة القيمة المضافة:	
العنوان:	
رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة:	
المبلغ المستحق:	
ملاحقة جنائية وشيكة (نعم/لا):	
إيضاحات:	

سلع في المقار يسيطر عليها المشتبه به لكنها ليست ملكاً له (مثل سلع مستأجرة، أو مقترضة، أو من أجل الإصلاح، أو بخلاف ذلك يطالب بها شخص آخر). (يجب التماس الحصول على أدلة داعمة للمطالبة).

السلعة	القيمة	حصة طرف ثالث
إيضاحات		

المصدر: مقتبسٌ بتصرف من ثيودور غرينبرغ، وليندا صامويل، وينغيت غرانت، ولاريسا غراي، *استرداد الأموال المسروقة: دليل الممارسات الجيدة في مصادرة الأموال دون الاستناد إلى حكم بالإدانة* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2009) 213.

الملحق حاء. نقاط محتملة للمناقشة مع جهات الاتصال - مرحلة المساعدة غير الرسمية

نقاط المناقشة

- تحقَّق من المعلومات التي حصلت عليها.
- احصل على معلومات وتحريات من أجل تعقُّب أثر الأموال وإجراء التحقيقات، بما في ذلك التحريات المالية من خلال وحدة التحريات المالية.
- احصل على المعلومات الأساسية لدعم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لتعقب الأموال والتحفظ عليها أو تقييد التصرف فيها (على سبيل المثال أسماء الشهود وتواريخ ميلادهم وعناوينهم، وأماكن الحسابات المصرفية، وأرقام الحسابات المصرفية، والصلات بين الأموال والفعل المُجرَّم أو الجاني).
- تأكَّد من الوفاء بأي متطلبات أو إجراءات لازمة للحصول على تدابير غير قسرية، بما في ذلك متطلبات إصدار إشعار لحائز الأموال أو الشخص محل التحقيق.
- تعرَّف على أي خيارات متاحة لاتخاذ إجراء تحفظي طارئ (غير المساعدة القانونية المتبادلة) لتفادي خطر تبديد الأموال. فإذا كانت هذه الخيارات متاحة، فما هي الإجراءات والمتطلبات اللازمة لذلك؟
- حدِّد الاحتياجات الإضافية: الاستعجال والسرية والإجراءات التي يجب اتباعها.
- راجع إستراتيجيات القضية، بما في ذلك العوائق المحتملة للتعاون الدولي وأفضل السبل للملاحقة القضائية وإمكانية إجراء تحقيق مشترك أو استخدام مؤتمرات القضايا.
- حيثما يوجد العديد من وكالات التحقيق، حدِّد الوكالات ذات الصلة التي يمكنها تقديم المساعدة.
- راجِع مسألة الموارد.
- احصل على توجيهات بشأن الخطوات التالية، ومنها متطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والإجراءات، وجهات الاتصال.

قضايا يتعين وضعها في الاعتبار (وتوضيحها مع النظراء قبل مناقشة الموضوع)

- قد يتطلب تبادل المعلومات في بعض الولايات القضائية وجود مذكرة تفاهم.
- قد تؤدي الاختلافات في التقاليد القانونية ونظم المصادر إلى اختلافات بشأن ما يمكن تقديمه، وما يلزم القيام به، وما هي الإجراءات.
- المعلومات التي تُقدِّمها يمكن أن تستخدمها ولاية قضائية أجنبية في إقامة دعوى خاصة بها.
- المعلومات التي تطلبها يجب تجميعها بشكل قانوني في الولايتين القضائيتين الطالبة ومتلقية الطلب.
- في القضايا الكبرى، ادرس إجراء تحقيق مشترك، واجتماع مباشر وجها لوجه مع النظراء.

الملحق طاء- نموذج لطلب المساعدة القانونية المتبادلة ونصائح بشأن صياغته

يرد أدناه في الإطار طاء-1 وصف لطلب المساعدة القانونية المتبادلة مع نصائح بشأن صياغة الطلب وإنفاذه.

خطاب الطلب

مُقدَّم إلى: [اسم وعنوان السلطة المركزية في الولاية القضائية متلقية الطلب]

من: [اسم وعنوان القاضي، أو عضو النيابة، أو السلطة المركزية أو أي سلطة مختصة أخرى بموجب القانون الداخلي في الولاية الطالبة]

[*إنَّني/نحن*] أتقدم بهذا الطلب بموجب [*أدرِج التشريع الداخلي الذي يجيز الطلب*]. [*إنَّني/نحن*] أتشرَّف بأن أطلب مساعدتكم فيما يتصل [*بتحقيق أو ملاحقة*] جنائية تجريها [اسم الوكالة].

- *أدرِج الأسماء ومعلومات الاتصال للمحققين وأعضاء النيابة الذين يُنفِّذون الإجراءات.*

الأساس القانوني

هذا الطلب مُقدَّم بموجب [*اذكر الأساس القانوني (مثل اتفاقية داخلية أو متعددة الأطراف)*].

طبيعة المسألة الجنائية

يتعلق هذا الطلب [*بملاحقة قضائية أو تحقيق جار يتضمَّن أو يقيد التصرف في أصول يشتبه بأنها عوائد جريمة وتخضع لإجراءات مصادرة بحق [الأفراد التالية أسماؤهم: [أدرج أسماء الأشخاص محل التحقيق]*

- *حدِّد الأصول المطلوب تقييد التصرف فيها. ومن الأفضل في الغالب ذِكر قائمة بهذه الأصول في ملحق والإشارة إلى أن الملحق مرفق.*
- *اذكر الشخص محل التحقيق (الأشخاص محل التحقيق) مع أكبر قدر ممكن من المعلومات عنهم - رقم جواز السفر، تاريخ ومكان الميلاد، الجنسية، العنوان، رب العمل.*

الإطار طاء-1	صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة مع نصائح بشأن إنفاذه

- اتصِل بنظيرك (بما في ذلك من خلال اجتماع مباشر وجها لوجه إن أمكن) من أجل:
  - التأكد من الاشتراطات العامة والإثباتية؛
  - ناقش كيفية الوفاء بمعايير الإثبات والإجراءات، والحصول على أمثلة لأنواع الأدلة المطلوبة؛
  - تأكَّد من صيغة الأدلة (مثلا إفادة مشفوعة بقسم، أقوال موقعة، أحكام محاكم موثقة)؛
  - ناقِش التعهدات أو الضمانات التي قد تكون مطلوبة؛
  - ناقش الحاجة إلى الاستعجال والسرية أو الإجراءات اللازمة؛
  - التمِس المساعدة في الصياغة والنماذج؛
  - حدِّد ما إذا كان يمكن المشاركة في إنفاذ الطلب؛
  - قيِّم الحواجز المحتملة التي قد تعوق الوفاء بالطلب، مثل متطلبات الإفصاح، وناقش مسائل الموارد المحتملة؛
- احرص على الوفاء بالاشتراطات العامة واشتراطات الإثبات.
- استبعد الطلبات حينما تكون الممتلكات ذات قيمة لا يُعتد بها.
- قدِّم وصفا واضحا وموجزا للوقائع وحالة الإجراءات في الولاية القضائية الطالبة.
- استخدم خدمات محترفين إذا كانت الترجمة مطلوبة.
- أدرج أكبر قدر من المعلومات عن مكان الأموال أو الصلة بين الأموال والفعل المُجرَّم أو الجاني، إذا كان التعقب أو التجميد مطلوبا.
- لا تطلب كل شيء (التعقب والتجميد والمصادرة) في طلب واحد. ابدأ مبكرا وامضِ خطوة خطوة.
- امنح الوقت الكافي لمعالجة الطلب واتخاذ الإجراء اللازم.
- اكفل استمرار تحقيقاتك وإجراءاتك الداخلية، لأن الأمر النهائي بالمصادرة سيكون مطلوبا قبل أن يمكن إعادة الأموال. اكفل أيضا اتباع الإجراءات القانونية الواجبة (ومنها إشعار الأطراف وإتاحة الفرصة للمثول).

تُلتمس المساعدة فيما يتعلق بالجرائم التالية: [*اذكر الجرائم وأقصى عقوبة لها*]

- *من أجل صياغة الجرائم، من الأفضل استخدام التعبيرات المستخدمة في التهمة أو التهمة المقترحة مع الإشارة إلى الأحكام القانونية الواجبة التطبيق. أدرِج مقتطفات من القانون الداخلي المعني في ملحق والإشارة إلى أن الملحق مرفق.*

الغرض من الطلب

فيما يتعلق بهذه المسألة، يُطلَب ما يلي: [*اذكر بإيجاز المساعدة المطلوبة*]

- *تذكَّر أن المساعدة القانونية المتبادلة عملية تدريجية خطوة خطوة. تجنَّب أن تطلب كل شيء (مستندات، وتقييد التصرف، والمصادرة) في طلب واحد.*

بيان الوقائع

[صف هنا وقائع القضية ذات الصلة بوضوح وإيجاز].

- *يجب تقديم وقائع كافية حتى تتمكن الولاية القضائية الأجنبية من تقييم ما إذا كانت اشتراطات المساعدة القانونية المتبادلة قد استوفيت (مثل ازدواج التجريم)، وما إذا كان ينبغي تلبية الطلب. ويستلزم هذا إجراء تحقيق لتقصي الحقائق في الولاية القضائية الطالبة.*
- *أدرِج شرحا للصلة بين الأموال والجرم أو الشخص محل التحقيق (الأشخاص محل التحقيق).*
- *إذا كنت تطلب استخدام تدابير قسرية (مثل أمر تفتيش أو أمر إبراز)، فيجب إدراج وقائع كافية تظهر استيفاء الاشتراطات في الولاية القضائية متلقية الطلب. (للاطلاع على أمثلة للاشتراطات انظر الفصل الرابع).*
- *اذكر في ملحق أي مستندات قد تساعد في إنفاذ الطلب، مع الإشارة إلى أن الملحق مرفق. أدرِج على سبيل المثال أوامر محكمة موثقة، وإفادات مشفوعة بيمين، أو شهادة تدعم الطلب.*

المساعدة المطلوبة

[اذكر المساعدة المطلوبة]. إننا نطلب الحصول على أي أمر قضائي إلزامي أو أمر آخر لازم لتيسير طلب تقديم هذه المساعدة.

- *يجب أن يتركز وصف المساعدة على ما تلتمس الحصول عليه - وليس اسم الإجراء اللازم للحصول عليه - لأن الإجراءات المستخدمة تختلف فيما بين الولايات القضائية. على سبيل المثال، تستخدم إحدى الولايات القضائية أمر التفتيش والضبط للحصول على السجلات المصرفية، وتستخدم ولاية أخرى أوامر إبراز المستندات.*
- *قدِّم تبريرا كافياً للطلب، ولا سيما طلب إجراءات قسرية.*
- *اذكر تفاصيل أي إجراءات يجب اتباعها في تجميع الأدلة لضمان أن تكون مقبولة. أدرِج حلف اليمين أو التحذيرات المطلوبة أو صيغة الأدلة - على سبيل المثال ضرورة أن تكون أقوال الشهود مُسجَّلة على شريط تسجيل، والمستندات يجب أن تكون موثقة.*
- *من أجل تعقب الأموال، قدِّم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مكان الأموال. ويلزم تقديم مزيد من التفاصيل في طلبات فرض تقييد التصرف والمصادرة - اسم حائز الحساب، ورقم الحساب، وفرع البنك، والمبلغ المراد تقييد التصرف فيه، ومكان الأصول، وما إلى ذلك.*
- *من أجل طلبات تقييد التصرف، قد يكون من الضروري شرح خطر التبديد، وتأكيد أن الإدانة ستؤدي على الأرجح إلى تقييد التصرف في الأموال (كما هو مدرج في الملحق)، واذكر النصوص القانونية ذات الصلة التي تؤكِّد أن البلد طالب المساعدة لديه اختصاص يتعدى الحدود الإقليمية على الأموال، واشرح أي إجراءات أخرى لتقييد التصرف تم اتخاذها.*

- *من أجل الاستجواب، ادرس تضمين ملحق مجموعة مقترحة من الأسئلة.*
- *ولترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية تقديم مزيد من المعلومات، يمكن إضافة بيان إضافي (ولكنه غير كاف في حد ذاته). على سبيل المثال، "يُطلَب أيضا تقديم هذه الاستفسارات الأخرى وتجميع الأدلة حينما يظهر أنها ضرورية لتدعيم هذا التحقيق".*

السرية

- *إذا كانت السرية مطلوبة، فقدِّم بياناً يطلبها ويوضح أسباب أهميتها.*

فترة الإنفاذ

- *قدِّم تفاصيل بشأن الموعد الذي تُلتمَس فيه المعلومات. وضمِّنها مواعيد المحاكمة إن كان ملائما. واحتفظ بالطلبات "المستعجلة" للقضايا الملحة على وجه الاستعجال.*

التأكيدات والتعهدات

المعاملة بالمثل: تتعهد حكومة [*اسم الولاية القضائية الطالبة*] بأنها ستمتثل في المستقبل لطلب من حكومة [*الولاية القضائية متلقية الطلب*] للحصول على مساعدة مماثلة بتقديم مساعدة فيما يتعلق بجرم مكافئ ذات أثر مماثل لذلك الذي طلب من حكومة [*الولاية القضائية متلقية الطلب*] في هذه القضية.

حدود الاستخدام: [*قد يلزم تقديم تعهد بأن المعلومات لن تستخدم إلا في التحقيق المُحدَّد.*[1] *ولا تطلب بعض الولايات القضائية هذا التأكيد، وقد يكون من الممكن النص صراحةً على جواز استخدام المعلومات لأغراض أخرى.*[2] *]*

---

[1] يجوز أن يكون النص على تأكيد يتعلق باستخدام الأدلة كما يلي: "تتعهد حكومة [اسم الولاية القضائية الطالبة] بأن جميع المعلومات أو المستندات أو الأدلة الأخرى التي يتم الحصول عليها وفقاً لهذا الطلب لن تُستخدم إلا لأغراض الطلب فيما يتعلق بالجرائم المُبيَّنة أعلاه. ويجب ألا تُستخدم لأي غرض آخر إلا مع التشاور المسبق مع السلطات المختصة التي تتبع [اسم الولاية القضائية متلقية الطلب] وموافقتها".

[2] تشترط المملكة المتحدة أن يتم تقديم طلب رسمي لاستخدام الأدلة في غرض مختلف عن ذلك المنصوص عليه في الطلب الأصلي للمساعدة القانونية المتبادلة مع معلومات إضافية إلى جانب الطلب الجديد. انظر "الاستخدام التبعي: تقديم الطلبات إلى المملكة المتحدة" (الصفحتان 6-7)، في وزارة الداخلية "طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية: مبادئ توجيهية للسلطات خارج المملكة المتحدة، 2015"، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_Data/file/415038/MLA_Guidelines_2015.pdf.

الاتصال المسبق أو استخدام قنوات أخرى

لقد حدثت اتصالات سابقة بين [*اسم الوكالة أو الهيئة ذات الصلة في الولاية القضائية طالبة المساعدة]* و *[اسم الوكالة أو الهيئة ذات الصلة في الولاية القضائية متلقية الطلب*].

معلومات الاتصال

[القاضي أو عضو النيابة أو مسؤول السلطة المركزية] المسؤول عن هذه المسألة هو *[اسم المسؤول]* و [هو] يمكن الاتصال به على *[عنوان مكانه أو رقم هاتفه أو عنوان بريده الإلكتروني]*.

المسؤول عن القضية في *[اسم هيئة الإنفاذ أو هيئة النيابة]* الذي لديه دراية بهذه المسألة هو *[اسم المسؤول]* و[هو] يمكن الاتصال به على *[عنوان مكانه أو رقم هاتفه أو عنوان بريده الإلكتروني]*.

الملحق ياء. الموارد المتاحة على شبكة الإنترنت

مبادرة استرداد الأموال المسروقة

- الموقع الإلكتروني لمبادرة مبادرة استرداد الأموال المسروقة: https://star.worldbank.org/
- دليل استرداد الأموال (ستار) بالنسبة للبلدان: https://star.worldbank.org/ArabForum/asset-recovery-guides
- دليل ملكية الانتفاع (ستار) بالنسبة للبلدان: https://star.worldbank.org/content/beneficial-ownership-guides
- مطبوعات ستار: https://star.worldbank.org/?q=publications&keys=&sort_by=field_date_value&sort_order=DESC&items_per_page=20
- قاعدة بيانات مرصد استرداد الأموال (ستار): https://star.worldbank.org/corruption-cases/?db=All

مجموعة البنك الدولي

- البنك الدولي: https://www.worldbank.org/
- وحدة النزاهة المالية: https://www.worldbank.org/en/topic/financialmarketintegrity

الأمم المتحدة

- الأمم المتحدة: https://www.un.org/en/
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: https://www.unodc.org/
- أداة الأمم المتحدة لكتابة طلب المساعدة القانونية المتبادلة (للممارسين فقط في نظام العدالة الجنائية): https://www.unodc.org/mla/
- منصة تراك TRACK لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الأدوات والموارد المعرفية لمكافحة الفساد): https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/track.html
- وثائق ومطبوعات وأدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html
- الشبكة الدولية لمعلومات غسل الأموال التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: https://www.imolin.org/
- منصة شيرلوك التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (تبادل الموارد الإلكترونية والقوانين بشأن الجريمة): https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/

الموارد المُدرجة في هذا الملحق أمثلة توضيحية وليست شاملة.

مجموعة العمل المالي المعنية بغسل الأموال

- مجموعة العمل المالي: http://www.fatf-gafi.org
- التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي: https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html

معهد بازل للحوكمة

- الصفحة الرئيسية: https://www.baselgovernance.org/

المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية

(سنة اعتماد الصك/سنة دخوله حيز النفاذ)

الصكوك الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988: http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/illicit -trafficking.html
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/UNTOC.html
- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية ("اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"): http://www.oecd.org/daf/anti bribery/ConvCombatBribery_ENG.pdf
- الاتفاقية متعددة الأطراف للمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجلس أوروبا: https://www.oecd.org/tax/the-multilateral convention-on-mutual-administrative-assistance-in-tax-matters 9789264115606-en.htm
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، منظمة الدول الأمريكية: https://www.oecd.org/tax/the-multilateral convention-on-mutual-administrative-assistance-in-tax-matters 9789264115606-en.htm
- اتفاقية البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، منظمة الدول الأمريكية: https://www.oas.org/juridico/english/treaties/a-55.html

صكوك إقليمية

- اتفاقية كومنولث الدول المستقلة للمساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والعائلية والجنائية (اتفاقية مينسك، 1993/1994): http://www.cisarbitration.com/2017/02/03/minsk-convention-on-legal-assistance-and-legal-relations-in-civil-family-and-criminal-matters/

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومحاربة الفساد (2006/2003): https://au.int/sites/default/files/treaties/36382-treaty-0028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf
- بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد (2003/2001): https://www.sadc.int/documents-publications/show/
- بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (2007/2002): https://www.sadc.int/documents-publications/show/807
- معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (2004، الصكوك القانونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا [آسيان]): https://asean.org/storage/2020/02/20160901074559.pdf; http://agreement.asean.org/home/index/2.html

اتفاقيات الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا

- مكتب معاهدة مجلس أوروبا: https://www.coe.int/en/web/conventions/
- معاهدة مجلس أوروبا بشأن غسل وتفتيش وضبط ومصادرة عوائد الجريمة (1990)، تم تعديلها إلى معاهدة غسل وتفتيش وضبط ومصادرة عوائد الجريمة وبشأن تمويل الإرهاب (2005): https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/198
- اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1953/1950): https://www.echr.coe.int/pages/home.aspx?p=basictexts
- اتفاقية الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية والتجارية (اتفاقية لوغانو، 2007): https://eur-lex .europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A220 07A1221%2803%29
- اتفاقية بروكسل لعام 1968 بشأن الاختصاص القضائي وإنفاذ الأحكام في المسائل المدنية والتجارية (اتفاقية بروكسل 1973/1968): https://eur -lex.europa.eu/legal-content/GA/TXT/?uri=CELEX:41968A0927(01)
- الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (1962/1959): https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/030؛ مع بروتوكولين إضافيين:
  - *1982/1978*: https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/099
  - *2004/2001*: https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/182
- اتفاقية وُضِعت على أساس المادة كاف3- (2) (ج) من معاهدة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية ومسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (1997): https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A419 97A0625%2801%29
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد لمجلس أوروبا (2002/1999): https://www.coe .int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/173#:~:text=The%20 Criminal%20 Law%20Convention%20on,the%20prosecution%20of%20 corruption%20offences
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد لمجلس أوروبا (2002/1999): https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/174

لوائح وتوجيهات وقرارات الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا

- الوثائق القانونية للاتحاد الأوروبي: https://eur-lex.europa.eu/homepage.html
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2003/577/JHA بشأن إنفاذ أوامر تجميد الممتلكات أو الأدلة في الاتحاد الأوروبي: https://www.ejn-crimjust.europa.eu/ejn/libcategories.aspx?Id=24؛ والتصويب للقرار الإطاري للمجلس 2003/577/JHA: https://eur-lex .europa.eu/legal-content/ EN/TXT/?uri=CELEX%3A32003F0577; https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ TXT/?uri=CELEX%3A32003F05 77R%2801%29
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2005/212/JHA بتاريخ 24 فبراير/شباط 2005 بشأن مصادرة العائدات والأدوات والممتلكات المرتبطة بالجريمة: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ NIM/?uri=CELEX:32005F0212
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2006/783/JHA بتاريخ 6 أكتوبر/تشرين الأول 2006 بشأن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ NIM/?uri=CELEX%3A32006F0783
- القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2007/845/JHA بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2007 فيما يتعلق بالتعاون بين مكاتب استرداد الأموال في الدول الأعضاء في مجال تعقب وتحديد العائدات من الجريمة أو الممتلكات الأخرى المتصلة بها: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ TXT/?uri=CELEX%3A32007D0845
- لائحة مجلس (الاتحاد الأوروبي) رقم 2001/44 بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2000 بشأن الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية والتجارية: https://eur-lex.europa.eu/ legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32001R0044
- لائحة مجلس (الاتحاد الأوروبي) رقم 2001/1206 بتاريخ 28 مايو/أيار 2001 بشأن التعاون بين محاكم الدول الأعضاء في الحصول على الأدلة في المسائل المدنية والتجارية: https://eur-lex.europa.eu/ legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A32001R1206
- لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/1215 للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2012 بشأن الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية والتجارية (إعادة صياغة لائحة بروكسل): https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ ALL/?uri=CELEX:32012R1215
- التوجيه EU/42/2014 للبرلمان الأوروبي، والمجلس بتاريخ 3 أبريل/نيسان 2014 بشأن تجميد ومصادرة أدوات وعائدات الجريمة في الاتحاد الأوروبي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ TXT/?uri=CELEX%3A32014L0042
- لائحة (الاتحاد الأوروبي) 1805/2018 للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/ EN/TXT/?uri=celex:32018R1805

مبادئ مجموعة الثمانية لأفضل الممارسات

- مبادئ مجموعة الثمانية لأفضل الممارسات بشأن تعقب وتجميد ومصادرة الأموال: https:// G8_Best Practices_on_/03/06/www.justice.gov/sites/default/files/ag/legacy/2004 Tracing.pdf
- مبادئ مجموعة الثمانية لأفضل الممارسات لإدارة الأموال المحجوزة: https://docplayer. net/16960901-G8-best-practices-for-the-administration-of-seized-assets.ht

المواقع الإلكترونية للاتحاد الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا

المواقع الرئيسية

- الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي: http://europa.eu/index_en.htm and European Council/Council of the European Union: https://www.consilium .europa.eu/
- المساعدة القانونية المتبادلة (مجلس أوروبا): https://www.coe.int/en/web/transnational -criminal-justice-pcoc/mutual-legal-assistance Civil and commercial matters

مسائل مدنية وتجارية

- الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل المدنية والتجارية: https://e-justice.europa.eu/ content_european_judicial_network_in_civil_and commercial_matters-21-en.do
- المفوضية الأوروبية، العدالة المدنية: https://ec.europa.eu/info/policies/justice -and- fundamental-rights/civil-justice_en
- الأطلس الأوروبي للعدالة والقضاء الأوروبي في المسائل المدنية (معلومات عملية بشأن التعاون القضائي في المسائل المدنية): https://e-justice.europa.eu/content _european_judicial_ atlas_in_civil_matters-321-en.do
- العدالة الأوروبية والحصول على الأدلة والمعلومات الوطنية لإستمارات الإلكترونية فيما يتعلق باللائحة رقم 2001/1206: https://e-justice.europa.eu/content taking_evidence- 374-en.do Criminal matters

مسائل جنائية

- الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل الجنائية: https://e-justice.europa.eu/content_ejn_ in_criminal_matters-22-en.do
- موقع يوروليكس، مسرد ملخصات تشريعات الاتحاد الأوروبي لتعاون الشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية: https://eur-lex.europa.eu/summary/glossary/police_judicial_ cooperation.html
- البرلمان الأوروبي، التعاون القضائي في المسائل الجنائية: https://www .europarl.europa.eu/ factsheets/en/sheet/155/judicial-cooperation-in-criminal-matters
- موقع يوروليكس، مسرد ملخصات تشريعات الاتحاد الأوروبي للتعاون القضائي في المسائل الجنائية: https://eur-lex.europa.eu/summary/chapter/2303.html/police_judicial_ cooperation.html

- موقع يوروليكس، الكتاب الأخضر بشأن الحصول على الأدلة في المسائل الجنائية من دولة عضو إلى دولة أخرى وضمان مقبوليتها، نوفمبر/تشرين الثاني 2009: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52009DC0624

التحريات مفتوحة المصدر، موارد تعقب الأموال

مواقع مجانية (معلومات عامة، سجلات عامة، سجلات تجارية، تعقب الأموال، سجلات مصرفية)

- موقع الشركات المفتوحة: https://opencorporates.com/، (سجلات الشركات وبيانات الشركات)
- موقع الملكية المفتوحة: https://www.openownership.org/ (معلومات ملكية الانتفاع)
- موقع المناقصة المفتوحة: https://opentender.eu/start (بيانات المشتريات في الاتحاد الأوروبي)
- موقع كل سياسي: https://everypolitician.org/(بيانات الأشخاص المعرضين لمخاطر بحكم مناصبهم العامة)
- محرك بحث الصور تن آي: https://tineye.com/ (للبحث عن أصل الصور)
- موقع فلايت أوير: https://flightaware.com/ (موقع لتتبع حركة الطائرات)
- موقع أرشيف الإنترنت: http://www.archive.org/web/web.php
- موقع SearchSystems.net: http://www.searchsystems.net ("الشبكة غير المرئية" للبحث في السجلات العامة وسجلات الشركات - على نطاق العالم)
- نظام تجميع وتحليل واسترجاع البيانات الإلكترونية: http://www.sec.gov/edgar.shtml (سجلات الشركات الأمريكية)
- موقع ZoomInfo: http://www.zoominfo.com (كشاف البحث عن الأشخاص والشركات)
- موقع White Pages: https://people.yellowpages.com/whitepages/(كشاف البحث عن الأشخاص)
- المعهد العالمي للمعلومات القانونية: http://www.worldlii.org (التشريعات وقرارات المحاكم)
- موقع Companies House: http://www.companieshouse.gov.uk (سجلات الشركات وسجلات الإعسار والأشخاص محط الاهتمام في المملكة المتحدة)
- Node XL، مؤسسة أبحاث وسائل التواصل الاجتماعي: https://www.smrfoundation.org/nodexl/(أداة لتحليل شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام)
- موقع SAM.gov، إدارة الخدمات العامة الأمريكية: https://sam.gov/SAM/pages/public/searchRecords/search.jsf (محرك بحث في سجلات الكيانات التي تتعامل مع الحكومة الأمريكية)
- موقع Court Lookup، وصول الجمهور إلى السجلات الإلكترونية للمحاكم (معلومات مجانية بشأن المواقع الإلكترونية للمحاكم الأمريكية): https://pacer.uscourts.gov/file-case/court cmecf-lookup

مواقع ويب بالاشتراك

- Dun & Bradstreet: https://www.dnb.com/
- Arachnys: https://www.arachnys.com/
- Refinitiv: https://www.refinitiv.com/en

- TRACE International: https://www.traceinternational.org/
- LexisNexis: http://www.lexisnexis.com (السجلات العامة وقرارات المحاكم وتقارير وسائل الإعلام والسجلات التجارية وعمليات البحث عن الأشخاص، وما إلى ذلك)
- CompanyDocuments: http://www.companydocuments.com (السجلات التجارية - على نطاق العالم)
- CorporateInformation: http://www.corporateinformation.com (سجلات الشركات)
- FCPA Tracker: https://fcpatracker.com/(إفصاحات الشركات والوكالات للجمهور فيما يتعلق بتحقيقات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة [FCPA])
- موقع Clear (تومسون رويترز): http://www.clear.thomsonreuters.com (سجلات عامة، سجلات الشركات - على نطاق العالم)
- موقع FreeERISA: http://www.freeerisa.com (بيانات إعانات الموظفين الأمريكيين)
- موقع Echosec: https://www.echosec.net/features (متابعة وسائل التواصل الاجتماعي)
- IBM Security i2 Analyst's Notebook: https://www.ibm.com/products/analysts-notebook (أدوات لتحليل وكشف الصلات والأنماط المتكررة في البيانات)

موارد وسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص

- منظمة الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/en/
- منظمة الشاهد العالمي(Global Witness) : https://www.globalwitness.org/en/
- النزاهة المالية العالمية: https://gfintegrity.org/
- النزاهة العالمية: https://www.globalintegrity.org/
- منظمة عين الجمهور (Public Ey): https://www.publiceye.ch/en/
- الكونسرتيوم الدولي للصحفيين الاستقصائيين: https://www.icij.org/
- مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد: https://www.occrp.org/en
- شبكة العدالة الضريبية: https://www.taxjustice.net/
- مبادرة الشراكة لمكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي: https://www.weforum.org/communities/partnering-against-corruption -initiative

مكاتب إدارة الأموال المتخصصة في بلدان مختارة

- *بلجيكا:* المكتب المركزي البلجيكي للضبط والمصادرة، https://ec.europa.eu/avservices/photo/photoByReportage.cfm?sitelang=en&ref=020472
- *كندا:* المديرية الكندية لإدارة الممتلكات المحجوزة، https://www.btb termiumplus.gc.ca/tpv2alpha/alpha-eng.html?lang=eng&i=&index=alt&srchtxt SEIZED%20PROPERTY%20MANAGEMENT%20DIRECTORATE
- *فرنسا:* وكالة استرداد وإدارة الأصول المحجوزة والمصادرة، http://www.justice.gouv.fr/justice-penale-11330/agrasc-12207/

- *هندوراس:* مكتب إدارة الممتلكات المحجوزة، https://oabi.gob.hn/ *إيطاليا:* الوكالة الوطنية للأصول المحجوزة والمصادرة: https://www.benisequestraticonfiscati.it/
- *هولندا:* مكتب إدارة الأصول في الجهاز الهولندي للتجريد الجنائي لملكية الأموال، https://www.prosecutionservice.nl/
- *بيرو:* المفوضية الوطنية للممتلكات المحجوزة: http://www.pcm.gob pe/etiqueta/comision-nacional-de-bienes-incautados-conabi/
- *البرتغال:* مكتب إدارة الأصول: https://igfej.justicأ.gov.pt/Gabinete -de-Administracao-Bens
- *رومانيا:* الوكالة الوطنية لإدارة الأموال المحجوزة، https://anabi.just.ro/en/The+mission+and+the+tasks+of+the+Agency
- *إسبانيا:* مكتب استرداد وإدارة الأموال، https://www.mjusticia .gob.es/cs/Satellite/Portal/es/areas-tematicas/oficina-recuperacion-gestion
- *تايلند:* مكتب مكافحة غسل الأموال، http://www.amlo.go.th/index.php/en/about-amlo/vision-and-mission
- *أوكرانيا:* الوكالة الوطنية للبحث والتعقب وإدارة الأموال المتأتية من الفساد والأموال الأخرى، https://armأ.gov.ua/en/
- *الولايات المتحدة:* دائرة حراس القانون بالولايات المتحدة (مارشالات الولايات المتحدة)، https://www.usmarshals.gov/

شبكات وموارد الممارسين

- ستار، الشراكات الدولية في استرداد الأموال: عرض عام ودليل عالمي للشبكات: https://star.worldbank.org/sites/star/files/networks-16-reduced-maps.pdf
- شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال: https://www.carin.network/
- ARIN-SA، (شبكة شرق وجنوب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال): https://new.arinsأ.org/
- ARIN-EA (شرق أفريقيا): https://eaaac.أcom/about-arinea
- ARIN-AP (آسيا والمحيط الهادئ): http://www.arin-ap.org/main.do
- ARIN-CARIB (البحر الكاريبي): https://arin-cari.org/ب
- ARIN-WCA (غرب ووسط آسيا): http://www.arin-wc.أorg/home
- مجموعة المراجعة البحثية والاستشارات RRAG (في أمريكا الجنوبية، شبكة استرداد الأموال لمجموعة العمل المالي في أمريكا اللاتينية GAFILAT): https://www.gafilat.org/index.php/es/espanol/18-inicio/gafilat/49-red-de-recuperacion-de -activos-del-gafilat-rrag
- مجموعة إيغمونت: https://egmontgroup.org/en
- الإنتربول: https://www.interpol.int/en
- الإنتربول، مكافحة الفساد واسترداد الأموال: https://www.interpol.int/en/Crimes/Corruption/Asset-recovery
- الإنتربول: https://www.europol.europa.eu/

- تطبيق شبكة تبادل المعلومات الآمنة: https://www.europol.europa.eu/activities-services/services-support/information-exchange/secure-information-exchange-network-application-siena
- آسيانابول: http://www.aseanapol.org/
- أميريبول: http://www.ameripol.org/
- بوابة التبادل التلقائي للمعلومات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (من أجل التعاون في المسائل الضريبية): https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/
- المنظمة العالمية للجمارك: http://www.wcoomd.org/
- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفسادACINET : http://www.arabacinet.org/index.php/en/home
- الرابطة الآيبيرية الأمريكية للمدعين العامين AIAMP: http://www.aiamp.info/
- الشبكة القضائية الأوروبية EJN : https://www.ejn-crimjust.europa.eu/ejn/ejn_home/EN
- Eurojust: http://www.eurojust.europa.eu/pages/home.aspx
- الرابطة الدولية للمدعين العامين: https://www.iap-association.org/
- بنك التسويات الدولية: https://www.bis.org/
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية: https://www.iosco.org/
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين: https://www.iaisweb.org/home

موارد التعاون الدولي في بلدان مُعيَّنة

إسبانيا

- الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل المدنية والتجارية: https://e-justice.europa.eu/content_about_the_network-431-es-es.do?member=1
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: http://www.exteriores.gob.es/Portal/en/Paginas/inicio.aspx
- وزارة العدل: https://www.mjusticia.gob.es/cs/Satellite/Portal/en/ministerio
- وزارة العدل (الشؤون الدولية): https://www.mjusticia.gob.es/cs/Satellite/Portal/en/area-internacional
- وحدة التحريات المالية: https://www.sepblac.es/en/

أستراليا

- معلومات بشأن المساعدة المتبادلة وبدائل المساعدة القانونية المتبادلة وتفاصيل الاتصال بالسلطة المركزية: https://www.ag.gov.au/international-relations/international-crime-cooperation-arrangements/mutual-assistance
- العلاقات الدولية، بما في ذلك معلومات بشأن تقديم المستندات القانونية، وإنفاذ الأحكام الأجنبية، والاتفاقيات الثنائية: https://www.ag.govau/international-relations
- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة: https://www.dfat.gov.au/
- الشرطة الأسترالية الفيدرالية: https://www.afp.gov.au/

- إدارة النائب العام: https://www.ag.gov.au/
- المركز الأسترالي لتقارير وتحليلات المعاملات (وحدة التحريات المالية): https://www.austrac.gov.au/
- مدير كومنولث النيابات العامة: http://www.cdpp.gov.au/

ألمانيا

- وزارة الخارجية الفيدرالية: https://www.auswaertiges-amt.de/en
- وزارة العدل وحماية المستهلك الفيدرالية https://www.bmjv.de/DE/Startseite/Startseite_node.html
- وزارة العدل وحماية المستهلك الفيدرالية (التعاون الدولي): https://www.bmjv.de/DE/Themen/IntZusammenarbeit/IntZusammenarbeit_node.html
- وزارة العدل وحماية المستهلك الفيدرالية (أوروبا والتعاون الدولي): https://www.bmjv.de/DE/Themen/EuropaUndInternationale Zusammenarbeit/EuropaUndInternationaleZusammenarbeit_node.html
- وحدة التحريات المالية: https://www.zoll.de/DE/FIU/fiu_node.html
- الشرطة الجنائية الفيدرالية: https://www.bkأ.de/DE/UnsereAufgaben/Aufgabenbereiche/aufgabenbereiche_node.html
- الأحكام القانونية الألمانية: http://www.gesetze-im-internet.de/
- الإجراءات الوطنية للمساعدة القانونية المتبادلة: https://rm.coe.int/16806b6348

الإمارات العربية المتحدة

- وزارة العدل: https://www.moj.gov.ae/
- مكتب النيابة العامة: https://www.pp.gov.ae
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وحدة مكافحة غسل الأموال والقضايا المشبوهة (وحدة التحريات المالية): انظر https://www.centralbank.ae/ar and https://egmontgroup.org/en/content/united-arab-emirates-anti-money-laundering-and-suspicious-cases-unit

البرازيل

- وزارة العدل والأمن العام: https://www.gov.br/mj/pt-br
- وزارة العدل والأمن العام، التعاون القانوني الدولي: https://www.justicأ.gov.br/sua-protecao/cooperacao-internacional
- وزارة العلاقات الخارجية: http://www.itamaraty.gov.br/
- مجلس مراقبة الأنشطة المالية (وحدة التحريات المالية): http://www.coaf.fazendأ.gov.br/
- بوابة التشريعات: http://www4.planalto.gov.br/legislacao/

جنوب أفريقيا

- سلطة النيابة الوطنية (للنظر في الطلبات غير الرسمية): https://www.npأ.gov.za/
- وزارة العلاقات الدولية والتعاون: http://www.dirco.gov.za/

- وزارة العدل والتنمية الدستورية (السلطة المركزية لمباشرة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة): https://www.justice.gov.za/
- وزارة العدل والتنمية الدستورية (الالتزامات القانونية الدولية، ومنها تقديم الإنذارات والإشعارات، والمعاهدات): https://www.justice.gov .za/ilr/about.html
- مركز التحريات المالية (وحدة التحريات المالية): https://www.fic.gov.za/Pages/Home.aspx
- مفوضية الخدمات العامة (سلطة مكافحة الفساد): http://www.psc.gov.za/

سنغافورة

- مكتب النائب العام (السلطة المركزية تتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة): https://www.agc.gov.sg/
- وزارة الخارجية: https://www.mfأ.gov.sg/
- مكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (وحدة التحريات المالية): https://www.police.gov.sg/Advisories/Crime/Commercial-Crimes/Suspicious-Transaction-Reporting-Office

فرنسا

- وزارة الخارجية: https://www.diplomatie.gouv.fr/en/
- وزارة العدل: http://www.justice.gouv.fr/
- Tracfin (وحدة التحريات المالية): https://www.economie.gouv.fr/tracfin
- الشرطة الوطنية: https://www.police-nationale.interieur.gouv.fr/Accueil
- FICOBA (مستودع الحسابات المصرفية): https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F2233
- Légifrance (المطبوعات الرسمية للتشريعات واللوائح والمعلومات القانونية): https://www.legifrance.gouv.fr/
- الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد: https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/fr

سويسرا

- وزارة العدل الاتحادية، المساعدة القانونية المتبادلة (المساعدة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية والإدارية): https://www.rhf.admin.ch/rhf/de/home.html
- وزارة العدل الاتحادية: https://www.bj.admin.ch/bj/en/home.html
- قاعدة بيانات المحليات والمحاكم السويسرية: https://www.elorge.admin.ch/elorge/
- وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية: https://www.eda.admin.ch/eda/en/home.html
- مكتب المدعي العام لسويسرا: https://www.bundesanwaltschaft.ch/mpc/de/home.html
- المكتب الاتحادي للشرطة (تعاون أجهزة الشرطة): https://www.fedpol.admin.ch/fedpol/en/home.html
- مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال (وحدة التحريات المالية): https://www.fedpol.admin.ch/fedpol/en/home/kriminalitaet/geldwaescherei.html

لكسمبرغ

- الشبكة القضائية الأوروبية في المسائل المدنية والجنائية (معلومات بشأن الإجراءات المدنية، والحصول على الأدلة، وطريقة الإثبات، وتقديم المستندات): https://e-justice.europa.eu/content_taking_of_evidence-76-lu-en.do?member=1
- وزارة الخارجية: https://maee.gouvernement.lu
- وزارة العدل: https://mj.gouvernement.lu/
- لكسمبرغ-وحدة التحريات المالية: https://justice.public.lu/fr/organisation-justice/crf.html

المكسيك

- وزارة الخارجية: https://www.gob.mx/sre
- مكتبا مساعد النائب العام والمدعي العام (طلب وتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية): https://www.gob.mx/fgr/acciones-y-programas/subprocuradurias-de-la-fgr
- وحدة التحريات المالية: https://www.uif.gob.mx/

المملكة المتحدة

- السلطة المركزية في المملكة المتحدة، وزارة الداخلية: https://www.gov.uk/government/organisations/home-office
- إرشادات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وزارة الداخلية: https://www.gov.uk/guidance/mutual-legal-assistance-mla-requests
- هيئة النيابة الملكية (تمثِّل الدولة الطالبة في إجراءات المحاكم): https://www.cps.gov.uk/about-cps and https://www.cps.gov.uk/legal-guidance/international-enquiries
- مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (يُمثِّل الدولة الطالبة في إجراءات المحاكم).
- الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة (لقضايا التحقيقات، وتعقب الأموال): https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/
- وحدة التحريات المالية البريطانية (داخل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة): https://www.nationalcrimeagency.gov.uk/what-we-do/how-we-work/intelligence-enhancing-the-picture-of-serious-organised-crime-affecting-the-uk

منطقة هونغ كونغ الإدارية (الصين)

- وزارة العدل: https://www.doj.gov.hk/eng/index.html
- قائمة اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة (مراجع تشريعية): https://www.doj.gov.hk/eng/laws/table3ti.html
- وزارة الشؤون الخارجية (مكتب مفوض وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة):http://www.fmcoprc.gov.hk/eng/
- المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد: https://www.icac.org.hk/
- وحدة التحريات المالية: https://www.jfiu.gov.hk/en/

الهند

- معلومات المساعدة القانونية المتبادلة، وزارة الشؤون الخارجية: https://meأ.gov.in/mutual legal-assistance-in-criminal-matters.htm and https://www.meأ.gov.in/emtsp.htm
- المكتب المركزي الهندي للتحقيقات (مساعدة التحقيقات، الإنابة القضائية، معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة): http://www.cbi.gov.in/interpol/interpol.php
- وزارة القانون والعدل: https://lawmin.gov.in/
- إدارة إنفاذ الأحكام: https://enforcementdirectorate.gov.in
- وحدة التحريات المالية: https://dor.gov.in/preventionofmoneylaundering/ financial-intelligence-unit-india-fiu-ind
- وزارة الداخلية (السلطة المركزية): https://www.mhأ.gov.in/
- وزارة الداخلية، شعبة الأمن الداخلي2- (تصدر أيضا إرشادات السياسات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة): https://www.mhأ.gov.in/division_of_mha/internal-security-ii-division

الولايات المتحدة

- وزارة العدل، شعبة غسل الأموال واسترداد الأموال: https://www.justice.gov/criminal-mlars
- مكتب الشؤون الدولية، وزارة العدل (السلطة المركزية): https://www.justice.gov/criminal-oia
- وزارة الخارجية: https://www.state.gov/
- وزارة الخارجية، مكتب برامج مكافحة الجريمة: https://2009-2017.state.gov/j/inl/c/index.htm
- شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية (وحدة التحريات المالية): http://www.fincen.gov/
- مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة متخصصة: https://www.fbi.gov/; https://www.fbi.gov/about/leadership-and-structure/international-operations; and https://www.fbi.gov/investigate/public-corruption
- وزارة الأمن الداخلي، تحقيقات الأمن الداخلي، وكالة متخصصة: https://www.dhs.gov/

الملحق كاف. عرض عام للمبادئ التوجيهية للوزان

المبدأ التوجيهي الأول: المراجعة التمهيدية

قبل الشروع في تحقيق جنائي، ينبغي للولايات القضائية المعنية إجراء مراجعة تمهيدية كافية لأي مؤشرات أو مزاعم باستخدام كل المصادر المتاحة، ومنها التحريات المالية وتحريات إنفاذ القانون والتحريات مفتوحة المصدر، وحيثما يتيسر تبادل المعلومات المالية مع وحدات التحريات المالية المعنية بقصد دعم التحقيقات الجنائية اللاحقة.

المبدأ التوجيهي الثاني: تقييد التصرف في الأموال

ينبغي للولايات القضائية المعنية أن تدرس على الفور مختلف الخيارات المتاحة لمنع تبديد الأموال في نهاية المطاف مثل قيام الحكومة بتجميد الأموال أو تأجيل المعاملات لفترات مُحدَّدة مسبقا.

المبدأ التوجيهي الثالث: التحقيق

ينبغي للولايات القضائية المعنية أن تضع إستراتيجية شاملة للتحقيق والنواحي القانونية للقضية بالتشاور مع جميع المؤسسات العامة المعنية.

ويجب أن تحدِّد الإستراتيجية سلطة رئيسية محلية، والمسؤوليات الرئيسية، وأن تدرس جميع السبل القانونية (ومنها السبل الإدارية والمدنية والجنائية). ويجب الاتفاق على تسلسل خطوط الاستقصاء، بما في ذلك فتح تحقيق وتبادل المعلومات وتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي مراجعة الإستراتيجية بانتظام خلال مراحل عملية استرداد الأموال.

المبدأ التوجيهي الرابع: التوقيت

ادرس وناقش مع الولاية القضائية التي ستتلقى الطلب توقيت مختلف أنواع الطلبات للمساعدة القانونية المتبادلة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل والمبادئ التوجيهية الكاملة للوزان، انظر الموقع الإلكتروني للمبادئ التوجيهية الخاصة بدليل كفاءة استرداد الأموال المسروقة (تم الاطلاع عليه في 4 يونيو/حزيران 2020) في الرابط: https://guidelines.assetrecovery.org/guidelines/guideline-1-preliminary-review.

المبدأ التوجيهي الخامس: المتطلبات القانونية

من الضروري أن يفهم كلٌّ من الولاية القضائية الطالبة والولاية القضائية متلقية الطلب المتطلبات القانونية للطرف الآخر، لأنها ستكون مهمة للإجراءات الداخلية والتعاون الدولي.

المبدأ التوجيهي السادس: الاتصالات

يجب أن تقوم الولاية القضائية الطالبة والولاية القضائية متلقية الطلب بإنشاء واستخدام خطوط اتصال مباشر بين الممارسين.

وينبغي للسلطات الطالبة ومتلقية الطلب دراسة التماس المساعدة من خبراء دوليين.

وأن تستخدم كل القنوات المتاحة لتبادل المعلومات مثل الشبكات الدولية والإقليمية.

المبدأ التوجيهي السابع: الاتصال والتواصل

ينبغي للولاية القضائية الطالبة أن تناقش على الفور العناصر المهمة لإستراتيجية التحقيق والنواحي القانونية، ومُخطط القضية، وملف المشتبه بهم مع جميع الولايات القضائية المعنية حسب مقتضى الحال.

ويجب أن تحدد الولايات القضائية المعنية مُنسِّق اتصالات وأن تُخطِر جميع الأطراف المعنية.

المبدأ التوجيهي الثامن: التحقيق الموازي

ينبغي للولاية القضائية متلقية الطلب أن تدرس بدء تحقيق موازٍ بشأن الأموال والوقائع المحيطة بهذه القضية لرصد أي مخالفة في ولايتهم.

ومن الضروري أن يقدم كلٌّ من الولايتين القضائيتين الطالبة ومتلقية الطلب دعماً كاملاً لإجراءات الطرف الآخر بتقديم معلومات إضافية بصورة تلقائية كلما أمكن، والشروع فورا في تجهيز الطلبات المستوفية للشروط للمساعدة القانونية المتبادلة.

وينبغي لكلٍ من الولاية القضائية الطالبة والولاية متلقية الطلب أن تدرس حقها المحتمل في المشاركة في الإجراءاتٍ القانونية الجارية في الولاية الأخرى.

ومن الضروري أن تُحدِّد الولاية القضائية الطالبة والولاية متلقية الطلب ما إذا كان ينبغي مواصلة التحقيقات الموازية ودراسة الشروع في تحقيقات مشتركة.

المبدأ التوجيهي التاسع: صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة

ينبغي تبادل مُسوَّدات طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بين الولايتين القضائيتين الطالبة ومتلقية الطلب من أجل التأكُّد من الوفاء بجميع المتطلبات.

ويجب أن تحرص الولايتان القضائيتان الطالبة ومتلقية الطلب على المتابعة لدعم الإنفاذ الفوري لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتشاور الدوري بشأن سير الإجراءات الداخلية.

المبدأ التوجيهي العاشر: إنفاذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة

تشرع السلطة متلقية الطلب على الفور في إنفاذ الطلب.

وعند دراسة اتخاذ إجراءات داخلية قد تُؤثِّر على الإجراءات ذات الصلة في ولاية قضائية أخرى، بما في ذلك التسويات، ينبغي الدخول في مشاورات -حيثما يتيسَّر- لتقليل العقبات التي تعترض الإجراءات الأجنبية أو التعاون الدولي.

الملحق لام- استخدام نظام إلكتروني لإدارة القضايا لتحسين إدارة التحقيقات المعقدة

عرض عام **412**

التحديات في القضايا المعقدة **412**

مزايا نظام إلكتروني لإدارة القضايا **414**

تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة القضايا **414**

المكونات الرئيسية لنظام إلكتروني لإدارة القضايا **415**

جداول القضايا 415

الصفحة الأولى *416*

سجل التحقيقات *416*

ملف المشتبه بهم *418*

الوضع المالي *421*

مصفوفة الأدلة *426*

سجل المستندات التوضيحية *430*

التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية *430*

قوائم الأشخاص محط الاهتمام والشركات محط الاهتمام *431*

صفحة التحقق من إغلاق القضية *431*

البحث *433*

الرسوم البيانية 433

تصنيف المستندات **433**

الموارد **435**

عرض عام

لا يهدف إعداد هذا الدليل إلى مساعدة وحدات العمليات التي لديها موارد كافية وبنية تحتية أساسية لتكنولوجيا المعلومات، ولكن لمساعدة وحدات التحقيق الكثيرة التي تعمل في ظل قلة الموارد.

وقد شهدت المشاركات القطرية في مبادرة استرداد الأموال المسروقة عددا متزايدا من البلدان تزيد التركيز على التحقيقات المالية المصاحبة لجرائم الفساد والاحتيال وغيرها من الجرائم الخطيرة. وتسعى هذه البلدان جميعا إلى تعزيز قدرات الممارسين - المحققين وأعضاء النيابة والقضاة - للتحقيق في هذه الجرائم وكشفها والفصل فيها، والعمل على نحو فعال لتعقب الأموال المتأتية من عائدات الجريمة وتجميدها واستردادها. وبالإضافة إلى بناء هذه القدرات، ثمة حاجة إلى اعتماد سياسات وأنظمة قوية للحفاظ على نزاهة التحقيقات، ومن ثمَّ تمكين كبار المديرين من تقديم قدر أكبر من الرقابة والمدخلات في التحقيقات.

ونظراً لتعقيد هذه القضايا، والحاجة إلى أن تُتاح لجهاز الإدارة العليا رؤية أفضل وقدر أكبر من المشاركة في تحديد إستراتيجيات القضايا، من الضروري تغيير الطريقة التي تدار بها قضية من القضايا. ومن الأمور التي تتضح بجلاء في أغلب الأحيان حالما تمضي إجراءات هذه القضايا المعقدة أن الملفات الورقية تخلق تحديات تعوق إدارة القضايا، ولا تخدم احتياجات العديد من المحققين العاملين في قضية واحدة، ربما في فترات مختلفة من دورة التحقيقات. والحل لهذه المشكلة هو اعتماد نظام إلكتروني لإدارة القضايا.

وتُعد مسألة ما إذا كان ينبغي تطبيق النظام الإلكتروني على جميع القضايا قيد التحقيق أمراً يحسمه جهاز الإدارة. ومع تنامي كفاءات وحدة التحقيقات، يمكن توسيع نطاق النظام حتى لا يقتصر على تتبع وتسجيل الخطوات التحقيقية والبيانات الرئيسية، ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى التوسع في عمليات الحفظ الإلكتروني للمستندات، ومن ثم ترشيد عملية الإحاطة وتيسير إجراءات الكشف أو الإفصاح. ولن يكون صعباً خلق ارتباط تشعبي إلى المستندات الإلكترونية من مُشغِّل مشترك في النظام الإلكتروني لإدارة القضايا، الأمر الذي يكفل بدرجة كبيرة وضع التحقيقات برمتها في مكان واحد آمن.

التحديات في القضايا المعقدة

تشمل التحديات التي تشوب هذه التحقيقات المعقدة التي لم تحظ في الغالب بدراسة وافية الوقت الذي سيستغرقه إتمام هذا التحقيق وإقامة الدعوى في المحكمة والحصول على حكم نهائي. ويُضاف ذلك إلى التحديات التي تنشأ حينما تسعى السلطات إلى استرداد الأموال المسروقة وقد تمر سنوات عديدة. وفي الغالب، قد ينتقل المحققون الذين شاركوا عند استهلال القضية إلى مكان آخر، ويخلفهم أحد غيرهم يتولى المسؤولية عن ملف القضية. وإذا تم تسجيل المعلومات في العديد من دفاتر اليوميات، وتخزينها في حوافظ مختلفة - أو الأسوأ - إذا تم حفظها بصورة غير متقنة، فقد تنشأ صعوبة بالغة في فهم ما هي الخطوات التي اتخذت، والسبب في أن قرارات مُعيّنة اتخذت، وما هي الأدلة التي جُمعت، وما هي الأدلة التي لم تكن متاحة، ولماذا وكيف تم تحليل البيانات (ومن قام بتحليلها).

ومن الضروري أيضا أن يستند التحقيق إلى مجموعة واسعة من المهارات تأتي في الغالب من العديد من الوكالات والمؤسسات. ومن المهم ضمان أن يساهم كل الذين اشتركوا في التحقيق في وضْع الإستراتيجية،

فلا أحد يملك جميع الإجابات. ويجب إدارة هذا النهجٍ متعدد التخصصات الذي يمكن أن يلقى دعماً مما يلي:

- نظام إبلاغ مركزي
- تنسيق أنشطة التحقيق (إسناد المسؤولية عن مهام مُعيَّنة للمساهم المناسب)
- القدرة على مراجعة المهام وضمان أنها اكتملت أو إذا كانت هناك تأخيرات ينبغي تحديد متى يمكن توقع نتيجتها.
- القدرة على تجميع حافظة المستندات (من النسخ الورقية والناعمة) اللازمة خلال التحقيق، وضمان الحفاظ بشكل فعَّال على إجراءات تسلسل العهدة.

بالإضافة إلى هذه الخطوات الإدارية، فإن أي قرارات إستراتيجية يجب اتخاذها وتؤثر على توقيت الخطوات التحقيقية - عند إنفاذ أوامر التفتيش، وتوقيت استجواب الشهود، وما إذا كان الخبير القانوني شاهداً أم مشتبهاً به، ومتى الانتقال من المساعدة غير الرسمية إلى المساعدة القانونية المتبادلة - يجب أن تُفهم وتؤخذ في الحسبان كما ينبغي، وأن تُراعَى من حيث الاعتمادات المالية اللازمة.

وفي غالب الأحيان، تستهل القضايا ثم تشهد العديد من التأجيلات. وأهم خطأ يرتكب والسبب في حدوث تأخيرات في التحقيق هو التعجل الشديد في طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وتستغرق صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو الطلبات غير الرسمية وقتاً طويلاً، وفي كل مرة تعاد كتابة الطلبات اعتماداً على معرفة شخص واحد لديه رؤية وحيدة لملف القضية. وإذا لم يُقبل طلب المساعدة القانونية المتبادلة، فإن فهم السبب قد يستغرق شهورا طويلة - هذا إن أمكن الحصول على إجابة على الإطلاق. ومرة أخرى، تكون القضية واهية إذا كانت معرفة السبب في أن المساعدة القانونية المتبادلة رُفضت تكمن لدى شخص واحد لديه رؤية وحيدة لملف القضية.

وعلى الرغم من أن هذه التحديات ستستمر، فإن تحسين تنظيم ملف القضية سيخفف من مخاطر ازدواج الجهود، ويؤدي إلى تعزيز فهم الخطوات التحقيقية التي اتخذت وسير خطوات ملف القضية.

ويتطلب الانتقال إلى نظام إلكتروني إجراءات وتغيرا في العقلية في الطريقة التي تُسجَّل بها المعلومات في كل قضية. وباستهلال القضية بنظام أساسي يستند إلى صيغة إكسل، يتم تقليص منحنى التعلم لأولئك الذين لديهم دراية محدودة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وبالنسبة للخريجين الجدد الكثيرين الذين يدخلون مجال العمل هذا، يتيح نظام إكسل أيضا مجالا كافيا لاستخدام الأدوات التحليلية المدمجة في البرنامج عندما يقومون بتحليل البيانات (البيانات المصرفية أو الحسابات) وكذلك لإنتاج رسوم وجداول بيانية تبسط عرض كميات كبيرة من الأدلة أمام المحكمة.

ومن المرجح أيضاً أن يتطلب النظام الإلكتروني عددا من القرارات والتوجيهات على صعيد السياسات والعمليات لضمان فعالية التنفيذ.

مزايا نظام إلكتروني لإدارة القضايا

يُمكِن تكييف هيكل النظام ليراعي النظام الورقي القائم الذي ربما يجري استخدامه، لكن انتقال الموظفين إلى تطبيق نظام إلكتروني يتيح مزايا لكلٍ من موظفي التحقيقات والإدارة:

- توحيد الإجراءات الرئيسية في جميع التحقيقات
- تعزيز المساءلة ووضوح الرؤية
- القدرة على المتابعة من بُعد وتقديم مدخلات في القضية
- القدرة على توسيع الموارد وفقاً لاحتياجات التحقيق
- تعزيز الإبلاغ من خلال سهولة استخلاص الأدلة الرئيسية في الطلبات والتقارير
- تحسين أنظمة الإفصاح عن المعلومات
- الإيداع المركزي لبيانات التحريات.

على الرغم من أن النظام الإلكتروني لإدارة القضايا قد يكون نظاماً مُصمَّما حسب الطلب أو نظاما جاهزا، فإن النظام المُصمَّم حسب الطلب يتطلب على الأرجح استثمارات كبيرة في البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي قد لا يكون دائما ممكناً عمليا.

وعند التحوُّل، من المهم أن يكون النظام سهل الاستعمال. ويُمكِن تطبيق نظام إلكتروني أكثر تعقيدا لإدارة القضايا في مرحلة لاحقة (حالما تسمح الموارد) لكن من المهم أن يحدث التحول، ونقطة البدء المفيدة قد تكون من تاريخ متفق عليه لاعتماد نظام إلكتروني لجميع التحقيقات الجديدة. وسيتطلب وضع التحقيقات السابقة بأثر رجعي في نظام إلكتروني لإدارة القضايا التخطيط والدراسة المتأنية ولا سيما إذا كانت الملفات الورقية القديمة تحتوي على قدر كبير من المعلومات. وحالما يتم التطبيق على مستوى العمليات، سيفهم الموظفون والإدارة أيضا على نحو أفضل مزايا وعيوب هذا النظام، ويصبحون أفضل دراية بماهية المتطلبات اللازمة عند السعي للتحول إلى نظام إلكتروني مُصمَّم حسب الطلب لإدارة القضايا.

ادرس القدرة على ترحيل البيانات من النظام الأولي إلى نظام مُعزَّز حينما تسمح الموارد والبنية التحتية.

تحتاج إدارة القضايا أيضا إلى دراسة إدارة أوسع للملفات والمستندات ومنتجات التحقيق الرئيسية التي يمكن بالمثل إعادة نسخها داخل ملف القضية.

تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة القضايا

في أغلب الأحيان، قد تكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجهة المعنية محدودة. وقد يتعين على الموظفين تبادل الحواسيب، وقد يستخدمون في بعض الأحيان حواسيبهم اللوحية الشخصية في العمل. وقد لا يكون لدى الجهة المعنية نظام شبكي يُعوَّل عليه، وقد تكون بروتوكولات أمن تكنولوجيا المعلومات عتيقة عفا عليها الزمن. وتُشكِّل كل هذه القيود تحديات في طريق الحفاظ على سرية التحقيق.

وسيتعين إيجاد حلول محلية لكل جهة منفردة. ولكن يبقى من المهم أن يتم تطبيق النظام الإلكتروني لإدارة القضايا على نحو يكفل وجود نسخة احتياطية للنظام والتحكم في النفاذ إلى النظام. علاوةً على ذلك، يجب اعتماد بعض الإجراءات لمراجعة من قاموا بالنفاذ إلى النظام وما هي التعديلات أو الإضافات التي أُجريت. وتستخدم بعض الحكومات والمنظمات الدولية خدمة جوجل وورك سبيس أو ميكروسوفت أوفيس 365 للأعمال (وميكروسوفت تيمز) لأن هذه المجموعات من أدوات الحوسبة السحابية، والإنتاجية، والتعاون تلبي أهم المتطلبات الأمنية الأساسية. وتتيح الأداتان إنشاء مستندات مشتركة يمكن أن تتمتع بإمكانية مُقيَّدة للوصول وتسهل وضع نظام إلكتروني بسيط لإدارة القضايا. وسيتطلب هذا مناقشات داخلية ومشاركة أخصائي تكنولوجيا المعلومات الذين يدعمون المؤسسة.

وقد يكمن جزء من الحل في إنشاء حافظة للقضية في نظام تخزين سحابي خارجي. وغالباً ما يعكس الوصول إلى هذه الأنظمة مختلف مستويات الوصول من (الوصول الكامل) لمالك الحافظة إلى الوصول المُقيَّد لملفات القضايا. وحتى حينما يتم تطوير البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات تطويرا كافيا (بمعنى ليس نظاما شبكيا داخليا) من الضروري أن تسيطر الإدارة على الوصول إلى النظام وأن توجد نسخة احتياطية قوية لنظام البيانات. وحيثما يتيسر ربما يكون من الأفضل وجود نظام مدعوم بنظام تخزين سحابي غير خارجي.

المكونات الرئيسية لنظام إلكتروني لإدارة القضايا

يعرض هذا القسم تفاصيل المكونات الرئيسية لأي نظام إلكتروني لإجراء التحقيقات. ويمكن تكييف هذه المكونات لتناسب إجراءات مُعيَّنة أو استخدام الإستمارات القائمة المألوفة للمستخدمين الذين سيعتمدون النظام. ومن الأهمية بمكان تأكيد أن ما يجري تقديمه ليس أداة لترشيد إجراءات الأعمال أو جعلها تلقائية، وإنما نظام مركزي لتسجيل المعلومات حسب كل قضية.

ومن الجدير بالملاحظة أنه حيثما أمكن يجب وضع معلومات منفصلة في حقول مختلفة لأن هذا سيحسِّن فرز البيانات وغربلتها. وقد يتطلب هذا إدخال خطوط إضافية في هيكل الجداول التالي.

جداول القضايا

على الرغم من أنه يمكن إضافة جداول للمثال المُبيَّن (الشكل لام1-) فإنه يجب إيلاء اهتمام لضمان وجود سيطرة فعالة على من له الحق في تحرير وتعديل بيانات قاعدة البيانات هذه. وتقتضي الإدارة الفعالة للمعلومات أن حصافة مسارات العمل المنفصلة تحمل القدر نفسه من أهمية إمكانية الوصول المناسب.

وفي حالات كثيرة، قد يكون من الملائم إجراء تحليل مالي مُفصَّل في ملفات منفصلة تُنشَأ لذلك الغرض. وعلى الرغم من أنه يمكن بسهولة تسجيل تحليل الحساب الموحد للمعاملات، مثل الجانب المدين والجانب الدائن على جدول بصيغة إكسيل، فإن هذا سيجري توضيحه أكثر في قسم "الوضع المالي". وتتيح البيانات المُسجَّلة في هذه الجداول معلومات عن سير إجراءات القضية. وستساعد هذه المعلومات في إعداد تقارير أو طلبات أخرى، وتزود الإدارة بمعلومات كافية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

الصفحة الأولى

جدول الصفحة الأولى هو صفحة غلاف ملف القضية الذي يحتوي على المعلومات الأساسية للموظفين عن ملفات القضية والتواريخ المهمة (الشكل لام-2). ومن الممارسات الجيدة اتخاذ رقم فريد لكل قضية ينتهي بتاريخ استهلال إجراءات القضية.

سجل التحقيقات

تتمثل طريقة جيدة لعرض هذا الجدول في عرضه كمُفكِّرة للمحقق أو حتى كدفتر يوميات. ابدأ بملخص للمزاعم في القضية، والجرائم المحتملة قيد التحقيق (تذكَّر أن ما تبدأ التحقيق به، وما تشتبه به في نهاية المطاف و/أو تُوجِّهه من تهمة قد يكون جرائم مختلفة لأنك لم تنجز بعد تحقيقا كاملا)؛ والحقائق التي في حوزتك حاليا ويمكنك إثباتها. ومن أجل ملخص قضيتك، من الممارسة الجيدة أن تنظر فيما يلي:

- ما هي الجرائم المحتملة قيد التحقيق؟
- عند التحليل، أي عناصر كل جريمة يجب عليَّ إثباتها؟
- ما هي الأدلة المتاحة لي حاليا؟ ما هي الحقائق التي يمكنني إثباتها الآن؟
- ما هي الأدلة والحقائق التي يجب أن أحصل عليها وكيف يمكنني ذلك

ويلي خطوات التحقيق أو الإستراتيجية الأولى سجلٌ مُفصَّلٌ يتضمن جميع الإجراءات التي اتخذت في هذه القضية. وعند تسجيل الإجراءات، ينبغي معالجتها كقائمة للأشياء التي يجب عملها. ومن المهم أن يفهم المحققون والمديرون على السواء طبيعة العمل الذي لم يُنجَز بعد.

ومن الأهمية بمكان إعداد عرض عام دقيق وشامل ومُحدَّث للمزاعم في القضية. وإذا اكتمل إعداد هذا العرض، يمكن استخدام ملخص القضية في عدد من المهام في إطار التحقيق، وفي نهاية المطاف اختصار

الشكل لام-1 الجداول الرئيسية لملفات التحقيق في القضية بصيغة إكسل

الصفحة الأولى	سجل التحقيقات	ملف المشتبه بهم	الوضع المالي	مصفوفة الأدلة	المستندات التوضيحية	الإطار الزمني	صفحة التحقق من إغلاق القضية	قائمة الأشخاص محط الاهتمام	قائمة الشركات محط الاهتمام

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة

الشكل لام-2 عينة الصفحة الرئيسية لملف القضية

رقم القضية:
الفريق/وحدة التحقيق:
تاريخ فتح القضية:
تاريخ إحالة القضية للمحكمة:
تاريخ إغلاق القضية:

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الوقت الذي يستغرق مرارا في تحديد الوقائع الرئيسية للقضية. وفي الغالب يجب على المحققين البدء بعرض مقدمة قصيرة للتحقيق - على سبيل المثال عند طلب أمر تفتيش أو تقديم طلب للمساعدة الرسمية أو غير الرسمية - قبل تحديد أدلة مُعيَّنة لدعم الطلب. ويتيح ملخص القضية فرصة لضمان دقة العرض العام للقضية ويعكس الوضع الحالي للتحقيق ويمكن بسهولة استخدامه كمقدمة وعند الضرورة نسخه ونقله إلى مستندات أخرى، وهو ما يساعد على اختصار الوقت المستغرق.

يرد مزيد من التوضيح للجرائم المحتملة قيد التحقيق في إطار جدول "مصفوفة الأدلة" (المُبيَّنة أدناه)، والذي يتيح للمحقق فرصة للبناء على الأدلة فيما يتعلق بتلك المزاعم. وتتمثل الخطوات التحقيقية الأولى في الإجراءات الأولية التي ستُتخَذ للحصول على الأدلة، وتحديد الخيوط المفيدة، واستجواب الشهود المحتملين.

وعقب ملخص القضية، سيتضمَّن سجل القضية الخطوات التحقيقية التي تم تحديدها والإجراءات التي اتخذت. ويمكن كتابتها على هيئة دفتر يوميات أو تعليق مكتوب لتعكس المبررات لما اتخذ أو ما لم يُتخذ من إجراءات. وباعتماد هذا النهج، يمكنك تقديم أدق سجل لما كانت عليه عمليات تفكير المحقق أو المحققين في أي وقت مُعيَّن خلال التحقيقات. ويجعل اتخاذ نهج دفتر اليوميات أو التعليقات المكتوبة من الأيسر الإشراف على القضية، وفهم العقبات المحتملة، وشرح السبب في اتخاذ المحقق مسار عمل مُعيَّنا. وقد تكون لهذا الأمر أهمية كبيرة خلال التحقيقات المطولة وحينما يتعين على المحقق تسليم ملف القضية إلى زميل له. وقد يتبيَّن أن فهم ماهية الإجراء الذي اتخذ (ربما قبل عام) والسبب في اتخاذه ذو أهمية بالغة لنتيجة التحقيق، وهي نقطة مرجعية مفيدة إذا كانت القضية ستحال للمحاكمة.

في العينة المُبيَّنة (الجدول لام1-) يجب تسجيل التواريخ والمواعيد في العمود (أ) ومَن استهل هذه الدعوى في العمود (ج). ويتيح العمود (د) الوصول إلى رابط أو الإحالة المرجعية إلى أي مستند تم استخلاصه من هذه الخطوة التحقيقية. على سبيل المثال، إذا كانت الدعوى للحصول على كشوف حسابات مصرفية، فإنه سيتم دخول المرجع الوثائقي من سجل المستندات التوضيحية (الذي يرد بيانه فيما بعد في هذا الملحق). وإذا كانت الدعوى لاستجواب شخص، فسيتم دخول الإحالة المرجعية إلى البيان.

الجدول لام-1 عينة سجل التحقيقات

التاريخ والساعة	سجل التحقيقات	محرِّر المُدخلات	رقم المستند
	عرض المزاعم:		
	جرائم محتملة قيد التحقيق:		
	خطوات التحقيق الأولية:		
	سجل الأنشطة		

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

تبعاً لقوانين الولاية القضائية التي تعمل فيها، قد يكون سجل التحقيقات عرضةً للاكتشاف أو الكشف عنها. ولذلك من المهم أن يؤخذ هذا في الاعتبار خلال مراحل التحقيق. وتُمنَح بعض تكتيكات الشرطة أو تكتيكات التحقيق الحساسة حماية قانونية خاصة في المحكمة، وذلك في الغالب لضمان ألا يتم الكشف عن تكتيكات العمليات وتفقد قيمتها.

وإذا كنتَ تستخدم تكتيكات حساسة، فقد ترغب في اتخاذ سجل مواز للتحقيقات في نظام إلكتروني منفصل لإدارة القضايا بصيغة إكسل لغرض وحيد وهو مسائل العمليات الحساسة. ومثال لذلك قد يكون استخدام تسجيلات مرئية أو صوتية سرية مُعتَرضة أو حتى مُبلِّغ عن الفساد. ومن خلال تسجيل قائمة أنشطتك في مكان منفصل - مع حماية كلمة السر وعدم السماح بالدخول إلا للأشخاص المخول لهم الاطلاع عليها - فإنك تقلِّل بدرجة كبيرة خطر أن يتم الإفصاح من غير قصد عن معلومات حساسة لأطراف غير مخولة للاطلاع عليها.

ملف المشتبه بهم

يتمثل أحد المنتجات الرئيسية في أي تحقيق في "ملف المشتبه بهم" لكل شخص من الذين يشملهم التحقيق. وهذه المجموعة من البيانات ضرورية لإثبات الصلات بين الشخص محل التحقيق ومعاونيه وأسرته وشركائه في الجريمة (الذين قد يكون بعضهم مسهِّلين محترفين)، ونمط حياة الشخص محل التحقيق - وهي صلات ستساعد على بيان علاقة هذا الشخص بالأصول والمال غير المشروع. انظر إليه باعتباره أساس تحقيقك المالي.

إننا نعلم أن المجرمين سيبذلون قصارى جهدهم لإخفاء الأموال ومنع المحقق من ربط عائدات جرائمهم بهم. ومع ذلك، إذا استطاع المحقق ربط عائدات الجريمة بالجاني، فإن ذلك يؤدي على الفور إلى تقوية التحقيق. وملف المشتبه به وثيقة حية، ونعني بذلك أنها لا تكون أبداً مكتملة لأن معلومات جديدة عن المشتبه بهم الذين يشملهم التحقيق ستظهر خلال مراحل القضية.

وأصغر معلومة في ملف المشتبه به قد تكشف عن الصلات اللازمة لإظهار البصمات أو الآثار المؤدية إلى ولاية قضائية مُعيَّنة تم فيها إخفاء عوائد الجريمة - وهي جميعا ضرورية عند التماس الحصول على مساعدة قانونية متبادلة ومتابعة مفاتيح أدلة التحقيق. فهذه المفاتيح تُولِّد المزيد من خطوط الاستقصاء، وتقدم مزيدا من البيانات لملف المشتبه به، وتحافظ على وضع "الوثيقة الحية" هذا. على سبيل المثال، إذا حدَّدت أن الشخص المشتبه به في عقار مستأجر، فإن التحقيقات قد تكشف مصدر مدفوعات الإيجار وتساعد على تحديد حسابات مصرفية لم تكن معروفة من قبل ومرتبطة بهذا المشتبه به. وإذا اشترى شخص عقارا، فإن الاستقصاءات قد تكشف عن الوكيل القانوني الذي يستخدمه المشتبه به.

ويتيح هيكل ملف بصيغة إكسل إدخال مشتبه بهم جدد في كل عمود: (ب)، (ج)، و (د) وهكذا. ويعرض العمود (أ) المعلومات المعيارية التي يجب تجميعها لكل مشتبه به، وحسب مقتضى الحال، يمكن إضافة صفوف أخرى إذا كانت توجد داخل البلد مصادر بيانات أخرى تُستخدم في تكوين ملف المشتبه بهم.

وحيثما يوجد العديد من المدخلات، يجب وضع كل مدخل على خط منفصل، وحيثما يتيسر، اعتماد صيغة معيارية موحدة (الجدول لام-2). وتتمثل مبررات اعتماد صيغة موحدة في أن المحقق سيصبح

على دراية بالمعلومات الأساسية المطلوبة عند استهلال التحقيق. وقد يُولِّد هذا بدوره ضوابط موحدة: هل للمشتبه به سجل إجرامي، وما هي الجرائم؟ هل للمشتبه به أي حسابات مصرفية في بلدك؟ وتوجد أسئلة موحدة أخرى ينبغي الإجابة عنها: من هو أقرب الأقارب؟ الزوج/الزوجة أم الشريك الحميم؟ أم الأخوة والأخوات؟ ومن المهم استخدام خطوط منفصلة لكل سؤال، مع أنه من المسلم به أن العناوين وأسئلة أخرى تتضمَّن على الأرجح العديد من المدخلات. وقائمة الأسئلة ليست جامعة مانعة، ويمكن تعديلها لتستوعب أي معلومات قد تكون متاحة للمحقق في أي بلد مُعيَّن.

ومع أن قدرا كبيرا من محتوى ملف المشتبه به واضح في حد ذاته فإنه يجدر ملاحظة عدة نقاط.

الجدول لام-2 عينة إستمارة موحدة لملف المشتبه به

بيانات الملف	المشتبه به 1
اسم العائلة	
الاسم الأول	
الاسم الأوسط	
اسم الشهرة/اللقب	
تاريخ ميلاد المشتبه به	
أقرب الأقارب/الشريك الحميم/الزوج أو الزوجة	
الأطفال	
مكان الميلاد	
رقم جواز السفر	
تاريخ انقضاء صلاحية جواز السفر	
بطاقة هوية بديلة (رخصة القيادة)	
جنسيات أخرى	
عناوين معروفة (الحالي والسابق)	
عنوان مقر العمل (ليست شركات مملوكة) وطبيعة	
الوظيفة أو المنصب الرسمي	
الوالدان	
عنوان الوالدين	
تاريخ ميلاد الوالدين	
بلدان يكثر زيارتها/السفر للخارج	

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة

اسم الشهرة واللقب. يجب أن يتضمن هذا الجزء من الملف أيضا أي هجاء بديل معروف للاسم. وهذا أمر بالغ الأهمية حيثما تُكتَب الأسماء العربية بأحرف أجنبية لأنه ليس من المستغرب وجود اختلافات في هجاء اسم الشخص عند تسجيله لدى هيئات مختلفة. على سبيل المثال Hailee، Haleigh، Haley، Haylee، Hayleigh، Hayley، وHaylie عدة أشكال مختلفة لهجاء اسم نفس الشخص قد تظهر في مستندات مُقدِّمي خدمات المرافق أو في وثائق الهوية. ومن الشائع أيضا أن يتعمد المجرمون ارتكاب خطأ إملائي في كتابة أسمائهم في مختلف الوثائق القانونية والرسمية الأخرى بقصد فصل أنفسهم من السجلات الرسمية. ويساعد ذلك أيضا المحققين على معرفة كل الأشكال المختلفة لطريقة هجاء الاسم، لأنه يتيح لهم أكبر فرصة للعثور على معلومات حيوية عند البحث في مختلف قواعد البيانات أو سؤال آخرين، ولا سيما الولايات القضائية الأجنبية، ليقوموا بالبحث في قواعد بياناتهم. ويتيح موقع إلكتروني للبحث عن الهجاء البديل للاسم (مثل https://datayze.com/alternate-spelling-finder) الاطلاع على عدد من الأشكال المختلفة لهجاء كلمة مُعيَّنة باللغة الإنجليزية قد توجد على أساس البدائل المحتملة للحروف.

وحري بنا أن نتذكر أنه إذا أمكنك نسخ صورة جواز سفر المشتبه به (أو بطاقة هويته الوطنية) في ملف المشتبه به فقد يصبح ذلك مفيدا عند تقديم طلبات لاحقة. وغالباً ما تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي لديك للجاني.

تحريات مفتوحة المصدر. التحريات مفتوحة المصدر وسيلة قيمة للحصول على المعلومات، وينبغي التوسع في استخدامها لرصد معلومات عن الشخص المشتبه به (الجدول لام-3). واليوم يمكن الوصول إلى كثير من المعلومات عن الشركات والممتلكات عبر شبكة الإنترنت، إلى جانب حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بالأفراد.

الجدول لام-3 عينة بيانات ملف المشتبه به من وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر أخرى مفتوحة المصدر

بيانات الملف	المشتبه به 1
البريد الإلكتروني	
الهاتف	
تويتر	
لينكيد إن	
فيسبوك	
وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى	
محامون/وكلاء	
شركات مملوكة أو حيازة أسهم (شاملةً نسبة الحيازة): اسم التسجيل، اسم التشغيل	
الأصدقاء	
وسائل النقل أو مركبات معروفة (شاملة أرقام بطاقات الهوية)	
الهوايات/الاهتمامات	

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

عناوين البريد الإلكتروني للجناة وأرقام هواتفهم مُحدِّدات فريدة للهوية غالباً ما تكون أكثر فائدة من أسمائهم عند إجراء تحريات مفتوحة المصدر.

وتُقدِّم المعلومات المستخلصة من المواقع الإلكترونية لوسائل التواصل الاجتماعي معلومات مفيدة عن أصدقاء الشخص ورفاقه، والجهات التي ربما سافر إليها، والصلات المحتملة بالأموال. وعند رصد معلومات في مواقع إلكترونية غير حكومية، من المهم أخذ لقطات شاشة للبيانات لأن هذه الروابط غالباً ما يتم حذفها سريعا.

المعلومات عن أموال المشتبه به. يتيح جدول "الوضع المالي" مجالاً أوسع للتحليل بشأن أموال الشخص، والتزاماته ودخله ونفقاته - وكلها بيانات مفيدة في تحديد التغير في صافي قيمة ثروته. ولكن من المفيد أيضا عند وضع هذا الملف تسجيل المعلومات الأولية عن الأموال المرتبطة بالمشتبه به في جدول "ملف المشتبه به" (الجدول لام-4).

ملف الوضع المالي

يتمثل التحدي في أي تحقيقات مالية في تمييز الدخل المشروع عن غير المشروع - والذي يشار إليه أحيانا بتعبير العائدات الإجرامية أو عائدات الجريمة. ويتيح إنشاء ملف عن الوضع المالي للمحقق تصوير الأوضاع المالية للمشتبه به، ويساعد في نهاية المطاف على تحديد ما إذا كان صافي قيمة ثروة المشتبه به (القيمة الإجمالية للدخل والأصول) يفوق ما يمكن تفسيره بطريق مشروع من خلال أي دخل قانوني. ويساعد ذلك بدوره على أن تستنتج أمام المحكمة أي الأصول والدخول التي تم تحديدها في سياق تحقيقاتك ربما يكون عوائد جريمة.

ويهدف ملف الوضع المالي إلى تحديد ما إذا كانت ممتلكات الأشخاص المشتبه بهم - مخصوماً منها التزاماتهم (صافي قيمة الثروة) ونفقاتهم الشخصية - يمكن تفسيرها عند فحصها مقارنة بدخولهم المعلنة في أثناء الفترة التي يغطيها التحقيق. فإذا كان صافي قيمة الثروة والنفقات الشخصية يفوقان الدخل المعلن

الجدول لام-4 البيانات المالية الأولية التي ينبغي إدراجها في ملف المشتبه به

بيانات الملف	المشتبه به 1
الأصول المعروفة (1)	
الأصول المعروفة (2)	
الأصول المعروفة (3)	
الأصول المعروفة (4)	
الأصول المعروفة (5)	
الأصول المعروفة (6)	
الأصدقاء	
وسائل النقل أو مركبات معروفة (شاملة أرقام بطاقات الهوية)	
ديون معروفة (إكسبريان - إذا كان يحق لها قانونا البحث)	

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

ولا يمكن إرجاعهما إلى المدخرات السابقة، فحينئذ يمكن استنتاج أن الشخص المشتبه به استفاد من عائدات الجريمة. وقد يساعد تحليل الدخل والنفقات والأصول أيضا على تفسير التغيرات المفاجئة والجذرية في الدخل غير المبرر والتغير في نمط حياة المشتبه به، وهو ما يساعد ثانية في إثبات أن الشخص المشتبه به استفاد من عائدات الجريمة.

عند التطلع إلى تحديد التغير في صافي قيمة ثروة شخص ما، يجب تحديد تاريخ صافي الثروة في البداية، وقد يكون هذا بداية شهر (مثلا يناير/كانون الثاني 2017). وبالمثل، يجب تحديد تاريخ لحساب صافي قيمة الثروة الختامي (مثلا يناير/كانون الثاني 2020). وفي بعض الأحيان السجل الرسمي الوحيد الذي يمكنك أن تستنبط منه خط أساس لدخل المشتبه به هو السجل الضريبي لكونه تسجيلا رسميا يصعب دحضه في المحكمة. وتكتسب سجلات الحسابات البنكية القدر نفسه من الأهمية، إذ مرة أخرى يمكنها إظهار الدخل والنفقات، مع أنك قد لا تكتشف الحسابات المصرفية للشخص المشتبه به في البداية. وملف الوضع المالي شأنه إلى حد كبير شأن ملف الشخص المشتبه به يجب معاملته كوثيقة حية.

وإن استطعت عند تسجيل العقارات أو الأصول، من المفيد للتحليل في وقت لاحق أن تقوم بترتيب المعاملات (بحسب تاريخ المعاملة ووقت إجرائها). وبالنسبة للأصول المادية، قد يكون ذلك هو التاريخ الذي انتقل فيه سند الملكية إلى الشخص المشتبه به، أو الذي اشتُرِي فيه الأصل المادي (مثل سيارة أو قارب أو مجوهرات).

ولأن ملف الوضع المالي يُسجِّل فيما يبدو جميع الأصول والخصوم المعروفة لكل شخص من المشتبه بهم، من الضروري على الأرجح إعداد نسخة أخرى من هذا الجدول لكل فرد منهم. وتبعاً لحجم الأموال التي تم تحديدها للشخص المشتبه به، قد يتعين عليك أيضاً أن تُنشِئ جدولا منفصلاً لحساب صافي قيمة الثروة في بداية الفترة محل الدراسة وفي ختامها.

ويضع الهيكل الحالي كل العقارات (منازل أو سيارات أو حلي أو قطع فنية أو معادن نفيسة ونحوها) في قسم واحد (الجدول لام-5، الجزء أ). وتوضع في قسم آخر (الجدول لام5-، الجزء ب) الأصول السائلة - النقدية، والاستثمارات مثل الحسابات البنكية (مدخرات أو شيكات)، والأسهم والسندات ووثائق تأمين على الحياة قابلة للاسترداد، وأوراق مالية (أسهم أو سندات أو وثائق صناديق المؤشرات المتداولة). ويجب دائما تحديد قيمة الأصول بسعر التكلفة لا بالقيمة السوقية العادلة، لأن ذلك يساعد المحقق على فهم إجمالي الفوائد المتأتية من عائدات الجريمة.

وعند تسجيل الأصول يتم تدوين معلومات إضافية: تفاصيل الحسابات المصرفية، وعناوين العقارات، وما شابه ذلك. وستكون هذه المعلومات مفيدة عند تجميع الطلبات وإعداد ملف التحقيق. وحيثما يوجد العديد من الأصول، ينبغي تسجيل خصائص كل أصل أو التزام في الأعمدة (ب) و(ج) و(د) وهكذا لسنتي بداية المدة ونهايتها.

وعلى أساس هذه البيانات، يمكن بعد ذلك حساب إجمالي الأصول لكل سنة مع التغير في القيمة الصافية للثروة بين السنة *(س)* والسنة (ص) (الجدول لام-6).

الجدول لام-5 عينة إستمارة موحدة لملف الوضع المالي

أ.العقارات						
		السنة (س)	السنة (س)	السنة (س)	السنة (ص)	السنة (ص)	السنة (ص)
الممتلكات	النوع (منزل/قارب/سيارة)						
	العنوان						
	تاريخ الشراء						
	سعر الشراء						
	القيمة الحالية						
	تاريخ آخر تقييم						
	اسم القائم بالتقييم وعنوانه						
	الاسم الذي يُحتفظ به العقار						
	مصاريف الرهن/الرسوم						
	وثائق تسجيل الأرض (نعم/لا)						
	المجموع الفرعي	0	0	0	0	0	0
ب.الأصول السائلة							
		السنة (س)	السنة (س)	السنة (س)	السنة (ص)	السنة (ص)	السنة (ص)
الأصول	النوع (ودائع/أسهم/سندات)						
	البنك						
	عنوان البنك						
	رمز الفرز						
	رقم الحساب						
	نوع الحساب						
	الاسم الكامل لصاحب الحساب						
	الرصيد الحالي						
	دوران الائتمان السنوي						
	دوران الزمم المدينة السنوي						
	ملاحظات						
	المجموع الفرعي	0	0	0	0	0	0

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الجدول لام-6 عينة نموذج لحساب قيمة الأصول في ملف الوضع المالي للمشتبه به

نوع الأصل	السنة *(س)*	السنة (ص)
الحسابات المصرفية		
بنوك أخرى		
الأسهم		
السندات/الاستثمارات		
قوارب/مركبات		
العقارات		
الحلي/القطع الفنية		
نقدية بالصندوق		
مجموع الأصول		

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

يُسجِّل الجدول لام-7 جميع الالتزامات في تواريخ الاستحقاق وحسب مقتضى الحال، ينبغي إضافة مزيد من الصفوف إذا تم تحديد مزيد من الالتزامات (مثلا قروض طلابية).

وطوال الفترة التي يتلقى فيها الشخص المشتبه به دخلا، يجب تسجيل جميع المبالغ. ويجب أيضا تسجيل الدخل الإجمالي خلال الفترة (السنة (ص) - السنة *(س)*). بالإضافة إلى ذلك، يجب تسجيل كل دخل من مصادر معروفة وتجميعه في الجدول المناسب. يُقدِّم الهيكل المقترح (الجدول لام-8) دليلا إرشاديا، لكن من المهم أن يأخذ الحساب الإجمالي في الاعتبار ما إذا كانت الأموال يجري تسلمها سنويا أم شهريا أم أسبوعيا.

وخلال هذه الفترة، من المحتمل أيضا أن مصروفات إضافية قد دُفِعت. وتتراوح هذه المصروفات من نفقات المعيشة مثل الغذاء والمرافق إلى مدفوعات الفائدة على الديون المستحقة (الجدول لام-9).

استنادا إلى المدخلات والمجاميع الفرعية، يمكن حساب التغير في القيمة الصافية للثروة (الجدول لام-10). وبخصم الدخل المعروف وإضافة النفقات، يمكن تحديد الدخل من المصادر غير المعروفة. ويستلزم هذا الدخل غير المعروف حينئذ إجراء مزيد من التحقيقات.

وعند حساب القيمة الصافية للثروة والنفقات غير المبررة، يتم تحديد الفترة الزمنية قيد التحليل على أساس التحقيق الرئيسي ووقائع القضية والمعلومات المتاحة. وعند النظر إلى الدخل والنفقات، إذا كان يلزم إجراء تقديرات، فإنه يُقتَرح أن تضع تعليقا في خانة استمارة إكسل لأنه في تاريخ لاحق قد يمكنك تحديد الرقم الدقيق وتغيير التقدير ليعكس التكلفة الفعلية. ولا بد من أساس للتقدير، ومن الأسلم المغالاة في التقدير.

الجدول لام-7 عينة نموذج لحساب قيمة الالتزامات في ملف الوضع المالي للمشتبه به

نوع الالتزامات	السنة *(س)*	السنة (ص)
الرهن العقاري		
قروض مركبات		
دَين بطاقة الائتمان		
قروض استهلاكية أخرى		
أموال مستحقة لآخرين		
ضرائب غير مسددة		
التزامات أخرى		
مجموع الأصول		

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الجدول لام-8 عينة بيانات الدخل في ملف الوضع المالي

بيانات الدخل	السنة *(س)*		حتى السنة (ص)		
رب عمل أو صاحب مهنة حرة					
المهنة					
صافي الدخل					
الأسبوعي/الشهري/السنوي					
تاريخ البدء					
تاريخ المغادرة					
إيضاحات					
مجموع الدخل					

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الجدول لام-9 عينة بيانات المصروفات في ملف الوضع المالي

نوع المصروفات	السنة *(س)*		حتى السنة (ص)		
رب عمل أو صاحب مهنة حرة					
المرافق					
مدفوعات فائدة الرهن العقاري					
التأمين					
الطعام					
الملبوسات					
الترفيه					
مجموع الدخل					

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة

الجدول لام-10 عينة نموذج لحساب التغير في القيمة الصافية لثروة المشتبه به

بيانات صافي قيمة الثروة والدخل غير المبرر	
إجمالي الممتلكات في السنة *(س)*	
مطروحاً منه: الالتزامات في السنة *(س)*	
مطروحاً منه: إجمالي الممتلكات في السنة (ص)	
يُضاف إليه: الالتزامات في السنة (ص)	
الزيادة في القيمة الصافية للثروة	
يُضاف إليها: مجموع المصروفات	
ناقصاً منه: مجموع الدخل	
المصروفات من مصادر غير معروفة	

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

يتطلب بند "مصروفات من مصادر غير معروفة" تفسيرا. فقد تؤدي هذه المصروفات أيضا إلى أدلة مباشرة على جرائم تشملها تحقيقاتك. إذا حدث احتيال وأمكنك تعقب أثر المعاملات المالية بشكل مباشر حتى الحساب المصرفي للمشتبه به، تصبح لديك أدلة على دخل غير مشروع، ويمكنك أيضا أن تربط بشكل مباشر المستفيد من عائدات الجريمة بالجرم الأصلي. وقد ينطبق الشيء نفسه على دفع رشوة بسيطة.

ويجب أن تهتم هذه المرحلة من التحقيق بمعالجة الدفوع الشائعة التي تثار، لتدحض في الواقع المرافعة إذا كانت غير صحيحة. وتشمل هذه الدفوع:

- الاكتناز: ادعاء الشخص محل التحقيق أنه كان يحوز كميات كبيرة من النقد في بداية الفترة الزمنية، وكل ما في الأمر أن هذا الشخص وقع في خطأ عدم إبلاغ السلطات الضريبية عن هذه النقود.
- المنح أو القروض: ادعاء الشخص محل التحقيق أنه تلقى منحاً أو قروضاً خاصة في أثناء هذه الفترة؛
- عدم الإقرار سهواً: ادعاء الشخص المشتبه به ثانية عدم إبلاغه السلطات الضريبية عن دخل من أموال يحتفظ بها في حسابات مُعيَّنة أو مؤسسات مالية غير رئيسية، وهي جميعا لم تؤخذ في الحسبان في التحليل.

مصفوفة الأدلة

مصفوفة الأدلة منتجٌ رئيسي لأعمال التحقيق يكفل أن التحقيق لا يزال مُركَّزا وأن خطوات التحقيق التي يجري اتخاذها تهدف إلى تجميع الأدلة ذات الصلة بالجريمة (الجرائم) المزعومة.

وتهتم مصفوفة الأدلة في المراحل الأولى بتحديد الأدلة التي حصل عليها المحقق وكيف تتسق مع أركان الفعل المجرَّم. وفي القضايا المالية المعقدة، ولا سيما التي ارتكبت فيها الجرائم في ولايات قضائية أجنبية، لا بد أن يتوقع المحقق وجود ثغرات في القضية لعدم اكتمال تجميع الأدلة. ويساعد إعداد مصفوفة الأدلة على تحديد تلك الثغرات والتركيز على الأعمال اللاحقة التي ينبغي اتخاذها. وبالنسبة للقضايا المُعقَّدة، هي أيضاً في هذه المرحلة طريقةٌ لتسجيل مَن يُعهَد إليه بمهمة التحقيق أو جزء من التحقيق، وتتيح مكاناً للتسجيل عندما تكون كل خطوة تحقيقية قد اكتملت.

ومع تطور القضية، تُستخدَم المصفوفة نفسها بعد ذلك في تلخيص الأدلة المتصلة بكل عنصر يجري إثباته، وفي إتاحة الإحالة المرجعية إلى المستندات التوضيحية التي تدعم أو تقدم تلك الأدلة.

علاوةً على ذلك، هذه المصفوفة أداة مفيدة لإحاطة المحققين المُعيَّنين حديثاً والإدارة بشأن سير التحقيق، وتحديد الثغرات وأوجه النقص التي قد توجد في الأدلة، وتسهيل القرارات الإستراتيجية بشأن جدوى مواصلة التحقيق.

وعند السعي للحصول على أدلة من الخارج، قد يكون أحد التحديات الرئيسية تقديم عناصر الجريمة المزعومة وفقاً للمعيار المطلوب لا في البلد الذي يُحقِّق في الجريمة فحسب، وإنما أيضاً في البلد الذي يتلقى طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وتتيح مصفوفة الأدلة هيكلا للطلب يكفل تنظيم الأدلة وتحديدها تحديدا منطقيا واضحا، وهو أمر مفيد جدا عند السعي لتلبية المتطلبات المتصلة بازدواج التجريم لطلب المساعدة القانونية المتبادلة. وتوجد متطلبات ازدواج التجريم لإقناع الولاية القضائية متلقية الطلب بأن السلوك كما هو مُبيَّن في الطلب يعد جريمة في جهازها القضائي. ومن غير المحتمل أن تكون لدى الولاية القضائية متلقية الطلب جريمةٌ موصوفةٌ بنفس الطريقة التي توصف بها في الولاية مرسلة الطلب، لكن الوقائع كما هي مُبيَّنة تُشكِّل جريمةً في الولايتين كلتيهما.

وبالنسبة لكل فعل إجرامي مزعوم يجري التحقيق بشأنه، يجب إعداد مصفوفة أدلة. ومن المقبول، ولا سيما فيما يتعلق بالجريمة المالية، أن الفعل الإجرامي المزعوم قد يتبيَّن في نهاية المطاف أنه شيء مختلف عن ذلك الذي يشتبه به و/أو توجه بسببه لائحة اتهام في المحكمة. ولذلك، قد يتعين في أثناء التحقيق تعديل مصفوفة الأدلة للوفاء بالعناصر الجديدة للجريمة التي من المحتمل أن تخضع لتوجيه اتهام. وقد يكون مثال شائع لذلك حينما يكون "الإثراء غير المشروع" هو الفعل الإجرامي قيد التحقيق في بادئ الأمر، لكن التحقيق يكتشف أن "غسل الأموال" جريمة أكثر ملاءمة لتوجيه اتهام أو لائحة اتهام بسببها. وعندئذٍ، يكون من المنطقي تعديل عناصر الجريمة.

وفي البداية، يجب أن تتضمَّن مصفوفة الأدلة في فقرة قصيرة بيان الادعاء الذي يجري التحقيق بشأنه (الجدول لام11-). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد تؤخذ من ملخص خطة التحقيق (داخل جدول "سجل التحقيقات") فإن الملخص يجب أن يكون متصلا على وجه التحديد بهذه الجريمة كما في المثال التالي: "بين [التواريخ] تلقَّى السيد *(س)* مبالغ مالية من الشركة (ص) في مقابل ضمان ترسية عقد على الشركة لإنشاء طريق فرعي. وفي هذا الوقت، كان السيد *(س)* رئيسا للجنة تقييم العقود التي تصدرها وزارة الطرق التي تمت من خلالها ترسية هذا العقد. وأُودِعت المبالغ في حساب معاملات خارجية باسم أطفاله".

يجب بعد ذلك أن تُحدِّد المصفوفة الجريمة - وصفاً مقتضباً مثل الرشوة أو رشوة موظف عمومي - يليه القانون المعني الذي تنتهكه إلى جانب عقوبة هذا الانتهاك.

الجدول لام-11 عينة مصفوفة للأدلة الأولية

ألف	الادعاء				
	الجرم:				
	القسم:				
	العناصر:	سبل التحقيق	المهمة	مَن يفعل ذلك	متى؟
1					
2					
3					
4					
5					
6					

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

من الضروري إدراج هذه المعلومات في طلب المساعدة القانونية المتبادلة بها. وتتيح هذه العملية كما سبق ذكره نقطة إحالة مفيدة لضمان توجيه اتهام يتعلق بالجرم. ولأن التحقيقات المالية قد تستغرق شهورا إن لم يكن سنوات، إذا تغيَّر القانون بتعديلات للقانون الجنائي، فإن هذا يمكن أيضا مراعاته واستيعابه في المصفوفة.

ويجب بعد ذلك بيان العناصر التي تُشكِّل الجرم في كل صف. وينبغي للمحقق أن يفهم القانون، وأن يكون في وضع يتيح له الإجابة على الفور أو في أثناء التحقيق عن الأسئلة التالية فيما يتعلق بالفعل الإجرامي أو الأفعال الإجرامية التي يجري التحقيق بشأنها، وذلك باستخدام صف واحد لذكر كل عنصر من عناصر الجريمة *(على سبيل المثال في هذا المثال رشوة موظف عمومي)*.

1. "مسؤول": ما تعريف "المسؤول" في القانون الذي يجري تطبيقه؟
2. "يقبل أو يحصل بطريق غير مشروع": ما هو التعريف والتفسير القانوني للكلمات "بطريق غير مشروع"، "يقبل"، و "يحصل على"؟
3. "أي رشوة لنفسه أو لأي شخص آخر": ما هو تعريف "الرشوة" و "أي شخص آخر؟"
4. "فيما يتعلق بأي فعل تم القيام به أو أُغفِل القيام به": ما هو تعريف "أي فعل تم القيام به" أو "أُغفِل القيام به؟"
5. "بصفته الرسمية": ما هو تعريف "الرسمية" و "الصفة"؟

إلى جانب كلٍ من هذه العناصر، يجب على المحقِّق بيان التحريات التي سيشرع فيها للحصول على الأدلة التي تثبت العنصر المعني (والإجابة عن مسألة القانون)، وتحديد من يضطلع بالتحريات، وإدخال التاريخ

المُحدَّد، والمستندات التوضيحية ذات الصلة، والملاحظات. على سبيل المثال، فإن المدخلات الخاصة بالعنصر 1 المذكور أعلاه قد تكون كما يلي:

- *العنصر:* المسؤول
- *طريقة التحقيق:* جريدة رسمية تذكر تعيينه كمسؤول
- *المهمة:* الحصول على نسخة موثقة من الجريدة
- *من الذي فعل ومتى:* (اسم المحقق المكلف بالمهمة) (تاريخ المهمة)

مع اكتمال التحريات، وتجميع الأدلة، يمكن توسيع المصفوفة بمزيد من مدخلات الأدلة لكل عنصر من عناصر الجريمة (الجدول لام-12) على النحو التالي:

- تحت عمود *الأدلة:* وصف للأدلة التي تم الحصول عليها. وحيثما يتعيَّن الحصول على الأدلة من رواية شهود، قد يكون من المفيد استخلاص الأقوال المُحدَّدة من روايتهم أو إفادتهم المشفوعة بقسم إلى جانب أي أدلة مستندية قد يشير إليها الشاهد. وحيثما يكون الدليل وثيقة، يجب أن يتضمن عمود الأدلة شرحا لعناصر الوثيقة.
- وتحت عمود *الإحالة المرجعية للمستندات (سجل المستندات التوضيحية):* يجب الإحالة فيما بينها إلى جدول المستندات التوضيحية.
- تحت عمود *إيضاحات:* أي شيء قد يكون ذا صلة بالدليل. على سبيل المثال، بالنسبة لوثيقة قد تريد الإحالة إليها مَن الذي يجب أن يُبرز المستند التوضيحي.

يتمثل هدف استكمال مصفوفة الأدلة في تقديم ملخص واف للأدلة الرئيسية التي سيتم إبرازها دعماً لتوجيه تهمة أو إقامة دعوى للملاحقة القضائية فيما بعد، ولضمان تحديد الثغرات وأوجه النقص في ملف القضية ومعالجتها في أقرب وقت ممكن.

الجدول لام- 12عينة توسيع مصفوفة الأدلة وإدراج الأدلة الرئيسية بحسب عناصرها

ألف		الأدلة الرئيسية المتصلة بكل عنصر		
	الجرم:			
	القسم:			
	العناصر	الأدلة	الإحالة للمستندات التوضيحية	ملاحظات
1				
2				
3				
4				
5				
6				

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

سجل المستندات التوضيحية

على الصعيد الداخلي، سيوجد عدد من العمليات لتسجيل وإدارة المستندات التوضيحية. وعلى الرغم من أهمية تفادي ازدواج العمليات، فإن الاحتفاظ بسجل للمستندات التوضيحية المتصلة بملف القضية داخل هذا النظام الإلكتروني يتيح وسيلة لتحديث المستندات وتعقبها بسهولة. ويُمكِّن هذا النظام أيضا من الإحالة المرجعية فيما بين المستندات التوضيحية بسهولة في الجداول الأخرى لهذا النظام، وإذا كان يجري تقديم الملفات إلكترونيا فإنه يساعد على إنشاء روابط تشعبية للإحالة إلى المستندات.

ويتيح هذا السجل أيضا وسيلة جيدة لتحديد وتجميع الأدلة لعرضها على أي شهود ومشتبه بهم، وعند إعداد أي ملف للمحاكمة، وتجميع قائمة المستندات التوضيحية، وإعداد قائمة المستندات التوضيحية من أجل الكشف عنها.

ويمكن بسهولة إضافة الأعمدة الحالية في جدول "المستندات التوضيحية" وتضمينها بيانات تساعد على مزيد من التحليل والفرز للأدلة (الجدول لام-13). على سبيل المثال، يمكن إضافة خانات "تاريخ المستند"، و "إلى/من"، و"المقدار" عند استكمال سجل المستندات التوضيحية.

التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية

التسلسل الزمني هو أحد المنتجات الرئيسية التي تتحقَّق في أثناء عملية التحقيق (الجدول الزمني لام-14). ومع تطور التحقيقات وتجميع مزيد من الأدلة، تظهر أهمية فهم الأحداث وتذكُّر كيفية الربط بينها. ويُعد التسلسل الزمني أيضا وسيلة مفيدة لتحديد الثغرات وأوجه النقص في التحقيق، واسترجاع الأحداث الرئيسية، والتأهب لمقابلات استجواب المشتبه بهم والشهود.

الجدول لام-13 عينة نموذج معياري لسجل المستندات التوضيحية

وصف المستندات				تاريخ وساعة تسلم
رقم المستند	التوضيحية	مكان استرجاعه	التحريات	المستند ومن الذي تسلمها

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الجدول لام.14 عينة نموذج التسلسل الزمني للأحداث

التاريخ	الوقت	الحدث	المصدر

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

يتيح التسلسل الزمني فرصة لربط تسلسل الأحداث التي تم تحديدها في أثناء التحقيق للمساعدة على توضيح الصورة الكاملة لما حدث. وفي القضايا شديدة الصعوبة أو المُعقَّدة، قد يمتد تسلسل الأحداث لسنوات وليس لأشهر أو أيام. ولكل حدثٍ مصدرٌ سواء كان تقريرا إخباريا محليا أو الهواجس بشأن معاملات مالية التي يثيرها عضو في دائرة المراجعة والتدقيق. وسيتعين على الأرجح إدخال صفوف جديدة لضمان تسجيل جميع الأحداث الرئيسية مُرتَّبة في تسلسلها الزمني.

وقد تشتمل الأحداث الرئيسية أيضا على معاملات مهمة، ولكن ليس من المستحسن استخدام التسلسل الزمني في تسجيل جميع المعاملات، ولا سيما في التحقيقات المالية المعقدة التي من الأجدى أن يُستخدم فيها التحليل المالي.

قوائم الأشخاص محط الاهتمام والشركات محط الاهتمام

مع تطور وضع ملف الشخص المشتبه به وسير إجراءات التحقيق، يتم تحديد عدد من الأسماء والشركات من خلال عمليات التفتيش التي تُجرى وداخل المستندات التي يُحتفظ بها. وفي كثير من الحالات، يتم تحديد هؤلاء الأشخاص في مرحلة مبكرة كشهود محتملين. وفي الغالب، كما هو في حالة الوكلاء والشركات، قد لا تتضح الأدوار التي لعبوها حتى يتم تجميع مزيد من الأدلة. وفي بعض الأحيان، قد لا يعاود الشخص محط الاهتمام أو الشركة محط الاهتمام الظهور حتى يتم تجميع الأدلة بعد ذلك بشهور أو سنوات.

ويضمن إعداد قائمة للأشخاص والشركات محط الاهتمام في بداية التحقيقات أن يتم تسجيل كل شخص طبيعي أو قانوني تم تحديده، ويتضمَّن مدخلٌ مناسبٌ في خانة الإيضاحات (أو "معلومات إضافية") إحالة إلى رابط مصدر البيانات (الجدول لام-15).

وعند الإغلاق النهائي لملف القضية، يجب إيلاء اهتمام لاستخدام قائمة الأشخاص محط الاهتمام والشركات محط الاهتمام داخل أي قاعدة بيانات للتحريات.

صفحة التحقق من إغلاق القضية

عند الإغلاق النهائي لملف القضية، تتمثل الممارسة المعتادة في استكمال صفحة إغلاق القضية وتسجيل متى اكتملت إجراءات مُعيَّنة. وقد تكون إستمارة صفحة التحقق نسخةً من الإستمارة الحالية التي تستخدمها الهيئة.

وعلى نحو متزايد، بموجب المعايير الدولية التي وقعت عليها البلدان - مثل التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي والنتائج الفورية الإحدى عشرة - يجري تقييم أداء البلدان من حيث فعالية أنظمتها لمكافحة غسل الأموال واسترداد الأموال المسروقة. وعند تحديث صفحة إغلاق ملف القضية، يجب تجميع عدد من المقاييس الجديدة، وإيلاء اهتمام لإعداد دراسة حالة أو تقرير تصنيفي إذا كانت هناك دروس يمكن استخلاصها وتبادلها.

يعرض الجدول لام-16 ضوابط إضافية يجب دمجها في عملية إغلاق ملف القضية.

الجدول لام- 15 عينة نموذج قوائم الأشخاص والشركات محط الاهتمام

أ.الأشخاص محط الاهتمام						
التاريخ	اسم العائلة	أسماء أخرى	العنوان	تاريخ الميلاد	رقم الاتصال الهاتفي	معلومات إضافية

ب.الشركات محط الاهتمام							
التاريخ	اسم الشركة	رقم تسجيل الشركة	العنوان	المديرون	حملةالأسهم	الوكيل	معلومات إضافية (الشركات المرتبطة بالحكومة)

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

الجدول لام-16 عينة بنود ينبغي تضمينها في صفحة إغلاق ملف القضية

البند	الوصف
تاريخ الإحالة إلى المحكمة	بيانات رئيسية ستسهِّل تحديد مكان القضية في الجهاز القضائي
رقم المحاكمة	
تاريخ الاستئناف	
تاريخ قرار الاستئناف	
نتيجة القضية	إدانة/رد القضية، إلخ
اسم المشتبه به	قائمة لكل الأشخاص الذين أُدينوا في هذه القضية مع معلومات عن الجريمة المعنية وأحكام القانون والعقوبة المفروضة. يجب عمل مدخل منفصل لجميع الأشخاص
الجرم	
العقوبة	
إصدار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة/الاختصاص القضائي	ستدعم هذه المعلومات تقييم مدى جودة أداء البلد المعني في التعاون الدولي.
إصدار أوامر المصادرة	تفاصيل الأوامر التي أصدرتها المحكمة
الأموال المُصادَرة/قيمتها	تفاصيل ما تمت مصادرته بموجب أمر المحكمة
قطاعات استخدمت في تسهيل الجريمة/ غسل الأموال	حيثما تشتمل الجريمة المعنية على غسل أموال، تفاصيل كيف تم غسل الأموال. على سبيل المثال، كيف دخلت الأموال النظام المالي؟ ما هي الأصول التي اشتريت؟
مصدر التحريات الأولية	القصد من هذا النشاط تحديد ما إذا كانت المعلومات التي بدأ بها التحقيق نتجت عن تحريات أجرتها مؤسسات محلية (مثل وحدة التحريات المالية)، أو من معلومات وردت من مؤسسة في الخارج، أو من مصادر أخرى مثل الجمهور، أو مُبلِّغ عن وقوع مخالفات.

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

ابتكر البنك الدولي أداة شاملة لتجميع ملفات قضايا غسل الأموال كحل يستند إلى صيغة إكسل أو برمجية JavaScript و HTML. وتتيح الصيغتان مرونة لتحقيق مزيد من تكييف النظام ليلائم السياق والإعدادات. وليست هناك تكلفة مصاحبة للحصول على هذه الأدوات التي تتيح تجميع معلومات أكثر تفصيلا في كل مراحل التحقيقات. للمزيد من المعلومات، انظر كتيب وحدة النزاهة المالية عن هذه الأدوات في الرابط: http://pubdocs.worldbank.org/en/422681580 318460585/POC-Update-04.pdf.

جدول البحث

جدول البحث (الذي يمكن إضافته إلى الجداول المُبيَّنة في الشكل لام-1) هو سجل مركزي للروابط والموارد المفيدة التي يمكن لفرق التحقيق الوصول إليها (الجدول لام-17). ويشمل هذا المواقع الإلكترونية لمصادر البيانات، ومنها المواقع الحكومية، والمؤسسات التي يجب الاتصال بها لمعرفة ما إذا كانت تحتفظ بأي معلومات متصلة بالقضية.

وباتخاذ مستودع مركزي لهذه المعلومات يصبح لدى المحققين المعنيين بمكونات مُعيَّنة قائمة مرجعية من جهات الاتصال من أجل التحريات التي يجب النظر فيها. وتبعاً لكيفية استخدام جدول البحث هذا، يمكن إضافة مزيد من الأعمدة لتظهر متى ومَن يُحتَمل أنه أجرى اتصالا أو استهل تحريات - وذلك لتفادي ازدواج الجهود. ويكفل الحرص على إدارة جدول البحث هذا إدارةً سليمةً حتى يتسنَّى تحديث الروابط وجهات الاتصال غير العاملة تحقيق أقصى قدر من الكفاءة لما قد يصبح مستودعاً نافعاً للمعلومات.

ويُمكِن أيضاً نقل المعلومات المتاحة في هذا السجل إلى ملفات تحقيق جديدة.

الرسوم البيانية:

الرسوم البيانية لسير التدفقات المالية والارتباط التي يتم إنشاؤها بصيغة إكسل ليست جدولاً منفصلاً لكنها تُعد منتجات مفيدة يمكن إضافتها إلى النظام الإلكتروني لإدارة القضايا. وباستخدام إطارات النص أو الإطارات النصية داخل أشكال مختلفة، فإن الممارسة المعتادة بتمثيل الأفراد والشركات والجمعيات أو الروابط يمكن بسهولة تصويرها افتراضياً.

وهذا مفيد للغاية حينما لا تتاح أدوات تحليلية أكثر تقدما مثل i2.[1] ولأن التحقيقات المالية تُغطِّي تدفقات مالية مُعقَّدة، قد يكون من الأسهل تفكيك التدفقات المالية بحيث تُغطِّي فترة مُعيَّنة، أو معاملة أو شركة وروابط مباشرة، أو شخصا مشتبها به.

تصنيف المستندات

تنتج ملفات القضايا الكبيرة كميات كبيرة من المعلومات التي يتم الحصول عليها من الملفات الإلكترونية - وتتراوح من نسخ ناعمة من البيانات المصرفية تقدمها المؤسسات المالية إلى رسائل البريد الإلكتروني والمستندات التي تؤخذ من الحواسيب اللوحية. علاوةً على ذلك، يمكن إنشاء نسخ إلكترونية من المستندات، ويتم إبراز هذه المستندات في أثناء عملية التحقيقات.

[1] يمكن استخدام برمجية شركة آي بي إم (دفتر ملاحظات المحلل i2) لتحليل وكشف الصلات والأنماط المتكررة في البيانات. للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني للمنتجات في الرابط: https://www.ibm.com/products/analysts-notebook.

الجدول لام-17 معلومات لإدراجها في جدول البحث

الهاتف	الإنترنت	التأشير	الخدمات المالية	ضوابط أخرى
معلومات الحساب	معلومات حساب البريد الإلكتروني	فحص المعلومات	فحص الجمارك	المواليد والوفيات والزيجات
طلب الفواتير	فحص عنوان بروتوكول الإنترنت	نموذج التأشير	إيرادات داخلية	فحص الضرائب المحلية
خدمات متخصصة	غير ذلك	فحص التنبيهات	فحص وحدة التحريات المالية	سجل الشركات
السجل الوطني للممتلكات المنقولة		الإنتربول	فحص المرافق	إكويفاكس
غير ذلك			أمر إبراز	إكسبريان
			بحث شركة ماني ويب	هجرة وافدة
			إكسبريان	فحص المعلومات
			إكويفاكس	إيرادات داخلية
			سجل الأراضي	سجل الأراضي
			غير ذلك	مفتوحة المصدر
				فحص جواز السفر
				فحص التنبيهات
				فحص المرافق
				سجل الناخبين
				غير ذلك

المصدر: مبادرة استرداد الأموال المسروقة.

عند إنشاء النظام الإلكتروني لإدارة القضايا يجب النظر في الهيكل الأوسع لكيفية حفظ جميع الملفات الإلكترونية. وقد يكون اتخاذ هيكل يشبه النظام الورقي السابق مناسبا خلال التحول إلى النظام الإلكتروني لإدارة القضايا. وداخل حافظة القضية، سيتضمَّن الهيكل على الأرجح حوافظ فرعية ربما على النحو التالي:

- حافظة القضية *(رقم الملف)*
  - النظام الإلكتروني لإدارة القضايا *(موقع حافظة إدارة القضية بصيغة إكسل)*
  - الإدارة *(مستندات مولدة داخليا)*
    - التوجيهات *(الصادرة أو المستلمة في الملف)*
    - التطبيقات *(نسخ إلكترونية من أمر التفتيش، والمساعدة القانونية المتبادلة وطلبات وحدة التحريات المالية)*
  - المستندات التوضيحية *(نسخ إلكترونية من كل المستندات التوضيحية)*
    - حوافظ فرعية على أساس مصدر المستندات والمشتبه بهم
  - منتجات العمل
    - حوافظ فرعية لكل منتج مثل التحليلات البنكية والرسوم البياني

الموارد

وضعت مبادرة ستار برنامج تدريب لتعريف المشاركين على نظام إدارة القضايا يشتمل البرنامج المؤلف من دورتين والمُصمم بحسب تشريعات وممارسات كل بلد على ما يلي:

1. مدخل من خلال التمرينات العملية إلى المبادئ الرئيسية لإجراء تحقيق مالي مع استخدام الموارد المحلية والمشاركة في التعاون الدولي. وتتيح هذه الدورة أيضا روابط مفيدة إلى عدد من الموارد مفتوحة المصدر التي يمكن استخدامها في دعم إعداد ملفات المشتبه بهم والأوضاع المالية، وتسريع وتيرة الحصول على الأدلة المتصلة بالشركات والعقارات في الولايات القضائية للمعاملات الخارجية.
2. تطبيق التعلم من الدورة التدريبية الأولى على نموذج محاكاة القضايا باستخدام نظام إدارة القضايا. تتطلب هذه المحاكاة أن يقوم المشاركون بتحليل المعلومات المالية، وتعقُّب الأموال، وصياغة الطلبات، وإعداد منتجات العمل الرئيسية للتحقيق لتصل ذروتها في إعداد ملف الأدلة المالية وإحالة القضية.

وتزداد فاعلية البرنامج حينما يُدار بالتعاون مع مشاركين من كل أجهزة التحقيق والنيابة داخل البلد. ويُشجِّع نهج الفريق متعدد التخصصات على هذا التعاون الداخلي، وعلى فهم واسع لكيف يمكن لكل مؤسسة الإسهام في إجراء تحقيق فعال. ويشتمل كل برنامج على سلسلة من الأسئلة التي تختبر معارف المشاركين وحصيلة تعلمهم طوال الدورة التدريبية.

وعلاوةً على هذا البرنامج، تدير مبادرة ستار عددا من البرامج الأخرى لدعم جهود البلد المعني لاسترداد الأموال، وأنتجت سلسلة من الموارد كي يستخدمها الممارسون، من بينها المطبوعات التالية:

- *دليل استرداد الأموال: دليل إرشادي للممارسين*
- *العوائق التي تحول دون استرداد الأموال: دراسة تحليلية للعوائق الرئيسية وتوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها*
- *أضرار عامة، ودعاوى خاصة: الدعاوى المدنية لاسترداد الأموال المسروقة.* وغالباً ما يتم التغاضي عن الدعاوى المدنية كوسيلة لاسترداد الأموال المسروقة. ويظهر هذا التقرير لمبادرة ستار كيف أن هذه الدعاوى يمكن أن تُكمِّل بشكل فعال النهج الجنائية الأكثر استخداما.
- *محركو الدمى: كيف يستخدم الفاسدون الكيانات القانونية لإخفاء الأموال المسروقة... وماذا يمكن عمله إزاء ذلك*
- *اختيار الإفلاس: استخدام أدوات الإعسار لدعم استرداد الأموال عبر الحدود في قضايا الفساد.* دليل إرشادي مفصَّل خطوة بخطوة للممارسين المعنيين باسترداد الأموال بشأن استخدام إجراءات الإعسار في استرداد عائدات عمليات الفساد.

ويمكن تنزيل جميع المطبوعات من الموقع الإلكتروني لمبادرة استرداد الأموال المسروقة في: https://starworldbank.org.

المراجعة البيئية

بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعما لهذا الالتزام، يستغل قسم النشر والمعارف خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية في أنحاء العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبَع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريبا على محتوى معاد تدويره بنسبة 100-50%. والألياف المعاد تدويرها في أوراق كتبنا إما غير مُبيّضة أو مُبيضة باستخدام عمليات خالية تماما من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

وللمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://www.worldbank.org/corporateresponsibility.

green press INITIATIVE

تفقد البلدان النامية كل عام المليارات بسبب الرشوة، واختلاس الأموال، وغيرها من الممارسات الفاسدة. ويجد الكثير من عائدات الفساد هذه «ملاذاً آمناً» في المراكز المالية العالمية. وتستنزف هذه التدفقات الإجرامية الخدمات الاجتماعية وبرامج التنمية الاقتصادية وتسهم في إفقار أشد بلدان العالم فقرا. ويسعى الكثير من البلدان النامية بالفعل إلى استرداد أموالها المسروقة. وقد أظهر عدد من الحالات التي لاقت نجاحا كبيرا بفضل التعاون الدولي الخلاق أن استرداد الأموال أمر يمكن تحقيقه. ولكنه أمر شديد التعقيد يتطلب التنسيق والتعاون مع المؤسسات المحلية والوزارات في العديد من الولايات القضائية، وكذلك القدرة على تعقب الأموال واستعادتها، وانتهاج مختلف الخيارات القانونية المتاحة سواء كانت المصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة، أو الدعاوى المدنية أو بدائل أخرى.

وقد تكون هذه عملية ساحقة حتى بالنسبة لأكثر الممارسين حنكةً وخبرة. وتزداد صعوبتها على من يعملون في سياق دول فاشلة، مع تفشِّي الفساد، أو قلة الموارد. ومن هذا المنطلق، قامت مبادرة استرداد الأموال المسروقة بتطوير وتحديث دليل استرداد الأموال هذا: دليل إرشاد للممارسين لمساعدة أولئك الذين يصارعون التحديات الإستراتيجية والتنظيمية والتحقيقية والقانونية التي تواجهها جهود استرداد الأموال المسروقة. وهذا الدليل مشروع يقوده الممارسون، ويقدم نُهُجا مشتركة لاسترداد الأموال المسروقة الموجودة في بلدان أجنبية، ويحدد التحديات التي من المرجح أن يلقاها الممارسون، ويعرض أفضل الممارسات في هذا المجال. ويشتمل الدليل على أمثلة أدوات يمكن أن يستخدمها الممارسون، مثل عينة تقارير التحريات، وطلبات التماس أوامر من المحكمة، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

مبادرة استرداد الأموال المسروقة هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساندة الجهود الدولية للقضاء على الملاذات الآمنة لأموال الفاسدين. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل حصيلة أعمال الفساد ولتسهيل استرجاع الأموال المنهوبة بشكل أسرع وأكثر منهجية.

مبادرة استرداد الأموال المسروقة
البنك الدولي • مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

مجموعة البنك الدولي

ISBN 978-1-4648-1616-1

90000
9 781464 816161

SKU 211616